

جامعة دمشق — كلية الشريعة

تحفة الفقهاء

لعلاء الدين السمرقندي (٥٣٩ هـ)

وهي أصل « بدائع الصنائع » للكاساني - قال الكنوي :
« ملك العلماء الكاساني ، صاحب البدائع شرح تحفة الفقهاء :
أخذ العلم عن علاء الدين محمد السمرقندي ، صاحب التحفة » .

المجلد الأول

كتاب الطهارة - كتاب الصلاة - كتاب الجنائز - كتاب الصوم - كتاب الحج

حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة

الدكتور محمد زكي عبد البز

القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية
والمنتدب لتدريس الفقه الحنفي والقانون المدني بكلية الشريعة بجامعة دمشق

راجع متنه وقدم له الأستاذ الجليل الشيخ علي الحفيف أستاذ الشريعة الإسلامية
بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووكيل تلك الكلية سابقاً

الطبعة الأولى

١٩٥٨ - ١٣٧٧ هـ

مطبعة جامعة دمشق

تحفة الفقهاء

لعلاء الدين السمرقندي (٥٢٩ هـ)

وهو أصل « بدائع الصنائع » للكاساني - قال الكتوي :
« ملك العلماء الكاساني ، صاحب البدائع ترح تحفة الفقهاء :
أخذ العلم عن علاء الدين محمد السمرقندي ، صاحب التحفة » .

الجزء الأول

كتاب الطهارة - كتاب الصلاة - كتاب الجنائز - كتاب الزكاة - كتاب الصوم - كتاب الحج

حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة

الدكتور محمد زكي عبد البر

القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية
والمنتدب لتدريس الفقه الحنفي والقانون المدني بكلية الشريعة بجامعة دمشق

راجع متنه وقدم له الأستاذ الجليل الشيخ علي الخفيف / أستاذ الشريعة الإسلامية
بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووكيل تلك الكلية سابقاً

الطبعة الأولى

٥١٣٧٧ - ١٩٥٨ م
مطبعة جامعة دمشق

متصدر « التحفة » في تلوثة أجزاء

الجزء الأول : وهو هذا - ويشتمل على العبادات .

الجزء الثاني : ويشتمل على : كتاب البيوع - كتاب النكاح - كتاب

الطلاق - كتاب العتاق - كتاب الأيمان - كتاب الإجارة .

الجزء الثالث : ويشتمل على بقية كتب الفقه .



الحقوق محفوظة للناشر

الدكتور محمد زكي عبد البز

أى وارت الستة ومورتها : عملاء الدين ا

هذا كتابك « تحفة الفقهاء » ينشره على الناس - بعد أكثر من ثمانية قرون - من لم يجمعه بك زمان ، ولا مكان ، ولا دم ؛ وإنما جمعه بك الإسلام : عقيدة وشريعة . وبذا يخرج من الظلمة إلى النور في مئات من النسخ صحيحة مطبوعة ميسرة ، بدلا من آحاد معيبة مخطوطة غير ميسرة : آية على أن العمل الصالح يمكث في الأرض أبدا ، ويشع نوره مهما طال احتجابه أو احتجازه ، فأما الزبد فيذهب جفاء .

وإذا كنت قد سألت قارىء « تحفك » أن يذكر بك بصلح الدعاء في الحياة وفي الممات - فإنى أدعوا الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم ، ويرفعه إليه ، و يثيبنى عليه : غفرا نالزلا قى ، وثبتيأ لإيماني ، وقوة وتوفيقا في خدمة شريعته .

وبعد - هل نلتقى يوم الدين ؟

سلام عليك في عليين .

الدكتور محمد زكى عبد البر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة افتتاحية

لا يمكن لشيء - أي شيء - أن يستقل بحاضره عن ماضيه ، فالماضي هو الذي يحوى سر النشوء والتطور ، وهو الذى يهذى إلى الخصائص والصفات ، وهو بهذا يكشف عن طريق المستقبل . فالماضى هو أساس الحاضر والمستقبل ، ولا يمكن لشيء أن يعيش منبت الصلة عن ماضيه . وهذا القول يصدق فى الجهاد والحيوان والإنسان ، ويصدق فى الأفراد والجماعات . ولقد كان لكل أمة من الأمم التى دخلت فى الإسلام من بعد ، ماضيا ، بما فيه من أسرار وصفات وخصائص وعلائق ، تختلف فى أمة عنها فى أخرى ، بل تختلف فى الأمة الواحدة من طائفة إلى أخرى . فلما جاء الإسلام جمع هذه الأمم ، التى دخلت فيه ، على أسس واحدة ، فوحد بينها ، فيما يجب ، وبالقدر الذى يجب ، التوحد فيه ، من عقيدة واحدة ، وغاية فى الحياة ومن الحياة واحدة ، فصر هذه الأمم جميعاً فى بوتقته ، وأخرج منها الأمة الإسلامية ، بعد أن وحد بين طوائف العرب وجعل منها الأمة العربية . ولكن هذه الأمم لم تنقطع صلاتها بتاريخها قبل الإسلام ، لأن ذلك غير ممكن ، ومن ثم كان لها تاريخ قبل الإسلام وتاريخ بعد الإسلام ، وكانت دولة الإسلام قوية ، فظلت الدولة الإسلامية متراصة متحدة متكاتفه ، لا تذكر تاريخها الأول إلا كطور من أطوار حياتها جاء الإسلام فطفر بها منه درجات إلى أعلى ، فهى لا تذكر ماضيها ذكر حنين عودة إليه

وإنما تذكره ذكر عبوة وتدبر . ولكن شاء قدر الله أن يأتي على الدولة الإسلامية ضعف المسلمين في عقيدتهم وأخلاقهم ، فضعفت ، واختلط الأمر على بعض أبنائها - إما جهلا منهم وإما بتأثير الأجانب - فنسبوا هذا الضعف إلى الإسلام ، ومن ثم ارتفعت أصوات في كل أمة بالعودة إلى أصل قومها قبل الإسلام ، من فرعونية أو آشورية أو غيرها . وهي دعوات خطيرة تبغى تنحية الإسلام عن أن يكون أصلا في حياتها ، إلى أن يكون عرضاً جانبياً لا يمسكها من الأساس ، وإنما يربط بينها ربطاً غير موجّه ، كرابطة اللون مثلاً ، ومن ثم وجب على المخلصين محاربة هذه الدعوات ، ومن وراءها من مسلمين جهلاء ، وغير مسلمين يذكرون بالإسلام وبالمسلمين . فلكل أمة مسلمة أن تذكر تاريخها قبل الإسلام ، وأن تلتبس منه أسباب القوة ، ولكن عليها أن تكمل ذلك بذكر الإسلام وما أضاف من أمجاد إلى أمجادها ، وما دفع بها إلى أمام ، وما وحد بينها وبين أخواتها ، وما وصلت بها هذه الوحدة من عظمة ، ثم تواصل السير مع أخواتها - أمة واحدة - إلى أمام مستمسكة بالإسلام ، بانية نهضتها عليه .

القرآن هو جبل الله المتين الذي جذب العرب المتفرقين في البوادي ، المختلفين في الطبع والعادة والدين واللهجة ، وسلكهم في أمة واحدة ، وجمعهم على دين واحد . وشرعية واحدة ، ولسان واحد ، وجمعهم على خلق واحد ، ونهج في الحياة واحد ، فكون منهم دولة بعد أن أعطاهم عناصرها . وبالقرآن خرج العرب من بلادهم غازين : يفتحون في الشرق وفي الغرب ، وتستسلم لهم قلاع الروم وحصون فارس . وبالقرآن دخل الناس في دين الله ، ودولة الإسلام ، أفواجاً . وعلى القرآن أقام العرب - والمسلمون - علومهم . فلما وهنت صلة العرب والمسلمين بالقرآن ، وهنت دولتهم ، وضعفت شوكتهم ، واستذلهم من لم يرحمهم . وكما صلح أولنا يصلح آخرنا . ولا ملجأ لنا - في حياتنا السياسية ، الداخلية والخارجية ، وفي حياتنا الاجتماعية ، والتعليمية ،

والتشريعية - إلا القرآن . فالقرآن - وهذه نعمة كبرى اختص الله بها الأمة الإسلامية - قد نظم الدين والدنيا : فجد الصلة بين المسلم وبين ربه ، ونظم العلاقة بين المرء وبين أسرته في أحواله الشخصية . ورسم أسس معاملاته مع أفراد مجتمعه ودولته ، ووضع منهج السياسة ، في السلم والحرب ، بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية . والقرآن ، لغة وعقيدة وشريعة ، هو وحده القادر على أن يجمع بين المسلمين في مختلف أقطارهم . والقرآن ، عقيدة وشريعة ، هو وحده الذي يربط بين الدول الإسلامية : يشهد ذلك بالحس من زار البلاد العربية والإسلامية : فما يتلى القرآن إلا وتجتمع القلوب وتزول فوارق الجنس واللون والدم والمكان والمجتمع : فيلتفت الصني إلى المراكشي ويناديه : أخى ! فأى قوة أخرى تصنع مثل هذا الصنيع ؟

فالقرآن إن أردنا الدين ، أو الدنيا ، أو أردناهما معاً هو ملجؤنا : منه نستمد أصول الأخلاق ، وأصول السياسة ، وأصول التشريع ، وأصول التربية والتعليم . والقرآن لا يحول بيننا وبين الأخذ في مضمار الحياة الحديثة ، فموضع إلا أصولاً ، وما سن إلا قواعد .

ولسنا نقصد بقصرنا كلامنا على القرآن إنكار غيره من أصول ، ولكن لأنه الكتاب الأكبر الذي ترجع إليه هذه الأصول ، وعنه تتفرع ، وإليه ترد . فإلى القرآن : إن أردنا ديننا ودنيانا : نتخذه شعاراً ومبدأ وموثلاً وميزاناً : فنحتفظ بخصائصنا التي تميزنا عن غيرنا فلا ننماح ، ونمسك بالحبل الأوحد المتين الأبدي الذي يربطنا ، من القواد ، بالدول العربية والإسلامية ، ثم لا يضيرونا في علاقاتنا بالدول الأخرى .

• • •

وإذا كان البناء على الإسلام هو الأصل ، فإنه يجب أن نتجه إلى تراثه فنجمعه في إخلاص وقوة ، وننشره على الناس في أمانة ، وندعو الناس إليه

في إيمان و يقين أن العودة اليه ، والبناء عليه ، هو الهضبة المستقرة التي ارتفعت بنا
عن أغوار الماضي ، ولن يعاو لنا بناء مستقر إلا عليها .

ومنذ الماضي اهتم المسلمون ، أفرادا وجماعات وحكومات ، بذلك . وقد بذل
الأفراد الذين اتجهوا إلى هذا وسعهم ، وكذا الجماعات الأهلية . ولم تنفرد أمة
إسلامية بهذه العناية ، بل وجد التراث الإسلامي من يهتم به وينشره على الناس
في كل البلاد الإسلامية من الشرق إلى الغرب ، مما يدل على التجاوب في هذه
البلاد التي جمع بينها الإسلام ، ووجد بين أهلها في منازعهم وأهوائهم .

وإننا لندعو أن تهتم الحكومات الإسلامية ، والجامعة العربية ، بنشر
المخطوطات الإسلامية ، فما تغني الجهود الفردية في هذا الصدد ، وننبه إلى
وجوب أن يوكل هذا العمل إلى ذويه ، وأن يرسم للعمل منهاج معين قائم على
أساس علمي ، حتى يؤتي المجهود ثمرته .

• • •

أما نحن فإن إيماننا بالفقه الإسلامي يزداد على الأيام قوة . وكل مانرجوه
أن يأخذ الله بيدنا إلى ما نبغى من خدمة شريعته . وأن يقوى فينا هذا
الإحساس ، وأن يؤتينا العزم والتوفيق والرشاد .

والكتاب الذي ننشره اليوم هو « تحفة الفقهاء » لعلاء الدين السمرقندي :
عثرنا عليه أثناء الاطلاع على مخطوطات الفقه الإسلامي . لتحضير رسالتنا للدكتوراه .
وقد راعنا هذا الكتاب وعزمنا منذ يومئذ على القيام بنشره . وسنتكلم على
الكتاب ومؤلفه ومنهجنا ، في المقدمة التالية للتقديم الذي تفضل به أستاذنا الجليل الشيخ
على الحقيف . وإننا لنترجو أن يكون باكورة تتبعها بنشر مخطوطات أخرى .
والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

القاهرة في مايو سنة ١٩٥٥ .

الدكتور محمد زكي عبد البر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

للأستاذ الجليل الشيخ على الخفيف أستاذ
الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة
القاهرة ووكيل تلك الكلية سابقاً .

من خير ما يقدم المرء لأمته أن ينشر بعض ما طواه الزمن من تراث علمي
كان فيما مضى ركناً من أركان نهضتها ومظهرراً من مظاهر عزتها وحضارتها وثمره
بأنه من ثمار حياتها وثقافتها .

وخير ما يحياه ويبعثه من ذلك ما كان متصلاً بحياتها الاجتماعية وروابطها
الاقتصادية والسياسية يقوم عليه أمنها وتطيب به حياتها وذلك هو الفقه .

ولقد كان الفقه الإسلامي من أهم الأسس والعوامل التي ساهمت في بناء
الأمة الإسلامية وتكوين حضارتها واتساع عمرانها وامتداد سلطانها وانضواء
الشعوب المختلفة تحت لوائها ، لأنه فقه يقوم على العدالة ويشرع الحقوق ويصونها
ويكفل الحرية ويلائم الفطر السليمة ويزيل الفوارق ويقضي على الطبقات ويسير
التطور ويمسك بالأصول والقواعد العادلة ، لا تسيطر عليه شهوات الأفراد ولا
أطماع الأحزاب والجماعات ولا يخضع لهوى الأمراء والرؤساء ، ذلك بأنه مستمد
من شرع لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ،
وإرشاد من رسول أمين لا ينطق عن الهوى ولا يحيد عن الحق ، فجاء أول
ما جاء ثابت القواعد واسخ الأساس سليم المبادئ صحيح النتائج متفقاً مع الأعراف

الصحيحة والعادات الحسنة والأخلاق الكريمة، يهدف إلى الإصلاح لا الهدم، ويدعو إلى السمو وينأى بجانبه عن الركود والقعود .

ولقد كان هذا الفقه وليداً لقيام الدولة الإسلامية وظهور دينها، منه استمدت أصوله وأحكامه، وبقدور حاجتها تعددت فروعها وامتدت أغصانه ، فكان في عهده الأول على قدر الحاجة إليه حلولاً لما حدث من مسائل وما استجر من خلاف وما وجد من نزاع في تلك البيئة القصيرة المدى المحدودة الرقعة المتقاربة الأركان البدوية الحياة الحشنة العيش المتجانسة الميول والعادات، حتى إذا نعم عيشها ونما ثراؤها واتسعت أطرافها وامتدت حدودها فشملت أقطاراً وضمت أمماً ودولاً تختلف في عاداتها وتقاليدها ومعيشتها وأناظيها وأقاليمها وأجوائها ، نما الفقه الإسلامي بنائها واتسع باتساعها وامتدت فروعها بامتداد حدودها وآتى أكله وبدأت حلوله تقوم على أصول تدرس وترتد إلى قواعد تبحث ومبادئ تؤسس وعندئذ تم للفقه الإسلامي نموه واكتمل له ازدهاره فتنوعت بحوثه وتفرعت مسائله واتسعت جوانبه وامتدت حدوده وتعددت فروعها .

كان الفقه الإسلامي أول ما وجد عبارة عن طائفة من الأحكام والفتاوى التي صدرت من الرسول صلوات الله وسلامه عليه فيما عرض عليه من خلاف وما استفتى فيه من مسائل لا يتجاوزها إلى غيرها وكان فيها حاجات الناس يومئذ وكان وجوده بينهم كفيلاً بتكميل أي نقص وسد أية حاجة ، فإذا حدث ما لم يكن قد رفع إليه فزعوا إليه ففض بينهم فأسلموا لقضائه ولم يكن لهم فيه خيرة ولا عنه محيد .

ثم انضم إلى هذه الطائفة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ما استنبطه أصحابه من أحكام وفتاوى لما استجد من الحوادث وما نزل بهم من وقائع مما لم يحدث ولم ينزل بهم في زمنه صلى الله عليه وسلم مسترشدين بأحكامه وفتاويه التي حفظوها عنه مستهدين بهديه حين كان يشرع لهم ويقضى بينهم ويجتهد لهم . وكانت هذه الطائفة من الأحكام تمتاز عن الأولى بالكثرة وتعدد الآراء

ووجود الخلاف وكان أصحابها يعملون بها بظن أنها توافق حكم الله وإن احتملت
 أن تكون على خلافه - وكان وجود الخلاف نتيجة لتعدد المفتين وعدم عصمتهم
 واتساع الدولة الإسلامية بدخول بلدان وأمم غير عربية في الإسلام .
 ثم انضم إلى هاتين الطائفتين بعد ذلك طائفة ثالثة من الأحكام والفتاوى
 صدرت عن تلاميذ الصحابة من التابعين وتابعيهم ممن درسوا على الصحابة وأخذوا
 الفقه عنهم أو عمن أخذ عنهم . ثم جاء بعد هؤلاء من الفقهاء والأئمة المجتهدين من
 فرغ لدراسة الفقه واستنباط قواعده ووضع أصوله ومبادئه ، ورد الأحكام والفتاوى
 الموروثة إليها ، وتقريع المسائل المختلفة عليها ، ووضعت فيه المؤلفات ونظمت
 المناظرات حتى كان من كل ذلك نتاج طيب لا تفارقه جدته ولا تذبل نصرته
 ولا ينقطع مدده ، يتسع لحاجات كل أمة ويسير تطور كل زمن ولا يستعصى
 عن الاستجابة إلى المصالح ، وكان له في الأمة الإسلامية آثاره المحمودة في حياتها
 الاجتماعية ونهضتها الثقافية ووحدة السياسية ومكانتها الحلقية - إلى أن كان من
 الحوادث والنوازل ما شغل الناس فصرفهم عنه وتركوا العمل به والبحث فيه
 وادعى العلم به بعد ذلك جهلة اتخذوه مرتقياً ووسيلة إلى المال والتقرب من
 الأمراء والحكام واكتساب الجاه من ذلك التقرب ، فوصموه بما هو براء منه ولوثوه
 بأرائهم وأقوالهم وأفعالهم ، ونسبوا إليه النقص بسوء سياستهم ، فكان ذلك حجاباً
 حجب به عن الناس حقاً طويلاً ، وساعد على ذلك ظهور عصية عمياء لآراء لا تقوم
 على حجة ، وأحكام لا تستند إلى دليل ولا تصلح للناس ، وكان من وراء ذلك خلافات
 أدت إلى فرقة فرقت بين الناس بقدر ما حدث بينهم من خلاف وما تعدد من
 مذاهب إلى أن استقر الأمر أخيراً لبعضها واندرس باقيها فلم يبق منها إلى اليوم
 من له مكانة وأتباع سوى مذهب أبي حنيفة ومذهب مالك بن أنس ومذهب
 الشافعي ومذهب أحمد ومذهب الزيدية ومذهب الإمامية الإثني عشرية وقد
 يضاف إلى ذلك مذهب الإباضية أتباع عبد الله بن إباض الخارجي .
 وهذه المذاهب هي المذاهب الجمهور الإسلامية في جميع الأقطار ، وقف عند

اتباعها ونبذ ماعداها وجافى من عمل بغيرها على ما قد يكون له من قوة فى الدليل وما قد يكون فيه من صلاحية وملاءمة للزمن وترفيه على الناس ، وذلك منهم تعصباً بدون حجة وابتداعاً وتركاً للسنة إذ لم يكن معروفاً فى عهد السلف الصالح بل ولا فى عهد أصحاب هذه المذاهب نفسها. ذلك لأنهم لم يجتهدوا ولم يستنبطوا ليحملوا الناس على اتباعهم وتقليدهم بل كان للناس يومئذ الخيرة فى استفتاء من يشاءون ممن تطمئن إليه أنفسهم وإلى العمل بفتياهم ضمائرهم حين لا يستطيعون أن يصلوا إلى حكم الله باجتهدهم ونظرهم .

كان كل ذلك سبباً فى دفن هذا التراث المجيد وتراكم الأتربة عليه مع طول الزمن حتى خفى على كثير من الناس وبعد على المشترعين منهم إلى هذا الوقت إذ ظهرت النهضة العلمية والفقهية الإسلامية فى البلاد الشرقية وبخاصة مصر نتيجة لنمو الوعى القومى فيها وبعث الحركة العلمية الثقافية والتأفت إلى الماضى المجيد والرغبة فى ترسيخه مع شيوع الفكرة الاستقلالية والشعور بالحاجة إلى التكتل الإسلامى دفعاً لتسائط الأجنبي وضيئه واضطهاده واستغلاله وظهور الرغبة فى توجيه البلاد الإسلامية إلى نهضة أسباب الوحدة بينها فى الثقافة والتشريع والاقتصاد والسياسة العامة وليس أصلح لتوحيد القانون فيها من الالتجاء إلى الفقه الإسلامى واتخاذها أساساً لقوانينها ، منه استمدادها وعليه يكون قيامها .

عن كل هذا نظر الناس إلى ماضيهم فرأوا سنا الفقه الإسلامى ونوره يشع من تحت ما تراكم فوقه من أنقاض فأخذ الفقهاء فى بعثه وتوطئه أكنافه وتعبيد سبله وإظهاره للناس بثوب بهى قشيب حتى يكون لهم منه فى حاضرهم مستمد لتشريعهم ومعين لقوانينهم بدلاً من الالتجاء إلى تشريع أجنبي عنهم لم يوضع لهم ولا يتلاءم مع ماضيهم وحاضرهم ولا يتفق مع أخلاقهم وعاداتهم ولا يتماشى مع معتقداتهم وتقاليدهم .

ولقد بدأت هذه الحركة المباركة بوضع قوانين مصرية فى بعض مسائل الأسرة ومشاكلها لم يتقيد فيها واضعها بمذهب أبى حنيفة الذى كان عليه العمل فى مصر

فوضع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فى أحكام نفقة الزوجية والعدة والتطليق للعجز عن النفقة والتفريق بعيب فى الزوج وأحكام المفقود والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى أحكام الطلاق والتطليق للضرر ولغيبة الزوج وحبسه وبعض أحكام النسب والعدة والمهر وسن الحضانة وبعض أحكام المفقود ووضع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى بعض مسائل الأوقاف بما جأرفيه الناس بالشكوى وطلبوا الخلاص منه ووضع القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فى أحكام الوصية ووضع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فى أحكام الميراث، وألفت لجان لوضع قانون عام فى مسائل الأحوال الشخصية وهى مرحلة جديدة خططها مصر وانتقلت منها إلى بعض البلاد الشرقية كسوريا فوضع فيها قانون فى الأحوال الشخصية والزواج والطلاق والعدد والنفقات والنسب والحضانة والرضاع والأهلية والنيابة المالية والوصية والميراث، وتونس فوضع فيها قانون لمسائل الأحوال الشخصية. وإنها لمرحلة تؤذن بعهد جديد فى البلاد الشرقية : عهد توحيد التشريع فيها وسن القوانين لها على أسس من الشريعة الإسلامية شريعة الأسلاف والأوطان ومصدر كثير من العادات والتقاليد والأخلاق - عند ذلك يعود لهم مجدهم وتقوى وحدتهم وتشتد إصرتهم وتجتمع كلمتهم فترجع إليهم قوتهم ويعود لهم سلطانهم ويتم لهم استقلالهم فى شتى نواحي جهودهم ومضطربهم فى هذه الحياة حياة الجد والكفاح والمثابرة والقوة والسلطان والغلب.

وإن فى قيام الدكتور محمد زكى عبد البر بإخراج هذا الكتاب - كتاب تحفة الفقهاء لعلاء الدين محمد بن أحمد السرقندى من فقهاء القرن السادس الهجرى ونشره فى الناس - سلباً ، محققاً ، مضبوطاً - لمساهمة منه مهودة فى بناء هذه النهضة الفقهية المباركة المرتقبة الثمرة نهضة إحلال التشريع الإسلامى على وضعه الصحيح فى البلاد الشرقية محل التشريع الوضعى الغربى وبخاصة إذا لوحظ أن ذلك قد جاء فى عهد عهد فيه بالقضاء فى مسائل الأحوال الشخصية على وفق الشريعة الإسلامية إلى رجال القانون الوضعى - قضاة المحاكم المصرية - فكانوا بسبب ذلك فى حاجة إلى الرجوع والنظر فى كتب الشريعة والاتصال بالفقه الإسلامى والتزود منه

والتعرف بأصوله وحكمه وأغراضه - وكل هذا يحتاج إلى كتب في الفقه
جامعه ميسرة لا يمل طولها ولا يفوت الغرض بسبب إيجازها. ولذا كان الدكتور
محمد زكي عبد البر موفقاً حين اختار هذا الكتاب وحين اتجهت نفسه في هذا
الوقت إلى نشره فالكتاب من ناحية موضوعه مجموعة قيمة من أحكام مذهب
أبي حنيفة في كل أبواب الفقه مقارنة في كثير من مسائله بمذهب الشافعي فيها
أحياناً وبمذهب مالك أحياناً أخرى على وضع تجنب فيه مؤلفه الطول الممل
والاختصار الخلل .

وهو من ناحية ترتيبه وعرضه للمسائل وتوزيعها وردها إلى أصولها أقرب
ما يكون إلى ما انتهى إليه التأليف في العصر الحاضر من استعراض لمسائل
الأبواب جملة وترتيبها ترتيباً منطقياً تقودك فيه كل مسألة إلى المسألة التي تليها
بحيث تجدها متصلة بها وبما قبلها كاتصال الحلقة في السلسلة فلا تكاد تشعر في
الباب بانتقال مفاجيء من موضوع إلى آخر لا يتصل به بل تحس كأنك لا تزال
في موضوعك الذي بدأت به وذلك ما يعين على جمع الفكر واتصال النظر وفهم
الموضوع واستيعابه من جميع أطرافه .

وهو من ناحية أخرى سهل الأسلوب بين العبارة لا تشعرفيه بتعقيد ولا بحفء
بل يلزمك ما قرأت فيه ظهور المعنى وجلاء المراد ووضوح الغرض .

لهذا كان اختيار الدكتور محمد زكي عبد البر اختياراً موفقاً إذ أنه بهذا
الاختيار أتاح لمن لم يتعود القراءة في الكتب الفقهية ولم يمرن على أسلوبها
الاصطلاحي أن يأخذ منه الفقه الإسلامي وأن يتفهم مسائله كما أتاح للمعاهد
العلمية الإسلامية فرصة اختيار كتاب قيم لدراسة فقه أبي حنيفة باستيعاب غير
ممل وأن تجد فيه طلبتها من ناحية الترتيب وسهولة العبارة وحسن العرض بما
يوفر الزمن لطالب البحث ويجنبه أن يضيعه في فهم الأساليب وحل رموزها
وتفهم عبارتها والكشف عما يراد منها .

وإني لأرجو إذا تم طبعه أن ييسر للناس البحث فيه بوضع فهارس له تفصيلية

على النمط العصري المعروف في كتب الفقه الوضعي . إنه بذلك يستحق شكراً
فوق شكر وثناء بعد ثناء ويخدم الفقه الإسلامي خدمة لا تقل عن خدمته في
نشر هذا الكتاب .

هذا وإذا كان الدكتور محمد زكي عبد البر قد قام بهذا العمل الجليل في
محيط الفقه الإسلامي فاستحق عليه الشكر ، فإنه إلى ذلك قد ضرب لزملائه
وأقرانه من رجال القانون خير مثل وسن لهم أحسن سنة في الإقبال على البحث
في الفقه الإسلامي ونشر كتبه القيمة المفيدة التي أتى عليها الزمن فخبأ نورها
وزال من بين الكتب المعروفة اسمها - ففي ذلك إنماء لثقافتهم التشريعية
وأعلاء لمنازلهم القانونية وإظهار لكنوز أسلافهم التشريعية - وفق الله رجال
القانون إلى إحياء الفقه الإسلامي ونشره وإلى خدمته وبعثه .

القاهرة في يناير ١٩٥٦

على الحبيب

مقدمة

نقدم لهذا الكتاب بكلمات ثلاث :
الأولى : عن صاحب الكتاب .
والثانية : عن الكتاب نفسه .
والثالثة : عن نسخ الكتاب ، ومنهجنا فى النشر .

أولا _ المؤلف

صاحب هذا الكتاب هو علاء الدين محمد بن أحمد بن أبى أحمد السمرقندى .
ومن سوء الحظ أن هذا الرجل العظيم ، رغم الاعتراف بجلالته وعلمه ، لم يحظ
بالدراسة الكافية ، ولم يخلف لنا كتاب التراجم ما يغنى فى معرفة أحواله .
وقد بذلنا جهداً فى سبيل الحصول على المعلومات التالية ، راجين أن يسعدنا
الحظ فنحصل على ما يكمل الصورة ، فنبينها واضحة فى طبعة أخرى . وسنكون
شاكرين لمن يمدنا من الباحثين بشيء مفيد فى هذا الصدد .

أما أصحاب التراجم فما ذكروه قد لحصه صاحب الفوائد البهية فقال ^(١) :
« محمد بن أحمد بن أبى أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء
أستاذ صاحب البدائع : شيخ كبير فاضل جليل القدر ، تفقه على أبى المعين
ميمون المكحولى ، وعلى صدر الإسلام أبى اليسر البزدوى ، وكانت ابنته
فاطمة الفقيهة العلامة زوجة علاء الدين أبى بكر صاحب البدائع ، وكانت

(١) ص ١٥٨ .

تفقت على أبيها ، وحفظت تحفته ، وكان زوجها يخطئ ، فترده الى الصواب ، وكانت الفتوى تأتي فتخرج وعليها خطها وخط أبيها ، فلما تزوجت بصاحب البدائع كانت تخرج وعليها خطها وخط أبيها وخط زوجها . وقال صاحب طبقات الحنفية ^(١) في ترجمة علاء الدين الكاساني إنه (أى الكاساني) « تفقه على محمد بن أحمد السمرقندى المنعوت علاء الدين ، وقرأ عليه معظم تصانيفه ، مثل التحفة فى الفقه وغيرها من كتب الأصول ، وزوجه شيخه ابنته فاطمة الفقيهه العالمه ، وكانت حفظت التحفة تصنيف والدها ، وطلبها جماعة من ملوك بلاد الروم فامتنع والدها ، ولزم الكاساني والدها ، واشتغل عليه ، وبرع فى علمى الأصول والفروع وصنف البدائع ، وهو شرح التحفة ، وعرضه على شيخه فازداد به فرحاً ، وزوجه ابنته ، وجعل مهرها منه ذلك ، فقال الفقهاء فى عصره : شرح تحفته وزوجه ابنته . هذا ما نجده فى كتب التراجم عنه . أما بلده ، وكنيته ، وتاريخ مولده ، وتاريخ وفاته ، وأحداث حياته ، فلم نجد من ذلك إلا متفرقات نجمعها فيما يلى :

اسمه وكنيته : : ذكر فى الفوائد البية أنه « محمد بن أبى أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء » . وذكر فى كشف الظنوت عند الكلام على « التحفة » أنه الإمام الزاهد « علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى » وعند الكلام على « مختلف الرواية » أنه الإمام « علاء الدين محمد بن عبد الحميد المعروف بالعلاء » . وذكره « رفيع الدين الشروانى » فى « طبقات أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفة » فقال : « ركن الأئمة عبد الكريم السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء » . وذكره صاحب طبقات الحنفية ^(٢) عند ترجمة علاء الدين الكاساني بأنه « محمد ابن أحمد السمرقندى المنعوت علاء الدين » وذكره السيد محمد راغب الطباخ فى كتابه « اعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ^(٣) » باسم : « محمد بن أحمد بن أبى أحمد

(١) المخطوط ١٧٩ مجاميع بدار الكتب المصرية ، ولم يعرف مؤلفه .

(٢) المخطوط ١٧٩ مجاميع بدار الكتب المصرية . ولم يعلم مؤلفه .

(٣) الطبعة الأولى ، سنة ١٣ : ٥١٣ هـ - ١٩٢٥ م . - ص ٤٠ - ٢٦٥ .

أبو منصور السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء . وفى معجم المطبوعات العربية
والمصرية ليوسف الياس سر كيس (١) : « أبو بكر علاء الدين محمد بن أحمد
السمرقندى ٥٤٠ هـ » وذكره صاحب الجواهر فقال: « محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو
منصور السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء » كما ذكر فى موضع آخر ما يأتى (٢) :
« محمد بن أحمد بن أبي حامد السمرقندى أبو أحمد — قال السمعاني: تزيل بخارى، إمام
فاضل فى الفتوى والمناظرة والأصول والكلام ، كتب إلى الإجازة ومات
بيخارى غرة جمادى الأولى سنة ٥٣٩ هـ .

ويظهر لنا أن ما ذكره صاحب الجواهر فى الموضع الأخير بقوله « محمد بن
أحمد بن أبي حامد السمرقندى أبو أحمد » خطأ نشأ عن اختصاره فقد ورد فى
كتاب « الطبقات السنية فى تراجم الحنفية » لتقي الدين عبد القادر التميمى الغزى
الحنفى (٣) ما يأتى : « محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور السمرقندى صاحب
تحفة الفقهاء : تفقهت عليه ابنته فاطمة العالمة الصالحة وكانت تحفظ التحفة وستأتى
إن شاء الله تعالى . وتفقه عليه أيضاً زوجها أبو بكر الكاسانى صاحب كتاب
البدائع . وسيأتى له زيادة فى ترجمة تلميذه أبي بكر حامد السمرقندى أبو أحمد —
قال السمعاني: تزيل بخارى ، إمام فاضل فى الفتوى والمناظرة والأصول والكلام ،
كتب إلى بالإجازة ومات رحمه الله فى بخارى سنة ٥٣٩ هـ ، فاختصار القرشى
فى الجواهر جاء مخلا إذ ما قاله السمعاني راجع إلى المترجم وهو محمد بن أحمد بن
أبي أحمد أبو منصور السمرقندى وليس إلى تلميذه أبي بكر حامد السمرقندى
أبو أحمد .

فصاحب التحفة هو « محمد بن أحمد بن أبي أحمد » وهو ما ذكره الكاسانى فى
البدائع (٤) وما جاء فى مقدمة التحفة على ما سيأتى .

(١) طبعة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م ، ص ١٠٤٦ .

(٢) ص ٢٨ .

(٣) المخطوط ٥٥ حليم بدار الكتب المصرية - ٢٨ : ٢/٣٨٧ .

(٤) ص ١٠٢ .

ويلقب بعلاء الدين ويكنى بأبى بكر وقد يكنى بأبى منصور والغالب الأول . كما أن البعض سماه عبد الكريم

بلده^(١) : هو من سمرقند كما تدل نسبته إليها . وسمرقند مدينة مشهورة فيها وراء النهر (نهر سيحون) وهى قصبة «الصفد» وقد أطنب ياقوت فى معجم البلدان فى مدح سمرقند حتى قيل إنه ليس على وجه الأرض مدينة أطيب ولا أنزه ولا أحسن من سمرقند . وقد يسمى إقليم الصفد إقليم سمرقند . فتكون سمرقند مدينة وإقليماً . ولعل نسبته إلى سمرقند الإقليم لا إلى سمرقند المدينة إذ جاء فى أنساب السمعاني أنه أقام ببخارى ومات بها . وبخارى مدينة فى الصفد أو فى إقليم سمرقند ، وبين بخارى ومدينة سمرقند بحساب القدماء سبعة أيام وسبعة وثلاثون فرسخاً^(٢) .

وليس عندنا تاريخ مفصل عن سمرقند^(٣)، ولكن الثابت أنها كانت تحتل موقعاً ممتازاً بين الشرق والغرب ، أيام الحضارة القديمة ، وقد تقلبت عليها مدنات مختلفة ، من صينية وفارسية وتركية وإسلامية . وكان لا بد أن يكون لهذا الموقع الممتاز والمدنيات التى وفدت على الإقليم أثره فى أبنائه ، وقد كان . فمن ذلك الإقليم خرج - على سبيل المثال - البخارى صاحب الجامع الصحيح ، وأبو منصور الماترىدى مصحح عقائد أهل السنة وهو منسوب إلى ماترىد ، وهو حى فى سمرقند ، وآل برهان (ومنهم صاحب المحيط البرهاني) وغيرهم . فمن بلاد هذا الإقليم ، كبخارى ومرو وسمرقند ، خرج كثير من العلماء الذين أبدعوا وخلدوا بما تركوا من تراث إسلامى نفيس^(٤) .

(١) راجع : معجم البلدان لياقوت . ودائرة المعارف الإسلامية .

(٢) فى المنجد : القرسخ ثلاثة أميال هاشمية . وقيل اثنا عشر ألف ذراع . وهى تقريباً ثمانية كيلو مترات .

(٣) ذكر فى الجواهر المضيئة (٢ : ٨٧) أن لأبى حفص عمر بن محمد النسفى (٥٣٧ هـ .) كتاباً اسمه « القند فى تاريخ سمرقند » . ولم نثر عليه .

(٤) فى الفوائد البهية (ص ٢١١) أن أبا نصر الدبوسى منسوب إلى دبوسية وهى قرية بسمرقند .

ومن نسب إلى سمرقند :

١ - اسحاق بن محمد بن اسماعيل أبو القاسم الحكيم السمرقندي : أخذ الفقه والكلام عن أبي منصور محمد الماتريدي، ولقب بالحكيم لكثرة حكمته وموعظته. وصحب أبا بكر الوراق ومشايخ بلخ في زمانه، وأخذ عنهم التصوف. وقد تولى قضاء سمرقند أياماً طويلة. وتوفي سنة ٣٤٣هـ (١).

٢ - الحسن بن داود بن رضوان أبو علي السمرقندي : درس بنيسابور على أبي سهل الزجاج. وأخذ عنه عن أبي الحسن الكرخي. وكان أحد الفقهاء المتقدمين في النظر والجدل. وقد مات سنة ٣٩٥هـ (٢).

٣ - محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمود السمرقندي السنجاري: كان شيخاً كبيراً وعالمًا متبحراً. ولد بسمرقند سنة ٦٧٥هـ وبعدما بلغ رتبة الكمال ساح في البلاد ثم أقام بخاردين ودرس وصنف وأفتى إلى أن مات بها في رمضان سنة ٧٢١هـ وله كتاب «عمدة الطالب لمعرفة المذاهب» جمع فيه المذاهب الأربعة ومذاهب داود والشيعة (٣).

٤ - محمد بن نصر بن منصور بن علي بن محمد بن محمد بن الفضل أبو المعالي العامري الخطيب بسمرقند، تفقه على الشيخين صدر الإسلام محمد بن محمد وفخر الإسلام علي بن محمد البزدوين. وكان إماماً. وقد وُتد سنة ٤٠٥هـ. ومات بسمرقند سنة ٥٥٥هـ. (٤).

٥ - محمد بن اليمان السمرقندي: إمام كبير. عدوه من طبقة أبي منصور الماتريدي. له كتاب «معالم الدين والرد على الكرامية» وغير ذلك. مات سنة ٢٦٨هـ. (٥).

(١) الفوائد البهية للكنوي، ص ٢٢.

(٢) الفوائد البهية للكنوي، ص ٦٠.

(٣) الفوائد البهية للكنوي، ص ١٧٥.

(٤) الفوائد البهية للكنوي، ص ٢٠٢.

(٥) الفوائد البهية للكنوي، ص ٢٠٢.

٦ - ناصر الدين بن يوسف أبو القاسم الشهيد الحسين السمرقندي : إمام عظيم القدر ، قوى العلم . له تصنيفات كثيرة المنافع منها « النافع » وهو مختصر فى الفقه ، و « الملتقط » فى الفتاوى ، و « خلاصة المفتى » و « كتاب الأخصاف » و « مصابيح السبل » وغير ذلك - قيل توفى سنة ٦٥٦ و قيل سنة ٥٥٦ هـ . (١) .

٧ - نصر أبو الليث الحافظ السمرقندى : توفى سنة ٥٢٩ هـ ، وهو متقدم على أبى الليث إمام الهدى المتوفى سنة ٣٧٣ هـ . (٢) .

وقد دخل العرب سمرقند وعلى رأسهم قتيبة بن مسلم سنة ٩١ هـ . (٧٠٩ م) وهى الآن تابعة للتركستان التى هى جزء من الاتحاد السوفيتى وتنقصنا المعلومات عنها .

وفى الفوائد البهية (٣) أن سمرقند معرب من « شمر كند » . وفى دائرة المعارف الإسلامية أن المقطع الثانى من الاسم وهو « قند » عبارة عن كلمة فارسية معناها المدينة أما المقطع الأول فلا يؤدى وحده معنى .

مولده ووفاته : لم نعثر على تاريخ مولده . أما تاريخ وفاته فقد ذكر السمعانى أنه توفى سنة ٥٣٩ هـ . وذكر يوسف سر كيس أنه توفى سنة ٥٥٤ هـ . وذكر حاجى خليفة فى كشف الظنون عند الكلام على مصنفه « مختلف الرواية » أنه توفى سنة ٥٥٢ هـ وعند الكلام على كتابه « ميزان الاصول » أنه توفى سنة ٥٥٣ هـ . .

والظاهر لنا أن وفاته كانت سنة ٥٣٩ هـ . فقد ذكر ذلك السمعانى قائلا إنه (أى السمرقندى) كتب له الإجازة (انظر فيما تقدم ص ١٤) . أما الأقوال

(١) الفوائد البهية للكتوى ، ص ٢١٩ - ٢٢٠

(٢) الفوائد البهية للكتوى ، ص ٢٢١

(٣) الفوائد البهية للكتوى ، ص ٤٤ .

الآخري فلم تنسب إلى أحد معاصر أو صاحب صلة بالمؤلف ، بل لم تنسب إلى شخص ما .

مشايخه : ذكر أصحاب التراجم أنه تلقى العلم على اثنين من مشاهير العلماء أولهما هو صدر الإسلام أبو اليسر البزدوي^(١) ، والثاني هو أبو المعين المكحول^(٢) .

أما أستاذه الأول فقد أخذ العلم عن اسماعيل بن عبد الصادق^(٣) عن أبي محمد عبد الكريم بن موسى بن عيسى البزدوي^(٤) عن أبي منصور الماتريدي^(٥) عن أحمد بن اسحاق أبي بكر الجوزجاني^(٦) عن موسى بن سليمان أبي سليمان

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الكريم بن موسى أبو اليسر صدر الإسلام البزدوي : كان بارعاً في العلوم فرعاً وأصلاً . وقد انتهت إليه رئاسة الحنفية فيما وراء النهر وتوفي ببخارى سنة ٤٩٣ هـ . (الفوائد ، ص ١٨٨ و كذا ص ١٢٥) . وذكر علاء الدين في كتابه « ميزان الأصول » ما يفيد أنه تلمذ على علي بن محمد البزدوي إذ قال : « وقال أستاذي الشيخ الإمام الزاهد علي بن محمد البزدوي رحمه الله « ميزان الأصول ٢/٦٠ السطر الأسفل .

(٢) هو ميمون بن محمد بن محمد بن المعتد بن محمد بن مكحول أبو المعين المكحول النسفي . كان إماماً فاضلاً . وهو صاحب كتاب « تبصرة الأدلة » و « تمهيد قواعد التوحيد » و « المناهج » و « شرح الجامع الكبير » . وقد توفي سنة ٥٠٨ هـ . (الفوائد ، ص ٢١٦ . والجواهر ، ص ٢ : ص ١٨٩ و ٢٦٧) .

(٣) هو اسماعيل بن عبد الصادق بن عبد الله الخطيب البزارى - من أعمال قوهس ويقال بالفارسية « كومس » - من بسطام إلى سمنان . كان فقيهاً ورعاً وله ابن فقيه اسمه ميمون (الفوائد ، ص ٤٦) .

(٤) جد فخر الإسلام البزدوي وصدر الإسلام أبي اليسر (الفوائد ، ص ١٨٨) .

(٥) هو محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين . له كتاب التوحيد وكتاب انقالات وكتاب أوهام المتئلة ورد الأصول الخمسة لابي محمد الباهلي ورد الإمامة لبعض الروافض والرد على القرامطة و« تأخذ الشرائع في الفقه والجدل في أصول الفقه وغير ذلك » وقد مات سنة ٥٣٣ هـ . و« ماتريد (أو ماتريت) محلة بسمرقند - ذكره السمعاني (الفوائد ، ص ١٩٥) .

(٦) نسبة إلى جوزجان بلدة مما يلي بلخ . وكان عالماً جامعاً بين الفروع والأصول . وله كتاب الفرق والتمييز وكتاب التوبة (الفوائد ، ص ١٤) .

الجوزجاني^(١) عن محمد بن الحسن الشيباني^(٢) صاحب أبي حنيفة . كما أخذ (أستاذه الأول) العلم عن أبي يعقوب يوسف السيار^(٣) عن أبي اسحاق الحاكم النوقدي^(٤) عن الهندواني^(٥) عن أبي بكر الأعمش^(٦) وأبي بكر الإسكاف^(٧) والصفار^(٨) عن محمد بن سلمة^(٩) عن أبي سليمان الجوزجاني^(١٠) عن

(١) تلميذ محمد بن الحسن وقد كتب مسائل الاصول والامالي . وكان مشاركاً لمطى بن منصور . وقد عرض عليه المأمون القضاء فلم يقبل . وقد توفي بعد المائتين وله السير الصغير والنوادر وغير ذلك (الفوائد ، ٢١٦) .

(٢) انظر ترجمته فيما بعد (١ = ص ٧ . هامش ٥) .

(٣) هو يوسف بن منصور بن ابراهيم بن الفضل بن سيار أبو يعقوب السيار النيسابوري نسبة الى سيار (بفتح السين وتشديد الياء) اسم جده الاعلى . وذكر بعضهم أن نسبته الى نصر ابن سيار أمير خراسان (الفوائد . ٢٣٣) .

(٤) هو محمد بن منصور بن مخلص أبو اسحاق النوقدي نسبة الى نوقة قرية من قرى نيف . كان إماماً زاهداً صائماً الدهر . وكان مدرساً مفتياً بمرقند . ومات بمرقند سنة ٤٣٤ هـ . (الفوائد . ٢٠١)

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البلخي الهندواني . شيخ كبير وإمام جليل القدر من أهل بلخ كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد والورع حتى قيل له : أبو حنيفة الصغير لمقه . وتوفي ببخارى سنة ٦٢ - ٥ هـ . وحمل إلى بلخ . الفوائد . ١٧٩ و ص ١٦٠ في ترجمة أبي بكر الإسكاف .

(٦) هو محمد بن سعيد توفي سنة ٥٣٤ هـ . (الفوائد . ١٦٠) .

(٧) هو محمد بن أحمد أبو بكر الإسكاف البلخي . وكان إماماً جليل القدر . توفي سنة ٥٣٣ هـ . (الفوائد . ١٦٠)

(٨) اثنان أحدهما حماد بن ابراهيم بن اسماعيل قوام الدين الصفار أبو المحامد البخارى . ولد سنة ٩٣ هـ . في بيت علم وزهد وأخذ العلم عن أبيه وصار شيخ الاسلام وإمام الأئمة وأوحد عصره في العلوم الدينية أصولاً وفروعاً مجتهد زمانه (الفوائد ، ٦٩) والثاني اسماعيل بن أحمد بن اسحاق بن شيث أبو ابراهيم الصفار : تفقه على أبيه وسمع مع أبيه كتاب العالم والمتعلم على أبي يعقوب يوسف بن منصور السيار وكان قوالاً بالحق . قتله الخاقان سنة ٦٤٩ هـ . (الفوائد ص ٦٤)

(٩) أبو عبد الله الفقيه البلخي ولد سنة ١٩٠ هـ . ومات سنة ٢٧٨ هـ . (الفوائد ، ١٦٨) .

(١٠) تقدمت ترجمته في الهامش ١ من هذه الصفحة (١٩) .

محمد بن الحسن . كما أخذ الصفار أيضاً عن نصر بن يحيى ^(١) عن محمد بن سماعة ^(٢) عن أبي يوسف ^(٣) .

وأما أستاذه الثاني (أبو المعين ميمون المكحول النسفي) فقد أخذ العلم عن أبيه مكحول أبي المعين النسفي ^(٤) صاحب كتاب الشعاع (على ما قيل) عن أبيه أبي مطيع مكحول النسفي ، صاحب اللؤلؤيات ^(٥) في الزهد ، عن أبي بكر الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن .
زملاؤه : من زملائه في التلمذة على أستاذه أبي اليسر البزدوي ابن أستاذه أبو المعالي أحمد ^(٦) ، وابن أخ أستاذه الحسن ^(٧) بن فخر الإسلام على البزدوي صاحب كتاب الأصول المشهور ، ونجم الدين النسفي ^(٨) .

(١) البلخي مات سنة ٥٢٦٨ هـ . (الفوائد ، ٢٢١) .

(٢) هو محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال بن وكيع أبو عبد الله التميمي . ولد سنة ٥١٣٠ هـ . ومات سنة ٥٢٣٣ هـ . وقد حدث عن الليث بن سعد وأبي يوسف وأخذ الفقه عنها وعن الحسن بن زياد وكتب النوادر عن أبي يوسف ومحمد وولى القضاء للمأمون ببغداد . وله كتاب أدب القاضي وكتاب المحاضر والسجلات والنوادر وغيرها (الفوائد ، ١٧٠) .

(٣) انظر ترجمته فيما بعد (١ : ص ٧ : هامش ٦) .

(٤) و (٥) انظر الفوائد البهية ص ٤٠ في ترجمة أحمد بن محمد بن مكحول أبو البديع المكحول

(٦) تفقه على والده وسمع من أبي المعين ميمون بن محمد النسفي ولقى الأكابر وولى القضاء ببغداد . وكان إماماً فاضلاً مفتياً مناظراً . توفي بسرخرس سنة ٥٥٤ هـ . ثم حل إلى بخارى ودفن فيها (الفوائد ص ٣٩ - ٤٠) .

(٧) ولد بسمرقند سنة ٥٤٧ هـ . وولى القضاء ببغداد ثم انصرف إلى يزد . ومات سنة ٥٥٧ هـ . (الفوائد ص ٦٣) .

(٨) هو عمر بن محمد بن أحمد بن اسماعيل بن محمد بن لقمان مفتي الثقلين نجم الدين أبو حفص النسفي . أحد الائمة المشهورين بالحفظ الوافر والقبول التام عند الخوارج والعوام . وكان إماماً فاضلاً أصولياً متكماً مفسراً محدثاً فقيهاً حافظاً نحويماً . وله تصانيف جليلة في التفسير والفقه . وأجل تصنيفاته التيسير في التفسير وله المنظومة وهو أول كتاب نظم في الفقه وكتاب المواقيت . وقد ولد بنفس سنة ٥٤٦ هـ . ومات بسمرقند سنة ٥٥٣ هـ . (الفوائد ص ١٤٩ - ١٥٠) .

ومن زملائه في التلمذة على أبي المعين النسفى ابنا أستاذه : « أحمد^(١) »
ومعتد^(٢) .

تلاميذه : من تلاميذه محمد بن الحسين بن ناصر بن عبد العزيز ضياء الدين
البندنجى أستاذ صاحب الهداية الذى أجاز لصاحب الهداية جميع مسموعاته
مشافهة بمرور سنة ٥٥٤٥ هـ .^(٣)

وكان من تلاميذه ابنته فاطمة ، وزوجها علاء الدين الكاسانى صاحب كتاب
« بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع » .

مؤلفاته : لعلاء الدين السموقندى غير « تحفة الفقهاء » الكتب الآتية :

١ - شرح كتاب التأويلات للماترىدى .

٢ - مختلف الرواية .

٣ - ميزان الأصول فى نتائج العقول . وقد اطلعنا على مخطوطة له فوجدناه

يشير فيه إلى شرح له .

٤ - شرح الجامع الكبير .

وقد ذكر الثلاثة الأول بروكلمان وغيره ، وذكر الأخير القرشى فى الجواهر^(٤) .

وهو يشير فى التحفة إلى « مبسوط »^(٥) له ، ولكننا لم نعثر على هذا

المبسوط ، ولعله كان على عزم من تأليفه ولم يفعل لسبب ما ، أو لعله اكتفى

(١) من أهل نسف . وكان يارعا فى الفقه . مات ببخارى وحمل إلى نسف سنة ٥٣٧٩ هـ .

(الفوائد ص ٤٠) .

(٢) ولد سنة ٥٣٤٦ هـ . ومات سنة نيف وثلاثين وأربعمائة . وقد روى عن أبي سهل هارون بن

أحمد الاسترابادى كتاب أخبار مكة وغيره (الفوائد ص ٤٠) .

(٣) الفوائد ص ١٦٦ .

(٤) ص ٢ ، ص ٤٤٩ عند ذكر « أسامي شراح الجامع الكبير » كما ذكره لنا المغفور

له الشيخ محمد زاهد الكوثرى طيب الله ثراه . وانظر أيضاً : التحفة ، ١ : ٢٨٨

(٥) انظر مثلاً : ص ١ ، ص ٢ ، وكذا ص ٢٨٣ : ص ١٠ . و ص ٢٨٨ : ص ٩ .

بالبدائع . كما أشار إلى « الزيادات » أيضاً . وإلى شرح له على الطحاوى ^(١) .
وفى مكتبة الازهر كتاب منسوب إليه بامم : « شرح منظومة النسفى » .
على أن أشهر كتبه هى « التحفة » وبها يعرف فيقال : صاحب تحفة الفقهاء .
وسنتكلم عليها بعد قليل .

صفاته : ظاهر من القصة التى أوردناها فيما سلف عن تزويج ابنته فاطمة
لعلاء الدين الكاسانى ما يدل على أخلاق السرقة ، فقد آثر لابنته العلم
على الإمارة ، ورجل هذا شأنه لا بد أن يكون على جانب كبير جداً من النفس
العالية والإيمان العميق والتعلق الشديد بالعلم .

كما أن فيها ورد من أن الرقعة كانت تأتى بالواقعة . كى يفتى فيها ، فكانت تخرج
بافتوى موقعاً عليها منه ومن ابنته ثم بعد زواج ابنته من علاء الدين الكاسانى كانت
تخرج موقعاً عليها من الثلاثة - ما يدل على تواضع العلماء وعدم الاستئثار بالفتوى
وتقدير أمانتها وهل أدل على ذلك من أن يشرك الرجل ابنته وتلميذه ؟

ثانياً - الكتاب

إن الناظر فى « التحفة » يكاد لا يجد لها مثيلاً بين كتب الفقه الإسلامى المعروفة :
فهى ليست موجزة إيجازاً شديداً كمختصر الطحاوى ، ومختصر القدورى ، وبداية
المرغينانى وكنز الدقائق للنسفى ، وتنوير الأبصار للتمرناشى . وليست مطولة جداً
كمبسوط السرخسى ومحيط برهان الدين وبدائع الكاسانى - بل وهى وسط بين هذا
وذاك . أضف إلى ذلك أنها كتاب واحد وليست كتاباً وشرحه متداخلين كالكنز
والزيلعى عليه ، أو كالبداية والهداية . وهو سهل العبارة قريب المنال . ويمتاز بالتقسيم
والترتيب . فهو كتاب علمى عملى وسط سهل مرتب . وكفاه أن يحفظه صارت

(١) التحفة ١٠ : ٢٩٨ .

فاطمة بنت صاحب فقيهه، وأنه كون رجلاً كالكاساني، وكان أصلاً لكتاب البدائع .
 و« التحفة » تتصل اتصالاً ظاهراً بكتابين : أحدهما مختصر القدوري،
 والثاني بدائع الكاساني. أما صلتها بمختصر القدوري فما عبر عنها صاحب « التحفة »
 في مقدمته أنه ألفها لأن ذلك المختصر شديد الإيجاز . فهو قصد بالتحفة أن تسد
 فراغاً لم يسده المختصر، من حيث المادة ومن حيث الدليل، وهي بذلك حوت ما في
 المختصر وزيادة كما يتبين من المقارنة بين الكتابين. وتماز على المختصر بالترتيب
 والتقسيم كما قال صاحب « التحفة » نفسه :

« اعلم أن المختصر المنسوب إلى الشيخ أبي الحسين القدوري رحمه الله جامع
 جملاً من الفقه مستعملة بحيث لا تراها مدى الدهر مهمة: يهدي بها الرائي في
 أكثر الحوادث والنوازل ويرتقى بها المرتاض إلى أعلى المراقي والمنازل . ولما
 عمت رغبة الفقهاء إلى هذا الكتاب، طلب مني بعضهم، من الإخوان والأصحاب،
 أن أذكر فيه بعض ما ترك المصنف من أقسام المسائل وأوضح المشكلات منه،
 بقوى من الدلائل، ليكون ذريعة إلى تضييف الفائدة بالتقسيم والتفصيل، ووسيلة
 بذكر الدليل، إلى تخرج ذوي التحصيل، فأسرعت في الإسعاف والإجابة،
 رجاء التوفيق من الله تعالى في الإتمام والإحابة ... الخ »^(١).

وأما صلتها بالبدائع فهي معروفة مشهورة صيغت في عبارة جميلة هي :
 « شرح تحفته وتزوج ابنته » . على أن القول بأن البدائع شرح التحفة^(٢)
 يحتاج إلى بيان ذلك أن صاحب البدائع لم يتخذ التحفة متناً فيشرحها
 عبارة عبارة كما فعل كثيرون منهم السرخسي في المبسوط على
 الكافي، وصاحب فتح القدير على الهداية ... الخ . ولم يكمل
 المعنى بوضع ألفاظ من عنده بين ألفاظ التحفة ميمزاً ألفاظ الأصل بقوسين كما

(١) انظر : التحفة ١ : ١ - ٢ .

(٢) ابن عابدين ، رد المختار ، الطبعة الثالثة الأميرية ، ٢٥٠ ، ص ٦٥٦ : « قلت ما في

التحفة عاله في شرحها البدائع بقوله ... » . وانظر فيما تقدم ص ١٣ .

فعل البعض منهم صاحب الدر المختار على تنوير الأبصار. ولم يشرح بعض عباراته بكلمة : « قوله . . . » كما فعل ابن عابدين في حاشية رد المختار على الدر المختار. ولم يكتف بتقارير أو تعليقات أو تقييدات كما فعل كثيرون بحاشية ابن عابدين مثلاً - بل إنه لم يلتزم ترتيب التحفة لا إجمالاً من حيث ترتيب الكتب : كتاب البيع . كتاب الزواج . كتاب الإجارة . الخ ولا تفصيلاً من حيث الأبواب والفصول عند الكلام على الأركان والشروط والأحكام بل إنه رتبها ترتيباً جديداً سار به بالصنعة الفقهية شوطاً إلى الأمام ، ولكنه حافظ على ألفاظ التحفة بحيث يجد الباحث « التحفة » في « البدائع » بلفظها لكن بترتيب آخر . وقد تحققت من ذلك أثناء تحقيق التحفة فما راجعت عبارة من التحفة في البدائع إلا وجدت بنصها - وبهذا المعنى تكون البدائع شرحاً للتحفة . ولولا هذا لكانت البدائع كتاباً مستقلاً . وفي الحق إن الكاساني قد اعتمد على التحفة اعتماداً أساسياً في الصياغة فهي التي مهدت له ما وصل إليه من حيث الصنعة من درجة عالية فريدة في كتب الفقه الإسلامي ، وزاد في ذلك صلته بصاحب التحفة إذ كان تلميذاً مقرباً له ، أما صلته الشخصية فعلى ما روى لم تنشأ إلا بعد أن فرغ من البدائع وأعجب بها أستاذه السمرقندي واعتبرها مهراً لابنته . وليس بعيد أن يكون الكاساني قد أعاد صياغة التحفة بالاشتراك مع أستاذه صاحب التحفة نفسه ، ولو اشتراك توجيه وإرشاد . وإن القاريء للبدائع ليجد من العبارات ما يدل على ما كانت يكنه الكاساني للسمرقندي من إجلال وإكبار . فهو يقول مثلاً (ج ٢ ، ص ٨٨ ، س ١٣) « وهو اختيار أستاذي الشيخ الأجل الزاهد علاء الدين رئيس أهل السنة محمد بن أحمد السمرقندي رضي الله عنه » ويقول (ج ٢ ، ص ٩٣ ، س ٢٠) : « وعلى هذه الرواية اعتمد أستاذي رحمه الله »^(١) .

(١) وهو يقصد السمرقندي ، وعبارة « رحمه الله » لاتقال عادة إلا لمن توفي - فإن صح ذلك ، فإنه يدل على أن البدائع لم تكتب ، على الأقل كلها ، في حياة السمرقندي . اللهم إلا إذا قيل بأنه ربما راجعها بعد وفاة السمرقندي وأضاف هذه العبارة .

بالمعنى الذى قدمنا تكون البدائع شرحاً للتحفة. ويظهر لنا أن هذا مراد الكاسانى بقوله فى مقدمة البدائع (ح ١ ص ٢) : « وقد كثر تصانيف مشايخنا فى هذا الفن قديماً وحديثاً وكلهم أفادوا وأجادوا غير أنهم لم يصرفوا العناية إلى الترتيب فى ذلك، سوى أستاذى وارث السنة ومورثها الشيخ الإمام الزاهد علاء الدين رئيس أهل السنة محمد بن أحمد بن أبى أحمد السمرقندى رحمه الله تعالى فاقنيت به فاهتديت » .

• • •

فالتحفة حلقة هامة فى سلسلة كتب الفقه الإسلامى . فهى واسطة العقد بين البدائع وبين ما سبقها من كتب عظيمة وخاصة مبسوط السرخسى (المتوفى سنة ٤٣٨ هـ) ونحن نرى بالملاحظة أن الكاسانى جعل جل اعتماده على كتابين : تحفة السمرقندى ومبسوط السرخسى ، فتكون الحلقات الظاهرة الكبيرة فى هذه السلسلة : كتب محمد بن الحسن الشيبانى التى جمعت فى الكافى ، ثم مبسوط السرخسى شرح الكافى ، ثم مختصر القدورى ، ثم التحفة ، ثم البدائع ^(١) .

-
- (١) أم كتب الفقه الحنفى السابقة على التحفة هى - فيما نعلم - كما يأتى حسب الترتيب التاريخى :
- (١) كتب محمد بن الحسن (١٨٩ هـ) : الاصل ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والزيادات ، والسير الصغير ، والسير الكبير ، والامالى . (٢) كتاب الحيل للخصاف (٢٦١ هـ) . (٣) مختصر الطحاوى (٣٢١ هـ) . (٤) شرح الجصاص (٢٧٠ هـ) للجامع الكبير لمحمد (٥) التوازل من الفتاوى وخزانة الفقه لأبى الليث السمرقندى (٢٧٣ هـ) . (٦) مختصر القدورى (٤٢٨ هـ) . (٧) مبسوط السرخسى (٤٣٨ هـ) وشرحه للجامع الكبير والسير الكبير لمحمد . (٨) أحكام الناطقى (٤٤٦) . (٩) شرح أحمد بن نصر البغدادى (٤٧٤ هـ) على القدورى . (١٠) عمدة المفتى وشرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين بن مازة (٥٣٦ هـ) . (١١) منظومة الخلافات للنسفى (٥٥٣٧ هـ) (١٢) ثم تحفة الفقهاء للسمرقندى (٥٥٣٩ هـ) .

ثالثاً - نسخ التحفة ، ومنهجنا في النشر

لم تطبع التحفة من قبل . ومن ثم كان اعتمادنا على المخطوطات .
وقد وقع في أيدينا أربع نسخ من التحفة مخطوطة : منها ثلاثة بدارالكتب
المصرية تحمل الأرقام الآتية : ٩١ و ٩٢ و ٧٤٢ من مخطوطات الفقه الحنفى .
والرابعة فى مكتبة جامع الشيخ بالاسكندرية تحت رقم ١٠٢ . وكل من
هذه النسخ فى مجلد واحد ، وتختلف من حيث مقدار الخطأ والنقص والتحرير
والتصحيح ووضوح الخط وسهولة قراءته ، وتاريخ نسخها ، وعدد أوراقها .
أما من حيث عدد الأوراق وتاريخ النسخ ومكانه : فتقع النسخة رقم ٩١
فى ٢٦٧ ورقة تزيد عليها صفحة . ومنسوخة بدمشق سنة ٥٧١١ . وتقع
النسخة رقم ٩٢ فى ٢٢٦ ورقة وتاريخ نسخها غير بين وقد يكون سنة ٨٧٣ هـ .
وأما النسخة رقم ٧٤٢ فتقع فى ٢٨٠ ورقة . وهى منسوخة بمدينة قلعة
المسلمين المحروسة سنة ٥٧٣٥ هـ . وأما النسخة الرابعة (١٠٢ بمكتبة جامع الشيخ)
فتقع فى ٣٥٩ ورقة وقد نسخت فى سنة ٥٥٢ هـ .
وأما من حيث ظهور الخط وعدم ظهوره فتمتاز النسخة رقم ٩٢ بأنها بنحط
مغربى دقيق يصعب قراءته على من لم يعتده . وأما غيرها فخطها واضح وإث
اختلفت درجة الوضوح وحجم الخط .
وأما من حيث الخطأ والنقص والتحرير والتصحيح فهو كثير فى النسخة
رقم ٧٤٢ وأقل فى رقم ٩١ وقليل فى رقم ٩٢ ونادر فى الرابعة . وقد بينا
ذلك فى مواضعه ولا داعى لإيراده هنا .
وفد اتخذنا نسخة مكتبة جامع الشيخ أصلاً لأنها أقلها خطأ ونقصاً وتحريفاً
وتصحيفاً . وهى أقدمها تاريخاً فقد نسخت كما قدمنا سنة ٥٥٢ هـ . فهى قريبة عهد
بوفاة صاحب التحفة (سنة ٥٣٩ أو ٥٤٠ هـ) . واعتمدنا على نسخة مصورة منها بدار
الكتب فى ثلاثة مجلدات برقم ٢٤٩٠١ ب فقه حنفى وقد أخذت هذه النسخة

المصورة - بناء على رجاء منا - عن فلم بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ف ٣٤٠ ش ١٠١ .

وقد تبين لنا أن هناك تقارباً بين النسختين ٩٢ بدار الكتب و ١٠٢ بمكتبة جامع الشيخ ، وتقارباً بين النسختين ٧٤٢ و ٩١ بدار الكتب المصرية .
وقد رمزنا بالرموز الآتية الى النسخ :

- ١ - المخطوط ١٠٢ بمكتبة جامع الشيخ بالاسكندرية : الأصل
- ٢ - ٩١ فقه حنفى بدار الكتب المصرية : أ
- ٣ - ٩٢ / / / / ب
- ٤ - ٧٤٢ / / / / ح

ونكرر ما قدمناه أنا اعتمادنا أيضاً على « البدائع » .

أما منهجنا في النشر فهو ما ينبغي أن يكون عليه عمل كل ناشر من الاقتصار على تحقيق النص وإخراجه كما صدر عن مؤلفه بقدر الإمكان، وبيان ما بين النسخ من خلاف . وفي داخل هذا الإطار صدرنا عن الفكرتين الآتيتين :

١ - إنا لا ننشر النسخة التي اعتبرناها أصلاً وإنما ننشر « التحفة » معتمدين على ما اعتبرناه أصلاً مقارنين بالنسخ الأخرى . وقد ترتب على ذلك أننا قد جعلنا ما اتخذناه أصلاً هو المتن وأثبتنا الخلافات بينه وبين النسخ الأخرى في الهامش . ولكننا رفعنا إلى المتن ما وجدناه في النسخ الأخرى يكمل المعنى أو وجدناه هو الصحيح من حيث المعنى أو اللفظ أو أصح أو أوضح أو أسهل مع الإشارة الى كل ذلك بالتفصيل في الهامش ولم نرد أن نضع بين علامتين [] ما نأخذه من نسخ أخرى غير الأصل لتحقيق الغاية بالإشارة في الهامش والبعد عن عيوب كثرة هذه العلامة بين العبارات .

٢ - إنا ننشر كتاباً فقهياً ولا ننشر كتاباً لغوياً أو أدبياً يكون للفظ فيه الاعتبار الأول . وقد ترتب على هذا أننا لم نذكر كثيراً من الخلافات اللفظية البهتة بين الأصل وبين النسخ الأخرى اللهم إلا إذا كان الخلاف - وإن كان لفظياً - مفيداً في ناحية ما أو يحتمل أن يكون كذلك فإننا نشير اليه . وبما قوى لدينا

هذا المسلك كثرة الخلافات اللفظية بين النسخ بحيث لو أشرنا إلى كل خلاف في الهامش لطفى الهامش على المتن طغياناً كبيراً جداً ولصارت معظم الصفحة هامشاً ولشغل الباحث بهذا الخلاف اللفظي عن العلم نفسه . وماذا يفيد القارئ من أن نضع في المتن : « ثم » ونشير في الهامش إلى أن في نسخة أخرى : « ثم » أو أن يكون عبارة الأصل : « ولكن » وعبارة نسخة أخرى : « لكن » أو الأصل : « غير واجب » وفي نسخة أخرى : « ليس بواجب » . ويدخل في الخلافات اللفظية البعثة اختلاف التركيب مثل أن يكون في الأصل : « ثم تنتقض طهارتها » . وفي نسخة أخرى : « ثم طهارتها تنتقض » أو تقديم كلمة على كلمة في معرض العطف كأن يكون في الأصل : « القرع والجرح » وفي نسخة : « الجرح والقرع » أو اختلاف صيغة الفعل حيث تصح الصيغتان مثل أن يكون في المتن : « وجب » وفي نسخة أخرى : « يجب » .

أهمنا الإشارة إلى الخلاف حيث لا يجتمل أبداً أن يكون هناك أي خلاف في المعنى . فاذا بدا لنا احتمال ذلك ولو حتى من حيث الدقة أو السهولة أثبتنا كل خلاف وقد أخذنا بالأحوط ، وهو بالإثبات لا بالتوكيد . هذا في غير الأحاديث أما في الأحاديث فقد حرصنا على إثبات كل خلاف بين النسخ ، ولو كان لفظياً ، مهما كان يسيراً .

ونحن بهذا المسلك قد رفعنا عن عاتق القارئ عبئاً ومشغلة تحت مسؤوليتنا . ولا شك أنه كان الأيسر والأحوط لنا الإشارة إلى كل خلاف مهما كان لفظياً بحتاً ، وأن هذه التصفية قد احتاجت جهداً لم نبخل ببذله رعاية لوقت القارئ وفائدته .

٣ - وقد رأينا من الخير أن نشير في الهامش إلى موضع الآيات القرآنية من حيث رقمها وسورتها في المصحف مع إيرادها كاملة في الهامش وقد نورد آية أو آيات قبلها أو بعدها إذا احتاج ذلك الإحاطة بالمعنى .

٤ - كما عطينا بشرح الألفاظ الغامضة وكذلك بشرح العبارات المبهمة مستندين في ذلك إلى الكتب المعتمدة من لغوية أو فقهية .

٥ - وترجمنا في الهامش للأعلام التي ورد ذكرها ، الترجمة التي يحتملها المقام وتناسب مع المترجم له . فلم نوجز الإيجاز الشديد الذي لا يغني ، ولم نطل الإطالة التي تبعد عن الموضوع . وأشرنا عقب كل ترجمة إلى المصدر الذي اعتمدنا عليه .

٦ - وننبه إلى أن الأصل كان يرمز إلى الفقهاء المشهورين بحروف من أسمائهم فكان يرمز إلى أبي حنيفة بحرف ح وإلى محمد بحرف م وإلى أبي يوسف بحرف س وإلى الشافعي بحرف ش في حين يكتب في النسخ الأخرى اسم الفقيه كاملاً فرأينا أن نكتب الاسم كاملاً أخذاً بنا عليه بعض النسخ ولم نجد حاجة للإشارة إلى ذلك في الهامش لأن هذه ليست خلافاً وإنما هي اختصار في الكتابة .

٧ - وطبعي أن تقسيم الكلام إلى فقرات تبدأ كل فقرة من أول السطر من عندنا ، فالكتاب من أوله لآخره لم يبدأ فيه بسطر ، بل الكتابة مستمرة . وكذا تقسيم الكلام بفواصل من شولة وشرطة من عندنا . أما الفصل بالنقط فقد يكون من عندنا وقد يكون من الكتاب نفسه : الأصل أو غيره . ونحن نرى أن هذا العمل مهم جداً فعليه يتوقف سهولة الإلمام بالموضوع

٨ - كما ننبه إلى أن النقط لم يكن كاملاً في « الأصل » فكنا نرجع في ذلك إلى النسخ الأخرى أو إلى سياق العبارة ولم نجد حاجة إلى الإشارة إلى ذلك في كل موضع .

٩ - وفي مرات قليلة احتاجت العبارة كي تؤدي المعنى إلى إضافة كلمة ليست في الأصل ولا في النسخ الأخرى فكنا نبذل جهدنا كي نأتي بهذه الكلمة من الكتب الفقهية المعتمدة ناسبينها إليها مع ظهورها على سبيل التحرز . وكذا قد تحتاج صحة العبارة لغة إلى إضافة حرف كالفاء في جواب « أما » مثلاً فكنا نضيفه . ووضعنا هذا وذاك بين علامتين هكذا < > ولم يحتاج الأمر بعد ذلك إلى أن نشير في كل موضع إلى أن ما بينهما من عندنا .

١٠ - اكتفينا عند اختلاف النسخ في كلمة أو عبارة بأن نذكر في الهامش الكلمة أو العبارة المخالفة فقط ، ولم نر حاجة إلى تكرار الكلمة أو العبارة المستبدلة ، اعتماداً على فطنة القارئ .

مثال : في ص ١ : « الحمد لله حق حمده » ، والبصلاة على رسوله محمد أفضل عبيده » وفي نسختين أخريين « ... أفضل رسله » فاكثفينا في الهامش بذكر أنه في نسختين أخريين : « رسله » . ومعنى ذلك أن في هاتين النسختين : « رسله » بدلاً من « عبيده » .

• • •

وبعد فهذه هي « تحفة الفقهاء » تصنيف « علاء الدين السمرقندي » : حققت نسبتها إلى صاحبها ، وحققت ألفاظها ، ومعانيها ، وحملت عبثاً سنين : قمت فيها بنسخها بنفسى ، ثم مقارنتها بالنسخ الأخرى وحدى ، ثم بشرحها والتعليق عليها . وكانت تلازمنى فى كل وقت : فى السفر والإقامة ، فى العمل والراحة . ولست أعدو الحق إذا قلت إنها استغرقت كل وقت راحتى خلال السنين التى اشتغلت فيها ، وبذلت من صحتى وجهدى ما الله يعلمه ، فما قصدى غير وجهه الكريم وهو القادر على الجزاء . وقد تفضل أستاذى الجليل العالم المدقق الشيخ على الحنيف أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق فراجع متنها وأقره ، جزاه الله خيراً . ولست أدعى الكمال ، فالكمال لله وحده ، فإن كنت وفقت كان عملاً صالحاً آمل أن يرفعه الله إليه ، وإن كانت الأخرى فحسبى أنى انتويت نية طيبة وبذلت جهدى فعسى الله أن يجزىنى على جهدى ويغفر لى الذنب والتقصير .

وإنى لأرجو أن يشاركنى القراء فى أن تكون الطبعة الثانية أكثر حسناً أو أقل خطأ من هذه ، فيرسلوا إلى بما يعثرون عليه من خطأ أو قصور ، أو يروق لهم من ملاحظات .

وانى لأرجو من الله التوفيق فيكون هذا الكتاب فاتحة لما أرجو أن يوفقنى إليه من إنشاء « دار الفقه الإسلامى » لتقوم على إحياء مخطوطات

الفقه الإسلامى ، وعلى نشر الأبحاث الفقهية المقارنة بأسلوب علمى ، وعلى ترجمة ما ينشر باللغات الأجنبية مما يتصل بالفقه الإسلامى ، وعلى إصدار مجلة تكون رابطة فى الفقه بين المسلمين ، ودعامة لنهضة علمية للفقه الإسلامى . وأرجو أن ينال هذا الكتاب حظه من الإقبال فى المعاهد العلمية وعند العلماء والباحثين .

وفى رأينا أنه أنسب كتاب لنشر الثقافة الفقهية وخصوصاً بين أبناء البلاد الإسلامية غير العربية لما يمتاز به من سهولة وترتيب وبيان فى غير إيجاز ولا إطباب . وليس لى من كلمة إلا أن أدعو الله ما دعوته دائماً فى صلاتى أن يمكنى من خدمة الفقه الإسلامى ، وأن ينزع من قلبى وقلوب المسلمين العداوة والبغضاء ، وأن يملأه حباً له ولشريعته ، وأن يزيدنى إخلاصاً وتقانياً فى خدمة الإسلام ، وأن يوفقنى ويهدينى سبيل الرشاد ، وأن يرضى عنى ويغفر لى ذنوبى ويجعل عملى صالحاً فيرفعه اليه - إنه الهادى إلى سبيل الرشاد ، وهو الغفار الرحيم ، جل وعلا علواً كبيراً .

الدكتور محمد زكى عبد البر

القاهرة فى ابريل ١٩٥٥

أهم المراجع

في الحديث

ابن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) : المسند ، شرح المرحوم أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر . الجزء الأول ، ١٣٦٨ هـ . - ١٩٤٩ م .

في الفقه

الحنفى :

محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ) : الجامع الصغير ، على هامش الخراج لأبي يوسف . مصر - المطبعة الأميرية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٠٢ هـ .
الطحاوى (٣٢١ هـ) : المختصر . الطبعة الأولى ، بمصر سنة ١٣٧٠ هـ . نشر لجنة المعارف النعمانية بالهند .

القدورى (٤٢٨ هـ) : المختصر . مطبوع مع شرح الميداني له المسمى « الباب » . الطبعة الرابعة ، مطبعة صبيح ، سنة ١٩٤٦ م .
السرخسى (أبو بكر) (٤٣٨ هـ) : المبسوط ، الطبعة الأولى ، مصر ، سنة ١٣٢٤ هـ .

الكاسانى (٥٨٧ هـ) : بدائع الصنائع - الطبعة الاولى ، مصر ، سنة ١٣٢٨ هـ .
برهان الدين (حوالى ٥٤٠ هـ) : المحيط . المخطوط رقم ٤٨١ فقه حنفى بدار الكتب المصرية .

السرخسى (رضى الدين) (٥٤٤ هـ) : الوسيط - نسخة مصورة بالميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية .

المرغينانى (٥٩٣ هـ) : « البداية » وشرحها « الهداية » . المطبعة الأميرية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣١٦ هـ .

النسفى (حافظ الدين عبد الله بن أحمد) (٧١٠ هـ) : كنز الدقائق . المطبعة الأميرية ، الطبعة الاولى ، سنة ١٣١٣ هـ .

الزيلعى (٧٤٣ هـ) : « تبين الحقائق » شرح « كنز الدقائق » للنسفى . المطبعة الأميرية ، الطبعة الاولى ، سنة ١٣١٣ هـ .

البابوني (٧٨٦ هـ .) : « العناية » شرح الهداية ، ومطبوع على هامشها .
ملاخسرو (٨٥٥ أو ٨٨٣ هـ .) : « دور الحكام في شرح غرر الأحكام » .
مطبعة أحمد كامل ، سنة ١٣٢٩ هـ .

ابن الهمام (٨٦١ هـ .) : « فتح القدير » شرح الهداية ، ومطبوع معها .
قاضي زاده (٩٨٨ هـ .) : « نتائج الأفكار » . وهو تكملة فتح القدير على
الهداية ، ومطبوع معها .

الشلي (حوالى ١٠٠٠ هـ .) : « حاشية » على تبين الحقائق للزيلعي ومطبوعة
على هامشه ، وقد ذكرناه آنفاً .

التمرقاشي (محمد بن عبد الله) (١٠٠٤ هـ .) : « تنوير الأبصار وجامع البحار » .
وقد رجعنا أولاً إلى طبعة المطبعة الأميرية ، بمصر ، سنة ١٢٧١ هـ .
ثم إلى الطبعة الثالثة بالمطبعة الأميرية ، بمصر ، سنة ١٣٢٥ هـ .
الحصكفي (١٠٨٨ هـ .) : « الدر المختار » شرح « تنوير الأبصار » للتمرقاشي .
ومطبوع معه .

ابن عابدين (١٢٥٢ هـ .) : « رد المختار » . وهو شرح على « الدر المختار » .
ومطبوع معه .

المالكي :

ابن رشد (الحفيد) (٥٩٥ هـ .) : « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » . مصر ،
الطبعة الأولى ، مطبعة محمد علي صبيح .
ابن جزى (٧٤١ هـ .) : « القوانين الفقهية » فاس ، ١٩٣٥ م .

الشافعي :

الشافعي (٢٠٤ هـ .) : « الأم » . مصر ، سنة ١٣٢١ هـ .
الشيرازي (٤٧٦ هـ .) : « المذهب » . مصر ، سنة ١٣٤٣ هـ .
الغزالي (٥٠٥ هـ .) : « الوجيز » . مصر ، مطبعة الآداب والمؤيد ، سنة ١٣١٧ هـ .

الحنبلى :

ابن قدامة (موفق الدين) (٦٣٠ هـ .) : « المغنى » . وهو شرح على « مختصر الخرقى » . مصر . مطبعة المنار ، سنة ١٣٤٧ هـ .

فى التراجم

ابن خلكان : وفيات الأعيان .

النوى : تهذيب الأسماء واللغات - طبعة المطبعة المنيرية بالقاهرة - ويتكون من قسمين : القسم الأول : فى الأسماء . والقسم الثانى : فى اللغات . وكل من القسمين جزآن .

القرشى : الجواهر المضيئة ، الطبعة الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند .

حاجى خليفة : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .

الكنوى : الفوائد البهية ، مصر ، سنة ١٣٢٤ هـ .

بلوغ الأمانى فى سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيبانى . مصر .

الكوثرى : / حسن التقاضى فى سيرة الإمام أبى يوسف القاضى . مصر .

لمحات النظر فى سيرة الإمام زفر . مصر .

(محمد زاهد) : الحاوى فى سيرة الإمام الطحاوى . مصر .

القواميس فى الفقه وفى اللغة

المطرزى : المغرب فى ترتيب المغرب .

الفيومى . (أحمد بن محمد بن على المقرئ) : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى .

ابن منظور : لسان العرب .

الفيروزبادى : القاموس المحيط .

الرازى (محمد بن أبى بكر بن عبد القادر) : مختار الصحاح .

لويس معلوف اليسوعى : المنجد فى اللغة .

ملاحظة : ما تقدم هى الطباعات التى رجعنا إليها لم نشر إلى غيرها . وقد نكتفى

أحياناً بذكر المؤلف ، وعندئذ فالمقصود هو كتابه المذكور هنا .

جدول الرموز

نورد هنا بجملاً لما أوردناه في المقدمة ، مفصلاً ، من رموز .

الأصل : هو النسخة رقم ١٠٢ بمكتبة جامع الشيخ بالاسكندرية مصورة

في ثلاثة مجلدات بدار الكتب المصرية برقم ٢٤٩٠١ بفقہ حنفی.

أ : المخطوط رقم ٩١ فقه حنفى بدار الكتب المصرية .

ب : د د ۹۲ د د د د د

✓ D D D D VŁY D D :

> < : الكلمات أو الحروف التي بداخل هذين القوسين غير مأخوذة

من إحدى النسخ. فهي إما من كتب أخرى غير التحفة، وهذا هو

الأعم ، وإما من عندنا ، وهذا قليل في حدود الضرورة .

١ : ١٠ : ٥ : الجزء الأول ، الصفحة العاشرة ، السطر الخامس .

ملاحظة

لاحظنا أن المؤلف ذكر « الكتاب » ولم يكن المقصود « الجامع الصغير » ولا « مختصر القدوري » . ونحن نرجح أن يكون المقصود هو « الأصل » لمحمد بن الحسن الشيباني (انظر ج ١ ، ص ١٦٧ و ٢٠٦) . ويؤيد ذلك قول المؤلف في بعض المواضع : « وإلى هذا أشار محمد في الكتاب » قاصدا « الأصل » (انظر ج ١ ، ص ٤٥٠) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

وصلّى الله على سيدنا محمد وسلم^(٢)

الحمد لله حق حمده^(٣) ، والصلاة على رسوله « محمد » أفضل عبيده^(٤) ،
وعلى آله وأصحابه من بعده .

قال^(٥) الشيخ الإمام علاء الدين : محمد بن أحمد بن أبي أحمد^(٦)
السمرقندي ، رحمه الله تعالى^(٧) :

اعلم أن « المختصر » المنسوب إلى الشيخ أبي الحسين القُدوري^(٨) ،
رحمه الله ، جامع جملا من الفقه مستعملة ، بحيث لا تراها مدى الدهر
مهمة^(٩) : يهdy بها الرائض^(١٠) في أكثر الحوادث والنوازل ، ويرتقى
بها المرتاض إلى أعلى المراقي والمنازل^(١١) ، ولما عمت رغبة الفقهاء إلى

(١) المقدمة كلها ناقصة من ... انظر فيما بعد الهامش ١ ص ٣ ، والهامش ٣ ص ١٤ .

(٢) « وصلّى ... وسلم » من ب .

(٣) قال في كشف الظنون : « تحفة الفقهاء في الفروع ... أولها : » الحمد لله حق
حمده ... الخ » .

(٤) في أ و ب : « رسله » .

(٥) ابتداء من « قال » حتى نهاية المقدمة ليس في « الاصل » وما خوذ من ا . انظر الهامش ٨ ص ٢ .

(٦) « بن أبي أحمد » ليست في ب .

(٧) « تعالى » من ب .

(٨) هو أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان و« القُدوري » نسبة إلى صنعة القُدور أو يميها ،
أو إلى قرية من قرى بفسداد تسمى « قدورة » ، ولد سنة ٣٦٢ هـ وتوفي سنة ٤٢٨ هـ . بفسداد .
واليه انتهت رئاسة الحنفية بالعراق في زمنه . وكتابه « المختصر » الذي يذكره المؤلف مطبوع متداول ،
وكذا بعض شروحه (اللكنوى : ٣٠) .

(٩) « بحيث ... مهمة » ليست في ب ومكانها فيها بياض .

(١٠) في ب : « يهdy بها المريض » . و« راض الهابة » ذلها ، فهو راض . وارتفعت
الدابة ذللت (اللسان) .

(١١) « ويرتقى ... والمنازل » ليست في ب ومكانها فيها بياض .

هذا الكتاب ، طلب منى بعضهم ، من الإخوان والأصحاب ، أن
أذكر فيه بعض ما^(١) ترك المصنف من أقسام المسائل ، وأوضح المشكلات
منه ، بقوى^(٢) من الدلائل ، ليكون ذريعة إلى تضعيف الفائدة ،
بالتقسيم والتفصيل^(٣) ، ووسيلة ، بذكر الدليل ، إلى تخريج ذوى التحصيل -
فأسرعت في الإيساف والإجابة ، رجاء التوفيق ، من الله تعالى ، في
الإنتمام والإصابة ، وطمأناً ، من فضله ، في العفو والغفران والإجابة^(٤) .
فهو الموفق للصواب والسداد ، والهادى إلى سبيل الرشاد ، وسميته « تحفة
الفقراء » ، إذ هى هديتى لهم ، لحق الصحبة والإخاء ، عند رجوعهم إلى
مواطن الآباء .

فليقبل هديتى هذه من شاء كسب^(٥) العز والبهاء ، وليذكرنى بصالح
الدعاء ، في الحياة والممات ، فهو غرضى ونيتى ، والأعمال بالنيات ، وقابل
الأعمال عالم بالحفيات^(٦) ، وما توفيقى إلا بالله : عليه توكلت ، وإليه
أنيب^{(٧) (٨)} .

(١) في ب : « بعض مما » .

(٢) كذا في ب وفي أ كذا : « قوى » .

(٣) كذا في ب وفي أ كذا : « والتفصيل » .

(٤) أناب الى الله : أقبل وتاب . وقد يقصد بالانابة الاحتفال فيقال : « أنابى ملان فسا
أنبت له أو اليه » أي لم أحفل به (القاموس) .

(٥) في ب : « تكسبه » .

(٦) في ب : « والقابل للأعمال عالم الحفيات » .

(٧) « واليه أنيب » ليست في ب .

(٨) انتهى المأخوذ من أ — راجع الهامش (٥) من الصفحة السابقة .

كتاب^(١) الطهارة

اعلم أن^(٢) الطهارة شرط جواز الصلاة^(٣) .

وهي نوعان : حقيقة ، وحكمية .

أما الحقيقة : فهي الطهارة عن النجاسة حقيقة . وهي أنواع ثلاثة :
طهارة البدن ، وطهارة المكان ، وطهارة الثياب .

وأما الحكمية : فهي الطهارة عن النجاسة حكماً . وهي نوعان :
الوضوء ، والغسل .

...

عرفنا فرضية الطهارة بأنواعها : بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة .
أما الكتاب : فقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ (الآية) »^(٤) ، وقوله تعالى^(٥) : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا :

(١) ناقص أيضاً من « حتى السنة الثانية من سنن الوضوء التي في خلاله (انظر فيما بعد
المأش ٣ من ١٤) .

(٢) في اوب « بأن » .

(٣) ذلك لأنه « متى زالت الطهارة عن ظاهر البدن خرج من أن يكون أهلاً للصلاة
التي هي مناجاة مع الله تعالى فيجب تطهيره بالله نصير أهلاً لها » (الكاساني ، ١ : ٢٤ : ٧
من أسفل و ٢٢ : ٥٠) .

(٤) المائة : ١ . وفيه الآية : « وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ
إِلَى الْكُمِينَ » .

(٥) « تعالى » من اوب .

فاطهروا،^(١) ، وقوله تعالى^(٢) : « أَنْ طَهَّرَا يَتَى لِلطَّائِفِينَ »^(٣) ،
وقوله : « وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ »^(٤) .

وأما السنة : فما روي عن النبي عليه السلام أنه قال : « مفتاح الصلاة
الطهور »^(٥) ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم . وقال عليه السلام :
« إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ : أَلَا فَبَلَّوْا الشَّعْرَ ، وَأَنْقَوْا الْبَشِيرَةَ » .
وعليه إجماع الأمة .

فنبداً بالوضوء^(٦) فنقول :

إنه يشتمل^(٧) على الغسل^(٨) ، والمسح . فالغسل هو تسيل الماء على
العضو ، والمسح هو إيصال الماء إليه^(٩) والإمرار عليه لا غير - حتى

(١) المائة : ٦ .

(٢) « تعالى » من ا و ب .

(٣) البقرة : ١٢٥ .

(٤) المدثر : ٤ .

(٥) بضم الطاء (المسند : ٢ : رقم ١٠٠٦) ويجوز فتحها : قال في المغرب : « الطهور

بافتح مصدر بمعنى التطهر ، يقال تطهرت طهوراً حسناً . ومنه : « مفتاح الصلاة الطهور » .

(٦) زاد هنا في ا و ب : « والغسل » .

(٧) في ا و ب : « الوضوء مشتمل » .

(٨) الغسل بافتح ازالة الوسخ عن الشيء باجراء الماء عليه . والغسل بالضم اسم من الاغتسال

وهو غسل تمام الجسد ، واسم للماء الذي ينتقل به أيضاً ومنه « فسكبت له غسلاً » ، وفي حديث

ميمونة : « فوضعت غسلاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم » ، وفي حديث زيد بن حارثة : « أقسم

لأ يمس رأسه غسل » . والغسل بالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي ونحوه (المغرب وكذا التهذيب

لننوي) وانظر فيما بعد « باب الجنابة والغسل »

(٩) « إليه » من ا و ب .

لا يجوز الوضوء^(١) والغسل بدون التيسيل في الغسل^(٢) ، على جواب
ظاهر الروايات^(٣) ، إلا رواية عن أبي يوسف ، فإنه قال : لو مسح
عضوه بيلة ، دون التيسيل - جاز^(٤) .

...

ثم للوضوء أركان وشروط وسنن وآداب^(٥)

أما الأركان فأربعة :

أحدها - غسل الوجه مرة واحدة ، لقوله^(٦) تعالى : « فاغسلوا
وجوههم^(٧) » .

وحد^(٨) الوجه من قصاص^(٩) الشعر إلى حدة^(١٠) الذقن ، وإلى شحمتي

(١) في ب : « الصلاة » .

(٢) في الغسل « ليست في أ » .

(٣) في أ وب : « الرواية » .

(٤) « الرواية ... جاز » من أ وب . وقال السرخسي في المبسوط (١ : ٦) : « لا يحصل

[الغسل] إلا بتيسيل الماء عليه . وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله أن في المنسولات إذا به
بالماء سقط به الفرض ، وهذا فاسد ، لأنه حد المسح ، فأما الغسل فهو تيسيل الماء على العين
 وإزالة الدرن عن العين » . وانظر الكاساني ، ١ : ٣ .

(٥) في أ وب : « ثم للوضوء شروط ... وأركان » .

(٦) في أ وب : « بقوله » .

(٧) المائة : ٦ ، وقد تقدمت في هامش ٤ ص ٣٠٣ .

(٨) « حد » ليست في ب .

(٩) بالفتح والكسر والضم ، والفم أعلاها . ومنها : حيث ينتهي نباته في الرأس في أعلى

الجبية (ابن عابدين ، ١ : ٧١) .

(١٠) في أ « حد » ، وليست في ب وموضعها فيها يابض . والمقصود أسفل الذقن أي

أسفل العظم الذي عليه الأسنان السفلى (الحصكفي وابن عابدين ، ١ : ٧١) أو مجتمع لحية
(الزيلعي ، ١ : ٢) .

الأذن^(١). وهو خد صحيح ، فإن^(٢) الوجه ، في اللغة ، اسم لما يواجه الناظر^(٣) إليه في العادة .

فإن^(٤) كان قبل نبات الشعر : يجب^(٥) غسل جميعه .
وإذا نبت الشعر ، لا يجب^(٦) غسل ما تحته ، عند عامة العلماء . وقال بعضهم : يجب غسل ما تحت الشعرة ، وإيصال الماء إلى أصول الشعر^(٧) . وقال الشافعي : إن كانت اللحية خفيفة ، يجب غسل ما تحتها ، وإن كانت كثيفة ، لا يجب .

وعلى هذا الاختلاف : إيصال الماء إلى أصول الشوارب^(٨) ، والحاجبين . ثم يجب غسل ظاهر الشعر الذي يوازي الذقن والحدين^(٩) ، في أصح الروايات ، لأنه قائم مقام البشرة .

والشعر المسترسل^(١٠) من الذقن ، لا يجب غسله ، عندنا ، خلافاً

(١) شحمة الأذن الجزء اللين في أسفلها ، والمقصود : من شحمة الأذن إلى شحمة الأذن الأخرى (الشامي ، ١ : ٢) .

(٢) في اوب : « لأن » .

(٣) أضفناها من الرخى (المبسوط ، ١ : ٦) لتستقيم العبارة ويتضح المعنى .

(٤) في اوب : « وإن » .

(٥) في ب : « يجب عليه » .

(٦) في اوب : « يسقط » .

(٧) « وقال بعضهم... الشعر » من ا ، وفي ب : « وقال بعضهم : يجب إيصال الماء إلى أصول الشعر » .

(٨) في اوب : « الشارب » .

(٩) زاد هنا في ب : « وتواليها » .

(١٠) في ا « المرسل » . والشعر المسترسل هو « الخارج عن دائرة الوجه » ، وفسره ابن

خبر في شرح المنهاج بما لو مد من جهة نزوله لخرج عن دائرة الوجه « (ابن عابد بن ، ١ : ٧٢ :

٩ و ٧٤ : ٥ من أسفل)

للشافعي ، لأنه ليس بوجه ، ولا قائم مقامه ^(١) .
والفرجة ^(٢) التي بين العذار ^(٣) والأذن ^(٤) ، يجب غسلها عند أبي
حنيفة ومحمد ^(٥) ، خلافاً لأبي يوسف ^(٦) ، لأنها من جملة حد الوجه ، وليس

(١) « قائم مقامه » ليست في ١ ويظهر أنها كانت فيها ثم شطبت ولم يبق منها الا « امه »
(٢) الفرجة بضم الفاء هي المنفرج بين الشيتين والجمع فرج كفرقة وغرف ، والمقصود هنا
البياض الذي بين العذار وشحمة الأذن الذي لا ينت فيه شعر (انظر الهامش التالي) .
(٣) « عذار اللحية : جانبها » (المغرب) قال الرخسي في المبسوط (١ : ٦) :
« العذار اسم لموضع نبات الشعر ، وهو غير البياض الذي بين الأذن ومنبت الشعر » .
(٤) في ا و ب : « وشحمتي الأذن »

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، لهيد أبي حنيفة ، وناشر مذهبه ، وصاحب
الكتب الستة المعروفة بكتب ظاهر الرواية ، أو الاصول ، لروايتها بطريق الشهرة أو التواتر ،
وهي : المبسوط ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والسير الكبير ، والسير الصغير ، والزيادات .
وله أيضاً كتب سميت بالنوادر لأنها لم ترو طريق الشهرة أو التواتر ومنها : الرقيات ، والمهارونيات
والكيسانيات ، والجرجانيات ، والاثمالي . وله كتب أخرى تلب فيها رواية الحديث منها : الموطأ
روايته ، والحجيج ، والآثار . ولد سنة ١٣٢ هـ . ومات سنة ١٨٩ هـ . ونشأ بالكوفة . واخذ عن
ابي حنيفة وابي يوسف وزفر كما اخذ عن مالك والأوزاعي والثوري . وعليه تلمذ الشافعي حتى
قال الشافعي : « أمّن أناس علي في الفقه محمد بن الحسن » (راجع الكوثري : بلوغ الأمان
في سيرة الامام محمد بن الحسن الشيباني . والكتب المذكورة فيه .)

(٦) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب ابو يوسف ، ولد سنة ١١٤ هـ . (او ٩٣ هـ) .
نشأ بالكوفة . وعرف بالحفظ . وكان يختلف الى ابن ابي ليلى القاضي ثم الى ابي حنيفة . وقد
اختلف الى ابي حنيفة تسعة وعشرين عاماً منها سبعة عشر عاماً لازمه فيها ملازمة تامة ، كما لازم محمد
ابن اسحاق صاحب المنازي لما قدم الى الكوفة . ومن شيوخه الليث بن سعد ، ومالك بن انس .
ومن تلاميذه أحمد بن حنبل وأسد بن الفرات (مدون مذهب مالك قبل سحنون) والحسن بن
زياد ومحمد بن الحسن الشيباني ومحمد بن سماعة التميمي وموسى بن سليمان الجوزجاني وهلال ابن
يحيى (هلال الرأي) ويحيى بن آدم ويحيى بن معين وابنه يوسف القاضي . ولم يثبت أن
انشافعي اجتمع به .

ومن كتبه : « الحراج » و « الآثار » و « اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى » و « الرد
على سير الأوزاعي » . وكل هذه مطبوعة .

وقد ولي قضاء بغداد لثلاثة من الخلفاء وهم : المهدي ثم الهادي ثم الرشيد . ولم يزل به =

عليها شعرة^(١) .

والثاني - غسل اليدين مع المرفقين ، مرة واحدة عندنا ، لقوله^(٢) تعالى :
« وأيديكم إلى المرافق^(٣) » .

وقال زفر^(٤) : لا يجب غسل المرفقين .

والصحيح قولنا ، لأن المرفق عضو مركب من الساعد والعضد ،
وغسل الساعد واجب ، وغسل العضد غير واجب ، ولا يمكن التمييز
بينهما ، فيجب غسل الكل احتياطاً .

والثالث^(٥) - مسح الرأس ، مرة واحدة ، لقوله^(٦) تعالى : « وامسحوا
برؤوسكم^(٧) » .

= حتى مات سنة ١٨٢ هـ

(راجع : اللكنوي : ٢٢٥ - والكوثري ، حسن التقاضي في سيرة الامام ابي يوسف القاضي)

(١) في ا و ب : « شعر »

(٢) في ا و ب : « بقوله »

(٣) المائدة : ٦ ، وتقدمت في الهامش ٤ ص ٣ .

(٤) هو زفر بن الهذيل بن قيس البصري - أحد اصحاب ابي حنيفة . وكان من اهل الحديث
قبل ان يلب عليه الرأي . اشتهر بالقياس حتى إنه يضرب به المثل فيه فيقال : « أقيس من زفر » .
ولد في اصبهان سنة ١١٠ هـ . في عهد ولاية ابيه عليها ، ورحل الى البصرة مرتين : مرة في حياة
ابي حنيفة حيث كان بها عثمان البتي (المتوفى سنة ١٤٣ هـ) ، واخرى بعد وفاة ابي حنيفة بمناسبة
وفاة اخيه فيها ، وفي هذه المرة رغب اليه في البقاء اهل البصرة فأقام هناك ينشر العلم حتى مات بها
سنة ١٥٨ هـ . (راجع : ابن خلكان ، وفيات الاعيان . واللكنوي : ٧٥-٧٧ . والكوثري ،
لمحات النظر في سيرة الامام زفر) .

(٥) في ب : « والثاني والثالث » وزيادة « والثاني » خطأ .

(٦) في ا و ب : « بقوله » .

(٧) المائدة : ٦ . وتقدمت في الهامش ٤ ص ٣

واختلف العلماء في مقدار المفروض منه : فمن أصحابنا فيه ثلاث روايات :
في ظاهر الرواية : مقدار بثلاثة أصابع ^(١) اليد مطلقاً .
وفي اختلاف زفر ويمقوب : مقدار ربع ^(٢) الرأس ، وهو قول زفر .
وذكر الكرخي ^(٣) ، والطحاوي ^(٤) : مقدار الناصية ^(٥) .
وقال مالك : ما لم يمسح جميع الرأس أو أكثره ، لا يجوز .

(١) زاد في ا و ب هنا : « من أصابع » . والاصبع يذكروا ويؤث ، والتأنيث أجود (المصباح) .
(٢) في ا و ب : « مقدار ربع » .

(٣) في ا و ب : « الشيخ ابو الحسن الكرخي » . وهو عبيد الله بن الحسين ابو الحسن الكرخي . ولد سنة ٢٦٠ هـ . ومات سنة ٣٤٠ هـ . وهو منسوب الى قرية « كرخ » بنواحي المراق . سكن بغداد . وأخذ الفقه عن أبي سعيد البردعي عن اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن حماد عن أبي حنيفة . وتفقه عليه ابو بكر الرازي احمد الجصاص ، وأبو علي احمد بن محمد الشاشي الفقيه ، وابو حامد احمد الطبري ، وابو القاسم علي التنوخي ، وابو الحسين القدوري . وله « المختصر » و « شرح الجامع الصغير لمحمد » و « شرح الجامع الكبير لمحمد » (الاكنوي ، ص ١٠٨ - ١٠٩) .

(٤) في ا و ب : « والشيخ ابو جعفر الطحاوي » . وابو جعفر الطحاوي هو المحدث الفقيه المصري . ولد سنة ٢٣٠ هـ . ومات سنة ٣٢١ هـ . واليه انتهت رئاسة الحنفية في مصر وكان خاله اسماعيل المزني (١٧٥ - ٢٦٤ هـ) ألقه اصحاب الشافعي وصاحب « المختصر » المعروف باسمه ، وعليه قرأ ، ومنه سمع ، وعنه روى « مسند الشافعي » . ثم انتقل من المذهب الشافعي الى الحنفي . وأخذ فقه الحنفية بمصر عن أبي جعفر احمد ، ثم خرج الى الشام حيث لقي أبا خازم عبد الحميد قاضي القضاة بها ، فأخذ عنه عن عيسى بن أبان عن محمد بن الحسن . وله كتب كثيرة منها : معاني الآثار ، ومشكل الآثار ، وشرح الجامع الكبير لمحمد ، وشرح الجامع الصغير لمحمد ، وكتاب الشروط الكبير ، والصغير ، واللاوسط ، والمحاضر والسجلات ، والوصايا ، والفرائض ، وأحكام القرآن ، والمختصر . وهو منسوب الى « طحا » بصعيد مصر وقيل انها « طحا الاشمونين » . وتوفي بمصر ودفن بها قريباً من قبر الامام الشافعي (انظر : الكوثري ، الحاوي في سيرة الامام الطحاوي) .

(٥) الناصية : قصاص الشعر او مقدم الرأس (انصباح) .

وقال الشافعي : إذا مسح مقدار ما يسمى مسحاً^(١) ، جاز .
والصحيح جواب ظاهر الرواية ، لقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » ،
والمسح يكون بالآلة ، وآلة المسح هي أصابع اليد^(٢) في العادة ،
فيكون^(٣) المسح ، في الغالب ، بأكثرها ، وهو الثلاث ، فيصير^(٤) تقدير^(٥)
الآية : وامسحوا بثلاث أصابع أيديكم برؤوسكم .

ثم^(٦) على قياس ظاهر الرواية : إذا وضع ثلاث أصابع ، ولم يمدها ،
جاز - وهكذا روى عن محمد في النوادر . وعلى قياس رواية الربع
والناصية : لا يجوز ، لأنه أقل من ذلك .

ولو مسح بإصبع ، أو بإصبعين^(٧) صغيرتين ، ومدهما^(٨) حتى يبلغ^(٩)
مقدار الفرض ، لم يجوز^(١٠) عندنا ، خلافاً للزفر ، لأن الماء يصير مستعملاً
بالوضع ، والمسح بالماء المستعمل لا يجوز .

ولو مسح بإصبع واحدة^(١١) ، ثلاث مرات ، بماء جديد : جاز ، لأنه

(١) في اوب : « لو مسح أدنى ما يسمى < به > ما سحا » .

(٢) في اوب : « الاصابع » .

(٣) في اوب : « ويكون » .

(٤) في اوب : « فصار » .

(٥) « تقدير » ليست في اومكانها فيها يباح .

(٦) « ثم » ليست في اوب .

(٧) كذا في اوب وفي الأصل : « إصبعين » .

(٨) كذا في اوب وفي الأصل : « فدهما » وفي ب : « ومدها » .

(٩) في اوب : « تبلغ » .

(١٠) في اوب : « لا يجوز » .

(١١) كذا في اوب وفي الأصل : « واحد » وقد قدمنا في الهامش رقم ١ من ٩ أنه

يجوز في الإصبع التانيث والتذكير ولكن التانيث أجود كما في المصباح .

بمنزلة ثلاث أصابع^(١).

ولو مسح بإصبع واحدة: يطنها، وظهرها، وجانبيها - جاز. وقال^(٢)
بعض مشايخنا: لا يجوز. والصحيح أنه يجوز، كما لو استنجى بحجر له
ثلاثة أحرف. وهكذا زوى زفر عن أبي حنيفة.

والرابع - غسل الرجلين مرة واحدة^(٣)، لقوله^(٤) تعالى: «وَأَرْجُلَكُمْ»^(٥) إلى الكعنين،^(٦).

وهذا فرض عند عامة العلماء.

وقال بعض الناس: الفرض^(٧) هو المسح لا غير.

وعن الحسن البصري^(٨) أنه قال: ينخير^(٩) بين الغسل والمسح.

(١) «لأنه بمنزلة ثلاث أصابع» من ا و ب ، وفي موضعها من الاصل علامة استدراك وفي
الهامش ما يدل على ان هذه العبارة كتبت عليه ولكن الورق تآكل فلم يبد منها غير آثار .
(٢) كذا في ب و ا ولكن في ا «قال» بدلا من «وقال» وفي الاصل: «وبجانبها: قال» .
(٣) «واحدة» ليست في ا و ب .

(٤) في ا و ب : «بقوله» .

(٥) بفتح اللام . وهناك قراءة اخرى بكسرها . فمن قال بالتسليم قرأها بالفتح ، لأنها
بذلك تكون معطوفة على «وجوهكم» ، ومن قال بالمسح قرأها بالكسر ، لأنها بذلك تكون
معطوفة على «برءوسكم» . ومن قال بالتخير لم يرجح قراءة على اخرى - انظر مايلي في المتن ،
وراجع: الكاساني ، ١ : ٥ : ٣ من اسفل .

(٦) المائة : ٦ وقد تقدمت في الهامش ٤ ص ٣ .

(٧) في ا و ب : «وقال بعض الشيعة: المفروض» .

(٨) هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن يسار . من سادات التابعين . ابوه مولى زيد
ابن ثابت الانصاري ، وأمه «خيرة» مولاة «أم سلمة» زوج النبي عليه الصلاة والسلام . ولد
لستين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب ، بالمدينة ، ومات بالبصرة سنة ١١٠ هـ (ابن خلكان ، التنوير)

(٩) «ينخير» ليست في ب .

وقال بعضهم إنه ^(١) يجمع بينهما .

والصحيح قول عامة العلماء ، لأن العلماء أجمعوا على وجوب غسل الرجلين ، بعد وجود الاختلاف فيه في السلف ^(٢) ، والائتلاف المتأخر يرفع الاختلاف ^(٣) المتقدم .

ثم يجب غسل الكعبين مع الرجلين عندنا ، خلافاً لزفر ، كما ^(٤) في المرفقين . والكعبان هما المظمان ، الناشئان ^(٥) ، في أسفل الساق : عليه عرف الناس ، وهكذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(٦) في تسوية الصفوف ^(٧) : « ألقوا الكعاب بالكعاب ، والمناكب بالمناكب » ^(٨) .

وأما شرائط الوضوء < ف > نذكرها في مواضعها ^(٩) إن شاء الله .

(١) « إنه » ليست في أوب .

(٢) « في السلف » من أوب .

(٣) في أوب : « الخلاف » .

(٤) في ب : « كما ذكرنا في المرفقين » .

(٥) في أ : « المظمان الناشئان » والصحيح عندنا : « الناشئان » .

(٦) « أنه قال » ليست في أ وموضعها فيها يراى .

(٧) أي في الصلاة (الكاساني ، ١ : ٧ : ٧) .

(٨) « والمناكب بالمناكب » من أوب .

(٩) « في مواضعها » ليست في أوب . وسيأتي الكلام عليها في « باب التجاسات » في

« الذي يقع به التطهير » . أما الكاساني فقد عالجها هنا (الكاساني ، ١ : ١٥ : وما بعدها) .

وأما سنن الوضوء فأمر وعشرون فمد :

وهي أنواع ثلاثة : نوع يكون قبل الوضوء ، ونوع يكون عند ابتدائه ، ونوع يكون في خلاله .

أما الذي يكون قبل الوضوء فواحد ، وهو الاستنجاء بالأحجار والأمدار^(١) و^(٢) ما يقوم مقامها^(٣) .

وأما الذي يكون عند ابتداء الوضوء فأربعة :

أحدها - النية . وعند الشافعي فرض . وفي التيمم فرض بالإجماع^(٤) .
والثاني - التسمية . وعند بعضهم فرض ، وهم أصحاب الشافعي^(٥) .
والثالث - غسل اليدين إلى الرسغين^(٦) لا إدخالهما في^(٧) الإصبع ،
احترازاً عن^(٨) توهم التجاسة .

(١) « والأمدار » من اوب . والمدّر جمع مدرة وهو التراب المتلبّد . وقال بعضهم :
المدّر قطع الطين . وقال آخرون : الطين الذي لا يخاطله رمل (المصباح) .
(٢) في ا « او » .

(٣) كذا في اوب والكاساني ، ١ : ١٨ : ٦ وفي الاصل : « مقامه » .

(٤) زاد في ا : « خلافاً لرفر » ، وليست في الكاساني (١ : ٢٠) ولا فيما اطلعنا
عليه من الكتب المعتمدة كحاشية ابن عابدين وفتح القدير وتبيين الحقائق .

(٥) في المذهب (١ ، ١٥) ، « ويستحب ان يسمي الله تعالى على الوضوء » وفي
الكاساني (١ ، ٢٠ : ١٤) : « وقال مالك : انها فرض » . ولم نجد فيها اطلعنا عليه من
كتب المالكية ما قاله الكاساني : انظر الخطاب ، ١ : ١٨٢ وابن جزى ، ٢٢ : ٢٣
وفي ٢٣ منه : « اما فضائه ... الثانية : التسمية في أوله وقيل بانكارها وأوجبها قوم خلافاً
للأربعة » وانما هي كذلك في غير ظاهر مذهب احمد (ابن قدامة ، المنهاج ، ١ : ٨٤ - ٨٥)

(٦) هو الفصل ما بين الساعد والكف في اليد ، وما بين الساق والقدم في الرجل (المنجد) .

(٧) في « ليست في اوب » .

(٨) كذا في الاصل وغيره وفي القاموس المحيط « احتراز من » .

والرابع - الاستنجاء بالماء . وهو ^(١) كان أدباً في عصر النبي عليه السلام ، فصار ^(٢) سنة بعد عصره بإجماع الصحابة ، كالترابيح .

فأما الذي يكون في غيره فسته عشر :

أحدها - المضمضة .

والثاني - الاستنشاق .

وهذا ^(٣) قول عامة العلماء . وعند ^(٤) بعضهم : هما واجبان ^(٥) .

والثالث - الترتيب في المضمضة والاستنشاق . وهو أن ^(٦) يعضض ^(٧) أولاً ثلاثاً ، ثم يستنشق ثلاثاً ، يأخذ ^(٨) لكل واحد منهما ماء جديداً ، في كل مرة .

وقال الشافعي : السنة أن يجمع بين المضمضة والاستنشاق ^(٩) ، بماء واحد ، ثلاث مرات ، فيأخذ ^(١٠) الماء بكفه فيعضض ^(١١) يعضه ،

(١) في ب : « لائه »

(٢) في ا و ب : « وصار » .

(٣) من هنا بدأت النسخة ح . راجع الهامش ١ ص ٣ ، ومن قبله الهامش ١ ص ١ .

(٤) في ا و ب و ح : « وقال » .

(٥) قال الكاساني (١ : ٢١ : ١٦) : « وقال اصحاب الحديث منهم احمد بن حنبل : هما

فرضان في الوضوء والغسل جميعاً ، وقال الشافعي : سنان فيهما جميعاً » . راجع : ابن قدامة ، المغني ، ١ : ٢٠٢ .

(٦) « وهو ان » من ا و ب و ح .

(٧) في ح : « يتمضمض » . والكلمتان صحيحتان (المصباح) .

(٨) في ح : « فيأخذ » .

(٩) في ا و ب : « بينهما » .

(١٠) في ب : « يأخذ » .

(١١) في ب : « يتمضمض » وفي ح : « فيتمضمض » .

ويستنشق يعضيه (١)، ثم (٢) هكذا في المرة الثانية والثالثة .
والرابع - أن يتمضمض (٣) ويستشبق باليمين (٤) .
وقال بعضهم : يتمضمض (٥) يمينه ، ويستشبق يساره ، لأن
اليسار للأقذار .

والخامس - المبالغة في المضمضة والاستنشاق إلا في حالة الصوم ، لما
روى عن النبي ، عليه السلام ، أنه قال للقيط بن صبرة (٦) : « بالغ في
المضمضة والاستنشاق (٧) إلا أن تكون صائماً : فافرق (٨) » .
والسادس - أن يستاك (٩) في حال (١٠) المضمضة ، تكميلاً للإتقاء ،
على ما قال عليه السلام (١١) : « السواك مطهرة للفم ، ومروءة للرب » (١٢)
للرب (١٣) .

(١) زاد هنا في ح : « ثلاثاً » .

(٢) في ب : « و » .

(٣) في ب و ح : « يتمضمض » .

(٤) في « ح » : « باليمين » . وفي الكاساني (١ ، ٢١ ، ٦ من أسفل) : « باليمين » .

(٥) في ب و ح : « يتمضمض » .

(٦) وأيضاً « صبرة » وهو أحد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قيل هو لقيط
ابن عامر ، وقيل غيره (النووي ، ص ٧٢) .

(٧) « إلا في حالة الصوم ... والاستنشاق » ليست في ب .

(٨) « فافرق » ليست في ح .

(٩) أورد الكاساني « السواك » في السنن التي قبل الوضوء (البدائع ، ١ : ١٩ : ٢٢)

(١٠) حال ليست في ح وفي ا و ب : « حالة » .

(١١) في ا و ب : « لما روي عن النبي عليه السلام أنه قال » .

(١٢) في ح : « مروءة » .

(١٣) زاد هنا في ا و ب و ح : « ومسحطة للشيطان » وقد سقطت في ب و ح « الطاء »

من كلمة « للشيطان » . وفي ابن جنبل ، المسند ، ١ : ٧ : ص ١٥٧ - ٦٢ : ص ١٨٠

« السواك مطهرة للفم ، مروءة للرب » و ٨ : ٥٨٦٥ : « عليكم بالسواك ، فإنه مطيبة للفم ، مروءة للرب » .

فإن لم يجد : فليعالج ^(١) فيه بالاصبع، والسواك أفضل .

والسابع - الترتيب في الوضوء

وقال الشافعي : إنه ^(٢) فرض .

والثامن - الموالاة في الوضوء . وهو ^(٣) أن لا يشتغل بين أفعال

الوضوء بعمل ليس منه .

وقال مالك : إنه فرض .

والتاسع - أن يغسل أعضاء الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ^(٤)، على ما روى عن ^(٥)

النبي عليه السلام أنه توضع مرة مرة فقال ^(٦) : « هذا وضوء لا يقبل الله

الصلاة إلا به » ، ثم توضع مرتين مرتين وقال : « هذا وضوء ^(٧) من ^(٨)

يُضَعِّف ^(٩) الله له الأجر ^(١٠) مرتين » ، ثم توضع ثلاثاً ثلاثاً ^(١١) و ^(١٢) قال :

(١) كذا في اوب وفي الأصل و ح : « فيعالج » .

(٢) « انه » ليست في ب .

(٣) في ح : « وهي » .

(٤) في ا : « ثلاثاً » واحدة .

(٥) في اوب : « لما روى ان ... »

(٦) في ح : « وقال » .

(٧) في ح : « هذا وضوئي ووضوء ... »

(٨) « من » ليست في ب .

(٩) في اوب و ح « يضاعف » ومعنى يُضَعِّف ويضاعف واحد وهو ان يجعله ضعفين

أي مثليين (القاموس) .

(١٠) في ح : « أجره »

(١١) في ا : « ثلاثاً » واحدة .

(١٢) في ب : « ثم » .

« هذا وضوئي ووضوء أمتي ^(١)، ووضوء الأتبياء من ^(٢) قبلي، ووضوء خليلي إبراهيم. فمن زاد على ذلك ^(٣) أو نقص فقد تعدى وظلم ^(٤)، - معناه ^(٥) من زاد على الثلاث أو نقص ^(٦)، ولم ير ^(٧) الثلاث سنة ^(٨).
والعاشر - البِدَاءة ^(٩) بالميامن ^(١٠). وهي سنة في الوضوء، وغيره ^(١١) من الأعمال، لما روى عن النبي عليه السلام أنه كان يحب ^(١٢) التيامن ^(١٣)

(١) « ووضوء أمتي » من ا و ب

(٢) « من » من ا و ب و ح.

(٣) « على ذلك » من ا و ب. وفي ح : « على هذا ».

(٤) انظر في هذا الحديث : السرخسي ، البسيط ١ : ٩ . وابن المهام ، فتح القدير ، ١ : ٢٠ - ٢١

(٥) في ح : « يعني » .

(٦) زادهنafi ١ : « عن الثلاث ».

(٧) في ح : كذا : « ولم يرا » وهو خطأ .

(٨) « أي زاد على أعضاء الوضوء أو نقص عنها ، أو زاد على الحد المحدود أو نقص عنه ، أو زاد على الثلاث - مستقداً أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث . فأما إذا زاد لطمأينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر : فلا بأس به ، لأن الوضوء على الوضوء نور على نور يوم القيامة ، وقد أمر بترك ما يريه للى ما لا يريه » السرخسي ، ١ : ٩ وانظر أيضاً الكاساني ، ١ : ٢٢ : ١٥ .

(٩) في الأصل و ا و ب : « البداية » وهي عامية ، وفي ح : « البدآن » وهي خطأ والصواب : « البِدَاءة » من « بدأ » (القاموس . المصباح) واستعملها السرخسي في مبسوطه (١ : ٤٤) والكاساني والمرغيناني وابن عابدين . وقد استعمل التمرقاشي « البداية » وقال ابن عابدين في حاشيته (١ : ٧٨) بأنها من « بَدِي » بالياء .

(١٠) هكذا في الأصل و ا و ب و ح . وكذا في المرغيناني وابن المهام والبارقي . « والميامن جمع ميمنة خلاف الميسرة » البارقي (١ : ٢٣) ، والمقصود اليمين التي هي الجارحة أي اليد اليمنى أو الرجل اليمنى . وجمع اليمين (بمعنى الجارحة) أَيْمَنُ وأَيْمَانٌ وأَيَّامُنْ وأَيَّامِينَ (القاموس) .

(١١) « وغيره » غير موجودة في ا وسكانها يياض .

(١٢) في ا : « لما روى عن النبي عليه السلام : ان الله يحب » .

(١٣) تَيَّامَنَ ذهب به ذات اليمين (القاموس) .

في كل شيء، حتى التنعل^(١) والترجل^(٢).

والحادى عشر - البداية^(٣) من رءوس الأصابع فى غسل اليدين والرجلين.
والثانى عشر - تخليل الأصابع فى اليدين والرجلين^(٤) بعد إقبال الماء
إلى ما بين الأصابع. والتخليل للمبالغة سنة^(٥)، فأما إيصال الماء إلى ما بين
الأصابع < ف > فرض^(٦).

والثالث عشر - الاستيعاب فى مسح الرأس. وهو سنة^(٧). وهو
أن يمسح^(٨) كله.

وعند مالك فرض على مامر^(٩).

والرابع عشر - هو البداية^(١٠) فى المسح من مقدم الرأس كيفما فعل.
وقال الحسن البصرى^(١١): السنة أن يبدأ^(١٢) من الهامة^(١٣) فيضع يده

(١) التنعل لبس النعلين (المصباح) .

(٢) ترَجَّل سرح شعره ، وأيضاً نزل عن ركوبته فشى (المصباح والمختار) ، وقال
البارقي (١ : ٢٣) : « الترجل تسريح شعر الرأس » .

(٣) فى الأصل و ا و ب و - : « البداية » راجع فيما تقدم الهامش ٩ ص ١٧ .

(٤) « فى اليدين والرجلين » من ا و ب وفى - : « من اليدين والرجلين » .

(٥) « والتخليل للمبالغة سنة » ليست فى ا ، و « دخل الرجل لحيته أوصل الماء الى
خلالها وهو البشرة التى بين الشعر ، وكأنه مأخوذ من تخللت القوم اذا دخلت بين خلدٍهم
وخلالهم » (المصباح) .

(٦) زاد هنا فى - : « على مامر » . راجع فيما تقدم ص ٨ و ١١-١٢ .

(٧) « وهو سنة » من ا و ب .

(٨) فى ب : « يمسحه » .

(٩) راجع فيما تقدم ص ٩ س .

(١٠) فى الأصل وغيره « البداية » راجع فيما تقدم الهامش ٩ ص ١٧ والهامش ٣ من هذه الصفحة .

(١١) راجع ترجمته فى الهامش ٨ ص ١١

(١٢) فى - : « أن يبدأ فى الابتداء » .

(١٣) أي من أعلى رأسه .

عليها ، ويمدها إلى مقدم رأسه ، ثم يعيدها ^(١) إلى القفا ^(٢) .
والخامس عشر - أن يمسح ^(٣) مرة واحدة . والتلث مكروه ^(٤) .
وقال الشافعي : السنة هو التلث ^(٥) .
والسادس عشر - أن يمسح الأذنين ، ظاهرهما وباطنهما ، بماء الرأس ،
لا بماء جديد .

وقال الشافعي : يمسح بماء جديد ، لا بماء الرأس .

...

وأما تحليل اللحية ^(٦) فهو من الآداب عند أبي حنيفة ومحمد ،
وعند أبي يوسف سنة - كذا ذكر ^(٧) محمد في كتاب « الآثار » .
واختلف المشايخ في مسح الرقبة : قال أبو بكر الأعمش ^(٨) : إنه
سنة . وقال أبو بكر الإسكاف ^(٩) : إنه أدب ^(١٠) .

(١) في ا و ب : « فيضع يديه ... ويمدها ... ثم يعيدها » وفي الكاساني (١ : ٢٢ :
٧ من أسفل) : « يديه » .

(٢) القفا مؤخر العنق . وهو مقصور ويذكر ويؤث (انصباح) .

(٣) أي رأسه : الكاساني (١ : ٢٢ : ٤ من أسفل) .

(٤) راجع في مناقشة ذلك : المرغيناني وابن المهام (١ : ٢٢) وابن عابدين (١ :
٨٩ : ٤ من أسفل) .

(٥) في ب : « التلث هي السنة » .

(٦) انظر معنى « تحليل اللحية » فيما تقدم في الهامش ٥ ص ١٨ .

(٧) في ب : « قال » .

(٨) هو محمد بن سعيد . تفقه على أبي بكر الإسكاف . وتوفي سنة ٨٣٤ . (اللكنوي ،

١٦٠) وانظر الهامش التالي في ترجمة الاسكاف .

(٩) أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني الذي أخذ الفقه عن محمد بن الحسن . وتوفي سنة

٣٣٣ هـ (اللكنوي : ١٦٠) .

(١٠) كذا في ب وا وقد أشير في موضعها من الاصل بلامه استدراك ولكن =

وأما آداب^(١) الوضوء فكثيرة^(٢) :

والفرق بين السنة والآداب^(٣) أن السنة ما واطب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتركها^(٤) ، إلا مرة أو مرتين ، لمعنى من المعانى ، والآداب ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مرة أو مرتين ، ولم يواظب عليه^(٥) .

وذلك نحو : إدخال الإصبع المبلولة في صمخ^(٦) الأذنين ، وكيفية مسح الرأس^(٧) ، وكيفية إدخال اليد في الماء والإبقاء^(٨) ، والدلك^(٩) في غسل أعضاء الوضوء^(١٠) ، والغسل ، وأن يقول : «أشهد أن لا إله إلا الله ،

= كل ما ظهر على الهامش : « واختلف في مسح الرقبة : قال ابو بكر الاعمش .
وفي : « انه سنة » وهو خطأ . راجع الكسانى (١ : ٢٣ : ٢٦ - ٢٧) .
(١) ذكر الحصكفى وابن عابدين (١ : ٩١) أنه لا فرق بين المستحب والمندوب والآداب والفضيلة والنفل .

(٢) كذا في ا و ب ، وفي الاصل و ح : « كثيرة » .

(٣) في ب : « والآداب » .

(٤) كذا في ح ، وفي الاصل و ا و ب : « يتركه » .

(٥) في ح : « والآداب ما فعلها ... عليها » وفي ب : « والآداب ما فعلها ... عليه » .

(٦) « صمخ الأذن الحرق الذي يفضي الى الرأس وهو السمع . وقيل هو الأذن نفسها .

والجمع أصمخه مثل سلاح وأسلحه » (المصباح) وفي ح : « صباخ » .

(٧) قال الزيلعي (١ : ٥) : « وتكلموا في كيفية المسح ، والظاهر أن يضع كفيه

وأجابه على مقدم رأسه ، ويمدحها الى قلبه على وجه يستوعب جميع الرأس ، ثم يمسح أذنيه

بأصميه » . راجع ابن عابدين ، ١ : ٨٩ : ٨ . والبايرتني ، ١ : ٢٢ .

(٨) في ا و ب و ج : « اليد في الإبقاء » .

(٩) في ح : « وكذلك » .

= (١٠) في ح : « الأعضاء الوضوء » .

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله،^(١) عند كل فعل من أفعال الوضوء،
والدعوات المأثورة عند غسل كل عضو في الغسل والوضوء^(٢)، ونحو ذلك
مما ورد في الأحاديث أنه فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء،
ولم يواظب عليه^(٣) و^(٤).

(١) «وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» من .

(٢) «والدعوات... والوضوء» من ا و ب و غير ان «كل» ليست في .
و «في الغسل والوضوء» ليست في ا و ب .
وهذه الدعوات هي : «أن يقول عند المضمضة : اللهم أعني على تلاوة القرآن ،
وذكرك ، وشكرك ، وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق : اللهم أرخني رائحة الجنة ، ولا
ترخني رائحة النار ، وعند غسل وجهه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه .
وعند غسل يده اليمنى : اللهم أعطني كتابي يميني ، وحاسبني حساباً يسيراً . وعند غسل اليسرى :
اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ، ولا من وراء ظهري ، وعند مسح رأسه : اللهم اظلني تحت ظل
عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك . وعند مسح أذنيه : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول
فيتبعون أحسنه . وعند مسح عنقه : اللهم اعتق رقبتى من النار . وعند غسل قدمه اليمنى : اللهم
ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام . وعند غسل رجليه اليسرى : اللهم اجعل ذنبي مغفوراً .
وسمي مشكوراً وتجارتي لن تبور . ويسلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ،
ويقول بعد الفراغ : اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » الزيلعي ، ١ : ٧ . وراجع
ايضاً : ابن عابدين ، ١ : ٩٤ . «وقد ذكر النووي ان هذه الأذعية مأثورة عن السلف وليست
بمنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم » الشلي على الزيلعي ، ١ : ٧ .

(٣) في ا و ب : «مما روى عن النبي عليه السلام من الأحاديث أنه فعله ولم
يواظب عليه» .

(٤) زاد في ب : «والله تعالى أعلم بالصواب» وفي ا «والله أعلم» .

باب الحدث

الحدث (١) نوعان : حقيقي وحكمي .

أما الحقيقي : فهو خروج النجس (٢) ، من الآدمي (٣) ، الحي (٤) ،

(١) في ١ : « قال الشيخ الإمام رحمه الله : الحدث . . . » والحدث من أحدث « وهو الحالة الناقضة للطهارة شرعاً . . . ومضى قولهم « الناقضة للطهارة » أن الحدث إن صادف طهارة نقضها ورنمها ، وإن لم يصادف طهارة فن شأنه أن يكون كذلك ، حتى يجوز أن يجتمع على الشخص أحداث » (المصباح) .

(٢) بفتح الجيم وكسرهما ، والفتح اولى ولكن الكسر اعم . وفي اصطلاح الفقهاء النجس بفتح الجيم عين النجاسة ، والنجس بكسرهما ما لا يكون طاهراً ، أما في اللغة فسواء بالفتح أم بالكسر ، معناه ما لا يكون طاهراً ، سواء كان نجس العين أم عارض النجاسة كالخصاء الخارجة من الدبر (ابن عابدين ، ١ : ٩٩ : ٨ وما بعده) .

و « خروج النجس مؤثر في زوال الطهارة : أما موضع الخروج فظاهر ، وأما غيره فلائ بدن الانسان ، باعتبار ما يخرج منه ، لا يتجزأ في الوصف : فإذا وصف موضع منه بالنجاسة ، وجب وصف كله بذلك ، كالإيمان والكفر والكنب والصدق ونحو ذلك ، فإنه يوصف به كله ، وإن كان كل واحد من هذه الاشياء في محل مخصوص . فإذا صار كله نجساً وجب تطهير كله ، لكن ورد الشرع بالاعتصار على الأعضاء الاربعة في السيلين ، للخرج لتكرار ما يخرج منها ، فألحقنا به ما هو في معناه من كل وجه » (الزيلعي ، التبيين : ١ : ٨) أما وجوب التطهير فلائ « متى زالت الطهارة عن ظاهر البدن ، خرج من ان يكون أهلاً للصلاة التي هي مناجاة مع الله تعالى ، فيجب تطهيره بالماء ، ليصير أهلاً لها » (الكاساني ، ١ : ٢٤ : ٧ من اسفل) .

(٣) في ٢ : « الاذى » وهو خطأ كما يدل عليه السياق .

(٤) « إذ لو خرج من بدن الميت ، بعد غسله ، لا يوجب إعادة غسله ، بل يوجب

غسل ذلك الموضع » (الباقري ، الناية ، ١ : ٢٥) .

كيفما كان : من السيلين أو من غيرهما ، معتاداً كان أو غير معتاد ^(١) ، قليلاً كان أو كثيراً - وهذا عند أصحابنا الثلاثة ^(٢) .

وقال زفر : هو ظهور ^(٣) النجس ، من الآدمي ، الحي ^(٤) .

وقال مالك ، في قول : هو خروج النجس ، المعتاد ، من السيل ^(٥) المعتاد ، حتى قال : إن دم الاستحاضة ^(٦) ليس يحدث لأنه عارض غير معتاد .

وقال ، في قول ، وهو قول الشافعي : هو خروج الشيء ، من السيلين لا غير ، كيفما كان ^(٧) .

والصحيح قولنا ، لما روى عن أبي إمامة الباهلي ^(٨) أنه قال : دخلت

(١) معتاداً كالبول والغائط ، وغير معتاد كالوددة والحصاة (ابن عابدين ، ١ : ٩٩ : ١٦) .

(٢) كذا في ا و ب و ح وفي الاصل : « وهذا عندنا » .

(٣) في ح : « المشهور » وهو خطأ كما يدل عليه السياق .

(٤) « الحي » من ا ، وفي ب : « الحر » . انظر فيما بعد ص ٢٨ .

(٥) في ح : « السيلين » ،

(٦) سيأتي الكلام على الاستحاضة فيما بعد .

(٧) « ربما كان أو عينا ، قادراً كان أو معتاداً ، طاهراً أو نجساً : القزالي ، ١ : ١٥ : ٤

من أسفل .

(٨) كذا في ب ، وفي الاصل : « أبي إمامة » قطع ، وفي ح : « عن إمامة الباهلي » وفي ا :

« بن إمامة الباهلي » . وأبو إمامة الباهلي من مشهوري الصحابة . روي له عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم مائتا حديث وخمسون حديثاً . منسوب الى « باهلة » . سكن مصر ثم حمص ،

وبها توفي سنة ٨٩ هـ ، وقيل سنة ٨٦ هـ . وقيل هو آخر من توفي من الصحابة بالشام (التووي ،

التهذيب ، القسم الاول ، ح ٢ : ص ١٧٦ رقم ٢٧٨) .

على رسول الله صلى الله عليه وسلم فغَرَفَتْ له غرفة ، فأكل ، فجاء المؤذن فقلت : الوضوء يا رسول الله ، فقال : « إِنَّمَا عَلَيْنَا الْوُضُوءَ مِمَّا يَخْرُجُ ، ليس مما يدخل » ^(٢) . وخروج الطاهر ، كالْبُرْزَاق ^(٣) وغيره ، ليس يحدث بالإجماع ، فتعين خروج النجس ^(٤) .

إذا ثبت هذا فلا يخلو : إما أن يكون ^(٥) الخروج من السيلين أو من غير السيلين .

فإن كان من السيلين : فهو حدث إذا ظهر ^(٦) على ^(٧) رأسهما ، قل أو أكثر ، انتقل ^(٨) سال عنه أم لا ، لأنه وجد خروج النجس من الآدمي ^(٩) ، وهو انتقال النجس من ^(١٠) الباطن إلى الظاهر .

-
- (١) الْغُرْفَةُ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ . وَالْغُرْفَةُ بِالضَّمِّ اسْمٌ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ لِأَنَّهُ مَا لَمْ يُغْرَفْ لَا يُسَمَّى غُرْفَةً . فَالْغُرْفَةُ الْمَاءُ الْمَغْرُوفُ بِالْيَدِ (الْخِتَارُ وَالْمَصْبَاحُ) .
- (٢) فِي أَوْ ب : « ... فغَرَفَتْ له غرفة فأكلها ، فجاء المؤذن فقلت : يا رسول الله ! الوضوء » قال : « إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَيْنَا مِمَّا خَرَجَ لَا مِمَّا دَخَلَ » . وفي ح : « ... فغَرَفَتْ له غرفةً أَنِّي نَاولُهُ غُرْفَةً ، فأكل ، فجاء المؤذن ، فقلت : الوضوء يا رسول الله ، فقال : « إِنَّمَا عَلَيْنَا الْوُضُوءَ مِمَّا يَخْرُجُ ، لَا لِيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ » .
- (٣) الْبُرْزَاقُ هُوَ الْبُصَاقُ (الْمَصْبَاحُ) .
- (٤) فِي أ : « وخروج الأشياء الطاهرة ، كالمرق ونحوه ، لا يكون حدثاً بالإجماع فتعين خروج النجس » وكذا في ب مع قصص كلمة « خروج » . وفي ح : « وخروج ماء الطاهر كالمرق ونحوه ليس يحدث بالإجماع فتعين خروج النجس » .
- (٥) فِي أَوْ ب وَ ح : « كان » .
- (٦) أَيِ النَجَسِ .
- (٧) فِي ب : « عن » .
- (٨) فِي ح وَ أ : « أو » .
- (٩) « مِنَ الْآدَمِيِّ » مِنْ أ .
- (١٠) فِي أَوْ ب : « وهو الانتقال من » .

وذلك^(١) مثل البول، والغائط، والدم، والمني، والودي، والمذي^(٢).
وكذلك كل ما خرج^(٣) من الأشياء الطاهرة في أنفسها^(٤)،
كاللحم، والدودة، والولد، والمحقة^(٥)، ونحوها - لأنه لا يخلو^(٦) عن
أجزاء النجاسة.

وأما الريح^(٧) : < ف > إن^(٨) خرجت من الدبر : ينقض^(٩)
الوضوء^(١٠) بالإجماع^(١١). وإن خرجت من قبل المرأة أو الرجل : قال
بعضهم : إن كانت منتنة، ينقض الوضوء، وإلا فلا^(١٢). < و > روى عن

(١) « وذلك » ليست في أ .

(٢) سيأتي تعريف هذه الالفاظ كلها في « باب الجنابة والغسل » .

(٣) في أوب و ح : « ما يخرج » .

(٤) في أوب و ح : « في نفسها » .

(٥) في الأصل و غيره : « المحقنة » . والمراد « المحقنة » التي هي « الآلة »
لا الحقنة التي هي الدواء الذي يدخل من المقدمة لتسهيل بطن المريض (المصباح والمنجد) .
قال ابن الهمام (١ : ٢٥) : « كالمحقنة » . وقال الكاساني (١ : ٢٥ : ١٠) :
« وعود الحقنة » .

(٦) في أوب : « لأنها لا تخلو » .

(٧) في أ : « وأما الحصة » .

(٨) في أوب : « إذا » .

(٩) في أوب : « تنقض » .

(١٠) « الوضوء » من أوب و ح .

(١١) « لأنها متباعدة عن محل النجاسة ، لا لأن عينها نجسة ، لأن الصحيح أن عينها
طاهرة ، حتى لو لبس سراويل مبتلة ، أو ابتل ، من ليلته ، الموضع الذي تمر به الريح ، فخرج
الريح ، لا يتنجس ، وهو قول العامة ، وما قل عن الحلواني من أنه كان لا يصلي بسراويله فورع
منه » (ابن عابدين ، ١ : ١٠٠ : ٢١) .

(١٢) « قال بعضهم ... والأفلا » من أوب لكن فيها : « لأن كان متنتا » وهو خطأ

لأن الريح مؤتنة (المصباح) . و « فلا » ليست في ب . والبارة ليست في الأصل و ح .

محمد أنه ينقض^(١) ولم يعتبر التَّن. وكذا ذكر الكرخي في «مختصره»^(٢).
وروى القدوري عنه أن خروج الريح من قُبُل الرجل لا يتصور، وإنما
هو اختلاج يظنه^(٣) ريحاً، ولكنها قد تخرج من قبل المرأة، فإن خرجت
يستحب لها الوضوء، ولا يجب. وقال بعضهم: إن كانت مفضاة^(٤)،
يجب^(٥) الوضوء^(٦)، وإن كانت غير مفضاة، لا يجب الوضوء.
وأما إذا كان الخروج من غير السيلين: <ف> إن كان الخارج^(٧) طاهراً،
مثل الدمع، والريق، والمُخَاط^(٨)، والمَرَق، واللبن، ونحوها - لا ينقض

(١) في ح: «ينقض الوضوء» وفي ا و ب: «إنها تنقض».

(٢) في ح: «روى عن محمد: أنه ينقض الوضوء ولم يعتبر التَّن» وفي رواية العيون لأبي
الليث أنه يعتبر التَّن، وكذا الشيخ أبو الحسن الكرخي في مختصره. وبين عبارة ح وبين عبارة
الأصل و ا و ب خلاف: ففي الأخيرة لا يعتبر الكرخي التَّن، وفي الأولى يعتبره،
ومنشأ الخلاف اختلاف المطوف عليه: فهو في الأخيرة الرواية عن محمد وفحواها أنها تنقض
ولا يعتبر التَّن، وهو في ح رواية أبي الليث وفيها يعتبر التَّن.

وفي الكاساني (١ : ٢٥ : ١٥) ما يأتي: «وأما الريح الخارجة من قُبُل المرأة أو
ذكر الرجل فلم يذكر حكمها في ظاهر الرواية. وروى عن محمد أنه قال: فيها الوضوء. وذكر
الكرخي أنه لا وضوء فيها إلا أن تكون المرأة مفضاة، فيخرج منها ريح منتنة فيستحب لها الوضوء».
(٣) في ح: كذا: «بطنه».

(٤) «وهي التي صار مسلك البول والتائط منها واحداً، أو التي صار مسلك بولها ووطئها
واحداً» الزيلعي، ١ : ٨. وراجع أيضاً: الكمال ابن الهمام (١ : ٣٦)، وابن عابدين (١ :
١٠٠ : ٦ من أسفل وما بعده).

(٥) في ب: «وجب» وفي ا: «ويجب».

(٦) «الوضوء» ليست في ا و ب.

(٧) في ا و ب: «الخروج».

(٨) هو ما يسيل من الأنف (المختار).

الوضوء بالاجماع^(١). وإن كان نجساً ، ينقض الوضوء^(٢).

ولكن إنما يعرف الخروج هنا، بالسيلان والانتقال عند رأس الجرح والقرح^(٣) : إن سال^(٤) إلى موضع يجب تطهيره ، أو يسن تطهيره ، يكون حدثاً ، وإلا فلا ، لأن البدن محل الدم والرطوبات ، ولكن^(٥) لم يظهر لقيام الجلدة عليه^(٦) ، فإذا انشقت الجلدة ظهر في محله . فما لم يسلم عن رأس الجرح ، لا يصير خارجاً^(٧) و^(٨).

وذلك مثل دم الجرح^(٩) ، والقيح^(١٠) ، والصدید^(١١) من القرح ، والماء الصافي^(١٢) الذي خرج من البثرة^(١٣).

(١) « بالاجماع » من ب .

(٢) « الوضوء » من ب .

(٣) القرح (والقروح) جمع القرحة (المختار) . والقرحة : الجراحة المتقدمة التي اجتمع فيها القيح (المنجد) .

(٤) و (٥) أي الخارج النجس وفي ا و ب : « إلا أنه » بدلا من : « ولكن »

(٦) « عليه » من ا و ب :

(٧) في ا و ب : « لا يكون حدثاً » .

(٨) « بالظهور لا يكون خارجاً » بل بادياً ، وهو في موضعه ، بخلاف السيلين . لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة ، فيستدل بالظهور على الانتقال عن موضعه « (الزيلعي : ٨ : ١) وراجع أيضاً المرغيناني ، الهداية : ١ : ٢٨ .

هذا عن أبي يوسف « وعن محمد : إذا انتفخ على رأس الجرح وصار أكبر من رأسه نقض ، والصحيح لا ينقض » ابن المهام ، ١ : ٢٦ . وابن عابدين ، ١٠ : ١٠٠ : ٣ .

(٩) في ب : « القرح » .

(١٠) و (١١) و (١٢) « الدم ينضج فيصير قيحاً ، ثم يزداد نضجاً فيصير صديداً ، ثم يصير ماء » المرغيناني ، الهداية : ١ : ٣٧ ، ولكن في الزيلعي (٨ : ١) « الدم ينضج فيصير صديداً ، ثم يزداد نضجاً فيصير قيحاً ، ثم يزداد نضجاً فيصير ماء » . وهذه الجملة نجسة بمني الماء والقيح والصدید « المرغيناني وابن المهام ، ١ : ٣٧ .

(١٣) في ح : « الذي يخرج من القشرة » . والبثرة هي الخراج الصغير ، والجمع بُثور وبثرات وبثر . يقال بثر جلده أو وجهه خرج به خراج صغير (المصباح والمختار) .

وهذا عندنا . وعلى قول زفر : يكون حدثاً ، سال أو لم
يسل ، لأن الحدث ، عنده ، ظهور النجاسة من آدمى ^(١) ،
وقد ظهرت .

وعلى هذا القىء : إن كان ملء الفم ، ينقض الوضوء . وإن لم يكن
ملء الفم ، لا ينقض الوضوء .

ولا فرق بين أن يكون القىء طعاماً ، أو ماء صافياً ، أو مرةً
صفراء ^(٢) و ^(٣) ، أو سوداء ، أو غيرها ، لأن الفم له حكم الظاهر ^(٤) ،
فإنه ^(٥) يجب غسله فى الغسل ، ولا ينتقض ^(٦) الصوم ^(٧) بالمضضة ،
فإذا وصل القىء إليه ، فقد وجد ^(٨) انتقال النجس ^(٩) من الجوف ^(١٠) الى
الظاهر ، فتحقق الخروج ، فيكون حدثاً ، إلا أن القليل لم يجعل حدثاً

(١) راجع فيما تقدم ص ٢٣ س ٣ .

(٢) الميرة أحد الاخلاط الاربعة : الدم ، والميرة السوداء ، والميرة الصفراء ، والبلغم
(ابن عابدين ، ١ : ١٠١ : ٦ من اسفل) والجمع مِرَار (المصباح) .

(٣) فى - : « أو صفراء » .

(٤) « وله مع الباطن حكم الباطن بدليل ان الصائم اذا ابتلع ريقه ، لا يفسد صومه » :
الكاساني ، ١ : ٢٥ : ٣ من اسفل . وراجع ايضاً : السرخسى ، ١ : ٦٢ .

(٥) فى اوب : « لأنه » .

(٦) فى ب و - : « ولا ينقض » .

(٧) فى اوب : « صومه » .

(٨) فى - : « فوجد » .

(٩) « الطعام او الماء صار نجساً لاختلاطه بنجاسات المعدة » : الكاساني ، ١ : ٢٦ .

(١٠) فى اوب : « الباطن » .

باعتبار الحرج ^(١) إذ إلا إنسان لا يخلو عن ^(٢) قليل القىء ، بسبب السعال وغيره .

ولم يذكر تفسير ملء القم في ظاهر الرواية ^(٣) . وروى عن الحسن ^(٤) ابن زياد أنه قال : إن عجز ^(٥) عن إمساكه ، يكون ملء القم ، وإلا فلا . وعن أبي علي الدقاق ^(٦) أنه قال ^(٧) : إن منعه عن الكلام ، يكون ملء القم ^(٨) ، وإلا فلا .

وأما إذا قاء بلغها : <ف> إن نزل من الرأس ، لا يكون حدثاً ، لأنه لا نجاسة في جوف الرأس .

وإن خرج من البطن : <ف> إن ^(٩) كان صافياً ، ليس معه شيء من الطعام وغيره ، <ف> على قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما : لا يكون حدثاً ، وإن كان ملء القم ^(١٠) . وعلى قول أبي يوسف : يكون حدثاً

(١) في ا و ب : « باعتبار الضرورة » ، وفي ح : « باعتبار الخروج » ولعله تحريف من الناسخ .

(٢) « عن » ليست في ح .

(٣) في ح : « الروايات » .

(٤) في ح : « وروى الحسن » .

(٥) في ا و ب : « ان كان يعجز » وفي ح : « ان كان عاجزاً » .

(٦) تفقه على موسى بن نصر الرازي من اصحاب محمد بن الحسن (المكنى : ١٤٦

وكذا : ٨٠ ، ٢١٦) .

(٧) « انه قال » من ا و ب .

(٨) في ا و ب : « يكون حدثاً » وفي ح : « يكون من الاقم » .

(٩) « إن » ليست في ب و ح .

(١٠) « وان كان ملء القم » من ب .

إن كان ملء الفم^(١) .
وإن كان مخلوطاً^(٢) بشيء من الطعام ، وغيره^(٣) : فالأصح أن يكون
حدثاً بالاجتماع^(٤) .

والصحيح قولهما ، لأنه طاهر في نفسه^(٥) ، كالمخاط ، إلا إذا كان
مخلوطاً بشيء من الطعام^(٦) ، فيظهر أنه خرج من الجوف فينجس^(٧) ،
بمجاورة^(٨) النجس .

وأما إذا قاء دماً : < ف > لم يذكر في ظاهر الرواية صريحاً . وروى
المعلی^(٩) عن أبي حنيفة وأبي يوسف^(١٠) ، أنه ينقض الوضوء^(١١) ، قل أو

(١) قال محمد في الجامع الصغير (ص ٢) : « وإن قلّس ملء فيه ... بلغماً ، تقض في
قول أبي يوسف ، ولم ينقض في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله » ، وانظر الكاساني ، ١ : ٢٧ :
١٥ وما بعده . وفيما بعد المامش ١١ ص ٣١ .

(٢) « وإن كان ملء الفم ... مخلوطاً » ليست في - ومكانها فيها يابض .

(٣) « على قول أبي حنيفة ... وغيره » ليست في ا .

(٤) انظر ابن المهام ، فتح القدير ، ١ : ٣١ . والزيلعي ، ١ : ٩ . والحصكفي
وابن عابدين ، ١ : ١٠٢ .

(٥) في ا و ب : « بنفسه » .

(٦) « بشيء من الطعام » من ا و ب .

(٧) في ا و ب و - : « فيتنجس » وكلاهما صحيح (المصباح) .

(٨) في ا : « لمجاورة » . وفي ب : « لمجاورة » .

(٩) هو المعلی بن منصور أبو يحيى الرازي . من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد . روى عنها
الكتب والامالي والنوادر . وروى عن مالك والليث وحامد وابن عينة . وروى عنه ابن المديني
والبخاري في غير الجامع ، وروى له أبو داود والترمذي وابن ماجه . مات سنة ٢١١ هـ (الكنوز : ٢١٥)

(١٠) في - : « عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد » وإضافة « محمد » خطأ وفي - نفسها بذلك :

« وروى الحسن عنها » ، « وقال محمد » . وما ذكره الكاساني (١ : ٢٧ : ٢٥) يوافق ما في المتن .

(١١) « الوضوء » من ا و ب .

كثر، جامداً^(١) كان أو مائماً.

وروى الحسن^(٢) عنهما أنه إن كان جامداً، لا ينقض، ما لم يكن ملء القم^(٣)؛ وإن كان مائماً، ينقض الوضوء^(٤)، وإن كان يسيراً.

وقال محمد إن حكمه حكم القيء - وهو الأصح^(٥)، ويجب^(٦) أن يكون هذا قول جميع أصحابنا، فإنه ذكر، في الجامع الصغير^(٧)، إشارة إليه، فإنه^(٨) قال: إذا قلّس^(٩) أقل من ملء فيه: لم ينقض الوضوء^(١٠)، ولم يفصل بين الدم وغيره.

...

-
- (١) ويسمى «الملتق» والمفرد «علقة» أي القطعة منه. سمي كذلك لتعلق بعضه ببعض (المغرب والمصباح والمختار). وكثير من الفقهاء يستعملون كلمة «الملتق» للتمييز عن الدم الجامد: انظر على سبيل المثال: التمرثاشي، التنوير، ١: ١٠١. وابن عابدين، ١: ١٠٢: ٢٤.
- (٢) هو الحسن بن زياد (الكاساني، ١: ٢٧).
- (٣) في أوب: «ما لم يملأ القم».
- (٤) «الوضوء» من أوب.
- (٥) انظر الكاساني (١: ٢٧: ٢٧).
- (٦) في ب: «فيجب».
- (٧) في أوب: «وذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير».
- (٨) في هـ: «لأنه».
- (٩) في أوب: «لو».
- (١٠) قلّس قلّسا خرج من بطنه طعام أو شراب، إلى القم، وسواء ألقاه أو أعاده إلى بطنه، إذا كان ملء القم أو دونه. فإذا غلب فهو قيء (المصباح).
- (١١) وعبارة الجامع الصغير (٢: ٢): «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة، رضي الله عنهم، في رجل قلّس أقل من ملء فيه، قال: لا ينقض وضوؤه». وفي «الآثار» لأبي يوسف (٨: ٨): «لذا قلّس الرجل ملء فيه فليس عليه الوضوء»، وإذا لم يكن ملء فيه فليس عليه الوضوء.

هذا ^(١) الذي ذكرنا في حق الاصحاء. فأما في حق صاحب العذر ^(٢)،
 كالمستحاضة، وصاحب الجرح السائل، ونحوهما ^(٣) : فخرج النجس
 من آدمي ^(٤)، لا يكون حدثاً، مادام وقت الصلاة قائماً ^(٥)؛ حتى
 إنه إذا توضأ، في أول ^(٦) الوقت، له أن يصلي ما شاء، من الفرائض
 والنوافل، ما لم يخرج الوقت، وإن دام السيلان - وهذا عندنا.
 وقال مالك : له أن ^(٧) يتوضأ لكل صلاة، فرضاً كان أو نفلاً ^(٨).
 وقال الشافعي : يتوضأ ^(٩) لكل فرض، وله أن يصلي، من ^(١٠) النوافل،
 ما شاء.

والصحيح قولنا، لقوله عليه السلام : « المستحاضة تتوضأ لوقت كل

(١) في أ : « وهذا » .

(٢) في أ وب : « المذنبين » .

(٣) في أ وب : « وغيرهما » . وأضاف الكاساني (١ : ٢٧) اليها : « المبطلون »،
 ومن به سلس البول، ومن به رُعاف [الدم يخرج من الأنف] دائم، أو ريح، ونحو
 ذلك ممن لا يمضي عليه وقت صلاة إلا ويوجد ما ابتلى به من الحدث فيه .

(٤) « من آدمي » من أ وب و .

(٥) في ح : « باقياً » .

(٦) « أول » من أ وب و .

(٧) « له أن » ليست في أ وب . وقال ابن جزىء (ص ٤١) : « ويستحب للمستحاضة
 أن تتوضأ لكل صلاة »، وقال ابن رشد (١ : ٤٦) : « وبعضهم لم يوجب عليها إلا استحباباً،
 وهو مذهب مالك »، والخطاب (١ : ٣١٨) : « استحبتنا أن تطهر لكل صلاة » .

(٨) « فرضاً كان أو نفلاً » من أ وب .

(٩) « يتوضأ » من أ وب .

(١٠) « من » من أ وب و .

صلاة^(١) .

ثم طهارتها^(٢) تنتقض بخروج الوقت لا غير عند أبي حنيفة ومحمد ،
وعند زفر بدخول الوقت لا غير ، وعند أبي يوسف بأيهما كان . وقائدة
الخلافا تظهر في موضعين :

أحدهما : أن يوجد خروج الوقت ، بدون الدخول ، كما إذا
توضأت^(٣) في وقت الفجر^(٤) ، ثم طلعت الشمس : تنتقض طهارتها ، عند
أصحابنا الثلاثة ، وعند زفر : لا تنتقض^(٥) .

والثاني : أن يوجد^(٦) الدخول بدون الخروج ، كما إذا توضأت^(٧)
قبل الزوال ، ثم زالت الشمس : لا تنتقض طهارتها ، على قول أبي حنيفة
ومحمد ، وعلى قول أبي يوسف وزفر : تنتقض^(٨) . فزفر يعتبر دخول

(١) أورده السرخسي في المبسوط بلفظه عن عائشة (١ : ٨٤ : ٩) .

(٢) أي المستحاضة لأن أصل المسألة فيها . وفي حكمها كل صاحب عذر : السرخسي ، ١ : ٨٤ ، والكاساني ، ١ : ٢٧ : ٢ من أسفل - ٢٨ ، وابن عابدين ، ١ : ٢٢٣ : ٢ من أسفل - ٢٢٤ .

(٣) التاء الأخيرة من ا و ب وبها تستقيم البارة لاذ الكلام على المستحاضة - انظر الكاساني ، ١ : ٢٨ : ٣ من أسفل .

(٤) في ١ : « كما لو توضأت في وقت طلوع الفجر » وكذا في ب مع حذف « في » .
وفي الكاساني (١ : ٢٨ : ٣ من أسفل) والسرخسي (١ : ٨٤ : ٧ من أسفل) : « في وقت الفجر » .

(٥) « تنتقض طهارتها ... لا تنتقض » من ا و ب وفي ب : « تنتقض طهارته ... لا تنتقض طهارته » .

(٦) زاد هنا في ب : « هذا » .

(٧) التاء الأخيرة من ب — انظر الهامش ٣ من هذه الصفحة .

(٨) « لا تنتقض طهارتها ... تنتقض » من ا و ب وبـ « لا أنت في الأخيرة :
« لا تنتقض طهارته » .

الوقت ، وقد دخل ، فينتقض . وهما يعتبران الخروج ولم يخرج ، فلا تنتقض طهارتها^(١) .

فأما في غير هذين الموضعين ، فكما يخرج^(٢) الوقت ، يدخل وقت آخر ، فينتقض الوضوء ، بالإجماع ، على اختلاف الأصول .
لكن هذا شيء ذكره مشايخنا للحفظ ، ومدار الخلاف على فقه ظاهر^(٣) يعرف ، في المبسوط^(٤) ، إن شاء الله تعالى .

وأما الحدث الحكمي ، فنوعان :

أمرهما : ما يكون دالاً على وجود الحدث الحقيقي^(٥) ، غالباً ، فأقيم مقامه شرعاً ، احتياطاً للعبادة .

وهو^(٦) أنواع منها : المباشرة^(٧) الفاحشة - وهو أن يباشر الرجل امرأته لشهوة^(٨) ، و < قد > انتشر لها^(٩) ، وليس بينهما ثوب ، ولم ير بَلَلًا .

(١) « فزفر ... طهارتها » من ا و ب وعبارة : « اعتبر بدخول الوقت فقد دخل الوقت فتنتقض . وهما اعتبروا بخروج الوقت ، ولم يخرج الوقت » فلا تنتقض « ولم يرد فيها كلمة « فزفر » .

(٢) في ح : « كما خرج » وفي ب : « كما إذا خرج وقت دخل » .

(٣) « ظاهر » ليست في ا و ب .

(٤) انظر الكاساني ، ١ : ٢٩ : ٧ . والبارقي ، ١ : ١٢٦ .

(٥) في ا : « الحكمي » وهو خطأ .

(٦) في ح : « وهي » .

(٧) « منها المباشرة » ليست في ا ومكانها فيها يباشر . والمباشرة « مأخوذة من

البَشَرَة وهي ظاهر الجلد » (ابن عابدين ، ١ : ١٠٨ : ١٧ - ١٨) ، « وفسر الحسن عن أبي حنيفة ، رحمه الله تعالى ، المباشرة الفاحشة بأن يباشرها ، وهما متجردان ، ويمس ظاهر فرجه ظاهر فرجها » (الرخسي ، ١ : ٦٨ : ٤ من أسفل) ، وانظر أيضاً : ابن الهمام ، ١ : ٣٧ .

وسيرد الكلام على ذلك في المتن بعد قليل .

(٨) في ا و ب : « بشهوة » .

(٩) في ح : « له » .

ف عند أبي حنيفة وأبي يوسف : يكون حدثاً^(١) . ولم يشترط في
ظاهر الرواية مماسة الفرجين عندهما ، و شرط ذلك^(٢) في النوادر .
وعند محمد : ليس بحدث^(٣) ، (٤) .

والصحيح قولهما ، لأن المباشرة ، على هذا الوجه ، سبب لخروج
المذى ، غالباً .

فأما مجرد مس المرأة ، لشهوة أو غير شهوة ، أو^(٥) مس ذكره أو^(٦)
ذكر^(٧) غيره : فليس بحدث^(٨) ، عند عامة العلماء ما لم يخرج منه شيء ،
خلافاً للمالك والشافعي^(٩) ، لأنه ليس بسبب لخروج غالباً .
ومن هذا النوع : الإغماء^(١٠) ، والجنون^(١١) ، والسكر^(١٢) الذي

-
- (١) « استحصاناً » : الرخى ، ١ : ٦٨ : ١٦ . والكاساني ، ١ : ٢٩ : ١ من أسفل .
(٢) « ذلك » من اوب .
(٣) « الا ان يتيقن خروج شيء » (ابن الممام ، ١ : ٣٧ . والزيلعي ، ١ : ١٢ . وابن
عابدين ، ١ : ١٠٨ : ٢٩) . « وهو القياس » الرخى ، ١ : ٦٨ : ١٧ ، والكاساني ،
١ : ٢٩ : ١ من أسفل .
(٤) زاد في ح : « ذلك » .
(٥) في ب و ح : « و » .
(٦) في ح : « و » .
(٧) « ذكر » ليست في ب .
(٨) في اوب : « لا يكون حدثاً » وفي ح : « ليس بحدث » .
(٩) راجع الكاساني ، ١ : ٣٠ : ١٠ وما بعده .
(١٠) « آفة في القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة والحركة ، عن أفعالها ، مع بقاء
العقل مغلوباً » ابن عابدين ، ١ : ١٠٦ : ١٥ .
(١١) « صاحبه مغلوب العقل ، بخلاف الإغماء فإنه مغلوب » ابن عابدين ، ١ : ١٠٦ : ١ .
(١٢) « هو حالة تمرض للانسان من امتلاء دماغه من الايخنة المتصاعدة من الحرونحوه
فيتعطل منه العقل المميز بين الأمور الحسنة والقيحة » ابن عابدين ، ١ : ١٠٦ : ٢٣ .

يستر العقل : لأنه سبب^(١) يدل^(٢) على الحدث غالباً .
ومن هذا النوع أيضاً : النوم^(٣) مضطجماً ، أو متوركا ، بأن نام على
إحدى وركيه^(٤) فهو^(٥) حدث ، على كل حال ، لأنه سبب الخروج
الريخ غالباً^(٦) .

فأما النوم في غير هاتين الحالتين <ف> ينظر :
إن كان في حال^(٧) الصلاة : لا يكون حدثاً ، كيفما كان ، في جواب
ظاهر الرواية .

وعن أبي يوسف : إن نام متعمداً ، فحدث ، وإن غلب عليه النوم ،
فليس بحدث^{(٨) ، (٩)} .

- (١) في ح : « سبب » .
(٢) في ا و ب و ح : « دال » .
(٣) « هو فترة طبيعية تحدث للانسان ، بلا اختيار منه ، تمنع الحواس الظاهرة ، والباطنة ،
عن العمل مع سلاستها ، واستعمال العقل ، مع قيامه ، فيعجز البدن عن أداء الحقوق » ابن عابدين ،
١٠٤ : ١٦ .
(٤) في ب و ا : « أحد » والصحيح « إحدى » لأنها مؤنثة . وتنطق «الورك » بفتح
الواو وكسر الراء ، ويجوز ان تنطق بكسر الواو وسكون الراء . والورك فوق اتخذ كالكتف
فوق المضد . وقد متوركا اي متكئا على إحدى وركيه (المصباح والمختار) .
(٥) « فهو » من ح وفي ا و ب : « فانه يكون حدثاً » .
(٦) « لان مقدمه يكون متجافياً عن الارض ، فكان في معنى النوم مضطجماً في كونه
سبباً لوجود الحدث ، بواسطة استرخاء المفاصل ، وزوال مسكة اليقظة » الكاساني ، ١ :
٣١ . وانظر ايضاً : الزيلعي ، ١ : ١٠ ، وابن عابدين ، ١٠٤ : ١ .
(٧) في ا و ب : « في حالة » .

- (٨) في ا و ب : « متعمداً ، يكون حدثاً » لا يكون حدثاً .
(٩) قال الكاساني (١ : ٣١ : ٧) « وروى عن أبي يوسف انه قال : سألت أبا حنيفة
عن النوم في الصلاة فقال : لا ينتقض الوضوء . ولا أدري أسأله عن المد أو الغلبة . وعندى
أنه إن نام متعمداً ينتقض وضوؤه » .

وقال الشافعي : يكون حدثاً ، إلا إذا كان ^(١) قاعدا مستقرا على الأرض : فله فيه قولان ^(٢) .

والصحيح قولنا ، لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا نام العبد في سجوده ^(٣) ، يباهي الله تعالى به ملائكته ، فيقول ^(٤) : يا ملائكتي ^(٥) : انظروا إلى عبدي : روحه عندي ، وجسده في طاعتي » . ولم يفصل بين حال وحال .

وان كان خارج الصلاة : <ف> إن كان قاعدا مستقرا على الأرض ، غير مستند إلى شيء : لا يكون حدثاً ، لأنه ليس بسبب للخروج غالبا .

وإن كان قائماً ، أو على هيئة الركوع والسجود ، غير مستند إلى شيء : فقد اختلف المشايخ فيه ، والأصح أنه ليس بحدث ، كإفنى حال ^(٦) الصلاة . فأما ^(٧) إذا نام مستنداً إلى ^(٨) جدار ، أو متكئاً على يديه : <فقد>

(١) في اوب : « إلا ان يكون » .

(٢) في ح : « على الأرض ، لا يكون حدثاً ، وله فيه قولان » .

(٣) في اوب : « في صلاته » وفي السرخسي (١ : ٧٩ : ٧) والكاساني (١ : ٣١ :

١٥) كإفنى المتن .

(٤) في ا : « فيقول الله » .

(٥) « يا ملائكتي » من اوب .

(٦) في اوب « في حالة » . وراجع الكاساني ، ١ : ٣١ : ١٩ وما بعده . وابن عابدين ،

١٠٤ ، ٢ من أسفل - ١٠٥ .

(٧) في ب : « وإذا » وفي ح : « وأما » .

(٨) « إلى » من اوب وفي الأصل : « على » وفي ح : « على الجدار » ، وفي

الكاساني (١ : ٣١ : ٢٨) : « جدار أو سارية أو رجل » .

ذكر الطحاوي أنه إن كان بحال لوزال^(١) السند لسقط^(٢) : يكون حدثاً ، وإلا فلا - وبه أخذ كثير من مشايخنا .

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة ، أنه قال^(٣) : إن لم يكن^(٤) مستقراً على الأرض : يكون حدثاً ، وإن كان مستقراً على الأرض^(٥) : لا يكون حدثاً - وبه أخذ عامة مشايخنا . وهو الاصح .

ومن نام قائماً أو قاعداً ، مستقراً^(٦) على الأرض ، فسقط : روى عن^(٧) أصحابنا في^(٨) روايات^(٩) مختلفة أنه إن^(١٠) انتبه قبل السقوط على الأرض أو في حال السقوط ، أو سقط على الأرض وهو نائم^(١١) فانتبه من ساعته : لا يكون حدثاً . وإن استقر ، نائماً على الأرض^(١٢) ، بعد الوقوع ، وإن قل : يكون حدثاً ، لأنه وجد النوم مضطجماً^(١٣) .

(١) في اوب : « أزيل » .

(٢) في او ح : « يسقط » وفي ب : « فسقط » .

(٣) « قال » من اوب .

(٤) في ا : « إن يكن » وهو خطأ .

(٥) « على الأرض » من اوب و ح .

(٦) في ب « او مستقراً » .

(٧) في ب « فن » .

(٨) في او ح : « فيه » - راجع الكسانى ، ١ : ٣١ : ٤ من اسفل وما بعده .

(٩) في ب : « رواية » .

(١٠) في اوب و ح : « اذا » .

(١١) « نائم » ليست في ح .

(١٢) « على الأرض » من اوب .

(١٣) في ح : « بعد الوقوع يكون حدثاً وإن قل لأنه وجد النوم مضطجماً وإن قل » وفي اوب :

« بعد الوقوع يكون حدثاً ، لأنه وجد النوم مضطجماً وإن قل » .

وقال بعض مشايخنا: إذا زال مقعده عن^(١) الأرض ينتقض وضوءه^(٢).

والصحيح هو الأول.

فأما النوع الثاني من الحدث الحكمي : فهو^(٣) ما يكون حدثا بنفسه

شرعاً^(٤)، من غير أن يكون دالاً على الحدث الحقيقي. وهو القهقهة^(٥)

في صلاة مطلقة^(٦) لها ركوع وسجود : حتى^(٧) تنتقض طهارته .

وإذا قهقه^(٨) في صلاة الجنازة ، أو سجدة التلاوة^(٩) : لا تنتقض^(١٠)

طهارته^(١١). وإذا قهقه^(١٢) خارج الصلاة : لا تنتقض^(١٣).

ولو تبسم : لا تنتقض^(١٤) أصلاً .

ثم عند أصحابنا الثلاثة : لا فرق بين وجودها^(١٥) في حال أداء

(١) في ب : « على » .

(٢) في اوب : « يكون حدثا » وراجع في تفصيل ذلك الكاساني ، ١ : ٣١ : ٣٢ .

(٣) « فهو » من اوب و .

(٤) في ح : « شرعياً » .

(٥) « القهقهة ما يكون مسموعاً له ولجيرانه » بدت أسنانه أولاً ... والضحك ما يكون

مسموعاً له دون جيرانه ، وهو مبطل للصلاة دون الوضوء . والتبسم ما لا صوت فيه ولا تأثير

له في واحد منها « (الزيلعي ١٤ : ١١) .

(٦) أي كاملة (البائري ، ١ : ٣٥ وكذا الزيلعي ، ١ : ١١) .

(٧) « حتى » ليست في اوب .

(٨) في اوب : « حتى لو قهقه » .

(٩) في ح : « في الصلاة الجنازة أو في سجود التلاوة » .

(١٠) في ح : « لا ينتقض » .

(١١) « طهارته » من اوب .

(١٢) في ا : « وكذا » وفي ب : « فكذلك » بدلا من : « وإذا قهقه » .

(١٣) في ح : « لا ينتقض » .

(١٤) في ح : « لا ينتقض » .

(١٥) زاد هنا في ا : « وإذا قهقه » .

الركن^(١) ، كما في وسط الصلاة ، أو في حال قيام التحريمة دون حال أداء الركن ، كما إذا قهقه بعد ما قعد قدر التشهد الأخير ، أو في سجدة^(٢) السهو ، أو بعد ما سبقه الحدث في الصلاة فذهب للوضوء^(٣) وتوضأ ثم قهقه^(٤) قبل أن يبني ، حتى تنتقض طهارته .

وعلى قول زفر^(٥) : لا تنتقض ما لم يوجد في حال أداء الركن .
وأما فساد الصلاة بها : < ف > إن وجدت قبل الفراغ من الأركان : تفسد . وإن وجدت بعد الفراغ من الأركان لا تفسد ، ويخرج من الصلاة^(٦) ، لأنها كلام بمنزلة السلام .

وهذا كله مذهبنا - وهو جواب الاستحسان .
والقياس أن لا يكون حدثاً ، لأنها ليست^(٧) بحدث حقيقة ، ولا بسبب دال عليه - وبه أخذ الشافعي .

ولكننا جعلناها^(٨) حدثاً شرعاً ، لورود الحديث فيها ، وهو ما روى

(١) في - : « الركوع » .

(٢) في - : « قدر التشهد الأخير في سجدة » .

(٣) في - : « التوضي » .

(٤) « ثم قهقه » من اوب و - .

(٥) في ا : « وعلى زفر » .

(٦) في ا : « ان وجدت قبل الفراغ من الأركان : ينتقض وضوءه وصلاته ، وإذ وجدت بعد الفراغ من الأركان يفسد وضوءه وتصح صلاته ، ويخرج من الصلاة » ، وفي ب : « ان وجدت قبل الفراغ من الأركان يفسد وضوءه وتصح صلاته ويخرج من الصلاة » وظاهر انه سقطت من ب عبارة « ينتقض وضوءه وصلاته » ولأن وجدت بعد الفراغ من الأركان « الواردة في ا » .

(٧) في - : « والقياس أن لا يكون هذا حدثاً لأنه ليس » .

(٨) في ا : « جعلناه » .

عن النبي عليه السلام أنه ^(١) كان يصلي بالناس ، في المسجد ، فدخل
أعرابي في بصره ^(٢) سوء ، فوقع في بئر عليها خَصْفَةٌ ^(٣) . فضحك
بعض الناس ^(٤) ، فلما فرغ النبي عليه السلام من صلاته . قال ^(٥) :
« ألا من ضحك منكم قهقهة ^(٦) فليعد الوضوء والصلاة جميعاً ^(٧) » ،
والحديث ^(٨) ورد في حال ^(٩) صلاة ^(١٠) مستتمّة الأركان ، فبقي
حال خارج الصلاة وما ليس بصلاة مطلقة ، على أصل القياس .
ثم تغميض الميت ، وغسله ، وحمل الجنازة ^(١١) ، والكلام الفاحش ،

-
- (١) في ح : « ما روى أنه عليه السلام » .
(٢) « في بصره » ليست في ب ومكانها فيها بياض .
(٣) قال في اللسان : « الحَصْفُ مَقَائِفُ تُسْفُ [أي تنسج] من سَعَفِ النخل
فيسوى منها شققٌ تلبس بيوت الأعراب ، وربما سويت جلالات [أي قنفا كبيرة] للثمر . ومنه
الحديث : « لأنه كان يصلي فأقبل رجل في بصره سوء فرى بئر عليها خَصْفَةٌ فوطئها فوقع فيها » -
والخَصْفَةُ واحدة الحَصْفِ . وفي الكذا : « عليها حقيقة » .
(٤) في ا و ب و ح : « القوم » .
(٥) كذا في ا و ب و ح وفي الاصل : « فقال »
(٦) « قهقهة » من ا و ب .
(٧) « جميعاً » من ا و ب .
(٨) لفظ الحديث أورده الكاساني (١ : ٣٢ : ٦) كالآتي : « من قهقه منكم فليعد
الوضوء والصلاة ومن تبسم فلا شيء عليه » وأورده السرخسي (١ : ٧٧ - ٧٨) مسنداً الى زيد بن
خالد الجهني باللفظ الآتي : « من ضحك منكم فليعد الوضوء والصلاة » ومسنداً الى جابر باللفظ
الآتي : « من ضحك في صلاته حتى قرقر فليعد الوضوء والصلاة » وأورده المرغنياني (١ : ٣٤)
بنقله الذي في المتن وقال عنه ابن المهام (نفس الصفحة ٣٤ - ٣٥) : « حديث القهقهة روى
مرسلاً ومسنداً واعترف أهل الحديث بصحته مرسلاً » .
(٩) « حال » ليست في ا و ب .
(١٠) « صلاة » ليست في ح .
(١١) في ب : « جنازته » وفي ح : « الجنازة » .

وأكل ما مسته النار : لا ينتقض ^(١) الوضوء ، عند عامة العلماء ، لأنه لم يوجد الحدث حقيقة ، ولا حكماً .

وقال بعض الناس بأن هذه الأشياء أحداث شرعا ، لورود ^(٢) الأحاديث فيها ، <فصارت> ^(٣) نظير القهقهة عندكم . وهو ما روى عنه عليه السلام أنه قال : « توضأوا مما مسته النار » ^(٤) . وروى عنه عليه السلام ^(٥) : « من غمض ميتاً ، أو حمل جنازة فليغتسل » ^(٦) وروى : « من غسل ميتاً : فليغتسل » ^(٧) .

ولكننا نقول : هذه أخبار آحاد ، وردت فيما عم ^(٨) به البلوى ، فلا تقبل ^(٩) ، بخلاف خبر القهقهة : فإنه ^(١٠) ورد فيما لا يعم به البلوى ، فيقبل . ^(١١) و ^(١٢)

(١) في ح : « لا ينتقض » .

(٢) « لورود » من ا و ب و ح وفي « الاصل » : « لوجود » .

(٣) في ا و ب : « فصار » وفي ح : « وصار » .

(٤) أوردته السرخسي (١ : ٧٩ : ١ من أسفل) بلفظه ذاك ، مسنداً الى أبي هريرة . وأورد حديثاً آخر : « توضأوا من لحوم الابل ، ولا تتوضأوا من لحوم النعم » . وكذا الكاساني (١ : ٣٢ : ٢٧) والمبارة في ح : « وهو ما روى عنه عليه السلام أنه توضأ مما مسته النار » .

(٥) « عنه عليه السلام » من ح .

(٦) في ا : « وروى ان من غمض ميتاً أو حمل جنازة فليتوضأ » وفي ب مثل ما في ا إلا أن في ب : « جنازته » بدلاً من « جنازة » .

(٧) في ح : « وروى عنه عليه السلام : من غسل الميت فليغتسل » . انظر : السرخسي ، المبسوط ١ : ٨٢ - ٨٣ . والكاساني ، البدائع ، ١ : ٣٢ : ٢٥ .

(٨) في ا : « تم » وفي ب و ح : « يم » .

(٩) في ح : « ولا يقبل » .

(١٠) في ح : « لأنه » .

(١١) « فيقبل » من ا و ب .

(١٢) زاد في ح : « والله أعلم » ، وفي ب « والله تعالى أعلم » .

باب

الجنابة والغسل^(١)

الكلام هنا في خمسة مواضع :
في بيان ما يتعلق به وجوب الغسل ،
وفي أنواع الغسل المشروع ،
وفي تفسير الغسل ،
وفي مقدار الماء الذي يغتسل به ،
وفي أحكام الحدث .

أما الأول فنقول :

وجوب الغسل يتعلق بأحد معان ثلاثة^(٢) : الجنابة ، والحيض ،
والنفاس .

أما الجنابة^(٣) فإنها تثبت^(٤) بسببين^(٥) :

-
- (١) راجع فيما تقدم الهامش ٨ ص ٤ .
(٢) في الأصل : « بأحدى معاني ثلاثة » وكذا في ح . وفي أ « بأحد معان ثلاث » .
(٣) « الجُنُب في اللغة من خرج منه المتى ، على وجه الشهوة . يقال : أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة » الباری ، ١ : ٤١ . كما يقال جُنُب كَقَرُب . ويقال « جُنُب » للذكر والانثى والمفرد والمتنّى والجمع فهو وحى وهما وهم ومن جُنُب « لأنه اسم جرى مجرى المصدر الذى هو الاجتناب (المصباح . والمغرب . والبارقى ، ١ : ٣٩ : ١) .
(٤) في ب و ا : « فتثبت » .
(٥) في ا و ب و ح : « بشيئين » وقد يكون في الأصل كذلك ، وسيأتى قوله فيما بعد (ص ٤٧) : « وأما السبب الثانى » .

أمرهما - خروج ^(١) المني ، عن شهوة ^(٢) ، دفقاً ، وإن كان ^(٣) من غير
إيلاج ، بأي طريق وسبب ^(٤) حصل الخروج - نحو اللبس ، والنظر ،
والاحتلام ^(٥) ، وغيرها ^(٦) : فعليه ^(٧) الغسل بالاجتماع ، إذا كان من
أهل وجوب الصلاة عليه . فأما إذا لم يكن من أهل وجوب الصلاة
عليه ، كالحائض ^(٨) والمجنون والكافر والصبي : فإنه لا يغسل عليهم ، لأن
الغسل يجب لأجل الصلاة ، ولا صلاة عليهم .

أما إذا خرج المني لا عن شهوة ^(٩) ، وقد انفصل ^(١٠) لا عن شهوة ^(١١)

(١) أي خروجه من ذكر الرجل ، ومن فرج المرأة الداخل . احترازاً عن خروجه من
مقره . ولم يخرج من العضو ، بأن بقي في قصبة الذكر أو الفرج الداخل (ابن عابدين ، ١ :
١١٨ : ٧ - ٩ و ١٢١ : ٢٢) .

(٢) « أي لذة ولو حكما كمحتلم » الحصكفي ، الدر المختار ، ١ : ١١٨ .

(٣) « وإن كان » من ب و ا .

(٤) « وسبب » من ا . وفي ح : « بأي طريق حصل وبأي سبب خرج » . وفي
الكاساني (١ : ٣٦ : ٤) : « بأي سبب حصل » ،

(٥) « والمرأة كالرجل في الاحتلام » انظر السرخسي ، ١ : ٧٠ . والاحتلام
من الحُلُم : اسم لما يراه النائم ، ثم غلب على ما يراه من الجماع (ابن عابدين ، ١ : ١٢٠ :
٣ من أسفل) .

(٦) في ب : « وغيره » .

(٧) في ا و ب و ح : « فقيه » .

(٨) « حاضت المرأة حيضاً ومحيضاً خرج الدم من رحمها . وهي حائض » وحائضة . وهن
حوائض وحيض ... والحيضة المرة وهي الدفعة الواحدة من دفعات دم الحيض وعند الفقهاء اسم
للأيام المعتادة « المغرب . وسيأتي الكلام على الحيض فيما بعد .

(٩) في ح : « من غير شهوة » . وفي ب : « المني عن شهوة » وهو خطأ .

(١٠) أي فارق مكانه (السرخسي ، ١ : ٦٧) وهو صلب الرجل ، وترائب المرأة أي

عظام صدرها . (الحصكفي وابن عابدين عليه ١٤ : ١١٨) .

(١١) اضاف هنا في ح : « لا يغسل عليهم » .

مثل أن يضرب على ^(١) ظهر رجل ، أو حمل حملاً ثقيلاً ^(٢) ، أو ^(٣) به سلس البول ، فيخرج ^(٤) المني من غير ^(٥) شهوة : فلا غسل فيه ^(٦) عندنا . وقال الشافعي : يجب ^(٧) .

فأما إذا انفصل عن شهوة وخرج ^(٨) لا عن شهوة ^(٩) : فعلى ^(١٠) قول أبي حنيفة ومحمد : يجب الغسل ، وعلى قول أبي يوسف : لا يجب ^(١١) . وفائدة الخلاف تظهر في ثلاث مسائل :

إحداها : < إذا > ^(١٢) احتلم فانتبه ، وقبض على ^(١٣) عورته حتى سكنت شهوته ^(١٤) ، ثم خرج منه ^(١٥) المني بعد ذلك ، بلا شهوة .
والثانية ^(١٦) : إذا اغتسل الرجل من الجنابة ، ثم خرج منه شيء من

-
- (١) « على » ليست في ح .
(٢) اضاف في ح : « ولا غسل عليه » .
(٣) زادها في ب و ا : « كان » .
(٤) في ح : « ومخرج » وفي ا و ب : « فخرج » .
(٥) في ا كذا : « لا غير » بدلا من : « من غير » .
(٦) في ا و ح و ب « عليه » .
(٧) في ا و ب : « وقال الشافعي : فيه الغسل » .
(٨) في ا و ب : « ثم خرج » .
(٩) اي دققاً لأن الدفق والشهوة متلازمان (ابن عايد بن ١٤ : ١٤٨ : ٨ من اسفل) .
(١٠) كذا في ب و ا وفي الاصل و ح : « على » .
(١١) « المتبرع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى مفارقة المني عن مكانه على وجه الشهوة والدفق ، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المتبرع ظهوره » السرخسي ١ : ٦٧ .
(١٢) من الكاساني (١ : ٣٧ : ١٢) وفي الاصل و ا و ب و ح : « ان من » وفي المسألين التاليتين : « إذا » .

- (١٣) « على » من ا و ب و ح .
(١٤) « حتى سكنت شهوته » ليست في ب و ا .
(١٥) « منه » من ا و ب .
(١٦) في ب : « والتأني » .

المنى ، أو على صورة المذى ^(١) ، قبل النوم أو البول ^(٢) .
والثالثة ^(٣) : إذا وجد الرجل ، على فراشه ، بَلَلًا ، منيا أو على صورة
المذى . ولم يتذكر الاحتلام ^(٤) .
هكذا ذكر ^(٥) ابن رستم ^(٦) الخلاف فى هذه المسائل الثلاث
فى نوادره .

فأبو يوسف أخذ بالقياس . وأبو حنيفة ومحمد أخذوا بالاستحسان ،
احتياطًا فى باب ^(٧) العبادة .

ثم المنى هو الماء ، الأبيض ، الغليظ ، الذى ينكسر به الذكر ،
وتتقطع به الشهوة ^(٨) .

- (١) سيأتى بعد سطور تعريف المنى والمذى والودى .
(٢) لا بدما « لان النوم والبول والمثى يقطع عادة المنى الزائل عن مكانه بشهوة فيكون
الثانى زائلا عن مكانه بلا شهوة ، فلا يجب النسل اتفاقا » الزيلعي ١ : ١٦ .
(٣) فى ب : « والثالث » .
(٤) فى هذه الحالات الثلاث عليه النسل عندهما ، وليس عليه ذلك عند أبى يوسف
(الرخسى ، ١ : ٦٧ ، ٦٩) .
(٥) فى ب : « هكذا روى عن » وفى ح : « وهكذا ذكر ... » .
(٦) هو إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي . سمع من مالك والتورى وحامد بن سلمة
وغيرهم ، وثقه على محمد بن الحسن ، وروى عن محمد « النوادر » . قدم بغداد أكثر من مرة .
وروى عنه أحمد بن حنبل وغيره . وعرض عليه المأمون القضاء فامتنع . مات بنيسابور سنة ٢١١ هـ .
وهو منسوب الى بلدة مَرَو (اللكنوى ، القوائد البية : ٩) .
(٧) « باب » ليست فى ب و ح .
(٨) « راضحة كرائحة الطلع فيه لزوجة » ، « ومنى المرأة
رقيق أصفر » الزيلعي ١ : ١٧ .

والمذَى هو الماء، الأيض، الرقيق، الذى يخرج عند الملاعبة^(١).
والوذى^(٢) هو الماء، الأيض، الذى يخرج بعد البول^(٣) و^(٤).
وأما السبب الثانى - فهو^(٥) إيلاج^(٦) الفرج فى أحد^(٧) سبيلى
الإنسان وإن لم يوجد الايزال^(٨)، حتى يجب الغسل على الفاعل
والمفعول به^(٩) جميعا.

فأما الإيلاج فى البهائم، <ف> لا يوجب^(١٠) الغسل، ما لم ينزل.
وكذا الاحتلام : لا يوجب^(١١) الغسل، ما لم ينزل.

(١) « ويقابله من المرأة القذى »: الزيلعى ١٠ : ١٧، وابن عابدين ١ : ١٢٢ : ١٢.
و « يقال مذى وأمذى ومذى » (المغرب). ويقال هى تذى (الشلبى ١٠ : ١٧)

(٢) فى اكذا : « والوذى »

(٣) زاد فى ب و ا : « من البرودة ». وقال الزيلعى (١٧ : ١) : « والودى بول غليظ
فيتمتر برقيقه . وقيل ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد البول ». وقل ابن عابدين (١ :
١٢٢ : ١٥) أنه « ماء تخين ابيض كدر يخرج عقب البول ».

(٤) راجع السرخسى ١ : ٦٧، وابن الممام ١ : ٤١-٤٢. وليس فى المذى والودى غسل،
بل فيها الوضوء (النفسى والزيلعى ١ : ١٧).

(٥) كذا فى - . وفى ب و ا : « وهو »، وفى الأصل : « هو ».

(٦) اى إدخال (ابن عابدين، ١ : ١١٩ : ١١)

(٧) فى - : « فى لحدى ».

(٨) فى ا و ب : « ازل او لم ينزل » وفى - : « وجد الايزال او لم يوجد الايزال ».

(٩) « به » من - .

(١٠) و (١١) فى ا و ب : « لا يجب ».

وهذا قول عامة العلماء . وقال بعضهم : لا ^(١) يجب الغسل ،
بدون الإتيان في جميع الأحوال ^(٢) لقوله عليه السلام ^(٣) : « الماء من الماء من
الماء » ^(٤) .

إلا أنا نقول : هذا ^(٥) غريب ، وما روينا مشهور ^(٦) ، والأخذ بما
روينا أولى ، وهو قوله عليه السلام : « إذا التقى الختانان وتوارت
الحشفة ^(٧) ، وجب الغسل ، أنزل أو لم ينزل » ^(٨) ^(٩) .

...

(١) « لا » من ا و ب و - وفي الأصل : « يجب » والصحيح : « لا يجب » قال الزيلعي (١
١٧) : « وقالت الظاهرية لا يجب بالابلاج بدون الإتيان لقوله عليه السلام : « الماء من الماء » وقال
البارقي (١ : ٤٣) : « ... فأنهم [الانصار] قالوا : « لا يجب الغسل بالإكسال واستدلوا بظاهر
قوله صلى الله عليه وسلم : الماء من الماء »

(٢) « في جميع الأحوال » من - وفي ب : « في الأحوال أجمع » وفي ا : « في الأحوال فقط .
(٣) في - : « وهو فاسد ، لما روى عن النبي عليه السلام انه قال » .
(٤) « أي الغسل من المني » البارقي ، ١ : ٤١ . وقد أورده السرخسي (١ : ٦٩) بلفظ :
« إنما الماء من الماء » وقال عنه « حديث شاذ » .

(٥) في - : « إلا أن هذا » .
(٦) في ا : « هذا غريب وما قالوه فاسد لما روى عن النبي عليه السلام قال : « إذا التقى
الختانان وتوارت الحشفة ، وجب الغسل ، أنزل أو لم ينزل » وما روينا مشهور . الخ » .
(٧) « وتوارت الحشفة » من ا و - . و « الحشفة ما فوق الختان من رأس الذكر »
(البارقي ١ : ٤٣) .

(٨) « لقوله عليه السلام : الماء ... لم ينزل » من ب والذي في الأصل بدلا منها : « وهذا
فاسد لما روى عن النبي عليه السلام انه قال : « إذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل
أنزل أو لم ينزل » .

(٩) راجع : السرخسي ، ١ : ٦٩ . والكاساني ، ١ : ٣٦ . والمرغاني ، ١ : ٤٣ .

وأما حكم الحيض والنفس : فقد كره في بابها^(١) إن شاء الله تعالى .

...

وأما أنواع^(٢) الغسل المَشْرُوع^(٣) ، فتسمة :

ثلاثة منها فريضة^(٤) ، وهي الغسل من^(٥) الجنابة^(٦) ، والحيض ،

والنفس .

وواحد منها واجب ، وهو غَسْل^(٧) الموتى .

وأربعة منها سنة ، وهي^(٨) : غُسل يوم الجمعة ، ويوم عرفة ، والعيدین ،

وعند الإِحْرَام .

(١) كذا في ح و « في بابها » ليست في الأصل و ا و ب . وفي ا و ب : « تذكره » ، وفي الأصل « تذكر » . انظر فيما بعد ص ٦١ - ٦٣ .

(٢) في الكاساني (١ : ٢٣ : ٢١) : « وأما صفة الغسل : فالغسل قد يكون فرضاً ، وقد يكون واجباً ، وقد يكون سنة ، وقد يكون مستحباً » .

(٣) كذا في ا و ب ؛ وفي الأصل و ح : « المشروعة » . قال الرخسي (١ : ٩) : « والغسل في الحاصل أحد عشر نوعاً » .

(٤) في ب : « فرض » .

(٥) في ا : « الغسل و » وهو خطأ .

(٦) أي من التقاء الحَتَّائِينَ ومن إزال الماء ومن الاحتلام (انظر الرخسي ١ : ٩٠) .

(٧) « يقال غُسل الجمعة وغُسل الجنابة بضم النين ، وغُسل الميت وغُسل التوب بفتحها . وضابطه أنك إذا أضفت إلى المفعول فتحت ، وإذا أضفته إلى غير المفعول ضمنت » ابن عابدين ،

١ : ١٢٣ : ٦ من أسفل . وانظر فيما تقدم الهامش ٨ ص ٤ .

(٨) في ح : « وهو » .

وتواحد منها يستحب^(١)، وهو^(٢) : الغسل عند الإسلام، وغسل
المجنون والصبي عند البلوغ والافاقة— لأن هؤلاء غير مخاطبين بالشرائع،
وإن وجد، ففي حقهم، الجنابة والجحش والنفس^(٣)
ثم غسل يوم الجمعة لأجل صلاة الجمعة عند أبي يوسف^(٤)،
وعن^(٥) الحسن بن زياد لأجل اليوم.
وفائدة الاختلاف^(٦) أن من اغتسل يوم الجمعة، ثم أحدث،
وتوضأ، وصلى الجمعة : لا يكون^(٧) مدركا لفضيلة^(٨) الغسل عند أبي
يوسف، وعند الحسن^(٩) يصير مدركا.

وكذا إذا صلى بالوضوء ثم اغتسل، فهو على هذا الخلاف^(١٠)
ومن اغتسل من^(١١) الجنابة، يوم الجمعة، وصلى به الجمعة— قالوا :

(١) في ا و ب و ح : « مستحب » .

(٢) في ح : « فهو » .

(٣) راجع في حالات أخرى : المحصن وأبن عابدين عليه ١ : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) « وهو الأصح لأنها أفضل من الوقت » ولأن الطهارة تختص بها « الزيلعي » ١٨ : ١ .

(٥) كذا في النسخ جميعاً « عن » في هذا الموضع ولكن ببذلك بسطرين « عند » ولعله الأصح :

قال الرخسي (٨٩ : ١) : « فقال الحسن لليوم إظهاراً لفضيلته » وقال الزيلعي (١٨ : ١) :

« الاغتسال لليوم عند الحسن إظهاراً لفضيلته » .

(٦) في أ : « وفائدة الخلاف تظهر » وفي ب : « وفائدة الاختلاف تظهر » .

(٧) في ا و ب : « لا يصير » .

(٨) في ب : « لفضله » .

(٩) في ح : « الحسن بن زياد » .

(١٠) نظر في حالات أخرى في « الزيلعي » والشلبي عليه ١٨ : ١ . وابن عابدين ١ : ١٢٤ :

من أسفل .

(١١) كذا في ا و ب ، وفي الأصل و ح : « عن » .

ينال ^(١) فضيلة غسل يوم الجمعة ^(٢) . على اختلاف الأصليين ^(٣) ، لأنه
وجد الاغتسال في يوم الجمعة ، والصلاة به .

وأما تفسير الفسل ، فنقول :

للفسل ^(٤) ركن واحد ، وشرائط ، وسنن ، وآداب .
أما الركن : فهو ^(٥) تسيل الماء ، على جميع ما يمكن ^(٦) غسله .
من بدنه ^(٧) ، مرة واحدة ، حتى لو ترك شيئاً يسيراً ، لم يُضبه الماء ، لم
يخرج من ^(٨) الجنابة . وكذا في الوضوء - لقوله تعالى : « وإن كنتم
جناباً : فاطهروا » ^(٩) ، أي فطهروا ^(١٠) أبدانكم ، والبدن اسم للظاهر
والباطن ، فيجب عليه ^(١١) تطهيره ^(١٢) ، بقدر الممكن ، وإنما سقط غسل

(١) في أوب : « ينال به » .

(٢) في ح : « غسل الجمعة » .

(٣) في أ : « على الاختلاف الذي ذكرنا » .

(٤) في ح : « الفسل » .

(٥) في ب : « فنقول : تسيل » .

(٦) في ب : « ما يمكنه » .

(٧) البدن أمة ما سوى الرأس والعنق واليدين والرجلين ، ولكنه شرعاً ، الجسد
(الحصكفي ، الدر المختار ، ١ : ١١٢ . والمقرب . والمصباح . والتهذيب) ولذا عبر الرخسي
(١ : ٨٤) بـ « الجسد » وكذا المؤلف نفسه عند كلامه على السنن (ص ٥٣) .

(٨) في ح : « عن » .

(٩) المائة : ٦ .

(١٠) كذا في أ وليست في الأصل و ح . وفي ب : « أي طهروا » .

(١١) « عليه » ليست في ح .

(١٢) في أوب : « غسله » .

الباطن لأجل الحرج^(١)، فلا يسقط ما^(٢) لا حرج فيه .
ولهذا تجب المضمضة والاستنشاق في الغسل ، لأنه يمكن إيصال
الماء إلى داخل الأنف والفم بلا حرج - ولا يجبان في الوضوء^(٣) ، لأن
الواجب ثم^(٤) غسل الوجه ، وداخل الفم والأنف ليس بوجه ، لأنه
لا يواجه^(٥) < الناظر > إليه بكل حال .
ولهذا يجب إيصال الماء ، في الغسل^(٦) ، إلى أصول الشعر ، وإلى
أثناء الشعر أيضاً^(٧) ، إلا إذا كان ضفيرة^(٨) فلا يجب إلا إيصال إلى
أثنائه ، لأن في نقضه حرجاً^(٩) .
ولهذا : يجب إيصال الماء إلى أثناء اللحية ، كما يجب إيصال الماء^(١٠) إلى
أصولها ، لأنه لا حرج فيه .
ويجب إيصال الماء إلى داخل السُّرَّة ، وينبغي أن يدخل إصبعه فيها ،
للبالغة .

-
- (١) في ا و ب : « إلا أن الباطن سقط غسله لأجل الحرج » .
(٢) في ح : « نيا » .
(٣) عبارة « ولا يجبان في الوضوء » وردت في ا و ب بد « ولهذا تجب المضمضة والاستنشاق
في الغسل » .
(٤) في ا و ب : « لأن الواجب في الوضوء » .
(٥) في ح : « لا يواجه » ، وفي ا : « لم يواجه » .
(٦) في الغسل « من ا و ب » .
(٧) في ا و ب : « أصول الشعر وأثنائه » .
(٨) في ا و ب و ح : « ضفيرا » .
(٩) راجع في تفصيل ذلك : الكاساني ، ١ : ٤٤ : ٢١ وما بعده . وقال الحصكفي في الدر
(١ : ١١٣) : « ولو ضرها غسل رأسها تركته ، وقيل تمسحه ولا تمنع نفسها عن زوجها » .
(١٠) « إيصال الماء » من ا و ب وفي ح « إيصاله » .

ويجب على المرأة غسل الفرج الخارج في الغسل ، إلا أنه يمكن غسله .
وأما شروطه : فنذكرها في موضعها ^(١) .

وأما السنن : فما ذكره محمد رحمه الله في كتاب الصلاة . وهو : أن يبدأ فيغسل يديه إلى الرسغين ثلاثاً ، ثم يفرغ ^(٢) الماء ^(٣) ، يمينه على شماله ، فيغسل فرجه ^(٤) حتى يتيقنه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثلاثاً ثلاثاً ، إلا أنه < لا > ^(٥) يغسل رجليه ، ثم يفيض ^(٦) الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً ^(٧) ، ثم يتنحى عن ذلك المكان ^(٨) ، فيغسل قدميه .
هكذا روت ميمونة زوج النبي عليه السلام أنه اغتسل هكذا ^(٩) .
ثم انما يؤخر غسل القدمين اذا اغتسل ^(١٠) في موضع تجتمع فيه ^(١١)

(١) قال الكاساني (١ : ٣٤ : ٣٩) : « وأما شروطه فما ذكرنا في الوضوء » .

(٢) في ح : « يفيض » . انظر الهامش ٦

(٣) « الماء » من ا و ب و ح .

(٤) أي القبل والدبر في الرجل والمرأة (ابن عابدين ، ١ : ١١٦ : ١١ . والمغرب) .

(٥) من الكاساني (١ : ٣٤ : ٣٣) وفي الأصل و ا و ب : « لم » وفي ح « ثلاثاً

ثلاثاً غير الرجلين » .

(٦) « أفاض الماء صبه بكثرة » المغرب .

(٧) « ثلاثاً » ليست في ا و ب .

(٨) « عن ذلك المكان » من ح .

(٩) راجع : السرخسي ، ١ : ٤٤ . والزيلعي ، ١ : ١٤ . وابن الهمام ، ١ : ٣٩ - ٤٠ .

وابن عابدين ، ١ : ١١٦ : ١٤ .

(١٠) في ا و ب : « اذا كان » .

(١١) « فيه » من ح .

الغسالة^(١) تحت القدمين^(٢) . فأما إذا لم تجتمع ، بأن اغتسل على حجر^(٣)
ونحوه ، فلا يؤخر ، لأنه لا فائدة في تأخير^(٤) .
وقالوا في غسل الميت إنه يغسل رجله عند التوضئة^(٥) ، ولا يؤخر^(٦)
لأن الماء المستعمل لا يجتمع على التفت^(٧) .

...

وأما مقدار الماء الذي يغسل به ويتوضأ به^(٨) :
ذكر في ظاهر الرواية وقال : أدنى ما يكفي^(٩) من الماء في الغسل
صاع . وفي الوضوء مد ، ولم يفسر^(١٠) .

- (١) الغسالة ما غسأت به النية : (المصاح) .
(٢) في اوب : « رجله » .
(٣) في هـ : « صخرة » .
(٤) « لأنه لا فائدة في تأخير » من اوب .
(٥) في هـ : « التوضي » .
(٦) أي ولا يؤخر غسلها .
(٧) لم يذكر الآداب ، وقد قال الكاساني (١ : ٣٥ : ١٣) : « وأما آدابه فما ذكرنا
في الوضوء » .
(٨) « به » ليست في اوب .
(٩) في هـ : « الكفاية » .
(١٠) في هـ : « ولم يفسره » وفي اوب : « ولم يغسل » . والصاع العراقي ثمانية أوتال
بالبغدادي ، والرطل أربعة أمداد ، فالمد رطلان .
والصاع الحجازي خمسة أوتال وثلاث رطل بالبغدادي ، والرطل أربعة أمداد ، فالمد رطل
وثلاث رطل .
والصاع العراقي نصف مد دمشق .
والرطل $\frac{٤}{٧}$ ١٢٨ من الدراهم وقيل ١٣٠ من الدراهم .

واذن فالصاع العراقي يساوي $\frac{١}{٧}$ من الأوتال المصرية (الرطل = ١٤٤ درهما) على =

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : في الاغتسال : كفاه اصبع ،
وفي الوضوء : إن كان الرجل متخففاً ^(١) و < لا > يستنجي ^(٢) ، كفاه
رطل لغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والحفين ^(٣) ، وإن كان يستنجي
وهو متخفف ^(٤) كفاه رطلان : رطل للاستنجاء ، ورطل للباقي ، وإن لم
يكن متخففاً ويستنجي ^(٥) : كفاه ثلاثة أرطال : رطل للاستنجاء ،
ورطل للقدمين ، ورطل للباقي .

= القول بأن الرطل $\frac{4}{7}$ ١٢٨ من الدرهم و $\frac{2}{9}$ من الأبطال المصرية على القول بأن الرطل
يساوي ١٣٠ من الدراهم .

والصاع الحجازي يساوي $\frac{16}{21}$ ٤ من الأبطال المصرية على القول بأن الرطل $\frac{4}{7}$ ١٢٨

من الدراهم ويساوي $\frac{22}{27}$ ٤ من الأبطال المصرية على القول بأن الرطل يساوي ١٣٠ من
الدراهم . (الطحاوي : المختصر . وابن عابدين ، ١ : ١١٧ : ١٥ - ١٨ . والمغرب . والمصباح .
والنووي : التهذيب : القسم الثاني : الجزء الأول : ١٢٣)

وقد أورد ابن عابدين (١ : ١١٧ : ١٥) أن الصاحين يأخذان بالصاع الحجازي وإن
أما حنيفة يأخذ بالصاع المراقي . وقد وجدنا أن أبا حنيفة ومحمد يأخذان بالصاع المراقي ويأخذ أبو
يوسف بالصاع الحجازي (راجع : المصباح)

(١) أي لا يساخف وفي ب هنا وفي السطور التالية : « متخففاً » . (راجع : السرخسي ،
١ : ٤٥ . والكاساني ، ١ : ٣٥ : ١٩) .

(٢) في الكاساني ، ١ : ٣٥ : ١٩ : « ولا يستنجي » ، وفي الأصل « ولم يستنجي » ،
وفي أ وب و ح « ولم يستنج » .

(٣) « والحفين » من أ وب و ح .

(٤) « وهو متخفف » من ح ، وفي أ وكذا في الكاساني (١ : ٣٥ : ٢٣) : « وإن كان

متخففاً ويستنجي » ، وفي ب : « وإن كان متخففاً ويستنجي » .

(٥) « ويستنجي » من أ وب .

وقال بعض مشايخنا : في الاغتسال صاع واحد إذا ترك الوضوء ، فأما إذا جمع بين الوضوء والغسل ^(١) < فإنه > يحتاج إلى عشرة أرطال : رطلان للوضوء ، وثمانية أرطال للغسل .

وعامة مشايخنا قالوا : إن الصاع كاف للوضوء والغسل جميعا - وهو الأصح . ولكن مشايخنا قالوا : ما ذكر محمد رحمه الله عليه في بيان ^(٢) مقدار أدنى الكفاية ، ليس ^(٣) بتقدير لازم ^(٤) لا يجوز الزيادة عليه ، ولا النقصان عنه ، بل إن كفى رجلا أقل من ذلك ، ينقص عنه ، وإن لم يكفه يزيد ^(٥) عليه بقدر حال إسراف فيه ولا تقشير ^(٦) .

...

وأما بيان أمطام ^(٧) الحدث فنقول :

هنا خمسة أشخاص : الحدث ، والجنب ، والحائض ، والنفساء ، والمستحاضة .

أما الحدث : فحكمه وحكم الطاهر سواء ، غير أنه لا يجوز له ^(٨)

(١) في اوب : « فلان جمع بينهما » .

(٢) في هـ : « ما ذكره محمد بيان » .

(٣) كذا في ب يعني الاصل و ا و هـ : « وانما ليس » .

(٤) زاد هنا في ب : « حتى » .

(٥) في اوب : « زيد » . قال الكاساني (١ : ٣٥ : ٢٣) : « ولان يكفر زاد عليه » .

(٦) « ولا تقير » من اوب .

(٧) في اوب : « حكم » .

(٨) له « ليست في ب » .

أداء الصلاة إلا بالوضوء^(١).

ولا يباح لمس المصحف ، إلا بغلافه . وكذا لمس الدرهم التي كتب عليها القرآن ، ومس كتاب تفسير القرآن^(٢) . أما مس^(٣) كتاب الفقه فلا^(٤) بأس به ، لكن المستحب^(٥) له^(٦) أن لا يفعل .

وكذا لا يطوف بالبيت . وإن طاف ، جاز مع نقصان ، لأنه شبه بالصلاة^(٧) وليس بصلاة على الحقيقة^(٨) .

ويباح له دخول المسجد ، وقراءة القرآن ، وأداء الصوم . ويجب عليه الصلاة ، والصوم ، حتى يجب عليه القضاء بالترك . وكذا^(٩) سائر الأحكام .

واختلف المشايخ في تفسير الغلاف : قال بعضهم : هو الجلد^(١٠) الذي عليه . وقال بعضهم : هو الكيم^(١١) . وقال بعضهم : هو

(١) زاد في ا و ب : « لا نعدام شرطه وهو الوضوء » .

(٢) في ا و ب : « كتاب التفسير » .

(٣) « مس » من ا و ب ، وفي ح : « مسه » .

(٤) كذا في ح ، وفي الاصل و ا و ب : « لا » .

(٥) في ا و ب : « والمستحب » .

(٦) « له » ليست في ب .

(٧) في ح : « تشبه الصلاة » .

(٨) « على الحقيقة » من ب و ا - « فلكونه طوافاً حقيقة يحكم بالجواز ، ولكونه

شبيهاً بالصلاة يحكم بالكراهة » الكاساني ، ١ : ٣٤ : ٣

(٩) في ا : « فكذا » .

(١٠) في ح : « المجلد » .

(١١) « الكيم للستر ، ومنه كيم الثمرة . وبالكسر والقم غلافها » المغرب .

الخريطة ^(١) - وهو الصحيح ، لأن الجلد تبع للمصحف ، والكيم تبع للحامل ، فأما الخريطة فليست ^(٢) بتبع ، ولهذا لو ^(٣) بيع المصحف ، لا تدخل الخريطة في البيع ^(٤) من غير شرط ^(٥) وقال بعض مشايخنا : المعتبر حقيقة هو ^(٦) المكتوب ، حتى إن ^(٧) مسّه مكرهه ، فأما ^(٨) من الجلد ومس موضع البياض منه ^(٩) ، لا يكرهه ، لأنه لم يمس القرآن .

وهذا أقرب إلى القياس ، والأول أقرب إلى التعظيم .

وأما الجنب : فلا يباح له مس المصحف بدون غلافه .

ولا ^(١٠) يباح له أيضاً قراءة القرآن عند عامة العلماء ، خلافاً لما لك ، وذكر الطحاوي أن الجنب لا يقرأ الآية التامة . فأما ما دون الآية ، فلا بأس به ^(١١)

(١) « الخريطة وعاء من جلد أو غيره يشد على ما فيه النجد - فهو هنا » الغلاف المنفصل عن المصحف ، وهو الذي يجعل فيه المصحف ، وقد يكون من الجلد وقد يكون من التوب » الكسائي ، ١ : ٣٤ : ٥ .

(٢) كذا في ا و ب و ح . وفي الاصل : « ليست » .

(٣) في ح و ا و ب : « إذا » .

(٤) « في البيع » ليست في ا و ب .

(٥) في ا و ب : « الشرط » .

(٦) « هو » من ح .

(٧) « إن » من ح وفي ا و ب : « حتى إذا مسه يكره » .

(٨) في ا و ب : « وإن » .

(٩) « منه » ليست في ا و ب .

(١٠) في ب : « ملا » .

(١١) في ا : « وأما ما دونها فلا بأس به » والذي ذكره الطحاوي في مختصره في « باب السواك » =

وعامة مشايخنا قالوا : إن الآية التامة ^(١) وما دونها سواء ، في حق الكراهة ^(٢) ، تعظيماً للقرآن .

ولكن إذا قرأ القرآن ، على قصد الدعاء ، لا على قصد القرآن ^(٣) ، فلا بأس به ، بأن ^(٤) قال : « بسم الله الرحمن الرحيم » عند افتتاح الأعمال ^(٥) ، أو قال « الحمد لله رب العالمين » لقصد الشكر ، لأنه غير ممنوع عن الدعاء والذكر لله تعالى ^(٦) .

ويصح منه أداء الصوم ، دون الصلاة . ويجب عليه كلاهما ، حتى يجب عليه قضاؤهما بالترك .

ولا يباح له دخول المسجد . وإن احتاج يتيمم ويدخل ^(٧) . ولا يطوف بالبيت أيضاً ، لكن متى طاف يصح ^(٨) مع النقصان ، كما في المحدث ، إلا أن النقصان مع الجنابة أفحش .

== سنة الوضوء : « ولا يقرأ الجنب ولا الحائض الآية التامة » فقط ، وقد ذكر «نجم الدين الزاهد» أنه رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة وإن عليه الأكثر « ابن الهمام ، ١ : ١١٦ .

(١) « فأما ما دون الآية التامة » ليست في ب .

(٢) « في حق الكراهة » من ح وهي في الكاساني ، ١ : ٣٨ : ٣ - ٤ .

(٣) في ا و ب : « التلاوة » وفي ح : « القراءة » .

(٤) في ب : « فان » .

(٥) في ا و ب : « لافتتاح الأعمال » .

(٦) « وذكر الحلواني عن أبي حنيفة : لا بأس بالجنب أن يقرأ الفاتحة على وجه الدعاء » : الباری ، ١ : ١١٦ .

(٧) في ح : « تيمم ودخل » وفي ا و ب : « فإن احتاج تيمم ودخل » .

(٨) في ب : « صح » .

وأما الحائض والنفساء^(١) : فحكمهما مثل حكم الجنب^(٢) ، إلا أنه لا يجب عليهما الصلاة^(٣) ، حتى لا يجب القضاء عليهما بعد الطهارة^(٤) ، ولا يباح لزوجها قربانها ، ويباح للزوج قربان المرأة التي أجنب^(٥) .
وأما المستحاضة^(٦) : فحكمها حكم الطاهرات^(٧) ، إلا أنها تتوضأ الوقت كل صلاة ، على ما ذكرنا^(٨) .

(١) نُفِست المرأة بالبناء للمفعول لذا ولدت ، فهي نُفَساء ، والجمع نفاس بالكسر ، وبعض العرب يقول نُفِست فهي نَافِس مثل حائض . والمصدر النفاس ، وسمى به الدم الخارج عقيب الولادة (المغرب . النووي في التهذيب . المصباح) .
(٢) « إلا أن النقصان مع الجنابة أفحش . وأما الحائض والنفساء فحكمهما مثل حكم الجنب » ليست في أ .

(٣) « الصلاة » ليست في ح .

(٤) في أ و ب : « لا يجب عليهما القضاء بالترك » .

(٥) في أ : « اجنبت » .

(٦) استحيضت المرأة فهي مستحاضة ، استمر بها الدم (المصباح . المغرب) .

(٧) في ح : « الطهارات » .

(٨) زاد في ب و أ : « والله تعالى أعلم » .

باب

الحيض

الكلام فى هذا الباب فى تفسير الحيض ، والنفاس ، والاستحاضة -
فنقول (١) :

الحيض (٢) ، فى الشرع ، هو الدم ، الخارج من الرحم ، الممتد (٣)
إلى وقت معلوم . واختلف (٤) فى الوقت :

قال علماؤنا : أقل الحيض ثلاثة أيام ، وليالها (٥) ، وأكثره (٦)
عشرة أيام ، وليالها (٧) .

وروى عن أبى يوسف (٨) : أقل الحيض يومان ، وأكثر (٩) اليوم الثالث (١٠) .

(١) فى ب : « أما الأول : فنقول » .

(٢) فى الأصل : « حكم الحيض » وفى ا : « فى الحيض » . والحيض لغة السيلان
(الزيلعى ، ١ : ٥٤ - المنجد) .

(٣) فى ح : « المعتاد » . وما فى المتن هو الصحيح : راجع الشافى على الزيلعى ، ١ :
٥٤ : ٢ من أسفل .

(٤) فى ح : « واختلفوا » .

(٥) « وليالها » من ا و ب و ح . وانظر الهامش بعد التالى .

(٦) كذا فى ا و ب و ح ، وفى الأصل : « وأكثرها » .

(٧) « وليالها » من ا و ب . والصحيح ما فى المتن : الكاسانى ، ١ : ٤٠ : ٦ .
التمرتاشى والحصكى ، ١ : ٢٠٨ . والمرغينانى ، ١ : ١١١ .

(٨) « فى النوادر » الكاسانى ، ١ : ٤٠ : ٧ . والراوى هو ابن سماعه : البابرتى ،

١ : ١١١ .

(٩) فى ح : « وأكثره » وهو خطأ .

(١٠) « وروى الحسن عن أبى حنيفة : ثلاثة أيام بليلتها المتخلتين » الكاسانى ، ١ :

٤٠ : ٧ .

وقال الشافعي : أقله يوم وليلة ^(١) ، وأكثره خمسة عشر يوماً ^(٢) .
والصحيح قولنا ، لما روى عن أبي ^(٣) إمامة الباهلي ^(٤) ، عن النبي
صلى الله عليه ، أنه قال : « أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها ^(٥) » ، وأكثره
عشرة أيام ولياليها ^(٦) ، وما زاد فهو استحاضة ^(٧) .
وأما النفاس : ^(٨) فهو الدم ، الذي يخرج عقيب الولادة ^(٩) .
وأقله غير مقدر . حتي إذا رأت ، ساعة ، دماً ، ثم انقطع - فإنه ينقضي ^(١٠)
النفاس ، وتطهر .

وأكثر النفاس أربعون يوماً ^(١١) عندنا .

-
- (١) « وفي قول يوم بليلة » (الكاساني ، ١ : ٤٠ : ٨) . قال الشيرازي (١ : ٣٧) :
« وأقل الحيض يوم وليلة . وقال في موضع آخر يوم . فن أصحابنا من قال ما قولان ، ومنهم من
قال هو يوم وليلة قولاً واحداً ، وقوله يوم أراد بليته ومنهم من قال يوم قولاً واحداً وإنما قال يوم
وليلة قبل أن يثبت عنده اليوم فلما ثبت عنده اليوم رجع إليه » .
(٢) « وهو قول أبي حنيفة الأول » الباری ، ١ : ١١٢ .
(٣) « أبي » ليست في ح .
(٤) « الباهلي » من ا و ب و ح .
(٥) « ولياليها » من ا و ب .
(٦) « أيام ولياليها » من ا و ب .
(٧) راجع ابن الممام ، ١ : ١١٢ - ١١٣ . والبارقي ، ١ : ١١١ .
(٨) كذا في ب و ح . وفي الاصل و ا : « هو » .
(٩) « ينبغي أن يزاد في التعريف فيقال : « عقيب الولادة » من الترج » فإنها لو ولدت
من قبل سرتها . بأن كان بطنها حرج فأنشقت وخرج الولد منها ، تكون صاحبة جرح سائل
لا نفاس » : ابن الممام ، ١ : ١٢٩ . وهذا ما فعله الكاساني (١ : ٤١ : ٨) لذا أضاف
« من الرحم » . والحصكفي ، الدر المختار : ١ : ٢١٩ : ٢ .
(١٠) في ح : « ينقض » وفي ا و ب : « فإنه ينقضي مدة النفاس » .
(١١) « يوماً » ليست في ب .

وقال الشافعي : ستون يوماً^(١) .

وقال مالك : سبعون يوماً^(٢) و^(٣) .

والصحيح قولنا لما روى عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه^(٤) وسلم ، أنه قال : « وقت النفاس أربعون يوماً ، إلا أن تطهر قبل ذلك »^(٥) .
وأما الاستحاضة : فهي^(٦) ما انتقص^(٧) من أقل الحيض ، وما زاد على أكثر الحيض والنفاس ، لما روينا من حديث أبي إمامة الباهلي^(٨) .
ثم المستحاضة^(٩) نوعان : مبتدأة ، وصاحبه عادة^(١٠) .
أما المبتدأة : فهي التي ابتدأت^(١١) بالدم ، ورأت أول مراتها ، أكثر من

(١) و (٢) « يوماً » من ا و ح .

(٣) قال الكاساني (١ : ٤١ : ١٩) : « وعند مالك والشافعي ستون يوماً » ويؤيده قول ابن جزيء (٤٠ : ٢ من أسفل) : « وأكثره ستون يوماً وفاقا للشافعي » . وفي المدونه (١ : ٥٣) : « كان مالك يقول في النساء : أقضى ما يمسكها الدم ستون يوماً ، ثم رجع عن ذلك آخر ما لقيناه ، فقال أرى أن يسأل عن ذلك النساء وأهل المعرفة فتجلس بعد ذلك » . وقد ذكر الخطاب « السمين » فقال (١ : ٣٧٦) : « قال ابن الماجشون : ما بين الستين الى السبعين ، والوقوف على الستين أحب إلينا » .

(٤) في ا : « لما روى عن رسول الله » وفي ب : « لما روى أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي ح : « لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال .. »

(٥) راجع : ابن الممام ، ١ : ١٣٨ .

(٦) في ب : « فإ » وفي ح : « فهو » .

(٧) انتقص الشيء أى نقص (مختار الصحاح) وفي ا و ح كذا : « ما انتقص » .

(٨) « الباهلي » من ا و ب . راجع فيما تقدم ص ٦٢ .

(٩) كذا في ا و ب . وفي الاصل و ح : « الاستحاضة » .

(١٠) « المبتدأة من كانت في أول حيض أو نفاس . والمعتادة من سبق منها دم وطهر

صحيحان أو أحدهما » : البركوى قلا عن ابن عابدين ١٠ : ٢٠٩ .

(١١) في ا و ب و ح كذا : « ابتدأت » .

عشرة أيام^(١) : فإن العشرة حيض ، وما زاد عليها فهو استحاضة .
وكذلك في كل شهر .

وأما صاحبة العادة^(٢) : إذا استحيضت ، فعادتها^(٣) تكون حيضاً
إذا كانت عشرة^(٤) ، وما زاد عليها يكون استحاضة .
وأما إذا زاد الحيض على عادتها^(٥) وهي أقل من عشرة^(٦) فما رأت
يكون حيضاً إلى العشرة ، لأن الزيادة على الحيض ، في وقته ، حيض ،
فإن جاوز عن العشرة فعادتها^(٧) حيض ، وما^(٨) زاد عليها^(٩) استحاضة^(١٠) .
وأصله ما روى عن النبي صلى الله عليه أنه قال^(١١) : « المستحاضة
تدع الصلاة أيام أقرائها^(١٢) ، أي أيام حيضها^(١٣) .

(١) « أيام » ليست في ا و ب .

(٢) كذا في ا و ب و ح ، وفي الاصل : « عادة » .

(٣) في ح : « استحيضت فعادتها » .

(٤) « إذا كانت عشرة » ليست في ح .

(٥) في ح : « وإذا زادت على الحيض » .

(٦) « وهي أقل من عشرة » ليست في ب و ح .

(٧) في ب : « فإن جاوز العشرة وهي أقل من العشرة فعادتها » .

(٨) « وما » ليست في ح .

(٩) زاد هنا في ح : « فهو » .

(١٠) راجع : السرخسي ، ١٦ : ٢ ، والبارقي ، ١ : ١٢٢ .

(١١) « انه قال » ليست في ب .

(١٢) أورده السرخسي (١٤١ : ٢) كما يأتي : « المستحاضة تدع الصلاة في أيام أقرائها » .

وقال ابن المهام (١٢٤ : ١) : « روى الدارقطني والطحاوي في حديث عائشة المذكور آتفا ، قال :
« دعى الصلاة أيام أقرائك ، ثم اغتسل ، وصلى ، وإن قطر الدم على الحصير » .

(١٣) « ووجه الاستدلال أن من زاد دمها على عشرة فهي مستحاضة ، والمستحاضة تدع
الصلاة أيام أقرائها ، وأيام أقرائها أيام عادتها المعروفة ، فما زاد عليها لا تدعها ، وإلا لم يبق للاضافة
فائدة » البارقي ، ١ : ١٢٤ .

فأما إذا لم يكن لها عادة معروفة ، بأن ترى مرة ستا ، ومرة سبعا ، فاستحيضت^(١) : فإن عليها ، إذا رأت الست ، أن تغتسل في اليوم السابع ، وتصوم ، وتصل ، ولا يطؤها^(٢) زوجها ، وتنقطع^(٣) الرجعة . فإذا^(٤) مضى اليوم السابع : فعليها^(٥) أن تغتسل في اليوم الثامن نائيا ، وتقضى الصوم الذي صامت في اليوم السابع^(٦) ، دون الصلاة ، ويحل للزوج أن يطأها ، لأن الحيض إحدى العادتين ، فعليها^(٧) الأخذ بالاحتياط ، وذلك فيما قلنا^(٨) و^(٩) .

-
- (١) في ح : « فاستحيضت » .
(٢) كذا في ح ، وفي الأصل و ا و ب « ولم يطأها » .
(٣) في ح : « ولا تنقطع » . والصحيح ما في المتن : قال السرخسي (١٧ : ٢) : « لم يكن للزوج أن يراجعها في هذين اليومين احتياطاً » .
(٤) في ح : « إذا » .
(٥) في ب و ح : « عليها » .
(٦) « صليها أن ... في اليوم السابع » ليست في أ .
(٧) في ب و أ : « فوجب عليها » .
(٨) أي « تأخذ في حق الصلاة والصوم والرجعة بالاعتل ، وفي حق اقضاء العدة والنفسيان [أي الوطء] بالكثرة » الكاساني ، ١ : ٤١٠ : « من أسفل » .
(٩) زاد في ا و ب : « والله أعلم بالصواب » .

باب

التيمم^(١)

الكلام^(٢) في هذا الباب^(٣) في خمسة مواضع :
في بيان^(٤) كيفية التيمم شرعاً^(٥) ،
وفي بيان شروطه^(٦) ،
وفي بيان ما يتيمم به ،
وفي بيان وقته^(٧) ،
وفي بيان ما ينقضه .

أما الأول < فنقول > :

قال علماؤنا بأن^(٨) التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة لليدين
إلى المرفقين .

(١) التيمم « مفهومه اللغوي » ، القصد مطلقاً . والشرعي : قالوا : القصد إلى الصعيد الطاهر
للتطهير . والحق إنه اسم لمسح الوجه واليدين عن الصعيد الطاهر ، والقصد شرط ، لأنه التيه :
ابن المهام ، ٨٤ : ١ .

(٢) في ١ : « قال : الكلام ... الخ » .

(٣) في ١ و ٢ : « الكلام ههنا » .

(٤) « بيان » من ١ و ٢ و ٣ .

(٥) « شرعاً » ليست في ٢ .

(٦) في ٣ : « شروطها » .

(٧) « وفي بيان وقته » ليست في ١ .

(٨) في ٣ : « فإن » .

وهو ^(١) أحد قولي الشافعي . وفي قوله القديم ^(٢) : التيمم ضربتان :
ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى الرسفين .
وهو ^(٣) قول مالك ^(٤) .

وقال بعضهم ^(٥) : ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى الإبطين ^(٦) و ^(٧) .
والصحيح مذهبنا ، لما روى جابر عن النبي ، عليه السلام ، أنه قال :
التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة للذراعين ^(٨) إلى المرفقين ^(٩) .
ثم اختلف مشايخنا في كيفية ^(١٠) :

قال بعضهم : يضرب يديه ، على الأرض ، ضربة واحدة ، ثم يرفعها

(١) في ح : « وهذا » .

(٢) في الكاساني (١٩ : ٤٥ : ١) : « وفي قوله الآخر » . قال الشيرازي (المذهب ،
٧ : ٣١ : ١) : « وحكي بعض أصحابنا عن الشافعي رحمه الله أنه قال في القديم التيمم ضربتان : ضربة
للوجه وضربة للكفين ... وأنكر الشيخ أبو حامد الاسفرايني رحمه الله ذلك وقال : المنصوص في
القديم والجديد هو الأول » .

(٣) في ب : « وهذا » . وفي أ : « وقول مالك » .

(٤) « والأوزاعي والأعمش » : السرخسي ، ١٠٧ : ١ .

(٥) « الزهري » : السرخسي ، ١٠٧ : ١ .

(٦) في أ و ب و ح : « الآباط » . و « الآباط » جمع لبطن وهو ما تحت الجناح ، يذكر
ويؤنث : (المغرب والمصباح والختار) .

(٧) وهناك أقوال أخرى : راجع الكاساني ، ١٨ : ٤٥ : ١ .

(٨) في أ و ب : « لليدين » . وفي الكاساني (٢ : ٤٦ : ١) « للذراعين » . وذكر الكاساني
(س ٣ نفس الصفحة) الرواية الأخرى ، وفيها : « لليدين » .

(٩) أورده السرخسي (١٠٧ : ١) بلفظه عن أبي إمامة الباهلي . وأورده المرغيناني (الهداية :

٨٦ : ١) بلفظه في المتن ، مع حذف « للمرفقين » وراجع ابن الممام ، ٨٦ : ٨٧ .

(١٠) هذه الكيفية ثبتت « تبدأ غير معقول المعنى ، لحكمة استأثر الله تعالى بطلها » :

الكاساني ، ١ : ٥٤ : ٨ - ٩ .

وينفضها ^(١) حتى يتناثر التراب ، فيمسح بهما وجهه ؛ ثم يضرب مرة ^(٢) أخرى ، فينفضها ، ويمسح بأربع ^(٣) أصابع يده اليسرى ، ظاهر ^(٤) يده اليمنى : من رؤوس الأصابع إلى المرفق ^(٥) ، ثم يمسح بكفه اليسرى ^(٦) باطن يده اليمنى إلى الرسغ ^(٧) ، ويمر ^(٨) بباطن ^(٩) إبهامه اليسرى على ظاهر ^(١٠) إبهامه اليمنى . ثم ^(١١) يفعل باليد ^(١٢) اليسرى كذلك .

وقال بعضهم : يمسح بضربة وجهه ، وبضربة أخرى يمسح بطن كفه ^(١٣) اليسرى ، مع الأصابع ^(١٤) ، ظاهر يده اليمنى إلى المرفق ^(١٥) ، ويمسح به باطن ^(١٦) ذراعه اليمنى إلى أصل الإبهام . ويفعل بيده اليسرى

-
- (١) كذا في ا و ب وفي الأصل : « ثم ينفضها » . وفي ح : « ثم ينفضها » .
 (٢) في ا و ب و ح : « ضربة » .
 (٣) أي بباطن (الكاساني ، ١ : ٤٦ : ٧) . « ولا يجوز بأقل من ثلاثة أصابع ، فهو والمسح بالرأس والخف سواء » (الحاكم الشهيد والسرخسي ، ١ : ١١٣) .
 (٤) في ا : « على ظاهر » .
 (٥) كذا في ا وفي الأصل و ح و ب : « المرقين » .
 (٦) « أي دون الأصابع » : الكاساني ، ١ : ٤٦ : ٨ .
 (٧) أي من المرفق : الكاساني ، ١ : ٤٦ : ٨ .
 (٨) في ح : « ويمس » .
 (٩) في ا : « باطن » .
 (١٠) « ظاهر » ليست في ب ، وهي في الكاساني (١ : ٤٦ : ٩) .
 (١١) في ب : « و » .
 (١٢) في ح : « يد » .
 (١٣) كذا في ح . وفي الأصل و ب : « يمسح بكفه » . وفي ا : « يمسح باطن كفه » .
 (١٤) « مع الأصابع » ليست في ح .
 (١٥) في ب : « المرقين » .
 (١٦) في ح : « به بباطن » .

كذلك، ولا يتكلف .

والقول الأول أحوط ، لأن فيه احترازاً عن استعمال ^(١) التراب المستعمل ، بقدر الممكن ، فإن التراب الذي على اليد ، يصير مستعملاً بالمسح ، فإنه لو ضرب يده مرة ^(٢) واحدة . ومسح بها ^(٣) الوجه والذراعين ، فإنه لا يجوز .

ثم الاستيعاب في التيمم : هل هو شرط ^(٤) ^(٥) ؟

لم يذكر ^(٦) في ظاهر الرواية نصاً ، وذكر ما يدل عليه ، فإنه قال : إن ترك ظاهر كفه : لم يجزه ^(٧) ، وذكر ههنا وقال : إذا ترك شيئاً ^(٨) من مواضع التيمم ، لا يجوز ، قليلاً كان أو كثيراً .
وروى الحسن بن زياد ^(٩) في المجرد ، عن أبي حنيفة ، أنه لو تيمم أكثر الوجه والذراعين والكفين ، جاز ^(١٠) و ^(١١) .

(١) « استعمال » ليست في ب ، وهي في الكاساني ، ١٢ : ٤٦ : ١ .

(٢) « مرة » ليست في ب .

(٣) كذا في ا وفي الأصل : « ويمسح بهما » وفي ب : « ومسح بهما » .

(٤) زاد في ا وب : « أم لا » .

(٥) أي « بحيث إذا ترك شيئاً لم يجز » : البابرتي ، ٨٧ : ١ .

(٦) « لم » ليست في ا . وفي ب : « لم يذكره » .

(٧) في ب : « لم يجز » .

(٨) في الكاساني (١٨ : ٤٦ : ١) « ونص الكرخي أنه إذا ترك شيئاً ... » .

(٩) كذا في ب . وفي الأصل و ا وب : « الحسن » .

(١٠) في ا وب : « أنه لو مسح أكثر الوجه واليدين — جاز » .

(١١) « لأن في المسوحات ، الاستيعاب ليس بشرط ، كما في المسح بالحف والرأس » السرخسي ،

١ : ١٠٧ . والبابرتي ، ٨٧ : ١ .

والأول أصح ^(١) .

وعلى قياس شرط الاستيعاب، ينبغي أن يخلل بين أصابعه ^(٢) في التيمم—
وهكذا روى عن محمد .

وعلى قياس رواية الحسن : لا يخلل .

ثم عندنا : يمسح المرفق مع الذراعين ^(٣) ، خلافا لزفر ، كما في الوضوء .

وأما شروط التيمم :

ففيها - عدم الماء : لأنه خلف ، والخلف لا يشرع مع وجود الأصل -
قال الله تعالى : « فلم تجدوا ماء : فتيموا صعيدا طيبا » ^(٤) .

ثم العدم نوعان : أحدهما : من حيث الحقيقة . والثاني : من حيث
الحكم والمعنى .

أما الأول : فهو ^(٥) أن يكون الماء معدوما ، عنده ، على الحقيقة ، بأن ^(٦)
كان بعيدا عنه .

(١) لأن « الأمر بالمسح في باب التيمم تعلق باسم الوجه واليد ، وأنه يعم الكل ، ولأن التيمم يدل عن الوضوء ، والاستيعاب في الأصل من تمام الركن فكذا في البدل » : الكاساني ، ٤٦ : ١ .

(٢) في اوب : « يخلل أصابعه » .

(٣) في اوب : « يمسح الذراعين الى المرفقين » . وفي الكاساني ، ٤٦ : ٢٢ : « يمسح المرفقين مع الذراعين » .

(٤) المائة : ٦ ، والآية : « وإن كنتم مرضى ، أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ، فلم تجدوا ماء : فتيموا صعيدا طيبا : فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم ، لعلكم تشكرون » .

(٥) كذا في اوب و ح ، وفي الأصل : « وهو » .

(٦) في ح : « فإن » .

واختلفت^(١) الروايات في مقدار البعد ، وحاصل ذلك : أن بعض المشايخ^(٢) فصلوا بين المقيم والمسافر ، فجعلوا حد البعد^(٣) في حق المقيم^(٤) ميلاً^(٥) ، وفي حق المسافر ميلين إذا كان الماء قدامه^(٦) . وعامتهم سوا بينهما ، وجعلوا الحد ميلاً^(٧) ، وهو ثلث فرسخ^(٨) . وهذا هو الأصح .

(١) في ا و ح : « واختلف » .

(٢) في ا و ب و ح : « مشايخنا » .

(٣) في ح : « البعيد » .

(٤) في ا : « حد البعد حد المقيم » .

(٥) قال ابن الهمام (الفتح : ١ : ٨٥) : « الميل في تقدير ابن شجاع ثلاثة آلاف ذراع وخمسة مائة إلى أربعة آلاف . وفي تفسير غيره ، أربعة آلاف . وهو ثلث فرسخ » . وانظر أيضاً المغرب . وفي قاموس « لاروس » : الميل البري ١٦٠٩ متراً ، والبحري ١٨٥٢ متراً .

(٦) أي أمامه في الطريق الذي يسلكه في سفره . أما إذا كان الماء عن يمينه أو يساره فحد البعد ميل واحد لأنه سيقطع في الذهاب ميلاً وفي الایاب ميلاً فكانت ميلين . وصاحب هذا الرأي هو الحسن بن زياد (السرخسي ، ١ : ١١٤) وانظر أيضاً الكاساني ١ : ٤٦ : ١ من أسفل .

« وقال زفر رحمه الله : إذا كان بحيث يصل إليه الماء قبل خروج الوقت لا يجزئه التيمم ، وإن كان لا يصل إلى الماء قبل خروج الوقت يجزئه التيمم ، وإن كان الماء قريباً منه ، لأن التيمم لضرورة الحاجة إلى أداء الصلاة في الوقت » السرخسي ، ١ : ١١٤ - ١١٥ .

« وعن أبي يوسف أن الماء إذا كان بحيث لو ذهب إليه ، وتوضأ ، تذهب القافلة ، وتيب عن بصره ، فهو بيد ، ويجوز له التيمم . وهذا حسن جداً » : ابن الهمام ، ١ : ٨٥ .

« ومن الماء من يقول : إذا كان لا يبلغه صوتهم ، فبيد ، فحيث يجوز له التيمم » :

السرخسي ، ١ : ١١٥ .

(٧) « وفي حق المسافر ... الحد ميلاً » ليست في ا .

(٨) في ح : « ثلاث فراسخ » وهو خطأ فالفرسخ ثلاثة أميال كما تقدم . وانظر أيضاً المصباح .

هذا ^(١) إذا ثبت بعد الماء بطريق التيقن ^(٢) ، أو بطريق الغالب .
 فأما إذا كان غالب ظنه أن الماء قريب منه ، أو أخبره رجل عدل بقرب
 الماء ، لا يباح له التيمم ، لأنه ليس بعام للماء ^(٣) ، ظاهراً ، ولكن
 يجب عليه الطلب ^(٤) . وهكذا روى عن محمد .
 وكذلك إذا ^(٥) كان بقرب من العمران ^(٦) ، يجب عليه الطلب .
 هكذا روى ^(٧) - حتى لو تيمم قبل الطلب ، وصلى ، ثم ظهر الماء ،
 لا تجوز صلاته .

فأما إذا لم يكن بحضرته أحد ^(٨) يخبره ، ولا غلب على ظنه قرب
 الماء ، فإنه لا يجب عليه الطلب ، عندنا ^(٩) .
 وقل ^(١٠) الشافعي : يجب عليه الطلب ، عن ^(١١) يمين الطريق ،

(١) في ب : « وهذا » .

(٢) في ح : « اليقين » . وهو « العلم الحاصل عن نظر واستدلال » ، ولهذا لا يسمى علم
 الله يقيناً : انصاح .

(٣) في ب : « الماء » .

(٤) في أ : « ولكن يجب عليه الطلب حتى لو تيمم قبل الطلب وهكذا ... » وعبارة :
 « حتى لو تيمم قبل الطلب » محرفة عن موضعها كما يتبين بعد قليل . « والأصح أنه يطلب قدر
 ما لا يضر نفسه ، وورفته بالانتظار » الكاساني ، ١٣ : ٤٧ : ١ .

(٥) في ح : « لو » .

(٦) في أوب : « المارة » . والمارة اسم من تَمَرَّ وعَمَّر الدارَ عَمَرًا أي بناها ، والعمران
 اسم للبيان (الصباح) .

(٧) « هكذا روى » من ح .

(٨) « أحد » ليست في ح .

(٩) راجع : السرخسي ، ١١٥ : ١ ، والكاساني ، ٢٥ : ٤٧ : ١ .

(١٠) في أوح : « وعند » .

(١١) « عن » ليست في ح .

ويساره ، مقدار الغلوة^(١) — حتى لو تيمم ، وصلى قبل الطلب ، ثم ظهر أن^(٢) الماء قريب منه ، جازت صلاته عندنا ، خلافاً للشافعي^(٣) .

والصحيح قولنا ، لأن المفاضة مكان عدم الماء غالباً ، فثبت عدم ظاهراً .
وأما العدم^(٤) من حيث الحكم والمعنى : فهو أن يعجز عن استعمال الماء ، لموانع^(٥) ، مع وجوده حقيقة ، بقرب^(٦) منه . بأن كان على رأس البئر ، ولم يجد آلة الاستقاء ؛ أو كان بينه وبين الماء عدو أو سبع يمنعه ، أو لصوص^(٧) يخاف < منهم > على نفسه الهلاك أو الضرر^(٨) ؛ أو كان معه ماء ، وهو^(٩) يخاف على نفسه العطش ، أو به جراحة أو جذري أو مرض يضره استعمال الماء ، أو مرض لا يضره استعمال الماء

(١) مقدار الغلوة من ا و ب و ح . و « الغلوة : هي الناية ، وهي رمية سهم أبعاد ما يقدر عليه . وعن الليث : الفرسخ التام خمس وعشرون غلوة . وعن ابن شجاع : الغلوة قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة . والميل ثلاثة آلاف ذراع إلى أربعة آلاف . والجمع غلوات كشوة وشهوات » : المغرب والمصباح . وعلى هامش ب : « الغلوة : مقدار رمى السهم من كل جانب ، وهي ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة ذراع ، ولا يبلغ الميل » .

(٢) أن « ليست في ح » .

(٣) في ب و ا : « له » .

(٤) العدم « ليست في ا و ب » .

(٥) في ح : « بسبب الموانع » .

(٦) في ب و ا : « لقرب » .

(٧) في ب : « عدو ، أو لصوص ، أو سبع » .

(٨) أي إذا أتى الماء : الكسائي ، ١ : ٤٧ : ٢ من أسفل .

(٩) وهو « ليست في ح » .

ولكن ^(١) ليس معه خادم ، ولا مال يستأجر به ^(٢) أجيرا . وليس بحضرته من يوضئه ، وهو في المفازة ^(٣) . فإن كان في المصر ^(٤) لا يجزئه ، لأن الظاهر أنه يجد من يعينه ؛ أو كان مع ^(٥) رفيقه ماء لا يعطيه إياه ^(٦) ، ولا يبيعه بمثل قيمته أو بنين يسير ^(٧) ؛ أو يخاف ^(٨) على نفسه الهلاك ، أو زيادة ^(٩) المرض ، بسبب البرد ، وهو لا ^(١٠) يقدر على تسخين الماء ، ولا على ^(١١) أجره الحمام ، في المفازة والمصر ^(١٢) عند أبي حنيفة رضي الله عنه ، وعند أبي يوسف ومحمد : في السفر كذلك ، وفي المصر ^(١٣) لا يجزئه .

وكذا إذا خاف فوت صلاة تفوت ^(١٤) لا إلى خلف ، إن اشتغل بالوضوء ، كصلاة الجنازة ، والعيدين - يباح له ^(١٥) التيمم .

(١) « ولكن » ليست في ح . وفي ب و ا : « لكن » وراجع الكاساني ، ١ : ٤٨ : ١٣ .

(٢) في ح كذا : « استأجر له » .

(٣) زاد هنا في ا : « أجزاء » .

(٤) في ح : « وإن كان في المصر ، لا في حضرته أحد » .

(٥) في ا : « معه » .

(٦) « إياه » من ا وب .

(٧) في ا وب : « بثمن التل أو بنين يسير » . وفي ح : « بمثل ثمنه وبنين يسير » .

(٨) في ب : « خاف » .

(٩) في ح كذا : « ازداده » .

(١٠) كذا في ح . وفي الأصل : « وهو لم » . وفي ا وب : « ولم » .

(١١) « على » ليست في ح .

(١٢) في ح : « وهو في المفازة أو في المصر » .

(١٣) في ح : « في السفر وكذلك المصر » .

(١٤) « تفوت » من ا وب .

(١٥) « له » من ا وب و ح .

أما إذا شرع في صلاة العيد متوضئاً ، ثم أحدث : فعلى قول أبي حنيفة : يبنى بالتيمم أيضاً ، وإن كان الماء بقرب منه . وعلى قول أبي يوسف ومحمد : لا يبنى ، ولكن يذهب ، ويتوضأ ويتم صلاته .
فأما في الجمعة ، وسجدة التلاوة ، وسائر الصلوات المفروضة ^(١) : لا يقيم ، وإن خاف الفوت عن وقته ، لأنه يفوت إلى خلف ^(٢) .
ومن شروط — النية أيضاً : حتى لو تيمم ، ولم ينو أصلاً ، لا يجوز عند عامة العلماء ، خلافاً لزفر .

فإن تيمم ونوى < استباحة > ^(٣) الصلاة ، أو نوى مطلق الطهارة ، أجزأه ^(٤) . ويصح به أداء الصلوات ^(٥) كلها ، ويباح له كل فعل لا صحة له بدون الطهارة ^(٦) : من دخول المسجد ، ومس المصحف ، وقراءة القرآن ، وسجدة التلاوة ، وصلاة الجنازة — لأن نية الأعلى ^(٧)

(١) « المفروضة » من ا و ح .

(٢) ففيها يتعلق بصلاة الجمعة فرض الوقت قائم وهو الظهر . وأما سائر الصلوات فإنها تفوت إلى خلف وهو القضاء ، وفيها يتعلق بسجدة التلاوة لا يخاف فوتها رأساً ، لأنه ليس لا بدائها وقت معين إذ أنها وجبت مطلقة عن الوقت (الكاساني ، ١ : ٥١ : ٢٧) .

(٣) من الكاساني ، ١ : ٥٢ : ١١ . وفي الأصل وغيره : « لباحه » .

(٤) في ح كذا : « احترازاً » بدلاً من « أجزأه » . قال السرخسي (١ : ١١٧) : « وظاهر ما يقول في الكتاب إنه يحتاج إلى نية الصلاة . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن نية الطهارة تكفي . وكان أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى يقول : يحتاج إلى نية التيمم للحدث أو الجنابة لأن التيمم لهما بصفة واحدة ، فلا يتميز أحدهما من الآخر إلا بالنية » .

(٥) في ح : « الصلاة » .

(٦) في ا وب : « إلا بالطهارة » .

(٧) في ا : « لأن النية الأعلى » .

تكون نية للأدنى^(١)، ونية الكل تكون نية لجنس^(٢) الأجزاء .
ولو تيمم لصلاة الجنازة ، أو لسجدة^(٣) التلاوة ، أو لقراءة القرآن ،
جاز له أن يؤدي جميع^(٤) مالا صحة له إلا بالطهارة ، لأن ذلك من
جنس أجزاء الصلاة .

فأما إذا تيمم لمس المصحف ، أو لدخول المسجد ، لا يباح له أن
يصلى به الصلاة ، ولا^(٥) ما هو من جنس أجزائها ، لأن ذلك
ليس بعبادة مقصودة بنفسها، ولا من جنس^(٦) الصلاة^(٧) ولا من جنس
أجزائها^(٨) ، ولا من ضروراتها ، حتى يكون ذلك نية لها ، فجعل التراب
طهوراً في حقها^(٩) لا غير .

ولو تيمم الكافر^(١٠) ، ونوى الإسلام ، أو الصلاة ، أو الطهارة ،
تم أسلم ، لم يجز تيممه عند^(١١) عامة العلماء ، إلا ماروى عن أبي يوسف

(١) كذا في أ و ب . وفي الأصل و : « الأدنى » .

(٢) في ح : « الجنس » .

(٣) في ب : « سجدة » .

(٤) « جميع » ليست في ب .

(٥) « لا » ليست في ب .

(٦) « أجزائها . . . ولا من جنس » ليست موجودة في ح .

(٧) « ولا من جنس الصلاة » ليست في ب .

(٨) في أ : « ولا أجزائها » .

(٩) في أ : « في حقها » .

(١٠) جمل الكاساني (١ : ٥٢ : ٢٣) الإسلام شرطاً مستقلاً ، فقال : « ومنها :

الإسلام ، فإنه شرط وقوعه صحيحاً ، عند عامة العلماء ، حتى لا يصح تيمم الكافر وإن أراد به

الإسلام ، وروى عن أبي يوسف : إذا تيمم ينوي الإسلام جاز » .

(١١) في أ و ب : « لم يجزه عند . . » .

أنه يجوز (١) .

أما عند الشافعي < فلأن > (٢) التيمم عبادة ، والكافر ليس بأهل لها (٣) .

وعندنا التيمم ليس بعبادة كالوضوء ، لكنه ليس بطهور (٤) حقيقة ، وإنما (٥) جعل طهوراً باعتبار الحاجة (٦) إلى مباشرة فعل لا صحة له بدون الطهارة (٧) . والإسلام يصح بدون الطهارة ، فلا (٨) حاجة إلى أن يجعل طهوراً في حقه (٩) بخلاف الوضوء ، فإنه يصح من الكافر ، لأنه طهور حقيقة (١٠) .

ولو تيمم المسلم ، ثم ارتد ، ثم أسلم (١١) ، فهو على تيممه ، عند عامة العلماء .

أما عند (١٢) الشافعي فلأن (١٣) التيمم ، وإن كان عبادة ، ولكن (١٤)

(١) « إلا ما روى عن أبي يوسف أنه يجوز » من ح و ا و ب .

(٢) في ح : « ولأن » :

(٣) في ا و ب : « بأهل العبادة » .

(٤) في ح : « بطهارة » .

(٥) « ولأن » من ا و ب . وفي ح : « ولكن » .

(٦) في ا و ب : « للحاجة » .

(٧) في ا و ب : « إلا بالطهارة » .

(٨) في ا و ب و ح : « ولا » .

(٩) « في حقه » ليست في ا و ب .

(١٠) « فلا تشترط له الحاجة ليصير طهوراً » : الكاساني ، ١ : ٥٢ : ٢٩ .

(١١) « ثم أسلم » من ا و ب و ح .

(١٢) « أما عند » ليست في ا . وفي ح : « وعند » .

(١٣) « فلأن » من ا و ح .

(١٤) في ب : « الشافعي : إن كان التيمم عبادة لكن ... » .

عنده لا تبطل العبادات بالردة .

وأما ^(١) عندنا ، فلائ ^ن الردة لا تبطل وصف الطهورية ، كما في
الوضوء ، واحتمال الحاجة باق ، لأنه مجبور على الإسلام .

ومن شروط أيضاً — أن يكون التراب طاهراً : حتى لو تيمم بالتراب
النجس ، لا يجوز .

ولهذا ، لو ^(٢) تيمم بأرض أصابتهما النجاسة ، نجفت بالشمس ^(٣)
وذهب أثرها : إنه لا يجوز ^(٤) في ظاهر الرواية ، لأنه لا يخلو عن
أجزاء النجاسة .

وفي رواية ابن الكاس ^(٥) : جاز ، لاستحالة ^(٦) أرضا .

وأما بيان ما ينجم به < فنقول > :

اختلف العلماء فيه :

(١) في ب : « أما » ، وفي اكذا : « وما » .

(٢) في ا و ب و ح : « إذا » .

(٣) « بالشمس » من ا و ب .

(٤) زاد هنا في ح : « كذا ذكره » .

(٥) في ح : « ابن كان » . وفي الكاساني (١ : ٥٣ : ٨) : « ابن الكاس النخعي » ،

وفي السرخسي (١ : ١١٩) كذا : « ابن كاسر النخعي » . وهو على بن محمد بن الحسن بن كاس

النخعي القاضي أبو القاسم الكوفي . وله « الأركان الخمسة » . مات سنة ٣٢٤ هـ . روى عن « محمد بن

علي العامري » . وروى عنه « المسكي » أستاذ أستاذ « الصيمري » (الجواهر المضيئة : ١ : ٣٧١ .

والمغرب ، ٢ : ١٦٣) .

(٦) في ا و ب : « لاستحالتها » .

قال أبو حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، يجوز التيمم بكل ما هو ^(١) من جنس الأرض .

وقال أبو يوسف : لا يجوز إلا بالتراب والرمل خاصة ^(٢) .
وروى الملق عن أبي يوسف ^(٣) ، رحمه الله ، أنه لا يجوز إلا بالتراب ، وهو قوله الأخير ^(٤) .
وبه أخذ الشافعى .

والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، لقوله تعالى : « فتيموا صعيداً طيباً »
و ^(٥) « الصعيد » عبارة عن وجه الأرض ، وذلك قد يكون تراباً ، ورمل ،
وحجراً أو ^(٦) غير ذلك ^(٧) . والحديث المشهور دليل عليه ، وهو قوله
عليه السلام : « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً : أينما أدركتني
الصلاة ، تيممت ، وصليت » .

ثم الحد الفاصل ^(٨) بين جنس الأرض وغيرها أن كل ما يحترق بالنار

(١) فى اوب : « ما كان » .

(٢) « خاصة » من اوب .

(٣) كذا فى . وفى الأصل و اوب : « عنه » .

(٤) فى ب والكسانى (١٧ : ٥٣ - ١٨) : « الآخر » . قال السرخسى (١٠٨ : ١) :

« وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولاً : لا يجوز التيمم إلا بالتراب والرمل ، ثم رجع فقال : لا يجزئه إلا بالتراب الخالص ، وهو قول الشافعى » .

(٥) « لقوله تعالى ... و » من . وليست فى الأصل ولا فى اوب والذى فيها :

« ... ومحمد لأن الصعيد .. الخ » .

(٦) فى اوب : « و » .

(٧) « وربما تدركه الصلاة فى الرمل » : الكسانى ، ١٧ : ٥٣ ، ٢٥ .

(٨) « الحد الفاصل » من اوب . وفى الأصل و : « ثم الفصل » .

فيصير (١) رمادا ، كالشجر والحشيش ، أو ما ينطبع ويلين كالحديد والصففر (٢) وعين الذهب (٣) والفضة والزجاج ونحوها - فليس من جنس الأرض (٤) .

ثم اختلف أبو حنيفة (٥) ومحمد فيما بينهما (٦) : < ف > على قول أبي حنيفة : يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض ، سواء الترق يده شيء أو لا .

وعند محمد : لا يجوز ، إلا أن يلتزم (٧) يده شيء من أجزائه .
إذا ثبت هذا :

فعلى قول أبي حنيفة : يجوز التيمم بالتراب (٨) ، والرمل ، والحصى (٩) ، والجص ، والزرنخ ، والنورة (١٠) ، والطين الأحمر ، والأخضر (١١) ،

-
- (١) في ١ : « وغيرها فنقول إنه كل ما يحترق بالنار فيصير ... الخ . » وفي ٢ : « وغيرها فنقول كل ما يحترق بالنار ويصير ... الخ » .
(٢) وفي لغة بكسر الصاد ، هو النحاس (المصباح) .
(٣) في ١ : « والذهب » .
(٤) أي « وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها » الكاساني ، ١ : ٥٣ : ٣١-٣٢ .
(٥) كذا في اوب و ح ، وفي الأصل : « أبو يوسف » وهو خطأ كما هو ظاهر من العبارة ومما تقدم في الصفحة السابقة .
(٦) « فيما بينهما » من اوب و ح .
(٧) في ح : « يكون يلتزم » .
(٨) « بالتراب » ليست في ح .
(٩) في ح « والحجر » .
(١٠) « النورة » حجر الكيلنس ثم غلبت على أخلاط تضاف الى الكيلنس من زرنخ وغيره وتستعمل لإزالة الشر . و « الكيلنس » ما يقوم به الحجر والرخام ونحوهما ويتخذ منها بإحراقها (المنجد والمصباح) .
(١١) « والأخضر » ليست في ح .

والأصفر^(١) ، والأشود ، والكحل ، والحجر الأملس ، والحائط المطين والمجصص ، والملح الجلي دون المائي ، والسبخة المنعقدة من الأرض دون المائية ، والمردراسنج^(٢) المعدني دون^(٣) المتخذ من شيء آخر .

وأما الآجر > فقد < ذكر ههنا وقال : يجوز ، لأنه طين مستحجر ، فيكون^(٤) كالحجر الأصلي ، وفي رواية : لا يجوز .

والخزف : إن كان من طين خالص يجوز ، كما في الآجر . وإن كان من طين مخلوط بما ليس من جنس الأرض ، لا يجوز^(٥) ، كالزجاج المتخذ من الرمل و^(٦) شيء آخر ليس من جنس الأرض .

وعند محمد : في هذه الفصول : إن الترق بيده شيء منها بأن كان مدقوقا^(٧) - جاز ، وإلا فلا .

ولو تيمم بالرماد : لا يجوز ، لأنه من أجزاء الخشب ونحوه . وإن تيمم بالآلئ : لا يجوز ، مدقوقة كانت أو لا^(٨) ، لأنها ليست من جنس^(٩) الأرض .

(١) « والأصفر » من ا و ح .

(٢) هو الحجر الخيث . وفي ا و ب و ح : « المرداسنج » بدون الراء الثانية تخفيفا . وهي مرب « مردارسنك » (الزبيدي ، تاج العروس) . وفي المغرب : « المرتك بفتح الميم وكسرهما المردارسنج » .

(٣) في ا و ب « دون المائي ... » .

(٤) في ح : « ويكون » ، وفي ا و ب : « نصار » .

(٥) « والخزف ... لا يجوز » ليست في ا .

(٦) في ح : « أو » .

(٧) في ب كذا : « موقوقاً » وفي ح : « مدقوعاً » .

(٨) في ح : « مدقوقة كانت أو لا » وفي ا و ب : « مدقوقة كانت أو غير مدقوقة » .

(٩) في ب و ا : « من أجزاء » .

ولو تيمم بالياقوت ، والفيروزج ، والمرجان ^(١) ، والزمرّد ، جاز ،
لأنّها أحجار مضيئة .

ولو تيمم بأرض نديّة : على قول أبي حنيفة يجوز ، التزق بيده شيء
أم لا ^(٢) . وعند محمد : إن التزق بيده شيء : جاز ، وإلا فلا ^(٣) . وعند ^(٤)
أبي يوسف : لا يجوز كيفما كان ، لأن التراب ^(٥) مخلوط بما لا يجوز به
التيمم ، وهو الماء .

ولو تيمم بالطين الرطب ، فهو على هذا الاختلاف ^(٦) : يجوز على قول
أبي حنيفة : التزق بيده شيء أو لا ^(٧) . وعند محمد : إن التصق بيده شيء ،
جاز ، وإلا فلا ^(٨) . وعند أبي يوسف : لا يجوز ، لأنه مخلوط بما لا يجوز
به التيمم ، وهو الماء ^(٩) .

وإن تيمم بالغبار ، بأن ضرب بيده على ثوب أو على لبد ^(١٠) ،

(١) « والمرجان » ليست في أ .

(٢) في ب و أ : « سواء التزق شيء أو لا » وفي ح : « ... نديّة : جاز على قول أبي
حنيفة رضي الله عنه ، التزق بيده شيء أو لم يلتزق » .

(٣) « وإلا فلا » من أ و ح .

(٤) في ح : « وعن » .

(٥) كذا في أ و ب و ح وفي الأصل : « لأنه » .

(٦) « فهو ... الاختلاف » ليست في أ و ب .

(٧) في أ : « التصق بيده شيء أو لا » وفي ب : « التصق بيده أو لا » .

(٨) كذا في أ و ب ، وفي الأصل و ح : « إن التزق شيء جاز » .

(٩) كذا في أ و ب ماعدا « به » فليست في ب ، وفي ح والأصل : « بما لا يجوز التيمم » اهـ .

(١٠) في ح : « بأن يضرب بيده على ثوب أو لبد » . وفي أ و ب : « بأن ضرب على ثوب أو لبد » . واللبّد

الصوف المتلبّد ، واللبّيّد المتلبّد من الشعر ونحوه . واللبّد كل شعر أو صوف متلبّد ، والبساط من
الصوف ، وما يجعل على ظهر القرس تحت السرج (المنجد) .

فارتفع ^(١) غباره ، أو على الذهب والفضة أو ^(٢) الجبوب ، فارتفع ^(٣) غبار ، فقيم به - جازعند أبي حنيفة ومحمد ، خلافاً لأبي يوسف ، لأنه من أجزاء الأرض .

. . .

وأما ^(٤) وقت النجم < فنقول > :

اختلف ^(٥) العلماء في وقته : أن وقته أول وقت الصلاة ، أو آخره ، أو وسطه ^(٦) .

ذكر في ظاهر الرواية ^(٧) ، وقال : أحب إلى أن يؤخر الصلاة ^(٨) إلى آخر الوقت ، ولم يفصل بين ما إذا ^(٩) كان على طمع من وجود الماء في آخر الوقت ، أو لم يكن .

وروى المعلى ، عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، أنه إن ^(١٠) كان على طمع من وجود الماء في آخر الوقت : يؤخر إلى آخر الوقت ^(١١) . وإن لم يكن

(١) في ح كذا : « فارتفع » .

(٢) في اوب : « و » .

(٣) « فارتفع » ليست في اوب . وفي ح بدلا منها : « وعليها » .

(٤) في اوب : « وأما بيان » .

(٥) في ح : « اختلاف » .

(٦) في ا : « أو أوسطه » .

(٧) في الكاساني (١ : ٥٤ : ١ من أسفل) : « وذكر في الأصل » .

(٨) في ا : « يؤخرها » ، وفي ب : « يؤخره » .

(٩) في ا : « بينهما إذا » .

(١٠) في اوب و ح : « إذا » .

(١١) « يؤخر الى آخر الوقت » ليست في ح .

على طمع^(١) من وجود الماء في آخره ، فإنه^(٢) يؤخر إلى آخر الوقت المستحب ، ويصلى في آخره .

وتكون^(٣) هذه الرواية تفسيراً لظاهر^(٤) الرواية^(٥) .

وقال حماد : لا يؤخره^(٦) إلى آخر الوقت ، ما لم يتيقن وجود الماء في آخر الوقت^(٧) و^(٨) .

وهو قول الشافعي .

وقال مالك : يستحب له أن يتيمم في وسط الوقت .

والصحيح مذهبنا^(٩) ، لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال مثل مذهبنا ، ولم يرو عن غيره خلافاً ، فيكون كالإجماع .

وإن^(١٠) تيمم في أول الوقت وصلى : فإن^(١١) كان عالماً أن الماء

(١) « من وجود الماء في آخر الوقت ... طمع » ليست في أ .

(٢) « فإنه » ليست في أ و ب .

(٣) في ح : « فتكون » .

(٤) في ح : « تفسير ظاهر » .

(٥) انظر السرخسي ، ١ : ١٠٦ .

(٦) في ح : « لا يؤخر » .

(٧) في ح : « في آخره » .

(٨) « وتكون هذه الرواية تفسيراً لظاهر الرواية ... في آخر الوقت » من أ و ب وهي ليست في متن الأصل . وقد أشير في موضعها بإشارة النقص ويظهر من آثار كتابته على الهامش أنه استدرك في الهامش ولكن موضعها تأكل .

(٩) انظر الكاساني ، ١ : ٥٥ : ٥٥ - ٨ .

(١٠) في أ و ب و ح : « فإن » .

(١١) في ح : « إن » .

بقرب منه ، بأن ^(١) كان أقل من ميل ، لا تجوز صلاته. وإن كان ميلاً ، فصاعداً ، جازت صلاته ، لأن حد البعد هو الميل ، وإن ^(٢) كان يمكنه أن يذهب ويتوضأ ويصلي في الوقت ، وتعتبر الجملة .

وإن لم يكن عالماً بذلك ^(٣) : يجوز ، سواء كان يرجو وجود الماء في آخر الوقت ، أو لا ، بعد الطلب أو قبله ، عندنا ، لأن العدم ثابت من حيث الظاهر ، واحتمال الوجود لا يعارض ^(٤) الثابت ظاهراً .

فأما إذا كان على يقين من وجود الماء في آخر الوقت ، أو ^(٥) من حيث الغالب : فإن ^(٦) كان بينه وبين الماء مقدار ما يمكنه أن يذهب ويتوضأ ^(٧) ويصلي في الوقت ، فإنه ينظر : إن كان أقل من ميل : لا تجوز صلاته ^(٨) ، وإن كان ميلاً فصاعداً : جازت صلاته ^(٩) ، لأن حد ^(١٠) البعد هو الميل .

وإن أخبر في آخر الوقت أن الماء بقرب منه بأن ^(١١) كان أقل من

(١) في « و ب » : « فإن » .

(٢) في « ب » : « فإن » .

(٣) أي بقرب الماء أو بعده : الكاساني ، ١ : ٥٥ : ١٠ .

(٤) في « و ب » : « واحتمال وجود الماء لا يناقض » .

(٥) « فأما إذا ... أو » ليست في « ب » .

(٦) في « ب » : « بأن » .

(٧) في « ب » : « فيتوضأ » .

(٨) يقيم « لأنه واجد للماء » الكاساني ، ١ : ٥٥ : ٩ .

(٩) كذا في « ب » . وفي « و ب » : « جاز » فقط .

(١٠) « حد » ليست في « و ب » .

(١١) كذا في « ب » . وفي الأصل « و » : « لأن » . وفي « ب » : « فإن » .

ميل ^(١) ولكن لو ذهب إليه ^(٢) وتوضاً تفوته الصلاة عن الوقت ، فإنه يجب عليه أن يذهب ، ويتوضاً ، ويصلي خارج الوقت ، ولا يجزيه ^(٣) التيمم ، لأن الصلاة تفوته ^(٤) إلى بدل ، وهو القضاء .

وأما ما يبطل ^(٥) التيمم فنقول :

كل ما يبطل الوضوء ، من الحدث الحقيقي والحكمي ، فإنه يبطله ^(٦) .
وأما ما ^(٧) يبطله على الخصوص فهو رؤية الماء .

وأصله قوله ، عليه السلام : « التيمم وضوء المسلم ولو إلى عشر حجج ، مالم يجد الماء أو يحدث » ^(٨) .

ثم إن وجد الماء ، قبل الشروع في الصلاة ، يبطل تيممه ، ويجب عليه الوضوء بالاجتماع ^(٩) .

(١) زاد هنا في ح : « لا يجوز » .

(٢) « إليه » ليست في ا و ب .

(٣) في ح : « ولا يجوز به » .

(٤) في ح : « تقوت » .

(٥) في ح : « ما يبطل به » وفي ب : « وأما بيان ما يبطل » .

(٦) زاد هنا في ا و ب و ح : « أيضاً » .

(٧) « ما » ليست في ح .

(٨) في الكاساني بنفس اللفظ (١ : ٤٤ : ٣ من أسفل و ١ : ٥٧ : ٤ - ٥) وفي

السرخسي (١ : ١٠٦) والبارقي (١ : ٨٤) وابن المهام (١ : ٩٣) باللفظ الآتي : « التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج مالم يجد الماء » .

(٩) « إلا على قول أبي سلة بن عبد الرحمن رضي الله عنهما - قال : الطهارة متى صحت

لا يرضها إلا الحدث ، ووجود الماء ليس بحدث » السرخسي ، ١ : ١١٠ . وذكر الكاساني (١ :

٥٧ : ٢-٣) أيضاً أن ذلك « عند عامة العلماء » وعن أبي سلة بن عبد الرحمن أنه لا ينتقض

التيمم بوجود الماء أصلاً » .

وإن وجد بعد الشروع : إن كان ^(١) قبل أن يقعد قدر التشهد من القعدة الأخيرة ، فإنه تفسد صلاته ، عندنا .
وقال الشافعي : لا تفسد ^(٢) .

وحجتنا ماروينا من الحديث المشهور ^(٣) ، من غير فصل بين حالة ^(٤) الصلاة ^(٥) ، وغيرها .

وإن كان بعد ما قعد قدر التشهد الأخير ^(٦) ، أو بعد ما سلم ، وعليه سجدتا ^(٧) السهو ، وعاد إلى الصلاة ^(٨) ، تبطل صلاته ، عند أبي حنيفة . ويلزمه الاستقبال .

وعند أبي يوسف ومحمد : يبطل تيممه ، وصلاته تامة .
وهذه المسألة من جملة ^(٩) المسائل الاثني عشرية على ما يعرف في موضعها ^(١٠) و ^(١١) .

-
- (١) « لأن كان » ليست في .
(٢) راجع الكاساني ، ١ : ٥٧ : ٣ من أسفل ، والشيرازي ، المذهب ، ١ : ٣٦ : ٢ .
(٣) « المشهور » من ا و ب .
(٤) في ب كذا : « من حال » .
(٥) « الصلاة » ليست في .
(٦) « الأخير » من ا و ب .
(٧) في ب : « سجدة » .
(٨) في الكاساني (١ : ٥٨ : ٨) : « السجود » .
(٩) « جملة » من ا و ب و ج .
(١٠) في ا و ب : « الاثني عشرية تعرف في المبسوط انشاء الله » .
(١١) وهي المسائل الممدودة لأبي حنيفة . وهي : « (١) إذا فرغ المصلي من تشهده ، ولم يسلم حتى انقضى وقت مسحه ، أو وجد في خفه شيئاً ، فنزعه ، فانتقض به مسحه ، فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . (٢) وكذلك المتيتم إذا وجد الماء . (٣) ومصلي الجمعة إذا خرج =

وإن وجد بعد الفراغ من الصلاة : فإن ^(١) كان بعد خروج الوقت ، لا يلزمه الإعادة ، بالإجماع . وإن وجد في ^(٢) الوقت فكذلك عند عامة العلماء . وقال مالك : يعيد ^(٣) ،

والصحيح قولنا ، لأنه قدر على الأصل ، بعد حصول المقصود بالبدل .
وأما إذا رأى سور ^(٤) حار : < ف > إن كان خارج الصلاة : ينبغي أن يتوضأ به ، مع التيمم ، لأنه مشكوك فيه ، فوجب الجمع بينهما ، حتى يكون مؤدياً للصلاة يتيقن .

وإن كان في الصلاة : ينبغي أن لا يقطع ، لأن الشروع قد صح ، فلا يقطع بالشك ، ولكن يمضي عليها ، فإذا فرغ منها ، يقضى تلك

== وقتها . (٤) ومصلى الفجر إذا طلعت عليه الشمس . (٥) والمازى إذا وجد ثوباً . (٦) والامى إذا تعلم القراءة . (٧) والقارىء إذا استغلف أمياً . (٨) والمومىء إذا قدر على الركوع والسجود . (٩) والمصلى إذا تذكر الفائتة . (١٠) وصاحب الجرح السائل إذا برى . جرحه أو ذهب وقته . (١١) وكذلك المستعاضة . (١٢) ومصلى الفائتة إذا تغيرت الشمس .
وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : قد مضت في جميع ذلك ، وخرج بها عنها ، وجازت عنه .

فن أصحابنا من قال : هذه المسائل تبتنى على أصل ، وهو أن الخروج من الصلاة بصنع المصلى فرض عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما ليس بفرض «
انظر في كل ما تقدم : السرخسى ، ١ : ١٢٥ : « فصل في ذكر المسائل المدة لا أبي حنيفة رحمه الله تعالى » .

(١) كذا في « ، وفي الأصل و ا و ب : « لذ » .

(٢) في « : « من » .

(٣) « فكذلك ... يعيد » ليست في ب ومكانها فيها يياض . وفي الكاساني مثل ما في المتن . (١ : ٦٠ : ١) .

(٤) « بقية الماء الذى يبقيا الشارب في الإفاة وفي الحوض » المترب . والجمع أسآر .

الصلاة بسؤر الحمار^(١) حتى يكون مؤدياً للصلاة^(٢) يقين .

وأما اذا وجد نبيذ التمر : < ف > على قول أبي حنيفة رضى الله عنه : ينتقض^(٣) تيممه^(٤) ، لأنه بمنزلة الماء عند عدم الماء المطلق .
وعلى قول أبي يوسف : لا ينتقض^(٥) ، لأنه ليس بطهور أصلاً^(٦) .
وعند محمد^(٧) : يمضي على^(٨) صلاته ، ثم يعيد^(٩) ، كما فى سؤر الحمار .

...

ثم^(١٠) الأصل عندنا أن التيمم بدل مطلق ، وليس بضرورى^(١١) :
يعنى به أن الحدث يرتفع عندنا^(١٢) بالتيمم إلى وقت وجود الماء ، فى
حق الصلاة المؤداة ، لا أن تباح له الصلاة مع قيام الحدث للضرورة^(١٣) .

(١) أى بعد أن يتوضأ بسؤر الحمار .

(٢) فى ا و ب : « لصلاته » .

(٣) فى ا و ب : « ينتقض » .

(٤) « ويقطع صلاته ، لأنها قد انتقضت بوجوده ، ويتوضأ به ، ويستقبل » السرخسى ،

٢ : ١٢٥ : ١ .

(٥) فى ا و ب : « لا ينتقض » .

(٦) أى عنده : الكاسانى ، ٢ : ٥٩ : ١ من أسفل . وعلى ذلك « يتم صلاته ولا يعيد » السرخسى ،

١ : ١٢٥ : ١ .

(٧) فى ج : « وعلى قول محمد » .

(٨) فى ب : « عليه » .

(٩) أى بعد أن يتوضأ : السرخسى ، ١ : ١٢٤ : ١ من أسفل .

(١٠) « ثم » ليست فى ب . وقد عقد الكاسانى (٢٠ : ٥٥ : ١) فصلاً خاصاً لهذا الموضوع

سماه : « صفة التيمم » .

(١١) فى ا و ب : « وليس بيدل ضرورى » .

(١٢) « عندنا » من ب .

(١٣) « للضرورة » من ب .

وعند الشافعي : هو ^(١) بدل ضروري . وعنى ^(٢) به أن ^(٣) يباح له الصلاة بالتيمم ^(٤) مع قيام الحدث حقيقة ، وجعل ^(٥) عدما شرعا ، لضرورة ^(٦) صحة الصلاة ، بمنزلة ^(٧) طهارة المستحاضة .

والصحيح قولنا ، لما روينا عن النبي عليه السلام أنه قال : « التيمم وضوء المسلم ، ولو إلى عشر حجج ، ما لم يجد الماء أو يحدث » .
وينبئ ^(٨) على هذا الأصل أن عدم ^(٩) الماء إذا تيمم قبل دخول وقت الصلاة ^(١٠) ، فإنه يجوز تيممه ، لأنه خلف مطلق ، حال عدم الماء .
وعند الشافعي : لا يجوز ، لأنه خلف ضروري ، ولا ضرورة قبل الوقت ^(١١) ، كما في طهارة المستحاضة .

وعلى هذا : إذا تيمم ، يجوز له أن يؤدي به ^(١٢) ماشاء من الفرائض ، والنوافل ، ما لم يجد الماء ، أو يحدث .

(١) في ا و ب و ح : « أنه » .

(٢) في ح : « وأعني » .

(٣) في ب و ا : « أنه » .

(٤) كذا في ح ، وفي الأصل و ا و ب : « به » .

(٥) أي الحدث .

(٦) « وجعل عدما شرعا لضرورة » ليست في ح ، والذي فيها : « مع قيام الحدث حقيقة

للضرورة » وكذا في الكاساني ، ١ : ٥٥ : ٢٤ .

(٧) في ا : « منزلة » .

(٨) في ح : « وينبئ » .

(٩) في ح : « عدم » .

(١٠) في ح : « دخول الصلاة » . وفي ا و ب : « دخول الوقت » .

(١١) في ح : « قبل الوضوء » .

(١٢) « به » ليست في ا و ب .

ولا ينتقض تيممه ^(١) بمخرج الوقت ، كطهارة المستحاضة .
وعنده : لا ^(٢) يجوز له أن يؤدي فرضا غير ^(٣) الذي تيمم لأجله ،
ولكن ^(٤) يجوز له أن يصلي بذلك التيمم ، النوافل ، لأنها ^(٥) تتبع
للفرائض ^(٦) ، كما قال في طهارة المستحاضة .

وعلى هذا الأصل :

قال الزهرى ^(٧) : إنه لا يجوز التيمم في حق النوافل ^(٨) ، لأنه ^(٩)
طهارة ضرورية ^(١٠) ولا ضرورة في حق النوافل .

ولكن عامة العلماء قالوا : إن الحاجة إلى إحراز الثواب معتبرة ، كما في
طهارة المستحاضة : تطهر في حق النوافل ، بالإجماع ، لما قلنا - كذا هذا .

...

ثم اختلف أصحابنا في كيفية البدلية :

- (١) « تيممه » من ا و ب .
- (٢) « لا » ليست في ا . .
- (٣) في ا و ب : « فرضا آخر سوى الفرض الذي تيمم لأجله » . وفي ح : « فرضا
آخر غير ... » .
- (٤) في ح : « ولا » .
- (٥) في ح : « كذا : » بها .
- (٦) في ح : « الفرائض » .
- (٧) هو محمد بن مسلم ، وهو تابعي صغير . سمع من الصحابة ومن كبار التابعين . وروى عنه بعض
كبار التابعين وصغارهم . قال الشافعي : لولا الزهرى ذهب السنن من المدينة . توفي سنة ١٢٤ هـ .
- وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ودفن بالشام (النووى : التهذيب : القسم الأول : الجزء الأول :
ص ٩٠ - ٩٢) .
- (٨) في ب : « التيمم للنوافل » .
- (٩) « لأنه » ليست في ح ، وفي ا و ب : « لأنها » .
- (١٠) في ح : « ضرورة » .

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ^(١) : التراب خلف عن الماء عند عدمه .
والبدلية بين التراب والماء .

وقال محمد : التيمم خلف عن الوضوء عند عدمه ، والبدلية بين
التيمم والوضوء .
وعلى هذا :

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ^(٢) بأن ^(٣) التيمم إذا أم المتوضئين فإنه
تجوز إمامته لهم ^(٤) ، وتكون صلاتهم ^(٥) جائزة ، استحساناً ، إذا لم يكن
مع المتوضئين ماء . فأما إذا كان معهم ماء فلا تجوز إمامته لهم ، وتكون ^(٦)
صلاتهم فاسدة .

وقال محمد : لا تجوز إمامته ، سواء كان مع المتوضئين ^(٧) ماء أو لم يكن .
وقال زفر : تجوز إمامته لهم ^(٨) ، سواء كان معهم ماء أو لم يكن .
لأن عند محمد لما كانت البدلية بين التيمم والوضوء ، فالمقتدى إذا كان
على وضوء لم يكن تيمم الإمام ، الذي هو بدل عن الوضوء ، طهارة في

(١) في - كذا : « وأبي حنيفة » .

(٢) في ب : « قال أبو يوسف » فقط والصحيح ما في المتن ، راجع ما سبق والرخسى ،

١ : ١١١ .

(٣) في ا و ب : « لأن » .

(٤) « لهم » ليست في ا و ب .

(٥) في ب : « صلاته » .

(٦) في - : « فيكون » .

(٧) في ا و ب : « معهم » .

(٨) « لهم » من ا و ب .

حقه ، لقدرته على الأصل ، ويكون وجوده وعدمه سواء ، فيكون ^(١) مقتدياً بالمحدث ، فلا يجوز ^(٢) ، كالصحيح إذا اقتدى بصاحب جرح سائل ، لم يجز اقتداؤه ^(٣) ، لأن طهارته ضرورية ، فلا يعتبر في حق الصحيح — كذا هذا .

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف : لما كانت البدلية بين التراب والماء ، فإذا ^(٤) لم يكن مع المقتدين ماء ، فيكون التراب طهارة مطلقة في حال عدم الماء ، وإذا كان معهم ماء ، فقد فات الشرط في حق المقتدين ، فلا يبقى التراب طهوراً ، في حقهم ، فلم ^(٥) تبق طهارة الإمام ، طهارة في حقهم ، فلا يصح اقتداؤهم به .

وعلى هذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف ^(٦) : إن المتيمم إذا أمّ المتوضئين ، ولم يكن معهم ماء ، ثم رأى واحداً منهم الماء ^(٧) ، بطلت صلاته لأن طهارة الإمام ، جعلت عدماً في حقه ^(٨) ، لقدرته على الماء الذي هو أصل ، لأنه لا يبقى الخلف عند وجود الأصل ^(٩) و ^(١٠) .

(١) في ح : « فيصير » .

(٢) في ا و ب : « وذلك لا يجوز » . وفي ح : « ولا يجوز » .

(٣) « اقتداؤه » من ح .

(٤) في ب : « فأما إذا » .

(٥) في ا و ب : « ولم » .

(٦) كذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « قالوا » .

(٧) « ولم يعلم به الإمام والآخرون » السرخسي ١ : ١٢٠ . والكاساني ١ : ٥٦ : ٢٣ .

(٨) في ح : « في حقهم » .

(٩) « وقال زفر رضي الله عنه لا تقسد صلاته ، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله »

السرخسي ١ : ١٢٠ .

(١٠) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

باب النجاسات

الكلام^(١) في هذا الباب في ستة مواضع :
في بيان أنواع الانجاس ،
و^(٢) في بيان المقدار الذي يصير به المحل نجسا^(٣) شرعا ،
وفي بيان ما يقع به التطهير ،
وفي طريق التطهير ،
وفي شرائط التطهير ،
وفي حكم الغسالة .

أما الأول ، وهو^(٤) بيان أنواع النجاسات :

فمن ذلك — أن كل ما يخرج من بدن الإنسان^(٥) مما يتعلق بخروجه
وجوب الوضوء أو^(٦) الفصل ، فهو نجس ، نحو الغائط والبول ، والدم
والصديد ، والقىء ملء الفم ، ودم الحيض والنفاس والاستحاضة ، والودي
والمذى والمنى .

(١) في ح : « قال الشيخ رحمه الله : الكلام ... »

(٢) « في بيان أنواع الانجاس و » ليست في ح .

(٣) في ح : « به محل نجاسة » .

(٤) في ا و ح : « فهو » .

(٥) في ا و ب : « الآدمي » .

(٦) في ح : « و » .

ولا خلاف في هذه الجملة إلا في المنى ، فإن عند الشافعي هو طاهر ^(١) .
والأصل في ذلك حديث عمار بن ياسر ^(٢) : أنه كان ^(٣) يغسل
ثوبه من النخامة ^(٤) ، فمر عليه ^(٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :
« ما تصنع يا عمار ؟ » فأخبره بذلك ، فقال : « ما نخامتك ^(٦) » ، ودموع
عينك ^(٧) . والماء الذي في ركوتك ^(٨) — إلا سواء ؛ وإنما يغسل
الثوب من خمس : بول ، وغائط ، ودم ، وقيء ، ومنى .

وأما القيء ^(٩) الذي يكون أقل من ملء القم ، والدم الذي لم
يسل ^(١٠) عن رأس الجرح — هل يكون نجسا ^(١١) ؟ فعلى قياس
ما ذكرناه هنا ، لا يكون نجسا ، لأنه لا ^(١٢) يتعلق به وجوب الوضوء .

(١) في ا و ب : « فإنه عند الشافعي طاهر » .

(٢) صحابي من السابقين للإسلام . كان يئيب هو وأبوه وأمه في الله تعالى فيمر بهم
النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : « صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة » . وهو أول من بنى
مسجداً في الإسلام وهو مسجد قباء . روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وستون
حديثاً . وقتل بصفين مع علي رضي الله عنه سنة ٣٧ هـ . وهو ابن ثلاث وتسعين سنة (النووي ،
القسم الأول من الجزء الثاني ، ص ٣٨) .

(٣) « كان » ليست في ح .

(٤) في النسخ الأخرى : « النجاسة » . والنخامة هي ما يخرج من الحيشوم عند التنخع
(المغرب) .

(٥) « عليه » ليست في ح .

(٦) في ح كذا : « ما لخامتك » .

(٧) في ح : « عينك » .

(٨) الركوة بالفتح هي الدلو الصغير والجمع ركاء (المغرب) .

(٩) في ح : « المنى » وهو خطأ .

(١٠) في ا و ب : « لا يسيل » .

(١١) زاد هنا في ب و ا : « أم لا » .

(١٢) « لا » ليست في ح .

وهكذا روى عن أبي يوسف ، لأنه ليس بدم مسفوح .
 وقال محمد : هو نجس لأنه جزء من الدم المسفوح ^(١) .
 وأما ^(٢) الدم إذا لم يكن مسفوحا ، في الأصل ، كدم البق
 والبراغيث . فهو ليس بنجس ، عندنا .
 وعند ^(٣) الشافعي هو نجس ، إلا أنه إذا أصاب الثوب يجعل عفوا
 لأجل الضرورة .

ثم ما ذكرنا أنه نجس من الأدمى فهو نجس ^(٤) من سائر الحيوانات ،
 من الإبل ^(٥) والارثاء ، ونحوها ، عند عامة العلماء ، إلا أنه قد سقط
 اعتبار نجاسة بعضها لأجل الضرورة .

وقال محمد : بول مايؤكل لحمه طاهر .
 وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : نجس ، لكن يباح شربه للتداوى عند
 أبي يوسف . وعند أبي حنيفة ، رحمة الله عليه ، لا يباح .
 وقال ابن أبي ليلى بأن السرقين ^(٦) طاهر .
 وقال مالك بأن البعير ، والروث ، وأخشاء البقر ^(٧) - كلها طاهرة ^(٨) .

(١) «وهكذا... من الدم المسفوح» ليست في ب .

(٢) في ب : «وهكذا» .

(٣) في ا و ب : «وقال» .

(٤) «إلا أنه إذا أصاب الثوب... فهو نجس» ليست في ب .

(٥) في ح : «كالبل» .

(٦) هو الزبل (المنجد) .

(٧) البعير لذات الحف والظلف ، والروث لكل حافر ، والأخشاء جمع خيش وهو للبقر

(المغرب والمختار) .

(٨) كذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : «طاهر» .

وقال زفر^(١) : روث ما يؤكل لجه طاهر .
والصحيح قول العامة ، لأن الآدمي أطهر الحيوانات^(٢) ذاتا
وغذاء - فإذا كانت هذه الأشياء نجسة منه ، فمن غيره أولى .

...

وأما خرو الطيور ، فالطيور ثلاثة أنواع :
ما لا^(٣) يذرق من الهواء ، نحو الدجاج والبط والأوز - وخرؤها^(٤)
نجس في رواية الحسن عن أبي حنيفة^(٥) .
وفي رواية أبي يوسف عنه أن خرو الدجاج والبط نجس^(٦) ، دون
خرو^(٧) الأوز .

وما يذرق من الهواء نوعان^(٨) :
الصفار منها^(٩) ، مثل الحمام ونحوه - وخرؤها^(١٠) طاهر .
والكبار ، كالصقر والبازي ونحوهما - وخرؤها^(١١) طاهر

-
- (١) « زفر » غير واضحة في الأصل ومكانها يياض .
(٢) في ح كذا : « الآدمي من الحيوانات » .
(٣) في ا و ب : « منها مالا .. » .
(٤) في ا و ب و ح : « فخرؤها » .
(٥) « في رواية الحسن عن أبي حنيفة » ليست في ح .
(٦) « نجس » ليست في ح .
(٧) « خرو » ليست في ح .
(٨) كذا في ا و ب و ح ، وفي الأصل : « فتوعان » .
(٩) في ح : « منها » .
(١٠) في ا و ب و ح : « فخرؤها » .
(١١) في الأصل : « وخرؤها » وفي ا و ب و ح : « فخرؤها » وفي الكاساني (١ : ٦٢ : ٢٢)
مثل ما أبتناه في المتن .

عند أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : نجس .
وهذا كله قول علمائنا^(١) . وقال الشافعي : خرو الطيور كلها نجس .
والقياس قوله ، لأنه^(٢) نجس حقيقة ؛ إلا أنا استحسننا ، وأسقطنا
نجاسة البعض لمكان الضرورة^(٣) .

...

ومن أنواع النجاس - البينات : وهي نوعان :
منها - ما ليس لها^(٤) دم سائل : وهي ليست بنجسة عندنا ، خلافا
للشافعي على ما ذكره .

والثاني - ما لها دم سائل ، فنقول :
لا خلاف أن الأجزاء التي^(٥) فيها دم سائل^(٦) ، مثل اللحم والشحم
والجلد ونحوها ، فهي نجسة ، لاختلاط الدم النجس بها .
وأما الأجزاء التي ليس فيها دم : ففي غير آدمي ، والخنزير من
الحيوانات ، ينظر :

إن كانت صلبة ، مثل الشعر والصوف والريش والقرن والعظم والسن

(١) في - : « عامة الطاء » .

(٢) في - : « لأنها » .

(٣) في اوب و - : « البعض للضرورة » .

(٤) في ا : « له » .

(٥) « التي » ليست في - .

(٦) « سائل » من - .

والخافر والحف والظلف والعصب والائنفحة^(١) الصلبة، فليست بنجسة،
بلا خلاف بين أصحابنا .
وأما الاائفحة المائئة واللبن ، فكذلك^(٢) عند أبي حنيفة ،
وعندهما : نجس .

وقال الشافعي : الكل نجس .
وكذا الجواب فيما أئين من الحى من الأجزاء : إن كان فيه^(٣) دم ،
فهو نجس بالاجماع . وإن لم يكن ، فعلى هذا الخلاف .
فالشافعي^(٤) أخذ بظاهر الآية ، وهو^(٥) قوله : « حرمت عليكم الميتة » .
وأصحابنا قالوا : إن نجاسة الميتات باعتبار ما فيها من الدم السائل والرطوبات
النجسة^(٦) ، ولم يوجد في^(٧) هذه الأجزاء .
وأما في الآدمي^(٨) فمن أصحابنا روايتان :

في رواية نجس ، حتى لا يجوز بيعها ولا الصلاة معها ، إذا كان أكثر

(١) الاائفحة والائفحة والائفحة والائفحة شيء يستخرج من بطن الجدى قبل أن
يطعم غير اللبن فيمصر في صوفة مبتلة في اللبن فينظ كالجبن وهو المعروف عند العامة بالمجينة (المنجد) ،
وانظر كذلك : المغرب والمصباح والمختار .

(٢) في ح : « وكذلك » .

(٣) في ا و ب : « فيها » .

(٤) في ح : « والشافعي » .

(٥) « الآية وهو » ليست في ح .

(٦) في ح : « النجاسة » .

(٧) في ا و ب : « من » .

(٨) في ب : « في شعر الآدمي » .

من قدر الدرهم ، وزنا أو^(١) عرضا على حسب ما يليق به .
وفي رواية يكون طاهرا . وهي^(٢) الأُصح ، لأنه لادم فيها^(٣) ؛
إلا أنه لا يجوز بيعها ، ويحرم الانتفاع بها ، احتراماً للآدمي .
وأما الخنزير : فيروى^(٤) عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه نجس العين^(٥) ،
فيحرم استعمال شعره وسائر أجزائه ، إلا أنه رخص في شعره للخرازين
لأجل الحاجة .

وإذا وقع شعره في الماء : روى عن أبي يوسف أنه يوجب التنجيس .
وعن محمد أنه لا يوجب^(٦) ، ما لم يغلب على الماء ، كشعر غيره .
وروى عن^(٧) أصحابنا ، في غير رواية الأصول ، أن هذه^(٨) الأجزاء
منه طاهرة ، لأنه لادم فيها .

وأما الكلب : فمن قال من مشايخنا إنه^(٩) نجس العين ، فهو
والخنزير^(١٠) سواء .

-
- (١) في - : « و » .
(٢) في - : « وهو » .
(٣) في ب كذا : « لأنه لادم فيها » .
(٤) كذا في ا و ب ، وفي الأصول و - : « روى » .
(٥) « العين » ليست في ب .
(٦) في ا و ب و - : « لا ينجس » .
(٧) في ا : « وروى في رواية عن » وفي ب : « وفي رواية عن » وفي - : « وروى في
رواية أخرى من » .
(٨) « أن هذه » من ا و ب و - . وفي الأصول مكانها يباح وبه آثار كتابة .
(٩) في ا و ب : « فمن مشايخنا من قال بأنه » .
(١٠) في - : « كالخنزير » .

ومن^(١) قال إنه ليس بنجس العين فهو^(٢) سائر الحيوانات سواء - وهذا أصح .

. . .

وأما حكمكم^(٣) أسائر^(٤) الحيوانات ، وعرقها ، وألبانها - فنقول :
الأسائر على أربعة أوجه :

سور متفق على طهارته من غير كراهة^(٥) ، وسور مختلف في طهارته ونجاسته ، وسور مكروه ، وسور مشكوك فيه .

أما السور الطاهر المتفق على طهارته - فهو سور الأدمى بكل حال ، إلا في حال شرب^(٦) الخمر فإنه نجس^(٧) لنجاسة فيه .

وكذا سور ما يؤكل لحمه من الأنعام والطيور^(٨) ؛ إلا الإبل الجلالة^(٩) ، والبقر الجلالة ، والدجاجة المخلاة - فإن سورها مكروه ، لاحتمال نجاسة فيها^(١٠) ، حتى إذا كانت محبوسة لا يكره .

(١) في ب : « ومنهم من » .

(٢) « و » ليست في ح .

(٣) في الأصل : « وأما الأسائر حكم أسائر ... » .

(٤) جمع سور : « وهو بقية الماء التي يبقيا الشارب في الإماء ثم عم استعماله فيه وفي الطعام » :

البارقي ، ٧٤ : ١ .

(٥) في ح : « كراهية » .

(٦) في ا : « شارب » .

(٧) « فإنه نجس » من ا و ب .

(٨) في ب : « والطير » .

(٩) أي التي تأكل النذرة (المصباح) .

(١٠) في ح : « فيها » .

وأما سؤر الفرس ، فعلى ^(١) قول أبي يوسف ومحمد : طاهر
لطهارة ^(٢) لحمه .

وعند أبي حنيفة روايتان ، كما في طهارة لحمه : على رواية الحسن : نجس
كلحمه . وعلى جواب ^(٣) ظاهر الرواية : طاهر كلحمه .

وأما السؤر المختلف ^(٤) في طهارته ونجاسته - فهو سؤر الخنزير والكلب
وسائر سبع الوحش ^(٥) . وهو ^(٦) نجس عند عامة العلماء .

وقال مالك : طاهر .

وقال الشافعي : سؤر السباع كلها طاهر ^(٧) ، سوى الكلب والخنزير .

وأما السؤر ^(٨) المكروه - فهو سؤر سبع الطير ، كالخداة والبازي
والصقر ونحوها ، استحسانا .

والقياس أنه نجس .

وكذا سؤر سوا كن البيوت ، كالحية والفأرة والمقرب ونحوها .

وكذا سؤر الهرة في رواية الجامع ^(٩) الصغير .

(١) كذا في ا و ب و . . وفي الأصل : « على » .

(٢) في ا : « كطهارة » .

(٣) « جواب » ليست في ا و ب و . .

(٤) في ح : « وأما سؤر المختلفة » .

(٥) في ا و ب : « سبع الوحش » وفي ح : « السباع الوحش » .

(٦) كذا في ا و ب و . . وفي الأصل : « فهو » .

(٧) زاد هنا في ح : « سواء » .

(٨) كذا في ا ، وفي الأصل و ب و ح : « سؤر » .

(٩) كذا في ا و ب . . وفي الأصل و ح : « جامع » .

وفي ظاهر الرواية قال : أحب إلى أن يتوضأ بغيره ، ولم يذكر الكراهة^(١) .

وعن أبي يوسف أنه لا يكره .

وأما السور المشكوك فيه^(٢) - فهو سور الحمار والبغل في جواب ظاهر الرواية .

وروى الكرخي عن أصحابنا أن سورهما نجس .

وقال الشافعي : طاهر .

...

ثم^(٣) السور المتفق على طهارته^(٤) والماء المطلق ، سواء .

والسور المكروه لا ينبغي أن يتوضأ به ، وإن^(٥) وجد ماء مطلقا .

وإن توضأ به ، جاز مع الكراهة . وإن لم يجد ماء مطلقا ، يجوز ، من غير كراهة^(٦) .

والسور المشكوك فيه ، لا يجوز التوضؤ^(٧) به وإن وجد ماء مطلقا .

وإن توضأ به ، جاز مع الكراهة^(٨) . وإن لم يجد^(٩) ، يتوضأ

(١) في ح : « الكراهية » .

(٢) فيه « ليست في ح » .

(٣) في ا و ب : « وأما » .

(٤) زاد هنا في ب و ا : « هو » .

(٥) في ب : « وإن » .

(٦) في ح : « كراهية » .

(٧) في ح : « التوضي » .

(٨) « وإن توضأ ... الكراهة » من ح .

(٩) في ب : « وإن لم يوجد » وفي ح : « وإن لم يجد ماء مطلقا » .

به (١) وتيمم ، لأن أحدهما (٢) مطهر يقين ، وأيهما قدم أو آخر ،
جاز عندنا .

وعند زفر لا يجوز ، ما لم يقدم الوضوء على التيمم ، حتى يصير عادماً للماء .

. . .

و (٣) من الإنجاس - النحر والسكر على ما يعرف (٤) في كتاب الأثرية .

. . .

وأما بيان المقرر الذي به يصير المحل نجساً شرعاً - فنقول :

ينظر : إما إن وقع في المائعات ، من (٥) الماء والحل ونحوهما ، أو أصاب
الثوب والبدن والمكان .

أما إذا وقع في الماء - فلا يخلو (٦) : إما إن كان جارياً أو راكداً .

فإن كان جارياً : إن كانت النجاسة غير مرئية ، فإنه لا ينجس ما لم
يتغير طعمه أو لونه أو ريحه ، ويتوضأ منه (٧) كيف شاء : من الموضع
الذي وقع (٨) فيه النجس أو من الطرف الآخر ، لأن الماء طاهر ، في
الأصل ، فلا يحكم بنجاسته بالشك .

وإن كانت النجاسة مرئية ، مثل الجيفة ونحوها : فإن كان النهر كبيراً ،

(١) في سقطت عبارة : « لأن وجد ماء مطلقاً . » ولأن توضأ به جاز مع الكراهة ، وإن
لم يجد ماء مطلقاً ... وإن لم يجد يتوضأ به .

(٢) في - : « لأحدهما » .

(٣) « و » ليست في - .

(٤) في كذا : « على ما لم يعرف » .

(٥) في أوب و - : « مثل » .

(٦) « فلا يخلو » من أوب .

(٧) في - : « به » .

(٨) في ب : « وضع » وفي - : « يقع » .

فإنه لا يتوضأ من أسفل الجانب الذي فيه الجيفة ، ولكن يتوضأ^(١) من الجانب الآخر ، لأنه متيقن بوصول النجاسة إلى الموضع الذي يتوضأ منه . وإن كان النهر صغيرا بحيث لا يجري بالجيفة^(٢) ، بل يجري الماء^(٣) عليها : إن كان يجري عليها جميع الماء ، فإنه لا يجوز التوضؤ^(٤) به من أسفل الجيفة ، لأنه تنجس جميع الماء ، والنجس لا يطهر بالجريان^(٥) . وإن كان يجري عليها بعض الماء : فإن كان يجري عليها أكثر الماء ، فهو نجس ، وإن كان يجري عليها أقل الماء ، فهو طاهر ، لأن العبرة للغالب . وإن كان^(٦) يجري عليها النصف ، يجوز التوضؤ^(٧) به في الحكم ، ولكن الاثحوط أن لا يتوضأ به .

واختلف المشايخ في حد الجريان :

قال بعضهم : إن كان يجري بالتبن والورق فهو جار ، وإلا فلا . وقيل : إن وضع رجل يده في الماء عرضا ، لم ينقطع جريانه ، فهو جار ، وإلا فلا . وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : إن كان بحال لو اغترف رجل الماء بكفيه لم^(٨) ينحسر وجه الأرض ولم ينقطع الجريان ، فهو

(١) « يتوضأ » من ا و ب و ح .

(٢) في ح : « الجيفة » .

(٣) « الماء » « ليست في ا .

(٤) في ب : « الوضوء » وفي ح : « التوضي » .

(٥) في ا : « يجريان » .

(٦) « كان » ليست في ح .

(٧) في ا و ح : « التوضي » وفي ب « التوضئة » .

(٨) في ب : « لا » وانظر الهامش التالي .

جار ، وإلا فلا ^(١) .

وأصح ما قيل فيه : إن الماء ^(٢) الجارى ما يعمده الناس جارياً .

وأما إذا كان الماء راكداً > فقد < اختلف العلماء فيه :

قال أصحاب الظواهر بأن الماء لا ينجس بوقوع النجاسة فيه . كيفما كان ، لقوله عليه السلام : « الماء طهور لا ينجسه شيء » ^(٣) .

وقال عامة العلماء : إن كان الماء قليلاً ، ينجس ^(٤) ، وإن كان كثيراً ، لا ينجس .

واختلفوا فى الحد الفاصل بينهما :

فقال ^(٥) مالك : إن كان بحال يتغير طعمه أو لونه ^(٦) أو ريحه ، فهو قليل . وإن كان لا يتغير ، فهو كثير ^(٧) .

وقال الشافعى : إذا بلغ الماء القلتين ، فهو كثير ، لا يحتمل ^(٨) خبثاً ، لورود الحديث فيه ^(٩) هكذا . والقلتان ^(١٠) عنده خمس قرب ، كل

(١) فى ح : « لو اغترف رجل الماء بكفيه انحسر وجه الأرض : لا يكون جارياً ، وإن لم ينحسر وجه الأرض ولم ينقطع الجريان فهو جار » .

(٢) « الماء » من ح .

(٣) فى ب و ح : « خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء » .

(٤) فى ب : « تنجس » . وفى ح : « لا ينجس » وما فى ح خطأ كما يتضح مما يلي .

(٥) كذا فى أ و ب . وفى الأصل و ح : « وقال » .

(٦) فى ب : « ولونه » .

(٧) فى أ : « فهو كبير » و عبارة « ولأن كان لا يتغير فهو كثير » ليست فى ب .

(٨) فى أ و ب و ح : « لا يحمل » .

(٩) « فيه » من أ و ب .

(١٠) فى ح كذا : « فى القلتان » .

قربة^(١) خمسون منا^(٢) ، فيكون جملة^(٣) مائتين وخمسين منا .

وقال علماؤنا : إن كان الماء بحال يخلص بعضه إلى بعض ، فهو قليل .
وإن كان لا يخلص بعضه > إلى بعض < فهو كثير . واختلفوا في
تفسير الخلوص :

اتفقت^(٤) الروايات عن أصحابنا المتقدمين أنه يعتبر بالتحريك : فإن
تحرك طرف^(٥) منه بتحريك الجانب الآخر ، فهذا مما يخلص . وإن كان
لا^(٦) يتحرك ، فهو مما لا يخلص .

ولكن في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة^(٧) : يعتبر التحريك
بالاغتسال .

وفي رواية محمد : يعتبر التحريك^(٨) بالوضوء .

والمشايخ المتأخرون اعتبر بعضهم الخلوص بالصنع^(٩) ، وبعضهم
بالتكدير . وبعضهم بالمساحة : إن كان عشرين عشر ، فهو مما لا يخلص ،

(١) في ح : « كل قرب » .

(٢) المن « كيل أو ميزان وهو شرعا ١٨٠ متقلا وعرفا ٢٨٠ متقلا » المنجد . وقال
في المغرب « كل قربة مائة رطل وزن » .

(٣) في ح : « من جلته » .

(٤) في ب كذا : « اتفقت » . وفي أ : « واتفقت » .

(٥) في ب و ح : « فإن حرك طرفا » .

(٦) في أ و ب : « مما لا » .

(٧) « عن أبي حنيفة » من أ و ب و ح .

(٨) « بالاغتسال . وفي رواية محمد يعتبر التحريك » ليست في أ و ب .

(٩) « بالصنع » من أ و ب و ح . وفي الأصل : « بالاصبع » .

وإن كان دونه فهو مما يخلص^(١)، وبه أخذ مشايخ^(٢) بلخ .
 وذكر الشيخ أبو الحسن^(٣) الكرخي في الكتاب وقال : لا عبرة
 للتقدير^(٤) في الباب ، ولكن يتحرى في ذلك : إن كان أكبر^(٥)
 رأيه أن النجاسة وصلت إلى هذا الموضع الذي يتوضأ منه : لا يجوز . وإن
 كان أكبر^(٦) رأيه أنها لم تصل : يجوز التوضئة^(٧) به - لأن غالب
 الرأي دليل عند عدم اليقين .

هذا إذا كان له طول وعرض^(٨) .
 فأما إذا كان له طول بلا عرض ، كالأنهار التي فيها مياه راكدة ،
 فإنه لا ينجس بوقوع النجاسة فيه .
 وعن أبي سليمان الجوزجاني^(٩) أنه لا يتوضأ به .
 ولو توضأ به^(١٠) إنسان ، أو وقعت فيه النجاسة : إن كان في^(١١) أحد

(١) في ب : « فما يخلص » وفي ا : « فما لا يخلص » .
 (٢) ابتداء من هنا حتى « روى الحسن عن » ص ١١٢ ليس في الأصل (انظر الهامش
 ٩ ص ١١٢) . وقد اتخذت في هذا الموضع أصلاً .
 (٣) « الشيخ أبو الحسن » من ح .
 (٤) في ا : « لتقدير » .
 (٥) و(٦) في ح : « أكثر » .
 (٧) في ا و ح : « كذا : التوضي » .
 (٨) زاد في ا : « وعمق » وسيأتي الكلام على العمق بعد قليل .
 (٩) في ا : « وعن سليمان الجوزجاني » وفي ح : « وعن سلمان الجرجاني » .
 (١٠) « به » من ا و ح .
 (١١) « في » ليست في ح .

الطرفين تنجس منه مقدار ^(١) عشرة أذرع ، وإن كان في وسطه تنجس ^(٢) من كل جانب عشرة أذرع .

وأما العمق هل يشترط مع الطول والمرض ؟

عن أبي سليمان الجوزجاني ^(٣) أن أصحابنا اعتبروا البسط دون العمق .
وعن أبي جعفر الهنداوي : إن كان بحال لو رفع إنسان الماء بكفيه ينحسر ^(٤) أسفله ، فهذا ليس بعميق ^(٥) . وإن كان لا ينحسر ^(٦) ، فهو عميق ^(٧) .

وقيل : مقدار شبر .

وقيل : مقدار ذراع .

ثم إذا كانت النجاسة غير مرئية ، بأن بال ^(٨) فيه إنسان أو اغتسل فيه جنب : اختلف المشايخ فيه :

قال مشايخ العراق بأن حكم المرئية وغير المرئية سواء في أنه ^(٩) لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة ، وإنما يتوضأ من الجانب الآخر ، بخلاف الماء الجاري .

(١) في ح : « ينجس مقدار » .

(٢) في ح : « النجس » .

(٣) في ح : « عن أبي سلمى الجرجاني » .

(٤) كذا في ح . وفي الأصل (وهو متاب) و أ : « تنجس » .

(٥) أي لا يتوضأ به : الكاساني ١٨:٧٣ .

(٦) كذا في ح ، وفي الأصل (وهو متاب) و أ : « لا ينجس » .

(٧) « فلا بأس بالوضوء منه » الكاساني ١٨:٧٣ .

(٨) في ح : « النجاسة مرئية أو غير مرئية مثل بأن يبول » ومثل المرئية الجيفة .

(٩) في ح : « فإنه » .

ومشايخنا فصلوا بين الأمرين ، كما^(١) قالوا جميعا في الماء الجارى^(٢) .
وهو الأصح .

...

ثم^(٣) النجاسة إذا وقعت في الماء القليل ، فلا يخلو : إما إن كان في
الأواني أو في البئر أو في^(٤) الحوض الصغير .
أما في الأواني < ف > توجب^(٥) التنجيس ، كيفما كان < ت >^(٦) ،
مستجسدة أو مائعة ، لأنه ليس في الأواني ضرورة غالبة ، إلا في
البرة^(٧) إذا وقعت في اللبن عند الحلب ، إذا رميت من ساعتها^(٨) ، عند
مشايخنا^(٩) المتقدمين لأجل الضرورة - وهو الصحيح .
فأما إذا كان في البئر ، فالواقع لا يخلو : إما أن يكون حيواناً أو
غيره من النجاسات .

فإن كان حيواناً ، فلا يخلو^(١٠) : إما إن أخرج^(١١) حياً أو ميتاً .

(١) « كما » ليست في ١ .

(٢) راجع فيما تقدم ص ١٠٤ وما بعدها .

(٣) في ح : « في » مكان : « ثم » .

(٤) « في » من او ح .

(٥) في ١ و الأصل (ب) : « يوجب » وفي ح : « فيجب » .

(٦) أى النجاسة .

(٧) كذا في ١ و في الأصل (ب) و ح كذا : « في البرة » .

(٨) في ح : « من ساعتها » .

(٩) في ح : « مشايخ » .

(١٠) « اما ان يكون حيوانا او غيره من النجاسات فإن كان حيوانا فلا يخلو »

ليست في ح .

(١١) في ح : « خرج » .

فإن أخرج حياً^(١) : إن كان نجس^(٢) العين، كالحنزير، يجب^(٣) نزع جميع الماء . وفي الكلب اختلف المشايخ فيه : هل هو نجس العين أم لا^(٤) ؟ والصحيح أنه ليس بنجس العين .

وأما إذا لم يكن نجس العين^(٥) : < ف > إن كان آدمياً^(٦) فإنه لا يوجب التنجيس إلا إذا كان عليه نجاسة يتيقن ، حقيقة أو حكمية ، أو نوى الغسل أو الوضوء في جواب ظاهر الرواية^(٧) ، وهو الصحيح .

وأما سائر الحيوانات : < ف > إن كان لا يؤكل لحمه كسباع الوحش والطيور ، اختلف المشايخ فيه ، والصحيح أنه يوجب^(٨) التنجيس .

وكذلك الحمار^(٩) والبغل . والصحيح أنه يصير^(١٠) الماء مشكوكا فيه .

وإن كان حيوانا يؤكل لحمه ، لا يوجب التنجيس لانه ظاهر . وهذا كله إذا لم يتيقن أن يكون على بدنه نجاسة ، أو < على >

(١) « حيا » ليست في ح .

(٢) « نجس » ليست في ح .

(٣) « يجب » من ح .

(٤) في ح : « اختلف المشايخ في كونه نجس العين » . وانظرفيا تقدم ص ١٠٠-١٠١

(٥) « وأما إذا لم يكن نجس العين » ليست في أ .

(٦) « إن كان آدمياً » من ح . وفي الأصل (وهو هنا ب) و أ : « كالأدمى » .

(٧) هنا زاد في ح : « وهو أنه لا يوجب التنجيس » . وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه

ينزع عشرون دلوا « الكاساني ١٩٠٧٤ : ١ » .

(٨) في ح : « لا يوجب » وهو خطأ : راجع الكاساني ١٩٠٧٤ : ٣ من اسفل .

(٩) في أ و ح : « في الحمار » .

(١٠) في أ و ح : « لا يصير » .

مخرجه^(١) ، أو لم يصل إلى الماء^(٢) شيء من لعابه .
 فأما إذا تيقن ، يصير الماء^(٣) نجسا في النجاسة ، وفي اللعاب يصير
 حكم الماء حكم اللعاب^(٤) .
 فأما إذا خرج ميتاً : < ف > إن كان متفخفاً أو متفسخاً ، ينزح^(٥)
 ماء البثر كله ، لأنه تيقن بوصول شيء من النجاسة إليه .
 وإن لم يكن متفخفاً و^(٦) لا متفسخاً : ذكر في ظاهر الرواية وجعله على
 ثلاث مراتب :

في الفأرة ونحوها : ينزح عشرون دلواً أو ثلاثون .
 وفي الدجاجة ونحوها^(٧) : ينزح أربعون أو خمسون .
 وفي الآدمي ونحوه : ينزح^(٨) ماء البثر كله .
 وروى الحسن عن^(٩) أبي حنيفة أنه جعله على^(١٠) خمس مراتب : في
 الحلّة^(١١) ونحوها : ينزح عشر دلاء . وفي الفأرة ونحوها : عشرون . وفي

-
- (١) في ح : « على بدنه أو فرجه نجاسة » .
 (٢) كذا في أ و ح وفي الأصل (وهو هنا ب) : « لم يصل الماء الى » .
 (٣) « الماء » من ح .
 (٤) « فأما إذا تيقن ... حكم اللعاب » ليست في أ .
 (٥) كذا في أ . وفي ح : « نزح » . وفي الأصل (وهو هنا ب) كذا : « ذكر ينزح » .
 (٦) في ح : « أو » .
 (٧) « ونحوها » من أ و ح .
 (٨) « ينزح » من ح .
 (٩) هنا نهاية الاخذ عن « ب » وبدء الرجوع الى الأصل (انظر الهامش ٢ ص ١٠٨) .
 (١٠) كذا في ب ، وفي الأصل و أ : « جل » وفي ح : « انه على » .
 (١١) « الحلّة » ليست في ح وهي في أ و ب غير واضحة . والحلّة هي القُرادة وهي
 دويبة تتعلق بالبعير ونحوه وهي كالقمل للانسان (المصباح والمنجد والمغرب) .

الجمام ونحوه : ثلاثون . وفي الدجاجة ونحوها : أربعون . وفي الأدمى ونحوه : ينزح ^(١) ماء البثر كله .

وإنما ثبتت هذه المراتب بإجماع الصحابة توقيفا ، لأنها ^(٢) لا تعرف بالاجتهاد .

وهذا إذا كان الواقع واحدا . فإن كان أكثر : روي عن أبي يوسف أنه قال : في الفأرة ونحوها ، عشرون ، إلى الأربعة . فإذا بلغ خمسا ، ينزح أربعون ، إلى التسع . فإذا بلغ عشرا ينزح ماء البثر كله .

وعن محمد أنه قال : في الفأرتين : ينزح عشرون . وفي الثلاث ^(٣) : أربعون . وإذا ^(٤) كانت الفأرتان كهيئة الدجاج ^(٥) : ينزح أربعون . وأما إذا كان الواقع غير الحيوان من الأنجاس ، فلا يخلو : إما أن كان مستجمدا أو غير مستجمد ^(٦) .

فإن كان غير مستجمد ^(٧) كالبول والدم : ينزح ماء البثر كله . وإن كان ^(٨) مستجمدا ^(٩) ، ينظر :

(١) « ينزح » من اوب و ح .

(٢) « لأنها » ليست في ح .

(٣) في ا كذا : « وفي الثلاثون » .

(٤) في ح : « ولأن » .

(٥) في اوب و ح : « الدجاجة » .

(٦) في ح : « إما أن تكون مستجمدة أو غير مستجمدة » وفي « مستجمدا وغير مستجمد » .

(٧) في ب و ح : « مستجمد » .

(٨) كذا في ح ، وفي الأصل و ب : « كانت » .

(٩) « أو غير مستجمد » .. وإن كان مستجمدا « ليست في ا . وفي ب و ح : « مستجمدا » .

إن كان رخواً متخلخل الأجزاء، كالعذرة وخرء الدجاج ونحوهما^(١) :
ينزح ماء البثر كله ، وطباً كان أو يابساً ، قل أو كثر .

وإن كان صلباً، نحو بعر الإبل والغنم : ذكر في ظاهر الرواية وقال :
القياس أن ينجس ، قل أو كثر . وفي الاستحسان : ينجس^(٢) في الكثير
دون القليل ، ولم يفصل بين الرطب واليابس ، والصحيح والمنكسر .
واختلف المشايخ في الرطب :

ذكر في النوادر أنه ينجس . وكذا ذكر الحاكم^(٣) الجليل الشهيد^(٤)
في الإشارات .

وعن الشيخ^(٥) الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري^(٦) أن^(٧)
الرطب واليابس سواء ، لوجود الضرورة في الجملة .

وكذا اختلفوا في اليابس^(٨) المنكسر — والصحيح أنه^(٩) لا ينجس ،
لأن الضرورة في المنكسر أشد .

(١) في ب : « ونحوها » وفي ح : « الدجاجة ونحوها » .

(٢) في ح : « أن ينجس » .

(٣) في أ : « ذكر في النوادر أنه نجس ، كذا ذكره الحاكم ... » .

(٤) « الجليل الشهيد » من ح .

(٥) « الشيخ » من أ وب و ح .

(٦) « البخاري » من أ وب و ح .

(٧) كذا في أ وب و ح وفي الأصل : « بأن » .

(٨) في ح : « في يابس » .

(٩) في ح : « لأنه » .

وأما في روث الحمار والبغل والفرس وأخشاء البقر ، < فقد >
 روى عن^(١) أبي يوسف رحمه الله أنه قال في الروث اليابس إذا وقع في
 البئر ثم أخرج من ساعته ، لا يوجب التنجيس .
 واختلف المشايخ ، قال بعضهم : إن كان رطباً أو يابساً منكسراً^(٢) ،
 يوجب التنجيس ، وإلا فلا .
 وقيل : إن كان^(٣) في موضع يتحقق الضرورة فيها ، كما في البئر ،
 فالجواب سواء ، وإلا فلا^(٤) .
 واختلفوا أيضاً في البئر إذا كانت في المصر . والصحيح أنه لا فرق
 بين الحالين ، لأن الضرورة قد تقع في المصر في الجملة أيضاً^(٥) .
 ثم^(٦) لم يذكر في ظاهر الرواية الحد الفاصل بين القليل والكثير .
 و^(٧) روى عن أبي حنيفة أنه قال : ما استكثره^(٨) الناس فهو كثير ،
 وما استقلوه^(٩) فهو قليل .

(١) في ح : « وعن » .
 (٢) هكذا في أ وب وح . وفي الأصل : « أو منكسراً » .
 (٣) « إن كان » ليست في ح .
 (٤) « وإلا فلا » ليست في ح .
 (٥) « أيضاً » ليست في ب و ا .
 (٦) « ثم » ليست في ب .
 (٧) « و » ليست في ح .
 (٨) في ب كذا : « ما استكثروا » .
 (٩) في ح : « وما استقله » وفي ب : « وما استقله الناس » وفي ا : « وما استقلوه الناس » .

ومن محمد أنه اعتبر الربع بأن^(١) يأخذ ربع وجه الماء .
وقيل : إن كان لا يخلو كل^(٢) دلو عن برة أو بعرتين ، فهو كثير ؛
وإلا فلا .

وقال بعضهم : إن أخذ أكثر وجه الماء ، فهو كثير^(٣) .
وقيل : ما لم يأخذ جميع وجه الماء ، لا يكون كثيرا^(٤) .
وقال بعضهم : الثلاث كثير^(٥) .
وهو^(٦) فاسد ، فإنه ذكر في ظاهر الرواية وقال^(٧) : في البرة
والبعرتين من بحر الأيل والغنم ، إذا وقعت في البئر ، لا يفسد الماء ،
ما لم^(٨) يكن كثيرا فاحشا ، والثلاث ليس بكثير فاحش .
ثم الحيوان إذا مات في المائع القليل ، فلا يخلو : إما إن كان له دم
سائل ، أو لم يكن ؛ ولا يخلو : إما أن يكون^(٩) بریا أو مائيا^(١٠) ؛
ولا يخلو : إما إن مات^(١١) في الماء أو في غير الماء .

(١) في - : « فإنه » .

(٢) « كل » ليست في ب و ا .

(٣) في ب : « كبير » .

(٤) في ب : « كبيرا » . و « وقال بعضهم ... لا يكون كثيرا » ليست في ا .

(٥) « وقيل ما لم يأخذ ... الثلاث كثير » ليست في - .

(٦) في - : « وهذا » .

(٧) في - : « فقال » .

(٨) في - : « أما إذا لم » .

(٩) في ا : « يكون له » .

(١٠) في ا و ب و - : « بحريا » .

(١١) في - : « أن يكون مات » .

أما إذا لم يكن له دم سائل ، فإنه لا ينجس بالموت ، ولا ينجس ما يموت فيه من المائع كيفما كان — عندنا^(١) ، خلافا للشافعي ، إلا فيما فيه^(٢) ضرورة ، على ما ذكرنا .

فأما إذا كان له دم سائل : < ف > إن كان بريا ينجس بالموت^(٣) ، وينجس المائع الذي يموت فيه ، لأن الدم السائل نجس فينجس ما يخالطه^(٤) . وأما إذا كان مائيا : فإن^(٥) مات في الماء^(٦) ، لا يوجب التنجيس ، كالضفدع المائي والسمك^(٧) والسرطان^(٨) ونحو ذلك ، عندنا . وعند الشافعي يوجب التنجيس^(٩) إلا في^(١٠) السمك خاصة في حق الأكل .

فأما إذا سال منه الدم و^(١١) أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم ، يوجب التنجيس .

(١) « عندنا » ليست في ح .

(٢) « فيه » ليست في ح .

(٣) « بالموت » من ا و ب و ح .

(٤) في ح : « فيتنجس » وفي ب : « فيتنجس ما خالطه » .

(٥) الفاء من ا .

(٦) « فإن مات في الماء » ليست في ح .

(٧) « والسمك » من ا و ب .

(٨) « السرطان حيوان يعيش في الماء ذو فكين يمتص على جنب واحد ويسمى مقرب

الماء » المنجد .

(٩) « التنجيس » من ا و ب و ح .

(١٠) « في » ليست في ح .

(١١) في ب و ح « أو » .

والصحيح قولنا . لأن المائي لادم له حقيقة ، وإن كان يشبه صورة
الدم ، لأن الدموى لا يعيش فى الماء .
وأما إذا مات ^(١) فى غير الماء : ذكر الكرخى عن أصحابنا : أن
كل مالا يفسد ^(٢) الماء ، لا يفسد غير الماء .
وكذا روى هشام عنهم .
واختلف المشايخ المتأخرون : فمن ^(٣) مشايخ بلغ أنه يوجب التنجيس ،
لأنه مات فى غير معدنه ومظانه ^(٤) ، بخلاف المائي ^(٥) .
وعن أبى عبد الله الثلجى ^(٦) ، ومحمد بن مقاتل الرازى ^(٧) أنه

(١) فى ب : « كان » .

(٢) فى ا : « يفسد » .

(٣) الفاء من ا .

(٤) غير واضحة تماما فى الأصل .

(٥) فى ح : « الماء » .

(٦-٧) فى والى كاسانى ١ : ٧٩ : ٢٢ : « البلخى » - « الثلجى » وهو محمد بن شجاع أبو عبد الله وسى
الثلجى نسة الى ثلج بن عمرو بن مالك بن عبد مناف وليس الى ييم الثلج . ولد سنة ١٨١ هـ ومات
سنة ٢٦٦ هـ . (أو ٢٦٧) . وثقه على الحسن بن زياد . وحدث عن يحيى بن آدم ووكيع والواقدي .
وبرع فى العلم وكان فقيه المراق فى وقته والمقدم فى الفقه والحديث وقراءة القرآن مع ورع وعبادة .
وله كتاب المنسك وكتاب تصحيح الآثار وكتاب النوادر وكتاب المضاربة وكتاب الرد على المشبهة
وغيرها . وله ميل الى مذهب المعتزلة . وأهل الحديث يصفون روايته حتى قيل إنه احتال فى إبطال
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرة لأبى حنيفة (الكنزى : ١٧١ - ١٧٢) .
أما البلخى فهو محمد بن سلمة أبو عبد الله - ولد سنة ١٩٢ هـ ومات ٢٧٨ هـ . وثقه على شداد بن
حكيم ثم على أبى سليمان الجوزجاني (الكنزى : ١٦٨) .

وفى المحيط البرهاني (١ : ٤٣ / ٢) : « وإن كان مائيا : لأن كان لا يعيش الا فى الماء : أن
مات فى الماء ... وإن مات فى غير الماء ، أجموا على أن فى السمكة ، لا يتنجس » < و >
فى غير السمكة نحو الضفدع المائي والكلب المائي والسرطان ، اختلف المشايخ فيه : حكى عن =

لا يوجب ^(١) - وهو الأصح ، لأنه ليس له دم حقيقة ، لكن يحرم
أكله لفساد الغذاء وخبثه .

ويستوى الجواب بين المنفسخ ^(٢) وغيره ، إلا أنه يكره شرب المائع ،
لأنه لا يخلو عن أجزاء ما ^(٣) يحرم أكله .

ثم الحد الفاصل بين المائي والبري ، أن ^(٤) المائي هو الذي لا يعيش
إلا في الماء ، والبري هو الذي لا يعيش إلا في البر ^(٥) .

فأما الذي يعيش فيها جميعا ^(٦) ، كالبط والاوز ونحو ذلك ، < فقد >
أجمعوا على ^(٧) أنه إذا مات في غير الماء ، يوجب التنجيس . وإن مات في

= نصر بن يحيى ، ومحمد بن سلمة ، وابن معاذ البلخي ، وابن مطيع رحمهم الله ، أنه يتنجس ؛ وحكى
عن أبي عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل رحمهم الله ، أنه لا يتنجس .. » .

ونحن نقول أن ما أثبتناه في المتن (التلجي) هو الصحيح ، ذلك أن محمد بن سلمة الذي
ورد ذكره في المحيط البرهاني كما تقدم (وفي الباری ، الناية ، ١ : ٥٨) هو أبو عبد الله البلخي
(راجع : الكنوز : ١٦٨) واذن فيكون الذي قال برأي يخالف رأي محمد بن سلمة أبي عبد
الله البلخي هو أبو عبد الله التلجي ويكون ناسخ المحيط البرهاني وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه
بعض ناسخي « التحفة » بأن كتب بدل « التلجي » ، « البلخي » .

وأما محمد بن مقاتل الرازي فهو من أصحاب محمد بن الحسن (الكنوز : ٢٠١) .

(١) زاد في ا و ب و هـ : « التنجيس » .

(٢) في هـ : « المتفسخ » .

(٣) في ا و ب : « لا يخلو عما » .

(٤) « المائي والبري أن » ليست في ا .

(٥) في حـ : « في البري » .

(٦) « جميعا » ليست في ب .

(٧) « على » من ا و ب .

الماء ، فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه يفسد الماء .

...

هذا الذى ذكرنا حكم وقوع النجس فى المائع . فأما إذا^(١) أصاب
البدن أو الثوب أو المكان^(٢) :

فحكم المكان نذكر^(٣) فى موضعه .

وأما حكم الثوب والبدن ، فلا يخلو : إما إن كانت النجاسة غليظة
أو خفيفة ، قليلة^(٤) أو كثيرة .

أما النجاسة القليلة < ف > لا تمنع جواز الصلاة ، غليظة^(٥) أو خفيفة ،
استحسننا . والقياس أن تمنع جواز الصلاة^(٦) ، وهو قول زفر والشافعى ،
إلا إذا < كانت لا تأخذها >^(٧) المين^(٨) ، أو مالا^(٩) يمكن الاحتراز
عنه^(١٠) ، كدم البق والبراغيث^(١١) . والقياس مترك ، لأن الضرورة

(١) كذا فى ا و ب و ح ، وفى الأصل : « الذى » .

(٢) فى ح : « والثوب والمكان » .

(٣) فى ا و ب : « يذكر » .

(٤) فى ا و ب : « أو » .

(٥) « قليلة » ليست فى ح . وانظر المامنى التالى .

(٦) « أو خفيفة » غليظة « ليست فى ب و ا .

(٧) « جواز الصلاة » من ح .

(٨) فى الأصل و ا و ب و ح : « إلا إذا كان لا يأخذ » وما أثبتناه فى المتن من الكاماتى ،

٧٩ : ٤ من أسفل .

(٩) فى ح : « المين » .

(١٠) فى ا و ب : « أو لا » .

(١١) فى ا و ب : « منه » .

(١٢) كذا فى ح . وفى الأصل و ا و ب : « كدم البراغيث » .

فى القليل عامة .

وأما النجاسة الكثيرة^(١) < ف > تمنع جواز الصلاة، لعدم الضرورة.
والحد الفاصل بين القليل والكثير فى^(٢) النجاسة الغليظة ، هو^(٣)
أن يكون أكثر من قدر الدرهم الكبير، فيكون الدرهم ومادونه قليلا .
ولم يذكر فى ظاهر الرواية صريحا أن المراد من الدرهم الكبير، من
حيث العرض والمساحة ، أو من حيث الوزن. وذكر فى النوادر : الدرهم
الكبير ما يكون عرض^(٤) الكف . وذكر الكرخى : مقدار مساحة
الدرهم الكبير .

وفى كتاب الصلاة : الدرهم الكبير المتقال ، فهذا إشارة إلى أن
المعبرة للوزن .

وقال أبو جعفر الهندوانى : لما اختلفت < ت >^(٥) عبارات محمد رحمه الله عليه
فى هذا ، فنوقف^(٦) فنقول : أراد بذكر العرض تقدير^(٧) المائع كالبول
ونحوه ، وبذكر الوزن تقدير^(٨) المستجسد^(٩) كالعدرة ونحوها ؛ فإن

(١) فى ب : « الكبيرة » .

(٢) كذا فى ا و ب و هـ . وفى الأصل : « من » .

(٣) كذا فى هـ وفى الأصل و ا و ب : « وهو » .

(٤) فى ا : « مثل عرض » .

(٥) « المتقال ... اختلفت » ليست فى هـ . وفى الأصل و ا و ب : « اختلف » .

(٦) فى هـ كذا : « فنوقف » .

(٧) فى ب : « عرض الكف بقدر » وفى ا : « بذكر العرض عرض الكف بتقدير » .

(٨) فى ب : « بقدر » .

(٩) فى هـ : « تقديرا مستجسدا » .

كانت أكثر من مثقال ذهب وزنا تمنع جواز الصلاة^(١)، وإلا فلا^(٢) — وهو المختار عند مشايخنا، وهو الأصح^(٣).

وأما حد الكثير^(٤) في^(٥) النجاسة الخفيفة فهو^(٦) الكثير^(٧) الفاحش. ولم يذكر حده في ظاهر الرواية^(٨). واختلفت الروايات فيه^(٩) عن أبي حنيفة :

<روى عن أبي يوسف^(١٠) أنه قال : سألت أبا حنيفة رضي الله عنه عن الكثير الفاحش، فكره أن يحد فيه^(١١) حداً، وقال : الكثير^(١٢) الفاحش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه .

وروى الحسن عنه أنه قال : شبر في شبر .
وذكر الحاكم^(١٣) في مختصره عن أبي حنيفة ومحمد : الربع وهو^(١٤)

-
- (١) « جواز الصلاة » من ح .
(٢) في ب : « حتى لو كان أكثر من المثقال وزنا لا تجوز الصلاة معه » .
(٣) « وهو الأصح » من ا و ب .
(٤) في ا و ب : « الكثرة » .
(٥) في ح : « من » .
(٦) انقاء من ح .
(٧) في ا و ب : « الكبير » .
(٨) « الرواية » ليست في ب .
(٩) « فيه » من ب و ا .
(١٠) في الأصل : « روى أبو يوسف عنه أنه قال » وفي ح : « روى أبو يوسف وقال »
وفي ب : « وروى أبو يوسف وقال » . وفي ا : « وروى أبو يوسف انه قال » - وما أبتناه في المتن من الكاساني (١ : ٨٠ : ١٧) .
(١١) في ا و ب : « له » .
(١٢) في ا و ب : « الكبير » .
(١٣) زاد في ح : « الشهيد » .
(١٤) في ح : « الربع هو » .

الأصح ، لأن للربع حكم الكل في أحكام الشرع .

واختلف المشايخ في تفسير الربع :

قيل : ربع جميع^(١) الثوب والبدن .

وقيل : ربع كل عضو وطرف أصابته النجاسة من اليد ، و^(٢) الرجل والسكم — وهو الأصح .

ثم اختلف أصحابنا في تفسير النجاسة الغليظة والخفيفة :

قال أبو حنيفة : الغليظة^(٣) كل^(٤) ما ورد النص على نجاسته^(٥) ،

ولم يرد نص آخر على طهارته^(٦) معارض له ، وإن اختلف العلماء فيه .
والخفيفة ما تعارض النصان في طهارته ونجاسته^(٧) .

وقال^(٨) أبو يوسف ومحمد : الغليظة ما وقع الإجماع^(٩) على نجاستها ،
والخفيفة ما اختلف العلماء فيها^(١٠) .

فعلى قول أبي حنيفة ، الأرواث كلها^(١١) نجسة^(١٢) نجاسة غليظة ، لما

(١) في ح : « الربع من جميع » .

(٢) في أ : « أو » .

(٣) « الغليظة » من أ و ب و ح .

(٤) « كل » ليست في أ و ب .

(٥) في أ و ب : « نجاستها » .

(٦) في أ و ب : « طهارتها » .

(٧) في أ و ب : « في طهارتها ونجاستها » .

(٨) في ح : « قال » .

(٩) في ح : « الاجتماع » .

(١٠) في أ و ب و ح : « ما وقع الاختلاف فيها » .

(١١) « كلها » من ح .

(١٢) التاء من ب و ح .

روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي عليه السلام طلب منه ليلة الجن أحجار^(١) الاستنجاء، فأتى بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين ورمى بالروثة^(٢) وقال إنها ركس^(٣)، أى^(٤) نجس، وليس له نص معارض. وعلى قولهما: نجاستها^(٥) خفيفة، لاختلاف العلماء فيها.

وبول ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة^(٦)، بالإجماع، على اختلاف^(٧) الأصولين^(٨).

وبول ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة بالاتفاق^(٩) : أما عنده^(١٠) **< ف >** لتعارض النصين وهو حديث المرينين^(١١) مع حديث عمار وغيره

-
- (١) فى ب : « ليلة الجن طلب أحجار » وفى ا : « ليلة الجن طلب مني أحجار » .
 (٢) فى ح : « الروثة » . انظر الهامش ٧ ص ٩٦ .
 (٣) فى ح : « رجس » .
 (٤) فى ح : « أو » .
 (٥) زاد هنا فى ا و ب : « نجاسة » .
 (٦) فى ا : « خفيفة » .
 (٧) « اختلاف » من ا و ب و ح .
 (٨) « وبول...الأصلين » جاءت مرتين فى ح : مرة هنا ، ومرة بعد ذلك قبل « وأما العذرات » ، وفى المرة الأولى قال « على اختلاف الأصلين » وفى الثانية قال « على الأصلين » .
 (٩) فى ا و ب و ح : « بالإجماع » .
 (١٠) فى ا : « أما عند أبي خنيفة » وفى ب : « أما عند محمد » وما فى ب خطأ .
 (١١) وهو ما روى أن قوما من عريثة (تصغير عرنة واد بخذاء عرفات سميت بها قبيلة ينسب اليها المرينيون) أتوا المدينة فلم تواقعهم ، فاصفرت ألوانهم ، وانتفخت بطونهم - فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخرجوا إلى لبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها ، فخرجوا وشربوا فصحوا . فالتبى عليه السلام أمرهم بشرب أبوال الإبل ونو كان نجسا لما أمر بذلك لكونه حراما .

(انظر : المرغيناني ، والبارقي ، وابن الهمام ، طبعة المطبعة اليمنية ، ١ : ٨٨) .

في البول مطلقاً (١) . وعندهما لاختلاف العلماء فيه .
وأما العذرات وخرء الدجاج (٢) والبط < ف > غليظة (٣) بالاجماع ، لما
ذكرنا من الأصلين . والله أعلم

• • •

وأما الذي يقع به التطهير ، فأنواع :

من ذلك - الماء المطلق ، فنقول : لا خلاف (٤) أن الماء المطلق يحصل
به الطهارة الحقيقية والحكمية جميعاً - قال الله تعالى : « وأترلنا من السماء
ماء طهوراً » (٥) .

وأما الماء المقيد ، و (٦) ما سوى الماء من المائعات الطاهرة ، فإنه لا يحصل
به الطهارة الحكمية بالاتفاق .

أما الطهارة الحقيقية ، وهي إزالة النجاسة ، < فقد > قال أبو حنيفة
وأبو يوسف : يحصل بها . وقال محمد وزفر والشافعي : لا يحصل - وهي
مسألة معروفة (٧) .

وهذا إذا كان مائماً ينصرف بالمصر .

(١) راجع حديث عمار بن م ٩٥ .

(٢) في ح : « الدجاجة » .

(٣) في ح : « والبط نجاسة غليظة » وفي ا : « والبط نجس نجاسة غليظة » .

(٤) في ا و ح : « لا اختلاف »

(٥) الفرقان : ٤٨ .

(٦) « و » ليست في ا و ح . وفي ب : « وأما المقيد ما سوى »

(٧) زاد في ا و ب : « في المختلف » .

فأما إذا كان لا ينصرف بالمصر^(١)، مثل العسل والسمن والدهن، فإنه لا يزال.

ثم الفرق بين الماء المطلق والمقيد، أن الماء المطلق ما تسارع^(٢) أفهام الناس إليه عند إطلاق اسم الماء، كماء العيون والآبار والغدران وماء البحر^(٣) والماء الذي ينزل من السماء - ويستوى فيه العذب^(٤) والاضجاع^(٥).
وأما المقيد^(٦)، فهو الماء الذي يستخرج من الأشياء الطاهرة^(٧) الرطبة، بالعلاج، كماء الأشجار والثمار ونحوهما^(٨).

وأما الماء المطلق إذا اختلط به شيء من المائعات الطاهرة على وجه يزول^(٩) به اسم الماء ومعناه، بالطبخ وغيره: فإن^(١٠) صار مغلوباً به، فهو ملحق^(١١) بالماء المقيد، غير أنه يعتبر الغلبة أولاً من حيث اللون أو الطعم، ثم من حيث الأجزاء فينظر: إن كان شيئاً^(١٢) يخالف لونه لونه الماء، مثل اللبن

(١) « بالمصر » من ح .

(٢) في اوب و ح : « ما يتسارع » .

(٣) « والغدران وماء البحر » من اوب وفي ح كذا : « والغدران وأما البحار » .

(٤) زاد هنا في اوب و ح : « والمالح » .

(٥) أي الملح المر (المختار) .

(٦) في اكذا : « وأما الحليل » .

(٧) « الطاهرة » من اوب .

(٨) في اوب : « ونحوها » . و « من الأشياء ... ونحوها » ليست في ح .

(٩) في ح : « يزال » .

(١٠) في اوب و ح : « بأن » .

(١١) في ب « ملحق » .

(١٢) « شيئاً » ليست في ح .

والحل والمصير وماء الزعفران^(١) والعصفُر^(٢) والزردج^(٣) و^(٤) ماء
النشا ونحوها، فإن العبرة فيه للون^(٥) : فإن^(٦) كانت الغلبة للون الماء،
يجوز التوضي^(٧) به. وإن كان مغلوباً ، لا يجوز .

وإن كان يوافق لونه لون الماء، نحو ماء البطيخ وماء الأشجار، فإن
العبرة فيه للطعم : فإن^(٨) كان شيئاً له طعم يظهر في الماء، فإن^(٩) كان
الغالب طعم ذلك الشيء، لا يجوز التوضي به، وذلك نحو تقيع الزبيب
وسائر الأنبذة وكذلك ماء الباقل^(١٠) والمرقة وماء الورد ونحوها.
وإن كان شيئاً لا يظهر طعمه في الماء - فإن العبرة فيه لكثرة^(١١)
الأجزاء : إن كانت أجزاء الماء أكثر يجوز التوضي^(١٢) به، وإلا فلا .
وهذا إذا كان شيئاً لا يقصد به زيادة التطهير .

(١) نبات أصفر الزهر له أصل كالبلبل المنجد .

(٢) « والعصفُر » ليست في ب و ا، و« هو صبغ أصفر اللون » المنجد .

(٣) « ماء يخرج من العصفُر المنقوع فيطرح ولا يصبغ به » المغرب .

(٤) في الأصل : « وهو » .

(٥) في : « اللون » .

(٦) الفاء من : .

(٧) في : « الوضوء » وفي ب : « التوضيعة » . وفي اللسان : « تقول : توضأت للصلاة

ولا تقل : توضأت وبعضهم يقوله » وفي القاموس : « توضأت للصلاة وتوضأت لنية » .

(٨) الفاء من : .

(٩) في : « وإن » .

(١٠) القول — تمد فيقال : « الباقل » . وتقصر فيقال : الباقل والباقل (المنجد) . وفي

ا و ب : « الباقل »

(١١) في : « أكثر » .

(١٢) في ا و ب : « الوضوء » .

فأما إذا كان شيئاً يطبخ الماء به ، أو يخلط^(١) لزيادة التطهير ، فإنه لا يمنع التوضي به^(٢) ، وإن تغير لون الماء وطعمه ؛ وذلك نحو ماء^(٣) الصابون وماء الأشنان^(٤) إلا إذا صار^(٥) غليظاً لا يمكن تسيله على العضو ، فإنه لا يجوز ، لأنه زال عنه اسم الماء ومعناه .

وهذا كله في غير حالة الضرورة .

فأما عند الضرورة < ف > يجوز التوضي^(٦) به .

وإن تغير بامتزاج غيره من حيث الطعم واللون ، بأن^(٧) وقع < ت > الأوراق والثمار في الحياض حتى تغير ، فإنه يجوز التوضي به ، لأنه يتعذر صيانة الحياض عنها .

وكذلك إذا اختلط به الطين الطاهر أو التراب الطاهر ، وتغير الماء إلى الكدرة^(٨) ، يجوز التوضي به ، لأن الماء ، في الأغلب ، يجري على التراب . إلا إذا صار غليظاً .

وكذلك الجص والنورة والنفط والكبريت ، لأنها من أجزاء الأرض ، والماء ينبع منها .

(١) في ا : « يخلط » .

(٢) « به » ليست في هـ .

(٣) « ماء » ليست في ب و ا .

(٤) الحُرْض وهو شيء تنسل به الأيدي (المصباح والمنجد) .

(٥) في ب و ا : « كان » .

(٦) في ب و ا : « الوضوء » .

(٧) في ح و ب : « فإن » .

(٨) « لأنه يتعذر صيانة الحياض ... الكدرة » ليست في ب والتي فيها : « حتى تغير فإنه

يجوز الوضوء به وإن كان الماء يجري على الطين والتراب .

فأما إذا تغير بمضى^(١) الزمان، لا باختلاط شيء آخر^(٢)، من حيث^(٣) اللون والطعم فإنه يجوز التوضي به^(٤)، لأنه لم^(٥) يزل معنى الماء واسمه . وكذلك إذا طبخ الماء وحده، لأن اسم الماء باق، وازداد به معنى التطهير . وعلى هذا الأصل يخرج قول أبي يوسف في نبذ التمر: أنه لا يجوز التوضي به، لتغير الماء من حيث الطعم، كما في سائر الأنبذة . وعلى قول أبي حنيفة: يجوز التوضي به^(٦)، ولا يميم . وعلى قول محمد : يجمع بينهما .

وأصله حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه ليلة الجن، فقال لى : «هل معك ماء يا ابن مسعود؟» فقلت : لا إلا نبيذ تمر^(٧) فى إداوة^(٨) - فقال عليه السلام : « ثمرة طيبة ، وماء طهور » فأخذه^(٩) وتوضأ به . فصح هذا^(١٠) الحديث عند أبي حنيفة ولم يثبت نسخه ، فأخذ به وترك القياس . ولم يثبت الحديث

(١) فى ح : « لمضى » .

(٢) فى ا و ب : « لا باختلاط شيء آخر به » وفى ح : « لا باختلاط شيء آخر به » .

(٣) « حيث » ليست فى ب .

(٤) فى ا : « الوضوء به » وفى ب : « الوضوء » .

(٥) « لم » ساقطة من ح .

(٦) « لتغير الماء ... التوضي به » ليست فى ا .

(٧) « تمر » من ا و ب وفى ح : « قل : هل معك ماء يا ابن مسعود ؟ قلت : لا ، إلا

نبيذ التمر » وفى ب : « فقال عليه السلام : هل معك يا ابن مسعود ماء ؟ قلت لا يا رسول الله ،

إلا نبيذ تمر » . وفى ا مثل ما فى ب مع تقديم « ماء » على : « يا ابن مسعود » .

(٨) « الإداوة إناء صغير من جلد » المنجد .

(٩) الماء من ا و ب و ح .

(١٠) « هذا » من ح .

عند أبي يوسف أو (١) ثبت نسخه (٢) ، فأخذ بالقياس . واشتبه (٣)
الأمر عند محمد ، فجمع بينهما ، احتياطاً .

ثم عند محمد أيهما قدم (٤) أو آخر (٥) ، جاز ، خلافاً لزفر ، كما في
السُّور (٦) المشكوك فيه (٧) .

ثم لم يذكر محمد تفسير بنيذالتمر الذي فيه الخلاف في ظاهر الروايات ،
وإنما ذكر الخلاف (٨) في النواذر ، فقال : على قول أبي حنيفة إنما يجوز
التوضي (٩) بنيذالتمر إذا كان رقيقاً يسيل مثل ماء الزبيب . فأما إذا كان
غليظاً مثل الرُّب (١٠) ، < ف > لا يجوز .

ثم النى منه (١١) : إذا كان حلواً رقيقاً (١٢) : لا يشكل أنه يجوز الوضوء
به . وإن كان مرا : لا يشكل أنه لا يجوز ، لأنه مسكر .

(١) « أو » ليست في ح .

(٢) « فأخذ به وترك القياس ... نسخه » ليست في ب .

(٣) زاد هنا في ح : « على » .

(٤) في ح : « أقدم » .

(٥) « أو آخر » ليست في ا و ب و ح .

(٦) في ح : « في صورة » .

(٧) « فيه » من ح .

(٨) في ا و ب و ح : « ذكره » .

(٩) في ا و ب : « الوضوء » .

(١٠) « الرُّب ما يطبخ من التمر وسواه ، وما يختصر من عصير الثمار المتجدد . وفي ب :

« المربى » .

(١١) « منه » ليست في ب و ا .

(١٢) « يسيل مثل ماء الزبيب ... حلواً رقيقاً » ليست في ح .

وأما إذا كان مطبوخاً أدنى طبخه ، وكان رقيقاً : ذكر في الكتاب
عن الكرخي أنه قال : يجوز التوضي به ، حلواً كان أو مسكراً .
وعن أبي طاهر الدباس^(١) أنه قال : لا يجوز التوضي بالمطبوخ منه^(٢) .
حلواً كان أو مسكراً^(٣) - وهذا القول أصح .
وأما سائر الأئمة : فلا يجوز التوضي بها عند عامة العلماء .
وقال الأوزاعي^(٤) وغيره : يجوز ، استدلالاً بنبيذ التمر .
والصحيح قول العامة ، لأن القياس أن^(٥) لا يجوز التوضي به ، لأنه
ليس بماء مطلق^(٦) . ولهذا لا يجوز التوضي به إذا قدر على الماء المطلق ،
وإنما جوز أبو حنيفة التوضي به بالحديث^(٧) ، وأنه ورد في نبيذ التمر ،
فبقى الباقي على أصل القياس .

(١) كان إمام أهل الرأي بالمراق . وقد أخذ عن القاضي أبي حازم عبد الحميد عن عيسى بن
أبان عن محمد . وكان يوصف بالحفظ ومعرفة الروايات . وولي قضاء بالشام . و « الدباس » نسبة
إلى بيع الدبس وهو ما يسيل من الرطب (اللكنوى : ١٨٧ . والمختار) .
(٢) « منه » ليست في ح . وفي هامش ب : « لعله الوضوء بالمطبوخ » .
(٣) « وعن أبي طاهر ... أو مسكراً » ليست في أ .
(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو من تابعي التابعين وإمام أهل الشام في عصره . ولد بملك
سنة ٨٨ هـ . وتوفي ببيروت ودفن بها سنة ١٥٧ هـ . وكان على مذهبه أهل الشام حتى غلب عليهم
مذهب الشافعي ، وأهل المغرب والاندلس حتى غلب عليهم مذهب مالك . وقد اختلف في الأوزاع
التي نسب إليها : بقل بطن من حمير ، وقبل من همدان ، وقيل لأنها قرية بدمشق ، وقيل هي نسبة إلى
أوزاع القبائل أي فرقها وبقايا مجتمع من قبائل شتى (النووي ، التهذيب . ومحاسن المساعي في
مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي الذي نشره شكيب أرسلان) .
(٥) في أ : « أنه » .
(٦) في أ : « بمطلق » .
(٧) في ب و أ : « للحديث » .

ومنها - الفرق والمحت^(١) ، بعد الجفاف ، في بعض الانجاس ، في بعض
الحال^(٢) ، فنقول :

لا خلاف أن المني إذا أصاب الثوب وجف ، فإنه يطهر بالفرق^(٣) ، استحسانا .
وفي القياس^(٤) لا يطهر .

فأما إذا كان رطبا^(٥) ، <ف> لا يطهر إلا بالغسل .
وأصله حديث رسول الله صلى الله عليه : أنه قال لعائشة رضي الله
عنها : « إذا رأيت المني في ثوبك^(٦) : إن كان رطبا فاغسله ، وإن كان
يابسا فافركه » .

وأما إذا كان على البدن وجف ، هل يطهر بالفرق ؟
روى الحسن عن أبي خيفة أنه لا يطهر .
وذكر الكرخي وقال بأنه^(٧) يطهر ، لأن النص الوارد في الثوب ،
يكون وارداً في البدن ، بطريق الأولى^(٨) ، لأنه أقل شربا^(٩)
من الثوب .

(١) في ح كذا : « والحب » .

(٢) في ح كذا : « المقال » .

(٣) في ح كذا : « بالفرط » .

(٤) في ا و ب : « والقياس أن » .

(٥) « رطبا » ليست في ح .

(٦) في ح : « في ثوب » .

(٧) في ا و ب : « أنه » وفي ح : « وذكر محمد بأنه » .

(٨) في ح : « في البدن أولى » .

(٩) في ح : « شربا » .

وأما سائر النجاسات إذا أصابت^(١) الثوب والبدن ونحوهما^(٢) ،
< ف > لا تزول إلا بالغسل ، بلا خلاف ، كيفما^(٣) كانت^(٤) : يابسة
أو رطبة ، لها جرم أو^(٥) سائلة .

فأما إذا أصابت^(٦) الحف و^(٧) النمل ونحوهما : < ف > إن كانت^(٨)
رطبة لا تزول^(٩) إلا بالغسل .

و^(١٠) إن كانت يابسة : < ف > إن كانت^(١١) لها جرم كثيف ، مثل
السرقين والعذرة والدم الغليظ والغائط^(١٢) والمني ، يطهر بالحت . وإن
لم يكن لها جرم كثيف ، نحو البول والخر والماء النجس ، لم يطهر إلا بالغسل -
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : لا يطهر بالفرك^(١٣) ، وهو
أحد قولي^(١٤) الشافعي ، إلا في المني : فإنه روى عن محمد أنه قال في

(١) التاء من ح ، وفي الأصل واو ب : « أصاب » .

(٢) في ح : « ونحوها » .

(٣) في ا : « فكيفما » .

(٤) في ح : « كان » .

(٥) في ح : « أو » .

(٦) التاء من ا و ب و ح .

(٧) في ح : « أو » .

(٨) في ح : « كان » .

(٩) في ح : « لا يزول » .

(١٠) « و » ليست في ح .

(١١) في ب : « كان » .

(١٢) « والغائط » من ح .

(١٣) « بالفرك » من ح .

(١٤) في ح : « وهو قول » .

المنى، إذا يبس : يطهر بالفرك ههنا^(١) كما في الثوب، بطريق^(٢) الأولى^(٣).
وأما إذا أصابت النجاسة شيئاً^(٤) صلباً صقيلاً، كالسيف والمرآة ونحوهما،
< ف > مادامت رطبة، لا يطهر إلا بالغسل. فإن جفت، أو جففت
بالمسح^(٥)، بالتراب، يطهر بالحت، لأنه لم يدخل في أجزائه شيء من
الرطوبة، وظاهره يطهر بالمسح^(٦).

...

وأما الأرض إذا أصابها النجاسة فجفت وذهب^(٧) أثرها، جازت
الصلاة عليها، عندنا - خلافاً لغير الشافعي.
والصحيح قوائماً، لأن معظم النجاسة قد زال، فيجعل اليسير عفواً
في حق جواز الصلاة.

وأما التيمم على هذا التراب : في ظاهر^(٨) الرواية : لا يجوز، لأن

(١) « ههنا » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « هذا » .

(٢) في ا : « بالطريق » .

(٣) وقول أبي حنيفة وأبي يوسف وكذا قول محمد منصور لملى النجاسة اليابسة جملة
التي تصيب الحف والعل ونحوهما، أي سواء كان لها جرم كثيف أو لم يكن . وأوضح من هذه
المادة ما ورد في البدائع (١ : ٨٤ : ٢١ وما بعده) : « وإن كانت يابسة : فإن لم يكن
لها جرم كثيف كالبول والحجر والماء النجس ، لا يطهر إلا بالغسل . وإن كان لها جرم كثيف :
فإن كان منياً ، فإنه يطهر بالحت بالإجماع ؛ وإن كان غيره ، كالغذرة والدم الغليظ والروث ، يطهر
بالحت عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد لا يطهر إلا بالغسل وهو أحد قول الشافعي » .

(٤) « شيئاً » ليست في ا و ب .

(٥) في ح : « بمسح » .

(٦) « بالتراب ... بالمسح » ليست في ا .

(٧) في ح : « فذهب » .

(٨) في ا و ب : « ذكر في ظاهر » .

النجاسة اليسيرة جعلت^(١) عفواً في حق جواز الصلاة، لا في حق الطهارة به، كما في الماء.

وفي رواية: يجوز التيمم عليها.

ومنها - الدِّبَاغُ، والذِّكَاةُ^(٢) :

أما الدِّبَاغُ - فتطهير^(٣) في الجلود كلها، إلا في^(٤) جلد الإنسان^(٥) والخنزير، عند عامة العلماء.

وقال مالك: جلد الميتة لا يطهر بالدِّبَاغِ، لكنه يجوز استعماله في الجامد، دون المائع، بأن يجعل جراباً للحبوب^(٦)، دوز السمن والدِّبَسِ^(٧) والماء^(٨)، وقال عامة أصحاب الحديث: لا يطهر إلا جلد ما يؤكل لحمه.

وقال الشافعي مثل قولنا، إلا في جلد الكلب، لأنه نجس العين، عنده، كالخنزير.

والصحيح قولنا، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال: «أما إهاب^(٩) دبغ فقد طهر»، كالحمر تخلل فتحل^(١٠)، ولما ذكر أن نجاسة الميتة

(١) في ح: «اليسير جعل».

(٢) الذكاة الذبيح.

(٣) في ح: «فيطهر».

(٤) «في» ليست في ح.

(٥) في اوب: «الآدمي».

(٦) في ا: «للحبوب».

(٧) الدبس ما يسيل من الرطب (المختار).

(٨) في اوب و ح: «والمائع».

(٩) الإهاب الجلد قبل أن يدبغ (المصباح).

(١٠) في ح: «كالحمر المتخلل فيحل».

لما فيها من الرطوبات والدم السائل^(١) . وأنها تزول بالدباغ ، فيجب أن تطهر ، كالثوب النجس إذا غسل .

ثم قوله « إلا جلد الخنزير والانساز » جواب ظاهر^(٢) قول أصحابنا . وروى عن أبي يوسف أن الجلود كلها تطهر بالدباغ .

ومشايخنا قالوا : أما الخنزير فهو نجس العين^(٣) ، لا باعتبار ما فيه من الرطوبات والدم ، فكان وجود الدباغ^(٤) في حقه كالعدم . وأما جلد الآدمي إذا دبغ فاندبغ^(٥) ، فإنه^(٦) يجب أن يطهر على الحقيقة ، لأنه ليس بنجس العين ، لكن لا يجوز الانتفاع به لاحترامه .

أما الذكاة - فنقول : الحيوان إذا ذبح : إن كان مأكول اللحم ، يطهر بجميع أجزائه إلا الدم .

وإن كان غير مأكول اللحم ، فما^(٧) يطهر من الميتة ، نحو الشعر وأمثاله ، يطهر منه ؛ وما لا يطهر من الميتة ، نحو اللحم والشحم والجلد ، هل يطهر بالذكاة أم لا^(٨) ؟ :

(١) في ا و ب : « من الدم والرطوبات » .

(٢) زاد هنا في ب : « الرواية » .

(٣) « العين » ليست في ح .

(٤) زاد هنا في ح : « وعدمه » .

(٥) في ح : « فادبغ » .

(٦) « فإنه » من ح .

(٧) في ج كذا : « مما » .

(٨) « أم لا » ليست في ا و ب و ح .

على قول الشافعى : لا يطهر .

وأما عندنا < فقد > ذكر الكرخى وقال ^(١) : كل حيوان ^(٢) يطهر جلده بالدباغ ، يطهر جلده ^(٣) بالذكاة - فهذا ^(٤) يدل على أن جميع أجزائه تطهر ^(٥) .

وقال بعض مشايخنا وبعض مشايخ بلخ ^(٦) : إن كل ^(٧) حيوان يطهر جلده بالدباغ ، يطهر جلده ^(٨) بالذكاة ؛ فأما اللحم والشحم ونحوهما فلا ^(٩) يطهر بالذكاة .

والصحيح هو الأول ، لأن الذكاة أقيمت مقام زوال الدم المسفوح كله ، ونجاسة الحيوان لا جل الدم والرطوبات التى لا تخلو أجزاؤه عنها .
ومنها - تطهير البئر : وذلك باستخراج الواقع فيه ^(١٠) ، وتزح ماوجب من عدد الدلاء ، أو ^(١١) تزح ^(١٢) جميع الماء .

-
- (١) فى ح : « فقال » .
(٢) فى اكذا : « حيوان غير » .
(٣) « جلده » من ح .
(٤) فى ح : « وهذا » .
(٥) فى ح : « طاهر » .
(٦) فى ح : « البلخ » .
(٧) فى ح : « كان » .
(٨) « جلده » من اوب و ح .
(٩) الفاء من اوب و ح .
(١٠) « فيه » من اوب .
(١١) كذا فى ب و ح ، وفى الأصل وا : « و » .
(١٢) فى ب : « خروج » - راجع الكاسانى ١٤ : ٨٦ : ١٣ من أسفل .

عرفنا ذلك بإجماع الصحابة .

ثم إذا وجب نزح جميع الماء من ^(١) البئر ، ينبغي ^(٢) أن يسد منابع الماء ^(٣) وينزح ^(٤) ما فيها من الماء النجس . وإن كان لا يمكن سد منابعه ^(٥) لغلبة الماء ، فإنه ينزح جميع الماء بطريق الخزر والاجتهاد .

ولم يذكر في ظاهر الرواية كم ^(٦) ينزح عند غلبة الماء . وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أنه ينزح مائة دلو ، وفي رواية مائتا دلو . وعن محمد أنه ^(٧) ينزح مائتا دلو أو ثلثمائة دلو . وقد تكلم المشايخ فيه . والأوفق ^(٨) ما روى عن أبي نصر محمد بن محمد بن سلام ^(٩) أنه قال : يؤتى برجلين لهما بصارة بالماء ^(١٠) ، ثم ينزح مقدار ما حكما ^(١١) به . لأن ما يعرف بالاجتهاد يجب أن يرجع فيه إلى أهل الاجتهاد في ^(١٢) ذلك الباب .

(١) « من » من ح ، وفي ا و ب : « جميع ماء » .

(٢) في ا و ب : « قال : ينبغي » .

(٣) في ا و ب : « منابع البئر » .

(٤) كذا في ا و ب و ح ، وفي الأصل : « ونزح » .

(٥) في ا و ب : « منابع البئر » .

(٦) كذا في ا و ب و ح ، وفي الأصل : « أنه كم » .

(٧) « أنه » ليست في ح .

(٨) في ح : « والأرقق » وفي ا و ب : « والأرقق بالناس » .

(٩) في ح : « عن أبي نصر » و « محمد بن سلام أبو نصر الباقى ... هو صاحب الطبقة

العالية حتى إنهم عدوه من أقران أبي حفص الكبير ... قال الحامم : ذكر الفقيه أبو الليث في

آخر كتابه التوازل أن وفاته كانت سنة ٥٣٠ هـ . (الكنزى : ١٦٨) .

(١٠) كذا في ا و ب ، وفي الأصل و ح : « في الماء » . والمقصود أن يكون لهما علم وخبرة به .

(١١) في ح : « ما حكم » .

(١٢) في ح : « وفي » .

واختلف المشايخ في الدلو الذي ينزح به الماء النجس من البئر : قال بعضهم : يعتبر في كل بئر دلوها ، صغيرا كان أو كبيرا . وروى الحسن ^(١) عن أبي حنيفة أنه ^(٢) يعتبر دلو يسع قدر صاع ^(٣) . وقيل : المعتبر هو ^(٤) الدلو المتوسط بين الصغير والكبير .

وأما حكم طهارة الدلو والرشاء ^(٥) :

< فقد > روى ^(٦) عن أبي يوسف ^(٧) أنه سئل عن الدلو الذي ينزح به الماء النجس من البئر أيغسل ^(٨) ؟ قال : لا ، بل يطهره ^(٩) ما يطهر ^(١٠) البئر . وعن الحسن بن زياد أنه قال : إذا طهرت البئر يطهر ^(١١) الدلو والرشاء ، كما يطهر طين البئر ^(١٢) - والله أعلم .

ومنها - تطهير الخوض الصغير إذا ^(١٣) تنجس :

- (١) « الحسن » ليست في .
- (٢) « أنه » ليست في .
- (٣) الصاع المراقي أربعة أمداد ، كل مد رطلان بالبغدادي وبه أخذ أبو حنيفة (ابن عابدين ، ١ : ١١٧) وراجع فيما تقدم الهامش ١٠ ص ٥٤ .
- (٤) في : « هذا » .
- (٥) الرشاء الحبل .
- (٦) في : « وروى » .
- (٧) في : « أبي حنيفة » وفي الكاساني (١ : ١٦ : ٢ من أسفل) : « أبي يوسف » .
- (٨) في ١ : « يغسل » . وفي : « هل يغسل » .
- (٩) في : كذا : « طهرت » .
- (١٠) في ب و ح : « ما طهر » .
- (١١) في : « طهرت » .
- (١٢) أضاف في : « وحماة » وكذا في الكاساني (١ : ٨٦ : ١ السطر الأسفل) . والحماة طين أسود ، وحمت البثر حماً صار فيها الحماة (المصاح) .
- (١٣) في : كذا : « ومنها يطهر الخوض إذا » .

و^(١) اختلف المشايخ فيه :

قال أبو بكر الاعمش : إذا دخل الماء فيه ، وخرج منه مقدار ما كان فيه ثلاث مرات ، فإنه يطهر ، ويصير ذلك بمنزلة الغسل له ثلاثاً .

وقال أبو جعفر الهندواني رحمه الله : إذا دخل فيه ^(٢) الماء الطاهر ، وخرج بعضه ، يحكم بطهارته ، لأنه صار ماء جارياً ^(٣) ، فلم ^(٤) يستيقن ببقاء النجس فيه — وبه أخذ الفقيه أبو الليث .

وقيل : إذا خرج منه مقدار الماء النجس ، يطهر ، كالبرء إذا تنجست : تطهر بنزع ما فيها من الماء .

• • •

وعلى هذا أيضاً الجواب في حوض الحمام أو الاثواني ^(٥) إذا تنجس < ت > ^(٦) .

• • •

وأما بيان طريق التطهير بالغسل — فنقول :

لا خلاف أنه يطهر النجس بالغسل في ^(٧) الماء الجاري .

(١) « و » ليست في .

(٢) « فيه » من اوب و .

(٣) في اوب : « صار بمنزلة الماء الجاري » .

(٤) في ح : « ولم » .

(٥) في اوب : « الارى » .

(٦) في ح كذا : « وعلى هذا الجواب أيضاً : حوض أو الأوزى إذا تنجس : يطهر بنزع

ما فيها من الماء » .

(٧) في اوب و ح : « من » .

وكذلك بالغسل بصب^(١) الماء عليه .

فأما الغسل، في^(٢) الأواني ، هل يطهره^(٣) أم لا ؟

على قول أبي حنيفة ومحمد : يطهره^(٤) .

وعلى قول أبي يوسف في البدن لا يطهره^(٥) رواية واحدة . وفي

الثوب عنه^(٦) روايتان . والمسألة مع الفروع مذكورة في الجامع الكبير .

• • •

وأما شرائط التطهير بالماء^(٧) :

فمنها - العدد في نجاسة غير مرئية :

ويبان ذلك أنه^(٨) لا^(٩) خلاف أن النجاسة الحكيمة ، وهي^(١٠) الحدث

<الأكبر والأصغر^(١١)> ، يزول بالغسل مرة ، ولا يشترط فيه العدد .

وأما النجاسة الحقيقية <ف> ينظر :

إن كانت غير مرئية ، مثل البول ونحوه : ذكر في ظاهر الرواية

أنها لا تزول إلا بالغسل ثلاثاً .

(١) في ح كذا : « يصب » .

(٢) في ا و ب : « من » وفي ح : « من في الأواني » .

(٣) في ا و ب و ح : « يطهر » . ولعل الاصح أو الاوضح أن يقال : « يطهرها » .

(٤) في ح : « يطهر » . ولعل الاصح أو الاوضح أن يقال : « يطهرها » .

(٥) في ح : « لا يطهر » .

(٦) في ا و ب : « عنده » .

(٧) « بالماء » من ا و ح .

(٨) « أنه » ليست في ب .

(٩) « لا » ليست في ح .

(١٠) في ب : « وهو » .

(١١) في الاصل و ا و ب : « الكبرى والصغرى » وفي ح كذا : « الكبرى والصغرى » .

وقال الشافعي : تطهر بالغسل مرة كما في الحديث ^(١) ، إلا في ولوغ الكلب : فإنه لا يطهر إلا بالغسل سبع مرات إحداهن بالتراب ^(٢) .
والصحيح قولنا ، لما روينا عن النبي عليه السلام أنه قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه ، فلا يغمس ^(٣) يده في الإِناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده » - أمرنا ^(٤) بالغسل ثلاثاً ^(٥) عند توهم النجاسة ، فلا ن يجب عند ^(٦) التحقيق ^(٧) أولى .
ثم التقدير عندنا بالثلاث ليس بلازم ، بل هو مفوض إلى اجتهاده ^(٨) :
<ف> إن ^(٩) كان ^(١٠) غالب ظنه أنها تزول بما ^(١١) دون الثلاث ، يحكم بطهارته .

وإن كانت النجاسة مرئية : فطهارتها بزوال عينها . فإن بقي بعد زوال العين أثر لا يزول بالغسل ، فلا بأس به ^(١٢) ، لما روى في الحديث عن ^(١٣)

(١) في ح كذا : « في الحديث » .

(٢) في ح كذا : « سبع مرات ويغير الثمانية (أو الثانية ٢) بالتراب » .

(٣) في أ و ب : « فلا يغمس » .

(٤) في ح : « أمر النبي عليه السلام » وفي أ و ب : « أمر » .

(٥) « ثلاثاً » ليست في ح .

(٦) « عند » ليست في ح وفي أ و ب : « عند » بدلا من : « فلا ن يجب عند » .

(٧) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « التحقيق » .

(٨) الماء من أ و ب . وفي ح : « الاجتهاد » .

(٩) النون من أ و ب و ح وفي ح : « وإن » .

(١٠) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « كانت » .

(١١) في ح : « ما » .

(١٢) « به » من أ و ب و ح .

(١٣) « عن » من أ و ب . وفي الأصل و ح : « أن » .

النبي عليه السلام أنه قال لتلك المرأة : « حَتَّيْهِ ثُمَّ اقْرُصِيهِ ^(١) ثُمَّ اغْسِلِيهِ
بالماء ، ولا ^(٢) يضرْك أثره » .

ومن شرائط التطهير ^(٣) أيضاً ^(٤) - العصر فيما يحتمل العصر ، أو ما يقوم
مقامه فيما لا يحتمله ، من المحل ^(٥) الذي يتسرب فيه النجس :
وبيان ذلك أن المحل الذي تنجس إما إن كان شيئاً لا يتسرب فيه أجزاء
النجس ^(٦) ، مثل الأواني المتخذة من الحجر والخزف العتيق ^(٧) . أو ^(٨)
كان شيئاً يتسرب فيه شيء قليل مثل البدن والحف والنعل ونحو ذلك ،
أو ^(٩) كان شيئاً ^(١٠) يتسرب فيه شيء ^(١١) كثير ^(١٢) كالثياب واللبود
والبسط .

(١) في ا و ب : « اقرصيه » وفي ح : « اقرسية » . والصحيح ما في المتن : قال في المصباح : « قرصت
الشيء قرصاً من باب قتل لو نيت عليه باصبعين ، وقال الزمخشري قرصه بظفره أخذ جلده بهما » . وفي الحديث
« حَتَّيْهِ ثُمَّ اقْرُصِيهِ » فالقرص الأخذ بأطراف الأصابع . وقال الجوهرى القرص الفصل بأطراف
الأصابع . وقيل هو القلع بالظفر ونحوه . وقوله ثم اغسله بالماء أمر بغسله ثانياً بعد الفصل بأطراف
الأصابع مبانة في الإلقاء « راجع أيضاً المغرب » .
(٢) في ح : « فلا » .

(٣) في ح : « الطهارة » .

(٤) « أيضاً » ليست في ب .

(٥) في الأصل : « من في المحل » وفي ا و ب و ح : « فيما لا يحتمله في المحل » .

(٦) في ا و ب و ح : « النجاسة » .

(٧) في ا و ب و ح : « والخزف والعتيق » وفي الكاساني (١ : ٨٨ : ٢٠)

مثل ما في المتن .

(٨) و (٩) في ح : « ولأن » .

(١٠) « شيئاً » من ب و ح .

(١١) « شيء » ليست في ا . وفي ح : « يتسرب شيء » ،

(١٢) في ب : « كبير » .

فإن كان مما لا يتشرب ، فإنه يطهر بما^(١) ذكرنا، من زوال العين أو العدد، وإيا كفاء^(٢) الماء النجس من الإثاء في كل مرة .
وإن كان شيئاً يتشرب فيه شيء قليل، فكذلك، لأن الماء يستخرج ذلك^(٣) القليل، فيحكم^(٤) بطهارته .

وإن كان شيئاً يتشرب فيه شيء^(٥) كثير ينظر :
إن كان مما يمكن عصره ، كالثوب ونحوه ، فإن طهارته بالغسل ثلاثاً والعصر في كل مرة ، لأن المتشرب فيه كثير^(٦) ، فلا يخرج إلا بالعصر ، فلا^(٧) يتم الغسل بدونه .

وإن كان مما لا يمكن عصره ، كالخصير المتخذ من البردى ونحوه :
< ف > إن علم أنه لم يتشرب فيه ، بل أصاب ظاهره : فإنه يطهر بالغسل ثلاث مرات ، من غير عصر .
فأما إذا علم أنه تشرب^(٨) فيه : < ف > قال أبو يوسف : ينقع في الماء ثلاث مرات ، ويجفف في كل مرة ، ويقوم التجفيف ثلاثاً مقام العصر ثلاثاً^(٩) ،
ويحكم بطهارته .

-
- (١) في ح : « مما » .
(٢) مصدر أكفأ . وأكفأ الإثاء قلبه ليصب ما فيه . وفي ب : « وإلغاء » .
(٣) « ذلك » ليست في ح .
(٤) في ا و ب : « فيحكم » .
(٥) « شيء » ليست في ا .
(٦) في ب : « كبير » وفي ح : « شيء كثير » .
(٧) في ب : « ولا » .
(٨) في ح : « وأما ... يشرب » .
(٩) « ثلاثاً » من ا و ب و ح .

وقال محمد : لا يطهر ابدا .

وعلى هذا الأصل ، مسائل : على الخلاف الذي^(١) ذكرنا ، مثل
الحزف الجديد^(٢) إذا تشرب فيه النجس الكثير^(٣) ، والسكين إذا مُوّه
بالماء النجس ، والجلد إذا دبغ^(٤) بالدهن النجس ، واللحم إذا طبخ بالماء
النجس ، ونحوها .

• • •

وأما الأرض إذا أصابها^(٥) نجاسة رطبة : < فـ > إن كانت الأرض
رخوة ، فإنه يصب عليها الماء حتى يتسفل^(٦) فيها . < فإذا تسفل > ولم يبق
على وجهها شيء من الماء ، يحكم بطهارتها < ها >^(٧) . ولا يعتبر فيه العدد ،
وإنما هو على ما يقع في غالب ظنه أنها طهرت^(٨) . والتسفل في الأرض
بمنزلة العصر فيما يحتمله .

وعلى قياس ظاهر الرواية : ينبغي أن يصب الماء عليها ثلاث مرات ،
ويتسفل في كل مرة .

(١) في ب : « مسائل الخلاف التي ذكرنا » .

(٢) كذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « والحديد » .

(٣) « الكثير » ليست في ا و ب .

(٤) في ح : « دهن » .

(٥) « أصابها » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « أصابها » .

(٦) في ا : « يتسفل » .

(٧) في الأصل و ا و ب و ح : « ويحكم بطهارتها » .

(٨) « طهرت » ليست في ح .

وإن كانت الأرض صلبة : < ف > إن كانت صَعُوداً ^(١) ، فإنه يحفر في أسفلها حفيرة ^(٢) ويصب الماء عليها ، ويزال ^(٣) عنها إلى الحفيرة ، ويكنس ^(٤) الحفيرة .

وإن كانت الأرض مستوية ، لم يزل الماء عنها ، فإنها ^(٥) لا تغسل ، لأنه لا فائدة في غسلها .

وقال الشافعي : إذا كوثرت بالماء طهرت .

وهو ^(٦) فاسد لأن الماء النجس باق حقيقة ، ولكن ينبغي أن تحفر ، فيجعل أعلاها أسفلها وأ أسفلها أعلاها ، فيصير التراب الطاهر وجه الأرض - كذا ^(٧) روى أن أعرابيا بال في المسجد ، فأمر النبي عليه السلام بأن يحفر موضع بوله .

وأما حكم الغسالة - فنقول :

... الغسالة نوعان :

أحدهما - غسالة النجاسة الحكمية ، وهي الماء المستعمل .

والثاني - غسالة النجاسة الحقيقية .

(١) في ح كذا : « صوء » .

(٢) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « حفرة » - وكلاما صحيح (المصباح) .

(٣) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « ويزول » .

(٤) في ا : « وتكنس » .

(٥) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « فإنه » .

(٦) في ح : « وهذا » .

(٧) في ح : « وكذا » .

أما الأول - فنقول :

الكلام في الماء المستعمل يقع من ثلاثة ^(١) أوجه :

أحدها - في صفته : أنه ^(٢) طاهر أم نجس .

والثاني - أنه في أي ^(٣) حال يصير مستعملاً .

والثالث - أنه ^(٤) بأي سبب يصير مستعملاً ^(٥) .

أما الأول < فنقول > :

ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يجوز التوضي به، ولم يذكر أنه طاهر أم نجس .

وروى محمد ^(٦) عن أبي حنيفة أنه طاهر غير طهور . وبه أخذ محمد .

وهو أحد قولي الشافعي .

و ^(٧) روى أبو يوسف والحسن بن زياد عنه أنه نجس ؛ إلا أن الحسن

روى أنه نجس نجاسة غليظة ، وبه أخذ ^(٨) . وروى أبو يوسف أنه نجس

نجاسة خفيفة ، وبه أخذ ^(٩) .

(١) في ا و ب و ح : « في ثلاث » وفي ح : « يقع الكلام فيه في ثلاث » .

(٢) « أنه » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « أنها » .

(٣) في ح : « بأي » .

(٤) « أنه » ليست في ا و ب .

(٥) « والثالث ... مستعملاً » ليست في ح .

(٦) كذا في ا وفي الأصل و ب و ح : « وروى أبو يوسف ومحمد » وما أنبتاه في

المتن هو الصحيح كما سيتبين مما يلي ومن الهامش ٩ التالي .

(٧) الواو من ب .

(٨) في الأصل هنا علامة نقص وفي الهامش : « أبو يوسف » وهو خطأ إذ لا نقص .

(٩) ذكر الخلاف في أعلى الوجه الآتي : « وروى محمد عن أبي حنيفة أنه طاهر غير طهور »

وبه أخذ محمد . وهو أحد قولي الشافعي . وروى الحسن بن زياد عنه أنه نجس نجاسة غليظة ، وبه

أخذ . وروى أبو يوسف أنه نجس نجاسة خفيفة وبه أخذ . وفي ح على الوجه الآتي : « وروى

أبو يوسف ومحمد والحسن بن زياد عنه أنه نجس ، إلا أن الحسن روى أنه < نجس >

نجاسة غليظة، وبه أخذ . وروى أبو يوسف أنه نجس عنه نجاسة خفيفة وبه أخذ . وروى محمد =

وقال زفر : إن كان المستعمل غير محدث ، فالماء ^(١) المستعمل ^(٢) طاهر وطهور . وإن كان محدثا ، فالماء المستعمل طاهر غير طهور . وهو أحد قولى الشافعى .

وقال مالك : إنه ^(٣) طاهر ^(٤) وطهور ، بكل حال . ثم مشايخ بلخ ^(٥) حققوا هذا ^(٦) الاختلاف على الوجه الذى ذكرنا . ومشايخ العراق قالوا : إنه طاهر غير طهور ، بلا خلاف بين أصحابنا . واختيار المحققين من مشايخنا < هو > هذا ^(٧) ، فإنه ^(٨) هو الأشهر عن أبى حنيفة - وهو الأقيس ، فإنه ماء طاهر لاقى عضوا طاهرا ^(٩) ، فحدث النجاسة من أين ^(١٠) ؟ كما فى غسل الثوب الطاهر بالماء الطاهر . ثم على هذا المذهب المختار : إذا ^(١١) وقع الماء المستعمل فى الماء القليل :

= عن أبى حنيفة أنه طاهر غير طهور ، وبه أخذ محمد ، وهو أحد قولى الشافعى . والصحيح ما أئتمناه فى المتن وما يوافقه . راجع الكاسانى ، ١ : ٦٦ : ٤ من أسفل . وابن الممام : فتح القدير ، ١ : ٥٩ . والسرخسى ، ١ : ٤٦ .

- (١) فى ح : « والماء » .
- (٢) « المستعمل » ليست فى ا و ب .
- (٣) « إنه » ليست فى ا و ب .
- (٤) « طاهر » ليست فى ح .
- (٥) قاعدة خراسان ويقال هى فى وسط الاقليم (المصباح) .
- (٦) « هذا » من ا و ب .
- (٧) أى : وهذا هو اختيار المحققين من مشايخنا .
- (٨) « فإنه » ليست فى ب .
- (٩) فى ح : « ماء طاهر فى عضو طاهر » .
- (١٠) فى ح كذا : « مواين » .
- (١١) فى ح : « بالماء الطاهر على المذهب المختار وإذا » . وفى ب : « فى الماء الطاهر على المذهب المختار إذا » .

قال بعضهم : لا يجوز التوضي به ، وإن قل (١) .
 وقال بعضهم : يجوز ما لم يغلب على الماء المطلق - وهذا (٢) هو الصحيح .
 وأما بيان حال الاستعمال ، وتفسير الماء المستعمل - < فنقول > :
 قال بعض مشايخنا : الماء المستعمل (٣) ما زایل البدن ، واستقر
 في مكان .
 وذكر في الفتاوى أن الماء إذا زال عن البدن فلا ينجس ، ما لم يستقر
 على الأرض أو في الإِناء .
 ولكن هذا ليس مذهب أصحابنا ، إنما هو (٤) مذهب سفيان الثوري (٥) .
 أما عندنا < فـ > ما دام الماء (٦) على العضو الذي يستعمله فيه ، لا يكون
 مستعملاً . وإذا < زايله > (٧) ، يكون مستعملاً .

(١) أضاف هنا في ج : « الماء المستعمل ماء زایل » وهذا خطأ من الناسخ فهذه العبارة ستأتي
 بعد قليل .

(٢) في ح : « ما لم يغلب الماء - هذا » .

(٣) « قال بعض مشايخنا .. المستعمل » ليست في ا .

(٤) « هو » ليست في ب .

(٥) من تابعي التابعين . ولد سنة ٩٧ هـ . ومات بالبصرة سنة ١٦١ هـ . واتفق العلماء على وصفه
 بالورع والبراعة في العلم بالحديث والفقه (النووي : التهذيب : القسم الاول - الجزء الاول
 ص ٢٢٢ - ٢٢٣) .

(٦) « الماء » ليست في ح .

(٧) في الأصل واو ب : « زایل عنه » وفي ح : « زال عنه » . وفي الكاساني (١ : ٦٨ :
 ١٢ من أسفل) : « زايه » . وفي المنجد : زايه وتزایل عنه وتزِيل عنه .

فإن^(١) لم يستقر على الأرض أو في الآثناء - فإنه ذكر في ظاهر الرواية : رجل نسي مسح الرأس ، فأخذ من لحيته ماء ومسح به رأسه : لا يجوز ، وإن^(٢) لم يوجد الاستقرار على الأرض . وعلى قول سفیان الثوري : يجوز ، لأنه لم يستقر على الأرض . وذكر في باب المسح على الخفين ، أن من مسح على خفيه ، فبقى في كفه بلل ، فمسح به رأسه : لا يجوز ، وعلى وقال^(٣) : لأنه مسح به مرة وإن لم يستقر على الأرض^(٤) .
و^(٥) قالوا فيمن بقيت على^(٦) رجلاه لمعة^(٧) في الوضوء ، قبلها بالبلل الذي على الوجه أو على عضو آخر^(٨) - لا يجوز ، لأنه صار مستعملا ، وإن لم يستقر على الأرض^(٩) أو في الآثناء - فدل أن المذهب ما قلنا .

وأما سبب صيرورة^(١٠) الماء مستعملا - فنقول :

- (١) في اوب و ح : « وإن » .
- (٢) « وإن » من ا والكاساني ١٠ : ٦٨ : ٨ من أسفل .
- (٣) في ح : « فمسح برأسه لا يجزيه وقال » .
- (٤) والمارة في اوب : « وذكر في باب المسح على الخفين : إذا ترك المسح على الخفين بقي على كفه بلل فمسح به لا يجزيه وعلى وقال لأنه مسح به مرة فلا يجوز المسح به مرة أخرى وإن لم يستقر على الأرض » وما في المتن يطابق ما في الكاساني ١٠ : ٦٨ : ١٠ من أسفل . وفي وسيط السرخسي (٢١ : ١) : « ثم الماء دام على البدن لا يصير مستعملا ، وهو مذهب سفیان الثوري ، دون مذهبنا ، فإنه ذكر في ظاهر الرواية : لو مسح برأسه ببلل أخذه من لحيته أو مسح على خفيه ببلل مسح به رأسه لا يجوز وإن لم يستقر في مكان ، وعند سفیان يجوز » .
- (٥) الواو ليست في ح .
- (٦) « على » ليست في ح .
- (٧) اللمعة الموضع الذي لا يصيبه الماء في الغسل أو الوضوء من الجسد (المصباح) .
- (٨) في ا : « على الوجه أو على اليد » .
- (٩) « وقالوا فيمن بقيت ... وإن لم يستقر على الأرض » ليست في ب .
- (١٠) في ح كذا : « وأما بسبب ضرورة » .

عند أبي حنيفة وأبي يوسف : يصير الماء مستعملاً بأحد الأمرين^(١) :
بزوال الحدث ، أو بإقامة القُرْبَةِ^(٢) .

وعند محمد : يصير^(٣) مستعملاً بإقامة القربة لا غير .

وعند زفر والشافعي : يصير مستعملاً بإزالة الحدث لا غير .

إذا ثبت هذا الأصل فنقول :

من توضأ بنية إقامة القربة ، نحو الصلوات المعهودة وصلاة الجنائز
ودخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن ونحوها^(٤) : فإن كان
محدثاً ، يصير الماء مستعملاً بلا خلاف ، لوجود زوال الحدث ، و^(٥) حصول
القربة جميعاً . وإن^(٦) لم يكن محدثاً : < ف > على قول علمائنا الثلاثة
يصير مستعملاً ، لأنه وجد إقامة القربة . وعلى قول زفر والشافعي :
لا يصير مستعملاً ، لأنه^(٧) لم يوجد إزالة الحدث .

وعلى هذا الأصل ، يخرج : من دخل في البئر لطلب الداء أو^(٨) للغسل ،
وهو جنب أو طاهر ، على ما عرف في كتاب الشرحين والمبسوط^(٩) .

(١) في ح : « الأمرين » .

(٢) ما يتقرب به إلى الله (المصباح) .

(٣) زاد في ح هنا : « الماء » .

(٤) في ب : « ونحوها » .

(٥) في ب : « في » .

(٦) في ح : « فإن » .

(٧) « وجد إقامة القربة ... لأنه » ليست في ب .

(٨) في ا و ح : « و » .

(٩) راجع في بيان ذلك : الكاساني ، ٦٩:١ السطر الأسفل - ٧٠ .

وأما حكم غسالة النجاسة الحقيقية - فنقول :

إذا وقعت في الماء، أو أصابت الثوب أو البدن ^(١)، ففى حق منع جواز الصلاة والوضوء، المياه الثلاث ^(٢) على السواء، لأن الكل نجس. فأما في حق ^(٣) تطهير المحل الذى أصابته النجاسة ^(٤)، فالمياه يختلف حكمها حتى قال بعض ^(٥) مشايخنا : إن الماء الأول إذا أصاب شيئاً يطهر بالغسل ^(٦) مرتين، والثانى بالغسل مرة. والثالث يطهر بالمصر لا غير. والصحيح أن الأول يطهر بالغسل ^(٧) ثلاثاً، والثانى بالغسل ^(٨) مرتين، والثالث بالغسل مرة ^(٩)، ويكون حكم كل ما فى الثوب ^(١٠) الثانى مثل حكمه فى الثوب الأول.

وهل يجوز الانتفاع بالغسالة فى غير الشرب والتطهير ؟
ينظر : إن تغير طعمها أو لونها أو ريحها : فإنه يحرم الانتفاع ^(١١) بها أصلاً،

(١) « أو البدن » من - .

(٢) الفرض أن النجاسة غسلت ثلاث مرات بثلاث مياه وقد تقدم أن النجاسة الحقيقية إذا كانت غير مرئية لا تزول إلا بالغسل ثلاثاً، فأما إن كانت مرئية فطهارتها بزوال عينها (راجع فيما تقدم ص ١٤١ وما بعدها).

(٣) « حق » ليست فى - .

(٤) « النجاسة » من ا د ب .

(٥) فى - : « بعضهم من » .

(٦) د (٧) فى - : « الغسل » .

(٨) « بالغسل » ليست فى - .

(٩) « مرة » ليست فى - .

(١٠) فى - كذا : « حكم الماء كان فى الثوب » .

(١١) « بالغسالة فى غير .. الانتفاع » ليست فى ا .

ويصير نظير البول ، لكون النجس غالبا . وإن لم يتغير وصف الماء ، يجوز الانتفاع به في ^(١) غير الشرب والتطهير ، نحو أن يبل به الطين أو ^(٢) يسقى الدواب ونحو ذلك .

وعلى هذا : الفأرة ^(٣) إذا وقعت في العصير والدهن والحل وماتت فيه ^(٤) فأخرجت ^(٥) ، فإنه ينجس ^(٦) جميعه ، ولكن يجوز الانتفاع به ، فيما سوى الاكل ، من دبغ الجلد بالدهن النجس والاستصباح به ، ويجوز بيعه ^(٧) . وإن كان جامدا ، فإنه يلقي الفأرة وما حولها ، وحكمه حكم الذائب ، ويكون الباقي طاهرا ، بخلاف ذلك ^(٨) الميتة : فإنه لا يجوز الانتفاع به أصلا . وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه سئل عن الفأرة تموت في السمن < ف > قال عليه السلام : « إن كان جامدا فألقيها » ^(٩) وما حولها وخلوا ^(١٠) البقية ، وإن كان مائعا فاستصبحوا به — والله أعلم ^(١١) .

(١) « في » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « من » .

(٢) في ب و ح : « و » .

(٣) في ح : « في الفأرة » .

(٤) « فيه » من ا و ب .

(٥) في ا و ح : « وأخرجت » .

(٦) في ب : « يتنجس » .

(٧) « ويجوز بيعه » من ا و ب — « وينبغي للبائع أن يبين عيبه » فإن لم يبين وباعه ثم علم

به المشتري فهو بالخيار : إن شاء رده ، وإن شاء رضى به « الكاساني ١٤ : ٦٦ : ١٧ - ١٨ .

(٨) هو الدسم والسمن .

(٩) في ا و ب و ح : « ألقوها » .

(١٠) في ا و ب و ح : « وكلوا » .

(١١) « والله أعلم » ليست في ح و ا .

باب

المسح على الخفين والجباثر^(١)

المسح^(٢) أنواع ثلاثة^(٣) : مسح الرأس ، ومسح الخف ، ومسح الجباثر .
أما أمطام مسح الرأس - فقد ذكرنا^(٤) .
وأما مسح الخف - فالكلام فيه في خمسة مواضع :
في بيان مشروعيته ،

وفي بيان^(٥) مدة المسح ،

وفي بيان شروط^(٦) جواز المسح ووجوده^(٧) .

وفي بيان نفس^(٨) المسح ،

وفي بيان حكم سقوطه .

أما الاول - > فنقول < :

قال عامة العلماء بأن المسح على الخفين مشروع ، ويقوم^(٩) مقام غسل

القدمين ، في حق المقيم والمسافر جميعا .

(١) الجباثر جمع جَبيرة وجارة وهي عظام توضع على الموضع العليل من الجسد يشجر بها (المصباح) .

(٢) في ١ : « قال : المسح » .

(٣) في ٢ : « المسح على ثلاثة أوجه » .

(٤) راجع فيما تقدم من ٨ - ١١ و ١٨ - ١٩ .

(٥) بيان « ليست في » .

(٦) في ٢ : « شرط » .

(٧) في ب و ٢ : « ووجوبه » انظر فيما بعد من ١٥٧ .

(٨) في ٢ : « تفسير » وفي الأصل : « تبيين » .

(٩) « ويقوم » من ا و ٢ . وفي ب : « يقوم » .

وقال بعض الشيعة ، بأن المسح غير مشروع ، في حق المقيم والمسافر جميعا .

وقال مالك : مشروع في حق المسافر ، دون المقيم^(١) .
والصحيح قول عامة العلماء ، لإجماع^(٢) الصحابة على ذلك ، قولاً وفعلًا ؛ إلا ما روى عن عبد الله بن عباس^(٣) ، ثم رجع — فإنه روى عن عطاء^(٤) تلميذه أنه قال : كان عبد الله بن عباس حالف الناس في المسح على الخفين ، و^(٥) لم يمت حتى رجع إلى قول الناس . وإجماع الصحابة حجة قاطعة .

والثاني - بيان^(٦) المدة :

اختلف العلماء في أن المسح على الخف مقدر أم لا ؟

(١) « وقال مالك ... المقيم » ليست في ١ .

(٢) في ٢ : « إجماع » .

(٣) ابن عم رسول الله صلى الله عليه . ولد عام الشعب في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة وقيل ابن خمس عشرة ، وتوفي بالطائف سنة ٦٨ (أو ٧٠) هـ . وكان يقال له « حبر الأمة » و« الحبر » لكثرة علمه . وقال ابن مسعود : « نعم ترجمان القرآن : ابن عباس » وكان أحد الستة من الصحابة الذين هم أكثرهم رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أكثر الصحابة فتوى . (النووى ، التهذيب : القسم الاول ، الجزء الاول ص ٢٧٤ — ٢٧٦) .

(٤) هو عطاء بن أبي رباح ، من كبار التابعين . ولد في آخر خلافة عثمان بن عفان ، ونشأ بمكة ، وسمع عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن أبي العاص وجاعات آخرين من الصحابة . وروى عنه جماعات من التابعين كمعمر بن دينار والزهرى وغيرهما . وهو من مفتي أهل مكة . مات بمكة سنة ١١٥ هـ . (أو ١١٤ أو ١١٧) . (النووى ، التهذيب ، القسم الاول - الجزء الاول ، ص ٣٣٤) .

(٥) في ١ و ٢ : « ثم » .

(٦) في ٢ : « في بيان » .

فعمد عامتهم مقدر في حق المقيم يوم^(١) وليلة ، وفي حق المسافر
ثلاثة^(٢) أيام ولياليها .

وقال مالك : غير مقدر .

والصحيح قول العامة ، لما روى في^(٣) الحديث المشهور عن النبي
عليه السلام أنه قال : «يمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها» .
ثم اختلف العلماء في^(٤) ابتداء مدة المسح ، من أي وقت^(٥) يعتبر :
قال عامة العلماء : يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس .

وقال بعضهم : يعتبر من وقت اللبس^(٦) .

وقال بعضهم : يعتبر^(٧) من وقت المسح .

بيان ذلك : أن من توضأ عند طلوع الفجر ، ولبس الحف ، وصلى
الفجر ، فلما طلعت الشمس أحدث ، ثم لما زالت الشمس توضأ ، ومسح
على الحف : فعلى قول العامة^(٨) يعتبر ابتداء المدة من وقت الحدث بعد
اللبس ، وهو وقت طلوع الشمس : فمتى جاء ذلك الوقت من اليوم الثاني

(١) كذا في ا و ب . وفي ح : « يوم » . وفي « الأصل » : « يوماً » .

(٢) الباء من ح .

(٣) في ا و ب و ح : « من » .

(٤) في الأصل و ح : « في أن » .

(٥) « أي وقت » ليست في ح .

(٦) « وقال بعضهم يعتبر من وقت اللبس » ليست في ح .

(٧) « قال عامة العلماء .. وقال بعضهم .. وقال بعضهم يعتبر » ليست في ب .

(٨) في ح : « العلماء » .

فى حق المقيم ، وفى حق المسافر من اليوم الرابع ، تمت المدة ، فلا^(١) يمسح بعد ذلك ، ولكن ينزع الخفين ، ويغسل القدمين^(٢) ، ثم يبتدىء المسح بعده .

وعلى قول من اعتبر وقت اللبس : لا يمسح فى اليوم الثانى من وقت طلوع الفجر .

وعلى قول من اعتبر وقت^(٣) المسح : لا يمسح فى^(٤) اليوم الثانى من وقت زوال الشمس .

وأما شرائط جواز المسح ووجوده فأنواع :

من ذلك - أن يكون لا لبس الخفين ، أو ما كان فى معناهما ، على طهارة كاملة عند الحدث بعد اللبس . ولا يشترط أن يكون^(٥) على طهارة كاملة عند^(٦) اللبس ، أو على طهارة أيضا^(٧) .

ويأباه أن الرجل إذا غسل الرجلين ولبس الخفين ، ثم أكمل الوضوء بعد ذلك ، قبل الحدث ، ثم أحدث : جاز له^(٨) أن يمسح على الخفين .

وعلى قول الشافعى ، ليس له أن يمسح مالم يكمل الوضوء ثم يلبس

(١) فى ح : « ولا » .

(٢) فى ا و ب : « قدميه » .

(٣) « وقت » ليست فى ح و ا .

(٤) فى ا و ب : « من » .

(٥) « أن يكون » من ا و ب و ح .

(٦) فى ا و ب : « وقت » .

(٧) وفى الكسانى (١: ٩: ٢٣) : « أو على طهارة كاملة أصلا ورأسا » .

(٨) « له » ليست فى ب .

الحفین^(١) بعد ذلك .

ولهذا قلنا : إذا^(٢) لبس الحفین وهو محدث . ثم توضأ وخاض الماء حتى دخل الماء خفيه ، ثم أحدث : جاز له أن يمسح عليه .
وأجمعوا على^(٣) أنه إذا لبس الحفین بعد غسل الرجلین ، ثم أحدث قبل أن يكمل الوضوء ، ثم توضأ بعد ذلك ، ومسح على الحفین : لا يجوز عندنا ، لانعدام الطهارة الكاملة عند الحدث بعد اللبس — وعنده لانعدام الطهارة الكاملة عند اللبس .

ومن شرائطه — الحدث الأصغر^(٤) . فأما الحدث الأكبر^(٥) ، فالمسح فيه غير مشروع ، لأن الجواز باعتبار الحرج ، ولا حرج في الحدث الأكبر^(٦) ، لأن ذلك^(٧) يشذ^(٨) في السفر .

ومن الشرائط^(٩) — أن يكون لا بسا خفا يستر الكعین^(١٠) فصاعداً و^(١١) ليس به خرق كثير ، لأن الشرع ورد بالمسح على الحفین . وما^(١٢) يستر الكعین ينطلق عليه اسم الحف . وكذا ما يستر الكعین^(١٣) ، سوى^(١٤)

(١) « وعلى قول الشافعي ... الحفین » ليست في ح .

(٢) في ح : « إن » .

(٣) « على » ليست في ب .

(٤ — ٦) في الأصل و ا و ب و ح : « الحدث الصغرى ... الكبرى ... الكبرى » .

(٧) في ح : « لأنه » .

(٨) في ا و ب و ح : « يندر » .

(٩) « الشرائط » من ب . وفي ا و ح : « شرائطه » وفي الأصل : « الشرط » .

(١٠) في ب : « الكعین » .

(١١) كذا في ا و ب . وفي الأصل : « أو » .

(١٢) « يستر الكعین ... الحفین وما » ليست في ح .

(١٣) في الأصل : « من الكعین » .

(١٤) « سوى » ليست في ح .

الحف ، فهو في معناه ، نحو المكعب^(١) الكبير ، والجزموق^(٢) ،
والميثم^(٣) < و > هو نوع من الحف^(٤) .

...

وأما المسح على الجوربين^(٥) فهو على أقسام ثلاثة :

إن كانا مجلدين أو منملين : جاز المسح بإجماع^(٦) بين أصحابنا .
وأما إذا كانا غير منملين : فإن كانا رقيقين^(٧) بحيث يرى ما تحتها^(٨) :
لا يجوز المسح عليهما . وإن كانا ثخينين : قال أبو حنيفة : لا يجوز المسح
عليهما . وقال أبو يوسف ومحمد : يجوز . وروى عن أبي حنيفة أنه رجع
إلى قولهما في آخر عمره .

وقال الشافعي : لا يجوز المسح^(٩) على الجوارب ، وإن كانت مُنَعَلَة ،
إلا إذا كانت مجلدة إلى الكعبين . فيجوز .

وما قالاه أرفق بالناس ، وما قاله أبو حنيفة ، رحمة الله عليه . أحوط وأقيس .

...

(١) المكعب المداس لا يبلغ الكعبين (المصباح) .

(٢) جلد يلبس فوق الحف لحفظه من الطين وغيره (ابن عابدين ، ١ : ١٩٦ : ٢ من أسفل) .

وفي ح : « المكعب الكبير الجرموق » .

(٣) في المنجد : « خف ميثم : شديد الوطء كأنه يتم الأرض أي يدقها » .

(٤) « هو ... الحف » من ح .

(٥) « الجورب لعانة الرجل (قاموس) وكأنه تفسير باعتبار اللفظ ، لكن العرف خص

اللفظة بما ليس بمخيط والجورب بالمخيط ونحوه الذي يلبس كما يلبس الحف » ابن عابدين ، ١ : ١٩٧ .

(٦) في أ و ب و ح : « بالإجماع » .

(٧) في أ : « رقيقين » .

(٨) في أ و ب : « بحيث يصفان ما تحتها » ، وفي ح : « بحيث يشفان تحتها » .

(٩) « المسح » ليست في ب و ا .

ولو لبس الخفين ثم لبس فوقهما الجرموقين من الجلد^(١) ينظر : إن لبسهما بعد ما أحدث ، ووجب المسح على الخفين : فإنه لا يجوز المسح على الجرموقين ، بالإجماع .

فأما إذا لبسهما قبل الحدث ، ثم أحدث : > فإنه < يجوز المسح على الجرموقين عندنا . وعند الشافعي^(٢) لا يجوز .
وعلى هذا ، إذا^(٣) لبس خفا على خف .

...

ثم^(٤) الحف إذا كان به خرق : إن كان يسيراً ، يجوز المسح عليه . وإن كان كثيراً^(٥) : لا يجوز - وهذا جواب الاستحسان .

والقياس أن يكون السير مانعاً كالكثير^(٦) - وهو قول زفر والشافعي . وقال مالك وسفيان الثوري : إن^(٧) الحرق ، قليله وكثيره ، لا يمنع ، بعد أن كان ينطلق عليه اسم الحف .

والحد الفاصل بينهما هو قدر ثلاث أصابع^(٨) الرجل فصاعداً ، حتى إذا كان أقل منه^(٩) ، يجوز المسح عليه .

(١) « من الجلد » ليست في اوب .

(٢) في اوب : « وعند زفر والشافعي » وما في المتن مثل ما في السرخسي . ١٠٢ : ١ . وما في الكاساني ، ١٠ : ١ .

(٣) في اوب : « وكذا إذا » .

(٤) « ثم » ليست في ا .

(٥) في اوب و ح : « كبيراً » .

(٦) في ح : « كالكبير » .

(٧) في ا : « إن كان » .

(٨) زاد في ا و ح هنا : « من أصابع » .

(٩) في ح : « من ذلك » .

ثم صفة الحرق المانع ، أن يكون مفتوحاً^(١) < بحيث > يظهر ماتحته من القدم مقدار ثلاثة أصابع ، أو يكون منضماً ، لكن ينفرج عند المشي ويظهر القدم^(٢) . فأما إذا كان منضماً لا ينفرج ولا يظهر القدم عند المشي ، فإنه لا يمنع ، وإن كان أكثر من ثلاث أصابع - كذا روى المعلى عن أبي يوسف عن^(٣) أبي حنيفة .

ولو كان ينكشف الظهارة ، وفي^(٤) داخله بطانة^(٥) من جلد ، ولم يظهر القدم : يجوز المسح عليه .

هذا إذا كان الحرق في موضع واحد . فإن^(٦) كان في مواضع مختلفة - ينظر :

إن كان في خف واحد ، فإنه يجمع : فإن بلغ مقدار ثلاث أصابع^(٧) الرجل ، يمنع^(٨) ؛ وإلا فلا . وإن كان في خفين ، فإنه لا يجمع - كذا ذكر محمد^(٩) في الزيادات .

-
- (١) في ح : « مفتوحاً » . وفي الكذا : « منتفخاً » .
 (٢) زاد هنا في ح : « فإنه يمنع » .
 (٣) في اوب و ح : « وعن » .
 (٤) في اوب و ح : « ومن » .
 (٥) في اوب : « البطانة » .
 (٦) « فإن » من اوب ح . وفي الأصل : « وإن » .
 (٧) زاد هنا في ا : « من أصابع » .
 (٨) في ح : « امتنع » .
 (٩) « محمد » من اوب .

وأما بيان نفس^(١) المسح - فتقول :

المسح المشروع هو^(٢) مسح ظاهر الحف ، دون أسفله وعقبه^(٣) ، مرة واحدة ؛ حتى إذا مسح على أسفل الحف ، أو على المقب وجانيبه^(٤) ، لا يجوز ، وكذا^(٥) إذا مسح على الساق .

وهو قول الشافعي ، المذكور في كتبه . وقال أصحابه^(٦) بأنه إذا مسح على أسفل الحف وحده^(٧) ، جاز . ولكن السنة ، عنده ، الجمع بين المسح على ظاهر الحف وأسفله .

وأما السنة عندنا ، < ف > أن يمسح على ظاهر خفيه ، بكلتا^(٨) يديه ، ويبتدىء به^(٩) من قبل الأصابع إلى الساق .

والصحيح قولنا ، لما روى عن المغيرة^(١٠) بن شعبه ، أن النبي عليه

(١) « نفس » من ا و ب . وفي الأصل : « تمين » ، وفي ج : « تفسير » . انظر ص ١٥٤ .

(٢) في ح : « وهو » .

(٣) المقب مؤخر القدم (المصباح) .

(٤) في ح : « أو على جانبيه » .

(٥) في ح : « كما » .

(٦) في ح : « أصحابنا » .

(٧) في ح : « واحد » .

(٨) في ح : « بكلا » .

(٩) « به » ليست في ا و ب .

(١٠) في الأصل : « مغيرة » - من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان موصوفاً بالدهاء والحلم . ولما عمّر بن الخطاب البصرة ، ثم نقله منها إلى الكوفة ، وظل بها حتى قتل عمر ، فأقره عثمان عليها ثم عزله . ثم استعمله معاوية على الكوفة فظل عليها حتى توفي بها سنة ٥٠ هـ . (أو ٥١) . وقد شهد اليمامة وفتح الشام . وقيل إنه أول من وضع ديوان البصرة (النووي ، التهذيب ، الجزء الثاني من القسم الأول ، ص ١٠٩ - ١١٠) . وفي ح : « لما روى بن مغيرة بن شعبه » .

السلام تَوْضُأً ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن ، ويده اليسرى على خفه الأيسر ، ومدّهما من الأصابع إلى أعلاهما ، مسحاً واحدة ، وكأني أنظر إلى أصابع رسول الله عليه السلام على ظاهر خفيه .

ثم مقدار المفروض عندنا ، مقدار ثلاث أصابع ^(١) اليد ^(٢) على ظاهر الحف ، سواء كان طويلاً أو عرضاً ؛ حتى لو مسح بإصبع أو بإصبعين : لا يجوز .

وعند الشافعي : إذا مسح مقدار ما يسمى به ^(٣) ماسحاً : جاز ، كما في مسح الرأس .

وأما بيان حكم سقوطه - فنقول :

إذا انقضت مدة المسح . يسقط ؛ ويجب عليه غسل القدمين ، دون الوضوء بكماله ^(٤) ، إن كان متوضئاً . وإن كان محدثاً ، يجب عليه الوضوء بكماله . وكذلك إذا نزع الحفين ، وكذلك إذا نزع أحدهما : ينقض ^(٥) المسح ، وعليه غسل القدمين ؛ حتى لا يكون جامعا بين البذل والمبذل .

(١) زاد في أحدها : « من أصابع » .

(٢) « اليد » من أ و ح . وفي الأصل وب : « الرجل » ، وفي الكاساني (١٩ : ١٢ : ١) : « ثم الكرخى اعتبر التقدير فيه بأصابع الرجل ، فإيه ذكر في مختصره : « إذا مسح مقدار ثلاث أصابع من أصابع الرجل أجزاء » فاعتبر المسح ، لأن المسح يقع عليه ؛ وذكر ابن رستم عن محمد أنه « لو وضع ثلاثة أصابع وضماً أجزاء » - وهذا يدل على أن التقدير فيه بأصابع اليد ، وهو الصحيح » .

(٣) « به » ليست في ب و أ .

(٤) « بكماله » ليست في ح .

(٥) في أ و ب و ح : « ينقض » .

ولو أخرج^(١) بعض القدم، أو^(٢) خرج بغير صنعه :
 روى عن أبي حنيفة أنه قال : إذا أخرج^(٣) أكثر العقب^(٤)
 من الحنف ، انتقض مسحه ، وإلا فلا .
 وروى عن أبي يوسف أنه قال : إذا أخرج^(٥) أكثر القدم^(٦)
 ينتقض مسحه ، وإلا فلا^(٧) .
 وروى عن محمد ، أنه قال : إذا بقى في^(٨) الحنف قدر ما يجوز المسح
 عليه ، جاز ، وإلا فلا .

. . .

وأما المسح على الجائر - فالكلام فيه في مواضع :
 أحدها - أن الغسل في أى وقت يسقط ، ويشرع المسح على الجائر^(٩) .
 والثانى - أن^(١٠) المسح على الجائر : هل هو واجب فى الجملة ، أم لا ؟ .
 والثالث - فيما يبطل المسح ويسقطه .

-
- (١) فى اوب : « خرج » .
 (٢) فى اوب و ح : « إن » . وما فى المتن هو الصحيح (راجع الكسانى ، ١ : ١٣ : ٤) .
 (٣) فى اوب و ح : « خرج » .
 (٤) فى ح : « الكعب » .
 (٥) فى ا و ح : « خرج » .
 (٦) فى ح زاد هنا : « من الحنف » .
 (٧) « وروى عن أبى يوسف ... وإلا فلا » ليست فى ب .
 (٨) فى ح : « لو بقى من » .
 (٩) « على الجائر » من اوب و ح .
 (١٠) « أن » ليست فى اوب .

والرابع - فى بيان الفصول التى يخالف المسحُ على الجبائر < فيها >
المسحُ على الخفين .

أما الأول - فتقول :

إن كان الغسل مما يضر بالعضو المنكسر ، والجرح ، والقرح - فإنه
يسقط ، ويشرع المسح على الجبائر .

وكذا إذا ^(١) كان لا يضره ^(٢) ، ولكن فى نزع الجبائر خوف
زيادة العلة ، أو زيادة الضرر .

وأصل ذلك ^(٣) ما روى عن على رضى الله عنه ، أنه قال : كسر
زنداي ^(٤) يوم أحد ، فسقط اللواء من يدي ، فقال عليه السلام : « اجعلوها
فى يساره ، فإنه صاحب لوإى فى الدنيا والآخرة » ، فقلت : « يا رسول الله !
ما أصنع بالجبائر ؟ » ، فقال : « امسح عليها » .

هذا إذا مسح على الجبائر والحرق التى ^(٥) فوق الجراحة . فأما إذا
كانت زائدة على ^(٦) رأس الجرح ، هل يجوز المسح على الحرقه
الزائدة ؟ وكذلك إذا اقتصد وربط عليه رباطا ؟ ينظر :

(١) فى ا : « لأن » .

(٢) فى ح : « لا يضره المسح » . وفى ا و ب : « لا يضر » .

(٣) فى ا و ب : « وأصله » .

(٤) فى ح : « كسرت زندى » . وفى ا : « كسر زندى » . وفى ب : « كسر يندى » .

(٥) « التى » من ا و ب و ح . وفى الأصل : « الذى » . والحرق جمع خرقه وهى القطعة

من الثوب (المنجد) .

(٦) فى ا و ب : « عن » .

إن كان حل الحرقه ، وغسل ماتحتها ، مما يضر بالجرح والقرح : فإنه يجوز المسح على الحرقه الزائدة ، كما يجوز المسح على الحرقه التي ^(١) على موضع الجراح ^(٢) .

وإن كان الحل مما لا يضر بالجرح ، ولا يضره المسح أيضاً ^(٣) ، فإنه لا يجزئه المسح على الجبائر ، بل عليه أن ينزع ^(٤) الجبائر ، ويحل الحرق ^(٥) ، ويغسل ما حول الجراح ^(٦) ، ويمسح عليها ، لا على الحرقه .

وإن كان يضره المسح ، ولكن لا يضره الحل : فإنه يمسح على الحرقه التي على الجراح ^(٧) ، ويغسل حوالها ، وما تحت الحرق ^(٨) الزائدة .

كذا ذكره ^(٩) الحسن بن زياد مفسراً ، لأن جواز المسح ، بطريق الضرورة ، فيقدر ^(١٠) بقدرها .

وأما بيان أن ^(١١) المسح على الجبائر واجب ، أم لا < فنقول > :

-
- (١) زاد هنا في ا و ح : « هي » .
 - (٢) في ا و ب و ح : « الجراحة » . و « الجراح » جمع « الجراحة » (المصباح) .
 - (٣) « أيضاً » ليست في ب .
 - (٤) « ينزع » ليست في ح .
 - (٥) في ح : « الحرقه » .
 - (٦) في ا و ب و ح : « الجراحة » .
 - (٧) في ا و ب : « الجراحة » وفي ح : « الجرح » .
 - (٨) في ح : « الحرقه » .
 - (٩) في ح : « ذكر » .
 - (١٠) في ا و ب و ح : « فيقدر » .
 - (١١) « أن » ليست في ا و ح .

ذكر^(١) في ظاهر الرواية وقال : إذا ترك المسح على الجبائر ، وذلك يضره^(٢) : جاز عند أبي حنيفة . وقالوا : إذا كان لا يضره ، لا يجزئه - فأجاب كل واحد منهما في غير ما أجاب^(٣) الآخر .
و^(٤) بعض مشايخنا قالوا : إن قول أبي حنيفة مثل قولهما : في أن المسح على الجبائر واجب عند تعذر الغسل ، وإنما يسقط إذا كان المسح يضره ، لما روينا من الحديث : أن النبي عليه السلام أمر بالمسح على الجبائر ، وظاهر الأمر لوجوب العمل ؛ إلا أنه إذا كان يخاف الضرر في المسح ، يسقط ، لأن الغسل يسقط عند خوف زيادة الضرر ، فالمسح^(٥) أولى أن يسقط^(٦) .
وبعض مشايخنا قالوا بأن المسألة على الخلاف : على قول أبي حنيفة : المسح على الجبائر مستحب ، وليس بواجب . وعندهما : واجب .
وكذا ذكر هذا في الكتاب^(٧) . ولكن القول^(٨) الأول أصح .
ولو ترك المسح على بعض الجبائر ، ومسح على البعض : لم يذكر

(١) في ح : « ذكر الحسن » .
(٢) في الأصل : « لا يضره » وفي أوب و ح : « يضره » وكذا في الكاساني ، ١ : ١٣ : ح : من أسفل .
(٣) كذا في ح . وفي الأصل و أوب : « أجابه » .
(٤) الواو من أوب و ح .
(٥) في ح : « والمسح » .
(٦) « أن يسقط » من أوب و ح .
(٧) في ح : « وكذا ذكر في هذا الكتاب » . ولم نجد في الجامع الصغير ولا في مختصر القدوري شيئاً في هذا وقال صاحب فتح القدير (طبعة الميمنية ، ١ : ١٤٠) : « قال القدوري في التجريد : الصحيح من مذهب أبي حنيفة أنه ليس بفرض » .
(٨) في ح : « ولكن هذا القول » .

< هذا > ^(١) في ظاهر الرواية .

وروى عن ^(٢) الحسن بن زياد ، أنه قال : إن مسح على الأقل أكثر ،
جاز ؛ وإلا فلا .

وأما بيان ما يبطل المسح - فنقول :

إذا سقطت الجبائر ، بعد ما مسح عليها ، فلا يخلو : إما أن تسقط ^(٣)
عن برء أو لا عن ^(٤) برء . ولا يخلو : إما إن سقطت في حالة الصلاة ^(٥)
أو ^(٦) خارج الصلاة .

أما إذا سقطت لا عن ^(٧) برء : فإن ^(٨) كان في الصلاة ، يمضي عليها .
وإن كان ^(٩) خارج الصلاة ، فإنه يضع الجبائر عليها ^(١٠) ، ولا يعيد المسح ،
لأن سقوط الفصل بسبب ^(١١) المذر ، وهو قائم ؛ وإنما الواجب هو
المسح ، وهو قائم ، وإن زال المسح ، فصار كما لو مسح على رأسه ،
ثم حلقه .

(١) أضفناها من الكاساني ، ١٤ : ١٠ .

(٢) عن « ليست في ب » .

(٣) في ب : « سقطت » .

(٤) في ح : « أو عن غير » .

(٥) في ح : « في حال الصلاة » . وفي ب : « في الصلاة » .

(٦) في ح : « أو في » .

(٧) في ح : « أما إن سقطت عن غير » .

(٨) الفاء من ح . وفي ب : « وإن » .

(٩) في ح : « كانت » .

(١٠) « فلا يخلو : إما أن تسقط عن برء ... فإنه يضع الجبائر عليها » ليست في أ .

(١١) في ح : « لسبب » .

وأما إذا سقطت عن براء : < ف > إن^(١) كان خارج الصلاة : إن لم يحدث بعد المسح ، يفصل موضع الجبائر لا غير ، وبطل^(٢) المسح ، لأنه صار قدرا على الأصل ، فيبطل حكم البذل ، فيجب عليه^(٣) غسله . أما غسل سائر الأعضاء < ف > قائم ، ولم يوجد ما يرفعه ، وهو الحدث .

وإن كان في الصلاة ، يستقبل ، لأنه قدر على الأصل ، قبل حصول المقصود بالبذل^(٤) .

و^(٥) هل يجب عليه إعادة ما صلى بالمسح إذا برأت الجراحة ؟
فقدنا ، لا يجب .

وعلى^(٦) قول الشافعي : يجب الإعادة على من^(٧) جبر على الجرح والقرح ، قول واحد . و^(٨) له في صاحب الجبائر ، على العضو المنكسر ، قولان . والصحيح مذهبنا ، لما روينا من حديث علي^{عليه السلام} : أن النبي عليه السلام لم يأمره بإعادة الصلوات^(٩) ، بعد البرء ، مع وقوع الحاجة إلى البيان .

(١) في ح : « وإن » .

(٢) في ح : « ويبطل » .

(٣) « عليه » من ح .

(٤) في ب : « بالتبذل » .

(٥) الواو ليست في ح .

(٦) في ح : « وعلى قياس » .

(٧) في ح : « ما » .

(٨) في ح : « أو » .

(٩) في ح : « الصلاة » .

وأما بيان الفرق بين المسح على الجبائر والمسح على الخفين - فمن وجوه :
أحدها - إذا وَضَعَ ^(١) الجبائر ، وهو محدث ، ثم توضأ : جاز له أن
يمسح عليها . وإذا لبس الخفين ، وهو محدث ، ثم توضأ : ليس له أن يمسخ .
والفرق أن المسح على الجبائر ، كالغسل لما < تحتها > ^(٢) ، < فيكون >
قائماً مقامه ، وقد وجد .

ثم من شرط ^(٣) جواز المسح ، أن يكون طاهراً عند الحدث ، بعد
اللبس ؛ حتى يكون الحف مانعاً للحدث ، لا رافعاً .

والثاني - أن المسح على الجبائر غير ^(٤) مؤقت بالأيام ، ولكن مؤقت
إلى وقت وجود البرء - حتى ينتقض بوجود البرء ، في حق العضو الذي عليه
الجبائر . والمسح على الخفين مؤقت بالمدة المعلومه .

والثالث - أن سقوط ^(٥) الجبائر ، لا عن برء ، لا ينقض ^(٦) المسح - حتى
إن عليه أن يضعها مرة أخرى ويصلي . وفي المسح على الخفين ، إذا
سقط ^(٧) ، يجب عليه ^(٨) غسل الرجلين - والله أعلم ^(٩) .

(١) في ح : « وقع » .

(٢) كذا في الكاساني (١ : ١٤ : ٢ من أسفل) وفي الهداية (١ : ١٧ : ٢ من أسفل) . وفي الأصل و اوب و ح : « تحت » . كذا في الكاساني (١ : ١٤ : ٢ من أسفل) وفي الهداية (١ : ١٧ : ٢ من أسفل) . وفي الأصل و اوب و ح :
(٣) « شرط » ليست في ا . وفي ح : « شرائط » .

(٤) « غير » ليست في ا .

(٥) في الأصل : « سقط » .

(٦) في ح : « ولا ينقض » .

(٧) في ا : « سقطت » .

(٨) « عليه » ليست في ح .

(٩) « والله أعلم » ليست في ح .

كتاب الصلاة

اعلم بأن الله تعالى فرض ^(١) خمس صلوات ، في اليوم والليلة .
عرفت ^(٢) فرضيتها بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الامة :
أما الكتاب - فقوله تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا
موقوتا ^(٣) » ، أي فرضا موقتا ^(٤) . وقال تعالى : « فسبحان الله حين تُمسُّون
وحين تُصبحون . وله الحمد في السموات والأرض ، وعِشْيَا ، وحين
تُظهرون » ^(٥) - فهذا ^(٦) بيان الصلوات الخمس .
وأما السنة - فما روى عن النبي عليه السلام أنه قال في خطبة حجة ^(٧)
الوداع : « أيها الناس ^(٨) ! اعبدوا ربكم ، وصلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ،
وحجوا بيت ربكم ، وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم - تدخلوا
جنة ربكم ^(٩) » .

-
- (١) في ا و ب : « فرض على عباده المؤمنين » وفي ح : « فرض على عباده المسلمين » .
(٢) في ح : « عرفنا » .
(٣) النساء : ١٠٣ .
(٤) « أي فرضا موقتا » ليست في ا .
(٥) سورة الروم : ١٧ و ١٨ . وفي ح : أورد الآيتين كاملتين . أما في الأصل فأورد
الآية حتى « تمسون » وفي ا و ب حتى « وله الحمد » محيلا في الثلاث إلى « الآية » .
(٦) « فهذا » من ا . وفي ب : « هذا » وفي الأصل وح : « فيها » .
(٧) « حجة » من ا و ب .
(٨) « أيها الناس » من ا و ب .
(٩) وأضاف في ح : « بلا حساب ولا عذاب » .

وعليه إجماع الأمة .

• • •

ثم للصلاة ^(١) فرائض ، وواجبات ، وسنن ، وآداب .

أما الفرائض فاثنتا عشرة : ستة من الشرائط ، وستة من نفس الصلاة .

فأما الستة التي من الشرائط - فالطهارة بأنواعها ، وستر العورة ،

واستقبال القبلة ، والوقت ، والنية ، والتحريم : وهي تكبيرة الافتتاح .

وقال الشافعي بأن التحريم ركن ، وليست بشرط .

وفائدة الخلاف ، أن من أحرم ^(٢) للفرض ، ثم أراد أن يؤدي بها

التطوع : جاز عندنا - كما لو تطهر للفرض : جاز له ^(٣) أن يصلي به

التطوع . وعند الشافعي لا يجوز ^(٤) - بأن يحرم ^(٥) للفرض ، و < ي > ^(٦)

فرغ منه . ثم يشرع في التطوع ، قبل السلام ، من غير تحريم جديدة : يصير

شارعا في التطوع ، عندنا . وعند الشافعي : لا يجوز - وعليه مسائل .

وأما الستة التي هي من نفس الصلاة - فالقيام ^(٧) ، والقراءة ، والركوع ،

والسجود ، والانتقال من ركن إلى ركن ، والقعدة الأخيرة . إلا أن

(١) في ح : « للصلوات » وفي ب : « ثم إن الصلاة » .

(٢) كذا في ح وفي الأصل و ا و ب : « يحرم » .

(٣) « له » ليست في ح .

(٤) « وعند الشافعي لا يجوز » من ا و ب و ح .

(٥) في ح كذا : « فإن الحرم » وفي ب : « فإن تحرم » وفي ا : « كما لو تحرم » .

(٦) وكذا في الكاساني ، ١ : ١١٤ : ٣ . وفي ح : « ولم يفرغ » .

(٧) في ح : « والقيام » .

الأربعة الأولى^(١)، من الأركان الأصلية، دون الاثنين الباقيين، حتى إن من حلف أن لا يصلي، فقيد الركعة بالسجدة: يحث، وإن لم توجد القعدة. ولو أتى بما دون الركعة: لا يحث. ولكن الاثنين الباقيين من فروض الصلاة أيضا، حتى لا تجوز الصلاة بدونهما، ويشترط لهما ما يشترط للأركان^(٢).

وأما واجبات الصلاة فثمانية: قراءة الفاتحة^(٣)، والسورة في الأولين. فأما مقدار المفروض، فأية واحدة عند أبي حنيفة، وعندهما آية طويلة، أو ثلاث آيات قصيرة^(٤)، على ما ذكر.

ومنها - الجهر بالقراءة فيما يُجهر، والخافتة فيما يخافت، في^(٥) الصلاة التي تقام بالجماعة^(٦) و^(٧).

ومنها - تعديل الأركان عند أبي حنيفة على قول بعض المشايخ. وعند بعضهم سنة:

ومنها - مراعاة الترتيب، فيما شرع مكررا من الأركان، وهو^(٨)

(١) في ح: «الأول».

(٢) في أ و ب و ح: «لتلك الأركان».

(٣) في ح: «فاتحة الكتاب».

(٤) في أ و ب و ح: «قصار».

(٥) في أ و ب: «من».

(٦) في أ: «تقام بها الجماعة».

(٧) زاد في ح: «هنا:» والخافتة في موضع الجهر والمجاهر <ة> في موضع الخافتة: إن كان ساهيا توجب سجدة السهو. وما زاد على هذا فهو من الواجبات: يجب عليه سجدة السهو «وستأتي هذه في موضعها في «باب السهو» بتفصيل».

(٨) في ح: «وهي».

السجدة الثانية^(١) <إذ هي> واجبة^(٢) وليست^(٣) بفرض ؛ حتى إن من ترك السجدة الثانية من الركعة الأولى، ساهيا^(٤)، وقام، وصلى تمام الصلاة، ثم تذكر، فإن^(٥) عليه أن يسجد السجدة المتروكة، ويسجد للسهو بترك^(٦) الترتيب.

ومنها — القعدة الأولى، و^(٧) قراءة التشهد في القعدة الأخيرة، والقنوت في الوتر، وتكبيرات العيدين.

وأما السنن والآداب فكثيرة نذكرها في مواضعها^(٨).

والحد الفاصل بينهما أن كل ما فعله رسول الله عليه السلام على طريق المواظبة، ولم يتركه^(٩) إلا لعذر، فهو سنة، نحو الثناء، والقعود، وتكبيرات الركوع والسجود، ونحوها^(١٠). وكل ما فعله رسول الله

(١) « الثانية » من ح . وبلا حظ في الأصل في هذا الموضع علامة نقص ولكن ليس على الهامش شيء .

(٢) في ب و ح : « واجب » .

(٣) كذا في ح ، وفي الأصل و ا و ب : « وليس » .

(٤) « ساهيا » ليست في ح .

(٥) في ح : « بأن » .

(٦) في ح : « لترك » .

(٧) « و » ليست في ح .

(٨) في الأصل و ح : « في مواضعها » .

(٩) كذا في ب . وفي الأصل و ا و ح : « يتركها » .

(١٠) في ا و ب و ح : « ونحوها » .

عليه السلام مرة أو مرتين ، ولم يواظب عليه ، فهو من الآداب ، كزيادة التسيبجات في اركوع والسجود على الثلاثة ، ونحوها^(١) - على ما يعرف^(٢) في مواضعها^(٣) إن شاء الله تعالى - والله أعلم^(٤).

(١) تقدم نفس المعنى عند الكلام على الحدين السنة والآداب في الوضوء (راجع فما تقدم ص ٢٠ — ٢١) .

(٢) في ح : « على ثلاثة على ما يعرف » .

(٣) كذا في اوب . وفي الأصل و ح : « في موضعها » .

(٤) « والله أعلم » ليست في اوب و ح .

باب

مراقبت الصلاة

الكلام في هذا الباب يقع في خمسة مواضع :
في بيان أصل أوقات ^(١) الصلوات المفروضة ،
وفي بيان الأوقات المستحبة منها ،
وفي بيان أوقات الصلوات ^(٢) الواجبة ،
وفي بيان أوقات السنن المؤقتة ،
وفي بيان الأوقات ^(٣) التي يكره فيها الصلاة .

. . .

أما بيان أصل أوقات ^(٤) الصلاة المفروضة - فنقول :
أول وقت صلاة الفجر حين يطلع الفجر الثاني ، وآخره حين أطلع ^(٥)
الشمس . وإنما قيد ^(٦) بالفجر الثاني ، لأن الفجر فجران :

(١) في ح : « أوقات أصل » .

(٢) في اوب و ح : « الصلاة » .

(٣) كذا في اوب و ح . وفي الأصل : « أوقات » .

(٤) كذا في اوب . وفي الأصل : « أوقات أصل » وكذا في ح .

(٥) في ح : « وآخره ما لم تطلع » وفي ب : « وآخره حتى تطلع » .

(٦) في ح : « قيدنا » .

الأول و^(١) هو الذي يبدو^(٢) في ناحية من السماء. كذب السرحان^(٣) طولاً^(٤)، ثم ينكتم^(٥) : سمي^(٦) فجراً كاذباً لأنه يبدو^(٧) نوره، ثم يخلف ويمتد الظلام. وهذا الفجر مما لا يحرم به^(٨) الطعام والشراب على الصائمين، ولا يخرج به وقت المشاء، ولا يدخل وقت صلاة^(٩) الفجر.

و< أما > الفجر الثاني فهو^(١٠) المترض في الأفق : لا يزال^(١١) يزداد نوره حتى تطلع الشمس : سمي فجراً صادقاً لأنه إذا بدا نوره، ينتشر في الأفق، ولم يخلف. وهذا الفجر مما^(١٢) يحرم به الطعام والشراب على الصائمين، ويخرج به وقت^(١٣) المشاء. ويدخل وقت صلاة^(١٤) الفجر. وهكذا روى^(١٥) ابن عباس عن النبي عليه السلام أنه قال : « الفجر

(١) الواو من ح .

(٢) كذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « يبدأ » .

(٣) هو الذئب والأسد (المنجد) .

(٤) « طولاً » ليست في ب .

(٥) أي يختم (المنجد) وفي ح : « ينكسر » .

(٦) في ح : « قسمى » .

(٧) في ح : « يبدأ » .

(٨) في ا و ب : « فيه » .

(٩) « وقت » ليست في ح . و « صلاة » ليست في ا و ب .

(١٠) في ا و ب و ح : « هو » .

(١١) زاد هنا في ا : « بل » .

(١٢) « مما » ليست في ح .

(١٣) زاد هنا في ا و ب : « صلاة » .

(١٤) في ا و ب : « ويدخل به صلاة » .

(١٥) زاد هنا في ب و ح : « عن » .

فجران : فجر مستطيل يحل به الطعام^(١)، وتحرم فيه الصلاة . وفجر مستطير
محرم به الطعام^(٢)، وتحل فيه الصلاة .

وأما أول^(٣) وقت الظهر فحين زالت الشمس بلا خلاف .

وأما آخره . فلم يذكر في ظاهر الرواية . وقد اختلفت الروايات^(٤)
فيه عن أبي حنيفة^(٥) :

روى^(٦) محمد عنه^(٧) : إذا صار ظل كل^(٨) شيء مثليه، سوى في^(٩)
الزوال : يخرج وقت الظهر، ويدخل وقت العصر - وبه أخذ أبو حنيفة .
وروى الحسن بن زياد^(١٠) عنه أنه قال^(١١) : إذا صار ظل كل شيء
مثله، سوى في الزوال : يخرج وقت الظهر، ويدخل وقت العصر - وبه
أخذ أبو يوسف ومحمد وزفر والشافعي .

وروى أسد بن عمرو^(١٢) عنه أنه قال^(١٣) : إذا صار ظل كل شيء مثله،

(١) في او ح زاد : « والشراب » .

(٢) « وتحرم فيه الصلاة ... يحرم به الطعام » ليست في ح .

(٣) « أول » ليست في ب .

(٤) « الروايات » ليست في او ب .

(٥) « عن أبي حنيفة » ليست في ح .

(٦) كذا في او ب . وفي الأصل و ح : « وروى » .

(٧) في ح : « عن أبي حنيفة » . (٨) « كل » ليست في ا .

(٩) الفاء هو الظل بعد الزوال . وإنما سمي كذلك لأنه ظل فاء أي رجع من جانب المغرب

للى جانب المشرق (راجع في تفصيل ذلك المصاح في : « ظل ») .

(١٠) « بن زياد » ليست في ح .

(١١) « قال » من او ب .

(١٢) من أصحاب أبي حنيفة وتلاميذه الذين تفقهوا عليه ودونوا الكتب . وقيل إنه أول من كتب

كتب أبي حنيفة . وقد روى عنه أحمد بن حنبل . وولى القضاء ببغداد وواسط من الرشيد . ثم اعتزله . ومات

سنة ١٨٨ هـ . وفي ذلك خلاف . (لكتنواي : ٤٤ - ٤٥) .

(١٣) « أنه قال » من او ب . و « قال » ليست في ح .

سوى فيء الزوال، يخرج وقت الظهر، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير^(١)
ظل كل شيء مثليه - فيكون بين وقت الظهر والعصر وقت مهمل، كما بين
الظهر والفجر .

وأما أول وقت العصر فعلى الاختلاف الذى ذكرنا فى آخر وقت
الظهر^(٢) .

ثم لابد من معرفة زوال الشمس ، ومعرفة فيء الزوال ، حتى يعرف
وقت الظهر والعصر ؛ فينبغى أن يفرز عودا مستويا ، فى أرض مستوية ،
قبل الزوال : فما دام طول ظل^(٣) العود على^(٤) النقصان ، فالشمس فى
الارتفاع ولم تزل بعد . وإن^(٥) امتنع الظل عن^(٦) النقصان ، ولم يأخذ
فى الزيادة ، فالشمس فى الاستواء ، وهو حال قدام الظهيرة . وإذا أخذ
الظل فى الزيادة ، فالشمس قد زالت ، وهى حال الزوال .

< فأما معرفة فيء الزوال > فينبغى أن يخط على رأس موضع

(١) « ظل كل شيء مثله ... حتى يصير » ليست فى ح .

(٢) « وأما أول وقت العصر ... وقت الظهر » وردت فى ا و ب فيها بعد قبيل : « وأما
آخر وقت العصر » (س ١٨٠) .

(٣) « طول » من ب . و « ظل » ليست فى ب .

(٤) فى ا و ب : « فى » . وفى ح : « عن » .

(٥) فى ح : « وإن » .

(٦) فى ا و ب : « من » .

الزيادة، فيكون من رأس الخط إلى العود^(١) في الزوال. فإذا صار ظل العود مثليه^(٢) من رأس الخط لا من^(٣) العود: خرج وقت الظهر، ودخل وقت العصر، عند^(٤) أبي حنيفة. وإذا^(٥) صار ظل^(٦) العود مثله من رأس الخط: خرج وقت الظهر، ودخل وقت العصر، عندهم^(٧).

وأما آخر وقت العصر فحين^(٨) تغرب الشمس، عندنا.

وللشافعي فيه^(٩) قولان: في قول: إذا صار ظل كل شيء مثليه، يخرج وقت العصر، ولا يدخل وقت المغرب حتى تغرب الشمس، فيكون بينهما وقت مهمل عنده، على هذا القول.

وفي قول: إذا صار ظل كل شيء مثليه، يخرج الوقت المستحب، ويبقى أصل الوقت إلى غروب الشمس^(١٠).

وأما أول وقت المغرب فحين تغرب الشمس بلا خلاف.

واختلفوا في آخره: قال علماؤنا رحمهم الله: حين^(١١) يغيب الشفق.

(١) في اوب و: «إلى رأس العود».

(٢) في ا: «مثله» وفي الكاساني (١: ١٢٢: ٥ من أسفل) وكذا في الهداية وشروحا (١: ١٥٢-١٥٣) مثل ما في المتن. وراجع ما تقدم في آخر وقت الظهر ص ١٧٨.

(٣) كلمتا «لا من» غير واضحتين في الأصل وأخذناهما عن اوب و «لا» ليست في ح.

(٤) في اوب و: «في قول».

(٥) في اوب و: «وكذا إذا».

(٦) «ظل» من اوب و ح.

(٧) في ا: «عندهما» وفي الكاساني (١: ١٢٢: ٤ من أسفل) مثل ما في المتن.

وانظر الهامش ٢ ص ١٧٩.

(٨) في ح: «حين». وفي اوب: «حتى».

(٩) «فيه» ليست في ح.

(١٠) «فيكون بينهما وقت مهمل... إلى غروب الشمس» ليست في ب.

(١١) في اوب: «آخره حين».

وقال الشافعي : إذا مضى من الوقت مقدار ما يتطهر الإنسان ،
ويؤذن ، ويقيم ، ويصلي المغرب ثلاث ركعات ، يخرج^(١) وقت المغرب -
حتى إذا صلى المغرب ، بعد ذلك ، يكون قضاء ، لا أداء .

وأما أول وقت العشاء^(٢) < يغيب >^(٣) الشفق بلا خلاف .

واختلفوا في تفسير الشفق :

قال أبو حنيفة : هو البياض .

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي : هو الحمرة^(٤) - فتي غابت الحمرة ،
و^(٥) ارتفع البياض ، وانتشر الظلام في الأفق^(٦) : يدخل وقت العشاء ،
ويخرج وقت المغرب عندهم .

وإذا غاب البياض^(٧) ، وبدا^(٨) الظلام في الأفق : يخرج وقت
المغرب ، و^(٩) يدخل وقت العشاء^(١٠) عنده .

وأما^(١١) آخر وقت العشاء ، < ف > حين يطلع الفجر الصادق عندنا .

(١) في الأصل : « يخرج من » .

(٢) الغاء من أ .

(٣) هكذا في الكسائي (١ : ١٢٤ : ٢) . وفي الأصل و أ و ب و ح : « غابت » .

(٤) تكون الحمرة بعد البياض (مختصر الطحاوي) .

(٥) « و » ليست في ح .

(٦) « وانتشر الظلام في الأفق » ليست في أ .

(٧) في الأصل : « البياض والشفق » وهذه الزيادة ليست في أ و ح .

وليس لها داع إذ ، عنده ، الشفق هو البياض كما سبق في المتن قبل سطور .

(٨) في أ : « واشتد » . وفي ح : « وانتشر » .

(٩) « وانتشر الظلام في الأفق ... يخرج وقت المغرب و » ليست في ب .

(١٠) « العشاء » ليست في أ .

(١١) في ح : « وأما بيان » .

وعند الشافعي^(١) قولان : في قول حين يمضي ثلث الليل . وفي قول حين يمضي النصف .

. . .

وأما بيان الأوقات المستحبة - فنقول :

لا يخلو : إما إن كانت السماء مصحبة ، أو متفهمة .

فإن كانت مصحبة - ففي الفجر : المستحب ، هو آخر الوقت . ويكون الإسفار^(٢) بصلاة الفجر أفضل من التغليس ، في السفر والحضر ، والصيف والشتاء ، وفي حق جميع الناس إلا في^(٣) حق الحاج بمزدلفة : فإن التغليس بها^(٤) أفضل في حقهم^(٥) .

وكان^(٦) اختيار الطحاوي : أن يبدأ بالتغليس ، فيطيل القراءة ثم يختم بالإسفار .

وفي الظهر : المستحب هو آخر الوقت في الصيف ، وأوله في الشتاء . وفي^(٧) العصر : المستحب هو التأخير^(٨) ، ما دامت الشمس يضاء نقيّة ، في الشتاء والصيف^(٩) .

(١) في اوب : « و الشافعي » .

(٢) في ب : « آخر الوقت ، والإسفار » .

(٣) في ا : « وفي » .

(٤) « بها » ليست في ح .

(٥) في اوب : « في حقهم » .

(٦) في اوب : « فكان » .

(٧) في ب : « والعصر » .

(٨) زاد هنا في ح : « في الشتاء والصيف » .

(٩) زاد في ا : « جيبا » .

وفي المغرب : المستحب^(١) أول الوقت . ويكون تعجيله أفضل .
وتأخيره إلى وقت اشتباك النجوم مكروه .

وفي العشاء : المستحب هو التأخير إلى ثلث الليل في الشتاء ،
ويكره^(٢) التأخير إلى نصف الليل . وذكر الكرخي : تأخير^(٣)
العشاء ، ما لم يتجاوز ثلث الليل ، أفضل . وكذا ذكر الطحاوي .
وفي الصيف التعجيل أفضل .

وهذا كله مذهب علمائنا . وقال الشافعي : المستحب هو التعجيل
في الصلوات^(٤) كلها .

وأما إذا طالت السماء متفجرة - فإن المستحب أن يؤخر الفجر ، والظهر ،
والمغرب ، ويعجل^(٥) العصر والعشاء . فكل^(٦) صلاة في أول اسمها عين ،
تعجل ، وما لم يكن في أول اسمها عين ، تؤخر^(٧) .

• • •

وأما بيان أوقات الصلوات^(٨) الواجبة ، وما هو مبيها^(٩) :

-
- (١) « هو التأخير مادامت الشمس بيضاء ... وفي المغرب المستحب » ليست في ب .
(٢) العبارة في ب كذا : « وفي الشتاء المستحب هو التأخير إلى ثلث الليل ويكره » .
(٣) في ا و ب : « وتأخير » .
(٤) في ح : « في الصلاة » .
(٥) في ب كذا : « ويعجل » .
(٦) في ب : « وكل » .
(٧) في ا و ب : « وإن لم يكن يؤخر » .
(٨) في ح و ب : « الصلاة » .
(٩) في ب : « وما هو من شبهها » .

فمنها - وقت الوتر: وهو < على > قول^(١) أبي حنيفة^(٢) وقت صلاة^(٣) العشاء، إلا^(٤) أنه شرع مرتباً عليها، كوقت قضاء الفائتة^(٥) : هو^(٦) وقت أداء الوقتية، لكنه شرع مرتباً عليه^(٧) - فلا^(٨) يجوز أدائه قبل صلاة العشاء مع أنه وقته، لقوت^(٩) شرطه، وهو الترتيب.

وعلى قول أبي يوسف ومحمد والشافعي، وقته بعد أداء صلاة العشاء. وهذا بناء على أن الوتر واجب عنده، وعندهم سنة. ثم الوقت المستحب للوتر لم يذكر في ظاهر الرواية : ومشايخنا قالوا : إن طمع أنه يستيقظ في آخر الليل غالباً، فلا فضل أن يؤخر إلى وقت السحر. وإن خشى أن لا يستيقظ، فلا فضل^(١٠) أن يوتر بعد العشاء، في الوقت المستحب. وإذا ترك الوتر عن وقته حتى طلع الفجر، يجب عليه القضاء، عند أصحابنا.

-
- (١) في ح : « وعند » . وفي اوب : « فند » .
 (٢) زاد هنا في اوب وح : « ما هو » . وفي الأصل يبدو أنه زاد هنا : « كما هو » .
 (٣) « صلاة » ليست في ح .
 (٤) « إلا » ليست في ب .
 (٥) في ح : « الفوات » . وفي ب : « صلاة الفائتة » .
 (٦) في ا و ح : « وهو » .
 (٧) في ح : « عليها » .
 (٨) في اوب : « ولا » .
 (٩) في ح : « لقوات » .
 (١٠) في ب و ح : « فإن الأفضل » . وفي اكذا : « قال : الأفضل » .

وعلى قول الشافعى : لا يجب ، لأنه سنة .

وأما على قول أبى حنيفة < ف > لا يشكل ، لأنه واجب . وإنما المشكل على ^(١) قولهما ، فإنه سنة عندهما ، فكان ^(٢) ينبغي أن لا يقضى ، ولكن هذا هو القياس عندهما - وكذا روى عنهما فى غير رواية ^(٣) الأصول . وجواب ظاهر الرواية هو الاستحسان ، وترك ^(٤) القياس بالائثر ، وهو ما روى عن النبى عليه السلام أنه قال : « من نام عن وتر أو ^(٥) نسيه فليصله ^(٦) إذا ذكره ، ولم يفصل بين ما ^(٧) إذا تذكر ^(٨) فى الوقت أو ^(٩) بعده .

ومن هذا النوع - وقت صلاة الجنازة : < وهو > وقت حضور الجنازة ^(١٠) ، حتى إذا حضرت الجنازة وقت الغروب ^(١١) ، فأداها ^(١٢) فيه ، يجوز ،

(١) « على » ليست فى ا و ب و ح .

(٢) فى ح : « وكان » .

(٣) « رواية » ليست فى ح .

(٤) فى ا و ب : « وتركنا » . وفى ح : « وترك » .

(٥) فى ح : « و » .

(٦) فى ح : « فليصله » .

(٧) فى ح : « بينهما » .

(٨) فى ا و ب و ح أشبه ب « ترك » وفى الكسانى (١ : ٢٧٢ : ١٠ من أسفل)

مثل ما فى المتن .

(٩) فى ا و ب : « أم » .

(١٠) « وقت حضور الجنازة » ليست فى ح .

(١١) فى ح : « المغرب » .

(١٢) فى ح : كذا « فأولها » .

من غير كراهة^(١)، لأنها وجبت في هذا الوقت ناقصة^(٢)، بمنزلة أداء العصر^(٣) في الوقت^(٤) المكروه .

وكذا وقت وجوب سجدة التلاوة . وقت التلاوة^(٥)، حتى لو تلا آية السجدة في وقت غير مكروه، وسجدها^(٦) في وقت مكروه، لا يجوز، لأنها وجبت كاملة، فلا تؤدي^(٧) ناقصة^(٨).

ولو تلا في وقت مكروه، وسجدها فيه، جاز، من غير كراهة^(٩).
ومن هذا النوع - وقت صلاة العيدين: و^(١٠) هو من وقت ايضاض^(١١) الشمس إلى وقت الزوال، فإن صلاة العيدين^(١٢) واجبة على ما تذكر .
.

وأما أوقات السنن الموقرة :

فوقت بعض السنن بعد أداء الفرائض^(١٣)، ووقت بعضها قبل الفريضة في وقتها .

-
- (١) في ح : « كراهية » .
 - (٢) في الأصل و اوب : « ناقصة » . و « ناقصة » ليست في ح و موضعها يياض .
 - (٣) في ح : « بمنزلة صلاة العصر » .
 - (٤) « ال » من اوب و ح .
 - (٥) « وقت التلاوة » ليست في اوب و ح .
 - (٦) في اوب و ح : « وسجد » .
 - (٧) كذا في اوب . وفي الأصل و ح : « يتأدى » .
 - (٨) كذا في اوب . وفي الأصل و ح : « بالناقصة » .
 - (٩) في اوب و ح : « كراهية » .
 - (١٠) « و » من اوب و ح .
 - (١١) في ح : « يياض » .
 - (١٢) في ح : « العيد » .
 - (١٣) في ب : « الفرض » .

فمَنى أَدَى السَّنَنِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَعَ ، يَكُونُ سَنَةً ، وَإِلَّا فَيَكُونُ ^(١) تَطَوُّعًا مُطْلَقًا ، عَلَى مَا نَذَكَرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

• • •

وَأَمَّا بَيَانُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي يَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ ^(٢) - فنقول :

الأَوْقَاتُ الْمَكْرُوهَةُ اثْنَا عَشَرَ وَقْتًا : ثَلَاثَةٌ مِنْهَا يَكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا لِمَعْنَى فِي الْوَقْتِ ، وَالْبَاقِي ^(٣) لِمَعْنَى فِي غَيْرِ الْوَقْتِ .

أَمَّا ^(٤) الثَّلَاثَةُ الَّتِي يَكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا لِمَعْنَى يَتَّصِلُ بِالْوَقْتِ :

فَمَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ وَتَبْيِضَ . وَ ^(٥) وَقْتُ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ حَتَّى تَزُولَ . وَوَقْتُ احْمَرَارِ الشَّمْسِ وَاصْفَرَارِهَا حَتَّى تَغْرِبَ .

وَفِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ ، يَكْرَهُ أَدَاءُ التَّطَوُّعِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي لَا سَبَبَ لَهُ ، فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ ، وَفِي جَمِيعِ الْأَمْكِنَةِ ، حَتَّى لَوْ شَرَعَ فِيهِ فَلَا فَضْلَ أَنْ يَقْطَعَ ^(٦) ، وَلَكِنْ لَوْ أَدَى جَازَ مَعَ الْكَرَاهَةِ .

وَكُذَا التَّطَوُّعِ ^(٧) الَّذِي لَهُ سَبَبٌ ، مِثْلُ رَكْعَتِي الطَّوَّافِ ، وَرَكْعَتِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ، وَنَحْوَهُمَا .

وَكَذَا ، يَكْرَهُ أَدَاءُ الْفَرَضِ فِيهِ ، وَهُوَ صَلَاةُ الْعَصْرِ عِنْدَ تَغْيِيرِ الشَّمْسِ .

(١) فِي أ : « يَكُونُ » .

(٢) كُذَا فِي أ وَ ب وَ ح . وَفِي الْأَصْلِ : « الصَّلَوَاتُ » . .

(٣) فِي أ وَ ب وَ ح : « وَالْبَوَاقِي » .

(٤) كُذَا فِي أ وَ ب وَ ح . وَفِي الْأَصْلِ : « وَأَمَّا » .

(٥) « وَ » لَيْسَتْ فِي ح .

(٦) « الْمُبْتَدَأُ الَّذِي لَا سَبَبَ لَهُ ... فَلَا فَضْلَ أَنْ يَقْطَعَ » جَاءَتْ فِي ح بَعْدَ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ

فِي السَّطْرِ التَّالِيِ بَيْنَ « مِثْلُ رَكْعَتِي الطَّوَّافِ » وَبَيْنَ « وَرَكْعَتِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ » .

(٧) « التَّطَوُّعُ » لَيْسَتْ فِي ح .

< و > ^(١) لا يتصور أداء الفرض وقت الاستواء قبل الزوال ^(٢) ،
 ووقت الطلوع ، لأنه لا ^(٣) فرض فيها .
 ولكن مع هذا : أداء العصر في الوقت المكروه ، جائز ^(٤) ، مع
 الكراهة ، بالحديث - فلا أداء ^(٥) فيه مع الكراهة أولى ، لأنه تفوت ^(٦)
 عن الوقت أصلاً .

وكذا يكره أداء الواجبات في هذه الأوقات ، لكن يجوز مع
 الكراهة ، وذلك نحو ^(٧) من قرأ آية السجدة فيها ، أو حضرت الجنازة
 فيها ، أو ^(٨) أوجب على نفسه الصلاة فيها : فأدى ^(٩) السجدة والصلاة -
 يجوز مع الكراهة .

لكن الأفضل في صلاة الجنازة أن يؤديها و ^(١٠) لا يؤخرها ، لقوله
 عليه السلام : « ثلاث لا يؤخرن » ^(١١) : الجنازة إذا حضرت ، وفي سجدة
 التلاوة ، والصلاة المنذورة : الأفضل أن يقطع ويؤديها في وقت آخر ،

(١) في الأصل واوب و : « أما لا يتصور » .

(٢) في اوب و : « وقت الزوال »

(٣) « لا » ساقطة في ا .

(٤) من اوب و : « وفي الأصل : « جاز » .

(٥) في اوب : « والأداء » .

(٦) في : « لأنه يفوته » . وفي اوب : « لأنه يفوت » .

(٧) في : كذا : « الكراهة ونحو » .

(٨) « أو » ليست في ا .

(٩) في : « فإن » .

(١٠) « و » ليست في : .

(١١) في اوب و : « لا يؤخرون » .

لا أن الوقت في حقها ليس بسبب الوجوب ، ولا بشرط^(١) ، بل الأداء واجب مطلقا^(٢) ، فلا يفوت عن الوقت .

فأما قضاء الفرائض ، والصلاة المنذورة^(٣) الفائتة ، وقضاء الواجبات الفائتة عن أوقاتها ، كسجدة^(٤) التلاوة التي وجبت بالتلاوة في وقت غير مكروه ، أو الوتر الذي^(٥) فات عن الوقت ، فإنه لا يجوز في هذه الأوقات .

وهذا كله مذهب علمائنا .

وقال الشافعي : يجوز ذلك^(٦) كله من غير كراهة ، إلا التطوع المبتدأ الذي لا سبب له ، فإنه مكروه فيها ، إلا بمكة في جميع الأزمان^(٧) ، أو في يوم الجمعة في جميع الأمكنة ، فإنه غير مكروه .

والصحيح مذهبنا لما روى عن عقبة بن عامر الجهني^(٨) أنه قال : ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيها ،

(١) « ليس » ليست في ا و ب و ح . وفي ا : « في حقها سبب للوجوب لا شرط للأداء » . وفي ب : « في حقها سبب للوجوب لا شرط الأداء » وفي ح : « في حقها سبب الوجوب لا يشترط الأداء » .

(٢) « مطلقا » ليست في ح .

(٣) « والصلاة المنذورة » من ا و ب و ح .

(٤) في ا : « وسجدة » .

(٥) في ح : « إذا » وفي ا : « التي » .

(٦) في ح : « كذلك » .

(٧) في ح و ا و ب : « الأوقات » .

(٨) في ا و ب : « لما روى عقبة » . وهو صحابي روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وشهد فتوح الشام . وسكن دمشق . وسكن مصر ووليها معاوية بن أبي سفيان سنة ٤٤ هـ . وتوفي بها سنة ٥٨ هـ . (النووي ، التهذيب ، الجزء الأول . القسم الأول ، ص ٣٣٦) .

وأن نقبر فيها موتانا: إذا طلعت الشمس حتى ترتفع^(١)، ونصف النهار^(٢)،
وإذا تضيفت^(٣) الشمس للغروب - من غير فصل بين التطوع المبتدأ
و^(٤)غيره، فهو على العموم.

. . .

وأما الاوقات الاخر التي تكره الصلاة فيها لمعنى في غير الوقت :

فمنها - بعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الفجر . وبعد صلاة الفجر إلى
أن تطلع الشمس . وبعد صلاة العصر إلى أن تتغير^(٥) الشمس للغروب :
ولا^(٦) خلاف أن أداء التطوع المبتدأ مكروه فيها .
ولا خلاف أن قضاء الفرائض ، والواجبات ، يجوز فيها^(٧) ، من
غير كراهة .

وأما التطوعات التي لها أسباب^(٨) ، مثل ركعتي الطواف ، وركعتي
التحية^(٩) ، وركعتي الفجر بعد ما صلى الفجر ، ولم يؤدّهما لعذر أو لغير
عذر ، فيكره أداؤها فيها عندنا .

(١) في ح : « ترتفع » .

(٢) في ا و ب و ح : « وإذا انصف النهار » .

(٣) أي مالت (المغرب) .

(٤) في ح : « أو » .

(٥) في ح : « تقرب » .

(٦) في ا و ب و ح : « ولا » .

(٧) في ا : « فيها » .

(٨) في ح : « سبب » .

(٩) في ا و ب : « تحية المسجد » .

وعند الشافعي : لا يكره .

وأجمعوا أنه لا يكره أداء ركعتي الفجر قبل صلاة الفجر .

وكذا أداء الواجبات^(١) ، في هذه الأوقات ، من سجدة التلاوة ،

وصلاة الجنازة : يجوز من غير كراهة .

والصحيح مذهبنا ، لما روى عن عبد الله بن عباس أنه قال : شهد عندي

رجال مرضيون ، وأرضاهم عندي عمر ، أن رسول الله عليه السلام قال :

« لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تشرق الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة^(٢)

المصر حتى تغرب الشمس » ، وليس في الحديث فصل إلا ما خص

بالإجماع^(٣) .

وأما أداء الواجب ، الذي وجب بصنع العبد ، من النذر ، وقضاء التطوع

الذي أفسده ، ونحو ذلك — فيها^(٤) ، فإنه يكره في ظاهر الرواية .

وعن أبي يوسف أنه لا يكره ، لأنه واجب بسبب النذر ،

كسجدة التلاوة .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، لأن المنذور عنه^(٥) ليس بواجب ،

(١) « وعند الشافعي لا يكره ... وكذا أداء الواجبات » ليست في ب .

(٢) « صلاة » ليست في أ .

(٣) « إلا ما خص بالإجماع » من أ و ب .

(٤) « فيها » من ب و ب . وفي أ : « فيها » .

(٥) في ب : « عنه » .

وكذا عين < الصلاة > ^(١)، لا يجب بالشروع ^(٢).
ومنها - مابعد الغروب : يكره النقل ^(٣) فيه، وغيره، لأن فيه تأخير
المغرب عن وقته .
ومنها - مابعد نصف الليل : يكره فيه ^(٤) أداء العشاء لا غير، كي لا يؤخر
العشاء إلى النصف ^(٥)، لما فيه من تقليل الجماعة .
ومنها - وقت الخطبة يوم الجمعة : يكره فيه الصلاة ^(٦)، لأنه سبب
ترك استماع الخطبة .
ومنها - وقت خروج الإمام للخطبة ^(٧)، قبل أن يشتغل بها، وبعد
الفراغ منها ^(٨)، إلى أن يشرع في الصلاة : يكره ^(٩) التطوع فيه ^(١٠)، عند
أبي حنيفة، خلافا لهما .
ومنها - بعد شروع الإمام في الجماعة : يكره ^(١١) للقوم التطوع ^(١٢) قضاء

(١) من الكسانى (١ : ٢٩٧ : ٧) وفى الأصل و ا و ب و ح : « الصوم » .

(٢) فى ح : « الشروع » .

(٣) فى ح : « النقل » .

(٤) « فيه » ليست فى ح . وفى ا و ب : « فيها » .

(٥) فى ا و ب : « نصف الليل » .

(٦) فى ا و ب و ح : « يكره التطوع فيه » .

(٧) فى ا و ب : « إلى الخطبة » .

(٨) « منها » من ح . وفى الأصل و ا و ب : « عنها » .

(٩) فى ح : « ويكره » .

(١٠) « فيه » ليست فى ا .

(١١) فى ح : « فيكره » .

(١٢) زاد هنا فى ا و ب : « فيها » .

لحق الجماعة^(١)، إلا في صلاة الفجر: فإنه إذا لم يصل ركعتي الفجر، فله أن يصلي^(٢) إذا لم يخف فوت الجماعة أصلاً، بأن كان عنده أنه يدرك ركعة من الفجر بجماعة^(٣)، لا حرازا لثواب^(٤) الجماعة مع فضيلة ركعتي الفجر، على ما ذكر إن شاء الله تعالى.

...

ومنها - وقت يكره فيه^(٥) التنفل لبعض الناس دون بعض، وهو قبل صلاة العيد^(٦) لمن حضر المصلي يوم العيد: فإنه يكره له^(٧) أن يتطوع^(٨)، قبل صلاة العيد - لما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان ينهى الناس عن التنفل قبل صلاة العيد^(٩) و^(١٠).

(١) في ب كذا: « الحاجة » .

(٢) في ا و ب و ح: « يصلها » .

(٣) في ح: « جماعة » .

(٤) في ا و ب و ح: « لحرازا لثواب » .

(٥) « فيه » ليست في ب و ا .

(٦) في ا و ب: « العيد » .

(٧) « يكره له » ليست في ح .

(٨) زاد هنا في ح: « فيه » .

(٩) « لما روى ... العيد » من ا و ب .

(١٠) زاد في ا و ب: « والله تعالى أعلم » .

باب

الأذان

الكلام في هذا الباب في ستة مواضع :
في بيان الأذان : أنه سنة أو ^(١) واجب ،
وفي بيان كيفية الأذان ،
وفي بيان سنن الأذان ،
وفي بيان المحل الذي شرع ^(٢) فيه الأذان ،
وفي بيان وقت الأذان ،
وفي بيان ما يجب على السامعين عند الأذان .

• • •

أما الأول — > فنقول < :

اختلف ^(٣) المشايخ فيه :

بعضهم قالوا : إنه واجب ، لما روى عن محمد ^(٤) أن أهل بلدة ^(٥)
من بلاد الإسلام ^(٦) إذا تركوا الأذان والإقامة ، فإنه يجب القتال معهم —

(١) في أوب : « في بيان أن الأذان سنة أم » . وفي ح كذا : « في بيان أذان :
سنة أو » .

(٢) في أوب : « يشرع » .

(٣) في ح : « فاختلف » .

(٤) زاد هنا في ح : « أنه قال لو » .

(٥) في ب : « بلد » .

(٦) في ح : « المسلمين » .

وإنما يقاتل على ترك الواجب ، دون السنة .

وعامة مشايخنا قالوا : إنها سنتان مؤكدتان ، لا روى أبو يوسف
عن أبي حنيفة أنه قال في قوم صلوا الظهر أو^(١) العصر في المصر^(٢)
بجماعة ، من غير أذان وإقامة : إنهم أخطأوا السنة ، وخالفوا ، وأثموا .
والكن كلاً من القولين متقاربان ، لأن السنة المؤكدة والواجب سواء .
. . .

وأما بيان كيفية الأذان - فنقول :

الأذان^(٣) هو الأذان المعروف ، فيما بين الناس ، من غير زيادة ولا نقصان .
وهذا قول^(٤) عامة العلماء .

وقد خالف بعض الناس في الزيادة عليه ، والنقصان عنه :
قال^(٥) عامة العلماء : يكبر أربع مرات في ابتداء الأذان . وقال مالك :
يكبر مرتين .

وقال عامة العلماء : ينحتم الأذان بقوله : « لا إله إلا الله » . وقال مالك :
ينحتم بقوله^(٦) : « لا إله إلا الله والله أكبر » .

(١) في ا و ب و ح : « و » .

(٢) في ب : « في المصلى » .

(٣) « فنقول : الأذان » ليست في ب .

(٤) في ا و ح : « وهو قول » . وفي ب : « وقول » .

(٥) في ا و ب : « وقال » .

(٦) « يكبر مرتين ... وقال مالك : ينحتم بقوله » ليست في ح والذي فيها : « قال
عامة العلماء يكبر أربع مرات في ابتداء الأذان وقال مالك : يقول » . أما في ب
فعبارة « لا إله إلا الله » . وقال مالك ينحتم بقوله « ليست فيها والذي فيها هو : « وقال عامة
العلماء : ينحتم الأذان بقوله » .

وقال عامة العلماء : لا ترجيع في الأذان . وقال الشافعي : الترجيع فيه ، سنة .

وتفسير الترجيع عنده أن يبتدىء المؤذن بالشهادتين ، فيقول : « أشهد أن لا إله إلا الله » مرتين^(١) ، « أشهد^(٢) أن محمدا رسول الله » مرتين ، و^(٣) يخفض بهما^(٤) صوته ، ثم يرجع إليهما ويرفع^(٥) بهما^(٦) صوته .

وقال عامة العلماء : الإقامة مثنى مثنى^(٧) ، كالأذان . وقال مالك والشافعي : الإقامة^(٨) فرادى فرادى .

وقال عامة العلماء : يقال في الإقامة : « قد قامت الصلاة » مرتين . و^(٩) قال مالك : يقال مرة واحدة .

وقال عامة العلماء بالتثويب في أذان الفجر ، بأن يقال فيه : « الصلاة خير من النوم » مرتين بعد قوله : « حي على الفلاح »^(١٠) . وقال الشافعي في قوله الجديد : إنه لا تثويب^(١١) فيه .

(١) « مرتين » ليست في ب . وفي ح زاد هنا : « ثم يقول » .

(٢) في ا و ح : « وأشهد » .

(٣) « و » ليست في ب .

(٤) في ب : « لهما » .

(٥) في ب و ح : « يرجع » . وفي ا : « فيرفع » .

(٦) ب : « لهما » .

(٧) في ح زاد هنا : « سواء » .

(٨) « الإقامة » ليست في ب .

(٩) « و » من ب و ح .

(١٠) في ا و ب : « حي على الصلاة ! حي على الفلاح ! » .

(١١) في ب : « لا تثويب » .

وأما بيان سنن الأذان - فنقول :

إنها^(١) نوعان : منها ما يرجع إلى نفس الأذان ، ومنها ما يرجع إلى المؤذن .

أما الذي يرجع إلى نفس الأذان : فمنها^(٢) - أن يأتي بالأذان والإقامة جهرًا ، ويرفع بهما صوته ، إلا أن الإقامة أخفض .

ومنها - أن يفصل بين كلمتي الأذان بسكته . ولا يفصل^(٣) بين كلمتي الإقامة ، بل يجعلها^(٤) كلامًا واحدًا .

ومنها - أن < يرسل >^(٥) في الأذان^(٦) ، ويحذر^(٧) في الإقامة .

ومنها - أن يرتب^(٨) بين كلمات الأذان والإقامة ، كما شرع ، حتى إذا قدم البعض وآخر البعض ، فالأفضل أن يعيد مراعاة للترتيب^(٩) .

ومنها - أن يوالي^(١٠) ويتابع بين كلمات الأذان والإقامة ، كما يوالي في

(١) « لها » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « لهما » .

(٢) « فيها » من ا . وفي الأصل و ح : « وهو » . وفي ب : « منها » .

(٣) زاد هنا في ا و ب : « فيها » .

(٤) في ا و ب : « بأن يجعلها » .

(٥) هكذا في الكسائي (١ : ١٤٩ : ١٣) أي يتمهل ويتوقر (المغرب) . وفي الأصل :

« يرسل » . وفي ا و ب : « يرتل الأذان » .

(٦) « بسكته ولا يفصل ... يرسل في الأذان » ليست في ح . انظر الهامش السابق .

(٧) أي يسرع (المغرب) .

(٨) كذا في ح . وفي الأصل : « يترتب » . وفي ب : « يرتل فيها » . وفي ا كذا :

« في الإقامة وأن يترتب » .

(٩) في ح : « الترتيب » .

(١٠) في ح : « أن والى » .

الوضوء ، حتى لو ترك الموالاة ، فالسنة ^(١) أن يعيد الأذان .

ومنها - أن يأتي بهما مستقبل القبلة ، إلا أنه إذا انتهى ^(٢) إلى الصلاة والفلاح ، يحول ^(٣) وجهه ^(٤) ، يمينا وشمالا ، ولا يحول قدميه ، إلا إذا كان في الصومعة : فلا بأس بأن يستدير في ^(٥) الصومعة ، ليخرج ^(٦) رأسه من نواحيها .

وأما الذي يرجع إلى المؤذن ^(٧) : فينبغي أن يكون رجلا ، عاقلا ، بالغا ^(٨) صالحا ، تقيا ، عالما بالسنة ، وبأوقات الصلوات ، مواظبا على ذلك ، فإن أذان الصبي العاقل صحيح من غير كراهة - كذا ذكر في ظاهر الرواية ، ولكن أذان البالغ أفضل .

وأما أذان المرأة : < فـ > يكره بالاجماع ، ولكن يجوز مع الكراهة ، حتى لا ^(٩) يعاد - كذا ^(١٠) ذكر في ظاهر الرواية .
وروى أبو ^(١١) يوسف عن أبي حنيفة أنه يعاد .

(١) زاد في اوب و - هنا : « فيها » .

(٢) في ا : « أتى » .

(٣) في اوب : « حول » .

(٤) زاد في - هنا : « فيها » .

(٥) في - : « من » .

(٦) في - : « ويخرج » .

(٧) في اوب : « صفات المؤذن » .

(٨) « بالغ » من اوب و - .

(٩) « لا » ليست في ا .

(١٠) في اوب : « كما » .

(١١) في - : « وروى عن أبي » .

وأما أذان الصبي الذي لا يعقل: < فـ > لا يجوز ، ويعاد .
وكذا أذان السكران الذي لا يعقل ، والمجنون .
هكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة ، لأنه لا يقع به ^(١) إلا علام ،
لأن الصالح ^(٢) لا يعتمدون على أذانهم .
وفى ظاهر الرواية ، قال : يكره ^(٣) أذان السكران ، والمعتوه
الذي لا يعقل ، وأحب إلى أن يعاد ، ولم يذكر وجوب الإعادة ^(٤) .
ومن السنة - أن يجعل إصبعيه في أذنيه ، وإن ترك لا يضره - كذا ذكر
في ظاهر الرواية .
و ^(٥) روى الحسن عن أبي حنيفة أن الأحسن أن يجعل إصبعيه في
أذنيه في الأذان ، والإقامة ، وإن جعل ^(٦) يديه ^(٧) على أذنيه فحسن .
وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال ^(٨) : إن جعل ^(٩) إحدى
يديه على أذنه فحسن .

ومن السنة - أن يكون المؤذن على وضوء . وإن ترك الوضوء في الأذان :

-
- (١) « به » ليست في .
(٢) في اسقط قضاها : « ... أبي حنيفة أنه لا يقع به إلا علام الصالح » .
(٣) في : « ويكره » .
(٤) « الإعادة » ليست في أ .
(٥) الواو من اوب و .
(٦) في ب و : « يجعل » .
(٧) في : « يده » .
(٨) « قال » ليست في اوب و .
(٩) في : « يجعل » . وفى أ : « إذا جعل » .

لا يكره في ظاهر الرواية ، وفي رواية الحسن : يكره .
وأما أذان الجنب وإقامته : < ف > يكره بالاتفاق ^(١) ، وهل يعاد ؟
ذكر في ظاهر الرواية ^(٢) أنه يجوز ، ولا تجب الإعادة ، ولكن
يستحب ^(٣) .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعاد ^(٤) .
فالحاصل ^(٥) أنه يستحب إعادة أذان أربعة نفر في ظاهر الرواية :
ذكر أذان الجنب والمرأة في الجامع ^(٦) الصغير ، وذكر أذان السكران ^(٧)
والمعتوه الذي لا يعقل في كتاب الصلاة .
وفي غير رواية الأصول : يعاد أذان هؤلاء الأربعة ^(٨) .

ومن السنة - أن يؤذن ويقيم ، قائماً إذا أذن للجماعة . ولو ترك من غير عذر ، يكره .
وأما إذا أذن لنفسه ، فلا بأس بأن يؤذن قاعدا .
وأما المسافر فلا ^(٩) بأس بأن يؤذن راكباً ، ولا يكره له ترك ^(١٠) القيام .

(١) في ح : « بالاجماع » .

(٢) في ا و ب : « الروايات » .

(٣) في ح : « ولكن يستحب أن يعاد » وفي ب : « وهل يستحب أن يعاد ؟ روى ... »

وفي ا : « وهل يستحب أن يعاد ؟ » - راجع الكاساني (١ : ١٥١ : ١٦) .

(٤) في ح : « أنه قال : يعاد » .

(٥) في ا و ب و ح : « والحاصل » .

(٦) « ال » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « جامع » .

(٧) في ح : « الصبي » .

(٨) « الأربعة » من ح . وفي ب : « الأربع » .

(٩) الفاء من ا و ب و ح .

(١٠) في ب : « إن ترك » .

وينبغي أن يؤذن محتسبا، ولا يأخذ على الأذان أجرا . وإن أخذ، يكره .
وأصله ما روى عن عثمان بن أبي العاص الثقفي^(١) أنه قال : آخر ما عهد
إلى رسول الله صلى الله عليه أن أصلي بالقوم صلاة أضعفهم ، وأن ألتخذ
مؤذنا لا يأخذ على الأذان أجرا .

• • •

وأما بيان المحل الذي شرع^(٢) فيه الأذان ، والإقامة - فنقول :
المحل الذي شرعا فيه هو الصلوات^(٣) ، المكتوبات ، التي^(٤) تؤدي
بجماعة مستحبة ، أو^(٥) ما هو شبيه بها .

ولهذا : لا أذان ، في التطوعات ، ولا إقامة^(٦) ، لأنه لا يستحب
فيها^(٧) الجماعة .

وكذا في الوتر ، لأنه تطوع عندهما^(٨) . وعند أبي حنيفة ، وإن
كان واجبا ، ولكنه تبع^(٩) للعشاء ، فيجعل تبعا في الأذان .

(١) قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد ثقيف وقد استعمله النبي عليه السلام
على الطائف ، ثم أقره عليها أبو بكر وعمر . وقد توفي في خلافة معاوية (النوى ، التهذيب ،
القسم الأول ، الجزء الأول ، ص ٣٢١) . وفي ١ : « عثمان بن عمر بن أبي العاص » .

(٢) في ح : « يشرع » .

(٣) في ح : « ثم المحل الذي يشرع فيه الصلاة » .

(٤) « التي » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « الذي » .

(٥) في ا و ب و ح : « و » .

(٦) في ا و ب : « ولهذا سقط الأذان في التطوعات والإقامة » .

(٧) في ح : « فيه » .

(٨) في ح : « عنهما » .

(٩) في ا و ب و ح : « تبعا » .

وكذا : لا أذان ، ولا إقامة ^(١) ، في صلاة العيدين ، ولا في صلاة الكسوف ، والخسوف ، وصلاة الاستسقاء ، لأنها من السنن .

وكذا في صلاة الجنازة ، لأنها ليست بصلاة حقيقة .

وكذا الأذان ^(٢) في حق النسوان والعبيد ، وكذا ^(٣) من لا جماعة عليهم ، لأنها سنة الجماعة المستحبة ، ولا يستحب جماعة النسوان والعبيد .

فأما الجمعة ^(٤) : ففيها أذان ، وإقامة ، لأنها فريضة . لكن الأذان المعتبر ، ما يؤتى به إذا صعد الإمام المنبر . والإقامة المعتبرة ما يؤتى بها إذا فرغ الإمام ^(٥) من الخطبة حتى تجب الإجابة لهذا الأذان ^(٦) والاستماع ، دون الأذان الذي ^(٧) يؤتى به في الصومعة ^(٨) .

وقال بعضهم : الأذان ^(٩) المعتبر هو الأذان الذي يؤتى به على ^(١٠) المنارة .

(١) في ح : « وكذا الأذان والإقامة » .

(٢) في ا و ب : « لا أذان » .

(٣) في ا و ب و ح : « وكل » .

(٤) في ح : « الجماعة » .

(٥) « الإمام » من ا و ب .

(٦) « الأذان » ليست في ب .

(٧) « يؤتى بها إذا فرغ الإمام ... دون الأذان الذي » ليست في ح .

(٨) زاد هنا في ح : « على المنارة » .

(٩) « الأذان » ليست في ح .

(١٠) في ا و ب : « في » .

والصحيح قول العامة^(١) لما روى عن السائب بن يزيد^(٢) أنه قال :
كان الأذان يوم الجمعة على عهد رسول الله عليه السلام وعلى عهد أبي
بكر وعمر رضي الله عنهما عند المنبر أذاناً واحداً ، فلما كان في زمن عثمان
رضي الله عنه كثر الناس وأحدثوا^(٣) هذا الأذان في الزوراء^(٤) .

فأما إذا صلى الرجل وحده في بيته : < فقد > ذكر في ظاهر
الرواية أنه^(٥) إن صلى بغير أذان وإقامة : يجزئه ويكفيه أذان الناس
وإقامتهم . ولو أتى بالأذان والإقامة فحسن .

وأما في حق المسافرين^(٦) : فلا فضل أن يؤذنوا ، وقيموا ، ويصلوا
بالجماعة^(٧) . فإن صلوا بجماعة^(٨) ، وأقاموا ، وتركوا الأذان ، أجزأهم ،
ولا يكره . بخلاف أهل المصر ، فإنهم إذا تركوا الأذان ، وأقاموا^(٩) ،
يكره لهم ذلك ، لوجود سبب الرخصة في حق المسافرين ، دونهم .

(١) في ح : « عامة العلماء » .

(٢) صحابي . ولد سنة ٣ هـ . وتوفي بالمدينة سنة ٩٤ هـ . (أو ٩١ أو ٨٦ أو ٨٨) (النووي ،
التهذيب ، القسم الأول ، الجزء الأول ، ص ٢٠٨) .

(٣) في أ و ب : « وكثر الناس أحدثوا » .

(٤) في ، المغرب : هي دار عثمان بالمدينة . وفي الكاساني (١ : ١٥٢ : ١١ من أسفل) :
« هي المنارة » . وقيل اسم موضع بالمدينة « . وفي ح : كذا : « الزوراء » .

(٥) « أنه » من أ و ب و ح .

(٦) في ح : « المسافر » .

(٧) في ب و ح : « الجماعة » . وفي أ : « بجماعة » .

(٨) في ح : « فإن صلاة الجماعة » . وفي ب : « فإن صلوا الجماعة » .

(٩) « وأقاموا » ليست في ب .

وأما المسافر إذا كان وحده : لو ترك الأذان لا بأس به^(١) . ولو ترك الإقامة يكرهه - بخلاف المقيم ، إذا كان يصلي وحده في بيته ، لو^(٢) ترك الأذان والإقامة : لا بأس به ، لأن أذان الناس ، وإقامتهم ، يقوم مقام فعل المقيم ، ولم يوجد ذلك في حق^(٣) المسافر .

وإن^(٤) صلى في مسجد ، بأذان ، وإقامة - هل^(٥) يكره أن يؤذن ، ويقام فيه ، ثانيا^(٦) ؟ ينظر^(٧) :

إن كان مسجدا له أهل معلوم - فإن صلى فيه غير أهله^(٨) ، بأذان ، وإقامة ، لا يكره لأهله أن يصلوا فيه بجماعة ، مع الأذان ، والإقامة . وإن صلى فيه أهله ، بأذان ، وإقامة ، أو بعض أهله ، فإنه يكره لغير أهله ، وللباقي^(٩) من أهله ، أن يعيدوا الأذان ، والإقامة .

وهذا عندنا .

وقال الشافعي : لا يكره تكرار الأذان ، والإقامة^(١٠) .

(١) « به » ليست في ب .

(٢) في ح : « واو » .

(٣) « حق » من ا و ب و ح .

(٤) في ا و ب : « فإن » .

(٥) « هل » ليست في ا .

(٦) « ثانيا » ليست في ب . وفيها وفي ا و ح : « ويقام فيه » بدلا من : « ويقام فيه » .

(٧) في ا : « وينظر » .

(٨) في ب و ح : « غير أهل » .

(٩) في ح : « مع الباقيين » .

(١٠) « وهذا عندنا .. والإقامة » ليست في ب .

وهذه المسألة ، في الحاصل ^(١) ، بناء على مسألة أخرى : أن ^(٢) تكرار الجماعة ، لصلاة واحدة ، في مسجد واحد ، هل يكره ؟ ففي كل موضع يكره تكرار الجماعة . يكره تكرار الأذان ، وفي كل موضع ^(٣) لا يكره تكرار الجماعة ^(٤) ، لا يكره ^(٥) ، لأنها من سنة الصلاة بجماعة . والجواب فيه ما ذكرنا .

وعلى قول الشافعي : لا يكره تكرار الجماعة ، مرة بعد أخرى ، في المسجد ، كيفما كان .

وروى عن أبي يوسف ومحمد ، أنه إنما يكره إذا كان على سبيل الاجتماع ، والتداعي ، وقام ^(٦) في المحراب . فأما إذا أقام الصلاة بواحد ، أو باثنين ، في ناحية في المسجد : فلا يكره .

وإن كان مسجدا ليس له أهل معروف ^(٧) - بأن كان على شوارع الطرق ^(٨) ، فإنه لا يكره فيه تكرار الجماعة ، بالاجتماع .

. . .

(١) في ح : « والحاصل » .

(٢) في ح : « وهو أن »

(٣) « يكره تكرار... كل موضع » ليست في ح . وفي ب : « هل يكره أم لا ؟ في موضع تكرار الجماعة يكره تكرار الأذان وفي كل موضع »

(٤) « تكرار الجماعة » من أ و ب و ح .

(٥) زاد في ح هنا : « تكرار الأذان » .

(٦) في ح كذا : « اليداعي والقيام » .

(٧) في ب : « معروفون » و « أهل » مفرد والجمع « أهلون » و « أهالي » (المصباح) .

(٨) في ب : « على شوارع أو طريق » وفي ح : « على شوارع » فقط . وفي أ : « على

شوارع الطريق » .

وأما^(١) الفوائت < ف > تقام ، بالجماعة ، بأذان ، وإقامة ، عندنا .
وعند الشافعي : في قول يقضى بالإقامة لا غير . وفي قول بغير أذان وإقامة .
وروى ، في غير رواية الأصل^(٢) ، عن محمد ، أنه إذا فاتت صلوات^(٣) :
يقضى الأولى بأذان وإقامة ، والباقي^(٤) بالإقامة دون الأذان .
وحكى عن أبي بكر الرازي^(٥) أنه قال : يجوز أن يكون ما قال محمد قوله لهم جميعا .
والمدكور في الكتاب^(٦) محمول على الصلاة الواحدة ، فيرتفع^(٧) الخلاف
بين أصحابنا .

. . .

وأما بيان^(٨) وقت الأذان ، والإقامة - فنقول :

وقتها ما هو وقت الصلوات^(٩) المكتوبات ، حتى إذا^(١٠) أذن قبل

(١) في أوب : « وأما بيان » .

(٢) في أوب و ج : « الأصول » .

(٣) كذا في أوب و ج . وفي الأصل : « الصلوات » .

(٤) في أوب : « والواقعي » .

(٥) ولد ببغداد سنة ٣٠٥ هـ . وسكن بغداد . وقد خرج إلى الأهواز ثم عاد إلى بغداد ثم خرج إلى نيسابور مع الحاكم النيسابوري ثم عاد إلى بغداد سنة ٣٤٤ هـ . أخذ عن الكرخي وتخرج عليه . وإليه انتهت رئاسة أصحاب أبي حنيفة في وقته واستقر له التدريس ببغداد . ومن تفرغ عليه أبو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني شيخ القدوري . ومن تصانيفه : « أحكام القرآن » و « شرح مختصر الكرخي » و « شرح مختصر الطحاوي » و « شرح الجامع الكبير لمحمد » وكتاب في أصول الفقه . ومات سنة ٣٧٠ هـ . (وقيل ٣١٥) : اللكنوي ، الفوائد : ٢٧ - ٢٨ .

(٦) بقية كلام الرازي أو كلام المؤلف . والمقصود بالكتاب « الأصل » لمحمد ، لما تقدم . وليس في الجامع الصغير شيء في هذا . وفي القدوري (١ : ٣٦) : « ويؤذن الرجل للفائتة ويقيم ، فإن فاتته صلوات : أذن للأولى وأقام ، وكان مخيرا في الباقية : إن شاء أذن وأقام ، وإن شاء اقتصر على الإقامة » .

(٧) كذا في أوب و ج . وفي الأصل : « فيرفع » .

(٨) بيان « ليست في » .

(٩) في ج : « صلاة » .

(١٠) في أوب و ج : « لو » .

أوقاتها^(١) ، لا يجوز - وهذا جواب ظاهر الرواية .

وروى عن أبي يوسف أنه قال : في صلاة الفجر ، إذا أذن في النصف الأخير من الليل ، يجوز - وبه أخذ الشافعي .

والصحيح قولنا ، لما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، عن النبي عليه السلام ، أنه قال : « لا يمتنعكم^(٢) أذان بلال من السجود ، فإنه يؤذن بليل ليوقظ نائمكم ، ويرجع قائمكم^(٣) ، ويتسحر^(٤) صائمكم ، فعليكم بأذان ابن أم مكتوم^(٥) . »

• • •

وأما ياره^(٦) ما يجب على السامعين عند الأذان^(٧) - فنقول :

يجب عليهم الإجابة ، على ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أربع من الجفاء » وذكر من جملتها « ومن سمع الأذان والاقامة ولم يجب »^(٨) .

(١) في أ و ب : « أوقاتها » .

(٢) في أ و ب و ح : « لا يمتنعكم » .

(٣) « ويرجع قائمكم » ليست في ب .

(٤) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « يسحر » .

(٥) هو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهاجر إلى المدينة قبل الهجرة . واستخلفه النبي ثلاث عشرة مرة في غزواته على المدينة . وشهد فتح القادسية وقتل بها شهيداً وكان معه اللواء يومئذ . وقيل إنه رجع إلى المدينة حيث مات بها . وهو الأعمى الذي ذكره الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز بقوله : « عبس وتولى أن جاءه الأعمى » (النوي ، التهذيب ، القسم الأول ، الجزء الأول ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦) .

(٦) « بيان » من أ و ب و ح .

(٧) في أ و ب و ح : « عند الأذان والاقامة » .

(٨) أورد الكاساني (١ : ١٥٥ : ١٠ - ١١) الحديث كاملاً على الوجه الآتي : « أربع من الجفاء : من بال قائماً ، ومن مسح حبهته قبل الفراغ من الصلاة ، ومن سمع الأذان ولم يجب ، ومن سمع ذكرى ولم يصل على » .

والإجابة أن يقول مثل ما قاله المؤذن ، إلا في قوله « حتى على الصلاة !
حتى على الفلاح ! » فإنه يقول مكان ذلك : « لا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم » لأن إعادة ذلك تشبه المحاكاة والاستهزاء .

وكذا إذا قال المؤذن : « الصلاة خير من النوم » فلا^(١) يقول السامع
مثله ، لأنه يشبه المحاكاة^(٢) ، ولكن يقول : « صدقت ، وبالحق
نطقت^(٣) ، وبررت^(٤) » .

وكذا ينبغي أن لا يتكلم في حال الأذان والإقامة ، ولا يقرأ^(٥)
القرآن ، ولا يشتغل^(٦) بشيء من الأعمال سوى الإجابة .
ولو كان في قراءة القرآن حين سماع الأذان ، ينبغي أن يقطع القراءة^(٧) ،
ويستمع^(٨) الأذان ، ويجب - هكذا ذكر في الفتاوى - والله أعلم .

(١) كذا في أوب . وفي الأصل و : « ولا » .

(٢) في : « تشبه للمحاكاة » .

(٣) « وبالحق نطقت » مكتوبة على الهامش بعد علامة النقص . وليست في أوب و : « .

(٤) في : « وقررت » .

(٥) في الأصل : « ولا يقرأ » .

(٦) في : « ولا يشتغل » .

(٧) في : « القرآن » .

(٨) في : « ويسمع » .

باب

استقبال القبلة

لا يخلو : إما إن كان قادراً على الاستقبال ، أو كان عاجزاً .

فإن كان قادراً :

يجب عليه أن يتوجه إلى القبلة :

< ف > إن كان في حال مشاهدة الكعبة : < ف > إلى ^(١) عينها .

وإن كان في حالة البعد : يجب التوجه إلى المحراب المنسوب ،

بالأمارات الدالة عليها ^(٢) - هكذا ذكر أبو الحسن ^(٣) ههنا .

وقال بعضهم : الواجب إصابة عين الكعبة ، بالاجتهاد والتحري ، في

حالة البعد .

والصحيح هو الأول .

و^(٤) لهذا - إن من دخل البلدة وعان المحارب المنصوبة : يجب عليه

أن يصل إليها ، ولا يجوز له ^(٥) أن يتحرى ، لأن ^(٦) الجهة صارت قبلة

باجتهادهم المبنى على الأمارات الدالة عليها ، من النجوم ، والشمس ،

والقمر ؛ فيكون فوق الاجتهاد بالتحري .

(١) في الأصل و ب : « وإلى » . وفي ا و ح : « إلى » وفي الكاساني (١ : ١١٨ : ٢) . « وإلى » .

(٢) « عليها » من ا و ب . وكذا في الكاساني (١ : ١١٨ : ٣ : ٥) . وفي الأصل و ح : « عليه » .

(٣) الكرخي (الكاساني : ١ : ١١٨ : ٦) .

(٤) في ب : « ولنا » .

(٥) « له » ليست في ح .

(٦) « لأن » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « إلى » .

وكذا إذا دخل مسجدا لا محراب له ، وبحضرته أهل المسجد ،
فتحرى وصلى : لا^(١) يجزئه .

وكذلك إذا كان في المفازة ، والسماء مصحية ، وله^(٢) علم بالاستدلال
بالنجوم على القبلة : لا يجوز له التحرى ، لأن هذا فوق التحرى .

وأما إذا كان عاجزا :

فإما^(٣) إن كان عاجزا بعذر من الأعذار مع العلم بالقبلة ، أو كان
عاجزا ، بسبب الاشتباه^(٤) .

فإن كان عاجزا بعذر : فله^(٥) أن يصلى إلى أى جهة كان ، ويسقط
عنه الاستقبال ، وذلك نحو أن يخاف على نفسه من العدو في^(٦) صلاة
الخوف ، أو^(٧) كان بحال لو استقبل القبلة يقف^(٨) عليه^(٩) العدو أو^(١٠)
قطاع الطريق أو السبع ، أو كان على خشبة في^(١١) السفينة في البحر
لو وجهها^(١٢) إلى القبلة يفرق^(١٣) غالبا ، ونحو ذلك .

(١) « لا » ليست في ح .

(٢) في ب : « ولو » .

(٣) الفاء من ا .

(٤) في الاصل زاد بين السطرين عبارة : « عن الاستقبال » وليست في ا و ب و ح .

(٥) الفاء من ا و ب .

(٦) في ا و ب و ح : « وفي » .

(٧) في ا و ب : « لأن » . وفي ح : « ولأن » .

(٨) في ح كذا : « يقف ثبت » .

(٩) في ا : « عليها » .

(١٠) في ب و ح : « و » .

(١١) في ا و ب و ح : « من » .

(١٢) في ح : « يوجهها » .

(١٣) في ب : « لفرق » .

وأما إذا كان بسبب الاشتباه : وهو أن يكون في المفازة في ليلة مظلمة ، أو كان لا يعلم بالأمارات الدالة على القبلة ، وليس معه من يسأله ^(١) عن القبلة : فمليه أن يصلي بالتحرى في هذه الحالة . فإذا ^(٢) صلى إلى جهة من الجهات ، فلا يخلو : إما إن صلى إلى جهة بالتحرى ، أو بدون التحرى .

أما إذا صلى بدون التحرى ، فلا يخلو من ثلاثة ^(٣) أوجه :
 إما إن كان لا يخطر بباله شيء ولم يشك في جهة القبلة ^(٤) ،
 أو خطر بباله وشك في جهة الكعبة ^(٥) وصلى من غير التحرى ،
 أو تحرى ووقع تحريه على جهة وصلى إلى الجهة التي لم يقع عليها التحرى .
 — أما إذا لم يخطر بباله شيء ^(٦) ، ولم يشك في جهة القبلة ^(٧) ، فصلى إلى جهة من الجهات : فالأصل هو الجواز . فإذا مضى على هذه الحالة ، ولم يخطر بباله شيء ، صارت الجهة ، التي صلى إليها ، قبلة له ظاهرا .
 فأما إذا ظهر خطؤه ييقن ، بأن انجلى الظلام وتبين أنه صلى إلى غير

(١) كذا في ا و ب . وفي الأصل : « يسأل عنه » . وفي ح : « سأل عنه » .

(٢) في ح : « فإن » .

(٣) « ثلاثة » ليست في ا و ب .

(٤) في ح : « شيء واحد يشك في وجهة القبلة » .

(٥) في ح : « في وجهة القبلة » .

(٦) « شيء » ليست في ح .

(٧) « في جهة القبلة » ليست في ا و ب و ح .

القبلة ، أو تحرى ووقع تحريه على غير الجهة التى صلى إليها : فإنه يعيد الصلاة إن كان بعد الفراغ ، وإن كان فى الصلاة يستقبل^(١) .

— وأما إذا شك ، ولم يتحر ، وصلى إلى جهة : فالأصل هو الفساد . فإن ظهر^(٢) يقين ، أو بالتحرى ، أن الجهة التى صلى إليها ليست بقبلة ، تقرر الفساد^(٣) . وإن ظهر أن الجهة التى صلى إليها قبلة : < ف > إن كان بعد الفراغ من الصلاة ، يحكم بجوازها ، ولا^(٤) يعيد . وإن ظهر فى^(٥) وسط الصلاة : فعند أبي يوسف يبنى على صلاته كما قلنا ، و^(٦) فى ظاهر الرواية يستقبل الصلاة .

— وأما إذا تحرى ووقع تحريه إلى جهة ، ثم صلى إلى جهة^(٧) أخرى ، وأصاب القبلة : < ف > لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد . وعند أبي يوسف : يجوز .

فأما إذا صلى إلى الجهة التى تحوى ، ثم ظهر أنه أخطأ : < ف > إن ظهر أنه صلى إلى اليمين أو اليسرة^(٨) : جاز ، بلا خلاف .

(١) فى ١ : « يستقبل » .

(٢) زاد هنا فى ح : « خطؤه » .

(٣) فى ح : « فهو على الفساد » .

(٤) فى ا و ب : « فلا » .

(٥) « فى » ليست فى ح .

(٦) « و » من ب وكذا فى الكاسانى (١ : ١١٩ ١٦) .

(٧) « ثم صلى إلى جهة » ليست فى ح .

(٨) فى ١ : « لليمين أو إلى اليسار » .

وإن^(١) ظهر أنه صلى^(٢) مستدبر الكعبة : يجوز عندنا .

وعند الشافعي : لا يجوز .

والصحيح قولنا ، لأن القبلة في حالة الاشتباه هي الجهة التي تحرى^(٣) ،

لقوله تعالى : « فأينما تولوا فثم وجه الله »^(٤) .

(١) في أ : « ولذا » .

(٢) « صلى » ليست في ب .

(٣) زاد هنا في أ وب و ح : « إليها » .

(٤) البقرة : ١١٥ : « والله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله ، إن الله واسم عليم » .

باب

افتتاح الصلاة

افتتاح الصلاة يتعلق^(١) بفروض وسنن ، فلا يصح^(٢) بدون استجماع
فروضه^(٣) ، ولا يتم^(٤) بدون إتيان سننه^(٥) .
أما فروضه^(٦) :

< ف > ما ذكرنا من الشرائط الستة ، وهي : الطهارة ، وستر العورة ،
واستقبال القبلة ، والوقت ، والنية ، وتكبيرة^(٧) الافتتاح^(٨) .
ولا خلاف في هذه الجملة إلا في تكبيرة الافتتاح :
فعند أي بكر الأُصم : يصح الشروع في الصلاة بمجرد النية ، دون
التكبير^(٩) .

وهو^(١٠) فاسد ، لقول^(١١) النبي عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة
امرئ حتى يضع الطهور مواضعه ، ويستقبل القبلة ، ويقول : الله أكبر » .

(١) في ا و ب : « الصلاة تتعلق » . وفي ح : « أعلم أن افتتاح الصلاة يتمين » .

(٢) في ا : « فلا يصح » وفي ح : « ولا يصح » .

(٣) في ا و ب : « فروضها » .

(٤) في ا : « ولا تتم » .

(٥) في ا و ب : « سننها » .

(٦) في ا و ب : « أما فروضها » .

(٧) في ا و ب و ح : « وتكبير » .

(٨) راجع ص ١٧٢ .

(٩) في ا : « التكبيرة » .

(١٠) في ح : « وهو قول » .

(١١) في ب : « بقول » .

ثم عند أبي حنيفة ومحمد ، يصح الشروع بكل ذكر هو ^(١) ثناء خالص لله تعالى ، مراد ^(٢) به تعظيمه لا غير ، نحو أن يقول : « الله أكبر » ، « الله أعظم » . وكذا كل اسم ذكر مع ^(٣) الصفة ، نحو : « الرحمن أعظم » ، « الرحيم أجل » ^(٤) ، أو يقول : « الحمد لله » ، أو « سبحان الله » ، أو ^(٥) « لا إله إلا الله » . سواء كان يحسن التكبير أو لا يحسن .

وقال أبو يوسف : لا يصير شارعا ، إلا بالفاظ مشتقة من التكبير لا غير ، وهي ثلاثة ألفاظ : « الله أكبر » ، « الله الأكبر » ، « الله الكبير » ^(٦) . إلا إذا كان لا يحسن التكبير .

وقال الشافعي : لا يصح إلا بقوله : « الله أكبر » ، « الله الأكبر » ^(٧) . وقال مالك : لا يصير شارعا ^(٨) إلا بقوله : « الله أكبر » .

فأما إذا قال : « الله » أو « الرحمن » أو ^(٩) « الرحيم » ، ولم يقرن به الصفة - هل يصير شارعا ؟ .
لم يذكر في ظاهر الرواية .

(١) في ح : « وهو » .

(٢) في أ و ب : « يراد » .

(٣) في ح : « وكذلك كل ذكر سماه مع » .

(٤) في أ و ب : « نحو : الرحمن الأعظم ، والرحيم أجل » . وفي هامش ب : « لعله : أعظم » .

(٥) في ب : « و » .

(٦) في أ : « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر » .

(٧) في ح : « الله أكبر أو الله الكبير » وفي أ : « الله أكبر ، الله أكبر » .

(٨) « إلا بالفاظ مشتقة ... وقال مالك لا يصير شارعا » ليست في ب .

(٩) « أو » ليست في ب .

وروى الحسن ، عن أبي حنيفة ، أنه يصير شارعا . وفي الجامع الصغير إشارة^(١) إليه ، فإنه ذكر : إذا قال « لا إله إلا الله » يصير شارعا^(٢) ، والشروع يصح بقوله « الله » لا بالنفى .

وأجمعوا أنه إذا قال : « اللهم اغفر لي » لا يصير شارعا^(٣) ، لأنه لم يخلص تعظيم الله تعالى به ، لأن^(٤) غرضه الدعاء .

واختلف المشايخ فيما^(٥) إذا قال : « اللهم » ولم يذكر شيئا آخر . فأما إذا قال بالفارسية : « خدای بُزُرْكَ تَرُ » ،^(٦) أو « خدای بُزُرْكَ » ،^(٧) : < ف > على^(٨) قول أبي حنيفة : يصير شارعا ، كيفما كان . وعلى قولهما : إن كان لا يحسن العربية ، فكذلك ؛ وإن كان يحسن^(٩) . لا يجوز .

ثم إنما يصير شارعا إذا كَبَّرَ ، في حال^(١٠) القيام ، إذا كان قادرا . فأما إذا كبر قاعدا ، ثم قام : لا يصير شارعا . فأما إذا لم يكن قادرا على القيام : < ف > يجوز .

(١) في ب و ح : « أشار » .

(٢) قال محمد في الجامع الصغير (ص ١٠) : « رجل افتتح الصلاة بـ « لا إله إلا الله » أو بغيره من أسماء الله تعالى : أجزاء » .

(٣) « والشروع يصح بقوله .. شارعا » ليست في ح .

(٤) في ا و ب : « إذ » . وفي ح : « إذا كان » .

(٥) في ب : « فيه » . وفي ا : « مشايخنا فيه » .

(٦) أي : « الله أكبر » .

(٧) أي : « الله كبير » .

(٨) في ب : « فقي » .

(٩) زاد هنا في ح : « العربية » .

(١٠) « حال » ليست في ا و ب .

ثم النية شرط صحة الشروع ، لأن العبادة لا تصح بدون النية .
وتفسيرها ، إرادة الصلاة لله تعالى ، على الخلوص ، وإرادة عمل القلب .
ثم ذكر مانوى بقلبه ، باللسان ^(١) - هل هو سنة ؟ .
عند بعضهم ، ليس بسنة .

وقال بعضهم : هو ^(٢) سنة مستحبة ، فإن محمداً ذكر في كتاب المناسك :
إذا أردت أن تحرم بالحج ، إن شاء الله ، فقل : « اللهم إني أريد الحج ،
فيسره لي ، وتقبله مني » - فهنا يجب أن يقول : « اللهم إني أريد صلاة
كذا ، فيسرها لي ، وتقبلها مني » .

ثم لا يخلو : إما إن كان منفردا ، أو إماما ، أو مقتديا .
فإن كان منفردا ، أو إماما : فإن كان يصلي التطوع ، ينوى ^(٣) أصل
الصلاة ، وإن كان يصلي الفرض ، ينبغي أن ينوى فرض الوقت ، أو
ظهر الوقت ^(٤) ، ولا ^(٥) يكفيه نية مطلق الصلاة ، لأن الفرائض من
الصلوات مشروعة في الوقت ، فلا بد من التعيين .
وكذا ينبغي أن ينوى صلاة الجمعة ، وصلاة العيدين ، وصلاة الجنازة ،
لأن التعيين يحصل بهذا .

وإن كان مقتديا يحتاج إلى ما يحتاج إليه المنفرد ، ويحتاج إلى نية

(١) في ح : « وباللسان » .

(٢) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصيل : « هي » .

(٣) في ح : « نوى » .

(٤) مثلا - انظر الهداية وشروحها ، طبعة الميمنية ، ١ : ٢٣٣ .

(٥) في ب : « فلا » .

الاقتداء بالامام ، بأن ينوى فرض الوقت ، والاقتداء بالامام فيه ، أو^(١) ينوى الشروع فى صلاة الامام ، أو ينوى الاقتداء بالامام فى صلاته . ثم الأفضل فى النية أن تكون مقارنة للتكبير . ولكن^(٢) القرآن ليس بشرط عند أصحابنا .

وقال الشافعى : شرط^(٣) .

ولكن إذا نوى قبل الشروع ، ولم يشتغل بعمل آخر : جاز . وإذا نوى بعد التكبير : لا يجوز ، لأن الحرج يندفع بتقديم النية — إلا ما روى عن الكرخى أنه يجوز ، إذا نوى وقت الشاء .
ونية الكعبة شرط عند بعض المشايخ . وعند بعضهم ليس بشرط — وهو الأصح .

وأما سنن الافتتاح :

< ف > أن يحذف التكبير^(٤) . ولا يطول . وأن يرفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح ، مقارنا لها .

والسنة فى رفع اليدين أن ينشر الأصابع ، ويجعل كفيه^(٥) < مستقبلي >^(٦) القبلة . وأراد بالنشر أن لا يرفعهما مضمومتين ، بل

(١) فى ا و ح : « أن » .

(٢) « ولكن » ليست فى ح .

(٣) قال الشافعى : « ولا تجزئ النية إلا أن تكون مع التكبير : لا تتقدم التكبير ، ولا تكون بعده . فلو قام إلى الصلاة بنية ، ثم عزبت عليه النية بنسيان أو غيره ، ثم كبر وصلى : لم تجزه هذه الصلاة » . (الأم ، ١ : ٨٦) .

(٤) أى يوجز ويسرع فيه (المصباح) . وفى ب : « يحذف التكبير حذفاً » .

(٥) الكف الراحة مع الأصابع (المصباح) .

(٦) فى الأصل و ا و ب و ح : « مستقبل » .

مفتوحتين ، حتى تكون الاصابع نحو القبلة ، لا أن يُفرَج^(١) بين
الاصابع تفريجا .

ويرفع يديه حذاء أذنيه .

وقال الشافعي : يرفع^(٢) حذو منكبيه .

وقال مالك : يرفع^(٣) حذاء رأسه .

ولم يذكر في ظاهر الرواية حكم المرأة .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها ترفع يديها حذاء أذنيها ، كالرجل ،
لأن كفها ليسا^(٤) بعورة .

وروى محمد بن مقاتل ، عن أصحابنا ، أنها ترفع يديها حذاء^(٥) منكبيها .

فإذا فرغ المصلي من التكبير ، يضع يمينه على شماله ، تحت السرة .

وقال مالك : السنة هي إرسال اليدين حالة القيام .

وروى عن^(٦) محمد ، في النوادر ، أنه يرسلها حالة الثناء ، فإذا فرغ من

الثناء يضع يمينه على شماله^(٧) .

وقال الشافعي : يضعهما على^(٨) الصدر .

(١) « لا أن يفرج » من اوب و ح . وفي الأصل : « إلا أنه » . والصحيح ما في المتن :
راجع الكاساني ، ١ : ١٩٩ : ١٩ .

(٢) و (٣) « يرفع » ليست في اوب .

(٤) في الأصل واوب و ح : « ليس » ولكن في ب : « لأن كفها ليس »

(٥) في ب : « حذو » .

(٦) « عن » ليست في ا .

(٧) « يمينه على شماله » من ح .

(٨) في ا : « تحت » .

ثم يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك »^(١) ، ولا إله غيرك ، سواء كان مع الإمام أو وحده .

وروى عن أبي يوسف : ينبغي أن يقول مع التسبيح : « إني وجهت وجهي الذي فطر السماوات والأرض ، حنيئا ، وما أنا من المشركين »^(٢) ، « إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا (من) المسلمين »^(٣) .

ثم يتعوذ بالله^(٤) من الشيطان الرجيم إذا كان إماما أو منفردا ، فهو سنة في حقها ، دون المقتدى^(٥) عند أبي حنيفة ومحمد ، ولا ينبغي^(٦) أن يأتي به .

وعلى قول أبي يوسف ، سنة في حقه^(٧) أيضا .

وحاصل الخلاف أن التعوذ تسع للثناء أو تسع للقراءة : فعلى قولهما تبع

(١) الجدة العظيمة (المصباح) .

(٢) الأئمة : ٧٩ .

(٣) « إن صلاتي ... المسلمين » من اوب وما الآيتان ١٦٢ و ١٦٣ من الأئمة ، غير أنه بدل آخر الآية ١٦٣ فقال : « وأنا من المسلمين » بدلا من « وأنا أول المسلمين » . وفي الأصل : « وما أنا من الشركين (إلى آخر الآية) إلا أنه يقول في آخره : « وأنا من المسلمين » وفي ذلك تمص لاذ « وما أنا من الشركين » نهاية الآية ٧٩ من سورة الأئمة أما الآيتان الأخريان فهما كما ذكرنا ١٦٢ و ١٦٣ من سورة الأئمة والآية ١٦٣ هي التي آخرها « وأنا أول المسلمين » . وفي ما في الأصل إلا أنه وقف فيها عند قوله تعالى : « وجهي للذي » .

(٤) « بالله » ليست في اوب .

(٥) في : « المقتدين » .

(٦) في ب : « في حقها وفي المقتدى عند أبي حنيفة ومحمد لا ينبغي » .

(٧) في ا : « في حقها » .

للقراءة ، وعلى قوله تبع للثناء .

ويخرج عليه ثلاث مسائل :

إحداها^(١) - أن المقتدى لا قراءة عليه ، فلا يأتي بما^(٢) هو تبع لها^(٣) عندهما . والمقتدى يأتي بالثناء ، فيأتي بما هو تبع له^(٤) عنده .

والثانية - المسبوق إذا شرع في صلاة الإمام ، وسبح ، لا يتعوذ . وإذا قام إلى قضاء ما سبق به ، يتعوذ عند ابتداء القراءة عندهما . وعنده يتعوذ عند^(٥) التسبيح ، لما ذكرنا .

والثالثة - الإمام ، في صلاة العيد ، يأتي بالتعوذ بعد التكبيرات . عندهما ، لأنه وقت القراءة . وعنده يأتي به قبل التكبيرات ، كالنسيح .

ثم يخفى « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذا عندنا .

وعند الشافعي : يجهر .

وهذا بناء على أن^(٦) التسمية عنده من الفاتحة قولاً واحداً ، ومن^(٧) رأس كل سورة قولين ، فيجهر بها ، بمنزلة الفاتحة والسورة .

وعندنا هي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ، والافتتاح بها

(١) في الأصل و ح : « لإحداها هذه » . وفي ا و ب : « لإحداها » .

(٢) في ح : « ما » .

(٣) « لها » ليست في ا . وفي ب : « لها » .

(٤) في ح : « لها » .

(٥) في ح : « عقيب » .

(٦) « أن » ليست في ح .

(٧) في ب و ح : « وفي » .

تبركا ، وليست من الفاتحة ، ولا من رأس كل سورة ، فلا^(١) يجهر بها ،
ولكن يأتي بها الإمام لافتتاح القراءة بها تبركا ، كما يأتي بالتعوذ ، في
الروايات كلها ، في الركعة الأولى .

وهل يأتي بها في أول الفاتحة في الركعات الأخر^(٢) ؟
فمن أبي حنيفة روايتان : في^(٣) رواية الحسن : لا يأتي بها^(٤) . وفي
رواية المعلى : يأتي - وهو قول أبي يوسف ومحمد .
و^(٥) هل يأتي بها عند رأس كل سورة في الصلاة ؟
على قول أبي حنيفة وأبي يوسف : لا يأتي بها .
وقال^(٦) محمد : يأتي بها .

ثم القراءة فرض في الصلاة^(٧) عند عامة العلماء ، خلافا لآثي بكر
الأصم وسفيان بن عيينه ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « لا صلاة
إلا بقراءة^(٨) » وهذا في حق الإمام والمنفرد .
فأما المقتدى فلا^(٩) قراءة عليه عندنا .
وعند الشافعي ، عليه القراءة - والمسألة معروفة .

(١) في ب و ح : « ولا » .

(٢) في ب : « في الركعة الأخيرة » . وفي ح : « في الركعة الأخيرة » .

(٣) « في » من ا و ب و ح .

(٤) « بها » من ح .

(٥) الواو ليست في ح .

(٦) في ا و ب : « وعلى قول » .

(٧) في ا و ب : « في الصلوات كلها » .

(٨) في ح : « بالقراءة » .

(٩) الفاء من ا و ب و ح .

ثم عندنا ، القراءة فرض في الركعتين الأولىين ، حتى لو تركها في الأولىين وقرأها^(١) في الآخرين ، يكون قضاء عن الأولىين و^(٢) هو الصحيح من مذهب أصحابنا .

وقدر القراءة^(٣) المفروض عند أبي حنيفة ، آية واحدة .

وعندهما ، آية طويلة أو ثلاث آيات قصيرة .

وقراءة النماحة والسورة جميعاً في الركعتين الأولىين ، ليست^(٤) بفرض عندنا^(٥) .

وعند الشافعي^(٦) فرض .

ولكن قراءتهما جميعاً^(٧) في^(٨) الأولىين ، عندنا ، واجبة ، حتى لو تركهما ، أو ترك إحداهما عمداً ، يكون مسيئاً . وإن كان ساهياً ، يلزمه سجود السهو .

وأما في الآخرين ، فالسنة أن يقرأ بفاتحة^(٩) الكتاب لا غير . ولو سبغ في كل ركعة ثلاث تسبيحات ، أجزاءه ، ولا يكون مسيئاً .

(١) في الأصل وغيره : « تركها ... وقرأها » .

(٢) في ١ : « هذا » .

(٣) « القراءة » من ح .

(٤) في ١ و ٢ و ٣ : « ليس » .

(٥) « عندنا » ليست في ح .

(٦) « وعند الشافعي » من ١ و ٢ و ٣ : « عند الشافعي » وفي الأصل : « وعنده » .

(٧) « جميعاً » من ١ و ٢ و ٣ .

(٨) زاد هنا في ١ و ٢ و ٣ : « الركعتين » .

(٩) في ١ و ٢ و ٣ : « فاتحة » .

وإن لم يقرأ، و^(١) لم يسبح، وسكت^(٢) أجزاءه صلاته، ويكون مسيئاً .
وروى عن أبي يوسف : هو بالخيار في الآخرين : إن شاء قرأ ،
وإن شاء سبح ، وإن شاء سكت .

ويجهر بالقراءة في جميع الصلوات المفروضة إلا في صلاة الظهر، والعصر.
وكذا يجهر في كل صلاة يشترط فيها الجماعة ، سواء كانت فرضاً أو
واجبة ، كصلاة الجمعة والعيدن .

ثم إن كان إماماً ، يجب عليه مراعاة الجهر فيما يجهر، والخافتة فيما يخافت ،
سواء كان في الفرض ، أو الواجب ، أو التطوع ، كما في الترويحيات ،
والوتر ، والعيدن ، حتى لو ترك ذلك ساهياً ، يجب عليه سجود السهو .
وإن كان منفرداً : إن كان < ت >^(٣) صلاة يخافت فيها بالقراءة -
خافت . ولو جهر فيها ، عمداً ، يكون مسيئاً . وإن كان ساهياً ، لا يجب
عليه السهو - بخلاف الإمام .

وإن كانت صلاة يجهر فيها ، فهو بالخيار : إن شاء جهر ، وإن شاء
خافت - كذا ذكر ههنا ، وفسر في موضع آخر أنه مخير^(٤) بين
خيارات ثلاث :

إن شاء جهر وأسمع غيره^(٥) ، وإن شاء جهر وأسمع نفسه^(٦) ، وإن شاء

(١) في ١ : « أو » .

(٢) « أجزاءه ولا يكون مسيئاً ... وسكت » ليست في ح .

(٣) في ١ و ب و ح : « إن كان في » .

(٤) « مخير » من ١ و ب .

(٥) في ١ عدلت حتى صارت : « ولم يسمع غيره » وهو خطأ .

(٦) في ح : « غيره » .

أسر القراءة في نفسه .

ولو قرأ القرآن بالفارسية في الصلاة :

< ف > على قول أبي حنيفة رضي الله عنه : تجوز صلاته ، سواء كان

يحسن العربية أو لا يحسن .

وقال أبو يوسف ومحمد : إن كان يحسن العربية ، لا يجوز . وإن كان

لا يحسن ، يجوز .

وقال الشافعي : لا يجوز في الحالين جميعاً^(١) .

ثم مقدار القراءة الذي يخرج به عن حد الكراهة هو^(٢) فاتحة

الكتاب ، وسورة قصيرة قدر ثلاث آيات ، أو ثلاث آيات من أية

سورة كانت .

واختلاف < ت > الروايات ، في مقدار المستحب ، عن أبي حنيفة :

ذكر في كتاب الصلاة^(٣) : ويقرأ في الفجر بأربعين آية مع فاتحة

الكتاب ، أي سواها . وفي الظهر نحواً من ذلك أو دونه . وفي العصر

عشرين آية مع فاتحة الكتاب أي سواها^(٤) . وفي المغرب يقرأ في كل

ركعة من الأولين سورة قصيرة : خمس آيات أو ستا ، مع فاتحة

الكتاب أي سواها^(٥) . ويقرأ في العشاء مثل ما يقرأ في العصر .

(١) « جميعاً » من ح .

(٢) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « فهو » .

(٣) من الأصل لمحمد : الكاساني ، ١ : ٢٠٥ : ٧ .

(٤) « وفي الظهر ... وفي العصر عشرين آية مع فاتحة الكتاب أي سواها » ليست في ح .

(٥) « وفي المغرب ... أو ستا مع فاتحة الكتاب أو سواها » ليست في ح .

وروى الحسن ، عن أبي حنيفة ، في المجرّد ، أنه يقرأ في الفجر ما بين ستين إلى مائة آية . وفي الظهر يقرأ بـ « عبس » أو « إذا الشمس كورت » في الأولى ، وفي الثانية بـ « لا أقسم » أو ^(١) « والشمس وضحاها » . وفي العصر يقرأ في الأولى « والضحي » أو « و ^(٢) العاديات » وفي الثانية بـ « ألهاكم » أو « ويل لكل همزة » . وفي المغرب يقرأ في الأولين مثل ما يقرأ في العصر . وفي الأولين من العشاء مثل ما في الظهر .

وذكر في الجامع الصغير : ويقرأ في الفجر بأربعين أو خمسين أو ستين سوى الفاتحة . وفي الظهر يقرأ في الأولين مثل ركعتي الفجر . والعصر والعشاء سواء . والمغرب دون ذلك ^(٣) .

وروى الكرخي - عن المعلى ، عن أبي يوسف عن أبي حنيفة - في مختصره : وقدر القراءة في الفجر المقيم ثلاثون ^(٤) آية إلى ستين سوى الفاتحة ، في الأولى ، وفي الثانية ما بين عشرين إلى ثلاثين . وفي الظهر ، في

(١) « أو » من اوب . وفي حـ : « و » .

(٢) كذا في اوب . وفي الأصل و حـ : « أو العاديات » . واسم السورة « العاديات » وأولها « والعاديات » وقد سار المؤلف على ذكر أول السورة ، لاسمها ، كما هو واضح .

(٣) عبارة الجامع الصغير هي (ص ١٠) : « ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بأربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب ، وكذلك في الظهر . والعصر والعشاء سواء . وفي المغرب دون ذلك » . وقال المرغيناني في المداية (طبعة الميمنية ، ١ : ٢٩١ - ٢٩٢) : « ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بأربعين آية أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب . وفي الظهر مثل ذلك . والعصر والعشاء سواء : يقرأ فيهما بأوساط المَفَصَّل . وفي المغرب دون ذلك : يقرأ فيها بقصار المَفَصَّل » . وقال في العناية (١ : ٢٩٢) : « وطوال المَفَصَّل من سورة « الحجرات » إلى سورة « السماء ذات البروج » . والأوساط منها إلى « لم يكن » . والقصار منها إلى الآخر . وقيل : طواله من « الحجرات » إلى « عبس » . وأوساطه من « كُورَت » إلى « والضحي » . والقصار منه إلى الآخر » . وانظر أيضاً : فتح القدير والكفاية ، نفس الصفحة .

(٤) كذا في ا . وفي الأصل و ب و حـ : « ثلاثين » .

الركعتين جميعاً، سوى الفاتحة، مثل القراءة في الركعة الأولى من الفجر .
وفي العصر والمساء يقرأ في كل ركعة قدر عشرين آية سوى فاتحة
الكتاب . وفي المغرب بفاتحة الكتاب وسورة من قصار المفصل (١) .

وهذه الرواية أحب (٢) الروايات إلى .

وقال مشايخنا : للإمام أن يعمل بأكثر الروايات قراءة (٣) في مسجد
له قوم زهاد وعباد (٤) ، وبأوسطها في مسجده قوم أوساط ، وبأدناها في
مسجد يكون على شوارع الطرق (٥) . عملاً بالروايات كلها .

هذا في حق المقيم فأما المسافر ، فينبغي أن يقرأ مقدار ما يخف عليه
وعلى القوم : بأن يقرأ فاتحة الكتاب ، وسورة قصيرة .

وأما في الوتر فإنه يقرأ الفاتحة وسورة قصيرة ، ولا توقيت فيه (٦) ،
ويقرأ أحياناً (٧) « سبح (٨) اسم ربك الأعلى » و « قل يا أيها الكافرون »
و « قل هو الله أحد » ولا يواظب .

وهذا إذا صلى الوتر بجماعة ، فإن صلى وحده ، له أن يقرأ كيفما شاء .
وأما في صلاة التطوع فله أن يقرأ ماشاء ، قل أو أكثر ، بعد أن خرج

(١) انظر فيما تقدم الهامش ٣ ص ٢٢٦ .

(٢) في ا و ب : « ولكن هذه الرواية أحب » وفي ح : « وقال الشيخ الامام : وهذه أحب » .

(٣) زاد هنا في ح : « إن كان » وفي ب : « و » .

(٤) « وعباد » من ا و ب .

(٥) في ا و ب و ح : « الطريق » .

(٦) أي ليس فيه شيء محدود أو مقدر (المغرب) .

(٧) « أحياناً » ايست في ح .

(٨) في ا و ح : ب « سبح » .

عن حد الكراهة ، لأنه لا^(١) يؤدي إلى تنفير القوم . والله أعلم .

. . .

وإذا فرغ من الفاتحة ، فإنه^(٢) يقول « آمين » ، إماما كان أو منفردا أو مقتديا — وهذا قول عامه العلماء .

وقال بعضهم : لا يؤتى^(٣) بالتأمين أصلا .

وقال مالك : يأتي^(٤) به المقتدى ، دون الإمام ، والمنفرد .

ولكن عندنا : يؤتى به على وجه المخافة^(٥) — فهو السنة .

وقال الشافعي : يجهر به^(٦) في صلاة يجهر فيها بالقراءة .

والصحيح قولنا ، لأنه من باب الدعاء ، والأصل في الدعاء المخافة ،

دون الجهر .

. . .

فإذا فرغ من القراءة ينحط للركوع و^(٧) يكبر مع الانحطاط^(٨) ، ولا يرفع يديه عندنا .

وقال الشافعي : يرفع .

(١) « لا » ليست في أ .

(٢) في أ وب : « فله أن » . وفي الكاساني (١ : ٢٠٧ : ٣) : « وإذا فرغ من الفاتحة يقول » .

(٣) في أ وب و ح : « لا يأتي » .

(٤) في أ : « لا يأتي » .

(٥) في ب كذا : « المخافة » .

(٦) « به » من ح .

(٧) « ينحط للركوع و » من أ وب .

(٨) زاد هنا في الأصل وأ وب و ح : « فيضع ركبتيه على الأرض ، ثم يديه ، ثم جبهته » ، ثم أنه ، وقيل أنه ثم جبهته وهذه العبارة سابقة لأوانها وسترد فيما بعد (ص ٢٣١ - ٢٣٢) . وهي ليست في الكاساني في هذا الموضع (١ : ٢٠٧ : ١٤) .

وكذلك عند رفع الرأس من الركوع^(١).

والصحيح مذهبنا ، لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه ، أنه قال :
إن العشرة الذين بشر^(٢) لهم رسول الله عليه السلام بالجنة ، ما^(٣) كانوا
يرفعون أيديهم ، إلا لافتتاح الصلاة - وخلاف هؤلاء الصحابة قبيح .
ثم قدر المفروض فى الركوع ، هو أصل الانحناء .
وكذلك فى السجود ، هو أصل الوضع^(٤) .

فأما الطمأنينة ، والقرار فى الركوع والسجود : < ف > ليس بفرض عند
أبى حنيفة ومحمد .

وقال أبو يوسف والشافعى^(٥) : إن الفرض هو الركوع والسجود ،
مع الطمأنينة بمقدار تسبيحة واحدة - حتى لو ترك : تجوز صلاته عند أبى
حنيفة ومحمد ، وعندهما لا تجوز^(٦) .

ولقب المسألة^(٧) أن تعديل الأركان^(٨) ليس بفرض عند أبى حنيفة

(١) فى الكاسانى (١ : ٢٠٧ : ٢٠ : ٢١) : « وقال الشافعى يرفع يديه عند الركوع ،
وعند رفع الرأس من الركوع » وفى ١ : « وذلك عند ... الخ » وفى ٢ : « كذا : » وكذلك عند
زفر رفع الرأس ... الخ » .

(٢) فى ا و ب و ح : « شهد » ، وكذا فى الكاسانى (١ : ٢٠٧ : ٢٨) .

(٣) « ما » ليست فى ب .

(٤) فى ح : « فى السجود أصله الوضع » .

(٥) « والشافعى » ليست فى ح .

(٦) « وعندهما لا تجوز » ليست فى ب و ح .

(٧) « ولقب المسألة » ليست فى ح .

(٨) « المراد بتعديل أركان الصلاة تسكين الجوارح فى الركوع ، والسجود ، والقومة بينها ،
والقعدة بين السجدين » المغرب .

ومحمد ، وعندهما فرض .

وعلى هذا : القومة التي بعد الركوع ، والقعدة التي بين السجدين .
والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ^(١) لقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا » ^(٢) - والركوع هو الانحناء ، والسجود هو الوضع ^(٣) :
يقال « سجد البعير » إذا وضع حرقانه ^(٤) على الأرض ، والطمأنينة دوام عليه - والأمر بالفعل لا يقتضى الدوام ، فلا تجوز الزيادة عليه بخبر الواحد .
وأما سنن الركوع < فهي > ^(٥) أن يبسط ظهره ، ولا يرفع رأسه ، ولا ينكسه ، حتى تكون رأسه سوية لمجزه ^(٦) ، وأن ^(٧) يضع يديه على ركبتيه على سبيل الأخذ ، ويفرج بين أصابعه حتى تكون أمكن للأخذ ^(٨) .

ويقول في ركوعه « سبحان ربى العظيم » ثلاثا ، وذلك أدناه ، وإن زاد فهو أفضل .

وقال الشافعى : يكفيه تسبيحة واحدة .

هذا إذا كان منفردا .

-
- (١) « وعندهما فرض ... ومحمد » ليست فى ح .
(٢) الحج : ٧٧ - وبقيّة الآية : « واعبدوا ربكم ، وافعلوا الخير ، لعلكم تفلحون » .
(٣) أى وضع الجبهة على الأرض (المغرب) .
(٤) « الجران مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره . فإذا برك البعير ومد عنقه على الأرض قيل : ألقى جرانه بالأرض » المصباح .
(٥) فى الأصل : « وهو » . وفى ا و ب و ح : « فهو » .
(٦) فى ح كذا : « سوا بالمجز » . وفى ب : « سويا بسجزه » .
(٧) فى ح : « بأن » .
(٨) فى ح : « من الأخذ » .

فأما المقتدى فيسبح إلى أن يرفع الإمام رأسه .
وإن كان إماما ينبغي أن يسبح ثلاثا ، ولا يطول ، حتى لا يؤدي إلى
تنفير القوم عن الجماعة .

. . .

فإذا اطمأنرا كما : رفع رأسه ، وقال «سمع الله لمن حمده» ، ولا يرفع
يديه ، ولا يأتي بالتحميد عند أبي حنيفة إن كان إماما .
وعلى قول أبي يوسف ومحمد والشافعي : يجمع بينهما^(١) .
وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة مثل قولهما .
وإن كان مقتديا ، فإنه يأتي بالتحميد ، دون التسييح - عننا .
وقال الشافعي : يجمع بينهما .

وإن كان منفردا : لم يذكر في ظاهر الرواية قول^(٢) أبي حنيفة ، وإنما
ذكر قولهما : إنه يجمع بينهما .

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة كذلك^(٣) .
وفي رواية النوادر أنه يأتي بالتحميد لا غير .

. . .

فإذا اطمأن قائما ينحط للسجود ، ويكبر مع الانحطاط ، ولا يرفع
يديه ، ويضع ركبتيه على الأرض ، ثم يديه ، ثم جبهته ، ثم أنفه . وقيل

(١) في أوب و ح : « يجمع بين هذين الذكرين » . وما : « سمع الله لمن حمده » و « ربنا
لك الحمد » .

(٢) كذا في أوب و ح . وفي الأصل : « في قول » .

(٣) في ح : « وكذلك » .

أنفه ثم جبهته^(١) .

ثم السجود فرض على بعض الوجه ، لا غير - عند أصحابنا الثلاثة .
وقال زفر والشافعي : السجود فرض^(٢) على الأعضاء السبعة ، وهي :
الوجه ، واليدان ، والركبتان ، والقدمان .

ثم على قول أبي حنيفة محل السجود في حق الجواز هي^(٣) الجبهة أو
الأنف غير عين ، حتى لو وضع أحدهما في حال الاختيار فإنه يجوز ، غير
أنه لو وضع الجبهة وحدها . جاز من غير كراهة ، ولو وضع الأنف وحده
جاز^(٤) مع الكراهة .

وقال أبو يوسف ومحمد : الفرض في حال الاختيار هو وضع^(٥) الجبهة ،
حتى لو ترك لا يجوز .

وأجمعوا أنه لو وضع الأنف^(٦) ، في حال العذر ، جاز .

ولا خلاف أن المستحب هو الجمع بينهما في حال الاختيار .

وأما سنن السجود > فمنها أن يسجد^(٧) على الجبهة من غير حائل ،

(١) « إذا اطمأن ... جبهته » من ا و ب . وهي في ح عدا : « وقيل أنه ثم جبهته »
فليست فيها . وفي « الأصل » بدلا منها : « إذا اطمأن قائما » ثم كبر ، ولم يرفع يديه ، وخر ساجدا .
وراجع فيما تقدم الهامش ٨ من ٢٢٨ .

(٢) « فرض » ليست في ا و ب .

(٣) في ب و ح : « هو » .

(٤) « من غير كراهة ... جاز » من ا و ب و ح .

(٥) « وضع » ليست في ح .

(٦) « لو وضع الأنف » ليست في ح .

(٧) كذا في الكاساني (١ : ٢١٠ : ١٧ - ١٨) . وفي الأصل و ا و ب :

« بأن يسجد » . وفي ح : « قال : فإن سجد » .

من العمامة والقلنسوة^(١) .

ولكن لو سجد على كَوْر^(٢) العمامة ووجد صلابة الأرض، جاز^(٣) -
كذا ذكر محمد في الآثار .

وقال الشافعي : لا يجوز .

ومنها - أن يضع يديه^(٤) حذاء أذنيه في السجود ، وأن يوجه أصابع
يديه نحو القبلة ، وأن يعتمد على راحتيه في السجود، ويبدى ضبعيه^(٥) ،
وأن يعتدل في سجوده ، ولا يفترش ذراعيه .

وهذا في حق الرجل . فأما^(٦) المرأة فينبغي أن تفترش ذراعيها، وتنخفض
ولا تنتصب كانتصاب الرجل ، وتلزم بطنها بفخذها، لأن هذا أستر لها .
وأن يقول في سجوده « سبحان ربي الأعلى » ثلاثا وذلك أدناه .

قال : ثم يرفع رأسه . ويكبر حتى يطمئن قاعدا ، ثم يكبر ، وينحط
للسجدة الثانية . لأن السجدة الثانية فرض ، فلا^(٧) بد من رفع الرأس
للانتقال إليها ، ويقول^(٨) ، ويفعل فيها مثل ما^(٩) في الأولى .

(١) زاد هنا في ح : « جاز » .

(٢) كار الرجل العمامة كورا أدارها على رأسه . وكل دور كَوْر . والجمع أكوار (المصباح
والغريب) .

(٣) « جاز » ليست في ح .

(٤) « يديه » ليست في أ .

(٥) الضَّبع العضد (المغرب والمصباح) .

(٦) زاد هنا في ح : « في حق » .

(٧) في أ وب : « ولا » .

(٨) « ويقول » ليست في ح .

(٩) « ما » ليست في أ .

قال^(١) : ثم ينهض على صدور قدميه معتمدا يديه على ركبتيه ، لا على الأرض ، فلا^(٢) يقعد قاعدة خفيفة ، ويرفع يديه من^(٣) الأرض قبل ركبتيه .

وهذا عندنا .

وقال الشافعي : يجلس جلسة خفيفة ، ثم يقوم ويعتمد على الأرض^(٤) ، دون ركبتيه^(٥) .

والصحيح مذهبنا ، لما روى أبو هريرة أن النبي عليه السلام كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه .

. . .

ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى .

ويقعد على رأس الركعتين . وهذه القاعدة واجبة : شرعت للفصل بين الشفعين^(٦) على ما ذكرناه .

فأما القاعدة الأخيرة فقرض^(٧) عند عامة العلماء .

وقال مالك : سنة .

(١) « قال » ليست في ب و ا

(٢) في ا وب و ح : « ولا » .

(٣) في ح : « يده على » .

(٤) « قبل ركبتيه ... على الأرض » ليست في ح .

(٥) « وهذا عندنا ... دون ركبتيه » ليست في ب .

(٦) « شفت الركعة جعلتها ثنتين » المصباح - فالشفعان هما الركعتان الأولى والثانية .

(٧) القاء من ا وب .

ثم مقدار فرض القعدة الأخيرة مقدار^(١) التشهد ، لما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص^(٢) عن النبي عليه السلام أنه قال : « إذا رفع الإمام رأسه من السجدة الأخيرة وقعد قدر التشهد ، ثم أحدث ، فقد تمت صلاته » .
والسنة في القعدتين أن يفرش رجله اليسرى ، ويقعد عليها ، وينصب اليمين^(٣) نصبا ، ويوجه أصابع رجله نحو القبلة — وهذا عندنا .
وقال الشافعي في القعدة الأولى كذلك ، وفي الثانية يتورك .
وقال مالك : يتورك فيهما .
وتفسير التورك أن يضع يديه^(٤) على الأرض ويخرج رجله إلى جانبه الأيمن .

هذا في حق الرجل .

أما في حق المرأة فذكر^(٥) محمد في كتاب الآثار : « تجمع رجلها^(٦) من جانب ، ولا تنتصب انتصاب الرجل .
وذكر محمد^(٧) بن شجاع في نوادره أنها تجلس متوركة .

ثم التشهد المختار عندنا ما هو المعروف ، وهو تشهد عبد الله بن مسعود .

(١) في ب : « ومقدار »

(٢) في أ وب : « عبد الله بن عمرو وابن عباس » . وفي الكاساني (١ : ٢١٢ : ٢١ - ٢٢) :

« حديث ابن مسعود ، وعبد الله بن عمرو بن العاص » .

(٣) في أ وب و ح : « اليمنى » .

(٤) في ح وب : « وإليه » وفي أ : « وإليه » .

(٥) الفاء من أ وب و ح .

(٦) في ب : « رجلها » .

(٧) « محمد » من أ وب و ح .

والشافعي أخذ بتشهد عبد الله بن عباس ، وهو أن يقول : « التحيات المباركات ، الصلوات الطيبات ، لله . سلام ^(١) عليك أيها النبي ، ورحمة الله ، وبركاته . سلام ^(٢) علينا ، وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » .

والصحيح مذهبنا ، فإنه روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنه علم الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه هذا ^(٣) التشهد ^(٤) ؛ وكان ذلك ^(٥) بحضور من الصحابة ، من غير تكبير ، فيكون إجماعاً .

ثم التشهد في القعدة الأولى سنة عند عامة مشايخنا ، واجب عند بعضهم . أما في القعدة ^(٦) الأخيرة فواجب ، وليس بفرض . وعلى قول الشافعي فرض .

. . .

ثم : هل يزداد على التشهد من الصلوات ^(٧) والدعوات ؟ فنقول : في التشهد الأول لا يزداد عليه شيء عند عامة العلماء .

وقال مالك والشافعي : يزداد عليه الصلوات ^(٨) لا غير .

وأما في التشهد الأخير < ف > يزداد عليه الصلاة ^(٩) على النبي عليه السلام ،

(١) و (٢) في ح : « السلام » .

(٣) « هذا » ليست في أ و ب .

(٤) زادها في ح : « المعروف » .

(٥) « ذلك » ليست في أ و ب .

(٦) « القعدة » من أ و ب وح .

(٧) في ح : « التشهد الصلاة » . وفي أ و ب : « في الصلوات » .

(٨) في ح : « الصلاة » .

(٩) في أ و ب : « الصلوات » .

ثم الدعوات - كذا ذكر الطحاوى فى مختصره^(١) ، ولم يذكر فى الأصل .

ثم الصلوات^(٢) سنة مستحبة عندما فى الصلاة^(٣) .

وقال الشافعى : فرض ، حتى تفسد الصلاة بتركها .

وأما فى غير حالة الصلاة فكان^(٤) أبو الحسن الكرخى يقول : إن

الصلاة على النبى عليه السلام فرض على كل مسلم^(٥) ، بالغ ، عاقل ، فى العمر مرة واحدة .

وقال الطحاوى : تجب عند سماع اسمه فى كل مرة - وهو الصحيح .

والصلوات^(٦) التى يؤتى بها فى الصلاة^(٧) ، ما تعارفه الناس عقيب

التشهد ، لكثرة الأحاديث فيه .

وإذا جلس للتشهد^(٨) ، ينبغى أن يضع يده اليمنى على فخذه الأيمن ،

ويده اليسرى على فخذه الأيسر - كذا روى عن محمد فى نواتره^(٩) .

(١) قال الطحاوى فى مختصره (ص ٢٧) : « فإذا جلس فى الرابعة وتشهد ، صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودعا لنفسه ، ولوالديه إن كانا مؤمنين ، والمؤمنين سواهما ؛ ويكون دعاؤه بما فى القرآن وبما يشبه الدعاء ، لا بما يشبه الحديث . وكذلك يفعل فى كل تشهد يتلوه السلام من الصلاة » .

(٢) فى ١ : « ثم الصلوات على النبى صلى الله عليه وسلم » . وفى ٢ : « ثم الصلاة » .

(٣) فى ١ و ٢ : « الصلوات » .

(٤) التاء من ١ .

(٥) مسلم « ليست فى ١ و ٢ » .

(٦) فى ٢ : « والصلاة » .

(٧) زاد هنا فى ١ و ٢ : « على » .

(٨) فى ٢ : « فى التشهد » .

(٩) فى ١ و ٢ : « فى النواتر » .

فإذا أراد أن يسلم بعد الفراغ من الصلوات والدعوات ، يسلم عن يمينه فيقول ^(١) : « السلام » ^(٢) عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده الأيمن ، ثم عن ^(٣) يساره كذلك .

و ^(٤) التسليمتان سنة عند عامة العلماء .

وقال بعضهم : يسلم ^(٥) تسليمة واحدة ^(٦) تلقاء وجهه — وهو قول مالك ، وقيل إنه قول الشافعي ^(٧) أيضاً ^(٨) .

وقال بعضهم : يسلم تسليمة واحدة عن يمينه لا غير .

ولكن إذا سلم إحداها ^(٩) ، يخرج عن صلاته عند عامة العلماء .

وقال بعضهم لا يخرج مالم يوجد التسليمتان ^(١٠) .

وإصابة لفظة السلام ^(١١) ليست بفرض عندنا ^(١٢) .

وقال مالك والشافعي : فرض .

(١) « فيقول » من ا و ب .

(٢) في ح : « والسلام » .

(٣) « عن » ليست في ب .

(٤) الواو من ب . وفي الأصل : « فالتسليمتان » . وفي ا و ح : « والتسليات » .

(٥) في ا : « يسن » .

(٦) « واحدة » ليست في ح .

(٧) في ا : « للشافعي » .

(٨) « وقال بعضهم ... أيضاً » من ب . وهي في ا و ح مع ملاحظة الهامشين السابقين .

(٩) في ا و ب : « أحدهما » . وفي ح : « إحداهما » .

(١٠) في ح : « التسليات » .

(١١) كذا في ا و ب . وفي الأصل : « للسلام » و « السلام » ليست في ح . وفي ا و ب و ح :

« لفظ » لا « لفظة » .

(١٢) « عندنا » ليست في ا و ب .

واختلف مشايخنا ، فقال ^(١) بعضهم : إنها ^(٢) سنة . وقال بعضهم : هي واجبة .

ثم ينوى في التسليمة الأولى من كان عن يمينه من الحفظة ، والرجال والنساء كيف شاء ^(٣) بلا ترتيب ^(٤) - < و > ^(٥) هو الصحيح . وفي التسليمة ^(٦) الثانية : من كان عن ^(٧) يساره من الحفظة والرجال والنساء ^(٨) . لكن قال بعضهم : ينوى من كان معه في الصلاة من الرجال والنساء لا غير .

وقال بعضهم : ينوى جميع المؤمنين والمؤمنات - كذا أشار الحاكم الجليل في مختصره ^(٩) .

هذا في حق الامام . فأما المنفرد : فعلى قول الأولين ^(١٠) ، ينوى الحفظة لا غير ، وعلى قول الباقيين ^(١١) ، ينوى الحفظة وجميع البشر من أهل الايمان .

-
- (١) الفاء من ا و ب .
 (٢) في ح : « إنها » .
 (٣) « كيف شاء » من ا و ب . وفي ح : « كيفما شاء » .
 (٤) في ا و ب و ح : « من غير ترتيب » .
 (٥) في ا و ح : « هذا هو » .
 (٦) « التسليمة » من ا و ب و ح .
 (٧) في ح : « على » .
 (٨) « من الحفظة والرجال والنساء » من ا و ب و ح . وفي الاصل : « كذلك » .
 (٩) في الكاساني (١ : ٢١٤ : ٥ من أسفل) : « وكان الحاكم الشهيد يقول : ينوى جميع رجال العالم ونسائهم من المؤمنين والمؤمنات » .
 (١٠) في ا و ب و ح : « القول الأول » .
 (١١) في ا و ب : « وعلى القول الثاني » . وفي ح : « وعلى قول الثاني » .

وأما المقتدى فإنه ينوي ما ينوي الإمام، وينوي الإمام^(١) أيضا، إن كان عن يمين الإمام في^(٢) يساره، وإن كان عن يساره ففي^(٣) يمينه. وإن كان بمحذاته: لم يذكر في الكتاب: وروى عن أبي يوسف، أنه ينوي عن يمينه. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه^(٤) ينويه في الجانبين. ثم المقتدى يسلم تسليمتين^(٥): أحدهما للخروج^(٦) عن الصلاة، والثانية للتسوية^(٧) بين القوم في التحية، بمنزلة الإمام والمنفرد. وقال مالك: يسلم تسليمة ثالثة أيضا، وينوي^(٨) بها رد السلام على الإمام.

وهو^(٩) فاسد، لأن تسليمهم رد السلام^(١٠) عليه^(١١) و^(١٢).

(١) « وينوي الإمام » ليست في ب .

(٢) في أ : « فمن » .

(٣) « ففي » من ب . وفي الأصل : « ومن » . وفي أ و ح : « فمن » .

(٤) « أنه » من ح . وفي أ و ب : « عن أبي حنيفة : ينوي » .

(٥) في ح : « بتسليمتين » .

(٦) في ب : « الخروج » .

(٧) في ب : « التسوية » .

(٨) في أ و ب و ح : « ينوي » .

(٩) في ح : « وهذا » .

(١٠) في أ : « للسلام » .

(١١) في ح : « عليهم » .

(١٢) زاد في أ و ب : « والله تعالى أعلم » .

باب

ما يستحب في الصورة ، وما يكره فيها

قال :

ينبغي للرجل إذا دخل في صلاته أن يخشع فيها .
ويكون منهي بصره إلى موضع سجوده في قيامه ، وإلى أطراف
أصابع رجليه في ركوعه ، وإلى أرنبة أنفه في سجوده ، وإلى حجره في
قعوده ، ولا يرفع رأسه إلى السماء ، ولا يطأطئه .

ولا يشتغل^(١) بشيء غير صلاته ، من عبث بثيابه أو جسده أو لحيته .
قال الله تعالى : « قد أقبلح المؤمنون . الذين هم في صلاتهم خاشعون^(٢) » .
وروى أن النبي عليه السلام رأى رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة ، فقال :
« أما هذا لو خشع قلبه ، لحشمت جوارحه » .

ولا يفرقع أصابعه ، ولا يشبكها . ولا يجعل يديه على خاصرته .
ولا يقب الحصى . ولا بأس أن يسويه مرة واحدة ، إذا لم يمكنه
إتمام السجود — وتركه أفضل .

ولا يلتفت يمنة ويسرة ولا يتمطى . ولا يتشأب^(٣) . فإن غلبه شيء من

(١) في اوب و ح : « يتشاغل » .

(٢) المؤمنون : ١-٢ . والآية الثانية : « الذين هم في صلاتهم خاشعون » من اوب و ح .

(٣) في الاصل و اوب و ح : « ولا يتشأوب » . وفي المغرب أن الهمزة بعد الالف

هو الصواب والواو غلط .

ذلك ، كظم ما استطاع ؛ فإن لم يستطع ، فليضع يده^(١) على فيه .
ولا يَقْمَى^(٢) ، ولا يترجع ، ولا يفترش ذراعيه ، إلا من عذر ، على ما
روى عن أبي ذر^(٣) رضي الله عنه أنه قال : « نهاني خليلي^(٤) عليه السلام
عن ثلاث : أن أنقر نقر الديك ، وأن أقمى إقماء الكلب ، وأن
أفترش افتراش الثعلب » . واختلفوا في تفسير الإقماء : قال الكرخي :
هو أن يقعد على عقبيه^(٥) ، ناصبا رجله ، واضعا يده^(٦) على الأرض . وقال
الطحاوي : الإقماء أن يضع إليمه^(٧) على الأرض ، واضعا يديه^(٨)
عليها^(٩) ، وينصب فخذه ، ويجمع ركبته^(١٠) إلى صدره . وهذا^(١١) أشبه
بإقماء الكلب .

وينبغي للمصلي أن يدرأ المار ، ويدفعه ، حتى لا يمر بين يديه ؛ إلا أنه

(١) في - : « يديه » .

(٢) سيأتي تفسير ذلك بعد سطور .

(٣) صحابي . وكان من السابقين إلى الإسلام . وقد صحب النبي عليه السلام في المدينة حتى
توفي رسول الله . وروى عنه صلى الله عليه وسلم . وتوفي سنة ٥٣٢ هـ . وكان زاهداً ، ومذهبه أنه
يحرم على الإنسان ادخار ما زاد على حاجته (النووي ، التهذيب ، القسم الأول ، الجزء الثاني ،
ص ٢٢٩) .

(٤) في - كذا : « نهانا خليل » .

(٥) في - : « عقبه » .

(٦) في ا و ب : « يديه » .

(٧) في - : « إليمه » . وفي ا : « إليمه » .

(٨) في - : « يده » .

(٩) في ب : « عليها » .

(١٠) في ب : « ركبته » .

(١١) في - : « وهو » .

لا يدراً بعمل كثير^(١) ، ولا يعالج معالجة شديدة، حتى لا تفسد صلاته .
ويكره الممار أيضاً أن يمر بين يدي المصلي ، إلا إذا كان بينهما حائل
من الاسطوانة ونحوها ، فلا بأس بالمرور ؛ وكذا إذا كان^(٢) بين يديه
مقدار مؤخرة الرجل .

وينبغي أن ينصب بين يديه عودا ، أو^(٣) يضع شيئاً مثل ذراع أو
أكثر^(٤) ، حتى لا يحتاج إلى الدرع والدفع — فإنه روى عن النبي عليه السلام
أنه صلى في الجبانة^(٥) ونصب بين يديه عنزة^(٦) .

ويكره أن يغمض عينه^(٧) في الصلاة ؛ وأن يبرق^(٨) على حيطان
المسجد ، ولا بين يديه على الحصى^(٩) ، ولكن يأخذ^(١٠) ثوبه ، وإن فعل
فعليه أن يدفعه^(١١) ، ولو دفته في المسجد تحت الحصير^(١٢) يرخص له
ذلك^(١٣) ، ولكن الأفضل أن لا يفعل . وكذا المخاط على هذا .

(١) في ب : « كبير » .

(٢) « بينهما حائل ... إذا كان » من اوب . والناقص في ح : « بين يدي المصلي ... إذا كان » .

(٣) في ح : « و » .

(٤) في ب : « أكبر » .

(٥) في المنجد : الجبانة ما استوى من الأرض في ارتفاع ولا شجرفيه . المقبرة . الصحراء .

(٦) المنزة شبيهة المكازة ، وهي عصا ذات رُج أي حديدة في أسفلها (المغرب والمصباح) .

(٧) في اوب و ح : « عينه » .

(٨) أي يبصق (المصباح) .

(٩) في ح : « الحصير » . وفي ا : « الحصر » .

(١٠) في ا : « يأخذه » .

(١١) في اوب و ح : « يرفه » . وزاد هنا في ب : « على الحصير » .

(١٢) في ب : « الحصى » .

(١٣) « ذلك » ليست في ح . وفي ب : « رخص له في ذلك » .

وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « إن المسجد لينزوى من النخامة ، كما تنزوى الجلدة في النار »^(١) .

وكره أبو حنيفة^(٢) رضي الله عنه عد الآي في الصلاة ، وعد التسبيح^(٣) .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا بأس بذلك في الفريضة والتطوع .

و^(٤) في ظاهر الرواية لا فرق بينهما أيضا عند أبي حنيفة .

وفي رواية : كره في الفرض ، ودرخص في التطوع^(٥) .

ويكره أن يكون الإمام على الدكان^(٦) والقوم أسفل منه ، أو هم

على الدكان والإمام أسفل منهم ، إلا من عذر في ظاهر الروايات ،

لا فصل بين الإمام والقوم في هذا ، ولا بين دكان ودكان .

وروى الطحاوي عن أصحابنا أنه لا يكره أن يكون المأموم في مكان

أرفع من مكان الإمام ، ولا ينبغي للإمام أن يكون أرفع من المأموم بما

يجاوز القامة^(٧) ، ولا بأس بأن يكون أرفع منهم^(٨) بما دونها .

(١) في ح كذا: « في المسجد ... كما ينزى الجلدة من النار » .

(٢) في أ: « أبو حنيفة ومحمد » وفي الكاساني مثل ما في المتن (٢٢: ٢١٦: ١) وانظر

ما يلي .

(٣) في الكاساني (٢٣: ٢١٦: ١) : « وذكر في الجامع الصغير قول محمد مع أبي حنيفة » .

وعبارة الجامع الصغير (ص ١١) : « محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنهم قال ... ويكره

عد الآي والتسبيح ، فيها » . وفي أ و ب : « عد الآي والتسبيح في الصلاة » .

(٤) « و » ليست في ح .

(٥) في أ و ب : « في النفل » .

(٦) هو الدكة أو المسطبة وهو المكان المرتفع يجلس عليه .

(٧) في أ كذا: « يجاوز القوم قامة » .

(٨) « من مكان الإمام ... أرفع منهم » ليست في ب والنزى فيها : « لا يكره أن يكون

المأموم في مكان أرفع منه » . وما في المتن هو الصحيح - راجع : الطحاوي ، المختصر ، ص ٣٣ .

هذا^(١) إذا كان الإمام وحده .

فأما إذا كان معه على الدكان بعض القوم فاصطفوا خلفه : لم يذكر في ظاهر الرواية . واختلف المشايخ فيه^(٢) : كره بعضهم ، ولم يكره بعضهم . وهذا في غير حالة العذر .

فأما عند العذر : فلا بأس به ، كما إذا ازدحم القوم في يوم^(٣) الجمعة والأعياد ، وغير ذلك من الأعذار .

ويكره أن يغطي فاه في الصلاة ، إلا إذا كان < ت > التغطية لدفع الثأوب ، فلا بأس به ، لما مر .

ويكره أن يكف^(٤) ثوبه ، لما فيه من ترك سنة وضع^(٥) اليد ، وسنة اليد أن يضع يمينه على شماله^(٦) .

ويكره أن يصلي عاقصا شعرة . والعقص أن يشد الشعر ضفيرة حول رأسه كما يفعلها النساء ، أو يجمع شعره فيعقده في مؤخرة رأسه .

ويكره أن يصلي مُتَجَرِّا ، واختلف المشايخ في تفسيره — قيل : هو أن يلف حوالى رأسه بالمنديل ويترك وسطه مكشوفاً ، لأنه تشبه

(١) في ١ : « هذا كله » .

(٢) « فيه » من ح .

(٣) « يوم » من ح .

(٤) كف الحياط الثوب خاط حاشيته ، وهي الحياطة الثانية بعد الشل (المختار) . وثوب مكف :

كف جيبه وأطراف كفيه بشيء من الديباج (المغرب) .

(٥) « وضع » من ا و ب .

(٦) « وسنة اليد أن يضع يمينه على شماله » من ح . وقد تقدم ذلك في ص ٢١٩ .

بأهل الكتاب . وقيل : هو المقص الذي ذكرنا . وقيل هو أن يجعل منديله على رأسه ووجهه ، كَمِعْجَر^(١) النساء ، إما لأجل الحر و^(٢) البرد أو للكبر^(٣) .

ويكره للمأموم أن يسبق الإمام بالركوع والسجود . ثم ينظر : إن شاركه الإمام في ذلك الركن الذي سبقه : جاز - عندنا ، خلافا لوزر ، لأن المشاركة في الركن قد وجدت ، وإن قلت . وإن لم يشاركه حتى رفع^(٤) رأسه من الركوع والسجود : لا يجوز ، حتى لو لم يعد ذلك الركن حتى^(٥) فرغ من الصلاة وسلم ، تفسد صلاته ، لأنه لم يوجد فيه المشاركة ولا المتابعة ، والاقتداء عبارة عن هذا ، فلا يعتبر .

وكذا يكره أن يرفع رأسه قبل الإمام في الركوع والسجود . وأصله قوله عليه السلام : « إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه^(٦) » .

ويكره أن يقرأ^(٧) في غير حالة القيام ، لأن^(٨) الركوع والسجود محل الشاء والتسبيح ، دون القراءة^(٩) .

. . .

(١) في ا و ب : « كمعجر » . وإلّا معجر ثوب كالمصاية تلفه المرأة على استدارة رأسها (المغرب) .

(٢) في ا و ب : « أو » .

(٣) في ا و ب : « للتكبر » . وفي ح : « التكبير » . وفي الكاساني (١ : ٢١٦ : ١٣) : « للتكبر » .

(٤) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « رافع » .

(٥) في ح : « حين » .

(٦) في ب : « فلا يختلف عليه » . وفي ح : « ولا يختلفوا على أئمتكم » .

(٧) في ح : « يقرأ » .

(٨) في ا و ب : « فإن » .

(٩) « في غير حالة القيام ... دون القراءة » ليست في ح .

ويستحب للرجل إذا دخل المسجد والأيام راكع، أن يأتي إلى الصف، وعليه السكينة والوقار. ولا^(١) يكبر ولا يركع حتى يصل إلى الصف، لأنه إن ركع، يصير مصليا خلف الصفوف وحده، وهو^(٢) مكروه. وإن مشى حتى اتصل بالصف^(٣)، يكره، لأن المشى ينافي الصلاة، حتى قال مشايخنا: إن مشى خطوة خطوة، لا تفسد صلاته، وإن^(٤) مشى خطوتين أو أكثر تفسد صلاته.

ثم الصلاة خلف الصفوف منفردا إنما يكره إذا وجد فرجة في الصف. فأما إذا لم يجد، لا يكره، لأن حال العذر مستثناة: ألا ترى أن المرأة يجب عليها أن تصلي منفردة خلف الصفوف، لأن محاذاتها للرجال مفسدة لصلاتهم. ويكره النفخ في الصلاة إذا لم يكن مسموعا، لأنه ليس من أعمال الصلاة، ولكن لا تفسد صلاته^(٥). لأنه ليس بكلام معهود، ولا بفعل كثير^(٦).

فأما إذا كان مسموعا < فقد > قال أبو حنيفة ومحمد: تفسد صلاته،

(١) في أ و ب: « فلا » .

(٢) في ح: « وهذا » .

(٣) في أ و ب: « حتى يصل إلى الصف » .

(٤) « إن مشى خطوة ... وإن » من أ و ب، وفي ح: « إن مشى خطوة فخطوة » . وفي الكاساني (٢١٨: ١٨-١٩) : « إن مشى خطوة خطوة لا تفسد صلاته ، وإن مشى خطوتين خطوتين تفسد . وعند بعضهم : لا تفسد ، كيفما كان ، لأن المسجد في حكم مكان واحد ، لكن لا أقل من الكراهة » .

(٥) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « صلاتهم » .

(٦) في أ : « ولا يفعل كثيرا » . وفي ح : « ولا يفعل كثير » . وفي ب : « ولا يفعل كثيرا » .

أراد به التأفif أو لم يرد .

وكان أبو يوسف يقول أولا : إن أراد به التأفif ، يعنى أن يقول « أف » أو « تف » على وجه الكراهة للشيء ، والتباعد على (١) وجه الاستخفاف : تفسد صلاته . وإن لم يرد به التأفif : لا تفسد . ثم رجع وقال : لا تفسد صلاته ، لأنه ليس بكلام فى عرف الناس ، بل هو بمنزلة السعال والتخنخ .

والصحيح قولها ، لأن الكلام فى العرف حروف منظومة (٢) مسموعة ، وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حروف ، وقد وجد . ويكره أن يمسح المصلى جبهته من التراب فى وسط الصلاة ، و (٣) لا بأس به بعد ما قعد قدر التشهد — كذا ذكر فى ظاهر الرواية . وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا بأس به ، كيفما كان .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، لأنه إذا مسح مرة ، يحتاج إلى أن يمسح عند كل سجود ، لأنه يتلطح فيتكرر (٤) المسح ، فيشبه فملا كثيرا (٥) . فأما بعد ما قعد قدر التشهد ، فلا (٦) بأس به ، لأنه يكفيه مرة

(١) فى ب : « والتباعد وعلى » .

(٢) فى ا : « فى العرف عبارة عن الحروف المنتظمة المسموعة » . وكذا فى ب ، إلا أن فيها : « المنتظمة » .

(٣) « و » ليست فى ح .

(٤) فى ب : « فيكرر » .

(٥) فى ب : « كثيرا » .

(٦) الفاء من ا و ب و ح .

واحدة، وإنه^(١) فعل قليل، فيكون معفوا عنه^(٢)، والترك أفضل، لأنه ليس من جنس الصلاة.

. . .

ولا يكره الصلاة في ثوب واحد متوشح^(٣) به، أوقيص صفيق^(٤).
والبس في الصلاة ثلاثه أنواع: مستحب، وجائز، ومكروه.
أما المستحب < ف > أن يصلي في ثلاثة أثواب: قميص، وإزار، ورداء أو^(٥) عمامة - كذا ذكر الفقيه أبو جعفر الهذلي عن أصحابنا.
وعن محمد أن المستحب أن يصلي في ثوبين: إزار، ورداء^(٦).
وأما الجائز < ف > أن يصلي في ثوب واحد^(٧) متوشح به، أوقيص واحد صفيق، لأنه حصل به ستر العورة وأصل الزينة، إلا أنه لم يتم الزينة.

وأصله حديث رسول الله عليه السلام أنه سئل عن الصلاة في ثوب واحد فقال: «أو^(٨) كلكم يجد ثوبين».

وأما المكروه < ف > أن يصلي في سراويل واحد، أو^(٩) إزار^(١٠)

(١) في أ: «لأنه».

(٢) «عنه» من أ و ب.

(٣) في أ و ب: «وهو متوشح».

(٤) أي نسجه كثيف (المنجد).

(٥) في ب: «و».

(٦) زاد هنا في ح: «أو عمامة».

(٧) «واحد» ليست في ح.

(٨) «أو» ليست في ح.

(٩) كذا في أ و ب و ح. وفي الأصل: «و».

(١٠) في ح: «رداء».

واحد ، لأنه ، وإن حصل ستر المودة ، ولكن لم تحصل به الزينة أصلاً ،
فإن الله تعالى قال ^(١) « خذوا زينتكم عند كل مسجد » ^(٢) .
هذا إذا كان صفيقاً ^(٣) . فأما إذا كان رقيقاً يصف ما تحته : < ف >
لا تجوز صلاته ، لأن عورته مكشوفة .

هذا في حق الرجل . فأما في حق المرأة فالمستحب ^(٤) ثلاثة أثواب
في الروايات كلها : إزار ، ودرع ، وخمار . وإن صلت في ثوب واحد
متوشحة به ، أو قيص واحد صفيق ، لا يجزئها ، إذا ^(٥) كان رأسها أو بعض
جسدها مكشوفاً ، إلا إذا سترت بالثوب الواحد رأسها و ^(٦) جميع ^(٧)
جسدها ، سوى الوجه والكفين ، فيجئذ يجوز ^(٨) .
وهذا في حق ^(٩) الحررة . فأما الأمة < ف > إذا صلت مكشوفة
الرأس ، جاز ، لأن رأسها ليس بعورة ^(١٠) .

(١) في اوب : « والله تعالى يقول » . وفي ح : « والله تعالى » .

(٢) الأعراف : ٣١ .

(٣) وبين السطرين : « أي ثخيناً » .

(٤) الفاء من اوب و ح .

(٥) كذا في اوب و ح . وفي الأصل : « إلا إذا » .

(٦) كذا في اوب و ح . وفي الأصل : « أو » .

(٧) كذا في اوب و ح . وفي الأصل كلمة « جميع » مكتوبة بين السطرين فوق كلمة « بعض » .

(٨) عبارة الكاساني (١ : ٢١٩ : ٤ من أسفل) : « فإن صلت في ثوب واحد ، متوشحة

به : يجزئها ، إذا سترت به رأسها وسائر جسدها ، سوى الوجه والكفين » .

(٩) في ب : « غير الحررة » وهو خطأ .

(١٠) زاد في اوب : « والله أعلم » .

باب

صورة المسافر

فى الباب فصول ثلاثة :

أحدها : بيان الشروط التى تتعلق بها رخصة السفر .

والثانى : بيان الرخصة .

والثالث : بيان ما يبطل به حكم السفر ، ويعود إلى حكم الإقامة .

أما الأول — < فنقول > :

هو^(١) أن ينوى^(٢) مدة السفر ، ويخرج من عمران المصر .
فما لم يوجد هذان الشرطان ، لا يثبت فى حقه أحكام السفر ، ورخصة
المسافرين ، فإنه إذا خرج من عمران المصر ، ولم يقصد موقعا بينه وبين
مصره^(٣) مدة السفر ، أو خرج قاصدا موقعا^(٤) ليس بينه وبين ذلك
الموضع^(٥) مدة سفر ، لا يصير مسافرا ، و^(٦) إن قطع مسافة بعيدة أكثر
من مدة السفر ، لأن الإنسان قد يخرج ، لحاجة ، إلى موضع ، لا صلاح

(١) فى الأصل وغيره : « وهو » . و« أما الأول » ليست فى ب .

(٢) فى ح : « ينوى بسفره » .

(٣) « مصره » ليست فى ح وفى ا : « المصر » .

(٤) « بينه وبين مصره ... قاصدا موقعا » ليست فى ب .

(٥) « الموضع » من ا و ب و ح .

(٦) فى ح كذا : « أو » .

الضياع ، لا^(١) للسفر ، ثم تبدوا له حاجة أخرى ، فيجأوزه^(٢) إلى موضع آخر ليس بينهما مدة السفر ، فلا بد من قصد مدة السفر .

ثم اختلف العلماء في مدة السفر التي تتعلق بها^(٣) الرخصة : قال علماؤنا : ثلاثة أيام ولياليها ، بسير^(٤) الأبل ومشى الأقدام — هذا جواب ظاهر الرواية^(٥) .

وروى الحسن عن أبي حنيفة ، وابن سماعه عنهما ، أنه مقدر يومين وأكثر اليوم الثالث .

وقال الشافعي ، في قول : مقدر بمسيرة يومين . وفي قول : ستة وأربعون ميلا ، كل ميل ثلث فرسخ^(٦) .

وقال بعض الناس^(٧) : إنه مقدر بمسيرة يوم وإيلة . وأصل ذلك قول النبي عليه السلام : « يمسخ المقيم يوما^(٨) وإيلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها » .

ثم إذا نوى مدة السفر ، لا يثبت حكم السفر ما لم يخرج من العمران .

(١) « لا » ليست في .

(٢) في ا و ب و : « حاجة أخرى إلى المجاوزة عنه » . وهكذا كان في الأصل إلا أنه شطب « إلى » واستبدل بـ « المجاوزة » فيجأوزه « ونى أن يجعل التاء هاء كما نسي حذف « عنه » .

(٣) في ا : « به » .

(٤) في ا و ب و : « سير » .

(٥) في ا و ب : « الروايات » .

(٦) راجع في مقدار الميل والفرسخ ما تقدم ص ٧١ .

(٧) في : « بعضهم » .

(٨) في ب و : « كذا : « يوم » .

ولا يصير مسافرا بمجرد النية ، لأن مجرد العزم معفو ما لم يتصل بالفعل^(١) .
فإذا خرج من عمران المصر ، لقصد السفر ، فقد وجد عزم مقارن^(٢) للفعل ،
فيكون معتبرا^(٣) .

وأما المسافر إذا نوى الإقامة ، فإنه يبطل حكم السفر ، ويصير مقبلا
للحال ، لأن العزم وجد مقارنا للفعل ، وهو ترك السفر والإقامة حقيقة ،
فيكون معتبرا .

ثم المعتبر في حق النية هو نية الأصل دون التابع^(٤) ، حتى إن المولى
إذا نوى السفر ، وخرج من عمران مع عبده ، يصير عبده مسافرا ، وإن
لم ينو السفر ، لأنه تابع . وكذلك الزوج مع الزوجة^(٥) ، وكذلك كل
من أزمه طاعة غيره من الخليفة والسلطان وأمير الجند^(٦) ، ونحو ذلك .

وأما بيان^(٧) الرخصة - فنقول :

الرخصة^(٨) التي تعلق^(٩) بالسفر هي إباحة الفطر في رمضان ،

(١) في ا و ب : « به الفعل » .

(٢) في ب : « العزم مقارنا » .

(٣) زادها في ح : « للنية » .

(٤) في ا و ب : « التابع » .

(٥) في ا و ب : « الزوجة مع الزوج » .

(٦) في ح : « وأمير الجيش مع الجند » .

(٧) في ا : « ميقات » .

(٨) في ا و ب و ح : « الرخصة » .

(٩) في ح و ب : « تعلق » .

وقصر الصلاة التي هي من ذوات الأربع .

ثم اختلف العلماء في ذلك :

فقال علماؤنا : الصوم في رمضان في حقه ^(١) عزيمة ، والا فطاررخصة .

أما قصر الصلاة فهو عزيمة ، والا كمال مكروه ومخالفة ^(٢) للسنة ، ولكن سمي ^(٣) رخصة مجازا .

وقال الشافعي : القصر رخصة ، والا كمال عزيمة .

وتمر الخلاف أن المسافر إذا صلى أربعاً ، لا يكون الأربع فرضاً ،

بل المفروض ركعتان ^(٤) لا غير ، والشرط ^(٥) الثاني تطوع ، عندنا ، حتى إنه

إذا قعد على رأس الركعتين قدر التشهد ، تجوز صلاته ، وإذا لم يقعد ، لا تجوز ،

لأنها القعدة الأخيرة في حقه ، وهي فرض ^(٦) < فاذا تركها > فقد ترك فرضاً ،

بخلاف المقيم - وعنده تجوز ، لأن الا كمال عزيمة عنده ^(٧) ، وقد اختار

العزيمة ، فيكون ^(٨) فرضاً .

وكذا إذا ترك القراءة في الركعتين الأولىين ، أو في ركعة < منها > ^(٩) ،

(١) في ح : « في حق المسافر » .

(٢) في ا و ب : « ومخالف » .

(٣) في ا و ب و ح : « يسمى » .

(٤) هكذا في ا والكاساني (١ : ٩٣ : ٣) . وفي الأصل و ب و ح : « ركعتين » .

(٥) في ح : « والشفع » .

(٦) في ح : « وهي في حقه فرض » . وفي ا و ب : « لأن القعدة الأولى في حقه فرض » .

(٧) « عنده » من ح .

(٨) في ا : « فتكون » .

(٩) في الأصل و ا و ب و ح : « منها » . وفي الكاساني (١ : ٩٣ : ١٠) : « منها » .

تفسد صلاته عندنا ، خلافاً له .

وأصله ماروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر ، على لسان نبيكم عليه السلام .

ثم الرخصة ، وهى قصر الصلاة وغيره ، تثبت بتطلق السفر ، سواء كان سفر طاعة كالجهاد والحج ، أو سفر مباح ^(١) كالخروج إلى التجارة ، أو سفر معصية كالخروج لقطع الطريق ونحوه — وهذا عندنا .

وقال الشافعى : لا تثبت بسفر هو معصية ^(٢) ، لأن الجانى لا يستحق التخفيف .

والكنا نقول : إن النصوص التى وردت ، فى قصر الصلاة ، وإباحة الفطر فى حق المسافر ، لا تفصل بين سفر وسفر .

• • •

ثم إذا خرج من عمران المصر قاصداً مدة السفر ، فله أن يقصر الصلاة ، سواء كان فى أول الوقت أو فى أوسطه أو فى آخره ، حتى إنه ^(٣) إذا بقى من الوقت مقدار ما يمكنه أداء ركعتين ، فإنه يقصر ، بلا خلاف بين أصحابنا . فأما إذا بقى مقدار ما يمكن ^(٤) من أداء ركعة واحدة ، أو من التحريمة لا غير ، فإنه يصلى ركعتين عندنا خلافاً لغيره .

(١) فى ح : « المباح » . وكذا فى الكسانى (١ : ٩٣ : ١٧) .

(٢) فى أ : « بسفر هو معصية ، لأن التخفيف من جهة الشارع الرخصة ، ولأن الجانى ... » . وفى الكسانى (١ : ٩٣ : ١٨ -) : « وجه قوله أن رخصة المصر تثبت تخفيفاً أو نظراً على المسافر ، والجانى لا يستحق النظر والتخفيف » .

(٣) « إنه » من ح .

(٤) فى ح : « تبقى مقدار ما يمكن » .

وقال بعض أصحابنا^(١) : إنما يقصر إذا خرج من العمران ، قبل زوال الشمس فأما إذا خرج بعده < فإنه > يصلي أربعاً للظهر ، وإما يقصر العصر^(٢) .
وقال بعض^(٣) أصحاب الشافعي : إذا مضى^(٤) من الوقت مقدار ما يتمكن من أداء الأربعة ، فإنه يجب عليه الإتمام ، ولا يجوز القصر . فأما إذا مضى من الوقت شيء قليل بحيث لا يسع لأربع^(٥) ركعات ، فإنه يقصر . وهذا بناء على أن الصلاة تجب في أول الوقت أو في آخره : فعندهم تجب في أول الوقت ، وعندنا تجب في جزء^(٦) من الوقت غير عين^(٧) .

وأما بيان ما يبطل به حكم السفر — فنقول :

يبطل بما يضاؤه وينافيه ، وهو الإقامة .
لكن إنما تثبت الإقامة بأربعة أشياء : بصريح نية الإقامة ، وبوجود الإقامة بطريق التبعية ، وبالدخول في مصره ، وبالعزم على العود إلى مصره .
أما الأول — إذا نوى المسافر إقامة خمسة عشر يوماً ، في مكان يصلح للإقامة ، فإنه يصير مقيماً . فلا^(٨) بد من ثلاثة أشياء : نية الإقامة

(١) في ١ : « وقال أصحابنا » .

(٢) في ٢ : « للعصر » .

(٣) في ١ : « يعني » .

(٤) في ٢ : « أمضى » . وفي ١ : « قضى » .

(٥) في ٢ : « الأربعة » .

(٦) في ٢ : « في آخر » .

(٧) في ١ و ٢ : « غير معين » .

(٨) في ١ و ٢ : « ولا » .

ونية مدة الإقامة . والمكان الصالح للإقامة ؛ فإنه إذا أقام ، في مصر أو قرية . أياماً كثيرة لانتظار القافلة أو لحاجة أخرى ، ولم ينو الإقامة : لا يصير مقيماً ، عندنا .

وللشافعي ^(١) قولان ، في قول : إذا أقام أربعة أيام ، يصير مقيماً . وفي قول : إذا أقام أكثر مما أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك ^(٢) ، يصير مقيماً ، والنبي عليه السلام أقام بتبوك تسعة عشر يوماً أو عشرين . وأما مقدار مدة الإقامة فخمسة عشر يوماً عندنا .

وقال مالك والشافعي : أقل ذلك أربعة أيام .

وهذا إذا نوى إقامة ^(٣) خمسة عشر ^(٤) يوماً ، في موضع واحد .

فأما إذا نوى إقامة خمسة عشر يوماً في موضعين ^(٥) : فإن كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه ، فلا يكون ^(٦) أحدهما تبعاً للآخر ، فإن نوى ^(٧)

(١) في الأصل : « ش » فقط أي « الشافعي » . وفي ا و ب : « وللشافعي » . وفي ح : « وعند الشافعي فيه » .

(٢) في طرف الشام من جهة القبة . وبينها وبين المدينة نحو أربع عشرة مرحلة ، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلة . وكانت غزوة رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك سنة ٩ هـ . ومنها راسل عظماء الروم وجاء إليه صلى الله عليه وسلم من جاء . وهي آخر غزواته بنفسه (التنوير ، التهذيب ، القسم الثاني ، الجزء الأول ، ص ٤٣) .

(٣) في ا و ب : « الإقامة » .

(٤) في ب : « خمسة عشر » .

(٥) في ا و ب : « نوى في موضعين إقامة خمسة عشر يوماً » .

(٦) وضع في الأصل هنا علامة النقص وأضاف في الهامش : « مقيماً كن نوى الإقامة بمكة ومضى خمسة عشر يوماً ، فإن كان » وهذه الإضافة ليست في ا و ب و ح - انظر مايلي في هذا السطر وما بعده .

(٧) « إقامة ... نوى » ليست في ح .

أن يقيم بمكة ومنى^(١) فإنه لا يصير مقيماً .

فأما إذا كان أحدهما تبعاً للمصر^(٢) حتى تجب الجمعة على من سكن هناك ، فإنه يصير مقيماً ، بنية إقامة خمسة عشر يوماً في هذين الموضعين ، لا نهماً في الحكم كوضع واحد .

وأما المكان الصالح للإقامة فهو^(٣) موضع بُتث وقرار في العادة ، نحو الأمصار والقرى . فأما المفازة والجزيرة والسفينة ، فليست بموضع الإقامة^(٤)

فأما الأعراب والأكراد والتركمان الذين يسكنون المفاوز في بيوت الشعر والصوف ، فهم مقيمون ، لأن موضع مقامهم المفاوز عادة . فأما إذا ارتحلوا عن موضع إقامتهم في الصيف ، وقصدوا موضعاً آخر للإقامة في الشتاء^(٥) ، وبين الموضعين مدة السفر ، فإنهم يصيرون مسافرين في الطريق .

وأما الثاني - وهو أن توجد نية الإقامة في الأصل ، فيصير الأتباع مقيمين تبعاً له^(٦) من غير نية . وذلك^(٧) نحو العبد ، والزوجة ، وكل من

(١) بين مكة ومنى ثلاثة أميال (انوى ، التهذيب ، القسم الأول - الجزء الأول ، ص ١٥٩)

(٢) مصر المدينة (المنجد) أو البلد الكبير العظيم (النوى ، التهذيب) .

(٣) زاد في ح هنا : « من » .

(٤) في ب : « للإقامة » .

(٥) في ا و ب : « الموضع الآخر للإقامة للشتاء » .

(٦) « له » من ب و ح .

(٧) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « وكذلك » .

وجب عليه طاعة غيره، من إمام أو ^(١) أمير جيش .

وأما الغريم مع صاحب الدين : فإن ^(٢) كان المديون مليئاً ، لا يصير تبعاً له ^(٣) ، لأنه يمكنه قضاء الدين فيقيم في أى موضع شاء ويرتحل ^(٤) . فأما إذا كان مفلساً ، فإنه يصير تبعاً ^(٥) . لأن له حق حبسه وملازمته ، فلا يمكنه أن يفارق صاحب الدين ، فيصير مقيماً تبعاً له .

ولكن في هذه الفصول إنما يصير التبع مقيماً بإقامة الأصل ، وتنقلب صلاته أربعاً إذا علم التبع نية إقامة الأصل . فأما إذا لم يعلم ، فلا ، حتى إن التبع إذا صلى صلاة المسافرين قبل العلم بنية إقامة الأصل ، فإن صلاته جائزة ، ولا يجب عليه الإعادة ، لأن في لزوم الحكم قبل العلم به حرجاً ، فهو ^(٦) مدفوع .

وعلى هذا الأصل :

إذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت : يجوز ، وتنقلب أربعاً ، لأن المقتدى تابع للإمام ، و ^(٧) الأداء ، وهو الصلاة في الوقت ^(٨) ، يتغير بنية ^(٩)

(١) فى اوب : « و »

(٢) الفاء من اوب و ح .

(٣) « له » من ارب .

(٤) فى ب : « ويرحل » .

(٥) فى اوب و ح : « يصير مقيماً تبعاً له » .

(٦) فى اوب و ح : « وهو » .

(٧) فى او ح : « فى » .

(٨) « يجوز . وتنقلب . . . وهو الصلاة فى الوقت » ليست فى ب .

(٩) فى ح كذا : « قمين نية » . وفى ب كذا : « تنغير نية » .

الإقامة صريحا ، فإنه إذا نوى الإقامة في الوقت ينقلب أربعا ،
فيتغير^(١) بوجود الإقامة تبعا ، فصار صلاة المقتدى مثل صلاة الإمام ،
فصح الاقتداء .

فإذا اقتدى بالمقيم خارج الوقت ، لا يصح ، لأن القضاء لا يتغير^(٢)
بالنية^(٣) بعد خروج الوقت ، ولا يصير أربعا ، فكذا بالإقامة^(٤) تبعا ،
فتكون القعدة الأولى فرضا في حق المقتدى ، نقلا في حق الإمام ،
واقتهاء المفترض بالمتنفل لا يجوز في البعض ، كما لا يجوز في كل الصلاة .
وأما اقتداء المقيم بالمسافر^(٥) فيجوز^(٦) في الوقت وخارج
الوقت ، لأن صلاة المسافر^(٧) في الحالين واحدة ، والقعدة فرض في
حقه ، نفل في حق المقتدى ، واقتهاء المتنفل بالمفترض جائز ، فافترقا .

وأما الثالث — فهو : بدخول^(٨) مصره الذي هو وطنه الأصلي ،
يصير مقبلا ، وإن لم ينو الإقامة . ولا يختلف الجواب بين ما إذا دخل مصره

(١) في ح : « فتبين » . وفي ب : « فيعتبر » . وفي ا : « فيتغير » .

(٢) في ب : « لا يعتبر » .

(٣) في ا و ب و ح : « بنية الإقامة صريحا » .

(٤) في ب : « الإقامة » .

(٥) هكذا في ا و ب و ج . وفي الأصل : « بالمسافرين » . وسيتكلم بعد ذلك على المسافر
بالمفرد فيقول « في حقه » ولذلك أبتتاما في النسخ الأخرى .

(٦) العاء من ح .

(٧) راجع فيما تقدم الهامش • .

(٨) في ح : « أن تسفل » .

مختارا^(١) ، أو^(٢) لقضاء حاجة حدث^(٣) مع نية الخروج ، أو بداله أن يترك السفر ، لأن مصره متعين للإقامة ، فلا يحتاج فيه إلى النية.

وأما الرابع — فهو العزم على العود إلى مصره ، بأن خرج من مصره بنية السفر ، ثم عزم على العود إلى مصره ، ولم يكن بين هذا الموضع الذي بلغ وبين مصره^(٤) مدة سفر : فإنه يصير مقبلا حين عزم على العود إلى مصره ، وإن لم يدخل مصره ، ولا نوى الإقامة صريحا ، ويصلي أربعا ، ما لم يعزم على السفر ثانيا .

وإذا كان بينه وبين مصره مدة سفر ، لا يصير مقبلا^(٥) — والله أعلم .

فصل^(٦)

ثم الصلوة على الراحلة أنواع ثلاثة : فرض ، وواجب ، وتطوع .
أما الفرض فيجوز^(٧) على الراحلة بشرطين :

أحدهما : أن يكون خارج المصر ، سواء كان مسافرا ، أو خرج إلى الضيعة .

(١) في ب و ا : « مجتازا » .

(٢) في ح : « و » .

(٣) التاء من ا و ب . وفي ح كذا : « حديث » .

(٤) « بنية السفر » . وبين مصره « ليست في ب » .

(٥) زاد في ح : « ما لم يدخل المصر » .

(٦) « فصل » ليست في ا و ب و ح .

(٧) الفاء من ا و ب . وفي ح : « فجوز » .

والثاني : أن يكون به عذر مانع من ^(١) النزول عن الراحلة ، وهو خوف زيادة العنة والمرض ، أو خوف العدو والسبع ، أو كان في طين وردغة ^(٢) بحيث لا يمكنه القيام فيه ، ونحو ذلك .

ولكن يصلي بالإيماء ، من غير ركوع وسجود ، ويجعل السجود أخفض من الركوع .

ثم هل يجوز الصلاة على الدابة بجماعة ، بأن يقوم البعض بحجب البعض ويتقدمهم الإمام أو يتوسطهم ^(٣) ؟

في جواب ظاهر الرواية : لا يجوز ليفما كان .

وروى عن محمد أنه قال : إذا اصطف القوم صفوا واحدا ^(٤) ، بحيث لم يكن بينهم فُرج ^(٥) ، وقام الإمام في وسطهم ، جاز ، وإلا فلا .

وأما الصلاة الواجبة فكذلك ، لأنها ملحقة بالفرائض في الأحكام . وذلك نحو الوتر ، لأن ، عند أبي حنيفة ، الوتر ^(٦) واجب ^(٧) ، وعندهما : لا يجوز أيضا ، لأنه سنة مؤكدة .

وروى الحسن عن أبي حنيفة ^(٨) أنه لا يجوز ركعتا ^(٩) الفجر على

(١) في ح : « عن » .

(٢) يسكون الدال وفتحها . وهي الماء والطين والوحل الشديد (المختار) .

(٣) زاد في ح : « على الدابة » .

(٤) زاد هنا في ح : « بحجب واحد » .

(٥) في ا و ب و ح : « فُرْجَة » وهي مفرد فُرج « وهي المفرج بين الشيتين (المصباح)

(٦) « الوتر » من ا .

(٧) في ح : « نحو الوتر لأنها عند أبي حنيفة رضى الله عنه واجبة » .

(٨) « واجب وعندهما ... وروى الحسن عن أبي حنيفة » ليست في ب .

(٩) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل هكذا : « ركعتي » .

الدابة ، من غير عذر .

وكذا الصلاة المنذورة .

وكذا التطوع الذى وجب قضاؤه بالشروع والافساد .

وكذا سجدة التلاوة التى وجبت بالتلاوة على الأرض .

فأما إذا تلا آية السجدة على الدابة ، فسجدها عليها بالإيماء ، جازت ،

لأنها وجبت كذلك .

ولو أوجب على نفسه صلاة ركعتين ، وهو راكب ، فصلاهما^(١)

على الدابة ، فإنه يجوز - كذا ذكر الكرخي . وروى عن محمد أن من

أوجب على نفسه صلاة ركعتين ، وهو راكب ، فصلاهما على الدابة ،

لا يجوز^(٢) ، ولم يفصل بين ما إذا كان الناذر^(٣) على الأرض أو على الدابة .

وأما صلاة التطوع فإنه تجوز على الدابة ، كيفما كان الراكب : مسافرا

أو غير مسافر ، بعد أن يكون خارج المصر ، وإن كان قادرا على النزول .

وهذا قول عامة العلماء .

وقال بعضهم : لا يجوز إلا فى حق المسافر ، فأما فى حق من خرج

إلى بعض القرى < ف > لا يجوز ، لأن الحديث ورد فى السفر .

والصحيح قول عامة العلماء^(٤) ، لما روى أنه عليه السلام^(٥) خرج

(١) فى ب كذا : « قضاها » .

(٢) فى ب : « لم يجزه » . وفى ا : « لم يجز » . وفى ح : « فإنه لا يجوز » .

(٣) فى ح كذا : « التالى قاعدا » .

(٤) فى اوب : « العامة » .

(٥) فى ح : « لما روى عن النبي عليه السلام أنه » . وفى اوب : « لما روى أن عليا رضى

الله عنه » والصحيح ما فى المتن و ح : راجع المرغنياني ، الهداية ١ : ٣٣٠ .

إلى خير، وكان يصلي على الدابة، تطوعا، وليس بين المدينة وخبر مدة سفر .
وأما التطوع على الدابة في المصر: < ف > لا يجوز في ظاهر الرواية .
وعن أبي يوسف: يجوز^(١) استحسانا .

ولا تجوز الصلاة ماشيا، ولا مقاتلا، ولا سابحا في الماء، لأن النص
ورد في الدابة .

ثم الصلاة^(٢) على الدابة، تطوعا كيفما كان^(٣)، أو فرضا عند العذر
المانع عن التوجه إلى القبلة، تجوز من غير استقبال القبلة أصلا، لا^(٤) عند
الشروع، ولا بعده .
وهذا عندنا .

وقال الشافعي: لا تجوز، إلا إذا وجه^(٥) الدابة نحو القبلة عند الشروع،
ثم يصلي حيث توجهت الدابة .

فأما إذا كانت^(٦) الصلاة على الراحلة بعذر الطين والردغة: فإن
كان يمكنهم التوجه إلى القبلة، فإنه لا تجوز صلاتهم إلى غير القبلة، لأن
القبلة لم تسقط من غير عذر .

وأصله ما روى^(٧) جابر عن النبي عليه السلام أنه كان يصلي على الدابة^(٨)

(١) « يجوز » ليست في .

(٢) زاد في ب هنا: « يجوز » .

(٣) زاد في ب هنا: « قلا » .

(٤) « لا » ليست في .

(٥) في ح: « كان وجه » .

(٦) « التاء » من ا .

(٧) زاد في ب و ح هنا: « عن » .

(٨) في ا و ب و ح: « الراحلة » .

نحو المشرق تطوعا ، فإذا أراد أن يصلي المكتوبة ، صلى على الأرض .
ثم الصلاة على الدابة لحوف العدو تجوز كيفما كانت الدابة ، سائرة
أو واقفة ، لأنه يحتاج إلى السير .

أما في حال المطر والطين : < ف > إن صلى والدابة تسير : < ف > لا
تجوز ، لأن السير مناف للصلاة ، فلا يسقط من غير عذر^(١) .

وكذا إذا استطاعوا النزول ، ولم يقدرُوا على القعود : نزلوا^(٢) ،
وأومؤوا قياما على الأرض . وإن قدرُوا على القعود ، ولم يقدرُوا على
السجود : نزلوا^(٣) ، وصلوا قعودا بالأيما ، لأن السقوط بقدر الضرورة .

وأما الصلاة في السفينة : فإن^(٤) كانت واقفة ، بأن كانت مشدودة
على الجُد^(٥) ونحو ذلك : فإنه لا يجوز إلا بالركوع والسجود ، قائما
متوجها إلى القبلة ، لأنه قادر .

وإن كانت السفينة جارية : فإن كان يقدر على الخروج إلى الشط^(٦) ،
فإنه يستحب له الخروج .

ولو صلى في السفينة قائما بركوع وسجود . متوجها إلى القبلة حينما
دارت السفينة : فإنه يجوز ، لأن السفينة بمنزلة الأرض .

(١) « فلا يسقط اعتباره إلا لضرورة ولم توجد » الكاساني (١٥ : ١٠٩ : ١) .

(٢) هكذا في الكاساني (١٦ : ١٠٩ : ١) . وفي الأصل وغيره : « ونزلوا » .

(٣) هكذا في ب و ح . وفي الكاساني (١٦ : ١٠٩ : ١) وفي الأصل وا : « ونزلوا » .

(٤) القاء من ا .

(٥) شاطئ البحر (المنجد) . وفي ح : « الجسر » .

(٦) زاد هنا في ح : « جائر » .

أما إذا صلى قاعدا بر كوع وسجود: < ف > إن كان عاجزا عن القيام ،
يجوز بالاتفاق .

وإن كان قادرا على القعود بر كوع وسجود ، فصلی^(١) بالإيماء :
لا يجوز بالاتفاق .

أما إذا كان قادرا على القيام ، فصلی قاعدا بر كوع وسجود : < فإنه >
يجوز عند أبي حنيفة ، وقد أساء .

وعلى قولهما: لا يجوز ، لأن القيام ركن ، فلا يسقط من غير عذر .
وقول أبي حنيفة أرفق بالناس ، لأن الغالب في السفينة دوران الرأس ،
فألحق بالمتحقق تيسيرا .

فإذا صلى^(٢) في السفينة بجماعة: جازت صلاتهم .
ولو اقتدى به رجل في^(٣) سفينة أخرى : فإن كانت السفينتان
مقرونتين: جاز . وإن كانتا^(٤) منفصلتين : لا يجوز .
وإن كان الإمام في السفينة والمقتدى على الشط ، والسفينة واقفة :
< ف > إن^(٥) كان بين السفينة والشط مقدار شهر عظيم ، لا يصح
الاقْتداء . وإن لم^(٦) يكن جاز - والله أعلم .

(١) في ح : « وصلى » .

(٢) في ا و ب و ح : « فإن صلوا » .

(٣) كذا في ب و ح . وفي الأصل وا : « من » .

(٤) كذا في ا و ب . وفي الأصل : « كانتا » . وفي ح : « كان » .

(٥) في الأصل : « وإن » . وفي ا و ب و ح : « إن » .

(٦) « لم » ليست في ا .

باب

(١)

صلاة الجمعة

الكلام في هذا^(٢) الباب في أربعة مواضع :
في بيان أن الجمعة فرض أصلي أم لا ،
وفي بيان شرائط الجمعة ،
وفي بيان صفة صلاة الجمعة ، وقدرها ،
وفي بيان ما يستحب يوم الجمعة .

أما الأول - فنقول^(٣) :

قال أبو حنيفة وأبو يوسف : فرض الوقت الظهر ، إلا أن المقيم ،
الصحيح ، الحر ، مأمور بإسقاطه ، بأداء الجمعة ، على طريق^(٤) الحتم ،
والمعذور مأمور بإسقاطه ، بالجمعة^(٥) ، على طريق الرخصة - حتى إنه إذا
أدى الجمعة ، سقط عنه الظهر ، وتكون الجمعة فرضاً ، وإن ترك الترخص^(٦) ،
عاد الأمر إلى العزيمة ، ويكون الفرض هو الظهر لا غير .

وقال محمد في قول : الفرض هو الجمعة ، وله أن يسقطه بالظهر رخصة .

(١) في ح : « الصلاة للجمعة » .

(٢) « هذا » من ا و ب .

(٣) « فنقول » من ا .

(٤) في ب : « بطريق » .

(٥) في ا : « الجمعة » .

(٦) في ح : « الرخصة » .

وفى قول : الفرض أحدهما ، إما الظهر وإما الجمعة ، ويتعين ذلك بالفعل :
فأيهما فعل ، يتبين أن الفرض هو ^(١) .

وقل زفر : فرض الوقت الجمعة ، والظهر بدل عنها .

وهذا كله قول علمائنا رحمهم الله .

وقل الشافعى : الجمعة ظهر قاصر ^(٢) .

وعندنا هي صلاة غير صلاة ^(٣) الظهر ، حتى ^(٤) لا يصح عندنا بناء ^(٥) الظهر
على تحريم الجمعة ، بأن خرج الوقت . وهو فى الصلاة : < ف > عندنا
يستقبل ظهرا ^(٦) ، وعند الشافعى يتمها ظهرا .

إذا ثبت هذا الاصل ، تخرج عليه ^(٧) المسائل - فنقول :

من صلى الظهر فى بيته وحده ، وهو غير معذور ، فإنه يقع فرضاً
فى ^(٨) قول أصحابنا الثلاثة ، خلافاً لزفر ، فإنه لا يجوز الظهر . أما عند
أبى حنيفة وأبى يوسف فلاز فرض الوقت هو الظهر ، لكن أمر ^(٩)
بإسقاطه بالجمعة ، فإذا لم يأت بالجمعة ، و ^(١٠) أتى بالظهر ، فقد أدى فرض

(١) فى ا و ح : « يتبين أنه هو الفرض » .

(٢) فى ح : « قاصرة » .

(٣) « غير صلاة » ليست فى ح .

(٤) « حتى » ليست فى ح .

(٥) « بناء » ليست فى ح . فالعبارة فى ح : « وعندنا هي صلاة الظهر لا يصح عندنا بناء » .

(٦) فى ح : « الظهر » .

(٧) زاد هنا فى ح : « جميع » .

(٨) فى ا و ح : « على » .

(٩) فى ا : « أمراً » .

(١٠) فى ح : « وإن » .

الوقت فيجزيه . وأما عند محمد فلا أن فرض الوقت ، وإن^(١) كان هو الجمعة ، في قول ، فله^(٢) أن يسقطه^(٣) بالظهر ، رخصة ، وفي قول^(٤) : أحدهما^(٥) غير عين^(٦) وإنما يتعين بفعله ، وقد عينه . وعلى قول زفر : لما كان الظهر بدلاً عن الجمعة ، وهو قادر على الأصل ، فإنه لا يجوز البديل . وعلى هذا : المعذور ، نحو المريض ، والمسافر ، والعبد ، إذا صلى الظهر في بيته وحده ، يقع عن الفرض عند أصحابنا جميعاً ، على اختلاف الأصول : أما عندهما فلا أن فرض الوقت هو الظهر في حق الكل ، والمعذور أمر بإسقاطه ، بالجمعة ، بطريق الرخصة ، إلا أن الفرق أن في الفصل الأول يأتى بترك الجمعة ، وههنا لا يأتى بترك الجمعة^(٧) ، لأن ثمة ترك الفرض ، فيأثم^(٨) ، وههنا ترك الرخصة فلا يأتى ويعذر بالترك^(٩) . وأما عند محمد فلا أن الجمعة فرض عليه ، على طريق الرخصة . وأما عند زفر فلا أن الواجب عليه الظهر ، بدلاً عن الجمعة ، لكونه معذوراً .

(١) « وإن » من ا و ب و ح وليست واضحة كلها في الأصل .

(٢) في ب : « فإنه » .

(٣) الهاء من ا . وفي ب : « فإنه يسقط » .

(٤) « قول » ليست في ح .

(٥) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « أحدهما » ،

(٦) في ا : « غير معين » .

(٧) « وههنا لا يأتى بترك الجمعة » ليست في ا .

(٨) « فيأثم » من ا و ب و ح .

(٩) « فلا يأتى ... بالترك » من ا و ب .

وعلى هذا الأصل : إن المعذور إذا صلى الظهر ^(١) في بيته ، ثم شهد الجمعة ، وصلى مع الإمام ، انتقض ظهره ، ويكون تطوعاً ، وفرضه ^(٢) الجمعة ، لأنه أمر بإسقاط الظهر ، بالجمعة ، إذا كان قادراً عليه ، وقد قدر ، فينتقض ^(٣) ظهره ، ضرورة تمكن أداء الجمعة . وعند زفر لا يبطل ، لما قلنا إن الظهر عنده بدل ، وقد قدر على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل ، فلا يبطل البديل ^(٤) .

وأما غير المعذور إذا صلى الظهر في بيته ، ثم شهد الجمعة ، فهذا على وجهين :

أحدهما : إذا حضر الجامع ، وصلى الجمعة مع الإمام ، <أو^(٥)> أدركه في الصلاة بعد ما قام ^(٦) ، فإنه يبطل ظهره ، بلا خلاف بيننا ، لما قلنا .
والثاني : حين خرج من بيته ، وسمى إلى الجامع ، والإمام في الجمعة ، لكنه إذا حضر <وجد> الإمام قد ^(٧) فرغ عنها ^(٨) فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد : لا ينتقض مالم يشرع معه في الجمعة .
وعلى هذا الأصل : إذا شرع الرجل في صلاة الجمعة ، ثم تذكر أن

(١) « الظهر » ليست في أ .

(٢) في ب و ح : « وفرض » .

(٣) في ح : « فانتقض » .

(٤) في أ : « بالبدل » .

(٥) في أ و ب و ح : « و » . وفي الأصل كتبها « أو » ثم شطب الالف .

(٦) « ما قام » ليست في أ و ب . وفي ح : « بعد ما قام » .

(٧) « قد » من أ . وفي الأصل و ب و ح : « فقد » .

(٨) « عنها » ليست في ح .

عليه صلاة الفجر < ف > إن كان بحال لو اشتغل بالفجر تفوته الجمعة والظهر عن وقتها^(١)، فإنه يمضي فيها . ولا يقطع بالاجتماع . وإن كان بحال لو اشتغل بالفجر تفوته الجمعة ، ولكن يدرك الظهر في^(٢) وقته : فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف : يصلي الفجر ، ثم يصلي الظهر ، ولا تجزئه الجمعة ، وعلى قول محمد : يمضي على الجمعة ، ولا يقطع ، لما قلنا .

وأما الثاني : في بيان شرائط الجمعة - فنقول :

للجمعة شرائط بعضها من صفات المصلي ، وبعضها ليس من صفاته .
فالتى من صفات المصلي ستة : الذكورة ، والعقل ، والبلوغ ، والحرية ، وصحة البدن ، والإقامة - حتى لا تجب الجمعة على النسوان ، والصبيان ، والمجانين^(٣) ، والعبيد ، والزمنى^(٤) ، والمرضى ، والمسافرين .
وأما الأعمى فهل^(٥) يجب عليه الجمعة ؟ أجمعوا على أنه^(٦) إذا لم يجد قائداً ، لا يجب ، كما لا يجب على الزمنى . أما إذا وجد قائداً ، إما بالاعارة أو بالاجارة ، فعلى قول أبي حنيفة لا يجب أيضاً ، وعندهما يجب أيضاً^(٧) .

(١) في ١ : « وقتها » .

(٢) في ٢ : « في وقتها » .

(٣) « المجانين » ليست في ٢ .

(٤) جمع زمن وهو المريض مرضاً يدوم زمناً طويلاً .

(٥) القاء من اوب و .

(٦) « أجمعوا على أنه » من اوب . وفي ٢ : « أجمعوا أنه » وكذا في الكاساني (١) :

٢٥٩ : ٢) . وفي الأصل : « قال بعضهم » - راجع ابن عابدين ، ١ : ٦٠٢ .

(٧) « أيضاً » ليست في اوب و .

وعلى هذا الاختلاف : إذا كان له زاد وراحلة ، وأمكنه أن يستأجر قائداً ، أو وجد له إنسان يقوده ^(١) إلى مكة ذاهباً وجائئاً ، : فعند أبي حنيفة ، لا يجب عليه الحج ، وعندهما يجب .

ثم هؤلاء الذين لا يجب عليهم الجمعة ، إذا حضروا الجمعة ، وصلوا ، فإنه يجزئهم ، ويسقط عنهم فرض الوقت ، لأن امتناع الوجوب للمعذر ^(٢) ، وقد زال .

وأما الشرائط التي ليست من صفات المصلي فستة أيضاً : خمسة ذكرها في ظاهر الرواية ، وهي : المصر الجامع ، والسلطان ، والجماعة ، والخطبة ، والوقت ، والسادس ذكره ^(٣) في نواذر الصلاة وهو أن يكون أداء الجمعة بطريق الاشتهار ، حتى إن أميراً لو جمع جنوده في الحصن ، وأغلق الأبواب ، وصلى بهم الجمعة ، فإنه لا يجزئهم ، وإن فتح باب الحصن ، وأذن للعمامة فيه بالدخول ^(٤) ، جاز .

وأما المصر الجامع فقد ذكر الكرخي : ما أقيمت فيه الحدود ، ونفذت فيه الأحكام . وقد تكلم فيه أصحابنا بأقوال ^(٥) .

(١) لذا في ب . وفي الأصل و ا و ح : « وعد له إنسان أن يقوده » .

(٢) في ح : « المنذور » .

(٣) كذا في ح . وفي الأصل و ا و ب : « ذكرها » .

(٤) غي ح : « للعمامة بالدخول فيه » .

(٥) مذكورة في الكاساني (١ : ٢٥٩ : ٤ من أسفل - ٢٦٠) . وعبارة ا « وقد تكلم

أصحابنا بقوال » .

و^(١) روى عن أبي حنيفة : هو بلدة كبيرة، فيها سكك وأسواق ، ولها رساتيق^(٢) ، وفيها وال يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم ، بحشمه^(٣) وعلمه أو علم^(٤) غيره، ويرجع الناس إليه فيما وقع^(٥) لهم من الحوادث^(٦) . وهذا هو الأصح .

وأما الثالث : في بيان صفه صفة الجمعة وقدرها - < فنقول > :
ينبغي أن يصلى ركعتين ، يقرأ في كل ركعة بفاتحة^(٧) الكتاب وسورة ، مقدار ما يقرأ في صلاة الظهر على مامر^(٨) .
ولو قرأ في الركعة الأولى بفاتحة^(٩) الكتاب و« سورة الجمعة » ، وفي الثانية بفاتحة الكتاب و« سورة المنافقون »^(١٠) فحسن تبركا بفعل النبي عليه السلام ، ولكن لا يواظب على قراءة هاتين السورتين أيضاً . فلو واظب على قراءتهما ، يكره ، لأن فيه هجر بعض القرآن ، وإيهام

(١) « و » ليست في ا و ب .

(٢) في ا : « وفيها رساتيق » . والرساتيق السواد والقرى (القاموس) .

(٣) في ا : « بحشمته » . وحشم الرجل خدمه ، ومن يفضيئون له أو يفضب لهم من أهل وعبيد (المغرب المنجد) ولعل المراد هنا : عماله .

(٤) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « بلم » .

(٥) « وقع » من ا و ب . وفي الأصل و ح : « وقت » .

(٦) في ح : « في الحوادث » .

(٧) في ح : « فاتحة » .

(٨) انظر فيها تقدم ص ٢٢٥-٢٢٧

(٩) في ح : « فاتحة » .

(١٠) هكذا في ب . وفي الأصل و ا و ح : « وسورة إذا جاءك المنافقون » - واسم السورة

« المنافقون » وأولها : « إذا جاءك المنافقون » .

العامة (١) على (٢) أن ذلك بطريق الحتم .
ويجهر بالقراءة فيها (٣) لورود الأثر بالجهر فيها - والله اعلم .
وأما الرابع : في يابه ما يستحب في يوم الجمعة - فنقول :
السنة والمستحب فيه أن يدهن ، ويمس طيبا إن وجد (٤) ، ويلبس أحسن
ثيابه ، ويغتسل .
وغسل يوم الجمعة عند عامة العلماء : سنة .
وقال مالك : واجب .
ولكنه سنة اليوم (٥) أو سنة الجمعة (٦) ؟ فعلى الاختلاف الذي
ذكرنا (٧) .

(١) في ح : « بعض العامة » .
(٢) « على » ليست في ب و ح .
(٣) في ا و ب و ح : « فيها » .
(٤) في ا و ب و ح : « وجد » .
(٥) « اليوم » ليست في ب .
(٦) في ا و ب و ح : « سنة الصلاة » .
(٧) راجع فيما تقدم ص ٥٠ - ٥١ .

باب

صلاة العيدين

الكلام في صلاة العيدين في مواضع :

في بيان ^(١) أنها واجبة أم سنة ،

وفي شرائط وجوبها ،

وفي وقت أدائها ،

وفي كيفية أدائها ^(٢) .

وفي بيان ما يستحب ، ويسن ، في يوم عيد الأضحى ، والفطر ^(٣) .

أما الأول ، وهو بيان أنها واجبة أم سنة - > فنقول < :

اختلفت ^(٤) الروايات عن أصحابنا :

في ظاهر الرواية دليل على أنها واجبة ^(٥) ، فإنه قال : « ولا يصلي

نافلة في جماعة ، إلا قيام رمضان ، وصلاة الكسوف » - فهذا ^(٦) دليل على

(١) في الأصل : « إحداهما في بيان » . وفي ح : « أحدهما في بيان » . وفي ا و ب : « أحدهما

في بيان » وفي الكاساني (١ : ٢٧٤ : ٣ من أسفل) : « في مواضع : في بيان » كما في المتن .

(٢) « وفي كيفية أدائها » ليست في ح .

(٣) في ا و ب و ح : « ويسن يوم العيد » فقط .

(٤) التاء من ا و ب .

(٥) في ا و ب و ح : « على الوجوب » .

(٦) في ب : « وهذا » .

أن صلاة العيد واجبة ، فإنها ^(١) تقام بجماعة .
وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : وتجب صلاة العيد على أهل
الأقطار ، كما تجب الجمعة .
وذكر أبو الحسن الكرخي ههنا ^(٢) و ^(٣) قال : و ^(٤) تجب صلاة
العيد على من يجب ^(٥) عليه الجمعة .
وذكر في الجامع الصغير أنه سنة ، فإنه قال : إذا اجتمع العيدان في
يوم واحد ، فالأول سنة .
وذكر أبو موسى الضرير في مختصره أنها فرض كفاية .
والأصح أنها واجبة .

أما بيان شرائط وجوبها :

فكل ما هو شرط وجوب الجمعة ، فهو شرط وجوب صلاة العيدين ^(٦)
من : الإمام ، والمصر ، والجماعة ، إلا الخطبة : فإنها سنة بعد الصلاة ،
بإجماع الصحابة .
وشرط الشيء يكون سابقا عليه ، أو مقارنا له .

(١) كذا في ح . وفي الأصل : « فإِنَّ » . وفي ا و ب : « ولها » .

(٢) « ههنا » ليست في ب .

(٣) « و » ليست في ب و ح .

(٤) « و » ليست في ا .

(٥) في ح كذا : « يوجب » .

(٦) في ح : « وجوب العيد » .

وأما الوقت :

فقال ^(١) أبو الحسن : وقت صلاة العيدين من حين تبيض الشمس إلى أن تزول ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه كان يصلي العيد والشمس قدر ^(٢) رمح أو رمحين . إلا أن في عيد الفطر إذا ترك ^(٣) الصلاة في اليوم الأول ، لعذر ، يؤدي في اليوم الثاني في وقتها ^(٤) . وإن ترك ، بغير عذر ، سقطت أصلاً . وفي عيد الأضحى إن تركت ^(٥) في يوم النحر ، لعذر ، تؤدي في اليوم الثاني . فإن تركت في اليوم الثاني ، لعذر أيضاً ، تؤدي في اليوم الثالث أيضاً . وكذلك قالوا إذا تركت ، بغير عذر ، تؤدي في اليوم ^(٦) الثاني والثالث ، وتسقط بعد ذلك ، سواء دام العذر أو انقطع ، لأن القياس أن لا تؤدي إلا في يوم العيد ، لأنها عرفت بصلاة العيد . وإنما عرف جواز الأداء في اليوم الثاني في عيد ^(٧) الفطر بالنص الخاص في حالة العذر ، وفي عيد الأضحى في اليوم ^(٨) الثاني والثالث . استدلالاً بالأضحى ^(٩) . لأنها ^(١٠) تجوز في اليوم الثاني والثالث ، وصارت

(١) الفاء من اوب و ح .

(٢) في اوب و ح : « على قدر » .

(٣) في اوب : « تركت » .

(٤) كذا في ا . وفي الأصل و ب و ح : « في وقتها » .

(٥) في ح : « ترك » .

(٦) « في اليوم » من اوب و ح .

(٧) كذا في اوب و ح . في الأصل : « في غير » .

(٨) « ال » من اوب و ح .

(٩) في ح : « بالضحى » .

(١٠) في اوب و ح : « فإنها » .

هذه أيام النحر ، وصلاة العيد ^(١) تؤدى في أيام النحر :

وأما يابه كيفية أداء صلاة العيدين — فنقول :

يصلى الإمام ركعتين : فيكبر تكبيرة الافتتاح ، ويقول : « سبحانك اللهم وبحمدك (إلى آخره) » ، ثم يكبر ثلاثاً ، ثم يقرأ جهرأ ، ثم يكبر تكبيرة ^(٢) الركوع ^(٣) . فإذا قام إلى الثانية يقرأ أولاً ، ثم يكبر ثلاثاً ، ويركع بالرابعة فتكون التكبيرات الزوائد ستاً : ثلاثة في الركعة الأولى وثلاثة في الركعة الثانية ، وثلاثة أصليات : تكبيرة الافتتاح ، وتكبيرتا الركوع . فصار حاصل الجواب عندنا أن ^(٤) يكبر في صلاة العيدين ^(٥) تسع تكبيرات : ستة في ^(٦) الزوائد ، وثلاثة أصليات ^(٧) . ويوالى بين القراءتين : فيقرأ ^(٨) في الركعة الأولى بعد التكبيرات ، وفي الثانية قبل التكبيرات . وهذا هو مذهب عبد الله بن مسعود ، وحذيفة بن اليمان ^(٩) ، وعقبة

(١) في ح : « العيدين » .

(٢) في ح : « تكبير » .

(٣) في ا و ب : « للركوع » .

(٤) في ب : « أنه » . وفي ح : « لا أنه » .

(٥) في ب : « العيد » .

(٦) في ب و ح : « من » .

(٧) « تكبيرة الافتتاح ... وثلاثة أصليات » ليست في ا .

(٨) في ا و ب و ح : « ويقرأ » .

(٩) في الأصل و ح : « اليماني » . من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . أسلم هو وأبوه وهاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدا أحداً ، وكان صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنافقين يلهم وحده . روى عنه جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي وعمار وكثير من التابعين . وقد حضر الحرب بنهاوند فلما قتل النعمان بن مقرن أمير الجيش أخذ الراية وكان فتح هذان والري وغيرها على يده . وشهد فتح الجزيرة . ونزل نصيبين . وولاه عمر المدائن . توفي بالمدائن سنة ٥٣٦ هـ . (النووى ، التهذيب ، القسم الأول ، الجزء الأول ، ص ١٥٣-١٥٥) .

بن عامر الجهني^(١) ، وأبي موسى الأشعري^(٢) ، وأبي هريرة ، وأبي مسعود الأنصاري^(٣) رضي الله عنهم .

وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثلاث روايات ، والمشهور منها أنه فرق بين عيد الفطر وعيد الأضحي ، فقال^(٤) : يكبر في الفطر إحدى عشرة تكبيرة : ثلاث أصليات ، وثمان زوائد ، في كل ركعة أربعة . وفي الأضحي يكبر خمس تكبيرات : ثلاث أصليات ، وزائدتان : في كل ركعة تكبيرة .

وعنده يقدم القراءة على التكبيرات في الركعتين جميعا .
وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما روايات كثيرة ، والمشهور منها أنه يكبر ثلاث عشرة تكبيرة ، ثلاث أصليات ، وعشر زوائد ، في كل ركعة خمسة ، في العيدين جميعا ، ويقدم التكبيرات على القراءة في الركعتين جميعا .

وإنما أخذ أصحابنا بقول ابن مسعود لأنه وافقه كثير من الصحابة ، وأنه لا اضطراب في قوله ، بخلاف قول غيره .

(١) تقدم في باب مواقيت الصلاة : في بيان الأوقات التي يكره فيها الصلاة (ص ١٨٩ ، الهامش ٨) .
(٢) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قبل الهجرة إلى المدينة فأسلم . ثم هاجر إلى الحبشة . ثم هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح خيبر . وقيل استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على زيد وعبدن وساحل اليمن . واستعمله عمر بن الخطاب على الكوفة والبصرة . وشهد وفاة أبي عبيدة بالأردن . توفي بمكة وقيل بالكوفة سنة ٥٠ هـ . (أو سنة ٥١ أو سنة ٤٢ أو سنة ٤٤) (النووي ، التهذيب) .

(٣) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (النووي ، التهذيب) . وفي : « وابن مسعود الأنصاري » .

(٤) في : « وقال » .

ثم إن عند أبي حنيفة ومحمد: يرفع يديه عند تكبيرات الزوائد. وعلى^(١)
قول أبي يوسف: لا يرفع.

ويتعوذ قبل التكبيرات عند أبي يوسف. وعند محمد بعد التكبيرات
قبل القراءة؛ على ما ذكرنا أن عند أبي يوسف. التعوذ تبع للاستفتاح،
وعند محمد تبع للقراءة مقدمة عليه.

ثم القوم يجب عليهم أن يتابعوا الإمام في التكبيرات، على رأى
الإمام، دون رأى أنفسهم؛ بأن كان للإمام على رأى ابن مسعود،
والقوم على رأى عبد الله بن عباس رضى الله عنهم، لأهم تبع^(٢) الإمام،
فيجب عليهم متابعته وترك رأيهم برأيه^(٣).

ثم إن القوم إنما يتابعون^(٤) الإمام في التكبيرات إذا لم يزد على ما قاله
الصحابة. فأما إذا زاد عليه، لا يتابعونه، لأنه خلاف الإجماع.

ولكن هذا إذا سمع التكبيرات من الإمام. فأما إذا سمع ذلك من
المكبرين، فإنه يأتي بالكل، وإن خرج عن أقاويل الصحابة، لأنه لو
ترك البعض ربما ترك ما أتى به الإمام. فكان الاحتياط فى تحصيل الكل.
ثم الإمام إذا شرع فى صلاة العيد مع القوم، فجاء إنسان واقتدى به:
فإن كان قبل التكبيرات الزوائد، كان له أن يتابع الإمام على مذهب

(١) فى - : « وعلى قياس » .

(٢) فى - فصل الكلام بعضه عن بعض فى هذه الفقرة فقط ولكنه متصل لا ينقص فيه .

(٣) فى - : « لرأيه » .

(٤) فى الأصل و ا : « يتابع » . وفى ب و - : « يتبعوا »

الإمام ورأيه لما قلنا ^(١).

فأما إذا أدرك بعد ما كبر الإمام الزوائد ^(٢)، وشرع في القراءة، فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح ويأتي بالزوائد، فأما ما ^(٣) لم يخف فوت الركوع، لانه خلف الإمام حقيقة، ويكبر برأى نفسه، لا برأى الإمام، لانه مسبق ^(٤).

فأما إذا خاف فوت الركوع، بأن ^(٥) ركع الإمام، فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح ^(٦) فأما، ثم يكبر، ويركع، ويأتي بالزوائد في ^(٧) الركوع، برأى نفسه، لا برأى الإمام، لانه مسبق ^(٨).
وعن الحسن بن زياد أنه يسقط عنه الزوائد، لانها فات محلها، وهو القيام.

ولكننا ^(٩) نقول إن للركوع ^(١٠) حكم القيام من وجه، فيأتي

(١) في الكاساني (١ : ٢٧٨ : ١٢) : « فإن كان قبل التكبيرات الزوائد، يتابع الإمام على مذهبه، ويترك رأيه لما قلنا ».

(٢) في اوب : « فأما إذا أدركه بعد ما كبر الزوائد ».

(٣) « ما » ليست في - .

(٤) « لانه خلف ... مسبق » من اوب و - . وفي الأصل : « فوت الركوع برأى نفسه، ثم يأتي بتسييعات الركوع » . وفي الكاساني (١ : ٢٧٨ : ١٣ - ١٤) : « ويأتي بالزوائد برأى نفسه لا برأى الإمام لانه مسبق ».

(٥) في - : « فإن ».

(٦) في - كذا : « تكبيرة الإمام ».

(٧) في « من اوب و - . وفي الأصل : « من ».

(٨) « برأى نفسه ... مسبق » ليست في اوب.

(٩) في ب : « ولكن ».

(١٠) في - : « الركوع ».

بها^(١) احتياطاً .

وإن خاف فوت التسيحات ، يأتي^(٢) بالزوائد دون التسيحات ،
لأنها واجبة والتسيحات سنة .

فأما إذا كان بعد^(٣) رفع الإمام رأسه من الركوع ، فإنه يسقط عنه
التكبيرات الزوائد ، وله أن يشرع في صلاته ، ثم يقضى الركعة ،
ويأتي بالتكبيرات على رأيه لا على رأى إمامه^(٤) ، بخلاف ما إذا^(٥)
أدركه^(٦) في الركعة الثانية من^(٧) صلاة العيد ، فإنه يتابع الإمام فيها
برأى الإمام في البداية ، لأنه خلف الإمام حقيقة ، فإذا فرغ الإمام من
صلاته ، فإنه يقضى ما سبق به ، على رأيه أيضاً ، لأن المسبوق بمنزلة المنفرد .
ثم^(٨) إذا قام إلى قضاء ما سبق به^(٩) ينبغي أن يقرأ أولاً ثم يكبر^(١٠)
الزوائد ، كما هو مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، في
الركعة الثانية .

(١) في ح : « فأتى به » .

(٢) في ح : « فإنه يأتي » .

(٣) في ح : « بعدما » .

(٤) في ح : « بالتكبيرات على رأى إمامه » فليس فيها : « على رأيه لا » .

(٥) « إذا » ليست في ح .

(٦) في ا و ب و ح : « أدرك الإمام » .

(٧) في ح : « في » .

(٨) « ثم » ليست في ب .

(٩) « به » من ا و ب و ح .

(١٠) في ا : « يقرأ ويأتي بتكبير » . و في ب : « يقرأ أو يأتي بتكبير » . و في ح : « يقرأ

أولاً ويأتي بالتكبيرات » .

هكذا ذكر في عامة الروايات .

وذكر في نوادر أبي^(١) سليمان أنه يكبر أولاً ثم يقرأ .

< و منهم^(٢) من قال ما ذكر في النوادر قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وما ذكرنا^(٣) في عامة الروايات قول محمد ، بناء على أن المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة عندهما ، وعند محمد يقضى آخر صلاته .

فإن^(٤) كان يقضى أول صلاته عندهما ، يأتي بالتكبير^(٥) أولاً ثم بالقراءة إذا كان يرى رأى ابن مسعود . و^(٦) لما كان يقضى آخر صلاته عند محمد ، يأتي بالقراءة ثم بالتكبير كما هو مذهب ابن مسعود^(٧) .
ومنها من قال : في المسألة روايتان — وهذا يعرف في المبسوط .

وأما ما يستحب ويسن في يوم العيد فأشياء :

الافتساح ، والاستياك^(٨) ، والتطيب ، ولبس أحسن ثيابه : جديداً كان أو غسلاً .

وينبغي أن يخرج صدقة فطره قبل الخروج إلى المصلى ، في عيد

(١) في اوب : « ابن » .

(٢) في الكاساني (٧ : ٢٧٩ : ١) : « ومن مشايخنا » .

(٣) في اوب و ه : « وما ذكر » .

(٤) في اوب و ه : « فإذا » .

(٥) في اوب : « بالتكبيرات » .

(٦) « و » من اوب .

(٧) « ولما كان يقضى آخر صلاته ... ابن مسعود » ليست في ه .

(٨) « والاستياك » ليست في اوب .

الفطر ، وكذا يذوق شيئاً لكونه يوم فطر ^(١) .

وأما في عيد الأضحى فإن كان في الرساتيق ^(٢) ، يذبح ، حين أصبح ، ويذوق منه ، ولا يمسك كما في عيد الفطر . وفي المصر لا يذبح حتى يفرغ من صلاة العيد ، ولا يذوق في أول اليوم ، حتى يكون تناوله من القرابين . وهل يكبر الناس في الطريق ، قبل الوصول إلى المصلى ، على سبيل الجهر ؟ ذكر الطحاوى أنه يأتي على سبيل ^(٣) الجهر في العيدين جميعاً .

ولكن مشايخنا قالوا بأن في عيد الأضحى ، يكبر في حال ذهابه إلى المصلى ، جهرًا ، فإذا انتهى إلى المصلى يترك . فأما في عيد الفطر : < ف > على قول أبي حنيفة لا يكبر جهرًا في حال ذهابه إلى المصلى ^(٤) وعلى قولهما يكبر فيهما جهرًا .

والصحيح قول أبي حنيفة ، فإن الأصل في الأذكار هو الإخفاء ، دون الجهر ، وإنما يصار إلى الجهر ^(٥) بدليل زائد ، وفي عيد الأضحى ثبت عن رسول الله صلى الله عليه أنه كان ^(٦) يكبر في الطريق ، ولم يكبر ^(٧) في عيد الفطر .

(١) في ح : « فطره » .

(٢) السواد والقرى (القاموس) .

(٣) « سبيل » من ا و ب و ح .

(٤) « جهرًا فإذا انتهى إلى المصلى ... في حال ذهابه إلى المصلى » ليست في ب .

(٥) « وإنما يصار إلى الجهر » ليست في ا .

(٦) في ح كذا : « بدليل رأيه في عيد الأضحى ثبت عن النبي عليه السلام أنه كان » .

وفي ا و ب : « بدليل زائد قد ثبت في عيد الأضحى أن النبي عليه السلام كان » .

(٧) في ح : « ولم يثبت » .

ثم في يوم العيد ، ينبغي أن يترك التطوع ، في المصلي ، قبل صلاة العيد، وقبل أن يفرغ الإمام من الخطبة - حتى لو فعل يكون مكروها ، ويصير مسيئا . أما لو فعل بعد الفراغ من الخطبة ، فلا بأس به . ومعنى الكراهة والإساءة^(١) قد بيناه^(٢) في باب الاوقات^(٣) .

(١) في ح كذا : « ومعنى الاشباه والكراهة » .

(٢) كذا في ا و ب . وفي الاصل : « وقد بينا » وفي ح : « قد بينا » - انظر فيما تقدم :

ص ١٨٧ وما بعدها .

(٣) زاد في ا و ب : « والله تعالى أعلم » .

باب

تكمير أيام التشريق^(١)

الكلام هنا في :

تفسير التكبير ،

وفي بيان كونه واجبا أم سنة ،

وفي بيان وقت التكبير ،

وفي بيان^(٢) محل أدائه ،

وفي بيان من يجب عليه ،

وفي بيان أنه هل يجب فيه القضاء بعد الفوت ؟

. . .

أما الأول : فقد اختلفت^(٣) الرواية عن الصحابة^(٤) في تفسير^(٥)

التكبير . والصحيح هو المشهور والمتعارف بين الأئمة ، وهو قولهم :
الله أكبر ! الله أكبر ! لا إله إلا الله ، والله أكبر ! الله أكبر ، والله الحمد .

. . .

وأما الثاني - فنقول : إنه واجب . وذكر هنا أنه سنة ، ثم فسر لها

(١) «التشريق صلاة العيد - من شرفت الشمس شروفاً إذا أضاءت لأن ذلك وقتها. وسميت أيام التشريق لصلاة يوم النحر ، وصار ما سواه تبعاً ، أو لأن الأضاحي فيها تشرق أي تقدم في الشمس » المغرب .

(٢) « بيان » من أوب .

(٣) التاء من أوب .

(٤) في - : « عن أصحابنا » . وفي الكاساني (١ : ١٩٥ : ١٦) مثل ما في المتن .

(٥) « تفسير » من أوب و - . وفي الأصل : « قس » .

بالواجب ، فإنه قال : تكبير أيام التشريق سنة ماضية ، نقلها ^(١) أهل العلم ، وأجمعوا على العمل بها ^(٢) ؛ لكن إطلاق اسم السنة جاءز على الواجب : فإنها عبارة عن الطريقة المرضية .

ودليل الوجوب قوله تعالى : « واذكروا الله في أيام معدودات » ^(٣) ، قال أهل التفسير : المراد هذه الأيام .

وروى عن النبي عليه السلام أنه قال : « ما من أيام ^(٤) أحب إلى الله تعالى العمل ^(٥) فيهن ، من هذه الأيام ، فأكثرُوا فيها من التكبير والتهليل والتسبيح » .

والثالث - الكلام في وقت التكبير ^(٦) : اختلفت الصحابة في ابتداء وقت التكبير وانتهائه .

اتفق الكبار منهم ، مثل أبي بكر وعمر وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وغيرهم رضي الله عنهم ، على أن يبدأ من صلاة ^(٧) الفجر من يوم عرفة .

(١) وهكذا في الكاساني (٢٢: ١٩٥: ١) . وفي اوب و ه : « نقلها » .

(٢) « بها » ليست في ب .

(٣) البقرة : ٢٠٣ . وفي الأصل و ه : « في أيام معلومات » . والآية : « واذكروا

الله في أيام معدودات » ، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى ، واتقوا الله ، واعلموا أنكم إليه تحشرون » .

(٤) « أيام » ليست في ب .

(٥) « العمل » ليست في ب .

(٦) في ه : « التكبيرات » .

(٧) في ب : « على أن ابتداء التكبير من صلاة » . وفي ه : « على أنه ابتداء في صلاة » .

واختلفوا في الانتهاء : روى عن عمر : ينهى إلى وقت الظهر من آخر أيام التشريق : يكبر^(١) ثم يقطع .
وعن علي أنه يقطع في وقت العصر في آخر أيام التشريق تمام ثلاث وعشرين صلاة .

وعن عبدالله بن مسعود أنه يقطع وقت صلاة العصر من يوم النحر : يكبر ثم يقطع تمام^(٢) ثمان صلوات^(٣) .

فأخذ أبو حنيفة بقول ابن مسعود ابتداء وانتهاء .

وأخذ أبو يوسف ومحمد بقول علي ابتداء وانتهاء .

واتفق الشبان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه ، نحو عبد الله بن عمر وعائشة وغيرهما ، أنه يبدأ من صلاة الظهر من^(٤) يوم النحر .
وهكذا روى عن زيد بن ثابت .

وروى عن ابن عمر^(٥) أنه يقطع في الظهر من^(٦) آخر أيام التشريق .
وأخذ الشافعي بقول ابن عمر ابتداء وانتهاء .

و^(٧) دلائل المسألة تعرف في المبسوط والجامع الكبير .

. . .

(١) في أ : « فيكبر » .

(٢) « تمام » من أ ب و ح .

(٣) في ح : « صلاة » .

(٤) « من » ليست في ب .

(٥) في ح : « عن عمر » .

(٦) في أ ب و ح : « في » .

(٧) الواو من أ ب و ح . وفي الأصل : « دلائل » .

وأما محل أداء التكبير: < ف > في دبر الصلاة وإرهاة من غير أن يتخلل^(١) . لا يقطع حرمة الصلاة ، حتى إنه لو قام وخرج من المسجد أو تكلم ، فإنه لا يكبر ؛ ولو قام ولم يخرج من المسجد ، فإنه يكبر . ثم إذا نسي الإمام ولم يكبر ، فللقوم أن يكبروا ، لأنه ليس من جملة أفعال الصلاة حتى يكون الإمام فيه أصلاً .

وأما الكلام فممن يجب عليه: < فقد > قال أبو حنيفة إنه لا يجب إلا على الرجال ، الأحرار ، البالغين ، المكلفين ، من أهل الأقطار ، المصلين للفرض^(٢) — جماعة — حتى لا يجب على العبد ، ولا على النساء ، والصبيان ، ولا على المسافرين ، ولا على أهل الرساتيق^(٣) ، ولا على من يصلي الفرض وحده .

وقال أبو يوسف ومحمد: يجب على كل مؤد^(٤) فرضاً^(٥) ، على أي وصف كان ، وفي أي مكان كان .

وقال الشافعي: على كل مصل ، فرضاً كانت الصلاة أم نفلاً . والدلائل المذكورة في المبسوط والجامع الكبير^(٦) .

وأما الكلام في وجوب القضاء عند القوت^(٧): فهو أربعة فصول:

(١) في ح زاد هنا: « منها » .

(٢) في ب: « الفرض » .

(٣) الرساتيق السواد والقرى (القاموس) وتقدم في الهامش ص ٢٧٣ و ٢٨٤ .

(٤) في الأصل و ب: « مؤدى » . وفي ح: « من يؤدى » .

(٥) « فرضاً » ليست في ح .

(٦) « الكبير » من ا و ب .

(٧) « عند القوت » ليست في ب .

— إذا ترك الصلاة في الأيام التي هو فيها^(١)، وقضى في تلك الأيام، فإنه يكبر بلا خلاف، لأن القضاء على حسب الأداء، وقد فاتته مع التكبير^(٢)، فيقضى كذلك^(٣).

— ولو ترك صلاة في غير هذه الأيام، فتذكر في هذه الأيام^(٤)، يقضى بلا تكبير، لأنه فاتته بلا تكبير^(٥).

— ولو ترك في هذه الأيام، وقضاها في غير^(٦) أيام التشريق: يقضى بلا تكبير، لأنه ليس في وقت القضاء تكبير مشروع، على سبيل الجهر، فلا يمكنه القضاء.

— ولو ترك التكبير في أيام التشريق، فتذكر في أيام التشريق من القابل^(٧)، < ف > في المشهور^(٨) من الروايات أنه لا يقضى مع التكبير، كرمي الجمار: إذا فاتته في هذه الأيام، لا يقضى في هذه الأيام في السنة القابلة — فكذلك التكبير.

وفي رواية أخرى أنه يقضى مع التكبير، لأنه يمكنه القضاء مع التكبير، وقد فاتت^(٩) مع التكبير — والله أعلم.

(١) في ح: « التي يكبر فيها ».

(٢) في أ: « وقد فاتته التكبير » وفي ب و ح: « وقد فاتته مع التكبير ».

(٣) في ب: « لذلك ».

(٤) « فتذكر في هذه الأيام » ليست في ب.

(٥) « لأنه فاتته بلا تكبير » ليست في ح.

(٦) « غير » ليست في ح.

(٧) في أ و ب: « من السنة القابلة »، وفي ح: « من سنة القابل ».

(٨) في أ و ب: « فالمشهور ».

(٩) في ب و ح: « فاتت ».

باب

صلاة الخوف

في الباب فصول :

منها — أن صلاة الخوف مشروعة ، بعد وفاة النبي عليه السلام ،
عند عامة العلماء .

وقال الحسن بن زياد : إنها كانت مشروعة ، في زمن النبي عليه السلام ،
مع وجود المنافي ، لفضيلة الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه . وهذا
المعنى لم يوجد بعد وفاته^(١) .

وجه قول عامة العلماء ، إجماع الصحابة على ذلك .

ومن^(٢)ها — بيان صفة صلاة الخوف :

وقد اختلف العلماء في كيفية اختلافها كثيراً ، لاختلاف الأخبار^(٣) .

في الباب . واختار أصحابنا ما هو الأوجه من ذلك ، فقالوا : ينبغي

(١) وفي الكاساني (١ : ٢٤٢ : ٤ من أسفل - ٢٤٣) : « وقال الحسن بن زياد : لا تجوز ، وهو قول أبي يوسف الآخر . واحتج بقوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم منك (الآية) » : جوز صلاة الخوف بشرط كون الرسول فيهم ، فإذا خرج من الدنيا ، انعدمت الشرطية ، ولأن الجوار حال حياته ثبت مع المنافي ، لما فيها من أعمال كثيرة ليست من الصلاة ، وهي الذهاب ، والمجيء ، والبقاء للنبي مع ما ينافيه ، إلا أن الشرع أسقط اعتبار المنافي حال حياة النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة الناس إلى استدراك فضيلة الصلاة خلفه . وهذا المعنى منعدم في زماننا ، فوجب اعتبار المنافي ، فيصل كل طائفة بإمام على حدة » .

(٢) في ا و ب : « وأما بيان » .

(٣) زاد في هـ هنا : « الكثير » .

للإمام أن يجعل الناس طائفتين : طائفة بإزاء العدو ، ويفتح الصلاة بطائفة ، فيصلى بهم^(١) ركعة إن كان مسافرا ، أو صلاة الفجر - و^(٢) ركعتين ، إن كان مقبلا ، في ذوات الأربيع - ثم تنصرف هذه الطائفة التي صلى بهم^(٣) إلى وجه العدو ، وتأتى الطائفة الأخرى ، فيصلى بهم بقية الصلاة ، ويسلم ولا يسلم القوم . ثم هذه الطائفة ينصرفون إلى وجه العدو ، وتعود الطائفة الأولى فتقضى بقية صلاتها ، بغير قراءة ، لأنهم لاحقون ، وينصرفون إلى وجه العدو . ثم تعود الطائفة الثانية فتقضى بقية صلاتها ، بقراءة ، لأنهم مسبقون ، ولكن ينبغي أن ينصرفوا مشاة . فأما إذا انصرفوا ركبا ، فإنه لا تجوز صلاتهم ، سواء كان انصرفهم من القبلة إلى العدو^(٤) أو من العدو إلى القبلة - هذا جواب ظاهر الرواية عن أصحابنا .

هذا الذى ذكرنا إذا كانت الصلاة ركعتين ، أو من ذوات الأربيع . فأما في صلاة المغرب ، < ف > ينبغي للإمام أن يصلى بالطائفة الأولى ركعتين ، وبالثانية ركعة واحدة - و^(٥) هذا قول عامة العلماء ، خلافا لسفيان الثوري ، لأن المعادلة في القسمة أن تنصف الصلاة ، فيقيم بكل^(٦) طائفة نصفها . إلا أن الركعة لا تتجزأ فتكامل ضرورة .

(١) فى - : « بهم » .

(٢) « و » ليست فى - .

(٣) فى ا و ب : « بها » .

(٤) فى ا و ب : « وجه العدو » .

(٥) الواو من - . وفى ا و ب : « ركعة - هذا » .

(٦) فى - كذا : « أن ينصف الصلاة نصفين لكل » . وفى ا : « ينصف الصلاة فيتين بكل » .

ثم إنما تجوز صلاة الخوف ، إذا لم يوجد من الإمام ولا من القوم مقاتلة ومRAMة^(١) في الصلاة . فأما إذا وجد شيء من ذلك - فإنه تفسد صلاته عندنا ، خلافا للشافعي .

ثم كل من كان لا يمكنه أن ينزل ، يصلي راكبا بالأيمناء، متوجهاً^(٢) إلى القبلة إن قدر ، وإن لم يقدر^(٣) يصلي حيثما توجه ، ولا يسه أن يترك الصلاة حتى يخرج الوقت ، ولكن يصلون وحدانا ، ولا يجوز بجماعة، على ما ذكرنا .

وكذلك الراجل: لا ينبغي أن يؤخر الصلاة^(٤) ، إن قدر على الركوع والسجود ، وإلا فبالأيمناء.

ثم الخوف الذي يجوز الصلاة على الوجه الذي قلنا ، إذا كان العدو بقرب منهم بطريق الحقيقة^(٥) . فأما إذا كان يبعد منهم ، أو^(٦) ظنوا عدوا ، بأن رأوا^(٧) سوادا أو غبارا ، فصلوا صلاة الخوف ، ثم ظهر غير ذلك - لا تجوز صلاتهم.

(١) ترامي القوم مرامة (المصباح) .

(٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « متوجه » .

(٣) في ح : « إن قدروا ، وإن لم يقدروا » .

(٤) « حتى يخرج الوقت ... أن يؤخر الصلاة » ليست في ب .

(٥) وأضاف في الأصل : « بمقاتلتهم » وفي ا و ب : « يقرب منها بطريق الحقيقة وبمقاتلتهم » .
(في ح : « يقرب منهم بطريق الحقيقة وبمقاتلتهم » ولم يشترط في الكتب الأخرى غير حضور العدو)
(السرخسي ، المبسوط ، ٤٩ : ٢ . والكاساني ، البدائع ، ١ : ٢٤٥ : ٢٠ . والباقرني ، العناية ، ٤٤١ : ١) .

(٦) في ا و ب : « فأما إذا كانوا بعيدا منهم أو » . وفي ح : « فأما إذا كان بعيد منهم و » .

(٧) « بأن رأوا » ليست في ح .

ثم الخوف من العدو ومن السبع ، سواء .
ثم الراكب إذا كان سائراً : إن كان مطلوباً : يفر^(١) من العدو ،
و^(٢) يتجاوز صلاته للضرورة . ولو^(٣) كان طالباً^(٤) للعدو في^(٥) الجهاد ،
وهو سائر ، لا يتجاوز صلاته^(٦) ، لائمه لا ضرورة^(٧) .

-
- (١) في ح : « بقرب » .
(٢) « و » ليست في ب .
(٣) في ا و ب : « ولأن » .
(٤) في ح كذا : « ظالماً » .
(٥) في ح : « وفي » .
(٦) « صلاته » من ح .
(٧) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

باب

صدرة الكسوف

الكلام فى هذا الباب فى مواضع :
فى بيان مشروعية الصلاة فى الكسوفين ،
وفى بيان أنها واجبة أو ^(١)سنة ،
وفى بيان ^(٢)كيفية الصلاة وقدرها ،
وفى بيان مواضع ^(٣)الصلاة ،
وفى بيان وقت الصلاة .

أما الأول فنقول — الصلاة مشروعة فى الكسوفين جميعا : كسوف
الشمس ، وكسوف القمر — للأحاديث الواردة فى هذا الباب ،
و^(٤)منها : ما روى عن أبى ^(٥)مسعود الأنصارى رضى الله عنه أنه
قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه ، يوم توفى
إبراهيم ابن النبی علیه السلام ، فقال الناس : انكسفت الشمس بموت ^(٦)
إبراهيم ، فقام رسول الله عليه السلام وخطب وقال فى خطبته : « إن

(١) فى اوب و ح : « أم » .

(٢) « بيان » من اوب و ح .

(٣) فى اوب و ح : « موضع » .

(٤) الواو من ح .

(٥) فى ح : « ابن » وتقدم فى الهامش ٣ ص ٢٧٩ .

(٦) فى او ح : « لموت » .

الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا^(١) ينكسفان بموت أحد ولا بحياته^(٢)، فإذا رأيتم ذلك فاحمدوا الله تعالى، وكبروا وسبحوا، حتى تنجلي الشمس^(٣)، ثم تزل فصلي ركعتين . وعنه أنه قال : « إذا رأيتم شيئا من هذه الاقزاع ، فافرعوا إلى الصلاة » .

وأما الكلام في بيان أنها سنة أم^(٤) واجبة — < فقد > ذكر الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة ما يدل على أنها سنة ، فإنه روى عنه أنه قال في كسوف الشمس : « إن شاءوا صلوا ركعتين ، وإن شاءوا أربعا ، وإن شاءوا أكثر من ذلك » — والتخير يكون في^(٥) التطوع .

وقال بعض مشايخنا بأنها واجبة ، لأن النبي عليه السلام قال : « إذا رأيتم شيئا من هذه الاقزاع ، فافرعوا إلى الصلاة » — وظاهر الأمر للوجوب .

وأما الكلام في كيفية الصلاة — أما الصلاة في كسوف الشمس فإنهم يصلون ركعتين : إن شاءوا بجماعة ، وإن شاءوا فرادى^(٦) ، في منازلهم أو في موضع اجتمعوا فيه ، لكن الجماعة أفضل . غير أنهم إذا صلوا بجماعة ، يصلي بهم إمام الجمعة أو نائب السلطان ، كما في الجمعة والعيد . ثم عندنا يصلي ركعتين ، كما في سائر الصلوات^(٧) .

(١) في ح : « فلا » .

(٢) في ا و ب و ح : « لموت أحد ولا حياته » .

(٣) « الشمس » من ا و ب و ح .

(٤) في ح : « أو » .

(٥) في ح : « ليست في ح » .

(٦) في ب : « أفرادا » .

(٧) في ح : « الصلاة » .

والشافعي قولان : في قول يصلي ركعتين : كل ركعة بركوعين وسجدين^(١) . وفي قول يصلي أربع ركعات في أربع سجعات : يكبر فيقوم ويقرأ الفاتحة وسورة ، ويركع ، ثم يقوم من غير أن يسجد فيقرأ الفاتحة والسورة ، ثم يركع ويسجد سجدين ويفعل^(٢) في الثانية مثلاً يفعل^(٣) في الأولى .

وكلا القولين متقاربان .

ولا يجهر بالقراءة على قول^(٤) أبي حنيفة :

وعند أبي يوسف يجهر^(٥) .

وعن محمد روايتان^(٦) .

والصحيح قول أبي حنيفة ، لأن الأصل في صلاة النهار المخافة إلا إذا قام^(٧) الدليل بخلافه .

ثم هو في مقدار القراءة بالخيار : إن شاء طول ، وإن شاء خفف .

وقال الشافعي : يطول القراءة ، فيقرأ الفاتحة ويقرأ مثل « سورة البقرة » في الركعة الأولى و « آل عمران » في الثانية ، ويمكث في الركوع والسجود مقدار ما يمكث في القراءة .

(١) في ا و ب : « وسجودين » وفي ح : « في كل ركعة ركوعين وسجودين » .

(٢) في ح : « ويقول » .

(٣) في ا : « فعل » .

(٤) في ا و ب : « عند » .

(٥) في ح كذا : « وعند أبي يوسف ومحمد » فقط .

(٦) في ح : « وفي رواية عن محمد : لا يجهر » .

(٧) في ح كذا : « المخافة إذا كان قائماً » .

ولكننا نقول إن المسنون أن يشتغل بالصلاة والدعاء حتى تنجلي الشمس، فإن طول القراءة^(١) قصر الدعاء، وإن قصر الصلاة طول الدعاء. وليس في هذه الصلاة أذان، ولا^(٢) إقامة، ولا خطبة. ثم إذا فرغوا من الصلاة ينبغي أن يشتغلوا^(٣) بالدعاء إلى أن تنجلي الشمس. ولا يصعد إلا إمام المنبر للدعاء، لأن السنة في الأدعية، بعد الفراغ من الصلاة، لقوله تعالى: «فإذا فرغت فانصب»، وإلى ربك فارغب^(٤). وأما الصلاة في كسوف القمر فالسنة فيها أن يصلوا وحداناً في منازلهم، لأن الحسوف في الليل، والاجتماع في الليل مما يتعذر. وكذا الصلاة وحداناً مستحبة في جميع الأوقات، مثل الريح الشديدة، والظلمة^(٥)، والمطر الدائم، والريح الدائم^(٦)، والخوف من العدو، وغير ذلك، للحديث الذي ذكرنا^(٧).

وقال الشافعي: يصلي في الحسوف جماعة أيضاً^(٨).

وأما موضع الصلاة > فقد < ذكرنا في شرح الطحاوي أنه يصلي في كسوف الشمس في المسجد الجامع، أو في مصلى العيد.

(١) في أوب و ح: « الصلاة » .

(٢) « لا » من أوب .

(٣) في أوب: « فرغ ... يشتغل » .

(٤) سورة الانشراح : ٧-٨ .

(٥) في ح: « الريح الشديد والمظلمة » .

(٦) « والريح الدائم » من أوب .

(٧) « إذا رأيتم شيئاً من هذه الأوقات . فافزعوا إلى الصلاة » ص ٢٩٦ .

(٨) في ح كذا: « وقال الشافعي في الحسوف : يصلي جماعة » .

وذكر القدوري وقال : كان أبو حنيفة يرى صلاة الكسوف في المسجد ، ولكن الأفضل أن تؤدي في أعظم المساجد ، وهو الجامع الذي تصلي فيه الجمعة ؛ ولو صلوا في موضع آخر ، أجزأهم .
وليس فيها خطبة ، ولا صعود منبر .

وأما في كسوف القمر فالسنة هي الصلاة وحدانا ، في منازلهم ، على ما مر (١) .

. . .

وأما الوقت فهو الوقت الذي يستحب فيه سائر الصلوات (٢) ، دون الأوقات المكروهة ، لأن هذه الصلاة إن كانت نافلة ، فالنوافل فيها مكروهة (٣) ، وإن كانت لها أسباب - عندنا (٤) ، كصلاة التحية . وإن كانت واجبة ، فيكره (٥) ، كالوتر وصلاة الجنازة - والله أعلم .

(١) راجع فيما تقدم ص ٢٩٨ .

(٢) في : « فيه الصلاة » .

(٣) التاء من ا و ب .

(٤) « عندنا » ليست في .

(٥) في ا : « قتركه » .

باب

(١)

صورة الاستسقاء

ذكر في ظاهر الرواية أنه لا صلاة في الاستسقاء ، وإنما فيه الدعاء .
وروى عن (٢) أبي يوسف أنه قال : سألت أبا حنيفة عن الاستسقاء :
هل فيه صلاة ، أو دعاء مؤقت ، أو خطبة ؟ فقال : أما صلاة جماعة فلا ،
ولكن الدعاء والاستغفار . وإن (٣) صلوا وحدانا ، فلا بأس .
وقال أبو يوسف ومحمد : يصلي الإمام أو نائبه في الاستسقاء ركعتين ،
بجماعة ، كما في الجمعة .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، بقوله (٤) تعالى : « استغفروا ربكم
إنه كان غفارا . يرسل السماء عليكم مدرارا » (٥) . فمن زاد (٦) الصلاة فلا
بد من الدليل .

ثم عندهما يقرأ في الصلاة بما شاء ، جهرا ، كما في صلاة العيدين ، لكن
الأفضل أن يقرأ « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتاك حديث الفاشية » ،
ولا يكبر فيها سوى تكبيرة الافتتاح وتكبيرتي (٧) الركوع في المشهور

(١) الاستسقاء طلب السقي (المصاح) .

(٢) « عن » من اوب و ه وكذا في الكسانى (١ : ٢٨٢ : ٧ من أسفل) .

(٣) في اوب : « فإن » .

(٤) في اوب و ه : « لقوله » .

(٥) نوح : ١٠ ، ١١ .

(٦) في ب : « أراد » .

(٧) « وتكبيرتى » من اوب . وفي ه : « وتكبير » . وفي الأصل : « ويكبر » .

من الرواية عنهما^(١). وفي رواية يكبر فيها^(٢)، كما في صلاة العيد .
ثم بعد الفراغ من الصلاة ، يخطب عندهما^(٣) .
وعند أبي حنيفة : لا يخطب .

وهل يجلس في خطبة الاستسقاء ؟ عن أبي يوسف روايتان : في
رواية لا يجلس ، وفي رواية يجلس . وفي رواية أخرى^(٤) : إن خطب خطبة
واحدة قائماً^(٥) فحسن .

ولكن يخطب ، على الأرض ، قائماً^(٦) ، معتمداً على قوس أو سيف ،
مستقبلاً بوجهه إلى الناس ، وهم مقبلون عليه ، ويستمعون خطبته وينصتون ،
كما في خطبة الجمعة ، وإن توكأ على عصا ، فحسن .

وإذا فرغ من الخطبة ، يجمل ظهره إلى الناس ، ووجهه إلى القبلة ،
ويقلب رداءه ، ثم يشتغل^(٧) بدعاء الاستسقاء ، قائماً ، يستقبل^(٨) القبلة ،
والناس قعود مستقبلون و^(٩) وجوههم إلى القبلة في الخطبة والدعاء ، لأن

(١) في ح : « عندهما » .

(٢) في أ : « فيها » .

(٣) « وفي رواية يكبر... عندهما » ليست في ح .

(٤) « أخرى » من ب . وفي أ : « وفي أخرى » و « يجلس وفي رواية أخرى » ليست في ح .

(٥) « قائماً » ليست في أ و ب .

(٦) في الأصل : « قائماً مستقبلاً القبلة » وليست في الكاساني (١ : ٢٨٣ : ٥ من أسفل)

ولا في حاشية ابن عابدين (١ : ٦٢٤) ولا في المرغنياني وابن الهمام والبايرقي (١ : ٤٣٩) .
وانظر السطر الثالث بعد هذا .

(٧) « يشتغل » من أ و ب و ح . وفي الأصل : « اشتغل » .

(٨) في أ و ب و ح : « مستقبلاً » .

(٩) الواو من أ و ب و ح . وفي الكاساني (١ : ٢٨٣ : السطر الأسفل) : « بوجوههم » .

الدعاء مستقبل القبلة أقرب^(١) إلى الإجابة، فيدعو^(٢) الله تعالى، ويستغفر المؤمنين، ويجددون التوبة، ويستسقون - وهذا عندهما.

فأما عند أبي حنيفة، < ف > تقلاب الرداء ليس بسنة.

ثم كيفية التقلاب^(٣) عندهما^(٤) : إن كان مربعا، جعل أسفله أعلاه، وأعلاه أسفله. وإن كان مدورا، جعل الجانب الأيمن على الأيسر^(٥)، والأيسر على الأيمن.

ولكن القوم لا يقبلون أرديتهم^(٦) عند عامة العلماء.

وقال مالك بأنهم^(٧) يقبلون أيضا.

ثم عند الدعاء : إن رفع يديه نحو السماء، فحسن؛ وإن ترك ذلك وأشار بإصبعه السبابة، فحسن.

وكذا الناس : يرفعون أيديهم أيضا، لأن السنة في الدعاء بسط اليدين.

ثم المستحب أن يخرج الإمام بالناس إلى الاستسقاء ثلاثة أيام متتابعة، لأن الثلاثة مدة لا يبلاء العذر^(٨)؛ فلو لم يخرج الإمام، وأمر

(١) « أقرب » ليست في ح .

(٢) في الأصل و اوب : « فيدعوا » . وفي ح : « فيدعو » وكذا في الكاساني (١ : ٢٨٤) .

(٣) في اوب و ح : « تقلاب الرداء » .

(٤) في ح : « عندهم » .

(٥) في اوب : « على عاتقه الأيسر » وفي الكاساني مثل ما في المتن (١ : ٢٨٤ : ٧) .

(٦) في ح : « ولا يقبلون لأرديتهم » .

(٧) الباء من اوب . وفي الأصل : « فإنهم » . وفي ح : « وقال مالك : يقبلون أيضا » .

(٨) في اوب و ح : « الأعذار » .

الناس بالخروج ، فلهم أن يخرجوا ويدعوا ، ولا يصلوا بجماعة ، إلا إذا أمر إنسانا أن يصلي بهم^(١) جماعة .

ولا ينبغي أن يخرج أهل الذمة ، مع المسلمين ، في الاستسقاء ، عند عامة العلماء ، بل يمنعون عن الخروج ، خلافاً لما لك ، لا أنهم يخرجون لطلب الرحمة ، والكفرة أهل السخط والعقوبة دون الرحمة - والله أعلم .

(١) « بهم » ليست في « ه » .

باب

صلاة المريض

الصلاة^(١) لا تسقط عن المكلف ما دام قادراً على الأداء^(٢) .
فمَن عجز ، بسبب المرض ، عن أداء بعض^(٣) الأركان ، يسقط بقدره ،
لأن العاجز لا يكلف .

فإن كان قادراً على الأداء^(٤) ، لكن يخاف زيادة العلة ، يسقط عنه أيضاً .
فإذا عجز عن القيام . يصلي قاعداً بركوع وسجود . فإن عجز عن
الركوع والسجود ، يصلي قاعداً بالإيماء ، ويجعل السجود أخفض من
الركوع ، ليقع الفصل بينهما . فإن عجز عن القعود أيضاً يستلقي
ويومئ بإيماء^(٥) .

وأصله ما روى عن عمران^(٦) بن الحصين^(٧) أنه كان به مرض ، فسأل
رسول الله صلى الله عليه ، فقال : « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ،
فإن لم تستطع ، فملى الجنب : يومئ بإيماء » .

(١) في أ و ب : « قال الشيخ الإمام رحمه الله : الصلاة » .

(٢) « على الأداء » ليست في ب .

(٣) « أداء بعض » ليست في ح .

(٤) زاد هنا في ح : « قائماً » .

(٥) زاد في ح : « ويصلي » .

(٦) في أ : « ما روى عمران » .

(٧) في ح : « حصين » .

ثم إذا صلى قاعدا بركوع وسجود ، أو بإيماء — كيف يقعد^(١) في أول الصلاة ، وفي حال الركوع ؟ اختلفت الروايات عن أصحابنا :
روى محمد^(٢) عن أبي حنيفة أنه يجلس كيف شاء .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا افتتح الصلاة ، يتربع ؛ وإذا ركم ، يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها .

وروى عن أبي يوسف أنه يتربع في جميع صلاته .

وروى عن زفر أنه يفرش رجله اليسرى في جميع صلاته .

والصحيح رواية محمد ، لأن عذر المرض يسقط عنه الأركان ، فلا أن يسقط عنه الهيئة أولى .

وأما كيفية صدرة المستلقي فالمشهور من الروايات عن أصحابنا أنه يصلي مستلقيا على قفاه ، ورجلاه نحو القبلة . فإن عجز عن هذا^(٣) وقدر على الصلاة على الجنب^(٤) ، فينام على شقه الأيمن^(٥) متوجها إلى القبلة عرضا . وقد روى عن أصحابنا أيضا^(٦) أنه يصلي على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة ، فإذا عجز < ف > حيثئذ يستلقي على قفاه .

وهو مذهب الشافعي .

(١) في ح : « يفل »

(٢) في ب و ح : « عن محمد » .

(٣) في ا و ب : « ذلك » .

(٤) في ح : « وقدر عن الجنب » .

(٥) في ا : « الأيسر » .

(٦) « أيضا » ليست في ح .

وحجتهم حديث عمران بن الحصين .

والصحيح مذهبنا ، لأن التوجه إلى القبلة ، بقدر الممكن ، فرض ،
وذلك فيما قلنا ، لأن الصلاة في حقه بالإيماء وذلك < ب > تحريك
الرأس والوجه ، وفي حالة الاستلقاء : التحريك إلى القبلة ، فإذا كان على
الجنب : يتحرك^(١) الرأس لا^(٢) إلى القبلة بل يكون منحرفاً عنها ، والانحراف
من غير ضرورة غير مشروع^(٣) .

والمراد من الجنب في حديث عمران بن الحصين^(٤) هو السقوط ، فمعنى
قوله « فعلى الجنب » أى يصلى ساقطاً على قفاه ، وهو تفسير الاستلقاء .
فإن كان قادراً على القيام دون الركوع والسجود ، فإنه يومىء قاعدة
لاقئاً ، فهو المستحب ، ولو أوماً قائماً ، جاز .
وهذا عندنا .

وقال الشافعى^(٥) يصلى قائماً لا قاعدة ، لأن القيام ركن ، فلا يسقط
من غير عذر .

ولكننا نقول إذ الغالب أن من عجز عن الركوع^(٦) ، عجز عن القيام ،
والغالب ملحق بالمتيقن .

(١) فى ا و ب و ح : « تحريك » .

(٢) فى ح : « لا يكون » .

(٣) هكذا فى ا و ب و ح ، وفى الأصل : « غير مشروع » .

(٤) « بن الحصين » من ا و ب و ح . راجع الحديث فى ص ٣٠٤ .

(٥) فى ح : « وقال مالك والشافعى » .

(٦) فى ح : « الركوع والسجود » .

وينبغي المريض أن يأتي بالأركان^(١) كلها ، مثل الصحيح . لأن السقوط بقدر المعجز^(٢) ، ولم يوجد .

ثم الاضجاع^(٣) المشروع أنواع :

أحدها - في حالة الصلاة ، وهو ما ذكرنا من الاستلقاء على القفا ، دون الاضجاع على الجنب .

والثاني - الاضجاع في حالة المرض ، على الفراش . والسنة فيه أن يضجع المريض على شقه الأيمن عرضاً ، ووجهه إلى القبلة .

ومنها - أن يضجع المريض المحتضر ، وهو أن تقرب وفاته . والسنة فيه أيضاً أن يضجع على شقه الأيمن عرضاً ووجهه إلى القبلة ، إلا أن العرف قد جرى بين الناس أن يضجع مستلقياً على قفاه نحو القبلة ، كما في الصلاة بالإيماء ، لما قيل إن هذا أيسر لخروج الروح^(٤) .

ومنها - الاضجاع على التخت عند الغسل ؛ ولا رواية فيه عن أصحابنا ، لكن العرف قد جرى أن يضجع^(٥) مستلقياً على قفاه نحو القبلة ، كما في حالة الصلاة بالإيماء .

ومنها - الاضجاع في حال الصلاة على الميت ، وهو أن يضجع على قفاه معترضاً للقبلة .

(١) في ب : « بالأركان » .

(٢) في ب : « بقدر العجز » .

(٣) في ب : « الاطجاع » .

(٤) « إلا أن العرف ... الروح » من ا و ب وهى في ح . وفى الأصل : « ووجهه إلى القبلة ، كما في الصلاة ، لأن هذا أيسر لخروج روحه » .

(٥) « أن يضجع » من ا و ب و ح .

ومنها - الاَضْجَاعُ في اللحد. والسنة فيه ^(١) أن يضجع على شقه الايمن،
ووجهه نحو القبلة .

ثم إذا عجز عن الايماء، وهو تحريك الرأس، سقط عنه أداء الصلاة عندنا.
وقال الشافعي : ينبغي أن يوميء بقلبه وبعينه .
وقال زفر : يوميء ^(٢) بقلبه ، ويقع محزناً .
وقال الحسن بن زياد : يوميء بحاجبيه ، وبقلبه ؛ ويعيد ، متى قدر
على الأركان .

والصحيح قولنا لأن الايماء بالقلب هو الإرادة والنية ، والصلاة
غير النية والإرادة ^(٣) .

ثم إذا سقط عنه الصلاة ، بالعجز : فإذا مات من ذلك المرض ، فلا
شيء عليه ، لأنه لم يدرك وقت القضاء . فأما إذا برأ ^(٤) وصح : < ف >
إن ترك صلاة يوم وليلة ومادونها ، فإنه يقضى ^(٥) - فأما إذا ترك أكثر
من ذلك ، فإنه لا يقضى .

وعلى ذلك قال أصحابنا في المعنى عليه : إذا فاتته الصلوات ^(٦) ثم

(١) « أن يضجع على قفاه ... والسنة فيه » ليست في .

(٢) في ب : « ينوي » .

(٣) « والإرادة » من ا و ب .

(٤) في ب : « أو » .

(٥) زاد في ح هنا : « ما عليه » .

(٦) في ح : « الصلاة » .

أفاق ، يقضى صلاة يوم وليلة ، وما ^(١) دونها ، ولا يقضى أكثر من ذلك .

وروى عن محمد في الجنون القصير إنه بمنزلة الأغماء .

وهذا لما عرف أن المعجز عن الأداء لا يسقط القضاء ، وإنما يسقط بسبب الحرج ، وإنما الحرج إذا دخل الفات في حد الكثرة ، والحد الفاصل بين القليل والكثير هو ست صلوات - عرفنا ذلك بإجماع الصحابة ، فإنه روى عن علي وعمار وعبد الله بن عمر مثل قولنا ، ولم يرو عن ^(٢) غيرهم خلافه ، فيكون إجماعاً . ثم المريض إذا فاتته الصلوات في مرضه ، أو كان عليه فوات الصحة ، فقضاها في المرض ، بأنقص مما فات من حيث الأركان ، فإنه يجوز .

ولو فاتته الصلوات في حال المرض بلا قيام ، أو بالإيماء ^(٣) ، ثم صح وبرأ ، فإن عليه أن يقضى بقيام وركوع وسجود ^(٤) . ولو قضاها كما فاتت لا يجوز . والمعتبر حال الشروع في القضاء ، لأن وجوب القضاء موسع ، وإنما يتغير ^(٥) الوجوب وقت الشروع .

وأصله قوله عليه السلام : « من نام عن صلاة ، أو نسيها ، فليصلها ^(٦) إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها » .

ولو أن المريض إذا قدر على القيام ، أو على الركوع و ^(٧) السجود ،

(١) في اوب : « فا » .

(٢) في ا : « عن عثمان وعلى ... الخ » . و « على ... ولم يرو عن » ليست في ح .

(٣) في ح كذا : « المرض ولا قيام بالإيماء » .

(٤) « وسجود » ليست في ح .

(٥) في اوب و ح : « يتبين » .

(٦) في ح : « فليقضها » .

(٧) في ح : « أو » .

بعد ما شرع في الصلاة قاعداً أو ^(١) بالأيّماء ، ينظر :
 إن شرع قاعداً بركوع وسجود ، فإنه يبني على ^(٢) تلك الصلاة ،
 ويتمها ، قائماً بركوع وسجود ، عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، لأن من
 أصلها أن اقتداء القائم بالقاعد الذي يصلي بركوع وسجود ، جائز في
 الابتداء ، فكذلك يجوز في البناء .

وعلى قول محمد لا يبني بل يستقبل ، لأن عنده لا يجوز اقتداء القائم
 بالقاعد ، فكذا ^(٣) لا يجوز البناء .

وأما إذا كان يصلي بالأيّماء قاعداً أو مستلقياً ، <ف> لا يبني إذا قدر على
 القيام أو الركوع والسجود عندنا
 وعلى قول ^(٤) زفر يبني .

والصحيح قولنا وهو أن الصلاة بالأيّماء ليست صلاة حقيقة ، لكن
 جعلت صلاة ^(٥) في حق الموميء ^(٦) بطريق الضرورة ، فيظهر في حقه لا في
 حق غيره ، فلا ^(٧) يجوز الاقتداء به إلا من ^(٨) الذي هو ^(٩) مثله ، بخلاف

(١) « أو » ليست في - .

(٢) « على » ليست في - .

(٣) في - : « وكذلك » .

(٤) في - : « وعند » .

(٥) « صلاة » ليست في - .

(٦) في - : « المريض » .

(٧) في - : « ولا » .

(٨) في - : « في » .

(٩) في - : « الذي يصلي » .

القائم مع القاعد ، فإن القاعد مصل^(١) بالركوع والسجود ، على ما عرف .

فأما الصحيح إذا مرض في وسط الصلاة^(٢) بحيث يعجز عن القيام أو^(٣) الركوع والسجود ، فجواب ظاهر الرواية أنه يمضي على صلاته على حسب ما يقدر عليه ، من الركوع والسجود ، قاعداً^(٤) أو بالأيما .
وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه يستقبل

والصحيح ظاهر الرواية ، لأنه إذا بنى صار مؤدياً بعض الصلاة كاملاً وبعضها ناقصاً ، وإذا استقبل صار مؤدياً الكل^(٥) ناقصاً ، فكان الأول أولى .

ولو أن المريض المومئ إذا رفع إلى وجهه وسادة أو شيء ، فسجد عليه ولم يومئ ، بأن لم يحرك^(٦) رأسه نوع^(٧) تحريك ، فإنه لا يجوز ، و^(٨) لا ينبغي أن يفعل هكذا ، لأن الفرض في حقه^(٩) الأيما وهو قائم بمقام الصلاة ، ولم يوجد . فأما إذا وجد منه نوع تحريك الرأس^(١٠) حتى وصل رأسه إلى الوسادة جاز ، لوجود الأيما ، وإن قل - والله أعلم .

-
- (١) في اوب و : « يصلي » .
(٢) في : « صلاته » .
(٣) في : « و » .
(٤) في : « قائماً » .
(٥) في اوب : « للكل » . وفي : « بالكل » .
(٦) في اوب : « يتحرك » .
(٧) في : « ونوع » .
(٨) « و » ليست في : .
(٩) في ب و : « في حق » .
(١٠) في ا كذا : « تحريك الصلاة » .

باب

صورة التطوع

التطوع نوعان تطوع مطلق ، وتطوع بسبب .
أما المطلق فيستحب ^(١) أدائه في كل وقت لم يكره فيه التطوع .
ويجوز أدائه مع الكراهة ، في الأوقات المكروهة .
وأما التطوع بسبب فوقعه ماورد الشرع به ، كالسنن الممهودة ^(٢)
للصلوات المكتوبة .

وذكر أبو الحسن الكرخي هنا وقال : التطوع قبل الفجر ركعتان ،
أى التطوع المسنون قبل صلاة الفجر ركعتان ^(٣) ، وأربع قبل الظهر
لا يسلم إلا في آخرها ، وركعتان بعد الظهر ، وأربع ^(٤) قبل العصر ،
وركعتان بعد المغرب ، وأربع قبل العشاء الأخيرة إن أحب ذلك ،
وأربع بعدها .

وذكر في ظاهر الرواية في كتاب الصلاة ، ^(٥) هكذا ، إلا أنه
قال في الأربع قبل العصر : إنه حسن ، وليس بسنة ؛ وقال في العشاء :
إنه لا تطوع قبل العشاء ، وإن فعل لا بأس به ، وركعتان بعدها .

(١) « الفاء » من ا .

(٢) التاء من ا و ب و ح .

(٣) « ركعتان » ليست في ب .

(٤) في الأصل و ح : « وأربعا » .

(٥) زاد هنا في ب : « وقال » .

والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روى عن أم حبيبة^(١) أن النبي عليه السلام قال : « من صلى ثنتي^(٢) عشرة ركعة في اليوم والليلة ، بنى له بيت^(٣) في الجنة : ركعتان بعد طلوع الفجر ، وأربع قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان^(٤) بعد العشاء . »
وأما السنة^(٥) في صلاة^(٦) الجمعة < ف > أربع قبلها ، وأربع بعدها .
كذا ذكر ههنا ، وفي ظاهر الرواية في كتاب الصلاة .
وذكر^(٧) في كتاب الصوم في باب الاعتكاف أن بعد الجمعة يصلي ستاً .
< و > من أصحابنا من قال : ما ذكر في كتاب الصوم قول أبي يوسف ومحمد ، وما ذكر في كتاب الصلاة قول أبي حنيفة .
والمسألة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم : روى^(٨) عن ابن مسعود أنه قدم الكوفة وكان يصلي بعد الجمعة أربعاً لا غير ، ثم قدم على رضي الله عنه بعد وفاته ، وكان يصلي بعدها ستاً .
فأخذ أبو حنيفة بمذهب ابن مسعود ، وهم أخذوا بمذهب علي رضي الله عنه .

(١) في - : « أبي حنيفة » .

(٢) في ب و - : « اثنتي » .

(٣) في - : « بنى الله له بيتاً في الجنة » .

(٤) « بعد طلوع الفجر ... المغرب وركعتان » ليست في - .

(٥) « السنة » ليست في - .

(٦) « صلاة » ليست في ا و ب .

(٧) « ذكر » ليست في - بل فيها : « وفي » .

(٨) في ا و ب : « وروى » .

وروى عن أبي يوسف ^(١) أنه قال : ينبغي أن يصلي أربعاً ، ثم ركعتين ، حتى لا يكون متنفلاً بعد صلاة الفرض ^(٢) بمثلها ^(٣) ، فيدخل تحت النهي ، وهو قوله ^(٤) عليه السلام : « لا يصلي ^(٥) بعد صلاة مثلها » .

ثم السنن إذا فاتت عن وقتها ^(٦) ، لا تقضى ، سواء فاتت ^(٧) وحدها أو مع الفرائض ^(٨) ، سوى ^(٩) سنة صلاة ^(١٠) الفجر ، فإنها تقضى ، وإن فاتت ^(١١) ، مع الفريضة . بلا خلاف بين أصحابنا .

واختلفوا فيما إذا فاتت بدون الفرض :

على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، لا تقضى

وقال ^(١٢) محمد : لا تقضى قبل طلوع الشمس أيضاً ، ولكن تقضى بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال ، ثم تسقط .

وقال الشافعي : تقضى جميع السنن .

(١) في - : « وروى أبو يوسف » .

(٢) « الفرض » ليست في ب .

(٣) في - : « مثلها » .

(٤) في - : « لقوله » .

(٥) في - : « لا صلاة » .

(٦) في ا و ب و - : « أوقاتها » .

(٧) في - : « كانت » .

(٨) في ا و ب : « الفرض » .

(٩) في - كذا : « سواء » .

(١٠) « صلاة » ليست في ا و ب .

(١١) في - : « كانت » .

(١٢) في ا و ب و - : « وعلى قول » .

والصحيح مذهبنا لما روى عن أم سلمة أن النبي عليه السلام صلى
ركعتين بعد صلاة العصر^(١) في حجرتي فقلت : يا رسول الله! ما هاتان
الركعتان اللتان لم تكن تصليهما من قبل؟ فقال : « ركعتان كنت أصليهما
بعد الظهر فشغلني^(٢) عنهما^(٣) الوغد، فكرهت^(٤) أن أصليهما بحضرة^(٥)
الناس فيروني ، فقلت : أفقضيهما^(٦) إذا فاتتا؟ فقال : « لا ، - وهذا
نص على أن القضاء ، في حق الأئمة ، غير واجب في السنن ، وإنما هو
شيء اختص به رسول الله .

وقياس هذا الحديث أنه لا يجب قضاء ركعتي الفجر أصلاً^(٧) لكن
استحسن أبو حنيفة وأبو يوسف في القضاء إذا فاتتا مع الفرض ، بالحديث
المعروف ، وهو أن النبي عليه السلام لما نام في ذلك^(٨) الوادي ثم^(٩)
استيقظ لحر^(١٠) الشمس ، فارتحل منه ، ثم نزل وأمر^(١١) بلالا فأذن

(١) في ح : « الظهر » .

(٢) الفاء من ا و ب .

(٣) « عنهما » ليست في ب .

(٤) في ب : « وكرهت » .

(٥) في ا و ب : « بين » .

(٦) في ح : « أتقضيها » . وفي ا : « أقضيها » . وزاد في ا و ب : « يا رسول الله » .

(٧) « أصلاً » من ا و ب و ح .

(٨) « ذلك » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « تلك » .

(٩) « ثم » ليست في ح .

(١٠) في ا و ب : « بحر » . وفي ح : « فحر » .

(١١) في ح : « فأمر » .

وصلى^(١) ركعتين^(٢)، ثم أمر^(٣)، فأقام، فصلى صلاة الفجر - فبقى الباقي على الأصل .

. . .

قال :

ويكره للإمام أن يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة ، ولا يكره للمقتدى ذلك ، لأن الإمام إذا لم يتنح عن مكانه ، فربما يشتبه على الداخل أنه في^(٤) الفرض ، فيقتدى به ، ثم يظهر بخلافه^(٥) ، وهذا المعنى معدوم في حق المقتدى ، فلا يكره .

وروى عن^(٦) أصحابنا أن المستحب للمقتدى أن يتنحى عن مكانه أيضا ، حتى تنكسر الصفوف ، فيزول^(٧) الاشتباه من كل وجه .

. . .

قال :

ويكره التطوع في المسجد ، والناس في الجماعة ، لأنه يصير متهماً بأنه لا يرى صلاة الجماعة .

ثم ينظر بعدها^(٨) : إما إن^(٩) صلى تلك المكتوبة ، أو لم يصل :

(١) في اوب و ح : « فصلى » .

(٢) في اوب : « ركعتي الفجر » . وفي ح : « ركعتين الفجر » .

(٣) في اوب و ح : « أمره » .

(٤) في اوب : « أنه صلى الفرض » .

(٥) في اوب و ح : « يظهر أنه في النفل » .

(٦) « عن » ليست في ح .

(٧) في ب ، « ويزول »

(٨) في اوب و ح : « بعدها » .

(٩) في ح : « فإن » بدلا من : « إما إن » .

فإن لم يصلها ^(١) ينظر : إن أمكنه ^(٢) أن يؤدي السنة قبل أن يركع الإمام ^(٣) ، فإنه يأتي بالسنة خارج المسجد ، ثم يشرع في الفرض ، < فيحذر > ^(٤) الفرض والنفل جميعا ، مع نفي التهمة عن نفسه .

وإن خاف أن يفوته ركعة ، شرع مع الإمام ^(٥) .

وهذا في سائر الصلوات سوى الفجر .

فأما في الفجر : < ف > إن كان عنده أنه يمكنه أن يصل السنة ويدرك ركعة من الفرض مع الإمام ، فعليه أن يأتي بالسنة خارج المسجد ، ثم يشرع في الفرض مع الإمام .

وإن كان عنده أنه تفوته الركعتان ، فلا يشتغل بالسنة ، لأن أداء الصلاة بالجماعة سنة مؤكدة أو في معنى الواجب .

وكذا ركعتا الفجر ، لكثرة ما روى فيها ^(٦) من الآثار ، فهما أمكن إحراز الفضيلتين ، كان ^(٧) أحق ، وذلك فيما قلنا ، لأن إدراك ركعة من الفجر في معنى إدراك الكل ، على ما روى : « من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام ^(٨) فقد أدركها » . فأما إذا خاف فوت الركعتين مع

(١) في اوب : « فإن لم يصل تلك المكتوبة » .

(٢) في ح كذا : « فإن صلى تلك المكتوبة أو لم يصل تلك المكتوبة يتصل : إن أمكنه » .

(٣) « الإمام » ليست في اوب .

(٤) في الأصل واوب : « فيجوز » وفي ح : « فيحذر » . وانظر مايلي .

(٥) « وإن خاف ... الإمام » من اوب .

(٦) في ب و ح : « فيها » .

(٧) في ح : « فهو » .

(٨) « مع الإمام » من اوب و ح .

الإمام ، فكان^(١) فيه فوت الفرض حقيقة ومعنى ، فكان الاشتغال بالفرض أولى ، بخلاف سائر السنن ، لأنها دون الصلاة بالجماعة في الفضيلة ، فكان اعتبار إقامة الجماعة أولى^(٢) .

وأما إذا صلى المكتوبة فدخل المسجد والناس في الجماعة ، فإنه ينبغي أن يتابع الإمام في صلاته إن كانت صلاة لا يكره التطوع بعدها أو بها كالمغرب^(٣) .

فأما إذا كان في^(٤) صلاة يكره التطوع بعدها^(٥) ، أو يكره التنفل بها وهي المغرب ، فإنه^(٦) لا يشرع فيها ، ولكن يخرج من المسجد ، لأن فيه إحراز فضيلة ومباشرة كراهة ، فالكف^(٧) عن المكروه^(٨) أولى وأحق^(٩) .

وقد ذكرنا قبل هذا الصلاة التي يكره التطوع بعدها .
هذا الذي ذكرنا إذا دخل المسجد وقد أقيمت فيه المكتوبة .
فأما إذا دخل المسجد وشرع في الصلاة ، ثم أقيمت المكتوبة فيه ،

-
- (١) في ح : « وكان » .
(٢) في ا و ب و ح : « أحق » .
(٣) « أو بها كالمغرب » من ب . وفي ا : « أو بها كالشفع » . وفي ح كذا : « أو نهى كالشفع » .
(٤) في ح : « كانت صلاة » .
(٥) « بعدها » ليست في ح .
(٦) في ا : « فإنها » .
(٧) في ب : « كالكف » وفي ح : « ومباشرة الكراهة والكف » .
(٨) في ا و ب : « الكراهة » .
(٩) « أولى و » ليست في ا و ب و ح فقيها : « المكروه أحق » .

فهذا على وجهين: إما أن يشرع^(١) في التطوع أو في فرض الوقت .
أما إذا شرع في التطوع^(٢) ، فإنه يتم الشفع الذي هو^(٣) فيه ، إن
علم أنه يمكنه الشروع مع الإمام في الركعة الأولى من صلاته ، لأنه
يقدر على إتمام النفل الذي وجب عليه تحصيله بالشروع، و^(٤) إدراك الجماعة،
فيجب مراعاتهما ، ولا يزيد على الشفع، لأنه لا يلزمه^(٥) بالشروع في النفل
أكثر من الشفع .

فأما إذا كان لا يمكنه إدراك الركعة الأولى من صلاة الإمام ، فإنه
يقطع ويشرع مع الإمام ، إلا في صلاة الفجر على ما ذكرنا من التفصيل .
فأما إذا شرع في الفريضة ، ثم أقيمت تلك الصلاة بالجماعة : < ف >
إن كان صلاة الفجر وقد صلى ركعة ، يقطع ويشرع مع الإمام ، لأن
نقض الفرض للأداء^(٦) على الوجه^(٧) الأكل جائز ، والصلاة بالجماعة
أكل . فإن^(٨) قيد الركعة^(٩) الثانية بالسجدة أو صلى ركعتين^(١٠) ، فإنه

(١) في اوب و ح : « شرع » .

(٢) زاد هنا في اوب و ح : « ثم أقيمت المكتوبة » .

(٣) « هو » من اوب و ح .

(٤) في ح : « مع » .

(٥) في اوب و ح : « لا يلزم » .

(٦) هكذا كان في الأصل ثم شطبت كلمة « نقض » وكتب فوقها كلمة « أداء » كما شطبت

كلمة « للأداء » وبذا صارت الجملة « لأن أداء الفرض » .

(٧) « ال » من اوب و ح .

(٨) في اوب و ح : « وإن » .

(٩) « الركعة » من اوب و ح .

(١٠) في اوب و ح : « الركعتين » .

يمضى على ذلك ، لأن الصلاة بعد التمام لا تحتل الانتقاض ، وللاكثر
حكم الكل أيضا .

وإن كان صلاة الظهر : إن صلى ركعة يضم إليها ركعة أخرى ، وإن
كان يمكنه الشروع مع الإمام في الركعة الأولى من صلاته . وإن
صلى ركعتين ، يتشهد ويسلم ، حتى يكون محرزا للفضيلتين .
وإن قيد الثالثة ^(١) بالسجدة ^(٢) ، مضى عليها ، لأنه أدى ^(٣) إلا أكثر ،
وهو الفرض .

وكذلك الجواب في العصر والعشاء .

فأما في المغرب : < ف > إن صلى ركعة ، قطعها ، لأنه لو ضم إليها
الثانية ، يصير أكثر الفرض ، فلا يمكنه القطع . وإن قيد الثانية بالسجدة ،
مضى عليها لما قلنا .

ثم في الموضع الذي لا يمكنه القطع ^(٤) والشروع في الصلاة مع
الإمام ، إذا ^(٥) فرغ من الفرض : إن كان صلاة لا يكره التطوع بعدها ،
يدخل مع الإمام ، وإن كان يكره التنفل بعدها أو التنفل بها ، صلاة
المغرب ، فإنه لا يشرع مع الإمام على ما مر ^(٦) - والله أعلم .

(١) في ١ : « الثانية » .

(٢) في اوب : « بسجدة » .

(٣) « أدى » من اوب و .

(٤) « وإن قيد الثانية ... القطع » من اوب و .

(٥) هكذا في . وفي ١ : « وإذا » . وفي ب والأصل : « فإذا » .

(٦) « على ما مر » من اوب و .

باب

صلاة الوتر

فى الباب فصول :

منها - أن الوتر واجب أم سنة ؟ واختلفت الروايات فيه ^(١) عن

أبى حنيفة :

روى أنه فرض ، وبه أخذ زفر .

ثم رجع وقال بأنه سنة ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعى .

ثم رجع وقال بأنه واجب .

وحاصل ذلك ما روى عن النبى عليه السلام أنه قال : « ثلاث

كتبت على ولم تكتب عليكم : الوتر ، والضحى ، والاضحية ^(٢) » . وروى

عنه عليه السلام ^(٣) أيضاً أنه قال : « إن الله تعالى زادكم صلاة ، ألا وهى

الوتر ، فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » - والأمر للفرضية ^(٤)

والوجوب ، فوق التعارض بين الحديثين ^(٥) ، فلا ^(٦) تثبت الفرضية ^(٧)

(١) « فيه » من اوب .

(٢) فى اوب و - : « والاضحى » وكذا فى الكسانى (١ : ٢٧٠ : ٨ من أسفل) .

(٣) « عليه السلام » من اوب و - .

(٤) فى اوب : « لفريضة » .

(٥) « بين الحديثين » ليست فى - .

(٦) فى اوب : « ولا » .

(٧) فى ب و - : « لفريضة » .

والوجوب بالاحتمال^(١) و^(٢).

< هذا عندهم > .

وأبو حنيفة يقول : يمكن الجمع بينهما^(٣) ، لأن الفرض غير الواجب^(٤) في عرف الشرع^(٥) ، فالفرض ما ثبت وجوبه بدليل مقطوع به ، والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة نحو خبر الواحد والقياس ، والوتر من هذا القليل ، لأنه ثبت بخبر الواحد .

ومنها - بيانه مقداره : فمئتنا : الوتر ثلاث ركعات ، بتسليمة واحدة ، في الأوقات كلها^(٦) .

والشافعي قال : هو^(٧) بالخيار ، إن شاء أوتر بركة ، أو بثلاث ، أو بخمس ، أو بسبع ، أو بتسع ، أو بإحدى عشرة ركعة ، ولا يزيد عليها . وقال الزهري : في شهر رمضان ثلاث ركعات ، وفي غيره ركعة . والصحيح قولنا ، لما روى عن ابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم أنهم قالوا : كان رسول الله صلى الله عليه يوتر^(٨) بثلاث ركعات .

(١) في ح : « بالأخبار » .

(٢) هذا دليل أبي يوسف وعبد والشافعي في القول بأنه سنة (راجع تفصيل ذلك في الكاساني ، ١ : ٢٧٠ - ٢٧١) .

(٣) في ح : « بينه » .

(٤) في أ : « الفرض غير الواجب غير » . وفي ب : « الفرض عين والواجب عين » .

(٥) « الشرع » ليست في ب .

(٦) « كلها » ليست في ح .

(٧) في أوب « المصلي » .

(٨) « يوتر » من أوب و ح والكاساني (١ : ٢٧١ : السطر الأسفل) . وفي الأصل :

« أوتر » .

ومنها - أن يقرأ فيه ^(١) ، في ^(٢) الركعات الثلاث ، بالدرج مجامع :
 أما عندهم فلا أنه نقل ، وفي النقل تجب القراءة في الكل .
 وكذا على ^(٣) قول أبي حنيفة ، لأن الوتر عنده واجب ، والواجب
 ما يحتمل أنه نقل لكن ترجح جهة الفرضية بدليل فيه شبهة ^(٤) ، فكان
 الاحتياط فيه بوجوب ^(٥) القراءة في الكل .
 و ^(٦) لا ينبغي أن يقرأ سورة معينة على الدوام ، لأن الفرض هو ^(٧)
 مطلق القراءة بقوله ^(٨) تعالى ^(٩) : « فقرأوا ما تيسر من القرآن » ^(١٠) ، والتميز
 على الدوام يفضي ^(١١) إلى أن يعتقده بعض الناس واجبا ، وإنه لا يجوز .
 لكن قد ورد ^(١٢) عن النبي عليه السلام أنه قرأ في الركعة الأولى « سبح
 اسم ربك الأعلى » ، وفي الثانية « قل يا أيها الكافرون » ، وفي الثالثة
 « قل هو الله أحد » ، فمن قرأها كذلك أحيانا يكون حسنا ، ولكن
 لا يواظب عليه ، على ما ذكرنا .

-
- (١) « فيه » ليست في ا و ب .
 (٢) « في » ليست في ح .
 (٣) في ح : « في » .
 (٤) في ح : « شبه » .
 (٥) في ا و ب و ح : « هو وجوب » .
 (٦) في ا و ب و ح : « ولكن » .
 (٧) « هو » من ا و ب و ح .
 (٨) في ح : « لقوله » .
 (٩) « تعالى » من ا و ب و ح .
 (١٠) المزمل : ٢٠ .
 (١١) في ا : « يقتضي » وفي ب و ح : « يقتضي » .
 (١٢) في ح : « روى » .

ومنها - أن الوتر يعم الناس أجمع من الحر والعبد ، والذكر والأنثى ،
بعد أن كان أهلاً للوجوب ، لأن الدليل الذي ورد في الباب^(١)
لا يوجب الفصل .

ومنها - أن القنوت^(٢) في الوتر ، في الركعة الثالثة بعد القراءة قبل
الركوع ، واجب . وإذا^(٣) أراد أن يقنت يكبر ويرفع يديه حذاء أذنيه
ثم يقنت .

والكلام في القنوت في مواضع :

منها - أنه إذا أراد أن يقنت يكبر^(٤) ، لما روى عن علي أنه كان إذا
أراد القنوت كبر وقت .

ومنها - أن يرفع يديه عند التكبير ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه
قال : « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن » وذكر من جملتها « القنوت » .
ومنها - أن القنوت في الوتر واجب ، في جميع الأوقات .

وقال الشافعي : يؤتى بالقنوت في النصف الأخير من شهر رمضان لا غير .
والصحيح قولنا ، لما روى عن علي وابن مسعود وابن عباس أن كل
واحد منهم^(٥) راعى صلاة رسول الله عليه السلام بالليل^(٦) ، فقنت قبل

(١) في أ و ب و ح : « في باب الوتر » .

(٢) في ح : « القراءة » . و « القنوت الطاعة والدعاء والقيام في قوله : أفضل الصلاة طول القنوت .
والمشهور الدعاء » المغرب .

(٣) في أ و ب : « فإذا » . وفي ح : « فأما إذا » .

(٤) « ويرفع ... يكبر » من أ و ب و ح ، إلا أن « يكبر » ليست في ح .

(٥) « منهم » من أ و ب و ح .

(٦) « بالليل » من أ و ب و ح .

الركوع ، فدل أنه كان يأتي به^(١) في الاوقات كلها .

ومنها - محل^(٢) القنوت : عندنا قبل الركوع .

وعند الشافعي بعد الركوع .

والصحيح قولنا لما روينا من حديث الصحابة .

ومنها - مقدار القنوت : ذكر في الكتاب مقدار سورة « إذا السماء

انشقت » أو « والسماء ذات البروج » .

وفي بعض الروايات مقدار « إذا السماء انشقت » < و > « والسماء

ذات البروج » .

والصحيح هو الأول : فإن المروى عن النبي عليه السلام في القنوت :

« اللهم إنا نستعينك^(٣) » و « اللهم اهدنا فيمن هديت^(٤) » وكلاهما على مقدار

إحدى السورتين .

ولا ينبغي أن يقتصر على الدعاء المأثور : « اللهم إنا نستعينك » و « اللهم

(١) « به » من اوب و ح .

(٢) « محل » ليست في ح .

(٣) وهو « اللهم إنا نستعينك » ونستهديك ، ونستغفرك ، وتوب إليك ، وتؤمن بك ، وتتوكل عليك ، وتثنى عليك الخير كله ، نشكرك ، ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ؛ اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ، ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد : نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، إن عذابك الجيد بالكفار ملحق « منلا خسرو ، الدرر ، ١ : ١١٣ . ومعنى « يفجرك » يصيبك ويخالفك - ومعنى « نحفد » نعمل بطاعتك من الحفد وهو الاسراع في الخدمة - ومعنى « ملحق » لاحق وقيل ملحق بالكفار لا غيرهم (المغرب) .

(٤) وهو « اللهم اهدنا فيمن هديت ، وعافنا فيمن عافيت ، وتولنا فيمن توليت ، وبارك لنا فيما أعطيت ، وقنا شر ما قضيت ، إنك تقضي ولا يقضى عليك ، إنه لا يذل من واليت ، ولا يزمن عاديك ، تباركت ربنا وتعاليت ، فلك الحمد على ما قضيت ، ونستغفرك اللهم وتوب إليك ، وقل رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين » منلا خسرو ، الدرر ، ١ : ١١٣ .

اهدنا، كي لا يتوهم العوام أنه فرض، ولكن إذا أتى بالدعاء المأثور في بعض الاوقات، وبغيره في البعض فحسن^(١).

ومنها - أن يرسل اليدين في حال القنوت أو يضع؟ ذكر هنا أنه يرسلهما. وكذا ذكر الطحاوي في مختصره. وكذا روى الحسن عن أبي حنيفة. وروى عن أبي يوسف أنه يبسط يديه بسطاً نحو السماء.

وذكر محمد في الأصل: وإذا أراد أن يقنت، كبر، ورفع يديه حذاء أذنيه، نشر أصابعه، ثم يكفها^(٢). وقال أبو بكر الإسكافي: معناه: «يضع يمينه على شماله».

وروى عن أبي حنيفة ومحمد، في غير رواية الأصول، أنه^(٣) يضمهما. وقد تكلم المتأخرون في هذا، و^(٤) في كل قيام لا قراءة فيه، كالقيام في حال تكبيرات العيدين، والقيام في صلاة الجنازة، والقيام بعد الافتتاح إلى وقت القراءة. والقيام بين الركوع والسجود إذا كان فيه طول، كما في الجمعة والعيدين.

وأجمعوا على الوضع في القيام في حالة القراءة.

ومن^(٥) قل بالوضع، قال: إن^(٦) هذا أقرب إلى التعظيم، كما

(١) «الفاء» من اوب وفي: «فهو أحسن».

(٢) في اوب وفي: «يكفها». والكف هو قبض والضم (راجع المغرب).

و «ثم» ليست في.

(٣) «أنه» من ب. وفي ا و: «بأنه يضمهما». وفي الأصل: «لم».

(٤) «و» ليست في ب و ح ق هـ: «في هذا في».

(٥) في اوب وفي: «فن».

(٦) في: «لا أن».

فى الشاهد^(١) .

ومن^(٢) قال بالارسال ، قال : فى الوضع زيادة فعل ، فلا يثبت من غير دليل .

وقد ذكرنا قبل هذا^(٣) .

ومنها^(٤) - إذا نسي القنوت حتى ركع ، ثم تذكر فى الركوع ، فإنه يمضى على ركوعه ولا يعود إلى القيام ليقت^(٥) .

وروى عن أبى يوسف أنه يعود إلى القيام ويقت^(٦) ، كما إذا ترك الفاتحة أو^(٧) السورة ناسيا وركع^(٨) ، فله أن يعود إلى القيام ويقرأها^(٩) .
والصحيح هو الأول .

والفرق بين القنوت وقراءة الفاتحة والسورة أن^(١٠) الركوع فرض وقد شرع فيه ، فلا ينقضه^(١١) لأجل القنوت وهو واجب ، وإنما يجوز نقضه ليؤدى

(١) فى ح : « الشاهد » .

(٢) فى ح : « فن » .

(٣) انظر فيما تقدم ص ٢١٩ وما بعدها .

(٤) « ومنها » ليست فى ح ، فبها : « وقد ذكرنا قبل هذا أنه إذا نسي » .

(٥) فى ا و ب و ح : « فيقت » .

(٦) « ويقت » ليست فى ا و ب . وفى ح : « فيقت » .

(٧) فى ا و ح : « و » .

(٨) فى ا و ب : « فركع » . وفى ح : « فيركع » .

(٩) فى ا و ب و ح : « فيقرأها » .

(١٠) هكذا فى ا و ب . وفى الأصل و ح : « وهوان » .

(١١) فى ا و ب : « فلا يجوز تقضه » . وفى ح : « ولا يجوز تقضه » .

على وجه الكمال ^(١)، فيجوز نقضه للتكميل ^(٢)، كنقض المسجد ^(٣) ليبنى أحسن منه، وفي قراءة القاتحة والسورة زيادة الكمال؛ وأصل القراءة فرض لا جواز للركعة بدونه ^(٤)، فأما القنوت فدعاء والركعة لها تمام بدونه ^(٥)، ولهذا لم يشرع في كل ركعة كالقراءة في النفل، فلو نقض يكون نقضا لا للتكميل بل لأداء الواجب، ونقض الفرض لأداء الواجب، لا يجوز.

وكذا لا يفت في حال الركوع، بخلاف تكبيرات العيدين إذا فات في حق المسبوق و ^(٦) أدرك الإمام في الركوع، فإنه يكبر، ويركع، ثم يأتي بالتكبيرات في الركوع، لأن القنوت لم يشرع إلا في حالة محض القيام ^(٧) - فأما التكبيرات فيشرع ^(٨) بعضها في حال الركوع، فإن تكبير ^(٩) الركوع محسوب من تكبيرات العيد، فيجوز أداء الكل عند العذر.

ولو ^(١٠) رفع رأسه من الركوع وأتى بالقنوت، فإن عليه أن يعيد الركوع.

(١) «الكمال» من أ و ح . وفي الأصل: «الكمال». وفي ب: «الكل» وفي الكاساني

(١ : ٢٧٤ : ١٧) : «على الوجه الأكمل والأحسن» .

(٢) «فيجوز نقضه للتكميل» ليست في أ و ب .

(٣) في أ و ب : «كن نقض مسجدا» .

(٤) «وأصل ... بدونه» ليست في ح . وفي أ و ب : «لا تأصل ... الخ» .

(٥) «لها تمام بدونه» من أ و ب و ح . وفي الأصل: «لا تمام لها به» .

(٦) في أ و ب و ح : «إذا» .

(٧) «القيام» ليست في ح .

(٨) في أ و ب : «فشرع» .

(٩) في أ و ب : «تكبيرة» . وفي ح : «تكبيرات» .

(١٠) في أ و ب و ح : «فلو» .

وكذلك إذا رفع رأسه، وعاد إلى القيام، وأتى بقراءة الفاتحة أو^(١) السورة، فإنه يعيد الركوع، لأنه لما عاد إلى القيام قاصدا أداء الفاتحة والسورة والقنوت، ومحل هذه الواجبات قبل الركوع، صار ناقضا للركوع ضرورة^(٢) صحة أدائها، فيجب عليه الإعادة.

وذكر في شرح الطحاوى وقال: إذا ترك الفاتحة أو السورة أو القنوت^(٣) ناسيا، وركع، له أن^(٤) يعود إلى القيام، ويأتى بالكل، ويعيد الركوع، ولكن لو ترك إعادة الركوع هل يجزئه؟ ليس^(٥) فيه رواية منصوصة - قال وكان شيخنا يقول: على قياس قول أصحابنا، يجوز، وعلى قياس قول زفر، لا يجوز^(٦)، لأن الركوع حصل بعد القراءة، فجاز، والترتيب فى أفعال الصلاة ليس بشرط الجواز عندنا^(٧)، وعند زفر الترتيب فى الأفعال شرط^(٨).

والصحيح ما ذكر^(٩) هنا على ما ذكرناه.

. . .

-
- (١) فى ا و ب و - : « و » .
 (٢) « ضرورة » ليست فى ب .
 (٣) فى - : « والسورة والقنوت » .
 (٤) فى ب : « إنه » .
 (٥) « ليس » ليست فى - .
 (٦) فى - : « لا يجزئه » .
 (٧) « عندنا » ليست فى ! .
 (٨) فى ا و ب و - : « شرط الجواز » .
 (٩) فى ب : « ما ذكرناه » .

ومنها - أنه الوتر لا يجوز أدائه على الراحلة من غير عذر يجوز به أداء الفرائض عليها ^(١) .

أما على قول أبي حنيفة فلا ^(٢) يشكل، لأن عنده الوتر واجب، وأداء الواجبات والفرائض على الراحلة، من غير عذر، لا يجوز ^(٣) .
وأما على قولهما : الوتر سنة، لكن صح عن النبي عليه السلام أنه كان يتنفل على راحلة من غير عذر في الليل، فإذا بلغ الوتر ينزل فيوتر على الأرض .

ومنها - الكلام في وقت الوتر وبيان الوقت المستحب منه : وقد ذكرنا في بيان الأوقات ^(٤) .

ومنها - القنوت يجهر به ^(٥) أم يخافت ؟ ذكر في شرح الطحاوي أن المنفرد بالخيار : إن شاء جهر وأسمع نفسه ، وإن شاء جهر وأسمع غيره ، وإن شاء أسر كما ذكرنا في القراءة ^(٦) . وإن كان إماماً فإنه ^(٧) يجهر بالقنوت ولكن دون الجهر بالقراءة في الصلاة ، والقوم يتابعونه كذلك في القنوت إلى قوله « إن عذابك بالكفار ملحق » ^(٨) .

(١) في أ و ب و ح : « من غير عذر كالأداء الفرائض عليها » لكن « عليها » ليست في ح .

(٢) الفاء من أ و ب و ح .

(٣) « لأن عنده ... لا يجوز » من أ و ب و ح .

(٤) في أ و ب و ح : « في باب الأوقات » - راجع فيها تقدم ص ١٧٦ وما بعدها وخصوصاً ص

١٨٤ - ١٨٥ .

(٥) « القنوت يجهر به » من أ و ب و ح . وفي الأصل : « الصوت يجهر بها » .

(٦) راجع فيها تقدم ص ٢٢٤ .

(٧) « فإنه » من أ و ب و ح .

(٨) راجع الهامش ٣ ص ٣٢٥ .

وإذا دعا بعد ذلك هل يتابعه القوم فيه ؟ ذكر في الفتاوى اختلافا
بين أبي يوسف ومحمد : < ف > في قول أبي يوسف يتابعونه ، وفي
قول محمد لا يتابعونه ولكنهم يؤمنون .

وقال مشايخنا بأن المنفرد يخفى < القنوت > ^(١) لا محالة ولا يجهر ،
ولا خيار له في ذلك . وأما الإمام فقال ^(٢) بعض مشايخنا بأنه يخفى أيضا
مع القوم ، لأن الأصل في الدعاء هو المخافة ^(٣) - قال الله تعالى :
« ادعوا ربكم تضرعا وخفية » ^(٤) . وقال بعضهم ^(٥) : يخفى ، ولكن يرفع
صوته قليلا ، ويؤمن القوم ^(٦) .

(١) في الأصل : « بالقنوت » وفي النسخ الأخرى : « بالقنوت » والصحيح لغة ما أثبتناه
في المتن وليس صحيحا ما ورد في النسخ « يخفى بالقنوت » - قال تعالى : « إن تبدو ما في أنفسكم أو
تخفوه » ، « أكاد أخفيها » (اللسان) .

(٢) الفاء من اوب و ح .

(٣) في اوب و ح : « في الدعاء الإخفاء » .

(٤) الأعراف : ٥٥ .

(٥) في اوب و ح : « وقال بعض مشايخنا » .

(٦) زاد في اوب : « والله أعلم » .

باب

السهو

أصل الباب أن سجود السهو إنما يجب بترك الواجب الأصلي في الصلاة ، أو بتغير فرضها ، على سبيل السهو ؛ ولا يجب بترك السنن والآداب .

والكلام في هذا الباب في خمسة مواضع :

في أن سجود السهو واجب أم سنة ،

وفي بيان سبب الوجوب ،

وفي بيان أن المتروك ساهيا : هل يقضى أم لا ؟

وفي بيان محل سجود السهو ،

وفي بيان من يجب عليه السجود ومن لا يجب عليه^(١) .

أما الأول — فقد ذكر محمد في الأصل ونص على الوجوب ،

فإنه^(٢) قال : إذا سها الإمام ، وجب على المؤتم^(٣) أن يسجد .

وكذا روى عن أبي الحسن الكرخي أنه واجب .

وذكر القدوري أنه سنة عند عامة أصحابنا^(٤) .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، لأن النبي عليه السلام وأصحابه

(١) « عليه » من أوب .

(٢) « فإنه » من أوب و ح .

(٣) في ح : « وجب عليه وعلى المؤتم » .

(٤) في ح : « عند عامة العلماء من أصحابنا » .

واظبوا على إتيان سجود السهو ، وما تركوه < تركوه > بعذر ترك به^(١) النوافل ، والمواظبة على الشيء دليل على أنه واجب^(٢) .

وأما بيان سبب الوجوب - فإذ كنا من ترك الواجب الأصلي للصلاة ، ساهيا ، أو بتغير فرضها .

وتخرج المسائل على هذا :

— إذا ترك القعدة الأولى ، ساهيا ، وقام حتى لا يقضى ، تجب السجدة ، بتركها ، لأنها واجبة .

— وإذا قعد في موضع القيام ، أو قام في موضع القعود ، أو ركع في موضع السجود ، أو سجد في موضع الركوع ، أو ركع ركوعين ، أو سجد ثلاث^(٣) سجديات ساهيا ، يجب عليه سجود السهو ، لأنه وجد تغير الفرض ، من التأخير عن مكانه ، أو^(٤) التقديم على مكانه .

— وكذا إذا ترك سجدة من ركعة ، ساهيا ، فتذكر في آخر الصلاة ، سجدها^(٥) ، وعليه سجدة^(٦) السهو ، لأنه آخرها^(٧) عن موضعها .

— وإذا قام من الرابعة إلى الخامسة قبل أن يقعد قدر التشهد ، فإنه يجب

(١) « به » من « أوب و » .

(٢) في « أوب و » : « والمواظبة على هذا الوجه دليل الوجوب » .

(٣) « ثلاث » ليست في « أوب و » .

(٤) في « و » : « و » .

(٥) في « أ » : « فسجدها » . وفي « ب » : « يسجدها » .

(٦) في « أوب » : « سجود » .

(٧) في « و » : « آخر » .

عليه أن يعود ، ويسجد ، لأنه ترك الفرض < عند > ^(١) موضعه وأخره عن مكانه .

— وإن قام بعد ما قعد قدر التشهد ، فإنه يعود وتجب السجدة ^(٢) ، لأنه آخر السلام ، والخروج عن الصلاة بفعله ^(٣) فرض عند أبي حنيفة .
— ولو ترك تعديل الأركان ، ساهيا ، أو القومة التي بين الركوع والسجود ، يجب عليه ^(٤) السهو ، لأنه غير الفرض ، وترك الواجب .

— ويخرج على هذا الأصل أيضا أن من شك في صلاته ، فتفكر في ذلك حتى استيقن — قال : إن طال تفكره بحيث يمكنه أداء ركن من أركان الصلاة ، تجب عليه السجدة ، وإن كان دون ذلك ، لا يجب ، لأن ^(٥) التفكير الطويل مما يؤخر الأركان عن موضعها ، والتفكير ^(٦) القليل مما ^(٧) لا ^(٨) يمكن الاحتراز عنه ، فجعل كأن لم يكن .

ثم الحكم في هذه المسألة إذا وقع الشك بين أن صلى ^(٩) ثلاثا أو ^(١٠) أربعاً : إن كان ذلك أول ما يقع له ^(١١) فإن عليه أن يستقبل الصلاة ، لأنه

(١) في الأصل واوب و - : « عن » .

(٢) في - : « ويجب السجود » .

(٣) في اوب و - : « بضمه » .

(٤) « عليه » ليست في - .

(٥) « لأن » ليست في ا .

(٦) في اوب : « والفكر » وفي - : « والذكر » .

(٧) في ب : « ما » .

(٨) « لا » ليست في - .

(٩) « صلى » من اوب و - . وفي الأصل : « يصلي » .

(١٠) كذا في اوب و - . وفي الأصل : « أم » .

(١١) « له » من ب و - . وفي الأصل « عليه » . وليس في شيء من ذلك .

يمكنه أن يصلي ويؤدي الفرض يقيناً ، والتحرى دليل مع الظن عند الحاجة، دفعا للخرج ، ولا خرج في أول مرة^(١) .

فأما إذا وقع الشك مرارا ، فإنه يتحرى ويبنى على ما وقع عليه التحرى ، في جواب ظاهر الرواية .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يبنى على اليقين، وهو الأقل^(٢) . وهو قول الشافعى .

والصحيح قولنا لما روى عن^(٣) ابن مسعود عن النبي عليه السلام أنه قال: « من شك في صلاته ، فلم يدر أثلاثا صلى أم أربعا ، فليتحرا الصواب ، فإنه أقرب ذلك إلى الصواب^(٤) وليبن عليه ، ويسجد سجدة السهو » - وهذا حديث مشهور ، فلا يعارض بالحديث الغريب ، والقياس .

وأما الشك في أركان الحج فذكر^(٥) الجصاص أن ثمة^(٦) يتحرى أيضا ولا يؤدي ثانيا - وعامة المشايخ قالوا : يؤدي ثانيا .

والفرق بين الفصلين أن تكرار الركن والزيادة عليه مما لا يفسد الحج ، أما الزيادة هنا < ف > إذا كانت ركعة تكون مفسدة ، لأنه

(١) « مرة » من ح . وفي الأصل و ا و ب : « المرة » .

(٢) « وهو الأقل » من ا و ب و ح .

(٣) « عن » ليست في ا و ح .

(٤) في ا : « فليتحرى قرب ذلك إلى الصواب » . وفي ب : « فليتحرى أقرب ذلك إلى الصواب » .

وفي ح كذا : « فليتحرى لقرب ذلك إلى الصلاة » .

(٥) الفاء من ا و ب و ح .

(٦) « ثمة » ليست في ح .

يُخلط^(١) المكتوبة بالتطوع قبل الفراغ من المكتوبة، فيصير فاصلاً^(٢) وخارجاً عن المكتوبة، فكان العمل بالتحري أحوط من البناء على الأقل^(٣).
فأما الأذكار فلا^(٤) يجب السجود بتركها إلا في أربعة: القراءة، والقنوت، والتشهد الأخير، وتكبيرات العيدين، لأن هذه الأذكار^(٥) واجبة.

ثم القراءة، بقدر ما تكون فرضاً، إذا تركها سهواً، ولم يقض في الصلاة، تفسد صلاته؛ وإنما يجب سجود السهو بتركها سهواً من حيث هي واجبة - بيان ذلك:

— إذا ترك القراءة في الركعتين الأولىين، فأداها في الآخرين، تجب السجدة^(٦)، لأن القراءة فرض في الركعتين غير عين، و^(٧) في الأولىين واجبة عند بعض مشايخنا، وعند بعضهم فرض في الأولىين، ولكن يقضيها في الآخرين، ويسجد^(٨)، لتركها عن محل الأداء سهواً.
— وكذا إذا ترك الفاتحة وقرأ غيرها: تجب السجدة^(٩)، لأن تعيين^(١٠)

(١) في ب: «يختلط» وفي أ: «لأن تختلط».

(٢) «فاصلاً» ليست في ح.

(٣) «على الأقل» من أ و ب و ح. وكذا في الكاساني (١: ١٦٦: ٨) وفي الأصل: «الأول».

(٤) الفاء من أ و ب و ح.

(٥) في ج: «وأما الأركان.. الأركان».

(٦) في أ و ب و ح: «يجب السهو».

(٧) الواو ليست في ب.

(٨) «ويسجد» من أ و ب و ح.

(٩) في أ و ب و ح: «يجب السهو».

(١٠) في ح: «كذا: إلا أن تين».

الفاتحة واجب^(١) عندنا في الصلاة . وعند الشافعي فرض .
وكذا لو قرأ^(٢) الفاتحة في الركعتين ، وترك السورة ، تجب السجدة ،
لأن قراءة السورة ، أو مقدار ثلاث آيات ، واجبة^(٣) أيضا .
وكذا يجب سجود السهو بتغيير القراءة ، بأن جهر فيما يخافت ، أو
خافت فيما يجهر ، لأن ذلك واجب أيضا .
لكن اختلفت الروايات عن أصحابنا في مقدار ما يتعلق به سجود
السهو من الجهر :

ذكر الحاكم^(٤) عن ابن سماعة عن محمد أنه قال : إذا جهر بأكثر
الفاتحة يسجد ، ثم رجع وقال : إذا جهر مقدار ما تجوز به الصلاة يجب^(٥) ،
وإلا فلا^(٦) .

وروى أبو سليمان عن محمد أنه قال : إن جهر بأكثر الفاتحة يسجد ،
وإن جهر بأقل الفاتحة أو بآية طويلة ، لم يسجد .
وزوى أبو^(٧) يوسف أنه إن جهر بحرف ، فعليه السجدة .

(١) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « واجبة » .

(٢) في ح : « ترك » .

(٣) في أ و ب و ح : « واجب » .

(٤) هو الحاكم الشهيد أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي البلخي ، ولي القضاء
بيخاري . ثم ولاء الأمير صاحب خراسان وزارته . وهو إمام أصحاب أبي حنيفة في عصره وله :
« المختصر » و « المتقى » و « الكافي » وقد شرحه الرخسي في « المبسوط » وله غير ذلك . وقد
قتل شهيدا سنة ٣٤٤ هـ . (اللكنوي ، ص ١٨٥ - ١٨٦) .

(٥) « يجب » ليست في ح . وفي ب : « تجب » .

(٦) راجع : الرخسي ، ١ : ٢٢٢ والكاساني ، ١ : ١٦٦ : ١٩ وما بعده .

(٧) في أ و ب و ح : « عن أبي » .

والصحيح مقدار ما تجوز به الصلاة ، لأنه يصير مصلياً بالقراءة جهراً .
وهذا إذا كان إماماً . فأما في حق المنفرد إذا جهر في موضع الإخفاء ،
< ف > لا سهو عليه ، لأن الإخفاء ليس بواجب عليه ، بل هو مخير بين أن
يجهر ويسمع نفسه ، وبين أن يسمع غيره ، وبين أن يسر بالقراءة ولا يسمع
نفسه ولا غيره على ما مر ، فلا يصير تاركاً للواجب .

فأما ما ^(١) سوى ما ذكرنا من الأذكار ، فلا سهو فيها ، لأنها من
جملة السنن .

وقال مالك : إذا ترك ثلاث تكبيرات ، تجب عليه السجدة ^(٢) .
هذا الذي ذكرنا إذا ترك واجباً أصلياً للصلاة بسبب التحريم .
فأما إذا ترك واجباً ليس بأصلي ^(٣) ، بل صار من أفعال الصلاة ، بعارض ،
كما إذا وجب عليه سجدة التلاوة في الصلاة فتذكر في آخر الصلاة ،
لا تجب ^(٤) السجدة بتأخيرها عن موضعها .
وكذلك إذا لم يتذكر ^(٥) ، فسلم ساهياً عن السجود ^(٦) ، لا يلزمه
سجود السهو ، لأنه لم يجب بسبب التحريم .

وأما قضاء المتروك - فنقول : إن كان المتروك فرضاً أو واجباً ، فعليه

(١) « ما » من ا و ب .

(٢) في ب : « السجود » . وفي ا و ح : « يجب عليه السهو » .

(٣) في ا و ب : « بأصل » .

(٤) زاد هنا في ح : « عليه » .

(٥) « إذا لم يتذكر » ليست في ب .

(٦) « عن السجود » ليست في ح .

قضاؤه ما أمكن ، فإن لم يتذكر حتى خرج ^(١) من ^(٢) الصلاة ، فإنه تفسد صلاته بترك الفرض ، لا بترك الواجب ، حتى إنه إذا ترك القعدة الأولى ، لا تفسد صلاته ، ولو ترك القعدة الأخيرة تفسد .

وكذلك في الأذكار : إن ترك التشهد الأول وقام ، لا يعود ، وإن كان في التشهد الأخير وقام يعود ، ويتشهد .

وكذا إذا لم يقم وتذكر ، يقضى قبل أن يخرج من الصلاة . ولو خرج ، لا تفسد صلاته ^(٣) ، لأنه واجب .

وأما القراءة : فإن تركها عن الأولين يقضى في الآخرين .
فأما إذا كانت في الفجر والمغرب ، وتركها عن الأولين ، تفسد صلاته ، ولا يتصور قضاؤها .

وأما تكبيرات العيدين إذا تركها ساهيا ، يقضى في الركوع ، ولا يرفع رأسه عن الركوع ويعود إلى القيام ليقضيها ^(٤) في حال القيام .
وقد ذكرنا الفوت : إذا تركه ^(٥) ساهيا وركع ، فلا نعيده ^(٦) .

(١) في ب بعد « حتى خرج » : « وأما قضاء المتروك من السجود فلا يلزمه سجود السهو لأنه لم يجب بسبب التحريم » . وفي ح جاءت هذه العبارة قبل « وأما قضاء المتروك فنقول » باللفظ الآتي : « وأما قضاء المتروك عن السجود لا يلزمه سجود السهو لأنه لم يلزمه لأنه لم يجب بسبب التحريم » وهو تكرار لعبارة سبقت مع بعض خلاف (ص ٣٣٨ : س ١٣ - ١٤) .

(٢) في ا و ب و ح : « عن » .

(٣) « صلاته » من ا و ب .

(٤) في ب : « ليقضيها » . وفي ح : « وقضيها » .

(٥) الماء من ح . وفي ب : « تركها » .

(٦) الماء من ا . وفي ب : « ملا يبيده » . وفي ح : « ولا يبيده » .

وأما بيان محل السجود^(١) - فعندنا^(٢) : بعد السلام .

وقال الشافعي : قبل السلام .

وقال مالك : إن وجب بسبب النقصان ، فقبل السلام ؛ وإن وجب بسبب الزيادة ، فبعده .

والصحيح مذهبنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « لكل سهو سجدتان بعد السلام » .

وإذا ثبت أن^(٣) محله المسنون بعد السلام ، فينبغي^(٤) أنه إذا أتى بالتشهد ، يسلم^(٥) قبل الاشتغال بالصلاة على النبي عليه السلام ، ثم يكبر ، ويعود إلى سجدة السهو ، ويرفع رأسه ويكبر ، ويتشهد ويصلي على النبي عليه السلام ، لكن ينبغي أن يدعو بالدعوات بعد^(٦) التشهد الثاني لا في الأول ، لأن الدعوات إنما شرعت بعد الفراغ عن^(٧) الأفعال والأذكار الموضوعة في الصلاة ، ومن عليه السهو قد^(٨) بقى عليه بعد^(٩) التشهد الأول أفعال^(١٠) وأذكار ، وهو سجود السهو ، والصلاة على النبي عليه

(١) في أوب : « سجود السهو » .

(٢) في - : « فعند » . وفي أوب و - زاد هنا : « محله » .

(٣) « أن » من أوب و - .

(٤) الفاء من أوب .

(٥) في - : « فسلم » . وفي ب : « أن يأتي بالتشهد ويسلم » .

(٦) « بعد » ليست في - .

(٧) في أوب و - : « من » .

(٨) في أوب : « قد » .

(٩) « بعد » ليست في - .

(١٠) « أفعال » ليست في - .

السلام ، فينبغي أن يؤخر الدعوات إلى التشهد الثاني ، ولكن ينبغي أن يدعو بدعوات لا تشبه كلام الناس ، حتى لا^(١) يصير قاطعا للصلاة ولا^(٢) يمكنه الخروج عن الصلاة ، على الوجه المسنون ، وهو السلام^(٣) .

ولو سها في سجود السهو ، لا يجب عليه السهو^(٤) ، لأن تكرار سجود السهو غير مشروع ، لأنه^(٥) لا حاجة ، لأن السجدة الواحدة كافية على ما قال عليه السلام : « سجدتان تجزئان عن كل زيادة ونقصان » .

وأما بيان^(٦) من يجب عليه ومن لا يجب عليه^(٧) - فنقول : إن سجود السهو يجب على الإمام ، وعلى المنفرد ، مقصودا ، لأنه يتحقق منهما سيئه ، وهو السهو . أما المقتدى إذا سها في صلاته ، فلا سجدة^(٨) عليه ، لأنه لا يمكنه أداء السجود قبل السلام ، لما فيه من مخالفة الإمام ، ولا بعد سلام الإمام ، لأنه سلام عمد ، فيخرج به^(٩) عن الصلاة ، فيسقط السهو^(١٠) أصلا . وكذا لاحق - وهو المدرك لأول الصلاة ، ثم فاتته بعضها بعد الشروع بسبب النوم أو الحدث السابق ، ثم اشتغل بقضاء ما سبق به ،

-
- (١) « لا » ليست في أ و ب .
 - (٢) في أ و ب : « فلا » .
 - (٣) في أ و ب : « بالسلام » .
 - (٤) « السهو » من ح .
 - (٥) في أ و ب : « ولأنه » .
 - (٦) « بيان » من أ و ب و ح .
 - (٧) « عليه » من ح .
 - (٨) في أ و ب و ح : « سهو » .
 - (٩) في أ : « بينها » .
 - (١٠) « به » من ح .
 - (١٠) في أ و ب و ح : « السجود » .

فسها - لا يجب عليه السجدة ، لأنه في حكم المصلي خلف الإمام ، ولهذا لا قراءة عليه فيما يقضى .

فأما المسبوق إذا اشتغل بقضاء ما سبق به بعد سلام الإمام وفراغه فسها فيه ، يجب عليه السجدة ، لأنه بمنزلة المنفرد ، ولهذا يجب عليه القراءة . ولو أن الإمام سها^(١) في صلاته ، يجب عليه وعلى القوم جميعاً سجدة^(٢) السهو ، لأن سبب الوجوب ، وهو السهو ، وجد من الإمام ، والقوم تبع له . والحكم في حق^(٣) التابع يستغنى عن السبب .

وكذلك^(٤) اللاحق : يجب عليه بسبب سهو الإمام ، بأن سها الإمام في حال نوم المقتدى ، أو حال ذهابه إلى الوضوء ، لأنه بمنزلة المصلي خلفه . وكذلك المسبوق : بأن سها الإمام في الركعة الأولى ، ثم دخل في صلاته رجل يجب^(٥) عليه السجود بسبب سهو الإمام ، فإذا أراد الإمام أن يسلم ، ليس للمسبوق أن يسلم معه ، لأنه بقي عليه أركان الصلاة ، ففسد صلاته بالسلام ، ولكن ينتظر حتى يسلم الإمام ، فإذا سجد الإمام ، له أن يسجد معه ، ثم يقوم إلى قضاء ما سبق به .

ونظيره المقيم : إذا اقتدى بالمسافر ، فسها الإمام ، فإن المقيم يتابعه في

(١) في ب و - : « إذا سها » . وفي ا : « وإنما قلنا : إن الإمام إذا سها » .

(٢) في - : « سجدة » .

(٣) « في حق » من ا و ب و - .

(٤) « وكذلك » ليست في ا .

(٥) « يجب » من ا و ب و - .

السجود ، دون السلام ، لأن صلاته لم تتم .
ولو ^(١) أنه إذا سجد معه ^(٢) ، ثم قام إلى قضاء ما سبق به ، وسها فيه ، فعليه أن يسجد ثانياً ، وإن كان تكررارا ، لأنه فيما ^(٣) يقضى كالمنفرد ، فيكون صلاتين ^(٤) حكما .

وكذلك ، في حق المقيم ، المقتدى ^(٥) بالمسافر .

فلو أن هذا المسبوق إذا لم يسجد مع الإمام ، وقام إلى قضاء ما سبق به - هل يسجد في آخر صلاته ؟ القياس أن لا يسجد ، وفي الاستحسان يسجد ، لأنه وجب عليه بسبب المتابعة ، وأما كنه قضاؤه في آخر صلاته ، فيجب عليه القضاء .

ولو ترك الإمام سجود السهو ، وخرج من المسجد ، فإن المقتدى لا يأتي به ، لأنه يأتي بحكم ^(٦) المتابعة ، فلا يجب عليه المتابعة فيما ترك .
ولو أدرك الإمام بعد ما فرغ من سجدتي السهو ، قبل السلام ، فاقضى به ، صح الاقتداء ، ولا يجب عليه ^(٧) السجدة ، لأنه لم يجب عليه المتابعة حين أتى الإمام بالسجود ، فلا ^(٨) يلزمه القضاء .

(١) في اوب و ح : « فلو » .

(٢) « معه » ليست في ح .

(٣) في ح كذا : « إلا أنه مما » .

(٤) في ح : « صلاته » .

(٥) « المقتدى » من اوب و ح .

(٦) في اوب : « إنما يأتي بحكم » . وفي ح : « إنما يأتي به لحكم » .

(٧) « عليه » من اوب و ح .

(٨) في اوب و ح : « ولا » .

ولو أدرك الإمام في سجود السهو ، فكبر وشرع في صلاته ، فعليه أن يتابعه في سجود السهو ، لأن المتابعة واجبة عليه في جميع أفعال صلاة الإمام ، وسجود السهو من أفعال صلاته .

وإن أدركه بعد ما سجد السجدة الأولى ، فله أن يتابعه في السجدة الثانية ، وليس عليه أن يقضى السجدة الفائتة ، لأنه ^(١) ما وجب عليه أدائها ^(٢) بحكم المتابعة ، لأنه لم يكن في صلاته وقت أدائها ، فلا يجب عليه ^(٣) القضاء .

ولو سلم لإمام وعليه السهو ، فسلم المسبوق معه ساهيا أن عليه قضاء ما سبق به ، ثم تذكر ^(٤) ، فعليه أن يقضى ما فاتته ، لأن سلام الساهي لا يخرج عن الصلاة ، وعليه أن يسجد في آخره ، لأنه سلم ساهيا قبل وقته ، وهو فيما يقضى كالمفرد ، فعليه ^(٥) السجدة .

ولو أن ^(٦) من عليه السهو إذا سلم ^(٧) ثم فعل بعد السلام ما ينافي الصلاة ، من الحدث العمد والكلام والخروج من المسجد ونحوه ، يسقط سجود السهو ، لأنه فات محله وهو حرمة الصلاة . ^(٨)

(١) في ح : « لأن » .

(٢) في ح : « أدائها » .

(٣) « عليه » من ح .

(٤) زاد هنا في ا و ب : « أن عليه » .

(٥) في ب و ا : « وعليه » .

(٦) في ب و ح : « وأن من » . وفي ا : « فلو أن » .

(٧) « سلم » ليست في ح .

(٨) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

باب

الحدث في الصلاة

أجمع العلماء أن الحدث العمد مفسد^(١) للصلاة، مانع^(٢) من البناء .
واختلفوا في الحدث السابق ، وهو الذي سبقه من غير قصده ، بأن
سال < من > أتفه دم أو^(٣) خرج منه ريح ونحو ذلك :
فالقياص^(٤) أن يفسد الصلاة ويقطع البناء ، وهو قول زفر والشافعي ،
لأن الحدث مضاد للصلاة ، لأن^(٥) الصلاة لا تجوز من غير طهارة .
وفي الاستحسان لا يفسد . وهو مذهب أصحابنا ، للحديث الخاص ،
وهو ما روى عن عائشة عن النبي عليه السلام أنه قال : « من قاء في صلاته
أو رَعَف^(٦) ، فليصرف ، وليتوضأ^(٧) » وإين على صلاته ، ما لم يتكلم ،
ولما روى عن أبي بكر وعمر وعلى رضوان الله عليهم أنهم قالوا كذلك -
وتركنا^(٨) القياص بالحدث ، وإجماع الصحابة .

إذا ثبت أنه جاز البناء ، فكل فعل مناف للصلاة ، في الأصل ، لكن

(١) كذا في اوب و ح . وفي الأصل : « مفسدة » .

(٢) « مانع » من ا . وفي ح : « ومانع » وليست في الأصل ولا في ب .

(٣) الهمزة من اوب و ح . و « دم » ليست في اوب و ح .

(٤) الفاء من ا .

(٥) « للصلاة لأن » ليست في ح .

(٦) أي خرج الدم من أفه (المصباح) .

(٧) في ا و ح : « وليتوضى » .

(٨) في ح : « فتركنا » .

هو من ضرورات البناء ، نحو المشي والاستقاء ^(١) وغير ذلك ، لا يفسد الصلاة ^(٢) ، وكل ما لم يكن من ضروراته ، يكون مفسداً ، بناء على الأصل .
وتخرج المسائل على هذا .

ولو أصاب بدنه ^(٣) أو ثوبه نجاسة ، لحدث ^(٤) سبقه ، فإنه يتوضأ ويفسل ذلك ، لأن ذلك مانع للوضوء ، لأن الوضوء لا يعمل بدونه .
وعلى هذا قالوا : لو استنجى على وجهه لا تنكشف عورته ، بأن ألقى الذيل خلفه وقبله ، لا تفسد ^(٥) ، لأن الاستنجاء مما يحتاج إليه لإحراز الفضيلة .

ولهذا ^(٦) لو استوعب مسح الرأس ، وتمضمض ، واستنشق ، وأتى بسائر سنن الوضوء ، فإنه يبنى ، لأنه من باب كمال ^(٧) الوضوء .
وأما إذا انكشفت ^(٨) عورته < فإنه > يقطع البناء ، لأن كشف العودة مناف للصلاة ، ولا حاجة إليه ، لأن أداء الصلاة يجوز ^(٩) بدوز الاستنجاء في الجملة ، ولهذا قلنا < إنه > في الحدث العمدا يبنى ، لأنه نادر ، ولا حرج في القول بقطع البناء ، بخلاف الحدث السابق .

(١) في ا و ب : « والاغتراف من الإناء » .

(٢) « الصلاة » من ا و ب و ح .

(٣) في ا : « يديه »

(٤) في ا و ب و ح : « بحدث » .

(٥) في الأصل و ب و ح : « لا يفسد » . وفي ا : « لا يفسد » . والمقصود على كل حال هو الصلاة

(٦) في ج : « وهذا » .

(٧) في ح : « إكمال » .

(٨) البناء من ح .

(٩) في ا و ب : « لذ الصلاة تجوز » .

وعلى هذا :

إذا أغمى عليه ، أو جن ، أو نام في الصلاة فاحتلم فأنزل^(١) ، أو نظر إلى فرج امرأته^(٢) أو إلى وجهها وأنزل عن شهوة ، أو قهقه في صلاته ، فإنه لا يبنى ، لأن هذه الأفعال مما لا يغلب في الصلاة .

ولو أصابه الحدث بفعل سماوى ، بأن يسقط عليه شيء من السقف^(٣) ، أو بفعل غيره ، بأن رماه إنسان بحجر فشجه فسال الدم ، فإنه^(٤) لا يبنى عند أبي حنيفة ومحمد ، وعند أبي يوسف يبنى ، لأن هذا حدث حصل^(٥) بغير فعله ، فصار كالحدث السابق . والصحيح ما قالوا ، لأن هذا مما لا يغلب ، فلا يلحق بالغالب ، وهو الحدث السابق .

هذا^(٦) إذا سبقه الحدث في وسط الصلاة .

فأما إذا سبقه بعد ما قعد قدر التشهد الأخير ، فإن عليه أن يذهب ويتوضأ ويبني على صلاته ، حتى يخرج عن الصلاة على الوجه^(٧) المسنون ، بالسلام ، لأن الحدث السابق لا يقطع التحريم .

ولو وجد فعل ليس^(٨) من أفعال الصلاة ، ولا من ضرورات الوضوء والبناء ، مثل الكلام والأكل والشرب ونحو ذلك ، يقطع البناء ، لأن

(١) في اوب : « أو أنزل » .

(٢) في اوب : « امرأة » .

(٣) « بأن يسقط عليه شيء من السقف » ليست في اوب .

(٤) « فإنه » من اوب و ح .

(٥) « حصل » من اوب .

(٦) « هذا » ليست في ا .

(٧) « ال » من اوب و ح .

(٨) « ليس » ناقصة من ب . ومى ح : « فلا ليس » .

هذه الأشياء منافية للصلاة ، فتنافى التحريم في حال الذهاب والمجيء .
وكذلك كل ما كان نظير الكلام معنى^(١) ، بأن ذكر الله تعالى
وأراد به خطاب إنسان أو زجره عن شيء أو^(٢) أراد به جوابه عن شيء ،
فإنه يفسد صلاته عند أبي حنيفة ويقطع البناء . وقال أبو يوسف كل
ما كان من ذكر الله في الوضع^(٣) لا تفسد به الصلاة ، ولو نوى خطاب
الناس به .

وعلى هذا الخلاف : إذا عطس إنسان ، فقال « الحمد لله » ، فشتمته^(٤)
رجل ، فقال « يرحمك الله » ، تفسد صلاته عندهما ، وعند أبي يوسف
لا تفسد .

وأجمعوا أن المصلي إذا قال « سبحان الله » أو قال « الله أكبر » وغنى
به إعلام الإمام^(٥) ، فيما ترك ساهيا^(٦) ونحوه ، لا تفسد صلاته .
ولو أن في صلاته أو تأوّه ، فإن كان من ذكر الجنة أو النار ، فصلاته
تامة ؛ وإن كان لوجع أو مصيبة ، فسدت صلاته .

وقال أبو يوسف : إذا كان حرفين لا تفسد ، حتى إذا قال « أوه » تفسد .
وقولهما أصح^(٧) ، لأن التأوّه إذا كان من ذكر الجنة والنار ، فكان

(١) في أ و ح : « يعني » .

(٢) الممنوعة من أ و ب و ح .

(٣) في ح كذا : « في الوضوء » .

(٤) شتمت العاطس وشتمت عايبه دعالة بقوله مثلا : « يرحمك الله » (المنجد) .

(٥) في ح : « الناس » .

(٦) « ساهيا » من أ و ب و ح .

(٧) في أ و ب و ح : « الأصح » .

كناية عن سؤال الجنة ، والتعوذ من النار ، فلا تفسد . فأما الأصل < فهو > أن الحروف المهجاة ^(١) كلام الناس ، سواء كان حرفين أو أكثر ، ألا ترى أنه إذا ^(٢) قال « أخ ! أخ » تفسد صلاته ^(٣) . دل أن المدار ^(٤) على هذا ^(٥) .

ثم إذا جاز البناء في الحدث السابق ، فينظر ^(٦) : إما إن كان إماما ، أو مقتديا ، أو منفردا :

فإن كان منفردا أو إماما ، فإن الأولى أن يعود إلى مكان صلاته ويتم صلاته . وإن بنى في موضع الوضوء ، جاز .

وإن كان مقتديا بأن ^(٧) علم أن إمامه قد فرغ ، فكذلك الجواب — فأما إذا لم يفرغ ، فعليه أن يعود إلى مكان الإمام ^(٨) ويصلي مع الإمام ، بعد قضاء ما سبق به ، لأن المتابعة واجبة عليه ، حتى إذا ترك مع القدرة عليه ، تفسد صلاته . وإنما يقضى ما فاتته في حال ذهابه ومجيئه أولا ، ثم يدخل في صلاة الإمام ، لأنه في المعنى كأنه خلف الإمام ، فصار كما لو سبقه الإمام ^(٩) بركن ، وهو معه في الصلاة ، فإن عليه أن يؤديه أولا ، ثم

(١) في ح : « حروف المهجاء » .

(٢) « إذا » ليست في ح . وفي اوب : « لو » .

(٣) في اوب : « تفسد عنده » .

(٤) في اوح : « المراد » .

(٥) في اوب وح : « ليس على هذا » . وزادها في اوب : « والله أعلم » .

(٦) الفاء من ب .

(٧) في اوب وح : « إن » .

(٨) في اوب وح : « مكانه » .

(٩) « الإمام » من اوب وح .

يُشرع في الركن الذي فيه الإمام ، لأن المتابعة واجبة على الترتيب .
هذا الذي ذكرنا إذا سبقه الحدث حقيقة .

• • •

فأما إذا انتقضت طهارته بمعنى من المعاني ، سوى الحدث ، بغير صنعه ،
بأن كان متيمماً فرأى الماء في صلاته ، أو صاحب جرح سائل^(١) فخرج
الوقت ، أو الماسح على الخفين إذا انتقضت مدة مسحه ، ونحو ذلك - فإنه
لا يبني ، لأن في هذه المواضع تبين أن الشروع لم يصح ، لأنه يجب^(٢)
عليه الوضوء بالحدث السابق على التحريمة ، ويجعل محدثاً من ذلك الوقت ،
في حق الصلاة التي لم تؤد^(٣) بعد ، وإن بقي له حكم الطهارة في حق
الصلاة المؤداة .

وكذلك الجواب في هذه المواضع ، بعد القعود قدر التشهد الأخير ،
عند أبي حنيفة ، خلافاً لهما^(٤) ، لأن الصلاة لم تؤد بعد ، ولأن^(٥) هذه
المعاني الناقضة للطهارة مما يندر وجودها ، فلا تلحق بالحدث السابق^(٦)
الذي يغلب وجوده .

• • •

(١) « سائل » ليست في أ و ب .

(٢) في ح : « لم يجب » .

(٣) في ب : « يؤد » .

(٤) « لهما » من ح . وفي الأصل و أ و ب : « لهم » وفي الكاساني (١ : ٢٢٢ : ٥) :

« لهما » وهذه إحدى المسائل الاثني عشرية وقد ذكرناها فيما تقدم في الهامش ١١ ص ٨٧ - ٨٨ وراجع :

السرخسي ، المبسوط : ١ : ١٢٥ - وراجع في تفصيل ذلك : ابن عابدين ، رد المحتار ، ١ :

٢٤٨ - ٤٤٩ .

(٥) في أ و ب : « فلأن » .

(٦) « السابق » ليست في ب .

ثم الإمام إذا سبقه الحدث فأراد أن يذهب ليتوضأ ، فهو على إمامته ،
مالم يخرج من المسجد ، أو يستخلف وجلا فيقوم الخليفة مقامه ينوى أن
يؤم الناس ، أو يستخلف القوم رجلا قبل أن يخرج هو من المسجد فيقوم
مقامه ينوى ^(١) إلا إمامة ، حتى إن رجلا لو دخل المسجد ساعتئذ واقتدى به ،
فإنه يصح اقتداؤه ويصير شارعا في الصلاة - هكذا روى ابن سماعة عن
أبي يوسف .

وقال بشر المريسي ^(٢) : لا يصح شروعه في الصلاة واقتداؤه به ، لأن
الإمام محدث ، والمحدث ليس في الصلاة ، فكيف يصح الاقتداء به
في صلاته .

والصحيح هو الأول ، لأن الحدث السابق لا ينافي التحريم لأن التحريم
شرط في ^(٣) الصلاة ، فلا يشترط لها الطهارة ، وإنما ينافي فعل الصلاة ، وصحة
الاقتداء تعتمد قيام التحريم ، لا قيام نفس الصلاة ، ولهذا يصح استخلافه ،

(١) « أن يؤم الناس أو يستخلف ... فيقوم مقامه ينوى » ليست في ح .

(٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « وقال الشافعي والمريسي » وفي الكاساني :
(١ : ٢٣٢ : ٢ من أسفل) مثل ما في المتن . والصحيح ما في المتن إذ الشافعي لا يرى جواز
الاستخلاف أصلا ويصلي القوم وحدانا بلا إمام (الكاساني ١٠ : ٢٢٤ : ١٠) .

وبشر المريسي هو بشر بن غياث بن عبد الرحمن المريسي . أدرك مجلس أبي حنيفة وأخذ
منه نبذا ، ثم لا زم أبا يوسف وأخذ عنه الفقه وبرع فيه . وقد اشتهر بعلم الكلام والفلسفة . وحرر
القول بخلق القرآن . وقد قال البعض بكفره وكانت بينه وبين الشافعي مناظرات . وقيل كان
والده يهوديا قصارا صباغا . و « المريسي » نسبة إلى مريس وهي قرية بمصر . وإليه تنسب الطائفة
من المرجئة التي يقال لها « المريسية » . وتوفي سنة ٢٢٨ هـ . (وقيل سنة ٢١٨ أو سنة ٢١٩) .
وله تصانيف وروايات كثيرة عني أبي يوسف وفي المذهب أقوال غريبة (اللكنوي ، ص ٥٤) .

(٣) « في » ليست في ا و ب و ح .

ولم تبطل صلاة القوم، ويمكنه البناء على صلاته ^(١) - فدل أن التحريمة قائمة.
 فإذا وجد شيء من هذه الأشياء يخرج من الإمامة . أما إذا قام الخليفة
 مقامه ناوياً للإمامة، فلائنه ^(٢) يصير إماماً في هذه الصلاة ، فخرج ^(٣) هو
 من الإمامة ، لائنه لا يجتمع في صلاة واحدة إمامان في حالة واحدة .
 وكذلك إذا استخلف القوم . لائنه بهم حاجة إلى تصحيح صلاتهم ، وذلك
 بالاستخلاف، فإذا ^(٤) ترك الإمام الاستخلاف ، فثبت ^(٥) لهم ولاية ذلك.
 وكذلك ^(٦) إذا خرج من المسجد، لائنه خلا مكان الإمام عن الإمام لأن المسجد
 بمنزلة بقعة واحدة ، فما دام فيه فكأنه ^(٧) في مكانه ^(٨)، إلا أن في الفصلين
 الأولين قام الخليفة مقامه ، فلم تفسد صلاته ولا صلاة القوم . أما في
 الخروج عن ^(٩) المسجد فإنه تفسد صلاة القوم ، لائنه بقى القوم بلا إمام ،
 والافتداء بدون الإمام لا يتحقق .

وأما صلاة الإمام هل تفسد؟ اختلفت الروايات ^(١٠) فيه، والمشهور

(١) « على صلاته » من اوب و .

(٢) « فلائنه » من ا . وفي الأشمل وب و : « فائنه » .

(٣) في : « ويخرج » .

(٤) في : « بالاستخلاف وإذا » .

(٥) في : « ثبت » .

(٦) في ا : « ولكن » .

(٧) القاء من اوب و .

(٨) « في مكانه » ليست في .

(٩) في : « من » .

(١٠) في اوب و : « الرواية » .

من الرواية أنها^(١) لا تفسد ، وكذا ذكر أبو عصمة^(٢) عن أصحابنا .
وذكر الطحاوي أنها تفسد .

والأول أصح ، لأن الإمام في حكم المنفرد ، وهو أصل بنفسه .
هذا إذا لم يكن خارج المسجد صفوف متصلة به^(٣) .

فأما إذا كانت متصلة ، فخرج الإمام ، ولم يتجاوز الصفوف — هل تبطل صلاة القوم أم لا ؟ قال أبو حنيفة وأبو يوسف : تبطل .

وقال محمد لا تبطل ، لأن موضع الصفوف لها حكم المسجد ، ألا ترى أن من صلى في الصحراء جاز استخلافه ما لم يتجاوز الصفوف .

والصحيح قولهما ، لأن القياس أن يكون الانحراف عن القبلة ،
لقصد الخروج عن المسجد ، مبطلا^(٤) صلاة القوم ، إلا أنه بقي إماما ،

(١) « أنها » من اوب و ح .

(٢) هناك ثلاثة يعرفون بهذه الكنية هم :

عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو عصمة البلخي — قال الجامع : ذكر السمعاني عند ذكر نسبة البلخي : المشهور بهذه النسبة عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة البلخي . كان شيخ بلخ في زمانه . وكنيته أبو عصمة وكان من ملازمي أبي يوسف . ومات سنة ٢١٠ هـ . (الكنوى : ١١٦)
أبو عصمة بن أبي الليث البخاري : من أقران القاضي اسحاق الحكيم السمرقندي . أخذ عن أبي منصور الماتريدي (الكنوى : ١١٦) .

نوح بن أبي مريم أبو عصمة المرزوي : تفقه على أبي حنيفة وابن أبي ليلى . ولى قضاء مرو سنة ١٧٣ هـ . ويسمى الجامع لأنه كان جامعا للعلوم إذ كان له أربعة مجالس : مجلس الأثر ومجلس أقاويل أبي حنيفة ومجلس النحور ومجلس الشعر والأدب ، وقيل : لأنه أول من جمع قته أبي حنيفة بمرو (الكنوى : ٢٢٢) .

ولعل المراد هنا هو الأول للازمته أبا يوسف مما يقرب منه أن يكون هو صاحب تلك الرواية .

(٣) « به » ليست في اوب و ح .

(٤) « مبطلا » من اوب و ح . وفي الأصل : « يبطل » .

حكماً، مادام في المسجد ، لضرورة صحة الاستخلاف ، والضرورة تندفع غالباً في المسجد ، فبقى حكم^(١) خارج المسجد على أصل القياس — ولهذا، بالإجماع : الإمام، يوم الجمعة، لو كبر وحده في المسجد ، والقوم خارج المسجد ، متصلاً بصفوفهم^(٢) ، وكبروا ، لا ينعقد الجمعة ، لأن الشرط أن يكون جماعة من القوم والإمام في مكان واحد ولم يوجد .

وأما الإمام إذا كان يصلي بالناس في الصحراء ، فأحدث^(٣) ، فمادام في الصفوف ، صح استخلافه ؛ وإذا جاوز الصفوف لا يجوز ، لأن مواضع الصفوف التحقت بالمسجد هنا ، لضرورة صحة الاستخلاف ، لعدم المسجد .

وهذا إذا ذهب الإمام يمنة أو^(٤) يسرة أو خلفاً .
أما إذا مشى أمامه ، وليس بين يديه بناء ، ولا سترة ، فإنه لا تفسد صلاتهم ما لم يذهب مقدار ما يجاوز الصفوف التي^(٥) خلفه — لأن هذا القدر من المشى، ليس بمناف للصلاة ، إذا^(٦) وجد في أحد^(٧) الجنين^(٨) .
أما إذا كان بين يديه حائط أو سترة ، فجازه ، تفسد صلاتهم ، لأن

(١) « حكم » من اوب و ح .

(٢) في الأصل : « بصفوفهم به » . وفي اوب و ح : « متصلاً بصفوفهم به » .

(٣) « ولم يوجد وأما الإمام ... فأحدث » ليست في ح .

(٤) في ب و ح : « و » .

(٥) « التي » من اوب و ح .

(٦) في اوب و ح : « لو » .

(٧) كذا في ا . وفي الأصل و ب و ح : « في إحدى » .

(٨) في اوب و ح : « الجنين » .

السترة تجعل لما دونها حكم المسجد ، حتى يباح للمار المرور وراء السترة ، ولا يباح داخل السترة .

وهذه المسائل رويت عن أبي يوسف .

وهذا الذى ذكرنا إذا كان فى المسجد مع الإمام جماعة من القوم .
فأما إذا كان معه واحد ، فإذا خرج الإمام من المسجد ، لم تفسد صلاة هذا الرجل ، لأنه تعين إماما ، قدمه الإمام المحدث أو لا^(١) ، لعدم المزاومة .

ولو أن الإمام إذا ظن أنه أحدث فأنصرف ، ثم علم أنه لم يحدث :
إن خرج من المسجد ، تفسد صلاتهم ، ولا يبنى .
أما إذا لم يخرج ، فإنه يرجع إلى مكانه ، ويبنى ، ولا تفسد^(٢) صلاته
فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف وإحدى الروايتين عن محمد ، وفى رواية
عن محمد : تفسد^(٣) .

وأجمعوا أنه^(٤) إذا ظن الإمام أنه افتتح الصلاة على غير وضوء ، أو
كان على ثوبه نجاسة ، أو كان متيمما ، فرأى سرا باظنه ماء^(٥) ، فأنصرف
وتحول عن القبلة ، فإنه تفسد صلاته ، ولا يبنى ، وإن لم يخرج من المسجد .
فأما إذا سلم على رأس الركعتين ، ساهيا ، فى ذوات الأربع ، وهو

(١) فى ح كذا : « أولى » .

(٢) « صلاتهم ولا يبنى ... ويبنى ولا تفسد » ليست فى ب .

(٣) فى ح : « إنه يفسد » . وفى ا « بأنه تفسد » . وفى ب : « بأنه لا يفسد » .

(٤) « أنه » من ا و ب و ح .

(٥) فى ح : « فظن أنه ماء » . وفى ا و ب : « فظنه ماء » .

يظن أنه قد أتم الصلاة ، ثم تذكر ورجع إلى مكانه : < ف > إن كان بعد الخروج ، تفسد صلاته بالإجماع ؛ وإن كان قبل الخروج ، فعلى الخلاف الذى ذكرنا .

فمحمد قاس موضع ^(١) الخلاف على المسائل المتفق عليها ، بعلّة الانحراف عن القبلة ، من غير ضرورة ^(٢)

و ^(٣) الصحيح قولهما ، لأن الانحراف ^(٤) لم يوجد لقصد الخروج عن الصلاة ، لأن عنده ^(٥) أنه ^(٦) انحراف لا صلاح صلاته ، حتى يتوضأ ويبني عليها ، ولو تحقق ^(٧) ما توهم ، لا يمنع البناء ، فكذلك إذا سلم ساهياً ^(٨) إلا أنه مشى فى صلاته ، لا ^(٩) لا صلاح صلاته ، حقيقة ، لأنه غير محدث بل ظن أنه محدث ، والمشى بغير عذر مفسد للصلاة ، ولكن المسجد له حكم بقعة واحدة ، فلم يجعل ماشياً تقديراً ، فإذا خرج ، فقد وجد المشى بغير عذر ^(١٠) حقيقة وحكماً ، فتفسد صلاته ، بخلاف ما ذكرنا من المسائل ،

-
- (١) « موضع » من ا و ب و ح .
 (٢) فى ا و ب و ح : « من غير عذر » .
 (٣) « و » من ب و ح .
 (٤) زاد هنا فى ب : « عن القبلة من غير عذر » . و « والصحيح ... الانحراف » ليست فى ا .
 (٥) فى ح : « عندما » .
 (٦) « أنه » من ا و ب و ح .
 (٧) فى ح : « وإن لم يتحقق » .
 (٨) فى ح : « وكذا سلام الساهى » . وفى ا و ب : « وكذلك فى سلام الساهى » .
 (٩) « لا » ليست فى ا و ب .
 (١٠) « مفسد للصلاة ولكن المسجد له ... المشى بغير عذر » ليست فى ب .

فإن ثمة الانحراف عن القبلة لقصد الخروج عن الصلاة^(١)، وعزم الرفض،
لأن البناء في هذه المواضع، لا يصح، فصار بمنزلة السلام عمدا^(٢)، فإنه
يكون قاطعا للصلاة لما^(٣) قلنا - كذا هذا. ^(٤).

(١) « عن الصلاة » ليست في ب .

(٢) في ب و ح : « السلام العائد » . وفي ا : « سلام العائد » .

(٣) في ب : « كما » .

(٤) راد في ا : « والله أعلم » .

باب الرياسة

فى الباب فصول :

منها - أن الجماعة واجبة . وقد سماها بعض أصحابنا^(١) : سنة مؤكدة -
وكلاهما واحد .

وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه واظب عليها ، وكذلك
الأئمة من لدن رسول الله صلى الله عليه إلى يومنا هذا ، مع التكثير على
تاركها - وهذا حد الواجب ، دون السنة .

ومنها - أن الجماعة إنما تجب على من قدر عليها ، منه غير مرجح . فأما من
كان به عذر فإنها تسقط عنه ، حتى لا تجب على المريض ، والاعمى ،
والزمن^(٢) ، ونحوهم - هذا إذا لم يجد < الاعمى > قائدا ، أو الزمن
من يحمله . فأما إذا وجد الاعمى قائدا ، أو الزمن حاملا ، بأن يكون
له مركب وخادم^(٣) ، < ف > عند أبي حنيفة : لا يجب ، وعندهما^(٤) :
يجب - وقد ذكرنا هذا فى باب الجمعة^(٥) .

(١) فى ، ح : « الصحابة » .

(٢) الزمن الذى طال مرضه زمانا (المغرب) .

(٣) فى ١ : « أو الزمن غنى له مركب وخادم يحمله » . وفى ب و ح كذا : « الزمن عينا له ... الخ » .

(٤) فى ١ و ب : « وقالوا » . وفى ح : « وقال أبو يوسف ومحمد » .

(٥) راجع فيما تقدم ص ٢٦٧ وما بعدها وخصوصا ٢٧١ - ٢٧٢ .

وضربها - أن أقل الجماعة ، في غير صلاة الجمعة ، الاثنان ، وهو أن يكون إمام^(١) مع واحد من القوم ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « الاثنان فما فوقهما جماعة » .

و^(٢) يستوى أن يكون ذلك الواحد رجلاً ، أو امرأة ، أو صبياً يعقل ، لأن هؤلاء من أهل الصلاة - فأما المجنون ، والصبي الذي لا يعقل ، فلا عبرة بهما .

فأما عدد الجماعة في باب الجمعة ، فقد ذكرنا في باب الجمعة^(٣) .

ثم ينظر : إن كان مع الإمام رجل واحد ، أو صبي يعقل ، فإن المأموم^(٤) ينبغي أن يقوم عن يمينه ولا يتقدمه الإمام^(٥) .

وإذا كان معه اثنان من الرجال أو الصبيان العقلاء ، يتقدمهما^(٦) الإمام . وقال بعض^(٧) : شايئنا : إن لم يتقدم الإمام^(٨) وقام بينهما ، فلا بأس . والأول أصح .

فإن كان معه نسوان ، أو امرأة واحدة ، فإنه يتقدمها ، لأن محاذاة المرأة الرجل في حرمة^(٩) صلاة مشتركة مستتمة الأركان ، توجب

(١) في النسخ الأخرى : « الإمام » . وفي ح : كذا : « في صلاة الجمعة اثنان وهو أن لا يكون الإمام » .

(٢) الواو من اوب و ح .

(٣) راجع فيها تقدم ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) في ا : « الإمام » .

(٥) « الإمام » ليست في اوب .

(٦) في ا : « فيتقدمها » . وفي ح : « تقدمها » .

(٧) « بعض » ليست في ح .

(٨) « الإمام » ليست في ح . وفي ا : « إن لم يتقدمها الإمام » .

(٩) « حرمة » ليست في اوب و ح .

فساد صلاة الرجل عندنا ، خلافاً للشافعي - وهو مسألة معروفة .
وإن كان معه رجال ونساء ، فإنه يتقدم الرجال على النساء لما قلنا .
ولو قامت امرأة بمحذاه الإمام ، وقد نوى الإمام إمامتها ، تفسد
صلاة الإمام ، وصلاة القوم ، لفساد صلاة الإمام^(١) .
وإن قامت في صف الرجال ، تفسد صلاة رجل كان عن يمينها ، ورجل
كان عن يسارها ، ورجل خلفها ، ورجل بمحذائها^(٢) .
ولو تقدمت الإمام حتى يكون الإمام خلفها ، لا تفسد صلاة الإمام
والقوم ، لكن تفسد صلاتها ، لأن الواجب عليها المتابعة ، فقد^(٣) تركت
فرضا من فرائض الصلاة ، ففسد صلاتها .
ولو كان صف من النساء بين الإمام والرجال ، لا يصح اقتداء الرجال
بالإمام ، ويجعل حائلاً .
ولو كان في صف الرجال ثنتان من النساء ، وخلف هذا الصف
صفوف أخرى ، تفسد صلاة رجل عن يمينها ، وصلاة رجل عن يسارها ،
وصلاة رجلين خلفها^(٤) .
وإن كن ثلاثا اختلف المشايخ فيه :
قال بعضهم : تفسد صلاة ثلاثة رجال خلفهن لا غير .

(١) « لفساد صلاة الإمام » من أ و ب . وفي ح : « بفساد صلاة الإمام » .

(٢) في أ و ب و ح « خلفها بمحذائها » وفي الأصل : « بمحذاها » .

(٣) في ح : « وقد » .

(٤) كذا في أ و ب . وفي الأصل : « عن يمينها ... عن يسارها ... خلفها » .

وقال بعضهم: تفسد صلاة الرجال كلهم خلفهن ، ويصير الثلاث من النسوان بمنزلة صف على حدة^(١) .

وأصله حديث النبي عليه السلام أنه قال: « ليس مع الإمام من كان بينه وبين الإمام نهر ، أو طريق ، أو صف من النساء » .

• • •

ومنها - بيان من يصلح للإمامة ، فنقول :

الصالح للإمامة هو الرجل^(٢) الذي من أهل الصلاة المفروضة ، سواء كان حرا أو عبدا ، بصيرا كان أو أعمى ، تقيا كان أو فاجرا ، على ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال: « صلوا^(٣) خلف كل بر وفاجر » .
والصبي العاقل لا تجوز إمامته في الفرائض ، لأنه لا يصح منه أداء الفرائض ، لأنه ليس من أهل القرض .

وهل تجوز إمامته في النوافل ، كالتراويح وغيرها ؟ اختلف المشايخ فيه : أجاز بعضهم ، ولم يجز عاقتهم .
هذا كله عندنا .

وقال الشافعي : تجوز إمامة الصبي العاقل .
وأما صاحب الهوى : فإن كان هوى يكفره : لا تجوز إمامته . وإن كان لا يكفره : جاز مع الكراهة .

• • •

(١) في ح : كذا « بمنزلة على » أ ه .

(٢) « الرجل » من أ وب و ح .

(٣) في الأصل : « صلوا المفروضة خلف ... » و « المفروضة » ليست في أ وب و ح .

ولا في الكاساني (١ : ١٥٦ : ٢١) ولا في المرغيناني (الهداية ، ١ : ٢٤٨) .

ومنها - بيان الوُفُضْل ، فنقول :

إن الحر، و^(١) التقى، والبصير، أفضل من العبد، والفاجر، والاعمى -
لأن إمامة هؤلاء سبب لتكثير الجماعة، وإمامة أولئك سبب للتقليل، فما
هو سبب لتكثير أولى وأفضل.

ثم أفضل هؤلاء من كان أقرأهم لكتاب الله، وأعلم بالسنة. فإن
كان منهم رجلان أو أكثر على هذا، فأكبرهما^(٢) سناً أولى. وإن استويا
فى الكبر، فأينهما صلاحاً أولى. وإن استويا فى ذلك، قالوا: أحسنهما
خلقاً أولى^(٣). وإن استويا، فأحسنهما وجهاً أولى - لأن هذه الأوصاف
سبب الرغبة^(٤) إلى^(٥) الجماعة.

ولو استويا فى العلم وأحدهما أقرأ، أو^(٦) استويا فى القراءة وأحدهما
أعلم^(٧) - فهو أولى.

فأما إذا كان أحدهما أقرأ، والآخر أعلم، فالأعلم أولى، لأن حاجة
الناس إلى علم الإمام^(٨) أشد.

(١) الواو ليست فى ح .

(٢) فى ب و ح : « فأكبرهم » .

(٣) « أولى » من ا و ب و ح .

(٤) فى ا : « الترغيب » .

(٥) فى ح : « فى » .

(٦) فى ح : « ولأن » .

(٧) فى ا و ب : « فالأعلم أولى » .

(٨) فى ا و ب . « لى العلم » .

وعلى هذا قالوا : العالم بالسنة إذا كان ممن يجتنب الفواحش ^(١) الظاهرة ،
وغيره أودع منه ، لكن غير ^(٢) عالم بالسنة ، فتقديم العالم أولى .
ولو كان أحدهما أكبر ، والآخر أودع ، فإن الأكبر سناً أولى إذا
لم يكن فيه فسق ظاهر أو لم يكن متبهماً به ^(٣) ، لأن النبي عليه السلام قال :
« الأكبر الكُبر ، » ^(٤) .

(١) في ح : « الكبائر » .

(٢) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « هو » .

(٣) « به » من أ و ب و ح .

(٤) زاد في أ و ب : « والله تعالى أعلم » .

باب

(١) قضاء الفائتة

الكلام في مسائل الترتيب (٢) من وجوه :

أمرها - أن الترتيب في أداء الصلوات المكتوبات فرض بلا خلاف ، حتى لا يجوز أداء الظهر قبل الفجر ، ولا أداء العصر قبل الظهر ، لأن الصلاة لا تجب قبل وجود هذه (٣) الأوقات .

فأما إذا وجدت الأوقات ، ووجبت الصلاة (٤) ، فلم يؤدها حتى دخل وقت صلاة أخرى - < ف > هل يعتبر الترتيب (٥) واجبا ، حتى لا (٦) يجوز أداء الوقتية قبل قضاء الفوائت أم لا ؟ .

على قول أصحابنا : يجب الترتيب .

وعلى قول الشافعي : لا يجب .

والأصل في الباب قوله عليه السلام : « من نام عن صلاة (٧) أو نسيها

(١) في ح : « الفوائت » .

(٢) في ح : « قال رحمه الله : الكلام في مسائل باب الترتيب » .

(٣) هذه الورقة بعد موضعها بورقة في نسخة دار الكتب المصورة عن الأصل والتي اعتمدنا عليها .

(٤) في ا و ب : « الصلوات » .

(٥) في ب : « الوقت » .

(٦) « لا » ليست في ح .

(٧) في ح : « صلاة » .

فليصلها^(١)، إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها^(٢)، - فالنبي عليه السلام جعل وقت الفائتة وقت التذكر ، فكان أداء الوقتية فيه قبل^(٣) وقته ، فلا يجوز ، عملاً بظاهر الحديث .

ثم الترتيب لا يجب عند النسيان ، ولا عند ضيق الوقت ، وعند كثرة الفوائت - في قول عامة العلماء .

وقال مالك : لا يسقط حالة النسيان ، ولا عند ضيق الوقت^(٤) .

وقال زفر : لا يسقط عند كثرة الفوائت .

هما يقولان : إن الدليل الموجب للترتيب ، وهو الحديث ، لا يوجب الفصل^(٥) بين هذه الأحوال .

ولكن الصحيح قول العامة^(٦) ، لأن الترتيب إنما وجب بخبر الواحد ، وشرط وجوب العمل به أن لا يؤدي إلى نسخ حكم الكتاب والسنة المشهورة^(٧) ، وحكم الكتاب والسنة المشهورة^(٨) أن لا يجوز ترك الوقتية عن الوقت ، و^(٩) في هذه الأحوال الثلاث يؤدي إلى هذا ، فيسقط^(١٠)

(١) في اوب : « فليقضا » .

(٢) في : « وقت لها » .

(٣) في : « وكان أداء ... لذا قبل » .

(٤) « وعند كثرة الفوائت . . ضيق الوقت » ليست في ب .

(٥) في اوب و : « وهو الحديث لا يفصل » .

(٦) في : « العلماء » .

(٧) و (٨) في : « المشهور » .

(٩) الواو ليست في : .

(١٠) في ب و : « فسقط » ،

العمل بخبر الواحد .

ثم اختلف أصحابنا في أدنى حد^(١) الفائت الكثير^(٢) :

قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إذا كان الفائت ست صلوات ، ودخل وقت السابعة ، يسقط الترتيب ، ويجوز أداء السابعة .

وقال محمد : إذا كان الفوائت صلاة^(٣) يوم وليلة ، وهي خمس صلوات^(٤) ، ودخل وقت السادسة ، يسقط الترتيب^(٥) ويجوز أداء السادسة .

ولو ترك صلاة ، ثم صلى بعدها خمس صلوات ، وهو ذا كر للفائتة ، فإن هذه الخمسة^(٦) موقوفة عند أبي حنيفة ، فإذا صلى السابعة^(٧) تجوز السابعة بالاتفاق ، وتعود الخمسة^(٨) إلى الجواز — وفي^(٩) قولها عليه قضاء^(١٠) ست صلوات ، المؤديات الخمسة والفائتة — وعلى قياس قول محمد : يعيد خمس صلوات^(١١) .

وكذلك إذا ترك خمس صلوات ، ثم صلى السادسة ، فهي موقوفة

(١) في أ : « في حد أدنى » .

(٢) في ب : « الكبير » . وفي ح : « الفوائت الكثيرة » .

(٣) في ح : « كانت صلاة » .

(٤) « صلوات » من أ وب و ح .

(٥) « الترتيب » من أ وب و ح .

(٦) « الخمسة » ليست في ج .

(٧) في ح : « السادسة » .

(٨) في ح : « الخمس » .

(٩) في أ وب و ح : « وعلى » .

(١٠) « قضاء » ليست في ح .

(١١) « وعلى قياس ... صلوات » ليست في أ وب و ح .

عند أبي حنيفة ، حتى لو صلى السابعة تنقلب السادسة إلى الجواز عنده ^(١) .
وعندهما لا تنقلب .

وكذلك لو ترك صلاة ٥٠ ثم صلى شهرا ، وهو ذا كر للفائتة : على قول
أبي يوسف يعيد الفائتة وخمس صلوات آخر ، وعند محمد يعيد ^(٢) الفائتة
وأربع صلوات آخر ^(٣) ، وعند أبي حنيفة يعيد الفائتة لا غير - وهي
مسألة معروفة .

ولو ترك صلاة من يوم واحد ^(٤) ، ولا يدرى أية صلاة هي ، فإنه
ينبغي أن يتحرى ، فإن لم يقع تحريره على شيء ، يعيد صلاة يوم وليلة ، احتياطاً ،
حتى يخرج عن قضاء الفائتة ^(٥) ، ييقن ^(٦) .

الحائض إذا طهرت في آخر وقت الظهر ، أو المسافر إذا أقام ، أو
الصبي إذا بلغ ، أو الكافر أسلم ، أو المجنون أو المغمى عليه ^(٧) أفاق ، فعليهم
صلاة الظهر ، ويصلي المقيم أربعاً - وعلى قول زفر لا يجب ما لم يدركوا
من ^(٨) الوقت ما يمكنهم أداء تلك الصلاة فيه .

وعلى هذا إذا كانت طاهرة فخاضت في آخر الوقت ، أو كان مقبلاً

(١) « عنده » ليست في ح .

(٢) « يعيد » ليست في ح . وزاد هنا في ا و ب و ح : « تلك » .

(٣) « آخر » من ا و ب و ح .

(٤) في ا و ب و ح : « صلاة واحدة من اليوم » .

(٥) في ح : « الفوائت » .

(٦) « ييقن » ليست في ح .

(٧) « المغمى عليه » ليست في ب .

(٨) في ح : « آخر » .

فَسَافِرٌ ، أَوْ ارْتَدَّ فِي آخِرِ الْوَقْتِ ، فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ .

وَحَاصِلُ هَذَا أَنَّ الصَّلَاةَ يَتَضَيَّقُ وَجُوبُهَا فِي آخِرِ الْوَقْتِ إِذَا بَقِيَ مِنْ
الْوَقْتِ مَقْدَارٌ مَا يُمْكِنُ أَدَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ فِيهِ ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا . فَأَمَّا
إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَقْدَارٌ مَا يُوْدِي بَعْضَ الصَّلَاةِ ، أَوْ مَقْدَارٌ مَا يَتَحَرَّمُ لِغَيْرِهِ :
فَعِنْدَنَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ .

وَعِنْدَهُ لَا يَجِبُ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْأَدَاءِ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، فَيَكُونُ
تَكْلِيفٌ مَا ^(١) لَيْسَ فِي الْوَسْعِ .

وَلَكِنَّا نَقُولُ : يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ فِي الْوَقْتِ بِقَدْرِ مَا يُمْكِنُ ، وَالْقِضَاءُ فِي
الْوَقْتِ الثَّانِي بِقَدْرِ مَا لَا يُمْكِنُ ، وَالصَّلَاةُ الْوَاحِدَةُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا
قِضَاءً وَبَعْضُهَا أَدَاءً ، كَالْمَقِيمِ إِذَا اقْتَدَى بِالْمَسَافِرِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ : يُوْدِي مَعَهُ
رَكْعَتَيْنِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ ^(٢) ثُمَّ يَقْضِي رَكْعَتَيْنِ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي ^(٣) .

(١) فِي ب وَ ا : « التَّكْلِيفُ بِمَا » .

(٢) « فِي آخِرِ الْوَقْتِ » لَيْسَتْ فِي هـ .

(٣) زَادَ فِي ا وَ ب : « وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ » .

باب

(١) سجدة التلاوة

الكلام^(٢) في الباب في مواضع :
في بيان أن سجدة التلاوة واجبة أم لا ،
وفي بيان مواضع السجدة ،
وفي بيان سبب الوجوب ،
وفي بيان من يجب عليه - ونحو ذلك .
أما الأول - فنقول :

سجدة التلاوة واجبة عندنا .
وعند الشافعي سنة^(٣) .

والصحيح قولنا لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « السجدة على
من سمعها أو تلاها »^(٤) .

. . .

وأما مواضع السجدة فأربعة عشر :

أربع في النصف الأول : في آخر الأعراف ، وفي الرعد ، وفي

(١) عبارة « باب سجدة التلاوة » ليست في ب .

(٢) في ح : « قال رحمه الله : الكلام » .

(٣) في ا و ب و ح : « مسنونة » .

(٤) في ا و ب : « تلاها أو سمعها » .

النحل ، وفي بنى إسرائيل ^(١) .

وعشرة في النصف الأخير : في سورة مريم ، وفي الحج في ^(٢)
الأولى ، وفي الفرقان ، وفي النمل ، و « الم » السجدة ، و « ص » ، و « حم »
السجدة ، و « النجم » و « إذا السماء انشقت » ، و « اقرأ باسم ربك » ^(٣) .

(١) انظر فيما بعد المامش ٣ .

(٢) « في » من اوب . وفي : « والأولى في الحج » .

(٣) وهي : في :

الأعراف : ٢٠٦ : « إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ، ويسبحونه ،
وله يسجدون » .

الرعد : ١٥ : « والله يسجد من في السموات والأرض ، طوعا وكرها ، وظلالهم
بالغدو والآصال » .

النحل : ٤٩ : « والله يسجد ما في السماوات وما في الأرض من دابة والملائكة وهم
لا يستكبرون » .

بنى إسرائيل (الاسراء) : ١٠٧-٩ : « قل آمنوا به أو لا تؤمنوا - إن الذين أوتوا
العلم من قبله إذا يتلى عليهم ، يخرجون للأذقان سجدا . ويقولون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا
لمفعولا . ويخرجون للأذقان يكون وزيدهم خشوعا » .

مريم : ٥٨ : « أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح
ومن ذرية إبراهيم وإسرائيل ومن هدينا واجتبتنا إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا » .
الحج : ١٨ : « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر
والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من
مكرم إن الله يفعل ما يشاء » .

أما الثانية فهي عند الشافعي وهي الآية ٧٧ : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا
ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » .

الفرقان : ٦٠ : « وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ؟ أنسجد لما تأمرنا
وزادهم تقورا » .

النمل : ٢٥-٢٦ : « ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض
وعلم ما تخفون وما تمنون . الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم » .

وتلى هذا قول عامة العلماء .

وقال الشافعى : فى آخر سورة « الحج » سجدة فى قوله : « واركعوا واسجدوا » . وقال فى سورة « ص » سجدة الشكر لاسجدة التلاوة .
وقال مالك : ليس فى سورة « النجم » وسورة « إذا السماء انشقت » و « اقرأ باسم ربك » سجدة .

وأما سبب وجوب السجدة (١) :

< فهو > التلاوة والسمع (٢) ، للحديث الذى رويناه .

ثم السجدة تجب بسمع التلاوة مطلقا ، سواء كانت فى الصلاة أو

= السجدة : ١٥ : « إنما يؤمن آياتنا الذين إذا ذُكروا بها خروا سجدا وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون » .

ص : ٢٤ : « قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نجاك ولأن كثيرا من الخطاء لينفى عنهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأتاب » .

فصلت : ٣٧-٣٨ : « ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لانسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله لذى خلقهن إن كنتم لياه تبعدون . فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون »

النجم : ٦٢ : « فاسجدوا لله واعبدوا » .

الانشقاق : ٢١ : « وإذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون » .

العلق : ١٩ : « كلا لاتطمه واسجد واقترب » .

(١) « ال » من ا .

(٢) فى الأصل : « وأما سبب وجوب سجدة التلاوة وهو السماع ... » . وفى ب و ح : « وأما سبب وجوب سجدة التلاوة والسمع ... » . وفى ا : « وأما سبب وجوب السجدة : التلاوة والسمع ... » .

خارج الصلاة ، كان التالى ^(١) مسلماً أو كافراً ، طاهراً ^(٢) أو محدثاً أو ^(٣) جنباً أو حائضاً أو نفساء ، صغيراً كان أو كبيراً ، عاقلاً كان أو مجنوناً — بعد أن يكون السامع من أهل وجوب السجدة عليه .
وكذلك التلاوة ، سبب ^(٤) الوجوب فى حق التالى ، إذا كان أهلاً للوجوب أيضاً .

. . .

ثم أهل وجوب السجدة :

من كان من ^(٥) أهل وجوب الصلاة عليه ، أو من أهل وجوب القضاء ، لأنها جزء من أجزاء الصلاة ، فلا تجب على الكافر ، والصبي ، والمجنون ، والحائض ، والنفساء ، لأنه لا وجوب عليهم .
فأما الجنب والمحدث فيجب ^(٦) عليهما ، لأنه يجب عليهما الصلاة ، والطهارة شرط الأداء لا شرط ^(٧) الوجوب .

. . .

ومنها - شرائط صحة أداء سجدة التلاوة :

وهى ما كان من شرائط صحة الصلاة ، من الطهارة عن ^(٨) النجاسة

(١) فى ا و ب : « القارىء » .

(٢) « طاهراً » من ا و ب و ح . وفى ب : « أو طاهراً » .

(٣) « أو » ليست فى ح .

(٤) فى ح : « بسبب » . وفى ب : « أو سبب » .

(٥) « من » ليست فى ب .

(٦) التاء من ا و ب . وفى ح : « يجب عليه » .

(٧) « لا شرط » ليست فى ح .

(٨) فى ب : « من » .

الحقيقية بدنا ومكانا وثيابا، وستر العورة، واستقبال القبلة، ونحوها^(١)، لأنها بعض الصلاة، فيشترط لأدائها ما هو شرط في الكل.

وكذلك كل ما كان مفسدا للصلاة، من الكلام، والقهقهة، والحدث العمد ونحوها، فهو يفسد السجدة، إلا أنه إذا قهقه في السجدة، لا تنتقض طهارته بخلاف الصلاة، على ما مر من قبل، لأن انتقاض الطهارة بالقهقهة في الصلاة عرفناه نصا^(٢) - بخلاف القياس، في صلاة تامة - غير معقول المعنى، فلا يثبت في حقها، كما في صلاة الجنابة^(٣).

ولو قرأ على الدابة، وهو مسافر، فسجد^(٤) على الدابة، مع القدرة^(٥) على النزول: < ف > القياس أن لا يجوز، وبه قال بشر المريسي^(٦) - وفي الاستحسان يجوز، بخلاف الصلاة فإنها لا تجوز، فرضا، على الدابة، مع القدرة على النزول، لأن القراءة أمر دائم، بمنزلة التطوع، فكان في اشتراط النزول حرج، بخلاف الفرض.

. . .

ومنها - أنه هل تكرر السجدة بتكرر^(٧) النزوة؟ فنقول:

(١) في ب: « ونحوها » .

(٢) « نصا » ليست في ح .

(٣) « لأن انتقاض ... الجنابة » من ب وهي في ا و ح مع بعض خلاف لفظي يسير لا يخلو خلافا في المعنى . - وراجع فيما تقدم ص ٣٩ وما بعدها .

(٤) في ح: « أسجد » .

(٥) في ا و ب و ح: « قدرته » .

(٦) في الهامش ٢ تقدم ص ٣٥١ .

(٧) في ح: « بتكرار » .

إذا قرأ في مجلس واحد آيات السجدة ، أو قرأ آية واحدة^(١) في مجالس مختلفة ، تجب السجدة ، بقدر عدد القراءة .

فأما إذا قرأ آية واحدة ، في مجلس واحد ، مرارا ، لا تجب إلا سجدة واحدة ، لأن في إيجاب^(٢) التكرار في^(٣) مجلس واحد^(٤) إيقاع الناس في المخرج ، ولا حرج عند اختلاف الآية في مجلس واحد وعند اختلاف المجالس .

هذا حكم خارج الصلاة .

أما إذا كرر آية السجدة في الصلاة : < ف > إن كانت^(٥) في ركعة واحدة^(٦) ، لا تجب إلا سجدة واحدة ، لاتحاد المجلس حقيقة . وإن قرأها في كل^(٧) ركعة : < ف > القياس أن لا يجب إلا سجدة واحدة ، وهو قول أبي يوسف . لاتحاد المجلس حقيقة^(٨) . وفي الاستحسان يجب بكل^(٩) تلاوة سجدة^(١٠) ، وهو قول محمد ، لأنه لا حرج في الوجوب ،

(١) في ح : « آية واحدة مرارا » . وفي ا و ب : « آية مرارا » .

(٢) في ح كذا : « لا بسجدة واحدة إلا في إيجاب » وفي ب : « لا سجدة لأن في إيجاب » .

(٣) في ح : « وفي » .

(٤) « مرارا ... في مجلس واحد » ليست في ا .

(٥) في ب : « كان » .

(٦) في ح كذا : « لأن كانت ركعة واحدا » .

(٧) « كل » ليست في ب .

(٨) « حقيقة » من ا و ب .

(٩) في ا و ب : « لكل » .

(١٠) « وهو قول أبي يوسف ... تلاوة سجدة » ليست في ح .

لأن تكرار آية السجدة في كل ركعة نادر في الصلاة ، لأنها ليست بموضع التعليم .

. . .

ومنها - أن الإمام إذا قرأها في الصلاة ، فإنه يجب عليه السجدة ، وعلى القوم . لكن إذا سجدوا^(١) في الصلاة ، يجوز ؛ وإن لم يسجدوا ، تسقط ، لأنها صلاتية ، فتسقط بالخروج عنها .

وأما المقتدى إذا قرأها < فقد > أجمعوا أنه لا يجب عليه أن يسجد في الصلاة . وهل يسجد خارج الصلاة ؟

على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجب ، وعلى قول محمد : يجب . وكذلك^(٢) لا تجب السجدة على الإمام والقوم . وأجمعوا أنه تجب السجدة على من سمع من المقتدى خارج الصلاة . والصحيح قولهما ، لأنه لا فائدة في الوجوب ، لأن فائدة الوجوب الأداء ، ولا يمكنه الأداء في الصلاة ، لأنه تابع للإمام^(٣) ، وتجب^(٤) عليه متابعتة ، وفيه ترك المتابعة ، ولا يمكنه بعد السلام ، لأنها صارت صلاتية ، والصلاة تسقط بالسلام .

ولو سمع المقتدى ممن قرأ خارج الصلاة ، يجب عليه أن يسجد خارج الصلاة ، لأنها ليست بصلاة .

(١) في ح : « سجد » .

(٢) في ب : « ولذلك » .

(٣) في ح : « تابع الإمام » . وفي ب « تابع الإمام » .

(٤) في ح : « فيجب » .

وكذلك الامام لو سمع ممن قرأ خارج الصلاة، يجب عليه أن يسجد^(١)،
خارج الصلاة^(٢) أيضا، لما قلنا .

ولو سجد هذه السجدة في الصلاة، لم يجز، لأنها ليست بصلاةية ..
ولكن هل تفسد صلاته؟ في رواية لأصول^(٣) : لا تفسد الصلاة^(٤)،
لأن السجدة ليست بمنافاة للصلاة، وهي ما دون الركعة، فصار كما
لو سجد سجدة^(٥) زائدة^(٦) تطوعا - والله أعلم .

(١) « أن يسجد » ليست في ب .

(٢) « لأنها ليست بصلاةية ... يسجد خارج الصلاة » ليست في أ .

(٣) في ح : « الأصول » .

(٤) في ب و ح : « صلاة » .

(٥) « سجدة » ليست في ح .

(٦) « زائدة » ليست في ب .

كتاب^(١) الجنائز

قال رحمه الله^(٢) :

إذا احتضر الرجل الموت^(٣)، فإنه يوجه على شقه اليمين، نحو القبلة على ما ذكرنا. ويلقن كلمة الشهادة، لقوله عليه السلام : « لقنوا موتاكم : لا إله^(٤) إلا الله » .

وإذا مضى^(٥)، ينبغي أن يغمض عيناه، ويشد لحياه^(٦)، لأنه إذا^(٧) ترك مفتوحا^(٨)، يصير كرية المنظر ويقبح في أعين الناس - وعليه توارث الأئمة^(٩)، وما رآه المسلمون^(١٠) حسنا، فهو عند الله حسن .

ثم المستحب أن يعجل في جهازه ولا يؤخر، لقوله عليه السلام :

-
- (١) هكذا في اوب و ح وكان كذلك في الاصل ثم جمعت فيما بعد « باب » .
(٢) « قال رحمه الله » ليست في اوب .
(٣) أى أشرف على الموت فهو في النزاع (المصباح) . و « الموت » ليست في اوب .
(٤) في اوب و ح : « شهادة أن لا إله » وفي الكسائي (١ : ٢٩٩ : ١٢) مثل ما في المتن .
(٥) في اوب : « قبض » .
(٦) اللحنى عظم الحنك، وهو الذى عليه الأسنان، وهو أعلى وأسفل (المصباح) .
(٧) « إذا » من اوب و ح .
(٨) في اوب و ح : « مفتوح العين » . وفي الكسائي (١ : ٢٩٩ : ١٤) : « لو ترك كذلك » .
(٩) في ح : « الملون » .
(١٠) في اوب : « المؤمنون » .

« عجلوا موتاكم ؛ فإن يك خيرا ، قدمتموه إليه ؛ وإن يك شرا ، فبعدا لأهل النار . »

ولا بأس بإعلام الناس بموته ، لأن فيه تحريض الناس إلى ^(١) الطاعة ، وحثا على الاستعداد لها ؛ فيكون سببا ^(٢) إلى الخير ، ودلالة عليه ، والنبي عليه السلام قال : « الدال على الخير كفاعله » .

ثم يشتغل بنفسه ، فإن غسل الميت واجب ، بإجماع ^(٣) الأمة عليه ^(٤) من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا - وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « لما توفي آدم عليه السلام ، غسلته الملائكة ، وقالت ^(٥) لولده : هذه سنة موتاكم . »

ثم كيف يغسل ؟

روى أبو يوسف ^(٦) عن أنى حنيفة ، وذكر محمد في كتاب الصلاة أنه مجرد الميت ، ويوضع على تحت ، وتستر عورته بخرقه ، وهي من الركبة إلى السرة ، ويوضأ ^(٧) وضوءه للصلاة ، إلا أنه لا يغمض ^(٨) ، ولا يستنشق ، ولا يمسح على رأسه ، ولا يؤخر غسل رجله ^(٩) ، بخلاف

(١) في اوب و ح : « على » .

(٢) « فيكون سببا » ليست في ح . وفي ا : « فيكون تسببا » .

(٣) في اوب و ح : « لاجماع » .

(٤) « عليه » ليست في اوب .

(٥) في ا و ح : « وقال » .

(٦) في اوب و ح : « روى عن أبي يوسف » .

(٧) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « ويوضئ » وهي لغة ضعيفة .

(٨) في ح : « لا يغمض » .

(٩) راجع فيها تقدم ص ٥٤ .

غسل الجنب - ثم يَضْجَع على شقه الأيسر ، فيغسل بالماء الذي غلى ^(١)
 بالسِّدْر و ^(٢) الحِطْمَى و ^(٣) الحُرْض ^(٤) ، أو بالماء القراح إن ^(٥) لم يكن
 شيء من ذلك ، حتى ينقيه ، ويخلص الماء إلى ما يلي التخت ، لأن المسنون
 هو البداءة ^(٦) باليامن ، فيضجع على شقه الأيسر حتى يمكن البداءة ^(٧)
 بغسل الأيمن ثم يَضْجَع على شقه الأيمن ، فيغسل الأيسر حتى ينقيه ^(٨) -
 ثم يقعده ، ويسنده إلى نفسه ، ويمسح يده ^(٩) على بطنه مسحاً رقيقاً ، فإن
 سال منه شيء ، يمسحه ، ويغسل ذلك الموضع ، حتى يطهر عن النجاسة الحقيقية .
 ولا يجب إعادة الغسل ولا الوضوء بخروج شيء منه ، وعند الشافعي
 يعاد الوضوء .

والصحيح قولنا ، لأن الغسل والوضوء ما وجب لأجل الحدث ،
 وإنما عرفناه بالنص ، بخلاف القياس وقد وجد ^(١٠) .

ثم يَضْجَع على شقه الأيسر حتى ينقيه ^(١١) ويرى أن الماء قد خلص إلى

(١) في ا و ب : « أغلى » . وفي ح كذا : « أغلا » .

(٢) في ا و ح : « أو » .

(٣) في ا و ب و ح : « أو » .

(٤) السِّدْر شجر النبق والمراد به في باب الجنابة ورقة (المغرب) والحِطْمَى نبت بالمرق
 طيب الرائحة يعمل عمل الصابون ، لأنه أبلغ في استخراج الوسخ (المبدائي على القدوري)
 والحُرْض الإثنان وهو ما تفسل به الأيدي (اللسان) .

(٥) في ح : « وإن » .

(٦) و (٧) في الأصل و ب و ح : « الداية » وفي ا : « البداءة » - راجع الهامش ٩ ص ١٧ .

(٨) « حتى ينقيه » ليست في ح .

(٩) في ح : « يديه » .

(١٠) « وإنما عرفناه بالنص بخلاف القياس وقد وجد » ليست في ح .

(١١) « ثم يَضْجَعه ... ينقيه » ليست في ح .

مايلي السرير ، حتى يكون الغسل ثلاث مرات ، وهو ^(١) الغسل المسنون في حال الحياة ، فكذلك ^(٢) بعد المات - ثم ينشفه بثوب حتى لا يتبل أكفانه ، ولا يؤخذ شيء من ظفره ، ولا شعره ، ولا يسرح لحيته ، لأن هذا من باب الزينة ، والميت لا يزين .

هذا الذي ذكرنا سنة في كل ميت مات بعد الولادة ، إلا الشهيد الذي مثل شهداء أحد ، على ما نذكر .

ولهذا قلنا ^(٣) إن المولود إذا خرج ميتا لا يغسل - هذا جواب هذا الكتاب ^(٤) على ما نذكر ^(٥) .

فأما إذا استهل الصبي ثم وجد ميتا ، يغسل ، لأن الاستهلال دلالة الحياة .

وإذا وجد أكثر الانسان الميت ^(٦) ، يغسل ، لأن لأكثر حكم الكل . فأما إذا وجد أقل أو النصف ، لم يغسل عندنا ، وعند الشافعي يغسل كيفما كان .

ثم الجنس يغسل الجنس كالذكر للذكر ، واللائتي لللائتي ^(٧) ، ولا يغسل

(١) في حـ « فهذا » . وفي اوب : « فهو » .

(٢) في حـ : « وكذلك » .

(٣) « قلنا » من اوب وحـ .

(٤) في ب وحـ : « ظاهر الكتاب » .

(٥) في حـ : « ما ذكرنا » .

(٦) في حـ : « ميتل » .

(٧) هكذا في غير الأصل . وفي الأصل : « كالذكر الذكر واللائتي اللائتي » وفي

الكاساني (١ : ٣٠٤ : ١٨) : « فيغسل الذكر الذكر ... »

الجنس خلاف الجنس، كالرجل للأنثى والأنثى للرجل^(١)، لأن مس العورة حرام، في حال الحياة والمات جميعاً، للأنثى^(٢).

فأما إذا كانا زوجين، فالزوجة المعتدة^(٣) بسبب الموت يحل لها غسل الزوج، بالإجماع، ما لم يوجد منها في حال العدة ما هو سبب الفرقة وهو المصاهرة^(٤) أو الردة.

فأما المعتدة بالطلاق البائن، إذا مات الزوج بعد ذلك : < ف > لا تغسله^(٥)، لأن الطلاق البائن يرفع النكاح.

فأما الزوج فلا^(٦) يغسل الزوجة عندنا، خلافاً له^(٧)، والمسألة معروفة.

وأما أم الولد < ف > لا تغسل مولاهما، وإن كانت معتدة بعد موته، عندنا، وقال زفر تغسل - إلا أن الصحيح قولنا، لأن القياس أن المعتدة للزوج لا تغسل، لأن النكاح انتهى بالموت كما في جانب الزوج، وإنما جاءت^(٨) الإباحة، بخلاف القياس، في حق الزوجة^(٩)، فبقى الحكم في

(١) في ح : كذا ذكر وللأنثى الأنثى للذكر .

(٢) في ا : « للأحاديث » .

(٣) زاد في ا هنا « إن وجبت عدة » . وفي ب زاد : « فإن وجبت العدة » .

(٤) في ا و ب و ح : « حرمة المصاهرة » .

(٥) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « لا يغسل » .

(٦) الفاء من ا و ب و ح .

(٧) في ا : « فلا يغسل الزوجة وإن كانت معتدة بعد موته خلافاً للشافعي » . وفي ح : « فلا

يغسله الزوجة وإن كانت معتدة بعد موتها عندنا خلافاً للشافعي » . وفي ب : « فلا يغسل الزوجة - والمسألة معروفة » .

(٨) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « جاز » .

(٩) في ح : « الزوج » .

حق أم الولد على أصل القياس .

فأما الصي والصية : إن كانا من أهل الشهوة ، فكذلك
الجواب — وإن لم يكونا من أهل الشهوة ، فلا بأس بغسلها عند
اختلاف الجنس .

وإذا ماتت المرأة في السفر ، ولم يكن هناك غير الرجال : فإن كان
منهم ذو رحم محرم منها ، فإنه ييممها بيده بغير خرقه ؛ وإن لم يكن ،
فالأجنبي ييممها بخرقه — لأن الأجنبي لا يحل له مس محل التيمم بدون
الخرقة ، فأما المحرم فيحل^(١) له مس ذلك الموضع من غير حائل .

. . .

ثم يكفن الميت بعد الغسل ، لأن تكفين الميت سنة ، لما روى في
قصة آدم عليه السلام أن الملائكة قالت لولده — بعد ما غسلوه ، وكفنوه
ودفنوه^(٢) : « هذا^(٣) سنة موتاكم » .

ثم الكفن يصير^(٤) من جميع المال ، وهو مقدم على الدين ، والوصية ،
والميراث ، لأن هذا من حوائج الميت .

ومن^(٥) لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقته وكسوته في

(١) الفاء من اوب .

(٢) في ب : « بعد ما غسلوه : كفنوه وادفنوه » .

(٣) في ح : « هذه » .

(٤) في اوب و ح : « يعتبر » .

(٥) « من » ساقطة من ا .

حال حياته ، إلا المرأة خاصة ، في قول محمد - فإن كنفها لا يجب على زوجها ، لأن الزوجية تنقطع بالموت .

ومن لم يكن له مال ، ولا من ينفق عليه ، فكفنه في بيت المال ، لأنه أعتد لحوائج المسلمين .

ثم أكثر ما يكفن به الرجل ثلاثة أثواب : إزار ، ورداء ، وقميص ؛ وأدنى ذلك ثوبان : إزار ورداء .

وأكثر ما تكفن به المرأة خمسة أثواب إزار ، ولفافة ، ودرع ، وخمار ، وخرقة يُربط بها ثدياها ؛ وأدنى ذلك ثلاثة : لفاقة ، وخمار ، وإزار . وكذلك الجواب في الصبي ، والصبية المراهقين^(١) .

فأما الذي لم يراهق < ف > يكفن في خرقتين : إزار ورداء ؛ ولو كفن في إزار^(٢) واحد لا يكره ، لأن بدنه ليس بمعورة ، وليس له حرمة كاملة .

وإن كان سقطا ، فإنه يكفن في خرقعة .
و^(٣) كذلك إذا ولد ميتا ، يلف^(٤) في خرقعة أيضا ، لأن حرمة لم تكمل .
ثم كيفية لبس^(٥) الأكفان : ينبغي أن تجمر^(٦) الأكفان أولا ،

(١) في ح : « في الصبية والمراهقين » .

(٢) في ح : « في رداء » وما في المتن مثل ما في الكاساني (١ : ٣٠٧ : ٨) .

(٣) « و » ليست في ح .

(٤) في ا وح : « يكفن » وفي الكاساني (١ : ٣٠٧ : ١٧) .

(٥) في ا و ب وح : « كيف تلبس » .

(٦) « الإجمار هو التطيب » المرغيناني ، الهداية ، ١ : ٤٥٥ .

وترا، لأن الثوب الجديد أو الغسيل مما يُطَيَّب^(١) في حال الحياة، فكذلك بعد الممات - فيلبس القميص أولا، ثم تبسط اللقافة، وهي^(٢) الرداء، طولا، ثم يبسط الإزار فوقها عرضا^(٣)، فيوضع الميت عليها^(٤)، ثم يوضع^(٥) الخنوط في رأسه ولحيته وسائر جسده، ويوضع الكافور على مساجده و^(٦) أرادوا بالمساجد الجهة واليدين والركبتين، تشريفا للميت، لأن المغتسل في حال الحياة قد يتطيب. ولا بأس بسائر الطيب في الخنوط غير الزعفران والورس^(٧) في حق الرجل، ولا بأس به^(٨) في حق المرأة - ثم يعطف الإزار على الميت من شقه الأيسر على رأسه وسائر جسده - ثم يعطف من قبل^(٩) شقه الأيمن كذلك - ثم^(١٠) يعطف الرداء عليه، وهو اللقافة. فإن خيف انتشار الكفن وظهور العورة، يربط بشيء من الحرقة.

وكذلك في حق المرأة تبسط اللقافة أيضا ثم الإزار وتلبس الدرع، والخمار فوق الدرع، والحرقة تربط فوق الألفافان عند الصدر فوق

(١) في اوب و ح: « يطيب ويحجر ».

(٢) هكذا في اوب و ح. وفي الأصل: « وهو ».

(٣) « عرضا » من اوب و ح. وفي الكسانى (١ : ٣٠٨ : ١) : « ثم يبسط الإزار

عليها طولا ».

(٤) في اوب و ح: « عليه ».

(٥) « يوضع » من اوب و ح.

(٦) « و » من اوب و ح.

(٧) الورس صبغ أصفر وقيل نبت طيب الرائحة (المغرب) والخنوط كل طيب يمنع الفساد (المنجد).

(٨) « به » من اوب.

(٩) « قبل » من اوب.

(١٠) « يعطف الإزار ... شقه الأيمن كذلك ثم » ليست في ح.

التمدين، ويسدل شعرها من الجانبين^(١) فوق الدرع على صدرها، ثم يعطف
الأيزار واللفافة، على ما ذكرنا.

ثم الغسيل والجديد سواء في حق الكفن.

ولا بأس بالبرّد^(٢)، والكتان، والقصب؛ وفي حق النسوان
بالحرير^(٣)، والأيبريسم، والمصفر، والمزعفر - على ما روى عن النبي عليه
السلام أنه قال: «إذا ولي أحدكم أخاه، فليحسن كفنه». لكن الثياب
البيضاء أفضل^(٤)، على ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال: «البسوا هذه
الثياب البيضاء، فإنها خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم»^(٥).

...

ثم يؤتى بالجنّازة^(٦)، ويحمل عليها الميت، ويسرع به، فإن الإسراع به
سنة، لكن ينبغي^(٧) أن يكون مشياً دون الحلب^(٨)، وأصله^(٩) ما روى^(١٠)
عن النبي عليه السلام أنه قال: «عجلوا موتاكم»^(١١)، فإن كان خيراً^(١٢)

(١) زاد في أوب و: «جيباً».

(٢) في أوب و: «بالبرود». والبرود جمع برّد.

(٣) الباء من أوب.

(٤) «على ما روى... أفضل» ليست في و.

(٥) في أوب: «وكفنوا موتاكم فيها». وزاد هنا في أوب: «والله أعلم».

(٦) في و: كذا: «ثم نودي في الجنّازة».

(٧) «ينبغي» ليست في و.

(٨) الحلب ضرب من العدو - خطوفسيح (المغرب).

(٩) «وأصله» ليست في و.

(١٠) في أوب: «ماروينا».

(١١) في أوب: «بموتاكم».

(١٢) «خيراً» ليست في و.

قدمتموه^(١) ، وإن كان شرا ألقتموه عن رقابكم .
 والمستحب للمشييع^(٢) المشى خلفها دون التقدم ، وإن مشى ماش أمامها
 كان واسعا ، لكن لا ينبغي أن يتقدم الكل^(٣) ، لما روى عن النبي عليه السلام
 أنه قال : « الجنازة متبوعة وليست بتابعة - ليس معها^(٤) من تقدمها » .
 وتحمل الجنازة من جوانبها^(٥) الأربعة : فيبدأ الذي يريد حملها بالمقدم
 الأيمن من الميت فيجعله^(٦) على عاتقه الأيمن ، ثم المؤخر الأيمن على
 عاتقه الأيمن ، ثم المقدم الأيسر على عاتقه الأيسر^(٧) ثم المؤخر الأيسر
 على عاتقه الأيسر .

وقال الشافعي : يقوم من يحمل الجنازة بين العمودين فإن سعد^(٨) بن
 معاذ حمل بين العمودين^(٩) .

والصحيح ما قلنا ، لعمل الأئمة ، من لدن رسول الله صلى الله عليه إلى
 يومنا هذا ، من غير تكبر . وحديث سعد يحتمل أن يكون ذلك^(١٠) لضيق
 المكان أو لعذر من الأعذار .

-
- (١) كذا في أ و ب و . وفي الأصل : « فقدمتموه » .
 (٢) في ح : « بمشي الجنازة » . وفي أ و ب : « لمشيى الجنازة » .
 (٣) « معها » ليست في ح . وفي ب : « ههنا » .
 (٤) في الأصل : « جوانبه » . وفي غيره : « جوانبها » وهو ما أثبتناه في المتن .
 (٥) الهاء من أ و ب . و « من الميت فيجعله » ليست في ح في هذا الموضع بل وردت بعد
 « المقدم الأيسر » وموضعا كما في المتن .
 (٦) « الأيسر » ليست في ح . وفي ب : « الأيمن » .
 (٧) في ب : « سعيدا » . وانظر ترجمته فيها بعد في الهامش ٦ من ٤٠٨ .
 (٨) في ب : « المودين » .
 (٩) « ذلك » ليست في ح .

ويكره أن يحمل الميت على الدابة ، صغيرا كان أو كبيرا ، لأن من
تعظيم الميت أن يحمل على أعناق الرجال ^(١) .
وإن كان صيدا فحمله ^(٢) إنسان على يديه ، وهورا كب ، فلا بأس به .
وكذا لا بأس بأن يحمل الرضيع ^(٣) ، أو فوق ذلك ، في سبط ^(٤)
ونحوه ، على الأيدي ، يتداولونه ، لأن معنى الكرامة حاصل .
ويكره لمشيى ^(٥) الجنائز أن يقعدوا قبل وضع الجنائز ، لأنهم أتباع
الجنائز ، والتبع لا يعقد قبل قعود الأصل ، تعظيما له ^(٦) و ^(٧) .

(١) في ح : « الناس » .
(٢) هكذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « يحمله » .
(٢) في ا و ب و ح : « الرضيع » .
(٤) السبط ما يباع فيه الطيب وما أشبهه من آلات النساء ، ويستعار للتأبوت الصغير (المغرب) .
(٥) كذا في ا . وفي ح : « لمشيى » . وفي الأصل و ب : « لتبى » .
(٦) له « من ا و ب و ح » .
(٧) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

باب

الصلاة على الجنازة

الكلام^(١) في الباب في مواضع :

في بيان أنها واجبة ،

وفي بيان من يصلي عليه^(٢) ،

وفي بيان كيفية صلاة الجنازة ،

وفي بيان ولاية الصلاة : لمن هي ؟

وفي بيان ما يفسد صلاة الجنازة^(٣) ، وما يمنع منها .

أما الأول - فنقول^(٤) :

الصلاة على الميت واجبة ، في الجملة ، لا يسمع الاجتماع^(٥) على تركها .
ومتى فعلها فريق من الناس ، تسقط عن الباقيين ، فكانت واجبة على
سبيل الكفاية .

و^(٦) يبان الوجوب : مواظبة الرسول ، وأصحابه ، والأئمة بأجمعهم من
لذن رسول الله صلى الله عليه إلى يومنا هذا .

(١) في - : « قال رحمه الله : الكلام » .

(٢) « عليه » من ا و ب و - . وفي الأصل : « عليها » . وانظر ص ٣٨٩ قتيها : « وأما بيان
من يصلي عليه » .

(٣) « وفي بيان ولاية .. وفي بيان ما يفسد صلاة الجنازة » ليست في ب .

(٤) في - : « فنقول : أما الأول » .

(٥) في - : « الإجماع » .

(٦) « و » من ا و ب و - .

وبيان أنها واجبة على طريق الكفاية: لأن ما هو الفرض ، وهو قضاء حق الميت ، يحصل ببعض ، ولا يمكن إيجابه على كل أحد من آحاد الناس ، فصار بمنزلة الجهاد .

وأما بيان من يصلى عليه - فنقول :

كل من مات ، مسلماً ، بعد ولادته ، صغيراً كان أو كبيراً ، ذكراً كان أو أنثى ، حراً كان أو عبداً ، إلا البغاة وقطاع الطريق ومن كان بمثل^(١) حالهم ، لقوله عليه السلام : « صلوا على كل بر وفاجر » . ولا يصلى على من ولد ميتاً ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « إذا استهل المولود ، صلى عليه ، ومن^(٢) لم يستهل ، لم يصلى عليه » - لأن الاستهلال دلالة الحياة ، والميت في عرف الناس من زالت^(٣) حياته ، ولا يعلم أنه خلقت الحياة فيه أم لا ، فلم يعلم بموته - ولهذا قلنا^(٤) إنه لا يرث ، ولا يورث ، ولا يغسل ، ولا يسمى ، لأن هذه^(٥) أحكام الأحياء ، ولم تثبت حياته .

وروى عن الطحاوى أن الجنين الميت يغسل ، ولم يحك خلافاً . وعن محمد في السقط الذى استبان خلقه ، أنه يغسل ، ويكفن ،

(١) فى اوب و : « فى مثل » .

(٢) فى : « صلوا عليه وإن » .

(٣) التاء من اوب و : .

(٤) « قلنا » من اوب و : .

(٥) كذا فى اوب . وفى الأصل و : « هذا » .

وَيُحْنَطُ^(١) ، ولا يصلى عليه .

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة فيمن ولد ميتا ، أنه لا يغسل .
فعل الرواية التي لا يغسل : اعتبر^(٢) بالصلاة وأنه^(٣) لا يصلى عليه ،
والغسل لأجل الصلاة ، فسقط الغسل - وعلى الرواية التي يغسل : اعتبر^(٤)
أنه سنة الموتى في الأصل بحديث قصة آدم عليه السلام : أنه قالت الملائكة
بعد ما غسلته : « إنه سنة موتاكم »^(٥) - ولهذا يغسل الكافر ، وإن لم يصلى عليه .
وأما البغاة فلا يصلى عليهم^(٦) ، عندنا - خلافا للشافعى .
والصحيح قولنا ، فإن عليا لم يصلى على قتلى نهر روان^(٧) وغيرهم
ممن خالفه^(٨) ، وهم أهل بنى ، فإن الخليفة الحق هو^(٩) على رضى الله
عنه ، حال حياته^(١٠) . بعد وفاة عثمان رضى الله عنه ، وكان ذلك بمحضر من
الصحابة ، فيكون إجماعا .

وإذا ثبت الحكم في البغاة ، ثبت في قطاع الطريق . لأنهم في معناهم .

-
- (١) أى يوضع له الخنوط وهو طيب يخلط للبت خاصة (المصباح) .
(٢) فى اوب : « اعتبروا » .
(٣) فى اوب و ح : « فاته » .
(٤) فى اوب : « اعتبروا » .
(٥) « أنه قالت ... موتاكم » من اوب وهى فى ح مع زيادة « التي غسلته تقربا »
بعد « قالت الملائكة » .
(٦) هكذا فى اوب و ح . وفى الأصل : « عليه » .
(٧) فى ح : « النهر روان » . وهى بلدة قديمة من أرض العراق على أربعة فراسخ من
بغداد - وقد وقعت فيها وقعة صفين بين على ومعاوية (المغرب - التنوى) .
(٨) « ممن خالفه » من اوب و ح .
(٩) هكذا فى اوب . وفى الأصل : « فإن خليفة حق هو » . وفى ح : « لأنه خليفة الحق وهو » .
(١٠) « حال حياته » من اوب و ح .

وكذلك الذي يقتل الناس خنقا^(١)، حتى يأخذ أموالهم، لأن هذا ساع في الأرض بالفساد.

وكذلك المكابرون في مصر بالسلاح، ومن كان في^(٢) مثل حالهم.

وأما كيفية الصلوة على الميت - < فنقول > :

أن يقوم الإمام والقوم، فيكبر الإمام أربع تكبيرات، والقوم معه^(٣) - فيكبرون التكبيرة^(٤) الأولى، ويحمدون الله بما هو أهله - كذا ذكر الكرخي. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يكبر الأولى ويقول: « سبحانك اللهم وبحمدك (إلى آخره) »^(٥) - ثم يكبرون^(٦) الثانية، ويصلون على النبي عليه السلام على^(٧) ما هو المعروف - ثم يكبرون^(٨) الثالثة ويدعون للميت ولأموات المسلمين ويستغفرون لهم. وإذا كان الميت صبيا فيقول: « اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا ذخرا » - ثم يكبرون^(٩) الرابعة ولا يدعون بعدها - ثم يسلم الإمام تسليمتين عن يمينه ويساره، والقوم معه، لأن كل صلاة لها تحريم بالتكبير، فيكون^(١٠) لها تحليل بالتسليم.

(١) في ح: « خنقا ».

(٢) في « من أوب و... » مثل « ليست في ح ».

(٣) « معه » من أوب.

(٤) هكذا في أوب. وفي الأصل و: « تكبيرة ».

(٥) « إلى آخره » من أوب و.

(٦) في أ و: « يكبر ».

(٧) « على » من أوب. وفي ح: « بما ».

(٨) في أ: « يكبر ».

(٩) في ح: « يكبر ».

(١٠) « فيكون » ليست في أوب.

هذا الذى ذكرنا قول عامة العلماء ، وعليه الإجماع ، فإنه روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال : كل ذلك قد ^(١) كان - حين سئل عن تكبيرات الجنائز - لكن رأيت ^(٢) الناس أجمعوا على أربع تكبيرات ^(٣) . ثم إن عندنا لا يرفع يديه إلا فى التكبيرة الأولى . وعلى قول الشافعى يرفع عند كل تكبيرة ، وقد ذكرنا قبل هذا .

وليس فيها ^(٤) قراءة الفاتحة ^(٥) أصلاً ، عندنا . وقال الشافعى : لا يجوز بدون الفاتحة .

والصحيح ^(٦) قولنا ، لأنها ليست بصلاة حقيقة ، إنما شرعت للدعاء على الميت ، وأصله حديث ابن مسعود أنه قال : « ما وقت لنا رسول الله صلى الله عليه فى صلاة الجنائز قولاً ولا قراءة ، كبر ما كبر الإمام ، واختر من أطيب الكلام ما شئت » .

ثم المشهور من الروايات عن أصحابنا ، فى الأصل وغيره ، أن يقوم الإمام بحذاء صدر الميت فى الرجل والمرأة جميعاً حتى ^(٧) يصلى عليه .

(١) « قد » من أوب و ح .

(٢) فى الكسانى (١ : ٣١٣ : ١) : « أنه قال حين سئل عن تكبيرات الجنائز : كل ذلك قد كان ، لكن رأيت » .

(٣) ذلك أنه قد « اختلفت الروايات فى فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم : فروى عنه الخمس والسمع والتسم وأكثر من ذلك إلا أن آخر فعله كان أربع تكبيرات » الكسانى ، ١ : ٣١٣ : ٤ من أسفل .

(٤) هكذا فى أوب و ح . وفى الأصل : « فيه » .

(٥) « الفاتحة » ليست فى أوب و ح .

(٦) « والصحيح » ليست فى ب .

(٧) فى أوب : « حين » .

وعن الحسن أنه يقوم في الرجل بحذاء وسطه ، وفي المرأة بحذاء وسطها إلا أنه يكون إلى رأسها أقرب .

وعن أبي يوسف أنه يقوم من المرأة بحذاء وسطها ، ومن الرجل مما يلي الرأس . وقال الطحاوي : وهذا قواه الأخير .

والصحيح هو الأول ، لأنه لا بد من أن يحاذي جزءاً^(١) من أجزاء^(٢) الميت ، فكان محاذاة الصدر الذي هو موضع الإيمان أحق . وإذا اجتمعت الجنائز فالإمام بالحيار : إن شاء صلى عليها كلها دفعة واحدة ، وإن شاء صلى على كل جنازة على حدة . فإن أراد أن يصلى على كل جنازة على حدة ، فالأولى أن يقدم الأفضل منهم - وإن صلى كيف شاء ، فلا^(٣) بأس به . وإن أراد أن يصلى عليهم جملة ، ينبغي أن يكون الرجال مما يلي الإمام ، ثم الصبيان الذكور ، ثم النساء ، ثم الصبيات ،^(٤) لما^(٥) روى عن عمر أنه صلى على أربع جنائز رجال ونساء ، وجعل^(٦) الرجال مما يلي الإمام .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يضع أفضلها^(٧) مما يلي الإمام^(٨) .

(١) هكذا في أوب . وفي الأصل وح : « يحاذي إلى جزء » .

(٢) « أجزاء » من أوب وح .

(٣) في ح : « وإن شاء صلى كيف شاء ولا » .

(٤) في ج : « الصبيان الإناث » .

(٥) « لما » من أوح .

(٦) في أوح : « فجعل » .

(٧) في أوح : « أفضلها » .

(٨) « ثم الصبيان ... أفضلها مما يلي الإمام » ليست في ب وزاد في ح بعد « أفضلها مما

يلي الإمام » عبارة « وأسبها مما يلي الإمام » .

وقال أبو يوسف : أحسن ذلك ^(١) عندى أن يكون أهل الفضل مما يلي الإمام .

ثم تكلموا فى كيفية الوضع من حيث المكان :
قال ابن أبى ليلى : إذا اجتمعت الجنائز يوضع رجل خلف رجل ، رأس الآخر أسفل من رأس الأول - يوضعون هكذا درجا ^(٢) .

وعن أبى حنيفة أنه قال : إن وضعوا كما قال ابن أبى ليلى فحسن ، لأن النبی علیه السلام وصاحبيه دفنوا على هذه الصفة ، والوضع ^(٣) للصلاة كذلك ؛ فإن وضعوا رأس كل واحد منهم بحذاء رأس صاحبه فحسن ، لأن المقصود حاصل ، وهو الصلاة عليهم .

وأما بيان ولاية الصلوة - فنقول < :

ذكر الشيخ أبو الحسن الكرخى : قال أبو حنيفة : يصلى على الجنازة أئمة الحى ، والذى ^(٤) يصلى بالآحياء ^(٥) هو الذى يصلى على الموتى - وهو قول إبراهيم .

وروى الحسن عن أبى حنيفة : يصلى الإمام إن حضر ، أو القاضى ، أو الوالى . فإن لم يحضر أحد منهم ، فينبغى أن يقدموا ^(٦) إمام الحى ؛

(١) زاد هنا فى ح : « كله » . وفى : « أفضل ذلك » .

(٢) درجا « من اوب و ح » .

(٣) فى اوب : « فالوضع » .

(٤) فى اوب : « فالذى » .

(٥) فى ح : « بالجماعة الآحياء » .

(٦) فى اوب : « يقدم » وفى ح : « يقوم » .

فإن لم يكن إمام الحى ، فأقرب الناس إليه ^(١) .

وقال محمد : ينبغي للوالى ^(٢) أن يقدم إمام المسجد ، ولا يجبر الوالى ^(٣) على ذلك - وهو قول أبى حنيفة .

وعن ابن سماعة عن أبى يوسف : الصلاة على الميت إلى الأولياء ، دون إمام الحى .

وحاصل ذلك أن السلطان إذا حضر فهو أولى ، لما روى أن الحسن رضى الله عنه لما مات ، قدم الحسين رضى الله عنه سعيد بن العاص أمير المدينة وقال : لولا السنة لما ^(٤) قدمتك .

وأما إمام الحى فتقدمه على طريق الأفضل ، وليس بواجب ، بخلاف تقديم السلطان - هكذا فسر ابن شجاع ^(٥) .

ثم أجمع ^(٦) أصحابنا أن بعد إمام الحى الأقرب فالأقرب من ذوى الأنساب ^(٧) أحق ، فإن تساوا فى القرابة فأكبرهم سنا ، فإن أراد الأسن أن يقدم غير ^(٨) شريكه فليس له ذلك إلا بإذنه ، لأن الولاية لهما ، وإنما قدم الأسن للسنة . فأما إذا كان أحدهما أقرب . فلأقرب أن يقدم من شاء .

(١) « إليه » من اوب و .

(٢) فى ا : « للولى »

(٣) فى اوب : « الولى » .

(٤) فى ب : « ما » .

(٥) محمد بن شجاع أبو عبد الله التلجى وقد تقدم فى الهامش ٦ ص ١١٨ .

(٦) فى - : « اجتمع » .

(٧) فى - : « الأرحام » .

(٨) فى - : « على » .

ولو أن امرأة ماتت وتركت زوجها ^(١) وابنها ، يكره للابن أن يتقدم أباه ^(٢) ، وعليه أن يقدم أباه .

أما الزوج فلا ^(٣) ولاية له ، لأن الزوجية قد انقطعت بالموت .

وأما بيان ما يفسد صحة الجنازة وما يمنع منها - فنقول :

إن الصلاة كلها مكروهة ^(٤) : في الأوقات الثلاثة على ما ذكرنا - لكن إن صلوا على الجنازة في هذه الأوقات ، لم تجب الإعادة ، وإن كانت واجبة ، لأن صلاة الجنازة فرض كفاية ، وإنما يتعين الوجوب على المصلين ^(٥) بالشروع ، وقد وجد الشروع في الوقت المكروه ، فيجب ناقصا ، بمنزلة عصر الوقت ، فيجزئه .

ومن صلى على جنازة راكبا أو قاعدا من غير عذر : < فـ > القياس أن يجزئه . وفي الاستحسان لا يجزئه ، لأن صلاة الجنازة ليست بأكثر من القيام ، فإذا ترك القيام لم تجز .

ولو صلى على صبي ، وهو محمول على دابة - لم تجز ، لأنه بمنزلة الإمام . وإذا صلى الإمام من غير طهارة أعادوا ^(٦) ، لأنه لا صحة لها بدون الطهارة ، فإذا لم تصح صلاة الإمام ، لم تصح صلاة القوم .

(١) « زوجها » من اوب و .

(٢) كذا في اوب و . وفي الأصل : « أباه » .

(٣) الفاء من ا .

(٤) هكذا في النسخ الأخرى . وفي الأصل : « مكروه » . وفي ب : « الصلوات » .

(٥) في اوب و : « المصلي » .

(٦) في ب : « أعاد » .

فأما إذا كان الإمام على طهارة ، والقوم على غير طهارة - جازت صلاة الإمام دون صلاة^(١) القوم ، ولم يعيدوا صلاة الجنائزة ، لأن صلاة الإمام تنوب عن الكل .

وبهذا تبين^(٢) أنه لا تجب صلاة الجماعة ، فإن الإمام منفرد هنا .
وإذا صلت نساء وحدهن على جنازة ، قامت التي تؤم وسط الصف -
وهذه المسألة تدل على أنه لا يشترط أن يقوم الرجال لصلاة^(٣) الجنائزة ،
دون النساء وحدهن .

ولو صلوا على الميت ، ثم علموا^(٤) أنهم لم يغسلوه فهذا على وجوه :
إن ذكروا قبل أن يدفن ، يغسل وتعاد الصلاة ، لأن غسل الميت شرط جواز الصلاة .

وإن ذكروا بعدما دفنوه ، وأهالوا التراب عليه ، وسووا^(٥) القبر -
فإنه لا ينبش القبر .

فأما إذا لم يهيلوا عليه التراب^(٦) ، فإنه يخرج من القبر ، ويفسل ، سواء
نصبوا اللبن عليه أم لا .

وروى ابن سماعة عن محمد أنهم إذا^(٧) أهالوا عليه^(٨) التراب ، لم

(١) « صلاة » من ا و ب .

(٢) في ح : « وبهذه المسألة تبين » . وفي ب : « بهذه المسألة » . وفي ا : « بهذه المسألة يتبين » .

(٣) في ا و ب : « صلاة » .

(٤) في ا و ب و ح : « علم » .

(٥) في ح كذا : « بعد ما دفنوها : لو أهال التراب عليها وسوى » .

(٦) « التراب » من ا و ب و ح .

(٧) « إذا » ليست في ح .

(٨) « عليه » من ا و ب و ح .

يخرجوه^(١)، ولكن يصلون على قبره ثانياً، لأن الطهارة إنما شرطت^(٢) عند القدرة لا عند العجز، وقد ثبت العجز بسبب الدفن.

والصحيح قول ظاهر الروايات^(٣): أنه^(٤) لا يعاد الصلاة^(٥)، لأن الصلاة بدون الغسل غير مشروعة، ولا وجه إلى الغسل، لأنه يتضمن^(٦) أمراً حراماً، وهو نبش القبر، فتسقط الصلاة.

وأما إذا نسوا الصلاة على الميت بعد الغسل، فتذكروا بعد الدفن؛ فإن كان قبل مضي ثلاثة أيام، يصلى على القبر؛ وإن كان بعد ذلك، لا يصلى - و^(٧) أصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه صلى على قبر المسكينة^(٨) و^(٩).

(١) هكذا في أ و ب و ج. وفي الأصل: «لم يخرجوا».

(٢) في أ و ب: «شرعت».

(٣) في أ و ب و ج: «جواب ظاهر الرواية».

(٤) في ج: «لأنه».

(٥) «الصلاة» من ج.

(٦) في ب: «لا يتضمن».

(٧) «و» من أ و ب و ج.

(٨) «روى ابن حبان وصححه، والحاكم وسكت عنه - عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن عمه يزيد بن ثابت، قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما وردنا البقيع إذا هو بقبر، فسأل عنه، فقالوا: فلانة، فعرّفها - فقال: «ألا آذتموني» - قالوا: كنت قائلاً صائماً - قال: «فلا تعملوا، لا أعرفن مامات منكم ميت ما كنت بين أظهركم إلا آذتموني به، فإن صلاتي عليه رحمة» - ثم أتى القبر، فصفقنا خلفه، وكبر عليه أربعا.

وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره أن مسكينة مرضت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها - فقال عليه السلام: إذا ماتت فأذنوني بها، فخرجوا بمجانزتها ليلاً، فكرهوا أن يوقظوه، فلما أصبح أخبر بشأنها فقال: «ألم آمركم أن تؤذنوني بها» - قالوا: يا رسول الله! كرهنا أن نخرجك ليلاً أو نوقظك - فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى =

باب الدفن وحكم الشهداء

في الباب :

بيان حكم الدفن ،

وبيان أحكام الشهداء .

أما الأول - فنقول :

ينبغي أن يوضع الميت في القبر على شقه الأيمن ، يستقبل ^(١) القبلة .

ويستقبل به القبلة عند إدخاله القبر أيضا .

ولا بأس بأن يدخل القبر واحد أو أكثر ، وترا كان أو شفعا ، على

قدر ما يحتاج إليه .

ويقول واضعه : « بسم الله ، وعلى ملة رسول الله » .

لكن ذو الرحم المحرم أولى ، لا إدخال ^(٢) المرأة القبر ، من غيرهم ،

لأنه يجوز لهم مسها حالة الحياة ، ويكره ^(٣) للأجانب مسها حال الحياة .

فكذلك بعد المات .

== صف بالناس على قبرها ، و بر اربع تكبيرات .

ابن الهمام ، فتح القدير ، طبعة الميمنية ، ٢ : ٢٤٤ .

وقال المرغيناني في البداية والهداية (نفس الصفحة) : « ولأن دفن الميت ولم يصل عليه ، صلى على

قبره ، لأن النبي عليه السلام صلى على قبر امرأة من الأنصار . ويصلى عليه قبل أن يتفسخ ، والمعتبر

في معرفة ذلك أكبر الرأي ، وهو الصحيح ، لاختلاف الحال والزمان والمكان » .

(٩) زاد في اوب : « والله أعلم » .

(١) في اوب : « مستقبل » . وفي - : « مستقبلة » .

(٢) في اوب و - : « بإدخال » .

(٣) من هنا ساقط من ب حتى قيل أول كتاب الزكاة (انظر الهامش ص ٤٠٩) .

والسنة هي اللحد عندنا ، دون الشق^(١) - خلافا للشافعي .
والصحيح قولنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « اللحد لنا ،
والشق لغيرنا » .

فإذا وضع في القبر فإن كانت الأ^٢ كفان قد عقدت تحمل العقدة^(٢) .
ويجعل على اللحد اللبن والقصب . ويكره الآجر والخشب^(٣) ، لأن
ذلك من باب الزينة وعمارة الدنيا .

والسنة في القبر أن يسمن ولا يربع^(٤) ، ولا يطين ، ولا يخصص .
وكره أبو حنيفة البناء على القبر ، وأن يعلم^(٥) بعلامة .
وعن أبي يوسف أنه قال^(٦) : أكره أن يكتب عليه ، لما روى عن النبي
عليه السلام أنه نهى عن ترييع القبور ، وعن تجصيصها ، وعن الكتابة عليها .
وأما رش الماء على القبر ، فلا بأس به ، لأن ذلك مما يحتاج إليه
لتسوية التراب عليه .

وعن أبي يوسف أنه كره الرش ، لأنه يجري مجرى التطين .

(١) « وصفة اللحد أن يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيه الميت .
وصفة الشق أن يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيه الميت » الكاساني ، ١ : ٣١٨ : ٢١ .

(٢) في ح : « العقدة » .

(٣) في ١ : « فوق الخشب » وفي ح : « ودفوف الخشب » .

(٤) تسنيم القبر رفعه من الأرض ، مقدار شبر أو أكثر قليلا ، على هيئة سنام البعير .
وترييع القبر جعله مسطحاً (المغرب . والمداية وشروحها ، طبعة الميمنية ، ٢ : ١٠١) .

(٥) هكذا في ١ والكاساني (١ : ٣٢٠ : ١٥) . وفي ح : « يعمله » . والصحيح : « يملئه » .

(٦) « أنه قال » من ١ .

ويكره أن يزداد التراب^(١) على تراب القبر الخارج منه ، لأن ذلك
يجرى مجرى البناء .

ويسجى قبر المرأة دون الرجل ، لأن المرأة عورة دونه^(٢) .
ولا ينبغي أن يدفن الرجلان والثلاثة في قبر واحد ، لعمل الأئمة
على دفن الواحد في^(٣) قبر واحد من لدن رسول الله صلى الله عليه إلى
يومنا هذا - فأما عند الحاجة فلا بأس به .

ويقدم في اللحد أفضلهم ، ويجعل ما بين الرجلين^(٤) حاجز من تراب -
هكذا أمر النبي عليه السلام في قتلى أحد، وقال: « قدموا أكثرهم قرآنا » .
ولو وضعوا في اللحد ميتا، على^(٥) غير القبلة، أو على يساره، ثم تذكروا -
فإن أبا حنيفة قال : إن كان بعد تشريح اللبث قبل أن يهيلوا التراب عليه،
أزالوا ذلك، ويوجه إلى القبلة على يمينه - وإن أهالوا التراب ، لم ينبش
القبر ، لأن التوجيه^(٦) إلى القبلة سنة ، والنبش حرام .

وكره أبو حنيفة أن يوطأ على قبر، أو يجلس عليه^(٧) ، أو ينام عليه ، أو
يقضى عليه حاجة من غائط أو بول ، على ما روى عن النبي عليه السلام أنه

(١) « التراب » ليست في ح .

(٢) « دونه » من أوج .

(٣) هكذا في أوج . وفي الأصل : « من » .

(٤) هكذا في أ . وفي الأصل : « رجلين » . وفي ح : « كل رجلين » .

(٥) في ح : « إلى » .

(٦) في أوج : « التوجه » .

(٧) « أو يجلس عليه » من ح . وفي أ : « وأن يجلس عليه » .

نهى عن الجلوس على قبر ، ولا أن فى هذه الأشياء ترك تعظيم الميت .
وكذا يكره أن يصلى عند القبر ، على^(١) ماروى عن النبي عليه السلام
أنه قال : « لا تتخذوا قبورى مسجدا ، كما اتخذت بنو إسرائيل قبور
أنبيائهم مساجد » .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : لا ينبغي أن يصلى على ميت بين
القبور ، وإن فعلت أجزت^(٢) ، لأنه روى عن علي وابن عباس أنهما
كانا يكرهان ذلك .

وروى نافع أنهم صلوا على عائشة^(٣) و أم سلمة^(٤) ، بين مقابر البقيع ،

(١) « على ماروى عن النبي عليه أنه نهى ... يصلى عند القبر على » ليست فى .

(٢) فى ١ و ٢ : « وإن فعلت أجزأك » .

(٣) هى عائشة أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق وأما أم رومان . وقد تزوجها رسول
الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة لستين أو ثلاث سنين أو لسنة ونصف أو نحوها على
الخلافة ، وهى بنت ست سنين وقيل سبع ، والأول أصح . وبني بها بعد الهجرة بالمدينة بعد منصرفه من
بدر سنة اثنتين وهى بنت تسع سنين . وهى أكثر الصحابة رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وقد توفيت لسبع عشرة خلت من شهر رمضان سنة سبع وخسين ، وقيل سنة ست وخسين ، وقيل
سنة ثمان وخسين (النووى ، التهذيب) .

(٤) هى أم سلمة أم المؤمنين . والصحيح المشهور أن اسمها هند ، وقيل رملة . وقد كنى
بابنها سلمة بن أبى سلمة ، وكانت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أبى سلمة عند الله بن
عبد الأسد . قال ابن سعد : هاجر بها أبو سلمة إلى الحبشة فى الهجرةين جميعاً . وقيل إنها وزوجها
أول من هاجر إلى الحبشة . وقد تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة زوجها لمر جرح
أصابه فى غزوة من الغزوات . وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ليالٍ بقين من شوال سنة
أربع . وتوفيت فى ذى القعدة سنة تسع وخسين عن أربع وثمانين سنة . وهى آخر أمهات المؤمنين
وفاة (النووى ، التهذيب) .

والإمام أبو هريرة ^(١) ، وكان ابن عمر ^(٢) هناك .

ثم إذا نبش الميت وأخذ كفنه فلا يخلو : إما إن كان طريا لم يتفسخ ولم يتفتت ، أو لم يكن طريا .

فإن كان طريا : يجب إعادة الكفن ^(٣) ، لأن الأول ^(٤) يحتاج إلى السر تعظيما له ، والحاجة قائمة ، لكن ينظر : إن كان قبل القسمة ، يكون ذلك من جمع التركة ^(٥) ، ويقدم على الدين والوصية - وإن كان بعد القسمة فيكون على الورثة ، لأن التركة قبل القسمة على ملك الميت ، وبالقسمة انتقل الملك إلى الورثة ^(٦) ، وإذا نبش ^(٧) ، فأخذ ^(٨) كفنه ، فهذا ميت احتاج ^(٩) إلى الكفن ، ولا مال له ، فيكون على ورثته .

وأما إذا لم يكن طريا : فإن لم يكن متفسخا ، فكذلك الجواب - وإن

(١) أبو هريرة أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يختلف في اسم أحد في الجاهلية ولا في الإسلام كما اختلف فيه : قد اختلف فيه على عشرين قولاً وقبل نحو ثلاثين قولاً - روى عن الشافعي رحمه الله أنه قال : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره (النووي ، التهذيب) .

(٢) في ح : « أبو عمر » . وفي الكاساني (١ : ٣٢٠ : ٢٢) مثل ما في المتن .

(٣) في ا و ح : « إعادة » .

(٤) في ح : « لأن الميت الأول » .

(٥) في ا و ح : « المال » .

(٦) في ا : « إلى ملك الورثة » .

(٧) في ا و ح : « فإذا نبش » . و « نبش » ليست في ح .

(٨) في ا و ح : « وأخذ » .

(٩) في ح : « محتاج » .

كان متفسخا، فإنه ياف^(١) في ثوب واحد، ولا يكفن على وجه السنة،
لأن حرمة دون حرمة آدمى الكامل المركب، فلا^(٢) يساويه في حق
السترة^(٣).

. . .

وأما حكم الشهداء - فنقول :

الشهيد^(٤) يخالف حكمه حكم سائر الموتى في حق التكفين والغسل .
أما التكفين - فينبغي^(٥) أن يكفن في ثيابه التي قتل < فيها >^(٦) . وإن^(٧)
أحبوا أن يزيدوا عليه شيئا حتى يبلغ مبلغ السنة ، وأن ينقصوا^(٨) عنه
شيئا ، فلا بأس به .

وينزع عنه السلاح ، والفرو ، والجلود ، ومالا يصلح للكفن .
ولا يكفن ، ابتداء ، في ثياب آخر ، بدون^(٩) ثيابه .

وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « زملوهم بكومهم
ودمائهم^(١٠) » ، فإنهم يعيشون يوم القيامة وكومهم تشخب دما : اللون لون

(١) في ح : « يكفن » .

(٢) في ح : « ولا » .

(٣) في ا و ح : « الستر » .

(٤) في ا : « لإن الشهيد » . وفي ح : « لإن الشهداء » .

(٥) الفاء من ا و ح .

(٦) في الأصل : « فيه » . وفي ا و ح : « التي عليه » .

(٧) في ح : « إن » .

(٨) الياء من ا . وفي ح : « ينقصوا » .

(٩) في ح : « دون » .

(١٠) زاد هنا في ا و ح : « وديابهم » .

الدم ، والرياح ربيع المسك .

وأما حكم الغسل - فنقول : الشهيد^(١) نوعان : نوع يغسل ، ونوع لا يغسل .

أما الذى لا يغسل ، فهو الذى فى معنى شهداء أحد ، فيلحق بهم ، فى حق سقوط الغسل . بالحديث الذى رويناه ، وإلا فيبقى^(٢) على الأصل المهود ، وهو أن^(٣) الغسل سنة للموتى - وحقيقة شهداء^(٤) أحد أنهم قتلوا ظلما ، ولم يرتثوا^(٥) ، ولم يؤخذ عن دماهم عوض ديناوى ، فمضى وجد فى غيرهم هذه المعانى ، سقط الغسل عنهم أيضا - فنقول :

إن من قتل فى المعركة أو غيرها ، وهو يقاتل عدوا من الكفار المحاربين^(٦) . أو قطاع الطريق ، أو البغاة ، أو^(٧) قتل بسبب دفع القتل عن نفسه أو^(٨) عن أهله أو عن المسلمين أو أهل الذمة ، فإنه يكون شهيدا ، لأن هؤلاء فى معنى شهداء أحد ، لوجود القتل ظلما ، ولا يوجد^(٩) فى قتلهم عوض ديناوى .

(١) فى ح : « الشهداء » .

(٢) هكذا فى ا . وفى الأصل و ح : « فبقى » .

(٣) « أن » من ا و ح .

(٤) فى الأصل : « حقيقة وشهداء » . وفى ا : « وصفة شهداء » . وفى ح : « حقيقة شهداء » .

(٥) سيأتى معنى الارتثات قريبا (ص ٤٠٦ وما بعدها) . وهو من قولك توب زت أى خلق (العناية ، طعة الميمنة ٢٤ : ١٠٨) .

(٦) فى ح : « والمحاربين » .

(٧) فى ح : « إن » .

(٨) كذا فى ا و ح . وفى الأصل : « و » .

(٩) فى ا : « ولا يؤخذ » .

وإذا كان قتلًا يجب فيه ^(١) القصص ، يكون شهيدا ، لأن القصص ليس ^(٢) فيه منفعة مالية ، ولا ينقض معنى الشهادة ^(٣) . وأما المنفعة المالية ^(٤)
 < ف > تبطل معنى الشهادة من وجه .

ويستوى فيه القتل بأي آلة كان ^(٥) ، جارحة أو غير جارحة ، لأن شهداء أحد قتل بعضهم بآلة غير جارحة .

ثم إنما لا يغسل في هذه المواضع إذا لم يكن المقتول مرتثا ، أما إذا كان مرتث فإنه ^(٦) يغسل .

وتفسير الارتث ما روى عن أبي يوسف أنه قل: الذي كان يحمل ^(٧) على أيدي الناس من المعركة ^(٨) قبل أن يموت ، أو يأكل ، أو يشرب ، في مكانه ، أو يوصى بدينه أو بنيه ^(٩) ، طال الكلام أو قل ^(١٠) - حتى روى ابن سماعة ^(١١) « وإن تكلم بكلمة » وروى في رواية أخرى ^(١٢) « إن تكلم زيادة على كلمة واحدة » - أو يصلي ، أو يمضي عليه وقت صلاة ، وهو يعقل ،

(١) « فيه » من أو .

(٢) في : « ليس له » .

(٣) في : « فلا يبطل معنى الشهادة من وجه » .

(٤) في أو : « النفع المالي » .

(٥) في أو : « كانت » .

(٦) « فإنه » من أو .

(٧) في أ : « هو الذي يحمل » .

(٨) « المعركة » من أو . وفي الأصل : « الحركة » .

(٩) « بنيه » ساقطة من .

(١٠) في : « أو أطال الكلام أو أقل » .

(١١) راد هنا في : « عنه » .

(١٢) « أخرى » من .

ويقدر على أداء الصلاة بالإيماء ، حتى يجب عليه ^(١) القضاء بالترك - أو يبقى ^(٢) حيا ، يوما وليلة ، في المعركة ، وإن كان لا يقدر على أداء ^(٣) الصلاة بعد أن كان عاقلا ، فهو مرتث - وإن كان حيا ^(٤) أقل من يوم وليلة ، وهو عاقل ، أو كان مغمى عليه لا يعقل ^(٥) ، فليس بمرتث ، وإن زاد على يوم وليلة .
وروى عن محمد مثل قول أبي يوسف في جميع ذلك ، إلا أنه قال :
إن عاش في مكانه يوما كان مرتثا ، سواء كان عاقلا أو لم يكن ، وإن كان أقل من ذلك فليس بمرتث ، وكذلك لم يجعل الوصية ارتثانا - هكذا روى عنه مطلقا ، سواء كانت الوصية بأموال الدنيا أو الآخرة ، قل ^(٦) أو كثر . وقال في الزيادات : إن أوصى بمثل وصية سعد بن الربيع ^(٧)

(١) « عليه » من > و ا .

(٢) « أو يبقى » ليست في > .

(٣) « أداء » من > .

(٤) زاد في > هنا : « بقي » .

(٥) في ا : « وإن كان حيا بقي أقل من يوم وليلة ، وهو عاقل فليس بمرتث . أول إن كان مغمى عليه في ذلك وليس يعقل فليس بمرتث » وكذلك في > مع بعض خلاف لفظي .

(٦) زاد هنا في ا و > : « ذلك » .

(٧) صحابي وقد قتل يوم أحد شهيدا . وقبل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بث من يتفقده بين من جرح أو قتل فيينا ذلك الرجل يتفقده ناداه سعد بن الربيع : ماشأئك ؟ قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتيه بخبرك . قال : فاذهب اليه فأقرئه مني السلام وأخبره أني قد طمئت أنتي عشرة طمئة وأنني قد اتفقت مقاتلي ، وأخبر قومك أنهم لا عذر لهم عند الله لأن قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم أحد حي . وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتها من سعد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله : هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد شهيدا وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا تنكحان إلا بآل ، فقال : « يقضى الله في ذلك » فنزلت آية الموارث : « فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » (النووي ، التهذيب) .

ونحوها ثم مات ، لم يغسل ، وإن كثر ذلك في كلامه ^(١) حتى طال ، غسل .
وحاصل هذا أنه إذا صار المقتول ^(٢) بحال جرى عليه شيء من أحكام
الدنيا ، أو وصل ^(٣) إليه شيء من منافع الدنيا . فإنه يوجب نقصان شهادته ^(٤)
ويخرجه عن صفة شهيد أحد ، فسقوط الغسل ، كرامة لهم ، لا يكون سقوطا
في حق من هو دونهم ، في معنى الشهادة - ولهذا غسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم بن معاذ ^(٥) وإن كان شهيدا لما أنه ^(٦) ارتث لما ذكر ^(٧) من أحكام
الدنيا ومصالحه ^(٨) .

ثم الشهيد على هذا الوصف الذي ذكرنا : إن كان جنبا يغسل عند
أبي حنيفة ، وعندهما لا يغسل ، لعموم الحديث الوارد ^(٩) في الشهداء ،

(١) في ح : كذا : « وإن كثر في ذلك كلامه » .

(٢) « المتول » من ا و ح .

(٣) في ا : « وصل » . وفي ح : « أحكام الدين أو وصل » .

(٤) هكذا في ا و ح . وفي الأصل : « شهادتهم » .

(٥) أنصاري صحابي - لما أسلم قال لني عبد الأشهل : كلام رجالكم ونسائكم على حرام
حتى تسلموا - فأسلموا . وكان من أعظم الناس بركة في الاسلام ومن أقمهم لقومه . وقد شهد بدرا
وأحدا والخندق فريضة وثرلوا على حكمه فحكم فيهم بقتل الرجال وسبي الذرية فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى . وتوفي شهيدا عام الخندق من جرح أصابه من
قتال الخندق قيل : فلما حلت جنازته قال المناقبون : « ما أخف جنازته » وذلك لحكمه في فريضة -
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الملائكة كانت تحمله » - وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ » . وقال الهاء : اهتزاز العرش هو فرح
الملائكة بقدمه لما رأوا من منزلته (النووي التهذيب) .

(٦) في ح : « لآته » .

(٧) في ا : « وما ذكرنا » . وفي ح : « لما ذكرنا » .

(٨) في ح : « ومصالحهم » .

(٩) في ح : « الأحاديث الواردة » .

ولكن أبا حنيفة قال : إنه ورد^(١) دليل خاص في الجنب^(٢) وهو ما روى أن حنظلة^(٣) غسلته الملائكة بعد ما استشهد ، وقد كان قتل جنبا ، فصار مخصوصا عن^(٤) الحديث العام .

وأما الخائض أو النفساء ، فإن قتلت بعد انقطاع الدم غسلت^(٥) عند أى حنيفة ، لأن الغسل وجب قبل الموت ، كما وجب بالجنابة .

وأما إذا قتلت قبل^(٦) انقطاع الدم : روى أبو يوسف عنه أنها^(٧) لا تغسل . وروى الحسن عنه^(٨) أنها تغسل .

ومن وجد قتيلا في المعركة ليس به أثر القتل ، غسل ، لأنه لو كان قتيلا لظهر^(٩) به أثر القتل .

فإن كان الدم خرج من عينه أو أذنه^(١٠) لم يغسل ، لأن خروج الدم

(١) «ورد» من ا و ح . وفي الأصل : « يرد » .

(٢) «الجنب» من ا و ح . وفي الأصل : « في الحديث » .

(٣) هو من سادات الصحابة وفضلاهم وهو المعروف بنسيل الملائكة ذلك لأنه لما استشهد بأحد (سنة ٣ هـ) قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما شأن حنظلة ! إنه غسلته الملائكة » فسأوا امرأته : فقالت : « سمع الهيمة وهو جنب فلم يتأخر للاغتسال » (النووى ، التهذيب) والهيمة الصوت تفرع منه وتخافه من عدو (المنجد) .

(٤) في ا : « على » .

(٥) إلى هنا انتهى السقط من ب الذى نوهنا عنه في الهامش ص ٣٩٩ .

(٦) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « بعد » .

(٧) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « أنه » .

(٨) « عنه » من ح .

(٩) كذا في ا . وفي الأصل و ح : « يظهر » .

(١٠) في ا و ح : « يخرج من عينه أو أذنيه » .

من هذه المواضع (١) من آثار القتل ظاهرا . وإن خرج من أنفه أو ذكره أو دبره ، غسل ، لأنه (٢) محتمل ، فلا يسقط (٣) الغسل بالاحتمال (٤) . وإن خرج الدم من جوفه ، لم يغسل ، لأن الظاهر أن خروجه بسبب الضرب وقطع العرق (٥) .

• • •

فأما الصلاة على الشهيد - فواجبة عندنا ، خلافا للشافعي .

والصحيح قولنا لأن النبي عليه السلام صلى على شهداء أحد ، ولأن الشهيد إن اعتبر بمن عظمت درجته ، يجب أن يصلى عليه ، كالأنباء عليهم السلام . وإن اعتبر بسائر الناس ، الذين لم (٦) يوجد منهم ما هو سبب سقوط الموالاة ، يجب أن يصلى عليه (٧) ، لأن شهادته إن لم توجب زيادة كرامة ، فلا توجب نقصانا ، بخلاف البغاة وقطاع الطريق ، لأنهم حرب المسلمين (٨) ، ولا (٩) موالاة بينهم ، فلم يستحقوا الصلاة التي شرعت ، قضاء لحقهم ، بسبب الموالاة - والله أعلم .

(١) « لو كان قتيلا لظهر » . خروج الدم من هذه المواضع « ليست في ب » .

(٢) في ب و ا : « لأن خروج الدم من هذه المواضع » ، وكذا في ح ماعدا كلمة « المواضع »

فليست فيها .

(٣) زاد هنا في ا و ب : « عنه » .

(٤) في ا كذا : « بالاجتماع » .

(٥) في ا و ب و ح : « العروق » .

(٦) « لم » ليست في ح .

(٧) « عليه » من ا و ب . وفي ح : « عليهم » .

(٨) في ح : « على المسلمين » .

(٩) في ا : « فلا »

كتاب الزكاة

اعلم ^(١) أن الزكاة تثبت ^(٢) فرضيتها بالكتاب ، والسنة ، والإجماع -
على ما ذكرنا في كتاب الصلاة ^(٣) .

ثم اختلف مشايخنا في كيفية فرضيتها ^(٤) :

ذكر محمد بن شعاع الثلجي ^(٥) عن أصحابنا أنها على التراخي - وكذا
قال أبو بكر ^(٦) الجصاص ، أنها على التراخي ^(٧) . واستدل بمسألة هلاك
النصاب ، بعد التأخير عن أول الحول : أنه لا يضمن ، ولو وجبت على الفور ،
لوجب الضمان . كتأخير الصوم عن شهر رمضان .

وذكر الكرخي هنا أنها ^(٨) على الفور . وذكر في المنتقى ^(٩) عن
محمد أنها على الفور ^(١٠) .

(١) في ح : « قال رحمه الله : اعلم » .

(٢) في ا و ب و ح : « اعلم بأن الزكاة فريضة تثبت » .

(٣) راجع فيها تقدم ص ١٧١ وما بعدها .

(٤) « بالكتاب ... فرضيتها » ليست في ح .

(٥) في ح : « البلخي » . وقد تقدمت ترجمتها في الهامش ٦ - ٧ ص ١١٨ .

(٦) « أبو بكر » من ا و ب و ح .

(٧) « أنها على التراخي » من ا و ب و ح .

(٨) « أنها » من ا . وانظر الهامش ١٠

(٩) « المنتقى » من كتب الحاكم الشهيد صاحب « الكافي » ومما من كتب المذهب (ابن عابدين ،

رد المختار : ١ : ٢٠٢) . وقد تقدمت ترجمة الحاكم الشهيد في الهامش ٤ ص ٣٣٧ .

(١٠) « اوجب الضمان ... وذكر الكرخي هنا أنها » ساقطة من ح . أما في ب فسقطت زيادة

على ذلك : « وذكر في المنتقى عن محمد أنها على الفور » .

وحاصل الخلاف أن الأمر المطلق عن الوقت - على الفور أم على التراخي ؟ على قول بعض مشايخنا على التراخي ، وعلى قول بعضهم على الفور^(١) ، وبه قال الشيخ أبو منصور الماتريدي^(٢) - وهذه من مسائل أصول الفقه تعرف ثم إن شاء الله تعالى .

. . .

ثم اعلم أن مال الزكاة نوعان : السوائم^(٣) ، ومال التجارة ؛ لأن من شرط وجوب الزكاة أن يكون المال ناميا ، والنماء من حيث العين يكون بالأسامة^(٤) ، ومن حيث المعنى بالتجارة .

ثم مال التجارة نوعان : الأثمان المطلقة ، وهي الذهب والفضة ، وما سواهما من السلع ، غير أن الأثمان خلقت في الأصل للتجارة ، فلا تحتاج إلى تعيين العباد للتجارة^(٥) بالنية ، فتجب الزكاة فيها ، وإن لم ينو التجارة أو أمسك للنفقة . فأما السلع فكما هي صالحة للتجارة بها^(٦) ، فهي

(١) « أم على التراخي .. على الفور » ساقطة من .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين .
تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد . ومن تفقه عليه أبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوى . ومن كتبه : التوحيد ، والمقالات ، وأوهام المعتزلة ، ورد الأصول الخمسة لأبي محمد الباھلي ، ورد الإمامة لبعض الروافض ، والرد على القرامطة ، وما أخذ الشرائع في الفقه ، والجدل في أصول الفقه . وهو منسوب إلى ما يزيد وهي محلة بسمرقند . ومات سنة ٥٣٣ هـ .
(الاكتوى : ١٩٥) .

(٣) و (٤) السوائم جمع سائمة - من سامت الماشية أي رعت سوماً وأسامها صاحبها أسامة .
وسياتى فيما بعد تفصيل الكلام عليها (المغرب والمصباح) .
(٥) « للتجارة » من اوب و .
(٦) « بها » ليست في ب . وفي ح : « بأعيانها » .

صالحة الانتفاع بأعيانها ، بل هو المقصود الأصلي منها ، فلا بد من النية ،
حتى تصير للتجارة .
إذا ثبت هذا :

فبما يزكاة الذهب والفضة - فنقول : (١)

لا يخلو إما أن يكون الإنسان له فضة مفردة ، أو ذهب مفرد ، أو
من الصنفين جميعا .

فإن كانت له فضة مفردة :

إن كان (٢) نصابا، وهو مائتا درهم ، وزنا ، وزن سبعة (٣) ، يجب
عليه خمسة دراهم ، ربع عشرها ، إذا اجتمع شرائط الوجوب .
وإن كان مادون ذلك : لا يجب ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه
كتب في كتاب الصدقات لعمر بن حزم (٤) : الرِّقَّة (٥) ليس فيها

(١) في ح : « إذا ثبت هذا فنقول : زكاة الذهب والفضة » .

(٢) « من الصنفين ... مفردة إن كان » ليست في ح .

(٣) « وزن سبعة » من ب و ا و ح وفي الكاساني (٢٢ : ١٦ : ٢) .

« وإنما اعتبرنا الوزن في الدراهم ، دون العدد ، لأن الدراهم اسم للموزون ، لأنه عبارة
عن قدر من الموزون مشتمل على جملة موزونة من الدوايق والحبات ، حتى لو كان وزنها دون
المائتين وعددها مائتان أو قيمتها لجودتها وصياغتها تساوى مائتين فلا زكاة فيها - وإنما اعتبرنا وزن
سبعة وهو أن يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمائتان مما يوزن مائة واربسون مثقالا لأنه
الوزن المجمع عليه للدراهم المضروبة في الاسلام » (الكاساني (٢٢ : ١٦ : ٢ وما بعده) .

(٤) استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على نجران باليمن وهو ابن سبع عشرة سنة ،
وبث معه كتابا فيه الفرائض والسنن والصدقات والجروح والديات ، وهذا الكتاب مشهور في كتب
السنن ، رواه أبو داود والنسائي وغيرهما مفرقا ، ولم يستوفه أحد منهم في موضع . وتوفي بالمدينة
سنة ٥١ هـ . (أو ٥٣ أو ٥٤) (التووى ، التهذيب) .

(٥) أى الفضة .

صدقة حتى تبلغ مائتين ، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم .
ثم الفضة مال الزكاة كيفما كانت ، مضروبة أو غير مضروبة^(١) ، أو
تبرا ، أو حليا^(٢) ، يحل استعمالها أو لا ، أمسكها^(٣) للنفقة أو لا^(٤) ،
نوى التجارة أو لم ينو .

وكذلك حلية السيف ، واللجام ، والسرّج ، والكواكب التي في
المصاحف ، إذا كانت تخلص عند الإذابة .

ويستوى في ذلك الجيد والردىء ، نحو النقرة^(٥) السوداء .
وهذا عندنا . وقال الشافعي كذلك إلا أنه قال : إذا كانت^(٦) حليا
يحل لبسها^(٧) ، كحلي النساء وخواتيم الفضة للرجال ونحوها ، لا زكاة فيها
في أحد القولين^(٨) .

والصحيح مذهبنا - لما روينا من الحديث ، من غير فصل .
هذا إذا كانت خالصة . أما إذا كانت مختلطة بالغش : إن كان الغالب

(١) « أو غير مضروبة » من اوب .

(٢) « أو حليا » من ا . وفي ب و ح : « أو تبرأ حليا » .

(٣) في ح : « يحل استعمالها أو أمسكها » . وفي اوب و ح : « أمسكها » .

(٤) « لا » من اوب .

(٥) النقرة القطعة المذابة من الفضة أو الذهب (المقرب) .

(٦) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « كان » .

(٧) في اوب و ح : « استعمالها » .

(٨) « في أحد القولين » من ح ، والعبارة فيها : « لأن الزكاة فيها في أحد القولين » .

والصحيح « لا زكاة فيها في أحد القولين » : قال الشيرازي (المهذب، ١ : ١٥٨) : « ولأن كان
(أي المصوغ) ، معدا لاستعمال مباح كحلي النساء وما أعدلن ، وخاتم الفضة للرجال ففيه قولان :
أحدهما لا تجب فيه الزكاة ... والثاني تجب فيه الزكاة واستخار الله فيه الشافعي واختاره » .

هو الفضة ، فكذلك الجواب ^(١) ، لأنّ الفش مغفور مستهلك فيها .
 وإن كان الغالب هو الفش ، وهي ^(٢) السُّتُوقة ^(٣) : إن لم تكن أثماناً ^(٤) .
 رائجة أو معدة للتجارة ، فلا زكاة فيها ، إلا أن تكون كثيرة يبلغ ما فيها
 من الفضة نصاباً - أما إذا كانت أثماناً ^(٥) رائجة أو معدة للتجارة ^(٦) ،
 فإنه تعتبر قيمتها : إن بلغت نصاباً من أدنى ما تجب الزكاة فيه من الدراهم
 الرديئة ، فإنه تجب فيها الزكاة ، فإنه روى الحسن ^(٧) عن أبي حنيفة
 فيمن كان عنده فلوس أو دراهم رصاص أو نحاس مموهة ^(٨) بحيث لا تخلص
 منها الفضة : إن لم تكن للتجارة فلا زكاة فيها ، وإن كانت للتجارة وقيمتها
 تبلغ مائتي درهم رديئة ففيها الزكاة .

أما الغطارفة ^(٩) فبعض ^(١٠) المتأخرين قالوا : يجب ^(١١) في كل
 مائتين ^(١٢) منها ، ربع عشرها ، وهو خمسة منها ، عدداً ^(١٣) ، لأنها من

(١) « الجواب » من اوب و ح .

(٢) « وهي » من اوب و ح . وفي الأصل : « فهو » .

(٣) ما كان فيه الصفر أو النحاس هو الغالب الأكثر (راجع المغرب) .

(٤) و (٥) في الأصل و ب و ح : « ثمن » . وفي الأولى : « أثمان » . وفي الثانية : « ثمن » .

وفي الكاساني (٢ : ١٧ : ٢١ - ٢٢) : « أثمان » .

(٦) « فلا زكاة فيها إلا أن تكون كثيرة ... أو معدة للتجارة » سقطت من ب .

(٧) « الحسن » ليست في ح .

(٨) في ح : « أو مموهة » وكذا في الكاساني (٢ : ١٧ : ٢٦) و « موه الشيء طلاه بماء الذهب

أو الفضة وما تحت ذلك حديد أو شبه » المغرب .

(٩) في اوب : « النطرية » . وهي الدراهم النطريفية وكانت من أعز النقود ببخارى .

وقيل إنها منسوبة إلى غطريف بن عطاء الكندي أمير خراسان أيام الرشيد (المغرب) .

(١٠) الفاء من اوب و ح .

(١١) هكذا في النسخ الأخرى . وفي الأصل : « بعض المتأخرين قالوا يجب » .

(١٢) في اوب : « مائتي درهم » .

(١٣) « عداد » ليست في ح و في ا : « عدا » . وفي ب : « عندنا » .

أعز الأثمان في ديارنا .

وقال السلف : ينظر إن كانت أثمانا رائجة يعتبر قيمتها بأدنى ما ينطلق عليه اسم الدراهم^(١) ، فتجب الزكاة في قيمتها - وإن لم تكن رائجة ؛ فإن كانت^(٢) سلعا للتجارة ، تعتبر قيمتها^(٣) أيضا - وإن لم تكن للتجارة ، ففيها الزكاة بقدر ما فيها من الفضة إن بلغت نصابا أو بالضم إلى ما عنده من مال^(٤) التجارة .

وهذا هو الأصح .

وأما الذهب المفرد^(٥) :

إن بلغ نصابا ، وذلك عشرون مثقالا ، ففيه نصف مثقال . وإن كان أقل من ذلك ، فلا زكاة فيه ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال لعلي : « يا علي ! ليس^(٦) في الذهب زكاة ما لم يبلغ عشرين مثقالا^(٧) فإذا بلغ عشرين مثقالا^(٨) ففيه نصف مثقال^(٩) » . ثم الجيد والردى ، والتبر والمصوغ^(١٠) والمضروب^(١١) والحلى فيه^(١٢)

(١) « وهي التي تغلب عليها النضة » الكاساني (٢ : ١٧ : ٦ من أسفل) . وفي ب و ح : « الدراهم والدنانير » .

(٢) هكذا في ب و ح . وفي الأصل : « كان » .

(٣) « بأدنى ما ينطلق ... تعتبر قيمتها » سقطت من أ .

(٤) « مال » من أ و ب و ح .

(٥) في ح : « المفرد » .

(٦) في أ و ب و ح : « ليس عليك » .

(٧) و (٨) « مثقالا » الأولى من أ و ب و ح . والثانية من أ و ب .

(٩) « مثقالا ففيه نصف مثقال » ليست في ح .

(١٠) « والمصوغ » ليست في أ و ب .

(١١) « والمضروب » من أ و ب و ح . (١٢) « فيه » ليست في ح .

سواء ، خلافاً للشافعى : فى الحلّى (١) كما فى الفضة (٢) .
وكذلك الحكم فى الدنانير التى الغالب فيها الذهب ، كالمحمودية ونحوها .
فأما الهروية والمروية وما لم يكن الغالب فيها الذهب : < ف > تعتبر
قيمتها إن كانت < اثماناً > (٣) رائجة ، أو للتجارة ؛ وإلا فيعتبر قدر ما فيها من
الذهب والفضة (٤) ، وزناً ، لأن كل واحد منهما يخلص بالاذابة .

فأما إذا زاد على نصاب الذهب أو الفضة (٥) : فلا يجب فى الزيادة
شئ عند أبى حنيفة حتى تبلغ أربعة مثاقيل فى (٦) الذهب : فيجب فيها قيراطان ،
وأربعين من الدراهم : فيجب فيها درهم ، ولا تجب فى أقل من ذلك .
وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى (٧) : تجب الزكاة فى الكسور ،
بحساب ذلك .

والصحيح قول أبى حنيفة (٨) ، لأن فى اعتبار الكسور حرجاً بالناس ،

(١) « فى الحلّى » ليست فى « و فى ا و ب » : « وفى الحلّى » .

(٢) راجع فيها تقدم ص ٤١٤ .

(٣) فى الأصل « و ا و ب » : « ثماناً » .

(٤) « والفضة » ليست فى ب .

(٥) كذا فى ا و ب . وفى الأصل : « والفضة » . « أو الفضة » ليست فى « » .

(٦) فى « » : « من » .

(٧) هكذا فى ب و « وفى الكاسانى (١٧ : ٣) السطر الأسفل و ١٨ : ٣-٢ من أسفل) .
وفى ا : « وقال أبو يوسف ومحمد تجب » . وصحيح أن الشافعى يرى هذا رأى (راجع الشيرازى ،
المهذب ، ١ : ١٥٧) .

(٨) هكذا فى ا و ب و « وفى الأصل : « والصحيح قولنا » .

والحرج موضوع^(١).

فأما إذا اجتمع الصنفان :

فإنه ينظر : إن لم يكن كل واحد منهما نصاباً، أو كان أحدهما نصاباً دون الآخر : فإنه يجب ضم أحدهما إلى الآخر، حتى يكمل النصاب عندنا .
وقال الشافعي : لا يضم، لأنهما جنسان مختلفان، حتى يجوز بيع أحدهما بالآخر، متفاضلاً، فلا يضم، كما في السوائم عند اختلاف الجنس .
والصحيح قولنا، لأنهما، في معنى الثمنية والتجارة، كشيء^(٢) واحد، فيجب الضم، تكميلاً للنصاب، نظراً للفقراء، كما في مال التجارة، بخلاف السوائم، لأن ثمة الحكم متعلق بالصورة والمعنى، فلا يتحقق تكميل النصاب عند اختلاف الجنس .

فأما إذا كان كل واحد منهما نصاباً، ولم يكن زائداً عليه، <ف> لا يجب الضم، بل ينبغي أن يؤدي من كل واحد منهما^(٣) زكاته .
وإن زاد على النصابين شيء : فإن كان أقل من أربعة مثاقيل أو^(٤) أقل من أربعين درهماً، فإنه يجب ضم إحدى الزيادتين إلى الأخرى، ليم أربعين درهماً أو أربعة مثاقيل عند أبي حنيفة، لأن^(٥) عنده لا تجب الزكاة في الكسور .

(١) في اوب : « مرفوع » .

(٢) في : « كجنس » .

(٣) « منها » من اوب و .

(٤) في ب : « و » .

(٥) هكذا في اوب و . وفي الأصل : « ولأن » - راجع ص ٤١٧ .

وعندهما لا^(١) يجب ضم إحدى الزياتين إلى الأخرى، لأن عندهما^(٢) تجب الزكاة في الكسور بحساب ذلك.

ولو ضم صاحب المال أحد النصابين إلى الآخر، حتى يؤدي كله من الذهب أو من الفضة، فلا بأس به، ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء، قدرا و^(٣) رواجاً، وإلا فيؤدي من كل واحد ربع عشره. واختلاف أصحابنا في كيفية النظم: فقال^(٤) أبو حنيفة: يضم باعتبار القيمة. وقال أبو يوسف ومحمد: يضم باعتبار الأجزاء، دون التقويم. وإنما يظهر الخلاف فيما إذا كان قيمة أحدهما، لجودته أو لصياغته، أزيد على وزنه، بأن كان له^(٥) مائة درهم، وخمسة دنانير قيمتهما مائة درهم: فعند أبي حنيفة يقوم الدنانير^(٦)، بخلاف جنسها، دراهم، ويضمها إلى الدراهم، فيكمل نصاب الدراهم من حيث القيمة، فيجب خمسة دراهم، نظراً للفقراء، وعلى قولهما: يضم باعتبار الأجزاء، دون التقويم، فيضم نصف نصاب الفضة إلى ربع نصاب الذهب. فيكون ثلاثة أرباع النصاب، فلا يجب فيه شيء.

ولو كان مائة درهم، وعشرة دنانير قيمتها مائة وأربعون - فيضم باعتبار

(١) «لا» ساقطة من ح.

(٢) في ب: «عنده» وهو خطأ: راجع فيما تقدم ص ٤١٧.

(٣) في ب و ح: «أو».

(٤) الفاء من ا و ب.

(٥) «له» من ا و ب.

(٦) هكذا في ا و ب و ح وفي الأصل: «بالدنانير».

القيمة عند أبي حنيفة ، فبلغ مائتين وأربعين درهما ، فيجب ستة دراهم .
وعندهما: يضم باعتبار الأجزاء ، فيكون نصف نصاب الفضة ونصف نصاب
الذهب نصاباً تاماً ، فيجب في نصف كل واحد منهما ربع عشره .

فأما إذا كان وزنها وقيمتها ^(١) سواء ، فلا يظهر الخلاف :

فإن ^(٢) كان مائة درهم ، وعشرة دنائير قيمتها مائة درهم ، فإنه تجب
الزكاة فيه بالاتفاق ، على اختلاف الأصولين : عنده يضم باعتبار القيمة ،
وعندهما باعتبار الأجزاء ^(٣) .

ولو كان مائة درهم ، وخمسة دنائير قيمتها خمسون ، لا تجب الزكاة
فيها ، بالإجماع ، لأن النصاب لم يكمل بالضم ، لا باعتبار القيمة ، ولا
باعتبار الأجزاء .

وأجمعوا أنه لا تعتبر القيمة في الذهب والفضة ، عند الانفراد ، في
حق تكميل النصاب ، حتى < إنه > إذا كان له إريق فضة وزنه
مائة درهم ، وقيمتها لصياغته ^(٤) مائتا درهم ، لا تجب فيه ^(٥) الزكاة
باعتبار القيمة .

وكذلك إذا كانت آنية ذهب وزنها عشرة ، وقيمتها لصياغتها مائتا

(١) كذا في أوب و ح . وفي الأصل : « وزنها وقيمتها » .

(٢) في ح : « بأن » .

(٣) « عنده ... الأجزاء » من أوب و ح .

(٤) في ح : « لصياغته » .

(٥) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « فيها » .

درهم، لا يجب فيها الزكاة، باعتبار القيمة^(١)، لأن الجودة في <الأموال>
الربوية^(٢) لا قيمة لها عند الانفراد، ولا عند المقابلة بجنسها، عندنا، خلافا
للشافعي - لكن أبا حنيفة ضم الدراهم إلى الدنانير، التي هي خلاف جنسها،
لتظهر قيمة الجودة^(٣)، فيكمل النصاب من حيث المعنى، احتياطاً في باب
العبادة، ونظراً للفقراء^(٤).

(١) « وكذلك ... باعتبار القيمة » ساقطة من ب .

(٢) في الأصل: « في أموال الربوية » وفي ا و ب و ح: « أموال الربا » .

(٣) في ا و ب و ح: « فيظهر فيه الجودة » .

(٤) زاد في ا و ب: « والله أعلم » .

باب زكاة أموال التجارة

أصل^(١) الباب ما ذكرنا أن المعتبر في باب التجارة معنى المايمة والقيمة ، دون العين ، لأن سبب وجوب الزكاة هو المال النامي ، الفاضل عن الحاجة ، والنماء في مال التجارة بالاسترباح ، وذلك من حيث المايمة ؛ إلا أن حقيقة النماء مما يتعذر اعتباره ، فأقيمت^(٢) التجارة ، التي هي سبب النماء ، مع الحول ، الذي هو زمان النماء ، مقامه — فمضى حال الحول على مال التجارة ، يكون ناميا ، فاضلا عن الحاجة ، تقديرا .

إذا ثبت هذا - فنقول :

كل ما كان من أموال التجارة ، كائنا ما كان ، من العروض ، والعقار ، والمكيل ، والموزون ، وغيرها ، تجب فيه الزكاة ، إذا بلغ نصاب الذهب أو^(٣) الفضة ، وحال عليه الحول ، وهو ربع عشره .
وهذا قول عامة العلماء .

وقال أصحاب الظواهر : لازكاة فيها .

وقال مالك : لا^(٤) تجب الزكاة فيها ، ما دامت أعيانا . فإذا نضت ،

(١) في ح : « قال رحمه الله : أصل » .

(٢) مكذبا في اوب • وفي الأصل : « فأقيم » • وفي ح كذا : « فبقية » .

(٣) الممزة من اوب و ح .

(٤) « لا » ساقطة من ح .

وصارت دراهم أو دنانير، تجب فيها زكاة حول واحد.

والصحيح قول عامة العلماء، لما روى عن سُمرَةَ بنِ جُنْدُبٍ^(١)، عن النبي عليه السلام، أنه كان يأمرنا^(٢) بإخراج الزكاة من الرقيق الذي نعهده^(٣) للبيع^(٤) - والمعنى ما ذكرنا في الأصل^(٥).

ثم ماسوى الذهب والفضة إنما يصير للتجارة بالنية^(٦)، والتجارة، جميعاً - حتى إنه^(٧) إذا كان له عروض للبذلة^(٨) والمهنة، ثم نوى أن تكون للتجارة بعد ذلك^(٩) : لا تصير للتجارة^(١٠)، ما لم يوجد منه الشراء، بعد ذلك،

(١) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . غزا مع رسول الله غزوات . وروى له عنه صلى الله عليه وسلم . سكن البصرة . وكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة، ويستخلفه على الكوفة إذا سار إلى البصرة . وتوفي بالبصرة سنة ٥٥٩ هـ (أو ٥٨ أو ٦٠) (النووي) . وفي حـ كذا : « سمر بن جندب » .

(٢) « نا » من ا و ب و ح . وهي كذلك في الكاساني (٢٦: ٢٠: ٢) .

(٣) « كذا » في ا و ب . وفي الكاساني (٢٧: ٢٠: ٢) : « كنا نعهده » . وفي الأصل :

« يعهده » . وفي حـ : « يعيد » .

(٤) أورده ابن المهام في فتح القدير (٥٢٦: ١) باللفظ الآتي : « ... كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع » . وابن حجر باللفظ الآتي : « يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعهده للبيع » (بلوغ المرام : ص ١٠٣) .

(٥) في ا و ب و ح : « من الأصل » - والمقصود ما ذكره من أصل الباب في أول الكلام على زكاة أموال التجارة (راجع فيما تقدم ص ٤٢٢) .

(٦) في ا و ب و ح : « بنية التجارة » .

(٧) « إنه » من حـ .

(٨) ما يمنهن من الثياب في الخدمة - يقال بذل الثياب وابتذله إذا لبسه في أوقات الخدمة والامتهان

(المصباح) .

(٩) « بعد ذلك » من حـ .

(١٠) « والتجارة جميعاً ... لا تصير للتجارة » ساقطة من ب . وفي استقطة عبارة : « بعد ذلك

لا تصير للتجارة » .

بذلك المال ، فيكون بدله^(١) للتجارة .

فأما إذا كان له مال للتجارة^(٢) ونوى أن يكون للبذلة ، يخرج عن التجارة ، وإن لم يستعمله - لأن التجارة عمل معلوم ، ولا^(٣) يوجد بمجرد النية ، فلا يعتبر مجرد النية^(٤) . فأما إذا نوى الابتذال ، فقد ترك التجارة ، للحال ، فتكون النية مقارنة لعمل ، هو ترك التجارة ، فاعتبرت النية^(٥) .

. . .

ثم مال الزكاة يعتبر فيه كمال النصاب في أول الحول ، وآخره . ونقصان النصاب ، بين^(٦) طرفي الحول ، لا يمنع وجوب الزكاة ، سواء كان مال التجارة ، أو الذهب والفضة ، أو السواثم .

هذا عند أصحابنا الثلاثة .

وقال زفر : يعتبر كمال النصاب^(٧) من أوله إلى آخره ، والنقصان فيما بين ذلك يقطع^(٨) حكم الحول .

وهو قول الشافعي في غير أموال التجارة ، فأما في مال التجارة^(٩)

(١) في ح : « بذلة » .

(٢) هكذا في ب - وفي الأصل و ح : « مال التجارة » . وفي ا : « عروض للتجارة » .

(٣) في ا و ب و ح : « فلا » .

(٤) « فلا يعتبر مجرد النية » ليست في ب .

(٥) « فأما إذا... فاعتبرت النية » من ا و ب و ح . لكن « الحال » ليست في ا و ب .

و « النية » الأولى ليست في ح .

(٦) في ا و ب : « في » وهو خطأ والصحيح ما في المتن (راجع الكاساني ، ٢ : ٥١ : ٢١ وما بعده . والمرغيناني ، الهداية ، ١ : ٢٨٨ وكذا شروحا) .

(٧) « النصاب » من ا و ب و ح - وفي الأصل : « الحول » .

(٨) في ب : « يمنع » .

(٩) زاد هنا في ا و ب : « قال » .

< ف > يعتبر كمال النصاب في آخر الحول ، لافي أوله ووسطه .
والصحيح قولنا ، لأن كمال النصاب شرط وجوب الزكاة ، فيعتبر
حال انعقاد السبب ، وحال ثبوت الحكم ، وهو أول الحول وآخره ،
ووسط الحول ليس حال انعقاد السبب ، ولا حال الوجوب ، فلا يجب
اشتراطه فيه .

فأما إذا هلك النصاب أصلا ، بحيث لم يبق منه شيء ، يستأنف الحول ،
لأنه لم يوجد شيء من النصاب الأصلي حتى يضم إليه المستفاد ، وفي
الفصل الأول : بعض الأصل باق ، فيضم إليه المستفاد ^(١) ، فيتكامل ^(٢) الحول .
ولو استبدل أموال التجارة كلها ، في الحول ، بجنس آخر ، لم ينقطع
الحول ، وإن هلك الجنس الأول ، لأن الأول قائم من حيث المعنى ،
وهو المالية .

وكذلك الجواب في الدراهم والدنانير : إذا باعها بجنسها أو ^(٣) بخلاف
جنسها ، أغنى الدراهم بالدراهم أو بالدنانير ، فإنه لا ينقطع حكم الحول ،
لأن الحكم ثمة ^(٤) متعلق بالمعنى أيضا - وعلى قول الشافعي : ينقطع لأنهما
جنسان مختلفان ، فعلى قوود ^(٥) مذهبه : لا تجب الزكاة في أموال الصيارفة ،
لوجود الاستبدال في كل ساعة .

(١) « وفي الفصل الأول ... المستفاد » ساقطة من ب .

(٢) « هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « فيكامل » .

(٣) « بجنسها أو » ليست في ح .

(٤) « هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « به » .

(٥) « أي مذهبه يقود إلى القول بكذا - من قاد يقود .

وأما إذا باع الساعة بالساعة : < ف > إن^(١) باع الجنس بخلاف الجنس ، كالإبل بالبقر^(٢) : ينقطع الحول^(٣) بالاتفاق .

أما إذا باع الجنس بالجنس : < ف > ينقطع ، عندنا ، خلافا لزفر .
والصحيح قولنا ، لأن الزكاة في السوائم تتعلق بالعين ، والأعيان مختلفة ، فلم يتم الحول على النصاب ، لاحقيقة ولا تقديرا .

ثم إذا تم الحول على مال التجارة ، فإنه ينبغي أن يقومها حتى يعرف مقدار مال الزكاة ؛ لكن عند أبي حنيفة يقوم بما هو أوفى^(٤) القيمتين^(٥) ، وأنظرهما للفقراء ، من الدراهم والدنانير - كذا ذكر ههنا ، وذكر في كتاب الزكاة وقال : إن شاء قومها بالدراهم ، وإن شاء قومها بالدنانير .
ومشايخنا حملوا رواية كتاب الزكاة على ما إذا كان لا يتفاوت النفع ، في حق الفقراء ، بالتقويم بأيهما كان ، حتى يكون جمعا بين الروايتين .
ولكن كيفما كان ، ينبغي أن يقوم بأدنى ما ينطلق عليه اسم الدراهم والدنانير .

وروى محمد عن أبي يوسف أنه قال^(٦) : يقوم بالثمن الذي اشتراها < به > ،
دراهم كان أو دنانير ؛ وإن كان الثمن^(٧) من العروض ، يقوم بالنقد

(١) في اوب : « أو » .

(٢) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « والبقر » .

(٣) « الحول » من اوب و ح .

(٤) في اوب و ح : « أوفر » .

(٥) في اوب : « الثمنين » .

(٦) « قال » من اوب و ح .

(٧) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « انثمن » .

الغالب فى ذلك الموضع .

وذكر ابن سماعة عن محمد : إنما يقوم بالنقد الغالب ، فى ذلك الموضع .
وكذلك^(١) إذا كان مع عروض التجارة ذهب و^(٢) فضة : فإنه يضمها^(٣)
إلى العروض ، ويقوم جملة - لكن على قول أبي حنيفة : يضمها باعتبار القيمة : إن
شاء قوم العروض وضمها^(٤) إلى الدراهم أو^(٥) الدينار ، وإن شاء قوم
الذهب والفضة وضم قيمتهما^(٦) إلى قيمة أعيان التجارة . وعندهما : يضم
باعتبار الأجزاء ، فيقوم^(٧) العروض ويضم قيمتها إلى ما عنده من الدراهم
والدينار^(٨) ، فإن بلغت الجملة نصابا تجب الزكاة ، وإلا فلا - ولا يقوم
الدراهم والدينار عندهما أصلا فى باب الزكاة .

ثم إذا تجب الزكاة فى مال الزكاة^(٩) إذا لم يكن مستحقا بدين ، مطالب
من جهة العباد ، أو شيء منه .

فأما إذا كان مستحقا به ، فلا تجب الزكاة بقدر الدين ، لأن المال
المستحق بالدين محتاج إليه ، وسبب وجوب الزكاة هو المال الفاضل عن

-
- (١) « وكذلك » من أوب و ح . وفى الكاسانى (٢: ٢١٩) : « وعلى هذا » .
(٢) فى أوب : « أو » .
(٣) فى ح : « يضمهما » .
(٤) « لكن على قول أبي حنيفة ... العروض وضمها » ساقطة من ج .
(٥) فى أوب و ح : « و » .
(٦) هكذا فى أوب و ح . وفى الأصل : « قيمتها » .
(٧) هكذا فى أوب و ح . وفى الأصل : « ويقوم » .
(٨) « قيمتها ... والدينار » من أوب و ح . وفى الأصل : « ويقوم العروض ويضم ولا يقوم
الدراهم والدينار » وما أئبتناه فى المتن مثل ما فى الكاسانى (٢: ٢١٩) .
(٩) فى أوب و ح : « مال التجارة » .

الحاجة ، المعد للنماء والزيادة .

ثم ^(١) الديون على ضريين :

دين يطالب به ^(٢) ويحبس ، من جهة العباد ، كديون العباد ، حالة كانت أو مؤجلة : < وهو > يمنع ، لما ذكرنا من المعنى .
وكذلك مهر المرأة : يمنع ، مؤجلاً كان أو معجلاً ، لأنها إذا طالبت ، يؤخذ به ^(٣) . وقال بعض مشايخنا : إن المؤجل لا يمنع ، لأنه غير مطالب به عادة ، فأما المعجل فمطالب به عادة ، فمنع ^(٤) . وقال بعض مشايخنا : إن كان الزوج على عزم من قضاائه : يمنع ، وإن لم يكن على عزم الأداء : لا يمنع ، لأنه لا يعده ^(٥) ديناً ، والمرء ^(٦) يؤخذ بما عنده في باب الأحكام . وهذا غير صحيح ^(٧) .

فأما الزكاة ^(٨) الواجبة في النصاب ، أو دين الزكاة بأن أتلّف مال الزكاة حتى انتقل من العين إلى الذمة ، فكل ذلك يمنع وجوب الزكاة عندهما ^(٩) .

-
- (١) في الأصل وضعت علامة النقص قبيل « ثم » وكتب في الهامش : « فصل » بخط غير خط ناسخ المتن وليست في اوب و ح .
(٢) « به » من اوب و ح .
(٣) في ح : « لأنها متى طالبت به أخذته » .
(٤) الغاء من ح . وفي اوب : « فيطالب به عادة فيمنع » .
(٥) في اوب و ح : « لا يعده » .
(٦) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « والمرأة » .
(٧) « وهذا غير صحيح » من اوب وليست في الكاساني (٢: ٦-٧) .
(٨) في اوب : « فأما الزيادة » وهو خطأ .
(٩) في اوب و ح : « عند أبي حنيفة ومحمد » .

وقال زفر : لا يمنع كلاهما^(١) .

وقال أبو يوسف : وجوب الزكاة في النصاب يمنع ، ودين الزكاة لا يمنع .

والصحيح قولهما ، لأن زكاة السوائم مطالب بها حقيقة من جهة السلطان ، عينا كان أو دينا ، وزكاة التجارة مطالب بها تقديرا ، لأن حق الأخذ للسلطان ، ولهذا كان يأخذها^(٢) الإمام إلى زمن عثمان ، ثم فوض إلى أربابها ، بإجماع الصحابة ، لمصلحة رأى^(٣) في ذلك ، فيصير أرباب الأموال كالوكلاء عن السلطان ، فلا يبطل حق السلطان عن الأخذ . ولهذا قال أصحابنا إن الإمام إذا علم من أهل بلدة أنهم يتركون أداء الزكاة من الأموال الباطنة ، فإنه يطالبهم بها ، لكن لو أراد الإمام أن يأخذها بنفسه ، من غير تهمة الترك من أربابها ، ليس له ذلك ، لما فيه من مخالفة إجماع الصحابة .

وأما الديون التي هي غير مطالب بها من جهة العباد ، كديون الله تعالى^(٤) ، من النذور ، والكفارات ، وصدقة الفطر ، ووجوب الحج ، ونحوها : < ف > لا تمنع ، لأنه لا يطالب بها في الدنيا . وهذا كله مذهب^(٥) أصحابنا .

(١) « كلاهما » من اوب و - وكذا في الكاساني (١٠: ٧: ٢) . وفي الأصل : « كلا » .

(٢) « ها » من اوب و - .

(٣) في اوب : « رأوا » .

(٤) زاد في - هنا : « في الدنيا » .

(٥) في - : « وهذا مذهب عليه » .

وقال الشافعى : الدين لا يمنع ^(١) وجوب الزكاة ، كيفما كان -
والمسألة معروفة .

. . .

ثم التصرف فى مال الزكاة بعد وجوبها ، جائز ، كيفما كان ،
عندنا ^(٢) .

وقال الشافعى : لا يجوز ^(٣) ، بقدر الزكاة ، قولاً واحداً . وفيها زاد
على قدر الواجب ، قولان ^(٤) .

ثم ينظر عندنا : إن كان تصرفاً ينقل الواجب إلى محل مثله ، لا يضمن
الزكاة ، ويصير المحل الثانى كالأول ، فيبقى الواجب يبقائه ، ويهلك
بهلاكه . وإن كان تصرفاً لا ينقل ^(٥) الواجب إلى محل مثله ، فإنه
يضمن ^(٦) ، لأنه يصير متلفاً ، فيبقى الضمان فى الذمة ، فلا يهلك
الواجب بهلاك ذلك البدل .

إذا ثبت هذا نقول :

إذا كان له سوائم فباعها ، بعد الحول ، بجنسها أو بخلاف جنسها من
الحيوان والعروض والأثمان ، فإنه يضمن ، ولا ينتقل الواجب إلى ما جعله

(١) « لأنه لا يطالب بها فى الدنيا ... لا يمنع » ساقطة من ب .

(٢) « عندنا » من اوب و - .

(٣) « لا يجوز » ساقطة من - .

(٤) هكذا فى اوب . وفى الأصل و - : « قولين » .

(٥) هكذا فى اوب و - . وفى الأصل : « لا ينتقل » .

(٦) فى ب : « فإنه لا يضمن » وهو خطأ .

بدلاً ، حتى لا يسقط بهلاك ذلك البذل^(١) ، لأن الواجب في^(٢)
السوائيم متعلق بالعين صورة ومعنى ، فالبيع يكون إتلافاً ، لا استبدالاً
ونقلاً ، فيضمن^(٣) .

وأما إذا كان مال التجارة ، فباعها بعد الحول ، بدراهم أو بدنائير أو
بمروض التجارة أو مطلقاً ، بمثل قيمته أو بما يتغابن الناس في مثله ، لا يضمن ،
ويكون نقلاً للواجب من محل إلى مثله معنى ، لأن المعتبر في مال التجارة
هو معنى المالية دون الصورة ، فيبقى الواجب^(٤) ببقائه ويهلك بهلاكه .
ولو حابى قدر مالا يتغابن الناس في مثله ، يكون زكاة ما حابى ديناً
في ذمته ، وزكاة ما بقى يتحول إلى العين فيبقى^(٥) ببقائه ، ويفوت بفواته .
وإذا باعه بمال لا تجب^(٦) فيه الزكاة ، بأن^(٧) باعه بمروض ونوى
أن يكون المشتري للبذلة ، أو استأجر به عينا من الأعيان ، يضمن ، لأن
المنافع ، وإن كانت مالا ولكن ليست بمال الزكاة ، لأنه لا بقاء لها .
وكذلك إذا باعه بالسوائيم^(٨) ، على أن يتركها سائمة ، فإنه يضمن أيضاً ،
لأن زكاة التجارة خلاف زكاة السائمة ، فيكون ذلك إتلافاً .

(١) في أ : « المبدل » .

(٢) هكذا في أ وب و ح . وفي الأصل : « من » .

(٣) « فيضمن » من أ وب .

(٤) في ب : « الحكم » .

(٥) الفاء من أ وب و ح .

(٦) في ب و ح : « بما لا تجب » .

(٧) هكذا في أ وب و ح ، وفي الأصل : « فإن » .

(٨) في ح : « باع سوائيم » . وفي أ وب : « باعه بسوائيم » .

وكذلك إذا أخرجه عن ملكه بغير بدل، نحو الهبة والصدقة والوصية، أو يبدل ليس بمال، نحو أن يتزوج عليه أو ^(١) يصالح به عن دم العمد، أو يختلع به المرأة؛ فالزكاة مضمونة عليه، لأن هذا إتلاف. وكذلك إذا استهلكه حقيقة، بالأكل والشرب واللبس ونحو ذلك.

. . .

ثم المستفاد على ضربين : متولد من الأصل حاصل بسببه، كالأولاد والأرباح، وغير متولد ^(٢) منه ولا حاصل بسببه ^(٣)، بل حاصل بسبب مقصود في نفسه كالمرور والموهوب والمشتري ونحو ذلك - وكل ذلك على نوعين : أحدهما - أن يكون مستفادا بعد الحول، والثاني أن يكون مستفادا في الحول.

والأصل في الباب أن الحول الموجود في حق الأصل، كالموجود في حق التبع؛ فكل مستفاد، هو تبع للأصل، تجب فيه ^(٤) الزكاة، وإلا فلا.

إذا ثبت هذا - فنقول :

أما المستفاد بعد الحول فلا ^(٥)، يضم بالاجتماع، في حق السنة الماضية، وإنما يضم في حق الحول الذي استفيد فيه، لأن النصاب بعد الحول

(١) المعزة من أوب و - .

(٢) في - : « متولد ... وغير متولد » .

(٣) « منه ولا حاصل بسببه » من أوب .

(٤) هكذا في أوب و - ، وفي الأصل : « به » .

(٥) الفاء من أوب .

كالمتجدد ، حكما ، لأنه يتجدد النماء بتجدد الحول ، والنصاب هو المال الموصوف بالنماء ، دون مطلق المال ، وإذا تجدد النماء جعل النصاب كالمتجدد ، ويجعل النصاب الموجود في الحول الأول كالعدم ، والمستفاد يجعل تبعا للنصاب الموجود دون المعدوم .

وأما المستفاد في الحول : < ف > إن كان من خلاف جنسه ، كالإبل مع الشاة ونحوها : لا يضم بالاجتماع ، لأن الزيادة تجعل تبعا للمزيد عليه ، من وجه ، وخلاف الجنس لا يكون زيادة ، لأن الأصل لا (١) يزداد به ولا يتكرر .

وأما إذا كان من جنسه : إن كان حاصلًا بسبب التفرع والاسترباح ، فيضم (٢) بالاجتماع ، كالأولاد (٣) والأرباح ، < لأنه > (٤) تابع (٥) للأصول حقيقة .

وأما إذا لم يكن متولداً (٦) حاصلًا بسببه ، كالموروث والموهوب والمبيع ونحوها (٧) ، فإنه يضم - عندنا .

وقال الشافعي : لا يضم ، لأنه أصل « ملك بسبب مقصود » فكيف يكون تبعاً ؟

(١) « لا » من اوب و ح .

(٢) الفاء من ح .

(٣) في اوب و ح : « وهو الأولاد » .

(٤) في الأصل وا : « لائها » . وفي ب و ح : « لائهما » .

(٥) في اوب و ح : « تابعة » .

(٦) في ح : « مستولداً » .

(٧) « ونحوها » من اوب و ح .

و^(١) قلنا نحن^(٢) : هو أصل من هذا الوجه ، ولكن تبع من حيث أن الأصل يتكرر به ويزداد ، والزيادة تبع للمزيد عليه ، فاعتبرنا جهة التبعية ، في حق الحول ، احتياطاً لوجوب الزكاة .

ثم إنما يضم عندنا إذا كان الأصل نصاباً .

فأما إذا كان أقل منه ، فإنه لا يضم إليه المستفاد ، وإن تكامل به النصاب ، لأن الأصل إذا لم يكن سبب الوجوب لقلته ، فكيف يتبع المستفاد إياه في حكمه ؟

وأما المستفاد إذا كان ثمن <الأصل>^(٣) المزكى ، فإنه لا يضم إلى ما عنده من النصاب من جنسه^(٤) عند أبي حنيفة ، وعندهما يضم ، لما ذكرنا من المعنى - فأبو حنيفة يقول إن الثننى^(٥) حرام ، في باب الزكاة . لقوله عليه السلام : « لا ثننى في الصدقة »^(٦) ، والمستفاد أصل من وجه ، تبع من وجه ، فن حيث إنه أصل لا يضم ، ومن حيث إنه تبع يضم ، فوقع^(٧) التعارض هنا : إن^(٨) اعتبر معنى الوجوب يضم ، وإن اعتبر معنى حرمة الثننى

(١) الواو من اوب و ح .

(٢) « نحن » من اوب و ح .

(٣) في الأصل و اوب و ح : « الأيل » . وفي ح : « من ثمن الأيل » .

(٤) « من جنسه » ليست في اوب .

(٥) مكتوبة في اوب و ح كذا : « الثنا » - والثننى : ضم واحد إلى واحد (المغرب) .

(٦) في ب : « في صدقة » - والمعنى أنه لا تؤخذ الصدقة مرتين (الكاساني ٢٤ : ٢٧) .

(٧) الفاء من اوب و ح .

(٨) في ح : « وإن » .

لا يضم^(١)، فلا يضم مع الشك^(٢)، بخلاف غيره، من المستفاد، على ما مر.
 وصورة المسألة: رجل له خمس من الأبل السائمة، ومائتا درهم - فتم
 الحول على السائمة وزكاها ثم باعها بدراهم، ثم تم حول الدراهم، يضم
 الثمن إلى الدراهم التي عنده، ويزكى^(٣) الكل عندهما - وعند أبي حنيفة
 يستأنف لها حول على حدة^(٤).

ولو جعل هذه الأبل، علوفة، بعد ما زكاها، ثم باعها، ثم حال الحول
 على الدراهم التي عنده، فإنه يضم ثمنها إلى ما عنده، فيزكى^(٥) الكل -
 كذا ذكر في الكتاب.

<و> قال بعض مشيختنا: هذا قولها، فأما على قول أبي حنيفة:
 <ف> يجب أن لا يضم.

والصحيح أن هذا بالاتفاق، لأنه لما جعلها علوفة، فقد خرجت من
 أن تكون مال الزكاة، بفوات وصف النماء، فجعل كأن مال الزكاة
 قد هلك، وحدث عين أخرى^(٦) من حيث المعنى، فلا يؤدي إلى
 الشئ من وجه.

ولو كال له عبد^(٧) للخدمة، فأدى صدقة فطره، أو كان طعاما

(١) في اوب و: «لا يجب الضم».

(٢) في: «ولا يضم بالشك».

(٣) في: «وزكى» وفي اوب: «زكى».

(٤) «على حدة» ليست في اوب و.

(٥) في: «وزكى».

(٦) في الأصل و ب و: «وحدث عين آخر» وفي ا: «وحدث عين أخرى».

(٧) في: كذا: «عين».

أدى شجرة ، أو أرضاً أدى خراجها ، ثم باعها ، فإن الثمن يضم إلى ما عنده
بالاتفاق ، لأنه ليس بدل مال الزكاة ، وهو المال الفاضل عن الحاجة ،
فلا يؤدي إلى شبهة التثني .

ولو استفاد دراهم بالارث أو الهبة ، وعنده نصابان أحدهما أثمان الايل
المزكاة ، والثاني نصاب آخر من الدراهم والدنانير ^(١) فإنه يضم إلى أقربهما
حولاً ، فإن كان أدى زكاة النصاب الذي ^(٢) هو غير ^(٣) ثمن الايل ، فإنه
يضم إلى أثمان الايل ، لأنها أقرب إلى الحول ، فكان ^(٤) أنفع للفقراء .
ولو أنه لم ^(٥) يوهب له ، ولكن تصرف في النصاب الاول ، بعد ما
أدى زكاته ، وربح فيه ربحاً ، ولم يحل حول ^(٦) أثمان الايل المزكاة ، فإن
الربح يضم إلى النصاب الذي ربح فيه ، دون أثمان الايل المزكاة ^(٧) ،
وإن كال أبعد حولاً من الاثمان ، بخلاف الاول ، لأنها استويا في
التبعية ثمة ، فترجح ^(٨) الاقرب حولاً ، بالضم إليه ، نظراً للفقراء ، لما فيه
من زيادة النفع ، وهنا لم يستويا في التبعية ، فإنه تبع لأحدهما حقيقة ، فلا يقطع
حكم التبعية ^(٩) عن الاصل ^(١٠) .

(١) « والدنانير » من ا و ب . وفي ح : « أو الدنانير » .

(٢) « الذي » ليست في ح .

(٣) في ب و ا : « عين » .

(٤) في ج : « وكان » .

(٥) في ح : « فلو أنه إذا لم » .

(٦) « حول » ساقطة من ا .

(٧) « المزكاة » ليست في ا و ب و ح .

(٨) في ح : « ويرجح » .

(٩) في ب و ا : « التبعية » .

(١٠) زاد في ب و ا : « والله تعالى أعلم بالصواب » .

باب

زكاة السوائم

أصل^(١) الباب ما ذكرنا أن سبب وجوب الزكاة هو المال التامى ،
الفاضل عن الحاجة .

ثم قدر الفضل والغنى متفاوت فى نفسه : لا يعرف حده بالرأى ، فجاء
الشرع بالنَّصْب لبيان مقدار الغنى الذى يتعلق به الوجوب ، فوجب اعتبار
التوقيف فى النَّصْب ، على الوجه الذى ورد الشرع به .
ثم فى الباب فصلان :

أحدهما : فى بيان النَّصْب ، وصفاتها .

والثانى : فى بيان قدر الواجب ، وصفاته .

أما الأول - فنقول :

بأن نصاب السوائم مختلف - فنبدأ بالأبل :

اتفقت الأحاديث إلى مائة وعشرين ، وعليه الإجماع : أن لازكاة

فى الأبل ما لم تبلغ خمسا .

فإذا كانت خمسا ، ففيها شاة - إلى تسع .

فإذا كانت عشرا ، ففيها شاتان - إلى أربع عشرة .

فإذا كانت خمس عشرة ، ففيها ثلاث شياه - إلى تسع عشرة .

فإذا كانت عشرين ، ففيها أربع شياه - إلى أربع وعشرين .

(١) فى ح : « قال رحمه الله : أصل » ،

فإذا كانت خمسا وعشرين ، ففيها بنت مخاض - إلى خمس وثلاثين .
 فإذا كانت ستا وثلاثين ، ففيها بنت لبون - إلى خمس وأربعين .
 فإذا كانت ستا وأربعين ، ففيها حقة - إلى ستين .
 فإذا كانت إحدى وستين ، ففيها جذعة - إلى خمس وسبعين .
 فإذا كانت ستا وسبعين ، ففيها بنتا^(١) لبون - إلى تسعين .
 فإذا كانت إحدى وتسعين ، ففيها حقتان - إلى مائة وعشرين .
 فأما إذا زادت الإبل على مائة وعشرين واحدة : < فقد > اختلف
 العلماء في ذلك إلى تمام الخمسين :

فقال أصحابنا بأنه تستأنف الفريضة ، ويدار < الحساب >^(٢)
 على الخمسينات^(٣) في النصاب ، وعلى الحقائق^(٤) في الواجب^(٥) ؛ لكن
 بشرط عود^(٦) ما قبله من الواجبات والأوقاص^(٧) بقدر ما يدخل فيه .
 يبان ذلك أنه إذا زادت الإبل على مائة وعشرين ، فلا يجب في
 الزيادة شيء ما لم تبلغ خمسا^(٨) .

-
- (١) في ح : « بنت » وهو خطأ . وسيأتي تعريف هذا اللفظ فيما بعد (ص ٤٤٥) .
 (٢) كذا في الكسانى (٢ : ٢٧ : ٤) .
 (٣) في ح : « الخمسات » .
 (٤) في ب : « الحقائق » .
 (٥) في ح : « في الوحوب » .
 (٦) في ا و ب و ح : « عدد » .
 (٧) الوقص والشنق ما بين الفريضتين في الزكاة . وقيل : الأوقاص في البقر ، والأشناق في الإبل .
 وقولهم « ولا شناق » أى لا يؤخذ شيء مما زاد على الخمس للالتسع مثلاً . وعن أبي عمرو :
 الوقص ما وجبت فيه النعم من الإبل في الصدقة وأنكر عليه (المغرب) .
 (٨) في ا و ب : « خمسا وعشرين » . والمقصود في المتن « ما لم تبلغ خمسا بعد المائة والعشرين » .
 وفي ا و ب : « ما لم تبلغ خمسا وعشرين بعد المائة » فالنتيجة واحدة .

فإذا صارت مائة وخمسا وعشرين: <ف> يجب فيها حقتان وشاة .
وفي مائة وثلاثين : حقتان وشاتان^(١) .
وفي مائة وخمس وثلاثين: حقتان ، وثلاث شياه .
وفي مائة وأربعين : حقتان، وأربع شياه .
وفي مائة وخمس وأربعين : حقتان^(٢) ، وبنت مخاض إلى مائة وتسع وأربعين .

فإذا صارت مائة وخمسين: ففيها ثلاث حقا - في كل خمسين: حقة^(٣) .
ثم تستأنف الفريضة : فلا يجب في أقل من الخمس شيء .
فإذا صارت مائة وخمسا وخمسين: ففيها ثلاث حقا ، وشاة .
فإذا صارت مائة وستين: ففيها ثلاث حقا ، وشاتان .
فإذا صارت مائة وخمسا وستين: ففيها ثلاث شياه ، وثلاث حقا .
فإذا كانت مائة وسبعين : ففيها أربع شياه^(٤) ، وثلاث حقا .
فإذا كانت مائة وخمسا وسبعين : ففيها ثلاث حقا ، وبنت مخاض .
فإذا كانت مائة وستا وثمانين : ففيها ثلاث حقا ، وبنت لبون .
فإذا كانت مائة وستا وتسعين : ففيها أربع حقا - إلى مائتين^(٥) .
فإذا زادت عليها: تستأنف الفريضة ، مثلما استؤنفت في مائة وخمسين

(١) « وشاتان » ساقطة من أ .

(٢) « وأربع شياه . وفي مائة وخمس وأربعين ، حقتان » ساقطة من ح .

(٣) « حقة » ليست في ح .

(٤) « شياه » ليست في ب .

(٥) في ح : « مائة » .

إلى مائتين - فیدخل فيها بنت مخاض، وبنت لبون، وحقه، مع الشاة .
 وقال مالك في قول : إذا زادت الأبل على مائة وعشرين واحدة،
 فالمصدق ^(١) بالخيار : إن شاء أخذ منها ثلاث بنات لبون، وإن شاء تركها
 حتى تبلغ مائة وثلاثين: فيأخذ منها بنتي لبون وحقه .
 وفي قول: إذا زادت على مائة وعشرين واحدة، ففيها ثلاث بنات
 لبون - وهو قول الشافعي - وليس فيها إلى مائة وتسعة وعشرين شيء،
 فإذا صارت مائة وثلاثين فبعد ^(٢) ذلك يجعل كل تسعة عفوا . ويجب
 في كل أربعين: بنت لبون . وفي كل خمسين: حقة - فيدور الحساب ^(٣) في
 النُصَب على الخمسينات والأربعينات، وفي ^(٤) الواجب على الحقائق
 وبنات اللبون .

والصحيح مذهبنا، فإن الأحاديث قد تعارضت : وقد روى استئناف
 الفريضة كما قلنا، وروى كما قلنا، ولكن الترجيح لما قلنا، فإنه مذهب
 على وعبد الله بن مسعود، وكانا من فقهاء الصحابة، وهذا باب لا يجري فيه
 القياس والرأي، فكان ذلك دليلا على الاستقرار، على الوجه الذي قلنا،
 من حيث التوقيف من النبي عليه السلام .

• • •

(١) المصدق نائب الامام من الساعى والعاشر . وانظر فيها بعد المامش ٢ من ٤٤٨ .

(٢) هكذا في اوب و ح . وفي الاصل: « فقدر ذلك » .

(٣) « الحساب في » من اوب و ح .

(٤) « في » من اوب و ح .

وأما ^(١) نصاب البقر - فنقول :

ليس في أقل من ثلاثين من البقر ^(٢) صدقة .

فإذا بلغت ثلاثين ^(٣) ففيها تبيع أو تبيعة ، ولا شيء في الزيادة ، إلى تسع وثلاثين .

فإذا صارت أربعين ، ففيها مسنة .

وهذا بلا خلاف بين الأئمة . فأما إذا زادت على الأربعين : < فقد > اختلفت الروايات ^(٤) فيها عن أبي حنيفة :

ذكر في ظاهر الرواية أنه يجب مسنة ، وفي الزيادة بحساب ذلك - يعني ^(٥) إن كانت الزيادة واحدة : يجب مسنة ، وجزء من أربعين جزءا من مسنة ^(٦) . وفي الاثنتين وأربعين ^(٧) : مسنة ، وجزآن ^(٨) من أربعين جزءا من مسنة . و ^(٩) كذلك إلى ستين ، على هذا الاعتبار .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجب في الزيادة شيء ^(١٠) حتى تبلغ

(١) في الأصل أضيفت قبل « وأما » كلمة « فصل » بخط مختلف وليست في ا و ب و ح .

(٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « ثلاثين بقر » وفي الكاساني (٩: ٢٨: ٢) :

« بقرا » .

(٣) زاد هنا في ح : « سائمة » .

(٤) في ا و ب و ح : « الرواية » .

(٥) « يعني » ليست في ح .

(٦) « وجزء من أربعين جزءا من مسنة » سقطت من ا .

(٧) « وأربعين » من ا و ب .

(٨) في ب و ح : « وجزء » .

(٩) الواو من ا و ب .

(١٠) « شيء » من ا .

خمين ، فإذا كانت خمسين : ففيها مسنة ، وربع مسنة أو ثلث تبيع^(١) ، لأن الزيادة عشر ، وهي ثلث ثلاثين وربع أربعين ، فإن شاء أعطى ربع المسنة ، وإن شاء^(٢) أعطى ثلث التبيعة^(٣) إلى ستين .

وروى أسد بن عمرو ، عن أبي حنيفة أنه قال^(٤) : لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين ، فيكون فيها تبيعان^(٥) أو تبيعتان^(٦) .

وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي .

وهذه الرواية أعدل ، لما روى عن معاذ أنه قيل له : ماذا تقول فيما بين الأربعين إلى الستين من البقر^(٧) ؟ فقال : تلك أوقاص^(٨) لا شيء فيها .

وأما إذا زادت على الشتين ، فإنه يدار الحساب على الأربعينات والثلاثينات في النصب ، وعلى الأتبعة والمسنات في الفريضة ، ويجعل تسعة بينهما عفوا ، فيجب في كل ثلاثين : تبيع أو تبيعة ، وفي كل أربعين : مسنة ، فإذا كانت سبعين : ففيها مسنة وتبيع ، وفي الثمانين : مسنتان ، وفي

(١) في ا و ب : « تبيعة » .

(٢) « أعطى ربع المسنة وإن شاء » ساقطة من ح .

(٣) في ح : « تبيع » .

(٤) « أنه قال » من ا و ب .

(٥) في ا و ب بدلا من « فيكون » : « فإذا صارت ستين ففيها تبيعان » وفي ح : « فإذا

صارت فيكون تبيعان اه » .

(٦) « أو تبيعتان » ليست في ح .

(٧) « من البقر » من ا و ح .

(٨) الوقص ما بين الفريختين في الزكاة . وتقدمت في الهامش ٧ من ٤٣٨ .

التسعين: ثلاثة أتبعه، وفي المائة: مسنة وتبعتان^(١)، وفي المائة والعشرة: مسنتان وتبيع ، وفي المائة والعشرين: ثلاث مسنات أو أربع أتبعه . وعلى هذا الاعتبار يدار الحساب .

. . .

وأما^(٢) نصاب الغنم^(٣) :

فليس في أقل من أربعين شاة شيء .

فإذا بلغت أربعين ، ففيها شاة ، وليس في الزيادة شيء ، حتى تبلغ مائة وعشرين .

فإذا زادت واحدة ، < ف > فيها شاتان - إلى مائتين .

فإذا زادت واحدة ، ففيها ثلاث شياه - ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعمائة .

فإذا كانت أربعمائة ، ففيها أربع شياه .

ثم في كل مائة شاة ، شاة ، وإن كثرت .

هذا الذي ذكرنا بيان^(٤) قدر النصب . فأما بيان صفة النصاب :

فهو^(٥) أن يكون موصوفاً بالاسامة^(٦) ، حتى لا تجب الزكاة في

(١) في ١ : « وتبعان » .

(٢) زيد قبلها في الأصل بخط مختلف : « فصل » وليست في اوب و ح .

(٣) في اوب : « وأما الغنم » . وفي ح : « وأما في الغنم » .

(٤) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « لبيان » .

(٥) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « وهو » .

(٦) « وهو أن يسميها للدر والنسل » الكاساني ٢ : ٣٠ : ٢٣ وستأتي في الصفحة المقبلة .

العلوفة والحمولة ، لما ذكرنا أن الزكاة لا تجب إلا في المال النامي، والنماء في الحيوان بالأسامة .

وروى عن النبي عليه السلام أنه ^(١) قال : « ليس في العوامل ^(٢) والحوامل صدقة » .

والسائمة هي التي تسام في البراري ^(٣) لقصد الدر والنسل ، حتى إذا أُسيمت للحمل والركوب، لا للدر والنسل ^(٤) ، لا تجب فيها الزكاة ^(٥) . وكذلك إذا أُسيمت للبيع وقصد ^(٦) التجارة ، لا للدر والنسل : لا تجب فيها زكاة السائمة - عندنا ، ولكن تجب فيها زكاة التجارة .

ثم ليس الشرط أن تسام ، في جميع السنة ، في البراري ^(٧) ، بل المعتبر هو الغالب : فإن كان ^(٨) أكثر السنة تسام في البراري ^(٩) ، وتعلف في الأمصار في أقل السنة ، فهي سائمة .

ومن صفات النصاب أن يكون الجنس واحد ، كالأبل والبقر والغنم، وإن اختلفت صفاتها من الذكورة والأنوثة، واختلفت أنواعها، كالعراب

(١) « أنه » من اوب و ح .

(٢) في ح : « ليس العوامل والحوامل صدقة » راجع في ذلك : ابن الهمام ، فتح القدير ، ١ : ٥٠٩ وكذا الباری، العناية ، نفس الصفحة .

(٣) في ح : « في البوادي » .

(٤) « حتى إذا أُسيمت ... لا للدر والنسل » ساقطة من أ .

(٥) في أ : « زكاة السائمة » . و « حتى إذا أُسيمت ... الزكاة » ساقطة من ب .

(٦) « قصد » من اوب و ح .

(٧) « في البراري » ليست في ب . وفي ح : « في البوادي » .

(٨) في ح : « كانت » .

(٩) في ح : « في البوادي » .

والبخاتي^(١)، والبقر^(٢) و^(٣) الجواميس، والضأن والمعز، لأن اسم الإبل والبقر والغنم يتناول الكل .

وأما الفصل الثاني - وهويبان قدر الواجب ، وصفاته - فنقول :
أما قدر الواجب من^(٤) الإبل فما^(٥) ذكرنا من بنت المخاض ،
وبنت اللبون ، والحقة ، والجذعة .

وفي البقر التبيع والتبيعة والمسنة - لما ذكرنا من الأحاديث المشهورة .
فبنت المخاض التي أتت عليها سنة وطعنت في السنة الثانية .
وبنت اللبون هي^(٦) التي أتت عليها سنتان وطعنت في الثالثة .
والحقة هي التي تمت لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة .
والجذعة هي التي أتت عليها أربع سنين وطعنت في الخامسة وهي
أقصى سن^(٧) يدخل في باب زكاة الإبل .
والتبيع والتبيعة هو الذي أتى عليه^(٨) حول وطعن في الثانية .

(١) جمع بختي ، وهو المتولد بين العربي والعجمي - منسوب إلى يختصر . أما المراب فجمع عربي (البارقي ، الغناية ، ١ : ٤٩٨) .

(٢) « والبقر » ليست في ب .

(٣) الواو من اوب و ح .

(٤) في اوب : « في » .

(٥) القاء من اوب .

(٦) كذا في ح . وفي الأصل : « وهي » . وفي اوب : « وبنت اللبون التي » .

(٧) كذا في ب وفي الأصل وا : « من » . وفي ح : « سنين » . انظر البارقي ، الميمنية ، ٢ : ١٢٨ .

(٨) هكذا في اوب . وفي الأصل : « هي التي أتى عليه » . وفي ح : « هي التي أتى عليها » .

حول وطعنت .

والمسنة هي التي أتت عليها سنتان وطعنت في الثالثة ، وهي أقصى ما يجب من السن في البقر .

أما صفة الشاة الواجبة في الزكاة : < فقد > ذكر في كتاب الزكاة من الأصل ^(١) عن أبي حنيفة أنه لا يجوز إلا الثنيتين ، فصاعداً ، وهو الذي أتى عليه حول وطعن في الثانية .

وروى الحسن ^(٢) عن أبي حنيفة أنه يجوز الجذع من الضأن ، وهو الذي أتى عليه ستة أشهر .

وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي .

وهو قياس ما ذكره الطحاوي ، فإنه قال : لا يؤخذ في الصدقة إلا ما يجوز في الأضحية ، والجذع من الضأن يجوز في الأضحية ^(٣) .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، فإنه لا يجوز من المعز ^(٤) إلا الثني ، فكذا في الضأن - وأصله حديث علي رضي الله عنه أنه قال : « لا يجزىء في الزكاة إلا الثني فصاعداً » ولم يرو عن غيره خلافاً ، فيكون كالإجماع .
.

ومن صفات الواجب :

في الأبل : الأثوثة ، حتى لا يجوز فيها سوى الإناث ، ولا يجوز الذكور إلا بطريق القيمة .

(١) « من الأصل » من أ ب و .

(٢) « الحسن » ليست في .

(٣) « والجذع ... في الأضحية » ساقطة من أ .

(٤) في أ : « البقر » .

وأما في البقر : فالذكر (١) والإِنات سواء ، بالنص ، وهو قوله عليه السلام لمعاذ : « في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة » .
 وأما في النعم : < ف > يجوز فيه (٢) ، عندنا ، الذكر والاثني .
 وقال الشافعي : لا يجوز الذكر ، إلا إذا كانت كلها ذكورا .
 والصحيح قولنا ، لأن الأحاديث وردت بلفظ (٣) الشاة ، وهو (٤)
 اسم يتناول الذكر والاثني .

. . .

ومن صفات الواجب أيضا - أن يكون وسطا ، حتى لا يكون للساعي أن يأخذ الجيد ولا الرديء ، إلا بطريق التقويم . برضا صاحب المال ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال للساعي : « إياك وكرائم أموال الناس .
 وخذ من جواشئها » (٥) ، واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينه (٦) وبين الله حجاب .

فلو أنه لم يوجد (٧) الوسط ، فإن صاحب المال بالخيار : إن شاء دفع قيمة الوسط ، وإن شاء دفع الأفضل واسترد الزيادة من الدراهم ، وإن

(١) الفاء من اوب و ح .

(٢) في ح : « فيها » .

(٣) في ا : « للفظه » .

(٤) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « وهي » .

(٥) أي أوساطها (المرغبات ، الهداية ، ١ : ١٠٠) .

(٦) في ا : « بينها » .

(٧) في الأصل و ح : « فلو أنه إذا لم يوجد » . وفي اوب : « فإنه إذا لم يوجد » .

شاء دفع الأُتون^(١) مع الزيادة من الدراهم ، لأن دفع القيم جائز عندنا، خلافاً للشافعي . والمسألة معروفة .

وذكر في كتاب الزكاة هذه المسألة وقال: «المصدق^(٢) بالخيار» . وأراد به إذا رضى صاحب المال ، وإنما يكون الخيار للمصدق في فصل واحد ، وهو أن صاحب المال إذا وجب عليه بنت مخاض أو بنت لبون ، فأدى بعض سن آخر بطريق القيمة^(٣) ، فالمصدق بالخيار : إن شاء قبل ، وإن شاء لم يقبل ، لأن التشقيص في الأعيان عيب .

هذا الذى ذكرنا إذا كان الكل كبيراً ، فأما إذا كانت صفراً أو مختلطة بالكبار :

فأما^(٤) الصغار المفردة - فمن أبي حنيفة فيها ثلاث روايات :

روى أنه يجب فيها ما يجب فى الكبار .

ثم رجع وقال : يجب فيها واحد^(٥) منها إذا بلغ < ت > مبلغاً يجب

فيها واحد^(٦) من الكبار ، وهو خمسة وعشرون فصيلاً .

ثم رجع وقال : لا يجب فيها شيء^(٧) .

وأخذ بقوله الأول زفر ، وهو قول^(٨) مالك .

(١) فى ح : « الدون » .

(٢) المصدق نائب الإمام من الساعى والمأثر . والساعى هو الذى يسمى فى القبائل يأخذ صدقة المواشى فى أماكنها . والمأثر هو الذى يأخذ الصدقة من التاجر الذى يمر عليه . و « المصدق » اسم جنس (الكاسانى ٢ : ٣٥ : ١٥) .

(٣) « بأن كان الواجب بنت لبون فأراد صاحب المال أن يدفع بعض الحقبة بطريق القيمة ، أو كان الواجب حقة فأراد أن يدفع بعض الجذعة بطريق القيمة » الكاسانى ٢ : ٣٤ : ١٧ .

(٤) الفاء من اوب .

(٥) و (٦) فى ح : « واحدة » . (٧) « شيء » من اوب و ح .

(٨) « هو قول » من اوب و ح . قى الأصل : « زفر ومالك » .

ويقوله الثاني^(١) : أبو يوسف .

ويقوله الثالث : محمد .

ويتكلم الفقهاء في صورة المسألة ، فإنها مشكلة ، لأن الزكاة لا تجب بدون مضي الحول ، وبعد الحول^(٢) لم يبق اسم الحملان والفصلان والمجايل^(٣) .

قال بعضهم : الخلاف في هذا أن الحول هل ينعقد على الحملان والفصلان والمجايل أم لا - بأن ملك في أول^(٤) الحول نصابا من هذه الصغار ، ثم تم الحول عليها - هل^(٥) يجب واحد منها ، وإن خرجوا عن الدخول تحت هذه الأسماء ؟ أو يعتبر انعقاد الحول من حين كبروا وإن^(٦) زالت صفة الصغر عنهم ؟

وقال بعضهم : الخلاف فيمن كانت له أمهات ، فمضت ستة أشهر ، فولدت أولادا ، ثم ماتت الأمهات وبقي الأولاد ، ثم تم^(٧) الحول عليها ، وهي صغار - هل تجب الزكاة في هذه الأولاد ؟

(١) « الثاني » ساقطة من .

(٢) « وبعد الحول » ليست في .

(٣) الحملان جمع حمل وهو ولد الشاة . والفصلان جمع فصيل وهو ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض .

والمجايل جمع عجول وهو ولد البقرة (ابن المهام ، فتح القدير ، ١ : ٥٠٤) .

(٤) « أول » ليست في ب .

(٥) « هل » من ا و ب و .

(٦) « إن » من ا و ب و .

(٧) « تم » ساقطة من ب .

وعلى هذا إذا كان له مسان ، فاستفاد صفارا فى وسط الحول ، ثم هلك المسان ، وبقي المستفاد - هل تجب الزكاة فى المستفاد ؟ فعلى هذا الخلاف .

وإلى هذا أشار محمد فى الكتاب فيمن كان له أربعون حملا ، وواحدة^(١) مسنة ، فهلكت المسنة ، وتم الحول على الحملان - لا يجب شيء عند أبي حنيفة ومحمد ، وعند أبي يوسف يجب واحد منها ، وعند زفر تجب مسنة^(٢) . والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، لما ذكرنا من^(٣) الأصل^(٤) . ثم عن أبي يوسف ثلاث روايات أخرى ، سوى ما ذكرنا^(٥) - والمشهور ما ذكرنا .

فأما إذا كان مع الصفار كبار أو واحد^(٦) منها ، فإنه يحتسب الصفار معها من^(٧) النصاب ، وتجب الزكاة فيها مثلما تجب فى الكبار ، وهو المسنة .

(١) هكذا فى اوب . وفى ح : « ومسنة واحدة » . وفى الأصل : « واحد » .

(٢) هكذا فى الكسانى (٢ : ٣٢ : ٢) وفى الأصل وغيره : « المسنة » .

(٣) فى اوب : « فى » .

(٤) راجع ما سبق فى « صفة الشاة الواجبة فى الزكاة » ص ٤٤٦ - وراجع فى تفصيل ذلك :

الرخسى ، المبسوط ، ٢ : ١٥٨ - ١٥٩ ؛ والكسانى ، ٣١ : ٢ .

(٥) أورد الكسانى منها اثنتين سوى الأولى : « فى رواية قال : فى الخمس خمس فصيل ،

وفى العشر خمس فصيل ، وفى خمسة عشر ثلاثة أخماس فصيل ، وفى عشرين أربعة أخماس فصيل ،

وفى خمس وعشرين واحدة منها - وفى رواية قال : فى الخمس ينظر إلى قيمة شاة وسط وإلى قيمة

خمس فصيل فيجب أقلها ، وفى العشر ينظر إلى قيمة شاتين وإلى قيمة خمس فصيل فيجب أقلها ،

وفى خمسة عشر ينظر إلى قيمة ثلاث شياه وإلى قيمة ثلاثة أخماس فصيل فيجب أقلها . وفى عشرين

ينظر إلى قيمة أربعة شياه وإلى قيمة أربعة أخماس فصيل ، فيجب أقلها . وفى خمس وعشرين يجب

واحدة منها » (الكسانى ، ٢ : ٣١ : ٦) - راجع كذلك الرخسى ، المبسوط ، ٢ : ١٥٩ .

(٦) فى ب و ح : « وواحد » وكذا فى الكسانى : ٢ : ٣٢ : ٢ .

(٧) فى ح : « فى » .

وأصله حديث عمر أنه قال للساعي: عدّ عليهم السُّخْلَةَ^(١)، ولو جاء^(٢) بها الراعى يحملها على كته، ولا تأخذها منهم.

ثم في حال اختلاط الكبار بالصغار: تجب الزكاة في الصغار، تبعاً للكبار، إذا كان العدد الواجب من الكبار^(٣) موجوداً فيها^(٤)، في قولهم جميعاً. فأما إذا لم يكن العدد الواجب كله موجوداً، فإنه يجب بقدر الموجود. فإنه^(٥) إذا كان له مستتان ومائة وتسعة عشر^(٦) حملاً. فإنه تجب فيها مستتان، بلا خلاف، لأن العدد الواجب، وهو المستتان، موجود في النصاب.

ومثله^(٧) لو كان له مسنة ومائة وعشرون حملاً: يجب فيها مسنة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف يجب عليه شاة وحمل.

وأما^(٨) حكم الخيل - فنقول^(٩):

لا يخلو إما إن كانت علوقة في المصر للركوب والحمل^(١٠) أو للتجارة، أو سائمة للركوب والحمل أو للغزو والجهاد، أو سائمة للدر والنسل.

(١) السُّخْلَةُ ولد الغنّ والمز ساعة يولد، ذكر الكا أو أنثى - والجمع سُخْلٌ وسُخْلٌ (المصباح).

(٢) في اوب و ح: «راح».

(٣) «من الكبار» ليست في اوب و ح. وهي في الكاساني (١٦: ٣٢: ٢).

(٤) أي في الصغار (الكاساني: ١٦: ٣٢: ٢).

(٥) في اوب و ح: «يانه».

(٦) في ح: «مسنة ومائة وسبع وعشرين».

(٧) كذا في اوب و ح. وفي الأصل: «وبمثله».

(٨) أضيفت في الأصل قبلها كلمة: «فصل».

(٩) «فنقول» من اوب. وفي ح: «فيقول».

(١٠) «للكوب والحمل» ليست في اوب و ح.

أما إذا كانت علوفة أو كانت سائمة للعمل والركوب أو الجهاد :
فلا يجب فيها شيء ، لأنها مشغولة بحاجته ، لأن قصد الدر والنسل دليل
الفضل عن الحاجة ، ولم يوجد .

وإن كانت للتجارة : يجب فيها زكاة التجارة بالإجماع ، سواء كانت
تعلف في المصر أو تسام في البراري .

فأما إذا كانت سائمة للدر والنسل :

فإن كانت مختلطة ، ذكرها وإناها : يجب فيها الزكاة عند أبي حنيفة
رواية واحدة . وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي ^(١) : لا زكاة فيها .

وإن كانت كلها إناها ، ففيها روايتان ، عن أبي حنيفة ، ذكرها الطحاوي .

وإن كانت كلها ذكرها ، ففيها روايتان ، عنه ^(٢) أيضا ، ذكرها محمد ^(٣)

في الآثار .

وفي المشهور من الروايات أن لا زكاة فيها ^(٤) .

(١) هكذا في أوب و . وفي الأصل : « وقالوا : » .

(٢) « عنه » من أوب و .

(٣) في الكاساني (٢ : ٣٤ : ٧ من أسفل) : « الطحاوي » .

(٤) « وفي المشهور من الروايات أن لا زكاة فيها » هذه العبارة علام تعود ؟ إلى الذكور
فقط أم إلى الذكور وكذا الإناث ؟ — إن هذه العبارة ليست في الكاساني (٢ : ٣٤ : ٣٥) .

وفي السرخسي (٢ : ١٨٨) : « فإن كانت إناها كلها فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان ذكرها
الطحاوي رحمه الله تعالى . وإن كانت ذكرها كلها فليس فيها شيء إلا في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ذكرها في كتاب الآثار » وقال ابن المهام في الفتح (١ : ٥٠٤) : « في كل من الذكور المنفردة
والإناث المنفردة روايتان ، والراجح في الذكور عدم الوجوب ، وفي الإناث الوجوب » وفي ابن عابدين ،
رد المختار ، ٢ : ٢١ : « وقال الإمام . . . لأن كانت ذكرها أو إناها فروايتان أشهرهما عدم الوجوب .
كذا في المحيط وفي الفتح : الراجح في الذكور عدمه ، وفي الإناث الوجوب » .

وإذا وجبت الزكاة فيها، فيكون صاحبها بالخيار: بين أن يعطى من^(١) كل فرس ديناراً، وبين أن يقومها فيؤدى من كل مائتى درهم^(٢) خمسة دراهم، لكن حق الأخذ للساعى، لأن السائمة ترعى فى البرارى، ولا يمكن حفظ السوائم فيها إلا بحماية السلطان.

والصحيح قول أبى حنيفة، لما روى جابر عن النبى عليه السلام أنه قال: «فى كل فرس سائمة دينار، وليس فى الرابطة^(٣) شىء».

وأما الحمير والبغال فلا^(٤) يجب فيها شىء^(٥)، وإن كانت سائمة، لأن الحمل والركوب هو المقصود فيها، غالباً، دون التناسل، لكنها تسام، فى غير وقت الحاجة، للتخفيف فى الحفظ ودفع مئونة العلف.

فأما إذا كانت للتجارة: فيجب^(٦) فيها زكاة التجارة.

هذا الذى ذكرنا كله إذا كانت السوائم لواحد. أما إذا كانت مشتركة:

فعندنا يعتبر فى حال الشركة ما يعتبر فى حالة^(٧) الانفراد: فإن كان نصيب كل واحد منهما بلغ نصاباً: تجب الزكاة فيه، وإلا فلا.

(١) أى عن كل فرس (الرخسى: ٢٠٨٨).

(٢) هكذا فى اوب. وفى الأصل و: «مائتين».

(٣) فى ب: «الرابطة». وفى ح: كذا: «فى كل فرس سائم دينار. ليس فى الرابطة شىء».

ومعنى الرابطة هنا ما يربط فى البلد من الخيل، وحقيقتها ذات الربط كعيشة راضية (المغرب)

(٤) الفاء من اوب.

(٥) «شىء» ليست فى ح.

(٦) الفاء من ا.

(٧) «الشركة ما يعتبر فى حالة» ساقطة من ح.

وقال الشافعي : إذا كان أسباب الأُسامة واحدة ، يجعل الكل كمال واحد ، وهو أن يكون الراعي والمرعى والماء والمراح والكلب واحداً ، ويكون المالكان من أهل وجوب الزكاة .

بيان ذلك :

- إذا كان خمس من الإبل بين شركيين : لا تجب فيها الزكاة ، عندنا - لأن نصيب كل واحد منهما ، باتفراده ، ليس بنصاب .

- واو كانت عشرة من الإبل بينهما : فعلى كل واحد منهما شاة .
وعنده : تجب شاة ، في الفصل الأول ، عليهما .

- وإن كان ثلاثون من البقر بين رحاين ، لا تجب الزكاة ، عندنا ، لعدم النصاب في حقه ^(١) - وعنده تجب تبعة ^(٢) بينهما .

- وإن كان أربعون من الغنم بين اثنين ، لا يجب شيء عندنا - خلافاً له .
- واو كان لهما ^(٣) ثمانون ، يجب على كل واحد منهما شاة ، عندنا - وعنده :
تجب شاة واحدة بينهما .

. . .

وكذلك على هذا : إذا كان الذهب والفضة ، وأموال التجارة ^(٤) ،
مشتركة بين اثنين : فإنه يعتبر عندنا ^(٥) نصيب كل واحد على حدة .

. . .

ثم إن المصدق ، إذا جاء بعد تمام الحول ، فإنه يأخذ الصدقة من المال

(١) « في حقه » ليست في ح . (٢) في ح : « تبع » .

(٣) « لهما » من ح . (٤) « التجارة » منقطت من ب .

(٥) « عندنا » ليست في ب و ح .

المشترك بينهما ، إذا وجد فيه واجبا ، على اختلاف الأصلين ، ولا ينتظر
القسمة ، لأنهما راضيان بذلك ، لبقائهما على الشركة .

فإذا أخذ ينظر :

إن كان ما أخذ ، من مال^(١) كل واحد منهما ، بأن كان المال مشتركا
بينهما ، على السوية ، فلا ترأّج^(٢) ههنا ، لأن ذلك القدر واجب على
كل واحد منهما ، على السواء .

أما إذا كان المال مشتركا بينهما ، على التفاوت ، والواجب على أحدهما
أكثر من الآخر ، أو الواجب على أحدهما دون الآخر : فإنه يرجع على
صاحبه بقدر ذلك - بيانه :

- لو كان ثمانون من الغنم بين رجلين ، فأخذ المصدق منهما شاتين ، فلا
ترأّج ، لما ذكرنا أنه يجب على كل واحد منهما شاة ، وكل شاة بينهما نصفان .
... ولو كانت الثمانون بينهما أثلاثا ، وحال الحول ، فإنه يجب فيها شاة
واحدة على صاحب الثلثين ، لكمال نصابه وزيادة ، ولا يجب على صاحب
الثلث ، لتقصان نصيبه عن النصاب ، فقد أخذ المصدق ثلث نصيبه ، لأجل
صاحب الثلثين^(٣) ، فله أن يرجع عليه بقيمة الثلث .

- ولو كان^(٤) الغنم مائة وعشرين بين رجلين ، لأحدهما ثلثاها وللآخر
ثلثها ، فإنه يجب على كل واحد منهما شاة ، لأن الثمانين لأحدهما ، والأربعين

(١) في اوب و ح : « حصة » . (٢) في ح كذا : « ولا يراجع » .

(٣) « لتقصان ... صاحب الثلثين » ساقطة من ب .

(٤) في ح : « كانت » .

لشريكه ، فيأخذ المصدق شاتين من المال المشترك ، ولصاحب الثلثين أن يرجع على صاحب الثلث بقيمة ثلث شاة ، لأن الشاتين إذا كانتا أثلاثاً بينهما يكون لصاحب الثلثين شاة وثلث ولصاحب الثلث ثلثا شاة ، وقد أخذ المصدق شاة كاملة لأجل صاحب الثلث ، فقد^(١) صار آخذاً ثلثاً من نصيب صاحب الثلثين لأجل زكاة صاحب الثلث ، فيرجع^(٢) عليه بذلك .

وهذا معنى قوله عليه السلام : « وما كان بين الخليطين فإنهما يتراجعان^(٣) بالسوية » .

هذا الذى ذكرنا حكم الزكاة فى العين .

فأما حكم الزكاة فى الدين - فنقول :

الدين عند أبى حنيفة على ثلاث مراتب^(٤) : دين قوى ، ودين وسط ، ودين ضعيف .

فالدين القوى هو^(٥) الذى ملكه ، بدلا عما هو مال الزكاة - كالدرهم والدنانير وأموال التجارة ، وكذا غلة^(٦) مال التجارة من العبيد

(١) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « وقد » .

(٢) هكذا فى ا و ب . وفى الأصل و ح : « ويرجع » .

(٣) فى ح : « يرجعان » .

(٤) فى ح : « ثلاثة أضرب » .

(٥) « هو » من ح .

(٦) فى ح : « عامة » .

والدور ^(١) ونحوها .

والحكم فيه أنه إذا كان نصاباً ، وتم الحول ، تجب الزكاة ، لكن لا يخاطب بالأداء مالم يقبض أربعين درهماً - فإذا قبض أربعين زكاهما ، وذلك درهم . وإن قبض أقل من ذلك لا يزكى . وكذلك يؤدي من كل أربعين عند القبض درهماً ^(٢) .

وأما الدين الوسط فهو الذي وجب بدل مال لو بقي عنده حولاً لم تجب فيه الزكاة ، مثل عيّد الخدمة وثياب البذلة وغلة ^(٣) مال الخدمة .

والحكم فيه أن عند أبي حنيفة فيه روايتين :

ذكر في الأصل وقال : تجب < فيه > ^(٤) الزكاة ، ولا يخاطب بالأداء ، مالم يقبض مائتي درهم ، فإذا قبض المائتين يزكى لما قبض . وروى ابن سماعة عن أبي حنيفة أنه لا زكاة فيه حتى يقبض ، ويحول عليه الحول ؛ بعد ذلك .

وهو الصحيح عنده .

وأما الدين الضعيف فهو ما وجب وملك ، لا بدلاً عن شيء - وهو دين إما بغير فعله كال ميراث ، أو بفعله كالوصية - أو وجب بدلاً عما ليس بمال ديناً ، كالدية على العاقلة والمهر وبذل الخلع والصلح عن دم العمد وبذل الكتابة .

(١) « وأموال التجارة .. والدور » ساقطة من ١ .

(٢) كذا في ١ و ب و ح . وفي الأصل : « درهم » .

(٣) في ح : « وعامة » .

(٤) هكذا في الكاساني (٢ : ١٠ : ١٦) . وفي الأصل : « فيها » . وفي ١ و ب و ح : « فيها » . وانظر بعد .

والحكم فيه أنه لا يجب فيه الزكاة، حتى يقبض المائتين، ويحول عليها
الحول - عنده .

وقال أبو يوسف ومحمد^(١) : الديون على ضريين : ديون مطلقة ،
وديون ناقصة .

فالناقص هو بدل الكتابة ، والدية على العاقلة - وما سواهما
فديون^(٢) مطلقة^(٣) .

والحكم فيها أنه تجب الزكاة في الدين المطلق ، ولا يجب الأداء ما لم
يقبض ، فإذا قبض منها شيئاً^(٤) ، قل أو كثر^(٥) ، يؤدي بقدر ما قبض .
وفي الدين الناقص لا تجب الزكاة ، ما لم يقبض النصاب ، ويحول عليه الحول .

وأما دين السعاية فلم يذكر في كتاب الزكاة الاختلاف بينهما .
وذكر في نواذر الزكاة^(٦) الاختلاف ، فقال : عند أبي حنيفة هو دين
ضعيف ، وعندهما دين مطلق .

وعند الشافعي الديون كلها سواء ، وتجب الزكاة فيها ، و^(٧)الأداء ،
وإن لم يقبض .

(١) هكذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « وقالوا » .

(٢) في ح : « وديون » .

(٣) « وديون ناقصة ... فديون مطلقة » ساقطة من ب .

(٤) كذا في أ و ح . وفي الأصل و ب : « شيء » .

(٥) « قل أو كثر » من أ و ب و ح .

(٦) في ح : « في النواذر في الزكاة » .

(٧) في أ و ب و ح : « ويجب » .

وأما حكم هذه الأبدال إذا كانت عينا :

أما الميراث والوصية المعينة إذا حال عليها الحول، ولم يقبضها، تجب فيها^(١) الزكاة، في الذهب والفضة .

فأما في مال التجارة والأسامة : < ف > إن نوى الورثة التجارة^(٢) أو^(٣) الأسامة، بعد الموت : تجب .

وإن لم ينووا : قال بعضهم : تجب ، لأن الوارث والموصى له خلف الميت، فينتقل المال إليهما، على الوصف الذي كان، ما لم يوجد التعيين من جهتهما، بأن وجدت منهما نية الابتذال والإعلاف^(٤) .

وقال بعضهم : لا بد من وجود النية، لأن الملك قد زال عن الميت حقيقة، وتجدد الملك للوارث والموصى له .

وكذلك الجواب في بدل أعيان البذلة والمهنة وعبيد الخدمة :^(٥) إذا كان عينا، لا تجب فيه الزكاة، ما لم ينو التجارة عند العقد .

(١) « فيها » من اوب .

(٢) هكذا في اوب و هـ . وفي الأصل : « للتجارة » .

(٣) في هـ : « و » .

(٤) في هـ : « والإتلاف » . وفي اكذا : « نية الابتذال والإغلاق والاختلاف » .

(٥) زاد هنا في هـ : « وقال بعضهم : الدين على أربع مراتب عنده ، وجعل القسم الرابع هو الميراث والوصية وكل ما ليس يبدل عن شيء استفادته ديناً ، وذكر في كتاب الزكاة < و > جعل حكمه حكم دين وسط ، وذكر في النوادر وجعل حكمه حكم دين ضعيف ، وكذلك الخدمة » ولم نجد لهذه العبارة أصلاً في الكاساني (٢ : ٩ - ١٣) . وفي السرخسي (٢ : ١٩٦) : « وإن كان الدين وجب بميراث أو وصية أو وصى له به ففي كتاب الزكاة جعله كالدين الوسط وقال : إذا قبض مائتي درهم تلزمه الزكاة لما مضى ، لأن ملك الوارث ينبنى على ملك المورث ، وقد كان في ملك المورث بدلاً عما هو مال - وفي نوادر الزكاة جعله كالدين الضعيف ، لأن الوارث ملكه ابتداء وهو دين ، فلا تجب فيه الزكاة حتى يقبض ويحول عليه الحول عنده » .

فأما المهر وبذل ما ليس بمال : < ف > على قول أبي حنيفة لا تجب ما لم يقبض ، ولم يحل عليه الحول ، و < لم ينو > ^(١) التجارة بعد القبض ؛ وعلى قولهما تجب إذا نوى التجارة ^(٢) عند العقد - لأن المهر لا يصلح نصاباً ^(٣) عند أبي حنيفة إذا كان ديناً ، وعندهما يصلح ، فالعين كذلك ، لكن لا بد من نية التجارة في العين .

هذا الذي ذكرنا إذا كان الدين مقراً به ، ومن عليه الدين موسراً ^(٤) .
فأما الدين إذا كان مجحوداً به ، ومضى عليه أحوال ، ثم أقر به ، وقبضه :
فلا تجب الزكاة للسنين الماضية عندنا .
وقال زفر والشافعي : تجب .

وكذلك الخلاف فيما إذا كانت دراهم ودنانير مضمومة .
وكذلك إذا سقطت عن يد المالك ، فلم يجدها سنين .
وكذلك عييد التجارة : إذا أبقوا ، ثم قدر عليهم ، بعد سنين .
وكذلك العدو : إذا استولوا على الدراهم والدنانير ، وأحرزوها ^(٥)
بدراهم ^(٦) : فعلى الخلاف بيننا وبين الشافعي .

(١) في الأصل و - : « ونوى » . وفي ا و ب : « وينوى » .

(٢) هكذا في - . وفي الأصل و ا و ب : « للتجارة » .

(٣) أى لا تستحق فيه الزكاة عند أبي حنيفة ، لأنه ليس عوضاً عن مال ، كما تقدم .

(٤) في - : « مصراً » وهو خطأ .

(٥) هكذا في ا و ب . وفي الأصل : « وأجرزوا » . وفي - : « فافرزوها » .

(٦) في الأصل وغيره : « بدراهم » .

وكذلك إذا دفن ، في غير حرز ، ونسى ذلك سنين ، ثم تذكره :
فعلى الخلاف .

وكذلك إذا أودع رجلا ، مجهولا لا يعرفه ، مال الزكاة ، ثم أصابه بعد
سنين : لا يجب ^(١) .

وأجمعوا أنه إذا دفن في الحرز ، من الدور ونحوها ، و ^(٢) نسيه ، ثم تذكر :
فإنه يجب عليه زكاة ما مضى .

وكذلك إذا أودع رجلا ، معروفا ، ثم نسيه سنين ، ثم تذكر : فإنه
يجب ، بالإجماع .

ثم في المال المغصوب : لا تجب الزكاة عندنا ، سواء كانت له بينة
أو لم يكن .

وكذلك المال المجعود إذا كان له بينة - كذا روى هشام عن محمد .
وبعض مشايخنا قالوا : إذا كانت له بينة ، تجب فيه الزكاة .

والصحيح رواية هشام ، لأن البينة قد تقبل وقد لا تقبل .
فأما إذا كان القاضي عالما بالدين ، أو بالنصب ، فإنه يجب الزكاة ،
لأن القاضي يقضى بعلمه في الأموال ، فصاحبه يكون مقصرا في
الاسترداد ، فلا يعذر .

وأما الغريم إذا كان يقر في السر ، وينكر ^(٣) في العلانية ، فلا

(١) « لا يجب » من أ .

(٢) في ب : « أو » وهو خطأ .

(٣) في أ ب و ح : « ويجحد » .

زكاة فيه - كذا روى المعلى عن أبي يوسف .

فأما إذا كان الدين مقرا به ، ولكن من عليه الدين معسر ، فمضى عليه أحوال ، ثم أيسر ، فقبضه صاحب الدين ، فإنه يزكى لما مضى - عندنا . وروى الحسن بن زياد أنه لازكاة فيه . إلا أنا نقول إنه مؤجل شرعا ، فصار كما لو كان مؤجلا ^(١) بتأجيل صاحبه ، وثم تجب ^(٢) الزكاة - كذا هذا .

هذا إذا كان معسرا ، لم يقض عليه بالافلاس .
فأما إذا قضى عليه بالافلاس : < ف > على قول أبي حنيفة وأبي يوسف :
تجب الزكاة ، لما مضى ، إذا أيسر ، لأن الافلاس عندهما لا يتحقق في حال الحياة ، والقضاء به باطل .

وعلى قول محمد : لا تجب ، لأن القضاء بالافلاس ، عنده ، صحيح ^(٣) .

(١) « شرعا ... مؤجلا » من اوب و .

(٢) في كذا : « وتم الحول تجب » .

(٣) زاد في اوب : « والله أعلم » .

باب

(١) من يوضع فيه الصدقة

مسائل (٢) الباب مبنيّة على معرفة :

من يجوز وضع الزكاة فيه (٣) ،

وعلى معرفة ركن الزكاة ،

وشرائط الأداء .

أما بيان من يجوز وضع الزكاة فيه :

فهو الذي استجمع شرائط (٤) :

منها - الفقر :

فإنه لا يجوز صرف الزكاة إلى الأغنياء ، لقوله تعالى : « إنما

الصدقات للفقراء (٥) » - أمر بالصرف إلى الأصناف الثمانية ،

(١) في - : « باب ما يوضع الصدقة فيه » .

(٢) في - : « قال رحمه الله : مسائل » .

(٣) كذا في ا و ب و - وفي الأصل : « يجوز فيه وضع الزكاة » .

(٤) « شرائط » من ا و ب و - وفي الأصل : « شرائطه » . وفي ا و ب : « استجمع

فيه شرائط » . وفي - : « اجتمع فيه شرائط » .

(٥) سورة التوبة : ٦٠ وهي : « إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة

قلوبهم ، وفي الرقاب ، والتارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل - فريضة من الله ، والله عليم حكيم » .

والفقر غير المسكين وقد اختلف في الفرق بينهما :

فقال الحسن : الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي يسأل - وهذا ذكره الزهري . وكذا روى

أبو يوسف عن أبي حنيفة ، وهو المروي عن ابن عباس رضي الله عنه . وهذا يدل على أن المسكين أحوج .

وتال قتادة : الفقير الذي به زمانة وله حاجة ، والمسكين المحتاج الذي لازمانة له - وهذا

يدل على أن الفقير أحوج .

وقيل : الفقير الذي يملك شيئاً يقوته ، والمسكين الذي لا شيء له .

وأما **العاملون عليها** فهم الذين نصيبهم الإمام لجباية الصدقات .

وذكر هؤلاء لبيان محمية الصرف ، باعتبار الحاجة ، لا بطريق الاستحقاق ،
إلا أن النص صار منسوخاً في حق المؤلف قلوبهم ، عندنا .

وأما العامل فما يعطى له ، فهو ^(١) أجر عمله ، لا بطريق الزكاة ، فإنه
ينبغي للإمام أن يعطى الساعى مقدار ما يكفيه ويكفى أعوانه ، ولهذا
قلنا بأنه يعطى ^(٢) العامل ^(٣) الغنى . ولهذا إن صاحب المال إذا حمل الزكاة
بنفسه إلى الإمام ، فإنه لا يعطى العاملين على الصدقات من ذلك شيئاً .
ولهذا قلنا : إن حق العامل فيما فى يده من الصدقات ، حتى لو هلك ما فى
يده من الصدقات ^(٤) تسقط أجرته ، وهو كنفقة المضارب فى مال

= وأما المؤلف قلوبهم فقد قيل لهم كانوا قوماً من رؤساء قريش وصناديد العرب لهم
شوكة وقوة وأتباع كثيرون ، بعضهم أسلم حقيقة ، وبعضهم أسلم ظاهراً ، وبعضهم كان من المسلمين - فكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم من الصدقات تطييباً لقلوب المسلمين منهم . وتقريراً لهم على
الاسلام ، وتحريضاً لأتباعهم على اتباعهم ، وتأليفاً لمن لم يحسن لاسلامه .

وأما قوله تعالى : « وفى الرقاب » فقال بعض أهل التأويل معناه : وفى عتق الرقاب ،
ويجوز إعتاق الرقة بنية الزكاة ، وهو قول مالك . وقال عامة أهل التأويل : الرقاب المكاتبون ، فقوله
« وفى الرقاب » أى وفى فك الرقاب ، وهو أن يعطى المكاتب شيئاً من الصدقة يستعين بها على كتابته .
وأما الغارمون فقد قيل : الغارم الذى عليه الدين أكثر من المال الذى فى يده أو مثله أو
أقل منه لكن ما وراءه ليس بنصاب .

وأما قوله تعالى : « وفى سبيل الله » عبارة عن جميع القرب : فيدخل فيه كل من سعى فى طاعة
الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجاً . وقال أبو يوسف : المراد منه قراء التزاة ، لأن سبيل الله
إذا أطلق فى عرف الشرع يراد به ذلك . وقال محمد : المراد منه الحاج المتقطع .

وأما « ابن السبيل » فهو التريب المتقطع عن ماله ، وإن كان غنياً فى وطنه ، لأنه فقير فى الحال .

(الكاسانى ملخصاً ، ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٦) .

(١) « فهو » من اوب و .

(٢) فى ب : « له أن يعطى » .

(٣) « مقدار ما يكفيه ... يعطى العامل » ليست فى ا .

(٤) « حتى له هلك » الصدقات « ليست فى ب » .

المضاربة ، إذا هلك مال المضاربة ^(١) سقطت نفقته .

ولكن للعمالة شبهة الصدقة ، فيحرم في حق بنى هاشم ، كرامة لهم ،
وإن كان لا يحرم على العامل الغنى .

وقال الشافعى : يجب الصرف إلى الأصناف الثمانية : إلى ثلاثة من
كل صنف ، لأنه لا يمكن القول بالاستيعاب . واختلف أصحابه في سهم
المؤلفة قلوبهم :

بعضهم قالوا : صار منسوخا بالأجماع .

وبعضهم قالوا : يصرف إلى كل من كان حديث العهد بالإسلام ، ممن
هو في ^(٢) مثل حالهم في الشوكة والقوة ، حتى يكون حملا لأمثالهم
على الدخول في دين الإسلام .

ثم كما ^(٣) لا يجوز صرف الزكاة إلى الأغنياء ، لا يجوز صرف جميع
الصدقات المفروضة والواجبة ^(٤) إليهم ، وذلك نحو الكفارات المفروضة ^(٥) ،
والعشر المفروض ، بكتاب الله ، وصدقة الفطر ، والصدقات المنذورة بها ،
من الواجبات ^(٦) - لقوله عليه السلام : « لا تحل الصدقة لغنى ، ولا لذي

(١) هكذا في النسخ الأخرى . وفي الأصل : « إذا هلك المضاربة » .

(٢) « في » من ح .

(٣) في ح : « كما قال » .

(٤) التاء من ا و ب .

(٥) « المفروضة » ليست في ب .

(٦) « المنذورة... الواجبات » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « المنذورة بها من الاختلاف » .

مِرَّةً سَوًى^(١) .

وكذا لا يجوز صرف الصدقات الواجبة إلى ولد الغنى إذا كان صغيراً ،
وإذا كان كبيراً يجوز^(٢) ، لأن الصغير يعد غنياً بمال أبيه ، بخلاف الكبير .
وقال أبو حنيفة ومحمد : يجوز الدفع إلى امرأة الغنى إذا كانت فقيرة .
وكذلك إلى البنت الكبيرة الفقيرة لغنى . وهو إحدى الروايتين عن
أبي يوسف ، لأن الزوج لا يدفع جميع حوائج الزوجة والبنت الكبيرة .
وكذا لا يجوز الدفع إلى عبد الغنى ، ومديره ، وأم ولده ، إذا لم يكن
عليهم دين مستغرق لرقابهم ، لأن أكسابهم ملك المولى .
وكذا إن كان عليهم دين ، لكن غير ظاهر في حق المولى ، حتى يكون
مؤخراً إلى ما^(٣) بعد العتاق .

وأما إذا كان ظاهراً في حق المولى ، كدين الاستهلاك ودين التجارة ،
ينبغي أن يجوز على قول أبي حنيفة ، لأنه لا يملك كسبه ، عنده ، إذا
كان عليه دين مستغرق ظاهر في حقه .

وعلى قولهما : لا يجوز ، لأنه يملك كسبه ، عندهما .

وجوز الدفع إلى مكاتب الغنى ، لأن المكاتب أحق بمكاسبه من المولى .
وأما صدقة الأوقاف : < ف > يجوز صرفها إلى الأغنياء إذا سماهم

(١) المِرَّةُ القوة والشدة . والسَوًى أى مستوى الخلق (المغرب) .

(٢) فى ب : « لا يجوز » وهو خطأ .

(٣) « إلى ما » من ب و ح . و « مؤخراً إلى ما » ليست فى ا وموضعها فيها بياض .

وفى الكاسانى (٢ : ٤٧ : ٢٣ - ٢٥) : « وإن كان عليه دين مستغرق ، لكنه غير ظاهر فى حق

المولى ، لأنه يتأخر إلى ما بعد العتاق ، فكان كسبه ملك المولى ، وهو غنى » .

الواقف . فأما إذا لم يسهم : < ف > لا يجوز ، لأنها صدقة واجبة .
فأما صدقة التطوع : < ف > يجوز صرفها إلى الغنى ، وتحل له ،
وتكون بمنزلة الهبة له ^(١) .

ثم الغنى أنواع ثلاثة :

أحدها : الغنى الذى يتعلق به وجوب الزكاة ، وهو أن يملك نصيباً
من المال ، الفاضل عن الحاجة ^(٢) ، الموصوف بالنماء والزيادة ، إما بالأسامة
أو التجارة .

والثانى : الغنى الذى يتعلق به حرمان الصدقة ، ويتعلق به وجوب
صدقة الفطر والأضحية ، دون وجوب الزكاة - وهو أن يملك من
الأموال الفاضلة عن حوائجه ما تبلغ قيمته ^(٣) مائتى درهم ، بأن كان له
ثياب ^(٤) وفرش ^(٥) ودور وحوائت ودواب ، زيادة على ما يحتاج إليه ،
للابتدال ^(٦) ، لا للتجارة والأسامة .

ثم مقدار ما يحتاج إليه ما ذكر أبو الحسن فى كتابه ^(٧) فقال :
لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن ، وخادم ، وما يتأث به
فى منزله ، وفرس ، وسلاح ، وثياب البدن ^(٨) ، وكتب العلم إن كان

(١) « له » من ب و ح . (٢) فى اوب و ح : « حاجته » .

(٣) هكذا فى اوب و ح ، وفى الأصل : « ما يبلغ قيمة » .

(٤) فى ح : « فإن كانت له أثاث » . (٥) فى اوب و ح : « وفرس » .

(٦) هكذا فى اوالكاسانى (٢ : ٤٨ : ٥) . وفى الأصل وب : « الابتدال » . وفى ح :

« الاستبدال » .

(٧) أبو الحسن الكرخى فى مختصره (الكاسانى : ٢ : ٤٨ : ٦) .

(٨) فى ا : « وثياب البدن » .

من أهله ، ما لم يكن له فضل عن ذلك مائتا درهم .
وهذا عندنا .

وقال الشافعي : يجوز دفع الصدقة إلى رجل له مال كثير ، ولا كسب
له ، وهو يخاف الحاجة ^(١) .

وقال مالك : إذا كان له خمسون درهما ، لا يجوز دفع الصدقة إليه ،
ولا يحل له الأخذ .

والثالث : الغنى الذى يحرم به السؤال ، ولا يحرم الأخذ ولا الدفع
من غير سؤال :

قال بعضهم : خمسون درهما .

وقال عامة العلماء : إذا ملك قوت يومه وما يستر به عورته ، فلا يحل
له السؤال ، فأما إذا لم يكن ^(٢) ، فلا بأس به .

وأما الفقير إذا كان قويا مكتسبا : < ف > يحل له أخذ الصدقة ،
ولا يحل له السؤال .

وعند الشافعي : لا تحل له ^(٣) الصدقة .

. . .

والشرط الآخر :

أن لا يكون الفقير من بنى هاشم ، ولا من موالهم ، لقوله عليه
السلام : « لا تحل الصدقة ^(٤) لمحمد ولا آل محمد » .

(١) « الحاجة » من اوب . وفى : « الحاجة » . (٢) فى : « لم يكف » .

(٣) فى اوب : « لا يحل له أخذ » . وفى : « لا يحل أخذ » .

(٤) « الصدقة » ساقطة من ب .

وكذا حرم^(١) الصدقة على موالى بنى هاشم، وقال : « إن مولى القوم من أنفسهم » .

والشرط الآخر - هو الإسلام :

وهو شرط فى حق وجوب^(٢) الزكاة والعشر، بالاجماع - حتى لا يجوز صرفهما^(٣) إلى الكفار .

وأما صرف ما وراء الزكاة والعشر^(٤) إلى فقراء أهل الذمة - فجائز عند أبى حنيفة ومحمد^(٥)، نحو صدقة الفطر والصدقة المنذورة والكفارات . ولكن الصرف إلى المسلمين أولى .

وعن أبى يوسف ثلاث روايات .

والأصح أنه لا يجوز صرف صدقة ما إليهم إلا التطوع .

وأما الحربى فلا^(٦) يجوز صرف صدقة ما إليه^(٧) .

• • •

والشرط الآخر :

أن لا يكون منافع الأُملاك متصلة بين صاحب المال وبين المدفوع إليه ، لأن الواجب هو التملك من الغير^(٨) من كل وجه ، فإذا كانت

(١) فى ب : « حرمت » .

(٢) فى ب : « صرف » .

(٣) هكذا فى ب . وفى الأصل و ا و ح : « صرفها » .

(٤) فى ح : كذا : « وأما صرف ما وراء ذلك كره ووجوب العشر ... »

(٥) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « عندهما » .

(٦) الفاء من ا و ب .

(٧) فى الأصل و ا و ب و ح : « إليهم » .

(٨) فى ب و ح : « العين » . وفى الكسانى (٢ : ٤٩ : ٣ من أسفل) : « الفقير » .

المنافع بينهما متصلة عادة ، فيكون صرفاً إلى نفسه من وجه ، فلا يجوز^(١) .
 يبان ذلك أنه لو دفع الزكاة إلى الوالدين وإن علوا ، أو إلى المولودين
 وإن سفلوا ، لا يجوز ، لاتصال منافع الأُملاك بينهم ، ولهذا لا تقبل شهادة
 بعضهم لبعض .

ولو دفع إلى سائر الأقارب ، سواهم ، من الإخوة والأخوات
 وغيرهم ، حاز ، لانقطاع المنافع بينهم ، من حيث الغالب ، ولهذا تقبل
 شهادة بعضهم لبعض .

ولو دفع إلى الزوج أو الزوجة ، لا يجوز عند أبي حنيفة ، لما قلنا من
 اتصال المنافع بينهم من حيث الغالب - وعلى قول أبي يوسف ومحمد : يجوز
 للزوجة أن تدفع إلى زوجها الفقير ، ولا يجوز للزوج أن يدفع إلى زوجته
 الفقيرة^(٢) .

ولو دفع إلى عبيده ، أو مدبريه ، أو أمهات أولاده ، لا^(٣) يجوز ، سواء
 كان عليهم دين أو لم يكن ، لأنه صرف إلى نفسه من وجه .
 وكذلك إذا دفع إلى مكاتبه^(٤) ، لا يجوز ، وإن كان الملك يقع
 للمكاتب ، لأنه ، من وجه ، يقع للمولى .

وأما صدقة التطوع : < ف > يجوز صرفها إلى هؤلاء ، لقوله عليه

(١) « فلا يجوز » ليست في أوب و ح . وفيها بدلا منها : « ولا يكون لإزالة الملك

(في ح : ملكه) من كل وجه » .

(٢) في ح : « إلى الزوجة » اه . وليس فيها : « الفقيرة » .

(٣) « لا » ساقطة من ح .

(٤) « لا يجوز سواء ... مكاتبه » ساقطة من ب .

السلام : « تفقة الرجل على نفسه صدقة ، وعلى عياله ^(١) صدقة ، وكل معروف صدقة » .

• • •

وهذا الذى ذكرنا فى حالة الاختبار ، وهو أن يكون للدافع علم بهؤلاء عند الدفع .

فأما إذا دفع الزكاة إلى هؤلاء ، ولم يعلم بحالهم ، فهذا على ثلاثة أوجه :
أمرها - أنه لا يخطر بباله شيء : أنه غنى أو فقير ، مسلم أو ذمى ، ونحو ذلك ، ودفع بنية الزكاة - فالأصل هو الجواز ، إلا إذا ظهر أنه غنى أو أبوه أو ابنه أو ذمى ييقن ، فحينئذ لا يجوز ، لأن الظاهر أنه صرف الصدقة إلى < محلها > ^(٢) حيث نوى الزكاة ، والظاهر ^(٣) لا يبطل إلا باليقين . ولهذا إذا خطر بباله بعد ذلك ، وشك فى ذلك ، ولم يظهر له شيء ، فإنه لا يلزمه الإعادة ، لأن الظاهر لا يبطل بالشك .

والثانى - إذا خطر بباله ، وشك فى ذلك ، ولم يتحر ، ولم يطلب دليل الفقر بأن ^(٤) لم يسأل منه أنه غنى أو فقير ، ونحو ذلك ، ودفع إليه ، أو تحرى بقلبه ، ولكن لم يطلب ^(٥) دليل الفقر - فالأصل هو الفساد ، إلا

(١) فى ١ : « على نفسه وعلى عياله » .

(٢) هكذا فى الكسانى (٢ : ٥٠ : ٩) وفى الأصل و هـ : « محله » وفى ١ : « غير

محله » وفى ب : « غير محلها » والصحيح ما فى المتن .

(٣) فى ب زاد هنا : « أنه » .

(٤) فى هـ : « فإن » .

(٥) فى ب : « ونحو ذلك لو تحرى بقلبه ولم يطلب » وفى هـ : « ونحو ذلك دفع إليه أو

تحرى بقلبه ولكن لم يطلب » .

إذا ظهر^(١) ييقن أو بدليل، من حيث الغالب أنه فقير، فحينئذ يجوز، لأنه
وجب عليه التحري في هذه الحالة، والصرف إلى فقير وقع عليه التحري^(٢)،
فإذا ترك فلم^(٣) يوجد الصرف إلى من أمر بالصرف إليه، فيكون فاسدا، إلا
إذا ظهر أنه فقير أو أجنبي ييقن ونحوه، فيجوز - لأنه بطل الظاهر بالحقيقة.
والثالث^(٤) - إذا خطر بباله، وشك، وتحري، وطلب دليل الفقر،
وسأل المدفوع إليه فأخبر أنه فقير، أو رآه في صف الفقراء، أو كان^(٥) عليه
زى الفقراء، أو كان ضريرا، أو^(٦) معه ركة^(٧) وعصا، فدفع إليه ثم
ظهر أنه غنى، أو دفع في ليلة مظلمة إلى رجل يخبره^(٨) أنه أجنبي أو مسلم،
ثم ظهر أنه أبوه أو ابنه أو ذمي، فإنه لا يلزمه إلا عادة عند أبي حنيفة
ومحمد^(٩) في الفصول كلها - وعلى قول أبي يوسف: يلزمه إلا عادة.
وأجمعوا أنه إذا ظهر أنه حربي، أو حربي مستأمن، فإنه لا يجوز.
وكذا إذا ظهر أنه عبده أو مكاتبه أو مديره.

(١) زاد في هـ هنا: «له».

(٢) زاد في هـ هنا: «أولا» ولعل المقصود: «أولى».

(٣) الفاء من اوب و هـ.

(٤) «الثالث» ساقطة من ا.

(٥) في ا: «وكان».

(٦) الهمزة من اوب و هـ.

(٧) الركوة الدلو الصغير (المغرب). وفي هـ: «وكازة وعصا». وفي ب كذا: «زكاة وعكازا».

(٨) في ب: «يحسبه».

(٩) في ب: «عند أبي حنيفة» فقط.

هذا جواب ظاهر الرواية^(١).

وروى محمد بن شجاع، عن أبي حنيفة، في غير الغنى: أنه^(٢) لا يجوز ويلزمه الإعادة، كما قال أبو يوسف - والمسألة معروفة.

وأما ركن الزكاة

فهو إخراج جزء من النصاب من حيث المعنى، إلى الله تعالى، والتسليم إليه، وقطع يده عنه، بالتملك من الفقير والتسليم إليه أو إلى من هو نائب عنه، وهو الساعي.

وصاحب المال نائب عن الله في التسليم إلى الفقراء - قال الله تعالى: «وآتوا الزكاة» والإيتاء^(٣) هو التملك.

هذا الذي ذكرنا قول أبي حنيفة.

وأما على قولهما: <ف> الواجب جزء من النصاب، من حيث الصورة والمعنى، لكن يجوز إقامة غيره مقامه من حيث المعنى، ويبطل اعتبار الصورة بإذن صاحب الحق، وهو الله تعالى.

وأما في زكاة السوائم: <فقد> اختلف مشايخنا على قول أبي حنيفة:

بعضهم قالوا: إنه يجب صرف جزء من النصاب من حيث المعنى،

وذكر المنصوص عليه، بخلاف جنس النصاب، للتقدير.

(١) في ١ و ٢: «الروايات».

(٢) في ٢: «العين لأنه».

(٣) في ١: «والإيتان».

وبعضهم قالوا : الواجب هو المنصوص عليه من حيث المعنى ، لا جزء من النصاب .

وعند الشافعى : الواجب هو المنصوص عليه ^(١) من الأُسنان مطلقا ، لا جزء من النصاب .

وبيان هذا فى المسائل :

على قول أصحابنا : يجوز دفع القيم والأُبدال فى باب الزكاة والعشر والحراج وصدقة الفطر - وعند الشافعى لا يجوز .

ولو هلك النصاب ^(٢) بعد الحول أو بعضه : إن كان قبل التمكن ^(٣) من الأداء ، من غير تفريط ، فلا ^(٤) شيء عليه ، بالإجماع .

فأما إذا تمكن من الأداء ، و ^(٥) فرط حتى هلك ، فكذلك الجواب عندنا - وقال الشافعى : لا يسقط .

وأجمعوا أنه إذا أُتلف ^(٦) مال الزكاة فإنه ^(٧) يضمن قدر الزكاة ، لأن الواجب عندنا تملك جزء من محل معين وهو النصاب ، إما من حيث المعنى عند أبى حنيفة ، أو من حيث الصورة والمعنى عندهما ، ولا يبقى

(١) « من حيث المعنى لا جزء ... المنصوص عليه » ساقطة من ب .

(٢) فى ا و ب و ح : « نصاب الزكاة » .

(٣) فى ا و ب : « التمكن » .

(٤) الفاء من ب .

(٥) فى ا و ب و ح : « أو » .

(٦) فى ح : « تلف » .

(٧) « فإنه » من ا و ب و ح .

الوجوب بعد هلاك المحل ، كالعبد الجاني : إذا مات ، سقط وجوب الدفع ،
لكون المحل متعيناً لوجوب الدفع ، فلا يبقى واجباً بعد فواته - كذا ههنا .
وإذا أتلف يضمن ، لأنه أتلف حقاً مستحق الأداء عليه ^(١) ، فصار
كالمولى إذا أتلف العبد الجاني .

فأما في السوائم : إذا جاء الساعي وطالب بالزكاة ، فنع ، حتى هلك :
< ف > ذكر الشيخ أبو الحسن الكرخي أنه يجب الضمان ، لأنه بالمنع
صار متلفاً ، بمنزلة المودع إذا منع الوديعة ^(٢) ، بعد الطلب ، حتى هلك ^(٣) .
يضمن - كذا هذا .

وعن أبي سهل الزُّجَاجي ^(٤) أنه لا يضمن .
والأول أصح .

ولو صرف الزكاة إلى بناء المسجد والرباطات وإصلاح القناطر ^(٥)
وتكفين الموتى ودفنهم - لا يجوز ، لأنه لم يوجد التملك .
وكذلك إذا اشترى بالزكاة طعاماً ، وأطعم الفقراء غداء وعشاء ، ولم
يدفع إليهم عين الطعام ، فإنه لا يجوز ، لأنه لم يوجد التملك .

(١) « عليه » من أوب و ح .

(٢) « الوديعة » من أوب و ح .

(٣) التاء من أوب .

(٤) درس على أبي الحسن الكرخي وأخذ العلم عنه وعن أبي سعيد البردعي . وقد درس
عليه أبو بكر أحمد بن علي الرازي . وله كتاب : « الرياض » . وقد أقام بنيسابور ومات بها .
والزُّجَاجي بضم الزاي نسبة إلى عمل الزجاج وقيل بالفتح . وقد يذكر أيضاً بالنزالي والقرضي (الكنوي) .
(٥) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « القناطر » ، والصحيح ما في المتن إذ هي
(أي القناطر) جمع قنطرة أما قناطر فجمع قنطار .

وكذلك لو قضى دين ميت فقير ، بنية الزكاة : لا يجوز .
وأما إذا قضى دين حي فقير : < ف > إن قضى بغير أمره ، يكون
متبرعا ، ولا يقع عن الزكاة ؛ وإن قضى بأمره فإنه يقع عن الزكاة ويصير
وكيلا^(١) في قبض الصدقة عن الفقير ، والصرف إلى قضاء دينه ، فقد وجد
التملك من الفقير ، فيجوز .

وكذلك لو اشترى بركاته رقيقا فأعتقه : لا تسقط الزكاة ، لأنه
إسقاط ، وليس بتمليك .

ولو دفع زكاة ماله إلى الإمام ، أو إلى عامل الصدقة ، فإنه يجوز ،
لأنه نائب عن الفقير في القبض .

وكذلك من تصدق على صبي أو مجنون وقبض له وليه : أبوه^(٢) أو
جده ، أو وصيه^(٣) - جاز ، لأن قبض الولي كقبضه . ولو قبض عنهما بعض
ذوي أرحامه ، وليس ثمة أقرب منه ، وهو في عياله ، جاز .

وكذلك الأجنبي ، الذي هو في عياله ، بمنزلة الولي ، في قبض^(٤)
الصدقة ، لأن هذا من باب النفع .

وكذلك الملتقط : يصح منه قبض الصدقة ، في حق اللقيط .
وذكر في العيون عن أبي يوسف أن من عال يتيما ، فجعل يكسوه

(١) في الأصل و اوب و - : « ويصير وكيلا عنه » .

(٢) هكذا في او - . وفي الأصل وب : « وليه أو أبوه » .

(٣) في اوب و - : « وصيه » .

(٤) في - : « وقبض » .

ويطعمه وينوي به عن زكاة ماله^(١) قال : يجوز . وقال محمد : ما كان من كسوة يجوز ، وما كان من طعام لا يجوز إلا ما دفع إليه . وهذا مما لا خلاف فيه^(٢) بينهما في الحقيقة : فإن أبا يوسف لم يرد به إلا طعام على طريق الإباحة ، ولكن على وجه التملك : إن كان اليتيم عاقلا يدفع^(٣) إليه ، وإن لم يكن عاقلا يقبض عنه ، بطريق النيابة ، ثم يطعمه ويكسوه ، لأن قبض الولي كقبضه .

وأما شرائط الرداء

فمنها - أن يكون الرداء على الوجه الذي وجب عليه ، من حيث الوصف - فإن كان في السواثم يؤدي الوسط : إما عينه ، أو مثله من حيث القيمة . حتى لو أدى الردى : لا يجوز ، عن الكل^(٤) ، إنما يقع بقدر قيمته . ولو أدى الجيد : جاز ، لانه أدى الواجب وزيادة .

ولو أدى شاة سمينة جيدة عن شاتين وسطيتين - جاز ، لأن الجودة في غير أموال الربا^(٥) متقومة ، فبقدر الوسط يقع عن نفسه ، وقدر قيمة الجودة يقع^(٦) عن شاة أخرى .

(١) في ب : « زكاته » .

(٢) « فيه » من ب .

(٣) هكذا في ا و ب . وفي الأصل : « دفع » . وفي ح : « لا يدفع » .

(٤) في ا و ب و ح : « حتى لو أدى الردى : لا يجوز . ولو أدى قيمة الردى : لا يجوز

عن الكل » ، والصحيح ما في المتن ، راجع ص ٤٤٧ وما بعدها ، والكاساني (٢ : ٤١ : ٢٤ - ٣٠) .

(٥) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « أموال الربوية » .

(٦) « يقع » من ب .

وكذا هذا في المروض إذا كانت للتجارة : إن أدى ربع عشرها :
يجوز ، إن كان رديئا فردى ، وإن كان جيدا فجيد . فإن ^(١) أدى القيمة :
فإنه يؤدي قيمته من كل وجه .

ولو أدى الرديء مكان الجيد - لا يجوز ، لأن الجودة متقومة في
هذا الباب ؛ ولهذا لو أدى الثوب الجيد عن ^(٢) الثوبين الرديئين - جاز .
فأما إذا كان مال الزكاة من أموال الربا ، كالكيل والوزن ، فإن
أدى ربع عشر النصاب - يجوز ، كيفما كان . وإن أدى غيره ، فلا يخلو :
إما إن أدى زكاته من جنسه ، أو من خلاف جنسه :

فإن أدى من خلاف جنسه ، كما إذا أدى الفضة عن الذهب أو
الحنطة عن الشعير ، فإنه ^(٣) يؤدي قدر قيمة ^(٤) الواجب ، بلا خلاف .
ولو أدى أنقص ^(٥) منها ^(٦) ، فإنه يجب عليه التكميل ^(٧) ، لأن الجودة ، في
أموال الربا ^(٨) ، معتبرة متقومة ، عند المقابلة بخلاف الجنس .

فأما إذا كان المؤدى من جنس النصاب : < فقد > اختلفوا فيه على
ثلاثة أقوال :

-
- (١) في اوب و ح : « وإن » .
 - (٢) هكذا في اوب و ح وفي الكاساني (٢ : ٤١ : ٤ من أسفل) . وفي الأصل : « من » .
 - (٣) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « من الشعير بأن » .
 - (٤) في اوب : « قيمة قدر » .
 - (٥) هكذا في اوب و ح ، وفي الكاساني (٢ : ٤٢ : ١) . وفي الأصل : « بعض » .
 - (٦) في ح : « منها » .
 - (٧) زاد هنا في ح : « وهو القيمة » .
 - (٨) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « في أموال الربوية » .

قال أبو حنيفة وأبو يوسف : المعتبر هو القدر دون القيمة .

وقال زفر : المعتبر هو القيمة دون القدر .

وقال محمد : المعتبر ما هو الاًتفع للفقراء : فإن كان اعتبار القيمة أنفع فقلوله مثل قول زفر ؛ وإن كان اعتبار القدر أنفع فقلوله مثل قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

بيان ذلك أن من وجب عليه أداء خمسة أقفزة من خطة جيدة فى مائتى قفيز خطة جيدة للتجارة بعد حولان الحول ، فأدى خمسة أقفزة رديئة ، يجوز على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، اعتبارا للقدر، ولا يضمن قيمة الجودة ، لأنه لا قيمة لها فى أموال الربا ، عند مقابلتها بجنسها - وعلى قول محمد وزفر : عليه أن يؤدى قيمة الجودة اعتبارا للقيمة عند زفر، واعتبارا للاًتفع فى حق الفقراء عند محمد.

وكذلك إذا كان له قلب فضة أو إناء مصوغ من فضة وزنه مائتا درهم وقيمته لجودته وصياغته ثلاثمائة درهم، وأدى خمسة زيوفاً أو نهرجة أو فضة رديئة قيمتها أربعة دراهم - فإنه يجوز ، وتسقط عنه الزكاة فى قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، لوجود القدر - وعند محمد وزفر : عليه أن يؤدى سبعة دراهم ونصف درهم، ويصرفه إلى تمام القيمة ^(١) لما ذكرنا من الأصلين .

(١) فى اوب و - : « يؤدى ثلاثة دراهم ونصف إلى تمام القيمة ». أى فوق ما أداء وقيمته أربعة دراهم، فالجمع سبعة ونصف ، وهو ما ذكره فى الأصل .

وأما إذا أدى زكاته من الذهب، أو من مال ليس من جنس الفضة، فإن عليه أن يؤدي قيمته بالغة ما بلغت، وهي ^(١) سبعة دراهم ونصف، لأن الجودة متقومة في أموال الربا، عند مقابلتها بخلاف الجنس، بمنزلة الجودة في غير أموال الربا.

وإن وجب على رجل خمسة أقفزة رديئة أو خمسة دراهم رديئة، فأدى أربعة أقفزة جيدة قيمتها خمسة أقفزة رديئة و ^(٢) أربعة دراهم جيدة قيمتها خمسة دراهم رديئة؛ فإنه يجوز عن أربعة دراهم وأربعة أقفزة، وعليه قفيز واحد ^(٣) ودرهم آخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. أما عندهما <ف> اعتبارا للقدر وهو ناقص، وأما عند محمد فلا لأن عنده المعتبر هو القدر إذا كان أنفع للفقراء، واعتبار القدر هنا أنفع. وعلى قول زفر يجوز عن الخمسة اعتباراً للقيمة.

وعلى هذا نظائر المسائل ^(٤).

. . .

ومن شرائط الأداء - النية : فإن الزكاة، عبادة، فلا تصح من غير النية. لكن يشترط النية في أى وقت؟
ذكر الطحاوى أنه لا تجزئ الزكاة عن أخرجها، إلا بنية مقارنة ^(٥)

(١) هكذا في اوب. وفي الأصل و: « وهو ».

(٢) في ا: « أو ».

(٣) في اوب و: « آخر ».

(٤) « المسائل » من اوب و: « ».

(٥) « مقارنة » ليست في اوب و: وليست في الطحاوى (المختصر، ص ٤٥).

مخالطة لإخراجه إياها^(١) ، كما قال في الصلاة .

ولكن مشايخنا قالوا : يعتبر في أحد وقتين : وقت الدفع ، أو وقت تمييز قدر الزكاة عن النصاب ، حتى يكون الأداء بناء على نية صحيحة .
واو دفع خمسة إلى رجل وأمره أن يدفع إلى الفقراء عن زكاة ماله ،
ودفع^(٢) ذلك الرجل ولم ينو عند الدفع ، جاز ، لأن الاعتبار نية الأمر ،
وهو المؤدى في الحقيقة ، والمأمور نائب عنه .

ولو دفع إلى ذمي ، ليدفعها إلى الفقراء - حاز ، لوجود النية من الأمر المسلم .

ولهذا قال أصحابنا : لا يجب الزكاة على الصبيان والمجانين ، لأن
الأداء لا يصح منهم ، لأنه عبادة ، فلا تتأدى^(٣) بدون النية والاختيار ،
والطفل والمجنون لا اختيار لهما ، والصبي العاقل عقله عدم في حق
التصرفات الضارة^(٤) .

. . .

ولو مات من عليه الزكاة قبل الأداء - فلا يخلو : إما إن أوصى
بالأداء ، أو لم يوص .

فإن لم يوص - فإنه تسقط عنه الزكاة ، ولا يؤمر الوصي^(٥) والوارث
بالأداء ، من ماله ، عندنا .

(١) كذا في ح . وفي الأصل : « مخالطة لإخراجها إياها » ، وفي ب : « مخالطة لإخراجها » .

(٢) في ا و ب و ح : « فدفع » . (٣) في ب و ح : « فلا يتأدى » .

(٤) « الضارة » ساقطة من ح .

(٥) في ب : « الصبي » وهو خطأ .

وقال الشافعى : تؤخذ من تركته .

وعلى هذا الاختلاف : إذا مات و^(١) عليه صدقة الفطر ، والحراج ،
والجزية ، والنذور ، والكفارات ، والنفقات : لا يستوفى من تركته ،
عندنا - وعند الشافعى يستوفى .

وأما العشر : فإن كان الخارج قائما : لا يسقط بالموت ، فى ظاهر الرواية .
وروى عبد الله بن المبارك^(٢) عن أبي حنيفة أنه يسقط .

وأما إذا استهلك الخارج ، حتى صار دينا فى ذمته ، فهو على هذا الاختلاف .
وأما إذا أوصى بالأداء - فإنه يؤدى من ثلث ماله عندنا ، وعند الشافعى
من جميع ماله ، لأن عنده الزكاة حق الفقراء ، فصار كسائر الديون .
ولنا طريقان : أحدهما - أن الزكاة عبادة ، والأداء من الميت لا
يتحقق ، ولم يوجد منه الإيصال والإيابة حتى يكون أداء النائب كأدائه^(٣) ،
والعبادة لا تنأى إلا^(٤) بالإيابة الشرعية .

والثانى - أن هذه الأشياء وجبت بطريق الصلة ، والصلوات تسقط
بالموت ، قبل التسليم .

وأما العشر^(٥) فقد ثبت مشتركا .

ولو امتنع من عليه الزكاة عن الأداء ، فإن الساعى لا يأخذ منه^(٦)

(١) فى ح : « من » .

(٢) من أصحاب أبي حنيفة . ولد سنة ١١٨ هـ . وتوفى سنة ١٨١ هـ . وكان ثقة حجة
ومشهورا بالعلم والخلق (الكتوى : ١٠٣ - ١٠٤) .

(٣) فى ح : « حتى يقوم أداء النائب مقام أدائه » وفى ا و ب : « حتى يقوم أداء النائب كأدائه » .

(٤) « إلا » ليست فى ا و ب و ح . وفى ب : « لا تنأى يكون بالإيابة الشرعية » .

(٥) « العشر » ليست فى ح . (٦) فى ب : « من التصاب » .

الزكاة جبرا . ولو أخذ لا يقع عن الزكاة ، عندنا . وقال زفر والشافعي :
له أن يأخذ من النصاب جبرا ، ويقع عن الزكاة - لأن الزكاة عبادة ،
عندنا^(١) ، فلا بد من الأداء ، ممن عليه ، باختياره ، حتى تحصل العبادة .
ولكن عندنا للساعي أن يجبره على الأداء ، بالحس ، فيؤديه بنفسه .
لأن الإكراه لا ينافي الاختيار ، فيتحقق الفعل عن اختياره ، فيجوز .
ولو عجل زكاة ماله ، ودفع إلى الفقراء بنية الزكاة ، جاز عندنا ،
خلافا لما لك .

وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه استسلف من العباس زكاة
عامين .

ثم عندنا ، كما يجوز تعجيل الزكاة عن النصاب الموجود للحال ، يجوز
عن نصب كثيرة لم توجد^(٢) بعد ، إن^(٣) كان في ملكه نصاب واحد ،
بأن^(٤) كان عنده مائتا درهم فمجل زكاة الألف أو أكثر ، يجوز ،
عندنا - وقال زفر : لا يجوز .

وإنما يجوز التعجيل عندنا بشروط ثلاثة :
أحدها - أن يكون مالكا للنصاب في أول الحول .
والثاني - أن يكون النصاب كاملا في آخر الحول أيضا .

(١) « عندنا » من ا و ح وهي في الكسائي (١٥ : ٥٣ : ٢) .

(٢) « لم توجد » من ح . وفي ا و ب : « ولم يوجد بعد ما » لا أن « ما » ليست في ا .

(٣) في ا و ب و ح : « إذا »

(٤) في ح : « فإن » .

والثالث - أن يكون في وسط الحول بعض النصاب ، الذي انعقد عليه الحول ، أو كله ، موجودا ، ولا يشترط كماله ، لأن أول الحول وقت انعقاد سبب الوجوب ، وآخره وقت الوجوب^(١) ، فأما كمال النصاب في وسط الحول <ف> ليس بشرط ، لأنه ليس^(٢) وقت الوجوب ولا وقت انعقاد السبب ، لكن لا بد من بقاء بعض النصاب الأول حتى يصح ضم المستفاد إليه على مامر .

بيان ذلك أن من كان عنده في أول الحول مائة درهم أو أربع من الأبل السائمة ، ثم استفاد ما يكمل به في آخر الحول ، لا يجب . ولو كان عنده ، في أول الحول^(٣) ، مائتا درهم ، فعجل خمسة منها ، ولم يستفد شيئا حتى حال الحول ، فإن ما عجل لا يكون زكاة ، ولكن يكون تطوعا ، لأنه لم يوجد كمال النصاب وقت الوجوب .

ولو استفاد خمسة في وسط الحول ، ثم حال الحول وعنده مائتا درهم ، فإن المعجل يكون زكاة ، لوجود كمال النصاب في أوله وآخره . ولو استفاد ما يكمل به النصاب في أول الحول الثاني ، وتم الحول الثاني ، والنصاب كامل ، فإن المعجل لا يكون زكاة ، عن الحول الثاني ، لأنه عجل الزكاة^(٤) عن الحول الأول .

(١) « وآخره وقت الوجوب » سقطت من .

(٢) زاد في ا و ه هنا : « في » .

(٣) كذا في . وفي ب : « ولو كان عند ابتداء الحول » ، وفي الأصل و ا : « ولو كان

عند الحول » .

(٤) في ا و ب و ه : « عجله زكاة » .

ولو كان له مائتا درهم ، فمجلها كلها عن الزكاة أو أدى البعض
وهلك الباقي ثم استفاد نصاباً آخر وتم الحول ، فإن المعجل لا يقع عن
الزكاة ، لأنه لم يبق شيء من النصاب الأول في وسط الحول ،
فانقطع الحول .

ولو عجل زكاة ماله إلى الفقير^(١) ثم هلك النصاب ، كله أو بعضه ،
ولم يستفد شيئاً يكمل به النصاب حتى تم الحول ، فإنه لا يرجع على الفقير ،
لأنه وقع أصل القرية ، وإنما التوقف في صفة الفريضة^(٢) ، فلا^(٣) يصح
الرجوع .

ولو دفع المعجل إلى الساعي ، ثم هلك النصاب كله^(٤) ، فله^(٥) أن
أخذه^(٦) ، لأنه لم يصل إلى يد الفقير بعد^(٧) و^(٨) .

(١) « إلى الفقير » من اوب و .

(٢) في ب : « الفريضة » ، وفي ح : « التوقف صفة الفريضة » .

(٣) في ح : « ولا » .

(٤) « كله » من اوب و .

(٥) الفاء من ح .

(٦) الماء من اوب .

(٧) « بعد » من اوب . وفي ح : « بعده » .

(٨) زاد في اوب : « والله أعلم » .

باب

ما يحرمه^(١) على العاشر

المار^(٢) على العاشر^(٣) أصناف ثلاثة : المسلم ، والذمي ، والحربي .
أما المسلم فوؤخذ^(٤) منه ربع العشر ، على وجه الزكاة ، حتى تسقط
عنه زكاة تلك السنة ، ويوضع موضع الزكاة ، إلا أنه ثبت حق الأخذ
للعاشر ، لأجل الحماية ، لأن الأموال في المفاوز لا تحفظ إلا بقوة السلطان ،
فتصير بمنزلة السرايم .

وإذا كان المأخوذ زكاة - فيشترط شرائط الزكاة من الأهلية ،
وكون المال ناميا ، فاضلا عن الحاجة - حتى لا يأخذ^(٥) من مال الصبي
والمجنون ربع العشر ، وكذا لا يأخذ^(٦) إذا لم يحل عليه الحول ، وكذا
إذا كان عليه دين لا يأخذ . ولا يأخذ إذا لم يكن المال للتجارة .
ويقبل قوله في دعوى الدين وفي دعواه أنه لم يحل عليه الحول ، وأنه
ليس بمال التجارة - كما في الزكاة سواء - إلا إذا اتهمه العاشر فيحلفه ،

(١) « به » من اوب . وفي « باب العاشر ما يحرم به » .

(٢) في « : » قال رحمه الله : المار .

(٣) « العاشر من ينصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار ، ويأمن التجار

بمقامه من اللصوص » الرخصي ، المبسوط ، ٢ : ١٩٩ .

(٤) القاء من اوب و .

(٥) في ١ : « لا يؤخذ » .

(٦) في « : » لا يؤخذ .

لأن حق الاخذ له ، فيكون القول قول المنكر مع يمينه .
وكذا لا يأخذ من المكاتب ، لانه لا تجب عليه الزكاة .
وكذا إذا قال : هذه بضاعة لفلان : لا يأخذ منه ، لأن المالك ما أمره
بأداء الزكاة ، وإنما أمره بالتصرف لا غير^(١) .
وكذلك المضارب والعبد المأذون : إذا مرا على العاشر بمال المضاربة ،
ومال المولى : لا يأخذ منها ، لأنهما لم يؤمرا بأداء الزكاة^(٢) .
وذكر في الجامع الصغير : إذا مر المضارب والعبد المأذون^(٣) بمال
أخذ منه الزكاة في قول أبي حنيفة الأول - قال أبو يوسف : ثم رجع في
المضاربين و^(٤) قال^(٥) : لا يأخذ^(٦) منه ، ولا أعلمه رجع في العبد المأذون
أم لا ، ولكن رجوعه في المضارب رجوع في العبد المأذون^(٧) .
وقال أبو يوسف ومحمد : لا يعشرهما^(٨) .

(١) « لا غير » ليست في ب .

(٢) في ح : « لا يأخذ منها لأنها لم يؤمر بأداء الزكاة » وفي ب : « لا يأخذ منها لأنه لم يؤمر بالأداء » .

(٣) في ب : « إذا مر العبد والمضارب والمأذون » .

(٤) الواو من ا و ب و ح .

(٥) في ب : « وقال محمد » .

(٦) في ح : « لا يؤخذ » .

(٧) عبارة الجامع الصغير (ص ٢١) هي : « رجل مر على عاشر بمائتي درهم بضاعة ، لم يعشرها . وكذلك المضاربة . وكان مرة يقول : يعشرها ثم رجع . عبد مأذون له مائتا درهم ، وليس عليه دين ، مر بعاشر : فإنها تعشر - وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أعلمه رجع عن هذا أم لا . وقياس قوله الثاني في المضاربة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ، أنها لا تعشر » .

(٨) في ح : « لا يعشرها » .

والأصح أن لا يشترهما ^(١)، لأنهما أمران بالحفظ والتصرف، لا بأداء الزكاة.

ولو قال: معنى أقل من النصاب، وعندى فى البلد ما يكمل به النصاب، فإنه لا يأخذ منه، لأن حق الاخذ له باعتبار الحماية، وما دون النصاب تحت ^(٢) حمايته. لا كل النصاب ^(٣)، وفيما بينه وبين الله تعالى تجب عليه الزكاة، لكمال النصاب.

وإذا مر على العاشر، فى الحول، أكثر من مرة واحدة، لا يأخذ إلا مرة واحدة ^(٤)، لأن الواجب زكاة، وهى لا تتكرر فى الحول.

ولو قال المسلم للعاشر: «أدبت الزكاة إلى عاشر غيرك»، وفى السنة عاشر غيره أو قل ^(٥): «دفعتها إلى المساكين»، فالقول قوله، لأنه أمين كالمودع - وفى رواية أخرى: لا يقبل قوله إلا أن يأتى ببراءة من ^(٦) ذلك العاشر.

. . .

وأما النوى إذا مر على العاشر بمال، فالجواب فيه وفى المسلم سواء، فى جميع ذلك، لأنه يؤخذ منه باسم الزكاة، إلا أنه يؤخذ منه نصف العشر،

(١) «أن لا يشترهما» ساقطة من .

(٢) فى .: «لا يدخل تحت» .

(٣) «لا كل النصاب» من ب .

(٤) «واحدة» من ب .

(٥) «قال» من ابو .

(٦) «من» من ح .

استدلالا بصدقة بني تغلب^(١) : لما كان يؤخذ منهم باسم الزكاة ، يؤخذ نصف العشر - فهذا كذلك .

• • •

وأما المحريون^(٢) فإنه يؤخذ^(٣) منهم مثلما يأخذون^(٤) من المسلمين . وإن كان لا يعلم ذلك : يؤخذ منهم العشر .

وأصل هذا ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كتب إلى العشار وقال : « خذوا^(٥) من المسلم^(٦) ربع العشر ، ومن الذمي نصف العشر ، ومن الحربى العشر » - وروى أنه قال : « خذوا منهم ما يأخذون من تجارنا » فقبل له : إن لم نعلم ما يأخذون من تجارنا ؟ - قال : « خذوا العشر » .

ثم ما يؤخذ منهم فى معنى الجزية والمثونة ، لا باسم الصدقة ، حتى يصرف فى مصارف الجزية .

ولا يشترط أن يكون المال للتجارة ، ولا فارغا عن الدين ، ولا يشترط حولان الحول .

ولو قال : هذا المال بضاعة ، لا يقبل قوله .

وكذلك إذا قال : أدبت إلى عشر آخر ، لا يقبل ، لأن المأخوذ منهم أجره الحماية ، وقد وجدت الحماية .

(١) انظر فيما بعد الهامش ٨ ص ٤٩٤ .

(٢) كذا فى ب . وفى الأصل و او ح : « الحربى » .

(٣) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « يأخذ » .

(٤) « مثلما يأخذون » ليست فى ح .

(٥) فى ح : « خذ » . (٦) فى ب : « المسلمين » .

وكذا لا يصدق في جميع ما يصدق فيه الذمى والمسلم إلا في فصل واحد ، وهو أن يقول : هذه الجارية أم ولدى و^(١) هذا الغلام ولدى ، فإنه يقبل ، لأن النسب يثبت في دار الحرب .

وكذلك يؤخذ العشر من مال الصبي الحربى^(٢) ، والمجنون الحربى . ولو دخل الحربى دار الإسلام بأمان^(٣) ، فعشر ، ثم دخل دار الحرب ، ثم خرج في ذلك الحول مرة أخرى أو مرارا^(٤) ، فإنه يؤخذ منه ، في كل مرة ، لأنه يستفيد عصمة جديدة في كل مرة .

ولو مر التاجر على العاشر بما لا يبقى حولا ، من الرطاب والخضرة^(٥) والثمار الرطبة^(٦) ، فإنه لا يعشره عند أبي حنيفة - وعندهما يعشره .

والصحيح قوله ، لأن النبي عليه السلام قال : « ليس في الخضراوات^(٧) صدقة » ، وهذا نص ، ولأن في هذه الأشياء لا يحتاج إلى الحماية غالبا ، لأن السراق وقطاع الطريق لا يقطعون الطريق لأجل الخضر ، ولا يأخذون إلا بقدر ما يؤكل في الحال ، فلا يجب فيها المؤونة مقصودا .

. . .

(١) في ب : « أو » .

(٢) زاد هنا في ح : « من دار الإسلام » .

(٣) « بأمان » ليست في اوب و ح .

(٤) في ب : « مرتين » .

(٥) في اوب و ح : « والخضر » .

(٦) « والثمار الرطبة » ليست في ا .

(٧) في ح : « في الخضراوات » . . .

وذكر في الجامع الصغير أن الذمي إذا مر على العاشر بالخمور والخنازير :
يعشر الخمور دون الخنازير .

وقال أبو يوسف : يعشرهما جميعا ، لأنهما أموال عندهم .

وعند أبي حنيفة ومحمد : لا تعشر الخنازير .

وقول أبي يوسف أظهر ^(١) و ^(٢) .

(١) « وذكر ... أظهر » من ب . وعبارة الجامع الصغير (ص ٢١) هي : « ذمي مر على
عاشر بخمر وخنازير : عشر الخمر ، ولم يعشر الخنازير » وفي الكاساني (١٧: ٣٨: ٢) : « ولو مر
ذمي على العاشر بخمر للتجارة أو خنازير يأخذ عشر ثمن الخمر ولا يعشر الخنازير في ظاهر الرواية .
وروى عن أبي يوسف أنه يعشرهما وهو قول زفر . وعند الشافعي لا يعشرهما وجه قول ... النخ .
(٢) زاد في ب : « والله أعلم بالصواب » .

باب

العشر والخراج

في الباب ^(١) فصول :

بيان الأرض العشرية والخراجية ،

وبيان ما يجب فيه ^(٢) العشر ، وأن النصاب هل هو شرط أم يجب

في القليل والكثير ؟

وبيان سبب وجوب العشر والخراج ،

وبيان المحل الذي يجب فيه العشر ، والذي فيه ^(٣) نصف العشر .

أما بيان الأراضى - فنقول :

الأراضى نوعان : عشرية وخراجية .

فالعشرية خمسة أنواع :

أحدها ^(٤) - أرض العرب : < ف > كلها عشرية .

والثاني - كل أرض أسلم أهلها طوعا : فهي عشرية .

والثالث - الأراضى التى فتحت عنوة وقهرا وقسمت بين الغائمين :

فهي عشرية ؛ لأن الأرض لا تخلو عن المئونة ، فكانت البداءة ^(٥) بالعشر ،

(١) فى الأصل و ح : « قال رحمه الله : فى الباب » .

(٢) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « فيها » .

(٣) « العشر والذى فيه » سقطت من ح .

(٤) فى الأصل : « أحدها » وهى ساقطة من ا و ب و ح وفيها : « فأرض » .

(٥) فى الأصل و ا و ب و ح : « البداية » والصحيح : « البداءة » - راجع ما سبق فى

فى حق المسلمين ، أولى ، لما فيه من شبهة العبادة .

والرابع - المسلم إذا اتخذ داره بستانا أو كرما : فهي عشرية ، لأنها^(١) مما يبتدىء عليها المثونة ، فالعشر أولى^(٢) .

والخامس - المسلم إذا أحبب الأراضى الميتة بإذن الإمام ، وهي من توابع الأراضى العشرية ، أو تسقى بماء العشر وهو ماء السماء وماء العيون المستنبط من^(٣) الأراضى العشرية - فهي عشرية .

وأما الأراضى الخراجية : فسواد العراق كلها خراجية . وكل أرض فتحت عنوة وقهرا ، و^(٤) تركت على أيدي أربابها و^(٥) من عليهم الإمام^(٦) ، فإنه يضع الجزية على أعناقهم إذا لم يسلموا ، و^(٧) الخراج على أراضهم إذا أسلموا أو لم يسلموا .

وكذلك إذا جلاهم ونقل إليها آخريين : فالجواب كذلك . والمسلم إذا أحبب أرضا ميتة ، وهي تسقى بماء الخراج ، فهي خراجية . وكذلك الذمى إذا أحبب أرضا ميتة^(٨) بإذن الإمام ، أو رضع^(٩)

(١) هكذا فى اوب و هـ . وفى الأصل : « لأنه » .

(٢) فى اوب كذا : « أولا » .

(٣) فى اوب و هـ : « المستنبطة فى » .

(٤) فى ب و هـ : « أو » .

(٥) فى ب : « أو » .

(٦) فى الكسانى (٢ : ٥٨ : ١٠) : « فتن الإمام عليهم وتركها فى يد أربابها » .

(٧) فى هـ : « أو » .

(٨) « وهي تسقى بماء الخراج فهي خراجية وكذلك الذمى إذا أحبب أرضا ميتة » سقطت من هـ

وفى ب تكرار فى هذا الموضع .

(٩) رضع أعطى شيئا قليلا . واسم ذلك القليل رضيعة ورضغة ورضع أيضا (المغرب) .

له أرضاً في^(١) الغنيمة^(٢) إذا قاتل مع المسلمين .
وكذلك الذمي إذا اتخذ داره بستاناً ، فإنه تكون خراجية .
وأما الذمي إذا اشترى من مسلم أرض العشر ، فإنها تصير خراجية عند
أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : عليه^(٣) عشرين ، وقال محمد : عليه عشر واحد .
والصحيح ما قاله أبو حنيفة ، لأن العشر والخراج شرعا لمؤونة الأرضي ،
فمن كان أهلاً لأداء العشر^(٤) يوضع عليه العشر ، ومن لم يكن يوضع
عليه الخراج . فأما الذمي^(٥) إذا اشترى أرض المسلم ، وهو ليس من أهل
العشر^(٦) ، يجب أن تنقلب خراجية .
والمسلم إذا اشترى من الذمي أرضاً خراجية ، لا تنقلب عشرية ، لأن
المسلم من أهل وجوب الخراج في الجملة .
والأصل أن مؤونة الأرض لا تغير < من >^(٧) حالها إلا لضرورة ،
وفي حق الذمي ضرورة ، لأنه ليس من أهل وجوب العشر .
ولو اشترى التغلبي^(٨) أرض عشر من مسلم ، فعليه عشرين عند أبي

(١) في اوب و : « من » .

(٢) في ا : « القسمة » .

(٣) « عليه » ليست في ح .

(٤) في اوب و : « القرب » .

(٥) في اوب و : « فالذمي » .

(٦) في اوب و : « القرب » .

(٧) في الأصل : « عن » وفي اوب و : « لا تغير عن حالها » .

(٨) « بنو تغلب قوم من نصارى العرب كانوا يقرب الروم . فلما أراد عمر رضي الله عنه أن يوظف
عليهم الجزية أبوا وقالوا : « نحن من العرب تأتف من أداء الجزية » ، فإن وظفت علينا الجزية لحقنا =

حنيفة وأبي يوسف ؛ وقال محمد : عليه عشر واحد .

وأما بيان الحمل الذي يجب فيه العشر - < فنقول > :

اختلفوا فيه :

قال أبو حنيفة : كل خارج من الأرض ، يقصد بزراعته نماء^(١) الأرض والغلة ويستتبت في الجنات^(٢) ، يجب فيه العشر ، سواء كانت له ثمرة باقية ، كالخنطة والشعير وسائر الجبوب والزيب والتمر ، أو لم يكن له ثمرة باقية ، كأصناف الفاكهة الرطبة^(٣) ، أو من الخضراوات والرطاب والرياحين وقصب الذريرة وقصب السكر وقوائم الخلاف التي تقطع في كل ثلاث^(٤) سنين وغير^(٥) ذلك .

فأما إذا كان من جنس لا يستتبت^(٦) في الأرض ، ولا يقصد

== بأعدائك من الروم ولأن رأيت أن تأخذنا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعفه علينا - فعلنا ذلك .
فشاور عمر الصحابة في ذلك ، وكان الذي يسمى بينه وبينهم كردوس التغلبي - قال : « يا أمير المؤمنين !
صالحهم فإنك إن تناجزهم لم تطقهم » - فصالحهم عمر على ذلك ، وقال : « هذه جزية وسموها ماشئتم » .
فوقع الصلح على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ، ولم يتعرض لهذا الصلح بده عثمان
رضي الله عنه ، فلزم أول الأمة وآخرهم » البابرقي ، النهاية ، ١ : ٥١٤ - وراجع أيضا : الحراج
لابن يوسف ، ص ٦٨ .

(١) « نماء » ليست في هـ .

(٢) الجنات جمع جنة الحديقة ذات الشجر وقيل ذات النخل (المصباح) وفي ا و ب و هـ :
« الجنان » . والمراد أن « تستغل الأرض به عادة » الكاساني ، ٢ : ٥٨ : ٣١ .

(٣) في هـ : « الفواكه والرطبة » .

(٤) في ا : « في ثلاث » .

(٥) في ا و ب و هـ : « ونحو » .

(٦) في ا و ب و هـ : « فأما ما لا يستتبت » .

بالزراعة^(١) كالطرقاء والقصب الفارسي والخطب^(٢) والحشيش والسعف والتبن ، فلا عشر فيه .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجب العشر إلا في الجوب وماله ثمرة باقية .
ثم النصاب هل هو شرط لوجوب العشر فيما هو باق من الجوب والثمار أم لا ؟ على قول أبي حنيفة ليس بشرط ، بل يجب في قليله وكثيره .
وعلى قولهما لا يجب ما لم يكن خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً^(٣) ، كل صاع ثمانية أرطال .

والصحيح ما قاله أبو حنيفة لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، ومما أخرجنا لكم من الأرض^(٤) » ، ولما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « فيما سقته السماء العشر ، وفيما سقى بغرب^(٥) أو دالية نصف العشر » .

وأما بيان المحل الذي يجب فيه العشر ، وما يجب فيه نصف العشر - فنقول :
ماسقى بماء السماء والآنهار والعيون العشرية : يجب فيه العشر ، وماسقى بغرب أو دالية أو سانية^(٦) : يجب فيه^(٧) نصف العشر - لما روينا من الحديث .

(١) في أوب : « للزراعة » .

(٢) في ب : « والرطب » وهو خطأ .

(٣) وزاد في ح : « بصاع النبي عليه السلام » .

(٤) البقرة : ٢٦٧ .

(٥) الغرب الدلو العظيمة يستقى بها على السانية (المصباح) والسانية البعير يسقى عليه أي

يستقى من البئر (المصباح والمغرب) .

(٦) راجع الهامش السابق . وفي المغرب : « ويقال للغرب مع أدواته سانية أيضا »

(٧) « فيه » من أوب و ح .

ولو أن الزرع يسقى في بعض السنة سيعا^(١)، وفي بعضها بدالية^(٢)،
فإن المعتبر فيه أكثر المدة والغالب .

. . .

وأما بيان سبب وجوب العشر ، والخراج - فنقول :

سبب وجوب العشر هو الأرض النامية بالخارج حقيقة . وسبب وجوب
الخراج هو الأرض النامية ، بالخارج ، حقيقة > أو < ^(٣) تقديرا ^(٤) .
ولهذا ^(٥) قلنا إن الخارج إذا أصابته آفة ، فهلك - لا يجب ^(٦) العشر
إن كانت الأرض عشرية ، ولا الخراج إن كانت خراجية ، لفوات النماء
حقيقة وتقديرا ^(٧) .

ولو كانت له أرض عشرية ، وتمكن من زراعتها ، ولم يزرع ^(٨) -
لا يجب عليه العشر ، لأنه لم يوجد الخارج حقيقة .
ولو كانت الأرض خراجية ، وتمكن من زراعتها ، ولم يزرع ^(٩) -
يجب عليه الخراج ، لوجود الخارج تقديرا .

وعلى هذا قال أصحابنا إن العشر والخراج لا يجتمعان في أرض واحدة ^(١٠) .

(١) أي بناء الأتهار والأودية - من ساح الماء سيعا: جرى على وجه الأرض (المغرب) .

(٢) في اوب و ح : « بآلة » .

(٣) من الكسائي (٢ : ٥٤ : ١٤) . وفي الأصل : « و » . و « حقيقة ... بالخارج

حقيقة و » ساقطة من ب .

(٤) في ح : « بالخراج تقديرا » . وفي ا : « بالخارج تقديرا » .

(٥) في ا : « وإنما » . (٦) زاد هنا في ب : « فيه » .

(٧) « وتقديرا » ليست في ا .

(٨) و (٩) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « ولم يزرع » .

(١٠) « في أرض واحدة » ليست في اوب و ح .

بل إن كانت عشرية يجب فيها العشر ، وإن كانت خراجية يجب الخراج .
وقال الشافعي : يجتمعان .

ولو استأجر أرضاً عشرية ، وزرعها ، فالعشر على الآجر عند أبي حنيفة .
وعندهما على المستأجر ، لأن العشر يجب في الخارج ، وهو ملك المستأجر .
ولكن أبا حنيفة يقول إن الزرع ، في المني ، حاصل للمؤاجر ، لحصول ^(١)
الآجر له ، فلو هلك الخارج ، قبل الحصاد ، لا يجب العشر ^(٢) على الآجر ،
وإن هلك ، بعد الحصاد ، لا يسقط العشر عن المؤاجر . وعلى قولهما لو هلك ،
قبل الحصاد أو بعده ، فإنه يهلك بما فيه .

ولو أعارها من مسلم ، فزرعها - فالعشر على المستعير ، بالاتفاق ، لأن
الخارج له صورة ومعنى ، ولو هلك يهلك بما فيه .

ولو دفعها مزارعة : فعندهما المزارعة جائزة ، والعشر في الخارج .
وعند أبي حنيفة : المزارعة فاسدة ، ولو خرج الزرع وأدرك فعشر الخارج
كله على رب الأرض إلا أن في حصته يجب في عينه ، وفي حصة المزارع
يكون ديناً في ذمته .

ولو غصبها غاصب ، فزرعها - ينظر : إن انتقصت الأرض بالزراعة ،
فالعشر على رب الأرض ، وعلى الغاصب نقصان الأرض ، كأنه أجر هامنه -
وهذا عند أبي حنيفة . وعندهما في الخارج .

(١) في ب و ح : « بحصول » .

(٢) في ب : « شيء » .

وإن لم تنتقص الأرض بالزراعة ، فالعشر على الغاصب في الخارج ، كالعارية سواء .

وإن كانت الأرض خراجية في الوجوه كلها ، فإن الخارج على رب الأرض ، بالإجماع ، إلا في الغصب ، فإنه إذا لم تنتقص الأرض بالزراعة ، فإن الخارج على الغاصب ، وإن نقصت ، فعلى رب الأرض ، كأنه أجرها .

وأما بيان الخراج ، ومقداره - فنقول :

الخراج نوعان : خراج وظيفة ، وخراج مقاسمة .
أما الأول ، فعلى مراتب - ثبت ذلك ^(١) بتوظيف عمر ، رضي الله عنه ، بإجماع الصحابة :

في كل ^(٢) جريب أرض بيضاء تصلح للزراعة : قفيز مما يزرع فيها ، ودرهم . فالقفيز هو الصاع . والدرهم هو القضة الخالصة وزنه وزن سبعة . والجريب أرض طولها ستون ذراعا ^(٣) ، وعرضها ستون ذراعا ^(٤) ، بذراع الملك كسرى ^(٥) ، < و > يزيد على ذراع العامة بقبضة .

وفي جريب الرطبة خمسة دراهم .

وفي جريب الكرم عشرة دراهم .

(١) « ذلك » من ا و ب و ح .

(٢) في ا : « وفي كل » . وفي ب : « ففي كل » . وفي ح : « من كل » .

(٣) « ذراعا » من ا و ح .

(٤) « ذراعا » من ح .

(٥) هكذا في ح . وفي الأصل وا و ب : « بذراع الملك ملك كسرى » .

وأما الجريب الذى فيه ^(١) أشجار مشمرة ولا يصلح للزراعة :
< ف > لم يذكر فى ظاهر الرواية . وروى عن أبى يوسف أنه قال :
إذا كانت التخليل ملتفة جعلت عليه ^(٢) الحراج بقدر ما يطيق ، ولا
أزيده ^(٣) على جريب الكرم .

وفى جريب الأرض التى يثبت فيها الزعفران - قدر ما تطيق ^(٤) .
فإن كان ^(٥) : ينظر إلى غلتها ، فإن كانت ^(٦) تبلغ غلة الأرض المزروعة :
يؤخذ منها قدر خراج الزرع ، وإن كانت ^(٧) تبلغ غلة الرطبة : يؤخذ منها
خمس على هذا .

ثم أرض الحراج : إذا لم تخرج شيئاً ، بسبب آفة البرد ونحوها ، لاشيء
فيها . وإن أخرجت قدر الحراج لا غير : فإنه يجب نصف الحراج . وإن
أخرجت مقدار مثلى الحراج فصاعداً : يؤخذ جميع الحراج الموظف ^(٨)
< عليها > ^(٩) .

فأما إذا كانت الأرض تطيق أكثر من الحراج الموظف ^(١٠) -

(١) فى الأصل وغيره : « فيها » .

(٢) فى ١ : « عليها » .

(٣) فى ٢ : « ولا يزيده » . وفى ١ : « ولا يزداد » .

(٤) « لأن مبنى الحراج على الطاقة » الكسانى ، ٢ : ٦٢ : ٤ من أسفل .

(٥) « ولا أزيده ... فإن كان » ساقطة من ب وفيها : « بقدر ما يطيق ثم ينظر » .

(٦) هكذا فى ب . وفى الأصل و ١ و ٢ : « كان » .

(٧) هكذا فى ب و ١ . وفى الأصل و ٢ : « وإن كان » .

(٨) هكذا فى ب و ٢ . وفى الأصل : « المواظفة » وفى ١ : « الموظفة » .

(٩) وهى فى الكسانى ، ٢ : ٦٣ : ٦ .

(١٠) هكذا فى ب و ٢ . وفى الأصل و ١ : « الموظفة » .

هل يزاد عليه ^(١) أم لا ؟

روى عن محمد أنه قال ^(٢) : يزاد بقدر ما تطيق ^(٣) .

وقال أبو يوسف : لا يزاد .

وأما خراج المقاسمة : < ف > هو ^(٤) أن الإمام إذا من ^(٥) على أهل

بلدة فتحها ، جعل ^(٦) على أراضيم الخراج مقدار ربع ^(٧) الخراج أو ثلثه أو نصفه .

وهذا جائز - كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل خيبر .
ويكون حكم هذا الخراج كحكم العشر ، إلا أنه يوضع فى موضع
الخراج ، لأنه ^(٨) فى الحقيقة خراج .

. . .

ثم فى العشر والخراج لا يعتبر المالك ^(٩) ، ولا أهليته ، حتى يجب فى
الأرض الموقوفة ، ويجب فى أراضى المكاتب ^(١٠) والصبيان والمجانين ^(١١) .

(١) فى اوب : « عليها » .

(٢) « قال » ليست فى ب .

(٣) فى ب و ح : « ما يطيق » .

(٤) فى الأصل وغيره : « وهو » .

(٥) فى ب : « أقام » .

(٦) هكذا فى اوب و ح . وفى الأصل : « وجعل » .

(٧) فى ا : « مقدرا ربع » .

(٨) « لأنه » ليست فى ح .

(٩) أى الملك .

(١٠) فى ب : « المكاتبين » .

(١١) زاد فى اوب : « والله أعلم »

باب

المعدن والركاز

في الباب (١) فصلان :

أحدهما - حكم المال المستخرج من الأرض ،

والثاني - حكم المال المستخرج من البحار .

أما الأول فهو قسمان :

أحدهما : مال مدفون للناس (٢) .

والثاني : مال مخلوق في الأرض بتخليق (٣) الله تعالى .

فالمدفون يسمى كنزا على الخصوص .

والمال المخلوق في الأرض يسمى معدنا على الخصوص .

والركاز اسم يحتملها جميعا ، فيذكر ويراد به الكنز ، ويذكر ويراد

به المعدن .

أما الكنز :

فلا يخلو : إما إن وجد في دار الإسلام ، أو في دار الحرب . وكل

ذلك لا يخلو : إما إن وجد في أرض مملوكة ، أو في أرض غير

مملوكة (٤) . ولا يخلو : إما إن كان به علامة الإسلام . كالصحف والدراهم

(١) في الأصل و ح : « قال رحمه الله : في الباب » .

(٢) في أ : « أحدهما - هو مال مدفون للناس » وفي ب : « أحدهما - مال مدفون للناس »

وفي ح : « أحدهما - مال هو مدفون للناس » .

(٣) في أ و ب و ح : « خلقه » . (٤) في ب : « أو غير أرض مملوكة » .

المكتوب عليها القرآن وما أشبه ذلك ، أو لم يكن .
أما إذا كان وجد في دار الاسلام :

< ف > إن كان في أرض غير مملوكة ، كالجبال ، والمفاوز وغيرهما ^(١) ،
فإنه ينظر :

إن كان به علامة الاسلام - فإن حكمه حكم اللقطة ، يصنع به ما يصنع
في اللقطة ^(٢) ، على ما يعرف إن شاء الله .

وإن لم يكن ثمة علامة الاسلام - ولا علامة الجاهلية : بعضهم قالوا
بأن في زماننا حكمه حكم اللقطة ، لأن عهد الاسلام قد طال .
وبعض مشايخنا قالوا إن حكمه حكم ما يعرف أنه ^(٣) مال الجاهلية ،
بوجود ^(٤) العلامة ، لأن الكنوز غالبا من الكفرة .

ثم حكم الكنز الذي به ^(٥) علامة الجاهلية ، من الدراهم المنقوشة ^(٦)
عليها الصنم ونحو ذلك ، أنه يجب فيه الخمس ، لأن حكمه حكم الغنيمة ،
لأنه مال الكفار ، وأربعة أخماسه للواجد ، لأنه أخذه بقوة نفسه ،
ويستوى الواجد بين أن يكون حرا أو عبدا ، مسلما أو ذميا ، صغيرا أو
كبيرا ، غنيا أو فقيرا ، لأن هؤلاء من أهل الغنيمة ، إلا الحربى المستأمن :
فإنه إذا وجد كنزا ، في دار الاسلام ، فإنه يسترد منه ، لأنه ليس من أهل

(١) في ا و ب : « وغيرها » .

(٢) في ا و ب و ح : « باللقطة » .

(٣) زاد هنا في ا و ب و ح : « من » .

(٤) في ب و ح : « لوجود » .

(٥) في ح : « منه » .

(٦) في ب و ح : « المنقوش » .

ملك الغنيمة ، إلا إذا كان يعمل ^(١) في المفاوز ، بإذن الإمام ، على شرط ^(٢) :
فله أن يعطى المشروط ^(٣) ، والباقي له ، لأنه جعل ذلك أجره ^(٤) .

وأما إذا وجد في أرض مملوكة فالخمس واجب ، لما مر . وأما الأربعة
الأنفاس فلصاحب الحطة ^(٥) أو ^(٦) لورثته إن عرفوا ، وإن لم يعرفوا
فيكون لأقصى مالك الأرض ^(٧) أو ^(٨) لورثته ، وإلا فيكون لبيت
المال - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد .

وقال أبو يوسف : يكون للواجد - والمسألة معروفة .

وأما إذا وجد في دار الحرب :

< ف > إن كان في أرض غير مملوكة - يكون للواجد ،
ولا خمس فيه ، سواء دخل بأمان أو بغير أمان ، لأن ذلك مال ^(٩)
مباح ، فيكون للواجد ، ولا خمس فيه ، لأنه أخذ ^(١٠) ملك

(١) في ح : « يعلم » .

(٢) في ب : « شرط » .

(٣) في ح : « المشروطة » .

(٤) في ا و ب و ح : « أجره له » .

(٥) في ا و ح : « الحنطة - وصاحب الحطة هو الذي أصاب هذه البقرة بالقسمه حين افتتحت
البلدة ، فسمى صاحب الحطة ، لأن الإمام يخط لكل واحد من الفاتحين حيزا ليكون له « الرخسى ،
المبسوط » ، ٢ : ٢١٤ . والكاساني ٢ : ٦٦-٦٧ . والمرغباني ، الهداية ، ١ : ٥٤٠ .

(٦) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « و » .

(٧) « يعرف لهذه البقرة في الإسلام » الرخسى ، المبسوط ، ٢ : ٢١٤ .

(٨) « الأرض أو » من ا و ب و ح .

(٩) « مال » من ا و ب و ح .

(١٠) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « أخذه » .

الكفار ، متلصصا^(١) ، لأنه لورثة^(٢) الواضع .

وأما إذا كان في أرض مملوكة : < ف > إن دخل بأمان ، فعليه أن يرده إلى صاحب الأرض ، حتى لا يؤدي إلى القدر والخيانة في الأمان^(٣) . ولو لم يرده ، وأخرجه إلى دار الإسلام ، يكون ملكا له ، ولا يطيب له ، كالمملوك بشراء فاسد ، ولو باعه يصير ملكا للمشتري .

وأما إذا دخل بغير أمان ، حل له ذلك ، ولا خمس فيه ، لأن هذا مال مباح ، أخذه متلصصا ، حتى إذا دخل^(٤) جماعة ممتنعون في دار الحرب وظفروا على كنوزهم ، فإنه يجب فيه الخمس^(٥) .

وأما المعدن :

فالحارج^(٦) منه على ثلاثة أنواع :

منها : ما يذاب بالآذابة وينطبع^(٧) بالحيلة ، كالذهب والفضة والنجاس والرصاص وأشباه ذلك .

والنوع الثاني : ما لا يذاب ولا ينطبع ، كالجص^(٨) والنورة والزرنيخ والكحل والياقوت والفصوص والفيروزج ونحوها .

(١) « لا على طريق القهر والغلبة ، لانعدام غلبة أهل الإسلام على ذلك الموضع ، فلم يكن غنيمة ، فلا خمس فيه » الكاساني ، ٢ : ٦٦ : ١٩ - ٢٠ .

(٢) هكذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « لا لورثته » .

(٣) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « في الأمانة » .

(٤) « بغير ... دخل » من أ و ح وبعضها في ب كما سيأتي في الهامش التالي .

(٥) « فيه لأن هذا مال مباح ... فإنه يجب فيه الخمس » ساقطة من ب . وفي ح : « وظفروا على » .

(٦) هكذا في أ و ح . وفي الأصل : « والحارج » .

(٧) هكذا في أ و ح . وفي الأصل : « فينطبع » .

(٨) « وأما المعدن ... كالجص » ساقطة من ب .

والنوع الثالث : ما هو مائع ، كالنقط والقيح^(١) ونحو ذلك .
ولا يخلو : إما إن وجد في دار الإسلام ، أو في دار الحرب - في
أرض مملوكة ، أو غير مملوكة .

أما إذا وجد في دار الإسلام < ف > ينظر :
إن وجد في أرض غير مملوكة ، والموجود مما^(٢) ينطبع بالحيلة ،
ويذاب^(٣) بالاذابة : فإنه يجب فيه الخمس ، قل أو أكثر ، وأربعة أخماسه
للواعد ، كائنا من كان ، غير الحربى المستأمن^(٤) : فإنه يسترد منه إلا إذا
قاطعه الإمام ، فإنه يؤدي إليه المشروط^(٥) حكما للأمان^(٦) .
وهذا عندنا^(٧) .

وعند الشافعى : يجب فى معادن الذهب والفضة ربع العشر . وفيما
ينطبع ، غير الذهب والفضة^(٨) ، الخمس . فعلى أصل الشافعى يؤخذ بطريق
الزكاة ، حتى قال^(٩) : النصاب شرط - وعند بعضهم : الحول شرط .

- (١) هو القار (المصباح) . وفى ب : « والقار » .
(٢) الميم من ب و ح .
(٣) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « فيذاب » .
(٤) هكذا فى ب و ح . وفى الأصل : « غير الحربى والمستأمن » - و « المستأمن » ليست
موجودة فى ا .
(٥) « المشروط » من ا و ب و ح .
(٦) فى ا و ب : « للإمام » . وفى الكسانى (٢ : ٦٧ : ٩) : « إلا إذا قاطعه الإمام فإن
له أن يفى بشرطه » .
(٧) فى ا : « وهذا مذهب علمائنا » . وفى ب و ح : « وهو مذهب علمائنا » .
(٨) « ربع العشر ... والفضة » ساقطة من ح .
(٩) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « حتى إن مال » . وفى الكسانى (٢ : ٦٧ : ١٠) :
« حتى شرط فيه النصاب » .

و^(١) في غير الذهب والفضة يحتاج^(٢) إلى نية التجارة ، حتى يجب فيه الخمس .
وعندنا يؤخذ بطريق القنينة ، فلا يشترط فيه شرائط الزكاة .
ويحل دفع الخمس إلى الوالدين والمولودين ، وهم فقراء ، كما في الغنائم .
ويجوز للواجد أن يصرف إلى نفسه ، إذا كان محتاجا ، ولا يكفيه^(٣)
الأربعة الأخماس .
وعنده لا يجوز .

والصحيح قولنا لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « العجاء جبار ،
والقلب^(٤) جبار ، وفي الركاز الخمس » - قيل يا رسول الله : وما الركاز ؟
قال : « الذهب والفضة اللذان خلقها الله تعالى في الأرض يوم خلق
السموات والأرض » - ولأن المعدن كان في يد الكفرة وقد زالت
أيديهم ، ولم تثبت يد المسلمين ، لأنهم لم يقصدوا الاستيلاء على الجبال
والمفاوز ، فبقي ما تحتها على حكم ملك الكفار ، فيكون ملكا^(٥) للمستولى ،
بقوة نفسه ، بطريق مشروع^(٦) ، فيجب الخمس كما في الكنز .
فأما إذا كان معدن النورة وما لا ينطبع من الفصوص ونحوها^(٧) ،

(١) الواو من اوب و - راجع الشيرازي ، المذهب ، ١ : ١٦٢ .
(٢) هكذا في اوب و - وفي الأصل : « ويحتاج » . وفي الكاساني (١١ : ٦٧ : ٢) :
« وأما غير الذهب والفضة ، فلا خمس فيه » .
(٣) في اوب و - : « ولا تنفيه » .
(٤) « القلب البئر وهو مذكر - قال الأزهري : القلب عند العرب البئر المادية القديمة مطوية
كانت أو غير مطوية » لمصاح .
(٥) « ملكا » من اوب و - « فيكون ملكا » ليست في ب .
(٦) « مشروع » ليست في ا .
(٧) في اوب و - : « وغيرها » .

فإنه يثبت الملك فيه ^(١) للواجد ، ولا يجب الخمس ، لأنها من أجزاء الأرض ، كالتراب والأحجار ، والفصوص أحجار مضيئة .

وأما إذا كان معدن القير والنفط ، فلا شيء فيه ، ويكون للواجد ، لأن هذا ماء ، ولا ^(٢) يقصد بالاستيلاء ، فلم يكن في يد الكفار ، حتى يكون من الغنائم ، فلا يجب الخمس فيها .

وأما إذا وجد المعدن في أرض مملوكة ، في دار الاسلام ، فإن الملك ^(٣) يكون لصاحب الأرض ، ولا يجب الخمس عند أبي حنيفة . وكذلك في الدار والحانوت .

وذكر في الجامع الصغير أنه يجب في الأرض ، ولا يجب في الدار . وعندهما يجب الخمس ، والأربعة الأئمة تكون لصاحب الملك ، لأن الإمام مَلِكُ الأرض بما فيها من المعدن ، فيصح في حق الأربعة الأئمة ، دون الخمس ^(٤) ، لأنه حق الفقراء .

وأبو حنيفة يقول إن الإمام مَلِكُ الأرض مطلقاً ، بجميع أجزائها ، وهذا من أجزائها ^(٥) ، والإمام لو قسم الغنائم وجعل الكل للغانمين ، إذا كانت حاجتهم لا تندفع بالأربعة الأئمة ، جاز ، وله هذه الولاية - فكذا هذا .

(١) « فيه » من اوب و .

(٢) في ا و : « وأنه مما لا » وفي ب : « وأنه لا » .

(٣) في اوب و : « فإن الكل » .

(٤) هكذا في ب و . وفي الأصل : « من دون » و « دون الخمس » ساقطة من ا .

(٥) « وهذا من أجزائها » ليست في .

فأما إذا وجد المعدن في دار الحرب :

< ف > إن وجد في أرض غير مملوكة فهي ^(١) له ، ولا خمس فيه .
وإن وجد في ملكهم ^(٢) : < ف > إن دخل بأمان ، رد عليهم ؛ وإن
دخل بغير أمان : يكون خالصا له ، من غير خمس ، كما في الكنز .

وأما المستخرج من البحار

كالؤلؤ والمرجان والعنبر ^(٣) وغيرها - < فنقول > :
قال أبو حنيفة ومحمد : لا يجب فيه الخمس .
وقال أبو يوسف : يجب ^(٤) .

والصحيح قولهما ، لأن البحار لم تكن في يد الكفرة حتى يكون
ما فيها ملكهم فيكون غنيمة .

وأما الزئبق - فعلى قول أبي حنيفة ومحمد : يجب ^(٥) .
وقال أبو يوسف : لا يجب ، لأنه ماء متجمد ^(٦) ، كالنפט .
ولهما أن الزئبق ينطبع بالحيلة ، مع غيره ، وإن كان لا ينطبع بنفسه ،
فيكون في معنى الرصاص ، فيجب فيه الخمس - والله أعلم .

(١) في ح : « فهو » .

(٢) في ب : « في ملكهما » . وفي ح : « في ملكه » .

(٣) « والعنبر » ليست في ب .

(٤) « وقال أبو يوسف : يجب » ساقطة من ح .

(٥) « يجب » ساقطة من ح .

(٦) في ب : « يجمد » . وفي ح : « يجمد » . وفي أ : « يجمد » .

باب

صدقة الفطر

فى (١) الباب فصول - منها :

بيان وجوب صدقة الفطر ،

وبيان من يجب عليه ،

وبيان من يجب عليه لاجل الغير ،

وبيان قدر الواجب ، وصفته (٢) ،

وبيان وقت الوجوب ،

وبيان وقت الأداء ،

وبيان مكان الأداء ،

وما يتصل بهذه الجملة .

أما الأصول - فنقول :

صدقة الفطر واجبة .

عرف (٣) وجوبها بالأحاديث الصحيحة - < و > منها ما روى عن

(١) فى الأصل و هـ : « قال رحمه الله : فى الباب » .

(٢) فى ب و هـ : « وبيان جنس الواجب ومقداره وصفته » . وفى ا : « وبيان جنس الواجب

ومقداره » .

(٣) هكذا فى ب . وفى الأصل و ا و هـ : « عرفت » .

ثعلبة بن صمير المذري، وفي رواية^(١) المدوي^(٢)، أنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه فقال : « أدوا عن كل حر وعبد ، صغير وكبير ، نصف صاع من بر ، أو صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير^(٣) » .

فأما بيان من يجب عليه - فنقول :

إنما تجب على المسلم ، الحر ، الغني .

فلاسلام شرط ، لأن فيها معنى العبادة - ولهذا لا تجوز بدون النية ، ولا تتأدى بفعل الغير ، بغير إذنه ، أو بإذن الشرع ، لكونه نائبا عنه^(٤) .
وأما الغني فهو شرط عندنا .

وقال الشافعي : ليس بشرط ، لكن القدرة شرط - حتى إن من^(٥) ملك ، زيادة على قوته ، نصف صاع^(٦) من حنطة ، أو صاعا من شعير أو تمر^(٧) - تجب عليه .

(١) « المذري وفي رواية » من ا و ب .

(٢) اختلف في اسمه ونسبته : « فالأول أهو ثعلبة بن أبي صمير أو هو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صمير أو عبد الله بن ثعلبة بن صمير عن أبيه ؟ والثاني أهو المدوي أو المذري ؟ فقيل المدوي نسبة إلى جده الأكبر عدي ، وقيل المذري ، وهو الصحيح - ذكر في المغرب وغيره . وقال أبو علي النسائي في تقييد المهمل بضم المين المعجمة وبالأراء : هو عبد الله بن ثعلبة بن صمير أبو محمد حليف بني زهرة رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير والمدوي تصحيف أحمد بن صالح « ابن الهمام ، فتح القدير ، ٢ : ٣٠ .

(٣) في ح : « أو صاع من تمر وفي رواية القدوري أو صاعا من شعير » .

(٤) « أو يأذن الشرع ... عنه » من ا و ب و ح .

(٥) « من » من ا و ب و ح .

(٦) في ا : « صاعا » .

(٧) « أو تمر » من ا ب و ح . وفي ا : « أو صاعا من تمر » .

والصحيح قولنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » .

وأما الحرية فهي شرط عندنا .

وعند الشافعي ليس بشرط حتى إن العبد عنده تجب عليه صدقة فطره ، ويتحمل عنه المولى - حتى لو لم يؤد المولى عنه ، فعليه أن يؤدي بعد العتاق .

وعندنا يجب ، على مولاه ، إذا كان غنيا ، والعبد للخدمة - وهذا بناء على ما ذكرنا أن الغنى شرط عندنا ، والغنى بالملك ، والعبد لا ملك له .
وعند الشافعي ليس بشرط .

وأما العقل والبلوغ : فليسا بشرط ^(١) الوجوب عند أبي حنيفة وأبي يوسف .

وعند محمد وزفر : شرط ، حتى إن الصبي والمجنون إذا كان لهما نصاب معين وليس للآب مال ، فإنه يجب صدقة الفطر عليهما .

وعندهما : يؤدي ^(٢) الآب والوصي ^(٣) ، ولا ضمان عليهما إذا أديا .
وعند محمد وزفر : لا يجب ، لأن فيها معنى العبادة .

وهما يقولان : إن فيها معنى العبادة والثبوت ، ولا يمكن الجمع بينهما ،

(١) كذا في ا و ح . وفي الأصل : « ... والبلوغ شرط » .

(٢) في ا و ب و ح : « صدقة الفطر عليهما عندما يؤدي » وهو خطأ .

(٣) زاد هنا في ح : « عنها » .

في حالة واحدة ، في حق شخص واحد ، في حكم^(١) واحد - فوجب اعتبار المئونة في بعض الأحكام ، ومعنى العبادة في البعض ، عملاً بالدلائل بقدر الإمكان ، فقالوا بالوجوب اعتباراً بالمئونة .

وأما بيان من يجب عليه صدقة الفطر بسبب الفير^(٢) - فنقول : كل من كان من أهل وجوب صدقة الفطر على نفسه ، وله ولاية كاملة على من كان من جنسه ، وتجب مئونته^(٣) ونفقته - فإنه تجب عليه صدقة فطره^(٤) . وإلا فلا ؛ لأنه إذ كان بهذه الصفة كان رأسه بمنزلة رأسه في الذب والنصرة ، فكما وجب عليه صدقة فطر رأسه ، تجب صدقة فطر ما هو في معنى رأسه .

إذا ثبت هذا فنقول^(٥) :

يجب^(٦) على الأب صدقة فطر أولاده الصغار إذا كان غنياً ولا مال لهم ، لوجود الولاية والمئونة بطريق الكمال . وكذا إذا كانوا مجانين لما قلنا .

وإذا كان لهم مال يجب عليهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد وزفر على الأب الغني على مامر .

(١) في - : « وحكم » .

(٢) في ١ : « بسبب التني » وهو خطأ .

(٣) في ١ و ٢ : « جنسه ويكون تحت مئونته » .

(٤) « فطره » ليست في - .

(٥) الفاء من ب و - . و « فنقول » ليست في ١ .

(٦) « يجب » من ١ و ٢ و - .

وأما الجد - حال عدم الأب - إذا كان غنياً ، هل تجب عليه^(١) صدقة فطر ابن ابنه ؟ على جواب ظاهر الرواية لا يجب ، لأنه ليس له ولاية مطلقة ، فإنه محجوب بالأب ، بمنزلة الإخوة الصغار الفقراء ، و^(٢) لا تجب صدقة فطرهم على الأخ الغنى الكبير لما قلنا .
وفى رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه تجب ، لما قلنا .
فإن كان حياً ولكنه فقير ، و^(٣) لهم جد غنى ، لا يجب على الجد ، فى الروايات كلها ، لأنه لا ولاية له حال قيام الأب ، وإن كان يجب عليه المئونة^(٤) .

وعند الشافعى يجب .

ولا يجب على الوصى ، وإن كان له ولاية ، لأنه لا يجب عليه النفقة .
وأما أولاده الكبار إذا كانوا فقراء زمنى^(٥) ، فإنه لا يجب عليه صدقة^(٦) فطرهم عندنا .

وعند الشافعى : يجب .

وكذلك الأب الفقير : لا يجب على الابن صدقة فطره . وكذلك الزوجة - خلافاً للشافعى ، لأن عنده تنبى على المئونة لا غير ، وعندنا على المئونة والولاية جميعاً ، ولا ولاية فى حق هؤلاء ، وإن كان يجب النفقة .

(١) « عليه » من ا و ب و .

(٢) الواو من ا و .

(٣) فى ب : « أو » وهو خطأ .

(٤) زاد فى ب : « ولكنه فقير » .

(٥) « زمنى » ليست فى ب . والزمن هو الذى طال مرضه زماناً (المغرب) .

(٦) « صدقة » من ا و ب .

فأما الآب^(١) الفقير إذا كان مجنونا ، فإنه يجب صدقة فطره على ابنه^(٢) ، لوجود الولاية والمثونة جميعا^(٣) .

ولا يجب على الآب صدقة فطر الجنين ، لأنه ليس له ولاية كاملة عليه ، لأنه لا تعرف حياته .

وعلى هذا يجب على المولى صدقة فطر عيده وإمائه إذا كانوا للخدمة . وكذلك أمهات أولاده ومديره - سواء كان عليهم دين أو لم يكن - إذا كان المولى غنيا ، لما قلنا من اجتماع الولاية والمثونة .

فأما المكاتب والمكاتب والمستسمى فلا^(٤) يجب عليه^(٥) صدقة فطرهم ، لأنه لا يجب عليه نفقتهم ، ولا تجب عليهم ، لأنه لا ملك لهم .

وأما العبد ، إذا كان كافرا ، فإنه يجب على المولى صدقة فطره عندنا ، خلافا للشافعي ، لما قلنا من^(٦) الولاية والنفقة .

والعبد المشترك بين اثنين لا تجب صدقة فطره على المولين ، لأنه ليس لكل واحد منهما ولاية كاملة .

فأما إذا كانوا^(٧) عبيدا بين رجلين : فملى قول أبي حنيفة وأبي يوسف :

(١) « الآب » ليست في .

(٢) في : « أبيه » .

(٣) « جميعا » من اوب و .

(٤) القاء من ب .

(٥) « عليه » من اوب و .

(٦) في : « من اجتماع » .

(٧) في الأصل و اوب و : « كان » .

لا يجب عليها صدقة فطرهم^(١) .

وعند محمد : إن كانوا^(٢) بحال لو قسموا أصاب كل واحد منهما^(٣) عبدا كاملا، تجب عليه صدقة فطره .

وهذا بناء على أصل أن العبد لا يقسم عند أبي حنيفة قسمة جمع، فلا يكون لكل واحد منهما^(٤) عبد كامل ، وعند محمد يقسم قسمة جمع ، فيكون لكل واحد منهما^(٥) عبد كامل من حيث المعنى . وأبو يوسف يرى القسمة لكن قبل القسمة لم يكن لكل واحد منهما^(٦) ولاية كاملة .

وأما مقرر الواجب - فنقول :

نصف صاع من حنطة ، أو صاع من شعيراً أو تمر - عندنا .
وقال الشافعي : من البر صاع أيضاً ، وروى حديثاً^(٧) لكنه غريب ،
فلا يقبل بمقابلة^(٨) ما روينا وهو مشهور .
وأما الزيب فقد ذكر في الجامع الصغير عن أبي حنيفة نصف صاع ،
لأن الغالب أن قيمته مثل قيمة البر في ديارهم^(٩) .

(١) « فطرهم » ليست في ب .

(٢) هكذا في أ . وفي الأصل و ب و ج : « كان » .

(٣-٦) في الأصل و ا و ب : « منهم » . وكذا في ج في رقم ٥ وفي ا في ٦ .

(٧) في اب : « حديثنا » .

(٨) في ا و ب : « في مقابلة » . وفي ج : « مقالة » .

(٩) في ب : « قيمته مثل قيمة الحنطة في بلادهم » . وفي ج : « قيمته مثل البر في بلادهم » .

وفي ا : « قيمته مثل في بلادهم » وفي الكاساني (٢: ٧٢: ٣ من أسفل) : « وجه رواية الجامع أن قيمة الزيب تزيد على قيمة الحنطة في العادة ثم اكتفى من الحنطة بنصف صاع ، فن الزيب أولى » .

وروى الحسن عن أبي حنيفة صاعا، وهو قول أبي يوسف ومحمد، لما روى عن أبي سعيد الخدري أنه قال : كنا نخرج زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه صاعا من طعام، أو صاعا من زبيب، وكان طعامنا^(١) الشعير .

وقد قال أصحابنا إن دقيق الخطة والشعير وسويقهما مثلها، لما روى في الحديث : « أدوا مدّين من قمح أو دقيق » .

وأما الأقط^(٢) فيعتبر فيه القيمة عندنا ، خلافا لما لك .

وما سوى ذلك ، فيعتبر قيمته بقيمة الأشياء المنصوص عليها ، بأن أدى الدراهم أو^(٣) العروض والثمار ونحوها .

ولو أدى بعض المنصوص عليه، و^(٤) قيمته تبلغ قيمة^(٥) كله ، بأن أدى ربع صاع من خنطة جيدة مكان النصف ، أو نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير^(٦) - لا يجوز عن الكل^(٧) ، بل^(٨) يقع عن نفسه، وعليه تكميل الباقي ، لأن الجودة لا قيمة لها في أموال الربا .

وفي الزكاة لو أدى شاة سمينة مكان شاتين ، جاز ، لأن الجودة فيها

(١) زاد في هـ هنا : « يومئذ » .

(٢) وقد نسكن القاف للتخفيف مع فتح المعزة وكسرهما - وهو طعام « يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمتلئ » المصباح .

(٣) في هـ : « و » .

(٤) الواو من ب و هـ .

(٥) في ا و ب : « قيمته » .

(٦) في ب هنا أيضا : « من شعير جيد » .

(٧) في ب و هـ : « الكامل » .

(٨) « بل » ليست في هـ .

متقومة، فيقدر الشاة الوسط تجزى، عن الشاة، وقيمة الجودة (١) عن الأخرى.

ثم مقدار الصاع ثمانية أرطال عندنا.

وقال أبو يوسف والشافعي: خمسة أرطال وثلاث رطل، لأن صاع أهل المدينة كذلك، وتوارثوه (٢) خلفا عن سلف.

لكننا نقول: ما ذكرنا صاع عمر، ومالك من قتهاء المدينة قال: إن صاع المدينة أخرجه عبد الملك بن مروان. فأما قبله كن (٣) ثمانية أرطال، فكان العمل بصاع عمر أولى.

ثم روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه يعتبر الصاع وزنا (٤)، وهو ثمانية أرطال.

وروى ابن رستم عن محمد أنه يعتبر كيلا. حتى لو أدى أربعة أمناء (٥)، من غير كيل، لا يجوز.

وأما وقت الوجوب

فمند أصحابنا وقت الفجر الثاني من يوم الفطر.

وعلى قول الشافعي ليلة الفطر.

وفائدة الخلاف أن من ولد له ولد قبل طلوع الفجر، تجب عليه صدقة فطره، ومن ولد له بعد ذلك لا تجب. ولو أسلم قبله تجب عليه، وبعده لا. وكذلك الفقير إذا أيسر قبله (٦) تجب. ولو افتقر الغني قبله لا تجب.

(١) في أ: «قيمة والجودة». (٢) الماء من ح.

(٣) في أ و ب: «يكون». (٤) «وزن» ساقطة من أ.

(٥) في ب و ح: «أمنا». ولأمنا، جمع مناء، والامنا جمع من. والمنا والمن واحد.

(٦) في ح: «قبل طلوع الفجر».

وعند الشافعي على عكس هذا .

والصحيح قولنا ، لأنه تضاف الصدقة إلى الفطر، وهو يوم العيد .
ولو عجل صدقة الفطر على يوم الفطر^(١) : ذكر^(٢) الكرخي أنه إذا
عجل يوم أو يومين جاز ، ولم يذكر أنه لو عجل بأكثر من ذلك هل يجوز؟
وروى الحسن عن أبي حنيفة > أنه < يجوز التعجيل بسنة وستين .
وعن خلف بن أيوب أنه يجوز التعجيل بشهر لا غير^(٣) .

وعن الحسن^(٤) أنه قال : لا يجوز التعجيل ، ولا يجوز دون يوم الفطر؛
ولو لم يؤد يوم الفطر تسقط عنه^(٥) .

والصحيح رواية الحسن بن زياد ، لأن سبب الوجوب هو رأس
يمونه^(٦) ، لولايته عليه ، والوقت شرط الوجوب ، والتعجيل بعد سبب
الوجوب جائز ، كما في الزكاة .

. . .

(١) أضاف في ب : « جاز » .

(٢) في ا و ب و ح : « وذكر » .

(٣) « لا غير » من ح . وفي ا : « يجوز التعجيل يوما لا غير » . وفي الكاساني (٢ : ٧٤ : ١٥) :
« وعن خلف بن أيوب أنه يجوز تعجيلها إذا دخل رمضان ولا يجوز قبله » . راجع الباقى ،
الغاية ، ٢ : ٤٣ .

(٤) « يجوز التعجيل بسنة . . . بشهر لا غير وعن الحسن » ساقطة من ب . « وعن الحسن أنه »
ساقطة من ح .

(٥) « تسقط عنه » ليست في ح . وفي ا : « سقط » .

(٦) في ا و ب و ح : « بمؤونة » .

وأما وقت الأداء

فهو يوم الفطر من أوله إلى آخره . ثم بعده يسقط الأداء ، ويجب القضاء عند بعض أصحابنا .

وعند بعضهم - وهو الأصح - أنها تجب^(١) وجوبا موسعا ، لكن المستحب أن يؤدي قبل الخروج إلى المصلي ، حتى لا يحتاج الفقير إلى الكسب والسؤال يوم العيد . فيتمكن من أداء صلاة العيد فارغ^(٢) القلب عن القوت ، على ما قال عليه السلام : « اغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم » .

وأما مكان الأداء

روى عن محمد أنه قال : زكاة المال من حيث المال ، وصدقة الفطر عن نفسه وعييده من حيث هو .

وروى عن أبي يوسف أنه^(٣) يؤدي عن نفسه من حيث هو ، وعن عييده من حيث هم .

والأول أصح ، لأن صدقة الفطر لا تعلق لها بالمال^(٤) ، حتى إذا هلك المال ، بعد الوجوب^(٥) ، لا تسقط الفطرة^(٦) ، بخلاف الزكاة - والله أعلم .

(١) في ح : « ويجب القضاء عند البعض ، وعند بعضهم لا يجب ، والأصح أنه تجب ... »

(٢) في أ وب و ح : « فيتمكنوا .. فارغى » إلا أن في أ : « فارغ » .

(٣) زاد هنا في ب : « قال » .

(٤) في ح كذا : « لا يتعلق به بالملك » .

(٥) « بعد الوجوب » ليست في ح .

(٦) في ح : « صدقة الفطر » . وفي أ وب : « الفطر » . وفي المغرب : « الفطرة نصف صاع

من بر ، فعناء صدقة الفطر . وقد جاءت في عبارات الشافعي رحمه الله وغيره . وهي صحيحة من طريق اللغة وإن لم أجدها فيما عندي من الأصول » .

كتاب الصوم

اعلم^(١) أن الصوم نوعان : لغوى وشرعى .
فاللغوى هو الإِمساك عن أى شىء كان، من الكلام والطعام والشراب
والجماع والelf^(٢) وغيرها : قال الله تعالى : « إني نذرت للرحمن صوما^(٣) » ،
أى صمتا^(٤) ، وقال النابغة :

خيل صيام وخيل غير صائمة . . . تحت المجاج وأخرى تملك اللجبا
والصوم الشرعى هو الإِمساك عن الأكل والشرب والجماع^(٥) -
قال الله تعالى^(٦) : « فالآن باسروهن وابتنوا » إلى أن قال : « ثم أتموا
الصيام إلى الليل^(٧) » ، أى أمسكوا عن هذه الأشياء .

. . .

(١) فى ح : « قال رحمه الله : اعلم » .
(٢) اللف للدابة فيسمى الفرس المسك عن اللف صائما (الكاسانى ٧٥ : ٢) .
(٣) مريم : ٢٦ - والآية : « فكلى واشربى وقرى عينا ، فلما ترين من البشر أحداً فقولى
إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا » .
(٤) زاد فى أ : « بأمر الله تعالى وإمساكا » وكذا فى ح إلا أن فيها : « وأمسكنا » .
(٥) « واللف وغيرها : قال الله تعالى . . . والجماع » ساقطة من ب : وأضاف هنا ق بوح :
« بأمر الله تعالى » .

(٦) فى أ و ب و ح : « الدليل عليه قوله تعالى » .
(٧) البقرة : ١٨٧ - والآية : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ، هن لباس لكم وأنتم
لباس لهن ، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم ، فالآن باسروهن وابتنوا »

ثم الصوم الشرعى أربعة عشر نوعا :
ثمانية منها مذكورة فى كتاب الله تعالى : أربعة منها متتابعة وهى : صوم
رمضان ، وصوم كفارة الظهار ، وصوم كفارة القتل ، وصوم كفارة
اليمين . وأربعة منها صاحبها بالخيار : إن شاء تابع وإن شاء فرق وهى :
قضاء صوم رمضان ، وصوم المتعة ، وصوم جزاء الصيد ، وصوم كفارة الخلق .
وسنة مذكورة فى السنة وهى : صوم كفارة الفطر فى شهر رمضان
عمدا ، وصوم النذر ، وصوم التطوع ، والصوم الواجب باليمين بقول
الرجل « والله لا أصوم من شهرأ » ، وصوم الاعتكاف ، وصوم قضاء التطوع
بالإفطار ^(١) .

وهذا قول عامة العلماء .

وقد خالف الشافعى فى هذه الجملة فى ثلاثة مواضع :
أحدها - قال ^(٢) إن صوم كفارة اليمين ليس بمحتاج ^(٣) .
والثانى - قال إن صوم الاعتكاف ليس بواجب .
والثالث - قال : لا يجب قضاء صوم التطوع .

• • •

ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ،
ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد ، تلك حدود الله فلا تقربوها ،
كذلك بين الله آياته للناس لعلهم يتقون .

(١) فى اوب و - : « عند الإفساد » بدلا من « بالإفطار » .

(٢) « قال » من اوب و - .

(٣) هكذا فى ا . وفى الأصل و - : « ليست بمتتابعة » . وفى ب : « لذ كفارة اليمين
ليست بمتتابعة » .

ثم للصوم أركان وشروط وسنن وآداب .

فنبداً بالشروط - فنقول :

للصوم شروط بعضها للوجوب ، وبعضها شرط صحة الأداء .

فمنها - الوقت :

وهو شرط الوجوب^(١) في حق الصوم الواجب ، وشرط الأداء في حق الصيامات كلها^(٢) . وهو اليوم من وقت طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس : قال الله تعالى : « ثم آتموا الصيام إلى الليل^(٤) » .

ثم الصوم نوعان : فرض وتطوع .

فوقت التطوع هو^(٥) الأيام كلها ؛ لكن الصوم في بعض الأيام مكروه ، وفي بعضها مستحب ، وفي بعضها سنة — حتى لو صام في الأيام المنهى عنها ، فإنه يقع جائزاً ، حتى لا^(٦) يجب عليه^(٧) القضاء . أما الصوم^(٨) المكروه فأنواع :

منها - صوم^(٩) ستة أيام في كل سنة^(١٠) : صوم يوم النحر ، وصوم أيام

(١) في هـ : « صحة الوجوب » .

(٢) في الأصل واو هـ : « الصيام كلها » . وفي ب : « الصيام كله » . وفي الكاساني (٢٣ : ٧٧ : ٢) : « الصيامات كلها » .

(٣) « وقت » من ا و هـ .

(٤) البقرة : ١٨٧ — وقد أوردنا نصها فيما سبق (ص ٥٢١ هامش ٧) .

(٥) هكذا في اوب و هـ . وفي الأصل : « هي » .

(٦) « لا » ساقطة من ا .

(٧) « عليه » من اوب و هـ . (٨) « الصوم » من ا .

(٩) « صوم » من اوب و هـ . (١٠) « في كل سنة » من اوب و هـ .

التشريق ، ويوم الفطر ، ويوم الشك بنية رمضان، أو بنية مترددة بأن نوى الصوم عن رمضان إن كان من ^(١) رمضان وإن لم يكن فمن ^(٢) التطوع ، وهذا مكروه : قال النبي عليه السلام : « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » - وقد قام الدليل على ^(٣) أن الصوم فيه ، عن واجب آخر أو عن التطوع مطلقا، لا يكره ، فثبت أن المكروه ما قلنا . وإنما لا يكره ^(٤) عن مطلق التطوع على وجه لا يعلم العوام ذلك، كيلا يعتادوا الصوم فيه ، فيظنه الجهال زيادة على رمضان .

وكذا صوم الصمت مكروه في الأوقات كلها ، بأن يصوم ويمسك عن الكلام والطعام جميعا ، لأن هذا تشبه ^(٥) بالمجوس ، فإنهم يفعلون هكذا . وكذا صوم يوم السبت مفردا : مكروه ، لأن هذا تشبه باليهود . وكذا صوم يوم عاشوراء مفردا : مكروه ، عند بعض أصحابنا ، لأنه تشبه باليهود .

وأما صوم يوم عرفة في حق الحاج : < ف > إن كان يضعفه عن الوقوف بعرفة ويخل بالدعوات ، فإن المستحب له ^(٦) أن يترك الصوم ،

(١) هكذا في ح . وفي الأصل : « عن » وليست في ا و ب .

(٢) في ب : « فمن » .

(٣) « على » من ا و ب و ح .

(٤) في ا : « فأما لا يكره » . وفي ح : « فأما ما لا يكره » . وفي ب : « فأما ما لا يكره » .

من مطلق التطوع فهو .

(٥) في ح : « أشبه » .

(٦) « له » ليست في ا و ب و ح .

لأن صوم يوم عرفة يوجد^(١) في غير هذه السنة ، فأما الوقوف بعرفة
< ف > يكون في حق عامة الناس في سنة واحدة . وأما^(٢) إذا كان
لا يخاف الضعف ، فلا بأس به^(٣) .

و < أما > في حق غير الحاج ، فهو مستحب ، لأن له فضيلة على
عامة الأيام .

والصوم قبل رمضان بيوم ويومين مكروه ، أى صوم كان ، لقوله
عليه السلام : « لا تتقدموا الشهر بصوم يوم ولا بصوم يومين »^(٤) إلا أن
يوافق صوما كان يصومه^(٥) أحدكم ، وإنما كره^(٦) خوفا من أن
يظن أنه زيادة على صوم رمضان إذا اعتادوا ذلك — ولهذا قال أبو يوسف
إنه يكره أن يوصل برمضان صوم شوال ستة أيام تطوعا . وروى^(٧) عن
مالك أنه قال : يكره ذلك ، وما رأيت أحدا من أهل العلم والفقهاء يصوم
ذلك ، ولم يبلغنا من^(٨) السلف ، وكانوا^(٩) يكرهون ذلك^(١٠) ، لما ذكرنا .

(١) في ح : « فيما يوجد » . وفي ا : « مما يوجد » .

(٢) « وأما » ليست في ح .

(٣) « فلا بأس به » ليست في ا و ب و ح .

(٤) في ب : « ولا يومين » . وفي ح : « يوم ولا يومين » .

(٥) هكذا في ب و ح والكاساني (٥ : ٧٩ : ٢) وفي الأصل و ا : « يصوم » .

(٦) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « ذكره » . وفي ح : « كره عليه السلام » .

(٧) زاد هنا في ا و ب : « كراهته » . وفي ح : « كراهيته » .

(٨) في ب و ح : « عن » .

(٩) في ا و ب : « فكانوا » .

(١٠) « ذلك » ليست في ا و ح .

وكذلك يكره صوم^(١) الوصال، وهو أن يصام^(٢) في كل يوم، دون ليلته^(٣)، وهو صوم الدهر الذي ورد النهي عنه، لقوله عليه السلام: «لا يصام لمن صام الدهر^(٤)». ومعنى الكراهة^(٥) أنه يضاعف^(٦) عن أداء العبادات^(٧)، وعن الكسب الذي يحتاج إليه في الجملة - ولهذا أشار النبي عليه السلام لما نهى عن صوم الوصال فقليل له: إنك تواصل فقال: «إني لست كأحدكم^(٨): إني أبيت عند ربي يطعمني^(٩) ويسقيني».

وأما صوم يوم الاثنين وحده، وكذا صوم يوم الخميس وحده، وكذا صوم يوم الجمعة وحده - فإنه لا يكره، و^(١٠) قال بعضهم: يكره، لأنه خص هذه الأيام من بين سائرهما.

وعامة العلماء قالوا: بل هو مستحب، لأن هذه الأيام فضيلة، فكان تعظيمها بالصوم مستحبا، وإنما يكره إذا كان فيه تشبه^(١١) بغير أهل القبلة، ولم يوجد في هذه الصيامات.

(١) «صوم» ليست في ب.

(٢) في ح: «يصوم».

(٣) في ا و ب و ح: «ليلة».

(٤) في ا: «لا يصام من صام الدهر».

(٥) في ح: «الكراهية».

(٦) في ا و ب و ح: «يضاعفه».

(٧) في ح: «الواجبات».

(٨) «لني لست كأحدكم» من ح وهي في الكسانى (١٢: ٧٩: ٢).

(٩) في ح: «فيطعمني».

(١٠) «فإنه لا يكره» من ا و ب و ح.

(١١) هكذا في ا و ب. وفي الأصل و ح: «تشبها».

وأما صوم يوم وإفطار يوم: فهو مستحب، على ما روى أنه صوم داود عليه السلام: كان يفطر يوما ويصوم يوما^(١).

وصوم الأيام^(٢) البيض مستحب وسنة، لكثرة الأحاديث فيه.

وأما صوم الفرض فتوعان: عين ودين.

قالعين هو صوم رمضان.

وصوم الدين هو سائر الصيامات من: قضاء رمضان، والكفارات، والنذور المطلقة، ونحوها. فسائر^(٣) الأيام وقت لها، سوى خمسة أيام:

يوم النحر، وأيام التشريق، ويوم^(٤) الفطر — لأن صوم هذه الأيام ناقص، والواجب عليه صوم كامل^(٥)، فلا يتأدى بالناقص.

وصوم المتعة لا يجوز عندنا في هذه الأيام.

وعند الشافعي يجوز في أيام التشريق، دون يوم النحر.

والنذر بالصوم في هذه الأيام جائز عندنا، خلافا لزم^(٦) والشافعي،

لأنه وجب ناقصا > فيجوز أن يتأدى ناقصا^(٧) <.

(١) في أوب: «على ما روى عنه عليه السلام: أحب الصيام للهِ الله صيام داود عليه السلام: كان يصوم يوما ويفطر يوما» وكذا في ح مع خلاف لفظي يسير.

(٢) هكذا في الكسائي (٢: ٧٩: ٢٧). وفي الأصل وغيره: «أيام».

(٣) في أوب: «وسائر».

(٤) في أوب و ح: «وعيد».

(٥) في ح: «صوم يوم كامل».

(٦) «لزم» من أوب وهي في الكسائي (٢: ٨٠: ٣). وفي الكسائي بيان الروايات

المختلفة عن أبي حنيفة.

(٧) في أوب: «لأنه أوجب ناقصا فيأتي به» وفي الباقين (٢: ١٠٠): «فإن ماوجب

ناقصا، يجوز أن يتأدى ناقصا».

ولو شرع في الصوم في هذه الأيام : < ف > في ظاهر الرواية لا يلزم بالشروع .

وروى عن أبي يوسف ومحمد أنه ^(١) يلزم .

والصحيح ظاهر الرواية ، لأن صاحب الحق ، وهو ^(٢) الله تعالى ، أمره بالإفطار بعد الشروع ، ومن أتلف حق غيره بإذنه : لا يجب عليه الضمان . وفي الشروع في الأوقات ^(٣) المكروهة في الصلاة : عن أبي حنيفة روايتان ، وأشهرهما أنه يلزمه القضاء ، بخلاف الصوم ، والفرق معروف .

• • •

وأما صوم رمضان فوقته رمضان .

وإنما يعرف برؤية الهلال إن كانت السماء مصحية .

وإن كانت متغيمه فإنه يكمل ^(٤) شعبان ثلاثين يوماً ثم يصوم عن رمضان ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم ^(٥) فأكملوا شعبان ثلاثين يوماً ثم صوموا » .

فإذا كانت السماء مصحية ورأى الناس الهلال ، فإنه يجب عليهم الصوم . وأما إذا رأى واحد وشهد عند القاضي ، فإن القاضي لا يقبل شهادة الواحد والاثنين ^(٦) ما لم يدخل في حد التواتر ، بأن شهد ^(٧) جماعة

(١) « أنه » من اوب .

(٢) في اوب و - : « هو » .

(٣) في اكذا : « في الإقامة » .

(٤) في - : « يتم » .

(٥) زاد هنا في - : « الهلال » .

(٦) في اوب : « ولا الاثنين » .

(٧) في ب : « وإن شهادة » . وفي - : « فإن شهد » .

كثيرة من محال مختلفة (١).

هذا إذا كان الشهود من المصر .

وإن كانوا (٢) من خارج المصر : ذكر الطحاوي وقال : يقبل خبر الواحد ، لأن المطالع مختلفة في حق الظهور ، لصفاء الهواء في خارج المصر . وفي ظاهر الرواية لم يفصل ، لأن المطالع لا (٣) تختلف إلا عند المسافة البعيدة الفاحشة (٤) .

وإن كانت السماء متغيرة فإنه يقبل خبر الواحد العدل (٥) ، ذكرنا كان أو أنشئ ، حرا كان أو عبدا ، محدودا في القذف أو لا بعد ما تلب و صار عدلا ، لأن هذا من باب الإخبار دون الشهادة ، لأنه يلزم الشاهد الصوم ، فيتعدى (٦) إلى غيره ، لكنه من باب الدين ، فيشترط فيه العدالة . ولو رد القاضي شهادة الواحد (٧) لتهمة الفسق إذا كانت السماء متغيرة ، أو لفرد (٨) إذا كانت السماء صحيحة ، وإن كان عدلا - فإنه يجب عليه أن

(١) في ح : « فإن شهد جماعة كثيرة من محال مختلفة يقبل » .

(٢) في اوب و ح : « فإن جاءوا » .

(٣) هكذا في اوب و ح وفي الكاساني (٢ : ٨٠ : ٣٠) .

(٤) « الفاحشة » من اوب و ح . وهي في الكاساني (٢ : ٨٠ : ٣١) .

(٥) « العدل » من اوب و ح . وفي مختصر الطحاوي (ص ٥٦) : « عدلا كلن الشاهد بذلك أو غير عدل » وقال الكاساني بعد إيراد قول الطحاوي : « وهذا خلاف ظاهر الرواية إلا أنه يريد به العدالة الحقيقية فيستقيم ، لأن الإخبار لا يشترط فيه العدالة الحقيقية ، بل يكفي فيه بالعدالة للظاهرة » الكاساني (٢ : ٨١ : ١٨) .

(٦) في اوب : « ويتعدى » .

(٧) في ح : « بالوحدة » .

(٨) زاد هنا في ح : « أو » .

يصوم ذلك اليوم^(١).

ولو أفطر بالجماع لا يلزمه الكفارة عندنا ، خلافاً للشافعي^(٢) - وهي مسألة معروفة .

وأما هلال شوال ، فلا يقبل فيه إلا شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، لأن هذا من باب الشهادة ، لما فيه من^(٣) نفع للشاهد ، وهو سقوط الصوم عنه .

وأما هلال ذي الحجة > فقد < قالوا : يشترط شهادة رجلين ، لأنه يتعلق به حكم شرعي ، وهو وجوب الأضحية^(٤) . والصحيح أنه يقبل فيه شهادة الواحد ، لأن هذا من باب الخبر ، فإنه يلزم المخبر ثم يتعدى إلى غيره^(٥) .

وهذا إذا كانت السماء متغيمة .

فإن كانت مصحية : فلا يقبل إلا التواتر ، كما ذكرنا في رمضان .

ولو رأوا الهلال^(٦) ، قبل الزوال أو بعده^(٧) ، فهو ليلة المستقبل عند

أبي حنيفة ومحمد^(٨) .

(١) « اليوم » ليست في ح .

(٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « خلافاً له » - راجع المرغيناني ، الهداية ٢ : ٥٨ .

(٣) « من » من ا .

(٤) في ا و ب : « حكم شرعي وفيه نفع للعباد وهو جواز الأضحية » وراجع الهامش التالي

(٥) وأضاف في ا و ب : « وهو وجوب الأضحية » - راجع الهامش السابق .

(٦) هلال رمضان أو شوال : الكاساني ، ٢ : ٨٢ : ١٨ - ٢٤ .

(٧) في ا : « أو بعده إلى وقت العصر » والزيادة خطأ وتبين هذا مما نبأني .

(٨) هكذا في ا و ح . وفي الأصل : « عندهما » .

وقال أبو يوسف : إذا كان قبل الزوال أو بعده ^(١) إلى وقت العصر، فهو ليلة الماضية. أما إذا كان بعد العصر، فهو ليلة المستقبل، بلا خلاف ^(٢). وفيه خلاف ^(٣) بين الصحابة : < فقد > روى عن عمر وابن مسعود وأنس مثل قولهما ^(٤)؛ وروى عن عمر، في رواية أخرى - وهو قول علي وعائشة - مثل قول أبي يوسف.

ومن الشروط - النية :

وهي شرط صحة الأداء، لأن الصوم عبادة، فلا تصح بدونه النية. ثم الكلام في : كيفية النية، وفي وقت النية. أما كيفية النية - < ف > ينظر :

(١) « فهو ليلة المستقبل ... الزوال أو بعده » ساقطة من ب.
 (٢) وهكذا نقله عن التحفة الميرغيباني في فتح القدير (٢ : ٥٢) والشلبى في حاشيته على الزيلعي (١ : ٣٢١) - وفي الكاساني (٢ : ٨٢ : ١٨) غير ذلك إذ قال : « ولو رأوا يوم الشك الهلال بعد الزوال أو قبله فهو ليلة المستقبل في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يكون ذلك اليوم من رمضان، وقال أبو يوسف : إن كان بعد الزوال فكذلك وإن كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية ويكون ذلك اليوم من رمضان » وما أورده الطحاوى في مختصره (ص ٥٦) مثلاً أورده الكاساني إذ قال : « وإن رئي هلال رمضان أو هلال شعبان نهراً قبل الزوال أو بعد الزوال، فهو ليلة الجائئة، قال أبو جعفر : وبه نأخذ، وقد كان أبو يوسف قد قيل بآخرة إنه إن كان قبل الزوال فهو الماضية وإن كان بعد الزوال فهو للجائئة » وكذا الزيلعي في التبيين (١ : ٣٢١) - ثم إن ابن الهمام (فتح القدير، ٢ : ٥٢) والشلبى (١ : ٣٢١) ذكر أن الخلاف السالف حكى في المنظومة بين أبي يوسف ومحمد قط - ونعمة رواية وقول آخر ذكرهما ابن الهمام في فتح القدير (٢ : ٥٢) فقال : « وعن أبي حنيفة إن كان مجراً أمام الشمس، والشمس تلو، فهو الماضية. وإن كان خلفها، فللمستقبل. وقال الحسن بن زياد : إن غاب بعد الشفق، فللماضية. وإن كان قبله فللراهة ».

(٣) « وفيه خلاف » ساقطة من أ.

(٤) في ب : « مثل قول محمد ».

إِنْ كَانَ الصَّوْمُ عَيْنًا يَكْفِيهِ نِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ ^(١) الصَّوْمِ، حَتَّى لَوْ صَامَ رَمَضَانَ ^(٢)
بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ الصَّوْمِ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ .

وَكُذَّابٌ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ : إِذَا صَامَ مُطْلَقًا خَارِجَ رَمَضَانَ ، يَقَعُ عَنْ
النَّفْلِ ، لِأَنَّ الْوَقْتَ مُتَعَيَّنٌ لِلنَّفْلِ شَرْعًا .

وَكُذَّابٌ فِي النَّذْرِ إِذَا كَانَ الْوَقْتُ مُعَيَّنًا ^(٣) ، بِأَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرِ رَجَبٍ
وَنَحْوَهُ ، إِذَا صَامَ مُطْلَقًا فِيهِ ، يَقَعُ عَنِ الْمُنْذُورِ ^(٤) .

وَهَذَا عِنْدَنَا .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : صَوْمُ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ لَا يَصِحُّ بِدُونِ نِيَّةِ الْفَرَضِ
وَالْوَاجِبِ ^(٥) ، وَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَيَصِحُّ ^(٦) بِمُطْلَقِ النِّيَّةِ .

وَالصَّحِيحُ قَوْلُنَا ، لِأَنَّ مُطْلَقَ النِّيَّةِ كَافٍ لَصِرُورَةِ الْعَمَلِ لِلَّهِ تَعَالَى ،
وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْوَصْفُ لِمُعَيَّنِ الْوَقْتِ لِذَلِكَ الصَّوْمِ . فَإِذَا كَانَ الْوَقْتُ مُتَعَيَّنًا ،
فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعْيِينِ .

وَأَمَّا إِذَا صَامَ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ فِي رَمَضَانَ أَوْ فِي النَّذْرِ الَّذِي تُعَيَّنُ وَقْتُهُ ،
فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْفَرَضِ وَتُلْفُو نِيَّةُ التَّطَوُّعِ عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّ
الْوَقْتَ قَابِلٌ لِأَصْلِ الصَّوْمِ ، غَيْرَ قَابِلٍ لَوْصْفِهِ ، فَبَطَلَتِ نِيَّةُ الْوَصْفِ ، وَتُعْتَبَرُ ^(٧)

(١) فِي أَوْ ب : « يَكْفِيهِ مُطْلَقٌ نِيَّةٌ » .

(٢) « رَمَضَانَ » لَيْسَتْ فِي ب .

(٣) فِي ح : « مُتَعَيَّنًا » .

(٤) فِي ح : « يَصِحُّ عَنِ النَّذْرِ » .

(٥) « وَالْوَاجِبُ » مِنْ أَوْ ب وَ ح .

(٦) الْفَاءُ مِنْ أ .

(٧) فِي أَوْ ب وَ ح : « وَبَقِيَ » .

نية الأصل ، وهي كافية لصيرورة^(١) العمل لله تعالى ..

ولو صام بنية واجب آخر ، من القضاء والندور والكفارات ، في رمضان ، يقع عن رمضان أيضا عندنا^(٢) ، خلافا له . ولو كان ذلك في النذر المعين يقع عما نوى ، لأن صوم رمضان تعين بتعيين الشرع ، فظهر التعيين مطلقا ، لكمال الولاية ، فظهر في حق نسخ سائر الصيامات ، وأما في النذر < فقد > تعين بولاية قاصرة ، فيظهر تعيينه^(٣) في حقه ، وهو صوم التطوع ، ولا يظهر في الواجبات ، التي هي حق الله تعالى في هذه الأوقات ، فبقيت الأوقات محلا لها .

هذا الذي ذكرنا في حق المقيم .

فأما في حق المسافر : < ف > إن صام مطلقا يقع عن رمضان . وإن صام بنية واجب آخر ، يقع عما نوى عند أبي حنيفة ، وعندهما يقع عن رمضان . وإن صام بنية التطوع فعن أبي حنيفة روايتان .

وأما المريض : < ف > إذا صام مطلقا يقع عن رمضان ، وإذا صام بنية التطوع : قال مشايخنا بأنه يقع عن القرض ، بخلاف المسافر ، لأنه إذا قدر على الصوم صار كالصحيح . وذكر الكرخي^(٤) ههنا وسوى بين المريض والمسافر^(٥) .

(١) في « كذا » : « لضرورة » .

(٢) « عندنا » من « أوب و » .

(٣) « تعيينه » من « أوب » .

(٤) في « أوب و » : « وذكر أبو الحسن » .

(٥) في « » : « وسوى بين المسافر والمقيم » .

وكذا روى عن أنى يوسف^(١) عن أنى حنيفة أنه يقع عن التطوع .
وأما صوم الدين ، من القضاء والنذور المطلقة والكفارات - إذا نوى
خارج رمضان مطلقا ولم ينو صوم القضاء أو^(٢) الكفارة ، فإنه لا يقع عنه ،
لأن خارج رمضان متعين للنفل عند بعض مشايخنا - وعند بعضهم هو
وقت الصيامات كلها على الإيهام ، وإنما يتعين بالتعيين ، فكانت نية
الوصف لتعيين الوقت ، لا لتصير عبادة .

وأما وقت النية فلا فضل أن ينوى من الليل أو مقارنا لطلوع الفجر ،
فى^(٣) الصيامات كلها .

فأما إذا نوى بعد طلوع الفجر : < ف > إن كان الصوم دينا
< و > لا يجوز بالاجماع . وإن كان الصوم عينا < ف > يجوز عندنا ،
سواء كان فرضا أو نذرا أو تطوعا .

وقال الشافعى : لا يجوز إلا فى التطوع .

وقال مالك : لا يجوز فى التطوع أيضا .

ولوصام ، بنية بعد الزوال ، فى التطوع : لا يجوز عندنا^(٤) ، خلافا للشافعى .
وبعض أصحابه قالوا لا يجوز^(٥) .

(١) فى اوب و - : « روى أبو يوسف » .

(٢) فى او - : « و » .

(٣) هكذا فى اوب و - ، وفى الأصل : « من » .

(٤) « عندنا » ليست فى - .

(٥) فى اوب : « وبعض أصحابنا قالوا لا يجوز » وفى - : « وبعض أصحابنا قالوا : لا يجوز » والصحيح

ما فى المتن - راجع : الكاسانى ، ٢ : ٨٥ : ٢٦ - والثيرازي ، المهذب ، ١ : ١٨٠ : ٢٥ .

والصحيح قولنا ، لأنه < ما > ^(١) وجد الإمساك لله تعالى ، في وقت الغداء ، ووقت الغداء من وقت طلوع الفجر إلى وقت الزوال يختلف ^(٢) باختلاف أحوال الناس ، والصوم هو الإمساك عن الغداء وتأخير العشاء إلى الليل ، وبعد الزوال لا يجوز ، لأنه لم يوجد الإمساك عن الغداء لله تعالى . فأما في صوم الدين < ف > لا يجوز ، لأنه إذا لم ينو ^(٣) من الليل ، تعين اليوم وقتا للتطوع شرعا ؛ فلا يملك تغييره ، وفي الليل ^(٤) لم يتعين ، فصح منه تعيين المحتمل بالنية - فهو الفرق بينهما .

ومن الشروط - الطهارة عن الحيض والنفاس .

وهو شرط صحة الأداء ، لا ^(٥) شرط الوجوب ، فإن صوم رمضان يجب على الحائض والنفساء ، حتى يجب القضاء عليهما ^(٦) خارج رمضان ، لكن لا يصح الأداء ، لأن الطهارة عن الحيض والنفاس شرط صحة الصوم ، كما أن الطهارة عن جميع الأحداث شرط صحة الصلاة . عرفنا ذلك بإجماع الصحابة رضي الله عنهم .

وأما الصوم فهو شرط وجوب الصوم وسائر العبادات عندنا ، خلافا للشافعي .

(١) راجع الكسائي ، ٢ : ٨٦ : ٢ إذا قال : « فلم يقع الإمساك » .

(٢) في ب : « لا يختلف » .

(٣) « ينو » ساقطة من ب .

(٤) في ح : « فلا يملك تغييره في الليل » .

(٥) « لا » ساقطة من ح .

(٦) في ا وب : « حتى يجب عليهما القضاء بالترك » .

وهو شرط صحة الأداء ، بلا خلاف .
ولقب المسألة أن الكفار غير مخاطبين بشرائع هي ^(١) عبادات
عندنا ، خلافا له .

. . .

وأما العقل فليس بشرط الوجوب ، ولا بشرط الأداء ، حتى قلنا إن
صوم رمضان يجب على المجنون ، فإنه إذا جن في بعض الشهر ثم أفاق
يلزمه القضاء عندنا ^(٢) - خلافا للشافعي .

ولو استوعب الشهر ثم أفاق ، لا يلزمه القضاء ، لأن في وجوب
القضاء عليه حرجا ، لأن الجنون الطويل قلما يزول ، فيضعف عليه
القضاء ، فيخرج .

وعلى هذا قلنا إن الإغماء ، قل أو أكثر ، لا يمنع وجوب القضاء ^(٣) ،
وكذا المرض - لأن الاستغراق في الإغماء نادر ، وكذا قلنا إن الحيض
لا يمنع وجوب قضاء الصوم ، ويمنع وجوب قضاء الصلاة ، لأنه ليس في
وجوب قضاء صوم عشرة أيام في سنة حرج ^(٤) ، وفي قضاء عشرة أيام
كل يوم خمس ^(٥) صلوات في شهر واحد حرج ، فافترقا .

(١) في - « بالترائع وهي » .

(٢) « عندنا » من اوب و - .

(٣) زاد في اوب : « للصوم » .

(٤) في ب كذا : « وحرج » .

(٥) في - « صلاة عشرة أيام كل خمس صلوات » .

ولو كان مفيقا فتوى الصوم من الليل ثم جن ، فإنه يجوز صومه ^(١) ذلك اليوم ، لأنه وجد منه النية من الليل ، فصار كوجودها في النهار . ولا يجوز < صومه اليوم الثاني > ^(٢) وإن أمسك ، لأنه لم يوجد منه النية ، لأن المجنون ليس من أهل النية .

• • •

فأما البلوغ < ف > شرط الوجوب ، وليس بشرط الأداء ^(٣) . وعلى هذا لا يجب الصوم على الصبي ، لأن في وجوب القضاء عليه - ومدة الصبا مدة طويلة - إيقاعه في الحرج . وإذا كان عاقلا يصح منه الصوم ، لأنه من أهل ^(٤) النية والاختيار ، حتى صح ^(٥) منه الإسلام ، لكن لا يجب عليه الصوم ، لأن الشرع أسقط حقوقه عنه ، نظراً له ، لقصور عقله ^(٦) .

وأما ركن الصوم

فهو ^(٧) الإمساك ^(٨) عن الأكل والشرب والجماع - قال الله تعالى : « فالآن باشروهن وابتنعوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا - حتى

(١) الماء من أوب .

(٢) في الأصل : « صوم يوم الثانية » . وفي أوب و - : « صوم يوم الثاني » .

(٣) في أوب و - : « صحة الأداء » .

(٤) « أهل » ساقطة من ب .

(٥) في أوب : « يصح » .

(٦) « لقصور عقله » ليست في أ .

(٧) هكذا في ب و - . وفي الأصل : « وهو » .

(٨) « وأما ركن الصوم فهو الإمساك » ساقطة من أ .

يتبين لكم الحيط الأبيض من الحيط الأسود من الفجر ، ثم أتموا الصيام إلى الليل ، ^(١) - أباح هذه الجملة في الليالي ثم أمر بالامساك عن هذه الجملة < في النهار > ^(٢) نفثي وجد الركن مع وجود ما ذكرنا من الشرائط ، من الأهلية ^(٣) والوقت وغير ذلك ، يكون صوماً شرعياً ، فيجب عليه عبادة الله تعالى .

إذا ثبت هذا فنقول ^(٤) :

من شرع في الصوم في وقته ونوى الامساك لله تعالى ، انعقد فعله صوماً شرعياً ، فيجب عليه الاتمام ، ويحرم عليه الإفطار ، سواء كان في صوم الفرض أو في التطوع ، لأنه إبطال العمل لله تعالى ، وأنه ^(٥) منهي عنه ^(٦) لقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » ^(٧) .

وعند الشافعي : في صوم ^(٨) التطوع لا يجب عليه الاتمام ، لأنه غير مقدر عنده . فيكون ما أدى عبادة بنفسه .

(١) هكذا في ا و ب . واقتصر في الأصل على « فالآن باشروهن » وفي ح : « فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم - إلى قوله - ثم أتموا الصيام إلى الليل » - وهي جزء من الآية ١٨٧ من سورة البقرة ، وقد أوردنا نصها كاملاً في صدر كتاب الصوم (المامش ٧ ص ٥٢١) .

(٢) من الكاساني (٢ : ٩٠ : ٥) .

(٣) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « والأهلية » . (٤) التاء من ا و ب .

(٥) في ح : « وهو » .

(٦) « عنه » من ا و ب .

(٧) سورة محمد : ٣٣ : « يا أيها الذين آمنوا : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم » .

(٨) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « وعند الشافعي الصوم » .

فأما إذا شرع في الصوم، على ظن أنه عليه، ثم تبين أنه ليس عليه،
فلا فضل له^(١) أن يمضي فيه ولا يفطر، ولو أفطر لا قضاء عليه -
وهذا عندنا.

وعلى قول زفر يجب عليه المضي، والقضاء إذا أفسده^(٢).
وفي الحج يلزمه بالشروع تطوعا، سواء كان معلوما أو مظنونا -
والفرق بينهما أن الظن في باب الحج نادر، وفي باب الصوم والصلاة ليس
بنادر، فكان في إيجاب المعنى والقضاء حرج، لكثرة وجوده ههنا،
بمخلاف الحج.

وإذا ثبت أن ركن الصوم ما ذكرنا، فقواته وفساده بوجود ضده،
وهو الأكل والشرب والجماع، لأنه لا بقاء للشيء مع ضده.
وهذا هو القياس المحض، ولهذا إن من أكل أو شرب أو جامع ناسيا
لصومه، فإنه يفسد صومه قياسا، وهو قول مالك^(٣).
وعامة العلماء قالوا: لا يفسد، استحسانا، للأثر^(٤) المعروف في باب
الناسي: «تم على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك».
ولهذا قال أبو حنيفة: لولا قول الناس لقلت يقضى - ذكر ذلك^(٥)

(١) «له» ليست في أ و ح.

(٢) «إذا أفسده» من ح. وفي ب: «إذا أفسد» وفي أ: «إذا فسد».

(٣) في أ و ب و ح: «وهو قول بعض السلف» وفي الكاساني (٢: ٩٠: ٩) مثل ما في المتن.

(٤) قال الكاساني (٢: ٩٠: ١٠): «لكننا تركنا القياس بالنص».

(٥) في أ و ب: «وذكر».

فى الجامع الصغير: أى لولا قول الناس إنه خالف الأمر، لقلت^(١) يقضى.
وبعض السلف فرق بين الأمر كل والشرب وبين الجامع ناسيا، وقال:
يفسد صومه فى الجامع، لأن الحديث ورد فى الأمر كل والشرب^(٢)،
دون الجامع.

والصحيح أنه لا فرق بينهما، لأن الحديث معلول بمعنى^(٣) يقتضى التسوية
بينهما، وهو أنه فعل سماوى غير مضاف إليه، حيث قال: «فإنما أطعمك الله
وسقاك» فكان وجوده^(٤) كعدمه.

ولو دخل الذباب حلقه^(٥) وهو ذا كر لصومه، لا يفسد، لأنه
مغلوب فيه، فيكون بمعنى الناسى.

وكذلك لو نظر إلى فرج امرأة شهوة فأمنى، أو تفكر^(٦) فأمنى-
لا يفسد صومه، لأنه حصل الإيزال لا بصنعه، فلا يكون شبيه الجامع،
لا صورة ولا معنى.

وكذلك لو دخل الغبار أو دخل الدخان أو الرائحة فى حلقه^(٧)، لأنه

(١) كذا فى ب. وفى الأصل و ا و ح: «وللا لقلت» - «أى لولا قول الناس إن أبا حنيفة
خالف الأمر [لعلها: الأمر] لقلت يقضى» الكسانى، ٢: ٩٠: ١٠.

(٢) «وبين الجامع... والشرب» ساقطة من ح.

(٣) «بمعنى» ساقطة من ا.

(٤) فى ح: «وكان وجود».

(٥) فى ح: «فى حلقه».

(٦) فى ا و ب: «أو تفكر فى شيء فأمنى» وفى ح: «أو تفكر شيئاً فأمنى».

(٧) «فى حلقه» ساقطة من ب.

لا يمكنه الامتناع عنه^(١)، فيكون في معنى الناسي .
وكذلك لو بقي بلل بعد المضمضة وابتلعه مع البزاق، أو ابتلع البزاق^(٢)
الذي اجتمع في فيه ، لا يفسد صومه ، لما قلنا .
ولو بقي بين أسنانه شيء^(٣) فابتلعه : ذكر في الجامع الصغير وقال :
لا يفسد صومه ، ولم يقدره بشيء .
وعن أبي يوسف أن الصائم إذا كان بين أسنانه لحم، فابتلعه متممدا ،
فعلية القضاة ، دون^(٤) الكفارة .
وعن ابن أبي مالك^(٥) ما هو توفيق بين الروايتين ، قال : إن كان
مقدار الحمصة أو أكثر فإنه يفسد صومه . ولو أكله متممدا فعلية القضاء ،
و^(٦) ليس عليه الكفارة^(٧) ، وإن كان أقل من ذلك لا يفسد صومه ،
لأنه لا يمكنه^(٨) الاحتراز عنه كالريق .

وقال زفر : يلزمه الكفارة ، لأنه من جنس ما يتعلق به الكفارة ،

(١) « عنه » من أوب . وفي الأصل : « منه » وليست في .

(٢) « أو ابتلع البزاق » من أوب . ومفادها في . وهي في الكاساني (٢ : ٩٠ :
٢٧ - ٢٨) .

(٣) « فابتلعه مع البزاق أو ابتلع البزاق ... ولو بقي بين أسنانه شيء » كررت في ب

(٤) « دون » من أوب . وهكذا في الكاساني ، (٢ : ٩٠ : ٢٩) . وفي الأصل

و : « والكفارة » والصحيح ما في المتن وستأتي .

(٥) هو الحسن بن أبي مالك وقد ذكره السرخسي باسمه هذا (المبسوط ، ٣ : ٢٤٢) وقد

تفقه على أبي يوسف وتفقه عليه محمد بن شجاع (الكنوي ، ٦٠٠) .

(٦) « فعلية القضاء » من أوب . وهي في الكاساني ، ٢ : ٩٠ : ٣٠ .

(٧) « ولو أكله متممدا ... وليس عليه الكفارة » ساقطة من ب .

(٨) في : « لا يمكن » .

إلا أنه متغير^(١)، فصار كاللحم المتن .
والصحيح قولنا إنه لا كفارة عليه، لأنه غير مقصود بالآكل، فصار
شبهة، كما إذا أكل الطين^(٢) .
ولو أكره^(٣) على الإفطار، فأكل، يفسد صومه، لأنه وجد
ما يضاده، وهذا ليس بنظير الناسي، لأن الإكراه على الإفطار ليس
بغالب، فلا يكون في وجوب القضاء حرج .
فأما إذا أوجد في حلقه، وهو مكره ذاكر للصوم - يفسد صومه،
عندنا. وعند الشافعي لا يفسد صومه، لأنه أعذر من الناسي .
ولكننا نقول إن هذا نادر، وليس بغالب .
وكذلك الصائم : إذا فتح فاه ورفع رأسه إلى السماء، فوق قطرة
من المطر في حلقه - يفسد صومه، لأنه نادر .
وكذلك إذا أوجد في حلق النائم - يفسد صومه^(٤)، لأنه نادر .
وكذلك لو جومت النائمة أو المجنونة - يفسد صومها، بخلاف الناسية
والناسي، لأن هذا ليس في معناه^(٥)، لأنه لا يكثر وجوده خصوصا
في حالة الصوم .
ولو تضمن فوصل الماء إلى حلقه : < ف > إن لم يكن ذاكرا

(١) « كما إذا أكل الطين » من اوب .

(٢) في ب : « الطين أو أكره » .

(٣) « لأنه نادر وكذلك إذا وجد في حلق النائم يفسد صومه » ساقطة من اوب .

(٤) « لأنه نادر وكذلك لو جومت ... ليس في معناه » ليست في ب .

للصوم - لا يفسد صومه ، لأنه في معنى الناسي ، وإن كان ذا كرا
لصومه يفسد صومه ، عندنا .

وعند الشافعي لا يفسد ، لأنه خاطيء ، والخاطيء معذور ، كالناسي^(١) .
ونحن نقول بأنه ليس كالناسي ، لأنه يمكنه أن لا يبلغ في المضيئة ،
فلا يعذر .

ثم اعلم أن فساد الصوم يتعلق به أحكام من وجوب القضاء ، ووجوب
الكفارة ، ووجوب إمساك بقية اليوم ، ونحوها .

أما وجوب القضاء < ف > يتعلق بمطلق الإفساد^(٢) ، سواء كان بعذر
أو بغير عذر . وجد الإفساد من حيث الصورة أو من حيث المعنى ، فيه
شبهة الإباحة أو حرام من كل وجه ، وذلك بوصول شيء من الخارج
إلى الجوف .

بيانه :

إن من أكل حصة أو نواة أو ترابا يفسد صومه ، وعليه القضاء ، لوجود
الآكل صورة ، لا من حيث المعنى ، فإنه لم يحصل به قوام البدن ودفع
الجوع والعطش .

وكذلك لو طعن برمح ووقع الرمح فيه ، يفسد^(٣) صومه لدخول^(٤)

(١) في أ و ب و ح : « ناسي كالناسي » .

(٢) في أ و ب : « الفساد » .

(٣) في ح كذا : « وقع الرمح يفسد » .

(٤) هكذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « لوجود » .

شيء من الخارج إلى الجوف، فوجد الاء كل صورة لا معنى .
فأما إذا طعن برمح ثم أخرجه من ساعته ، لا يفسد صومه ، لأنه لم
يستقر في محل الطعام .

ولهذا قالوا : إن من ابتلع لحما مربوطا على خيط^(١) ، ثم انتزع^(٢) من
ساعته ، لا يفسد صومه ، لأنه لم يستقر في محله ، حتى يعمل عمله في
دفع الجوع .

ولو وصل إلى جوف الرأس بالاقطار في الأذن أو السعوط ، أو
إلى البطن^(٣) بالاحتقان ، يفسد صومه ، لأنه يصل إلى جوفه بالحقنة .
وكذا بالسعوط والاقطار في الأذن ، لأن جوف الرأس له منفذ إلى
البطن^(٤) .

وأما في الاقطار من^(٥) الأتحليل : < ف > لا يفسد الصوم عند أبي
حنيفة ، وعندهما يفسد ، وهذا ليس بخلاف من حيث الحقيقة ، لأنه
لو وصل إلى الجوف يفسد بالاجماع ، ولو لم يصل لا يفسد بالاجماع ، إلا
أنهما أخذوا بالظاهر : فإن البول يخرج منه فيكون له منفذ ، وأبو حنيفة
يقول : ليس له منفذ ، وإنما البول يترشح منه ، كما يترشح الماء من الكوز
الجديد ، والبول يدفع ما أقطر في التحليل من الترشح^(٦) إلى الجوف .

(١) في اوب : « بخيط » .

(٢) في اوب و ح : « انتزعه » .

(٣) و(٤) في ح : « الباطن » .

(٥) في اوب و ح : « في » .

(٦) في اوب . « الرشح » . وفي ح : « الوسخ » .

وروى الحسن عن أبي حنيفة مثل قولهما .

وهو الصحيح .

وأما الجائفة^(١) والآمة^(٢) إذا داووهما^(٣) : < ف > إن كان الدواء يابساً < ف > لا يفسد ، لأنه لا يصل إلى الجوف .

وأما إذا كان رطباً : < ف > يفسد عند أبي حنيفة . وعندهما لا يفسد . فأبو حنيفة اعتبر ظاهر الوصول بوصول المغذى إلى الجوف حقيقة^(٤) . وهما يعتبران الوصول بالمخارق الأصلية ، لا غير ، ويقولان : في المخارق الأصلية يتيقن الوصول^(٥) ، فأما في المخارق العارضة^(٦) فيحتمل الوصول إلى الجوف ، ويحتمل الوصول إلى موضع آخر ، لا إلى محل الغذاء والدواء ، فلا يفسد الصوم مع الشك والاحتمال^(٧) . وأبو حنيفة يقول : الوصول إلى الجوف ثابت ظاهراً ، فكفى لوجوب القضاء ، احتياطاً .

وعلى هذا : إذا ذرعه^(٨) القيء ، بغير فعله ، لا يفسد صومه^(٩) ، وإن كان

(١) و (٢) « الجائفة اسم لجراحة وصلت إلى الجوف . والآمة اسم لجراحة وصلت إلى الدماغ » الرخسى ، المبسوط ، ٣ : ٦٨ - وراجع أيضاً المغرب والمصباح

(٣) « إذا داووهما » من ب .

(٤) في ا و ب و ح : « ظاهر الوصول لوجود المنفذ إلى الجوف حقيقة » .

(٥) كذا في ب . وفي ا و ح : « يتيقن بالوصول » . وفي الأصل : « يكفي بالوصول » .

وفي الكاساني (١٥ : ٩٣ : ٢) : « متيقن به » .

(٦) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « العارضة » . وفي الكاساني (١٢ : ٩٣ : ٢) :

« ولما وصل إلى الجوف أو إلى الدماغ من غير المخارق الأصلية » .

(٧) « والاحتمال » من ا و ب .

(٨) « ذرعه القيء » سبق إلى فيه وغلبه فخرج منه . وقيل غشيته من غير عمد » المغرب . وفي ح : « ذرأه » .

(٩) في ا و ب : « لا يفسد » .

ملء الفم^(١)، لقوله عليه السلام : « ثلاث لا يطرطن الصائم : القيء ، والحجامة ، والاحتلام » .

وإن عاد شيء من القيء إلى جوفه :

فإن^(٢) كان أقل من ملء الفم - لا يفسد صومه ، بالإجماع .

وإن كان ملء الفم : ذكر القدوري^(٣) أن على قول أبي حنيفة ومحمد يفسد صومه ، وعلى قول أبي يوسف لا يفسد^(٤) .

وقال بعض مشايخنا^(٥) في هذا الفصل : على قول أبي يوسف يفسد ، وعلى قول محمد لا يفسد^(٦) ، ولم يذكر قول أبي حنيفة .
وما ذكره القدوري أثبت .

(١) « وإن كان ملء الفم » من ١ و ب ، وهي في الكاساني (٢ : ٩٢ : ١٥ - ١٦) . (٢) الفاء من هـ .

(٣) في شرح مختصر الكرخي (الكاساني ٢٠ : ٩٢ - ٢٦) .

(٤) في الكاساني (٢ : ٩٢ : ٢٦) : « في قول أبي يوسف لا يفسد ، وفي قول محمد يفسد » .

(٥) القاضي في شرح مختصر الطحاوي (الكاساني ٢ : ٩٢ : ٥) .

(٦) « فإن عاد إلى جوفه أو أعاده فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إذا ذرعه القيء فردّه ، وهو يستطيع أن يرمى به - فعليه القضاء » .

وروى ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا ذرعه القيء فكان

ملء فيه أو أكثر ، فإد إلى جوفه - فسد صومه ، نعم ذلك أو لم يتمدد .

والمشهور أن فيه خلافا بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله : فمحمد اعتبر الصنع في طرف الإخراج أو الإدخال لأنه يغتفر به الإمساك . وأبو يوسف يعتبر استقاض الطهارة ليستبدل به على أنه ليس بتبع لريقه ، حتى إذا ذرعه القيء دون ملء الفم وعاد بنفسه لم يفسد صومه بالاتفاق ، وإن أعاده فسد صومه عند محمد ، ولم يفسد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى . وإن كان ملء الفم ، فإد بنفسه : فسد صومه عند أبي يوسف ، ولم يفسد عند محمد . وإن أعاده فسد صومه بالاتفاق .

وإن قُيِّدَ أقل من ملء فيه : فإن عاد بنفسه : يفسد صومه عند محمد ، ولم يفسد صومه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (الرخسي ، المبسوط ، ٣ : ٥٧) .

فأما إذا أعاده : < ف > إن كان ملء القم ، يفسد صومه بالاجتماع .
فأما إذا كان أقل من ملء القم : فعن أبي حنيفة وأبي يوسف روايتان .
وقال محمد : ينقض ^(١) صومه .

فأما إذا استقاء عمدا وأخرج ^(٢) بصنعه : فإن كان ملء القم ينتقض
صومه ، بالاجتماع .

وإن كان أقل من ملء القم : ذكر ^(٣) في ظاهر الرواية وقال إذا
تقياً ^(٤) عمداً يفسد صومه . ولم يفصل بين القليل والكثير .
وذكر الكرخي هنا أنه إذا تقياً ^(٥) عمداً ، وهو أقل من ملء القم ،
فطره ^(٦) ، وهو قول محمد .

وروى الحسن عن أبي حنيفة : إن كان ملء القم يفطره ، وإن كان
ما دونه لا يفطره ^(٧) .

وهكذا روى عن أبي يوسف .

فأما إذا عاد أو أعاد : فعلى قول محمد لا يجيء هذا التفصيل ، لأن الصوم
عنده فسد بنفس الاستقاء .

وعلى قول أبي يوسف : إن عاد لا يفسد ، وفي الإعادة عنه ^(٨) روايتان .

(١) في ب و ا : « ينتقض » . راجع الهامش ٦ ص ٥٤٦ .

(٢) في ا و ب : « وأخرجه » .

(٣) « ذكر » ليست في ا و ب .

(٤) « عمداً وأخرج ... وقال إذا تقياً » ساقطة من ح .

(٥) في ا و ب : « استقاء » .

(٦) في ح : « أفطره » .

(٧) « يفطره » من ا و ب وح . (٨) « عنه » من ا و ب وح .

هذا كله إذا كان ذا كرا للصوم .
وإن لم يكن ذا كرا : لا يفسد صومه ، كالناسي .

. . .

ولو جامع امرأته^(١) ، فيما دون الفرج ، فأنزل : يفسد صومه ، لو وجد
الجماع من حيث المعنى ، دون الصورة .
ولو باشرها وأنزل^(٢) ، يفسد أيضا ، لو وجد اقتضاء الشهوة ، بفعله .
وكذلك لو استمنى بالكف^(٣) ، فأنزل^(٤) ، فإنه يفسد^(٥) ، لأنه يقتضى
شهوته ، بفعله .

ولو جامع البهيمة فأنزل ، يفسد صومه^(٦) ، ولا يلزمه الكفارة ،
لأنه وجد الجماع من حيث الصورة والمعنى ، على وجه القصور لسعة المحل ،
فلا يكون نظيرا للجماع في قبل المرأة .

ولو أوج في^(٧) البهيمة ، ولم ينزل ، لا يفسد ، بخلاف الإيلاج في
الآدمي . وقيل يفسد كما في الإيلاج في الآدمي^(٨) .

. . .

(١) في ب : « امرأة » .

(٢) في ا و ب و ح : « فأنزل » .

(٣) « بالكف » ليست في ح .

(٤) « فأنزل » من ا و ب و ح .

(٥) في ا و ب : « أفطر » بدلا من « فإنه يفسد » .

(٦) في ا و ب : « أفطر » بدلا من « يفسد صومه » .

(٧) في « من ا و ب و ح » .

(٨) « وقيل ... الآدمي » من ا و ب .

وكذلك الإفطار ، إذا كان بعذر : يوجب القضاء .

والأعذار التي تبيح الإفطار للصائم ستة : السفر ، والمرض الذي يزداد بالصوم أو يفضي إلى الهلاك ، وحبل المرأة وإرضاعها إذا أضر بها أو ^(١) بولدها ، والمُعْطَاش ^(٢) الشديد ، والجوع الذي يخاف منه الهلاك ، والشيخ القاني إذا كان لا يقدر على الصوم .

وأصله قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » ^(٣) .

ثم السفر المبيح للفطر هو ^(٤) السفر المبيح للقصر ، وهو ^(٥) مسيرة ثلاثة أيام ولياليها ، سير الإبل ومشى الأقدام . ويستوى الجواب ^(٦) بين أن يسافر قبل رمضان وبين أن يسافر بعد دخول رمضان .

وروى عن علي وعبد الله بن عباس أنهما كانا ^(٧) لا يبيحان الفطر إذا سافر بعدما أهل ، في الحضر ، هلال رمضان .

والصحيح قول عامة الصحابة وعامة العلماء ، لأن النص مطلق ، وهو

(١) الهزلة من أوب .

(٢) العطاش داء يصيب الإنسان فيشرب الماء ولا يروى (المتجدد) . وفي أوب « العطش » .

(٣) البقرة : ١٨٤ - « أياما معدودات » ، فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ، وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ، فمن تطوع خيرا فهو خير له ، وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون » .

(٤) في ب : « وهو » .

(٥) « وهو » ليست في - .

(٦) في أ : « الجواز » .

(٧) « كانا » من أوب .

قوله تعالى : « أو على سفر » ، وكذلك ^(١) الداعي إلى الرخصة ، وهو المشقة ، عام شامل للحالين جميعا .

ولكن الصوم في رمضان جائز في السفر عند عامة العلماء . وهو مختلف بين الصحابة : عند بعضهم يجوز . وعند بعضهم لا يجوز - والاجماع المتأخر ^(٢) يرفع الخلاف المتقدم .

واختلفوا في أن الصوم أفضل أم لا يفطار :
فعمدنا الصوم أفضل ، لأنه ^(٣) عزيمة ^(٤) ، ولا يفطار رخصة إذا لم يلحقه مشقة .

وعند الشافعي الفطر أفضل ، لأنه عزيمة ، والصوم رخصة عنده ^(٥) .
وروى عن حذيفة بن اليمان وعروة بن الزبير وعائشة رضي الله عنهم مثل مذهبننا ، وعن ابن عباس مثل مذهبه .

والصحيح مذهبنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « من كانت له حمولة يأوى إلى شبع ، فليصم رمضان ، حيث أدركه » .

(١) في ح : « وذلك لأن » .

(٢) في ح : « واجماع المتأخرين » .

(٣) « أفضل لأنه » من اوب .

(٤) « لأنه عزيمة » ليست في ح .

(٥) « لأنه . . . عنده » من ب وهي في ا ماعدا كلمة « عنده » . ومعنى الجملة في الكاساني (٢: ٩٦: ٢) والرخي ، المبسوط ، ٩٢: ٣ . وقد ذكر القرطبي والشيрази أن الصوم أفضل من الفطر في السفر إلا إذا كان يتضرر بالصوم (راجع للقرطبي : الوجيز ، ١٠: ١٠٣: ١٦ . والشيрази : المنب ، ١: ١٧٧-١٧٨) وإلى هذا أشار البارقي (النهاية ، ٢: ٧٩) فقال : « هكذا نقلت هذه المسألة في كتب أصحابنا على خلاف ما وقت في كتب أصحاب الشافعي » وابن المهام (فتح القدير ، ٢: ١٧٩) .

ومن أفطر لشيء^(١) من العذر ثم زال العذر ، فعليه القضاء بعدد الأيام التي^(٢) يزول عنه العذر فيها^(٣) . وليس عليه قضاء ما لم يزل العذر عنه فيها - حتى إن المسافر إذا مات في السفر ، والمريض قبل البرء ، لا يجب عليهما القضاء ، لأن^(٤) العاجز لا يكلف ، وإن أدركا بعدد ما فاتهما يلزمهما القضاء ، وإذا ماتا قبل القضاء يجب عليهما الفدية .
والفدية أن يطعم لكل يوم مسكينا ، بقدر ما يجب في صدقة الفطر . لكن إن أوصى يؤدي الوصى من ثلث ماله . وإن لم يوص ، وتبرع الورثة جاز ، وإن لم يتبرعوا لا يلزمهم الأداء ، بل يسقط في حكم الدنيا .

وهذا عندنا ، خلافا للشافعي ، لما ذكرنا في الزكاة : إذا مات من عليه الزكاة من غير وصية بالأداء^(٥)

وأما إذا صح المريض أياما ثم مات ، يلزمه القضاء ، بعدد ما صح ، ولا يلزمه قضاء جميع ما فات^(٦) في قول أصحابنا جميعا .

وذكر الطحاوي هذه المسألة على الاختلاف - فقال : عند أبي حنيفة وأبي يوسف يلزمه قضاء الجميع إذا صح يوما واحدا . وقال محمد : يلزمه بقدر ما أدرك . وهذا غلط ، وإنما نقل الطحاوي جواب مسألة النذر وترك جواب

(١) كذا في ب . وفي الأصل و : « شيء » وفي أ : « بشيء » .

(٢) هكذا في أ و ب . وفي الأصل و : « الذي » .

(٣) « فيها » من أ و ب و .

(٤) « لأن » من أ و ب و . وفي الأصل : « وإن » .

(٥) راجع فيما تقدم ص ٤٨٠ وما بعدها .

(٦) « ولا يلزمه ... ما فات » من أ و ب .

هذه المسألة. وتلك المسألة أن المريض إذا قال: «لله على أن أصوم شهرا» - فإن مات قبل أن يصح لم يلزمه شيء، وإن صح يوما واحدا لزم أن يوصى بالأطعام لجميع^(١) الشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد لا يلزمه إلا مقدار ما صح، فمحمد قاس إيجاب العبد بإيجاب الله تعالى، وفي إيجاب الله تعالى لا يلزمه إلا بقدر ما صح، فكذا في النذر. وهما فرقا بينهما، وبين الأمرين فرق: ألا ترى أن من قال: «لله على أن أحج ألف حجة» يلزمه^(٢)، وإن لم يكن في وسعه عادة، والله تعالى ما أوجب إلا حجة واحدة.

وأما الكسوم في وجوب الكفارة - فإنها تتعلق بالإفطار الكامل، صورة ومعنى، في رمضان، مع وجود صفة العمدية، وكونه حراما محضا^(٣) ليس فيه^(٤) شبهة الإباحة، أن أفطر متعمدا، و^(٥) لا يباح له الإفطار بعذر، ولا له شبهة الإباحة^(٦).

بيان ذلك:

إذا جامع الصحيح، المقيم، عمدا، في شهر رمضان - فإنه يلزمه الكفارة. بحديث الأعرابي: أنه قال: «هلك وأهلك»، فقال <رسول الله صلى الله عليه وسلم>: «ماذا صنعت»^(٧)، فقال: «واقعت

(١) في أ و ح: «بجميع».

(٢) في ح: «لا يلزمه».

(٣) «محضا» ليست من ب.

(٤) في أ و ب: «فيها». وفي ح: «فيها».

(٥) في ح: «أو».

(٦) راجع الكاساني (٢: ٩٧: ٢ من أسفل - ٩٨).

(٧) في أ: «ما صنعت».

امراتى فى شهر رمضان ^(١) وأنا صائم « فقال له عليه السلام ^(٢) : « اعتق رقية » .

وأما المرأة التى تجمّع <ف> يلزمها الكفارة عندنا .
وللشافعى قولان : فى قول : لا يلزمها الكفارة ، لأن النص ورد فى الرجل دون المرأة . وفى قول : تجب ، ويتحملها الرجل ، لأنه وجب عليها بسبب فعله .

والصحيح قولنا ، لأن الحكم تعلق بالجماع الحرام المفسد للصوم ، وقد وجد منها - ولهذا ، فى باب الزنا ، يجب على كل واحد منهما الحد ، لاستوائهما فى الزنا - فكذا هذا .

وأما فى الأكل والشرب عمدا : <ف> تجب الكفارة عندنا .
وعند الشافعى : لا تجب ، لأن النص ورد فى الجماع ، بخلاف القياس ، فلا يقاس عليه غيره .

وقلنا إنها تجب معقول ^(٣) المعنى ، وهو تكفير جنابة إفساد الصوم ، من كل وجه ، وهذا المعنى موجود فى الأكل والشرب ، لأن الصوم هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع ، فكان الإفساد بأحدهما نظير الإفساد بالآخر ، وإذا استويا فى الإفساد ، فاستويا ^(٤) فى

(١) فى اوب : « فى رمضان » . وفى ح : « فى نهار رمضان » .

(٢) « له عليه السلام » من اوب . (٣) فى ح : « مقولة » .

(٤) فى اوب وح : « استويا » .

الائِثم ، فيجب أن يستويا في وجوب الراجع للاِثم^(١) .
ولو أولج ، ولم ينزل ، تجب الكفارة ، لأن الاِيلاج هو الجماع . فأما
الاِيزال ، حالة الفراغ ، فلا عبرة به .

ولو أنزل ، فيما دون الفرج ، لا يجب الكفارة ، لأنه وجد الجماع معنى ،
لا صورة ، وفي المعنى قصور ، فكان دون الجماع في الجنابة .
ولو جامع البهيمة وأنزل^(٢) : لا تجب الكفارة ، لأنه قاصر من حيث
المعنى ، لسعة المحل ونحوها .

وأما إذا جامع في الموضع المكروه^(٣) عمدا : < ف > على قول أبي
يوسف ومحمد تجب الكفارة ، لأنه ملحق بالزنا ، عندهما^(٤) ، في حق^(٥)
وجوب الحد ، ففي حق^(٦) وجوب الكفارة أولى .

وعن^(٧) أبي حنيفة روايتان : في رواية الحسن عنه أنه لا يجب . وفي
رواية أبي يوسف عنه أن عليه^(٨) الكفارة والغسل ، أنزل أو لم ينزل ؛
ولو جامع في شهر رمضان مرارا : في ظاهر الرواية تلزمه كفارة

(١) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « بالائِثم » .

(٢) في ح : « فأنزل » .

(٣) في اوب و ح : « في غير المأثي » .

(٤) « عندهما » من اوب و ح .

(٥) « حق » من اوب .

(٦) « حق » من اوب و ح .

(٧) هكذا في اوب و ح . وفي الكاساني (١٨ : ٩٨ : ٢) وفي الأصل : « وعلى قول » .

(٨) في اوب و ح : « أنه يجب » .

واحدة، ما لم يكفر للأول^(١). ولو كفر ثم جامع ثانياً^(٢)، يلزمه كفارة أخرى.
وذكر في الكيسانيات أنه يلزمه كفارة واحدة، من غير فصل.
وهذا عندنا.

وقال الشافعي يلزمه، لكل يوم، كفارة^(٣)، لأنه وجد في كل يوم
إفساد كامل.

ولو أفسد، بالجماع، في رمضانين : فمن أصحابنا روايتان :
في رواية : يجب كفارتان^(٤).
وفي رواية : كفارة واحدة.

ولنا في المسألة طريقان : أحدهما - أن الكفارة تجب بطريق الزجر،
وأسباب الزجر^(٥)، إذا اجتمعت، لا يجب بها^(٦) إلا زاجر واحد، كما في
الزنا إذا وجد مراراً : لا يجب إلا حد واحد.

والثاني - أنها تجب بطريق التكفير ورفع الإثم، لكن الإفطار
في اليوم الثاني والثالث، في الجنابة، فوق الإفطار في اليوم الأول^(٧)،
لأنه انضمت إليه جنابة الإفطار وجنابة الإصرار^(٨)، وإيجاب الكفارة

(١) في - : « الأول » .

(٢) في - كذا : « ثانياً » .

(٣) في - : « كفارة لكل يوم على حدة » . وفي أوب : « كفارة على حدة لكل يوم » .

(٤) في ب : « كفارات » .

(٥) في - : « وأسباب الزواجر » . وفي أوب : « وللزواجر أسباب » .

(٦) في - : « فيها » . وفي ب : « لها » .

(٧) « الأول » ساقطة من - .

(٨) في - و أ : « انضمت إلى جنابة الإفطار جنابة الإصرار » وفي ب : « إلى جنابة الإفطار

وجنابة الإصرار » .

لَا تُدْنِي الْجَنَائِثِينَ لَا يَصْلَحُ لِلْأَعْلَى ^(١).

هذا الذي ذكرنا إذا لم يكن في الإفطار شبهة .

فأما إذا كان فيه شبهة ، < ف > لا يجب ، فإن المسافر إذا صام في رمضان ثم جامع متعمدا ^(٢) ، لا يلزمه الكفارة ، لأن فيه شبهة الإباحة ، لقيام السبب المبيح صورة ، وهو السفر .

وكذلك إذا تسحر على ظن ^(٣) أن الفجر لم يطلع ، فإذا هو طالع ، أو أفطر على ظن أن الشمس قد غربت ، فإذا هي ^(٤) لم تغرب - لا تجب الكفارة ، لأنه خاطيء ، والاثم عنه مرفوع ^(٥) ، بالنص .

وكل من أكل أو ^(٦) شرب أو جامع ، ناسيا ، أو ذرعه القىء ، فظن أن ذلك يفطره ، فأكل ، بعد ذلك ، متعمدا - لا كفارة عليه ، لأن هذا شبهة في موضع الاشتباه ، لوجود المضاد للصوم - قال ^(٧) محمد : إلا إذا بلغه ^(٨) الخبر أن أكل الناسي والقيء لا يفسدان الصوم ، فتجب عليه الكفارة ، لأن الظن ، في غير موضع الشبهة ، لا يعتبر ^(٩) .

(١) في ا : « لرفع أدنى الجنائثين لا يصلح رافعا للأعلى » . وفي ب مثل ما في ا إلا أن فيها : « الأعلى » . وفي ح : « لا تدني الجنائثين لا يصلح الأعلى » .

(٢) « متعمدا » ليست في ح .

(٣) « ظن » ليست في ا و ب .

(٤) « هي » من ا و ب .

(٥) في ب : « مدفوع » .

(٦) « أكل أو » من ا و ب . وفي ح : « شرب أو أكل ناسيا » .

(٧) في ح : « وقال » .

(٨) في ب و ح : « بلغ » .

(٩) زاد هنا في ا : « بالإفطار » . وفي ح : « فلا يعتبر بالإفطار » .

فأما إذا احتجم ، فظن أن ذلك يفطره ثم أفطر متعمدا : إن استفتى فقيها فافتى بالافطار ، ثم أفطر متعمدا^(١) ، لا كفارة عليه ، لأن العامى يجب عليه تقليد العالم ، فيصير ذلك شبهة .

ولو بلغه الحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » : روى الحسن^(٢) عن أبي حنيفة أنه لا كفارة عليه ، لأنه اعتمد على الحديث ، وهو حجة فى الأصل .

وروى عن أبي يوسف أنه تجب عليه الكفارة ، لأن العامى يجب عليه الاستفتاء من المفتى ، دون العمل بظاهر الحديث . لأنه قد يكون متروك الظاهر ، وقد يكون منسوخا ، فلا يصير شبهة .

وإن لمس امرأة^(٣) بشهوة ، أو قبل امرأة^(٤) بشهوة ، ولم ينزل ، فظن أن ذلك يفطره ، فأكل عمدا ، يلزمه الكفارة ، لأن ذلك لا ينافى الصوم ، فيكون ظنا فى غير موضعه ، إلا إذا استفتى فقيها ، أو أول الحديث ، فأفطر على ذلك : < ف > لا كفارة عليه ، وإن أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث ، لأن ظاهره يعتبر شبهة .

فإن اغتاب ، فظن أن ذلك يفطره ، فأكل عمدا ، يلزمه الكفارة ، وإن

(١) زاد فى ا و ب و ح هنا : « بدم » .

(٢) « الحسن » ليست فى ح .

(٣) فى ا و ح : « امرأته » .

(٤) « امرأة » ليست فى ا و ب و ح .

بلغه الحديث، لأنه تأويل بعيد، لأنه^(١) لا يراد به إفطار الصوم حقيقة -
والله أعلم .

. . .

وأما حكم وجوب إمساك بقية اليوم بعد الإفطار : فعندنا كل من صار
بحال لو كان على تلك الحالة في أول النهار يجب عليه الصوم ، فإنه يجب
عليه الإمساك في الباقي ، سواء كان الصوم واجبا عليه في أول النهار لقيام
سبب الوجوب والاهلية ثم عجز عن الأداء لمغنى من المعانى ، كمن^(٢)
أفطر في رمضان متعمدا ، أو^(٣) اشتبه عليه يوم الشك فأفطر ، أو
تسحر على ظن أن العجز لم يطلع وقد طلع ، أو لم يكن الصوم واجبا عليه
لعدم الاهلية ، أو لعذر العجز فأكل ثم زال العذر وحدثت الاهلية ،
كالمرضى إذا صح ، والمسافر إذا قدم ، والمجنون إذا أفاق ، والصبي إذا بلغ ،
والكافر إذا أسلم ، والحائض إذا طهرت ، ونحوها .
وهو أحد قول الشافعى .

وقال فى قول آخر^(٤) : إن كل من وجب عليه الصوم ثم أفطر ، لعذر
أو لغير عذر ، يلزمه الإمساك . وكل من لا يجب عليه الصوم فأفطر^(٥) ،

(١) « لأنه » ليست فى ب .

(٢) فى ب : « ثم » .

(٣) فى ا و ب : « إن » .

(٤) « آخر » من ح .

(٥) « فأفطر » من ا و ب و ح .

ثم يصار بحال لو كان كذلك في أول النهار يجب^(١) عليه الصوم، فإنه لا يجب عليه إلا إمساك.

قال: ولهذا بالاجماع إن من قال: «لله على أن أصوم اليوم»^(٢) الذي يقدم فلان فيه، فقدم فلان في اليوم بعد ما أكل فيه، لا يجب عليه إلا إمساك، لما أنه لا يجب عليه الصوم فيه. والمعنى الجامع أن الإمساك بمنزلة الحلف عن الصوم، في حق قضاء حرمة الوقت، فإن لم يكن الأصل واجبا، لا يجب الحلف.

وقلنا: يجب، لأن الإمساك^(٣) إنما يجب^(٤) تشبها بالصائمين، قضاء لحق الوقت، بقدر^(٥) الإمساك، لا خلفا - ألا ترى أنه يجب القضاء، خارج رمضان، على المفطر الذي وجب عليه الصوم، خلفا عن الصوم الواجب^(٦) - فكيف يكون الإمساك خلفا عنه؟

وفي^(٧) هذا المعنى يستوى الحال^(٨)، بين الوجوب وعدم الوجوب، بخلاف مسألة النذر، لأن ثمة الصوم ما وجب بإيجاب الله تعالى، حتى يجب الإمساك قضاء لحق الوقت، بل يجب بالنذر، فهو الفرق بينه وبين سائر

(١) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « لا يجب » .

(٢) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « يوم » .

(٣) في أوب و ح : « وقلنا نحن : إن الإمساك » .

(٤) « إنما يجب » ليست في ب .

(٥) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « لعدم » .

(٦) زاد هنا في أوب : « شرعا » .

(٧) « في » من أوب و ح .

(٨) في ح كذا : « الحالين » .

الفصول، بخلاف^(١) الطاهرة إذا حاضت أو نفست في حالة الصوم، حيث لا تمسك، لأنها ليست بأهل للصوم، والتشبه بأهل العبادة^(٢) لا يصح من غير الأهل، كحقيقة العبادة، بخلاف هذه الفصول. والله أعلم.

• • •

وأما بيان سنن الصوم وآدابه، وما يكره فيه وما لا يكره - فنقول :
إنما التسحر سنة^(٣) في حق الصائم، على ما روى عمرو بن العاص عن النبي عليه السلام أنه قال : « إن فصل ما بين^(٤) صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر ».

ثم ينظر : إن كان شاكا في طلوع^(٥) الفجر : أنه طلع أم لا - ينبغي أن يدع التسحر، لأنه ربما طلع الفجر^(٦)، فيفسد صومه .
فأما إذا كان متيقنا أن الفجر لم يطلع، فالمستحب أن يتسحر .
وإن كان أكثر رآيه أن الفجر لم يطلع، ينبغي أن يدع الأكل أيضا، لما قلنا ؛ لكن لو تسحر لا يلزمه القضاء، لأن بقاء الليل أصل، وهو ثابت بغالب الرأي، وإنما الشك والاحتمال في طلوع الفجر، فلا يجب القضاء بالشك والاحتمال .

ولو كان أكثر رآيه أن الفجر طالع فأكل : عن الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه القضاء .

(١) في اوب و ح : « ومخلاف ».

(٢) في اوب و ح : « والتشبه بالعبادة » . (٣) في اوب و ح : « أما التسحر فسنة » .

(٤) في الأصل واوب : « إن فصلا ما بين » وفي ح والكاساني (١٥ : ١٠٥ : ٢)

« إن فصلا بين » .

(٥) « طلوع » من اوب . (٦) « الفجر » من اوب .

وروى عن أبي يوسف أنه لا يلزمه القضاء ، لأن الأصل هو الليل ، فلا ينقل ^(١) عنه إلا يتيقن .

والصحيح هو الأول ، لأن غالب الرأي دليل واجب العمل به ^(٢) .

و ^(٣) لو كان غالب ظنه ^(٤) أن الشمس قد غربت ، لا يسهه ^(٥) أن يفطر ، لاحتمال أن الشمس لم تغرب ، ولو أفطر لأقضاء عليه ، لأن الغالب - في حق العمل - بمنزلة المتيقن .

ولو كان غالب ظنه ^(٦) أن الشمس لم تغرب ثم أفطر ^(٧) ، كان عليه القضاء ، لأن بقاء النهار أصل والاحتمال في الغروب ^(٨) ؛ ولكن لا كفارة عليه ، خلافا لما قال بعض الفقهاء أنه تجب الكفارة ، لأنه متيقن بالنهار .
والصحيح ما ذكرنا لأن ^(٩) احتمال الغروب قائم ، وأنه يكفي شبهة ^(١٠) .

(١) في ح : « ولا يتنقل » .

(٢) « به » من اوب و ح .

(٣) « ويسن تعجيل الإفطار إذا غربت الشمس - هكذا روى عن أبي حنيفة أنه قال : وتعجيل الإفطار إذا غربت الشمس أحب إليا ، لما روينا من الحديث ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث من سنن المرسلين » وذكر من جعلها تعجيل الإفطار - وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تزال أمتي بخير ما لم ينتظروا ، للإفطار ، طلوع النجوم ، والتأخير يؤدي إلى الكسائي ، ١٠٥ : ٢ - ١٠٦ » .

(٤) في ح : « رأيه » .

(٥) في اوب و ح : « لا ينبغي له » .

(٦) في ح : « الظن » .

(٧) « ثم أفطر » من ح .

(٨) زاد في ح : « قائم » .

(٩) « لأن » من ب و ح . وفي الأصل و ا : « أن » .

(١٠) « شبهة » ليست في ا .

ولا بأس بأن يكتحل الصائم ، بالإيمد وغيره : وإن وجد طعم ذلك في حلقه : لا يفطره ، خلافا لابن أبي ليلى .

وأصله ما روى عن أبي مسعود الأنصاري^(١) أن النبي عليه السلام خرج في رمضان ، وعينه مملوءتان كحلا : كحله أم سلمه . ولأن العين لا منفذ^(٢) بها^(٣) إلى الجوف ، وما يجد في حلقه فذلك أثره لا عينه .

ويكره إدخال شيء مطعوم في الفم للذوق ، أو ليمضغه لصبي له ، لأنه ربما يصل^(٤) إلى جوفه منه شيء ، فيفطره ؛ ولكن لا يفسد صومه إلا أن^(٥) يصل إلى جوفه شيء منه . بيقين^(٦) أو بغالب الرأي .

وكره أبو حنيفة أن يمضغ الصائم الملك^(٧) ، لأنه لا يؤمن من أن^(٨) يفصل منه شيء فيدخل^(٩) جوفه .

وقيل : إنما يكره إذا كان مفتتا ؛ فأما إذا كان معجونا فلا يكره ، لأنه لا يصل شيء منه إلى جوفه .

-
- (١) في اوب و - : « عن ابن مسعود عن النبي » . وفي السرخسي (المبسوط ، ٣ : ٦٧) : « وعن أبي مسعود قال » - وهو أبو مسعود الصحابي الأنصاري البذري (التتوي) وقد تقدم .
- (٢) هكذا في اوب و - . وفي الأصل : « لا ينفذ » .
- (٣) في اوب و - : « لما » .
- (٤) في اوب : « لأنه لا يأمن أن يصل » .
- (٥) هكذا في اوب و - . وفي الأصل : « إلا إلى أن » .
- (٦) « بيقين » ليست في - .
- (٧) كل صمغ يمضغ من لبان وغيره فلا يسيل (المصباح) .
- (٨) في ا و - : « لا يؤمن أن » . وفي ب : « لا يأمن أن » .
- (٩) هكذا في اوب و - . وفي الأصل : « فدخل » .

وقيل : إنما لا يفسد إذا لم يكن متفتتا ؛ فأما إذا كان متفتتا (١)
< ف > يفسد ، لأنه يصل إلى جوفه شيء منه لا محالة .

ولا بأس للصائم أن يستاك ، رطباً كان أو يابساً ، مبلولاً بالماء (٢) أو
غير مبلول ، في أول النهار أو في آخره .

وقال الشافعي : يكره في آخر النهار .

وقال أبو يوسف : يكره إذا كان مبلولاً بالماء .

والصحيح ما ذكرنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « خير
خلال الصائم السواك » (٣) . - من غير فصل بين حال وحال .

ولا ينبغي للمقيم ، إذا سافر في بعض نهار رمضان ، أن يفطر ، لأنه تمين
اليوم للصوم ، لكونه (٤) مقياً في أوله .

ومثله (٥) لو أراد المسافر أن يقيم في مصر من الأُمصار ، أو يدخل
مصره ، فليس ينبغي أن (٦) يفطر ، لأنه في آخره مقيم ، والمقيم لا يجوز
له الإفطار ، و (٧) لما فيه من (٨) إيقاع نفسه في الهمة .

(١) « فأما إذا كان متفتتاً » ليست في ب . وفي أ : « إذا لم يكن متفتتاً » ، فأما إذا كان
متفتتاً يفسد .

(٢) « بالماء » من أ و ب .

(٣) في ح : « السواكين » .

(٤) في ح : « بكونه » .

(٥) هكذا في أ و ب . وفي الأصل و ح : « ومثله » .

(٦) في أ و ب و ح : « فليس له أن » .

(٧) « و » من أ و ب .

(٨) « من » ليست في أ و ب .

ولا بأس أن يقبل ويبشر، إذا كان يأمن على نفسه ماسوى ذلك .
وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا بأس بالقبلة للصائم ، ويكره له
المعاينة والمباشرة .
وأصله ما روى أن شابا وشيخا سألا رسول الله صلى الله عليه عن القبلة
للصائم - فنهى الشاب ، وورخص للشيخ .
وأما المباشرة: < ف > مكروهة ، على رواية الحسن ، لأن الغالب أن
المباشرة تدعو إلى ماسواها ، بخلاف القبلة .
وهو الأصح .

وأما المضمضة والاستنشاق : فلا ^(١) بأس بهما ، للصلاة ^(٢) .
وروى ^(٣) عن أبي يوسف أنه يكره لغير الصلاة ، لاحتمال وصول
شيء إلى الجوف .
وأما الاستنشاق لغير الصلاة ، والغتسال ^(٤) ، وصب الماء على الرأس ،
والتلف بالثوب المبلول :
فروى ^(٥) عن أبي حنيفة أنه يكره ، لأنه إظهار الضجر من ^(٦) العبادة .

(١) الفاء من اوب .
(٢) في اوب : « للصائم » .
(٣) « روى » من اوب .
(٤) « الاغتسال » من اوب و « والكاساني (٢ : ٧ : ١٠) » وفي الأصل : « ولا عباد » .
(٥) الفاء من اوب .
(٦) هكذا في الكاساني (٢ : ٧ : ١٠) . وفي الأصل : « عن » . وفي اوب : « المجز عن » .
وفي « : عن أبي حنيفة إنما يكره إظهار العجز عن » .

وقال أبو يوسف : لا يكره .

فأخذ أبو حنيفة بقول الشعبي ، وأخذ أبو يوسف ^(١) بقول الحسن البصري .

• • •

ولا يكره الحجامه للصائم .

وقال بعض أصحاب الحديث إنها ^(٢) تفطر الصائم ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

والصحيح قول العامة ، لما روى أبو سعيد الخدري أن النبي عليه السلام قال : « ثلاث لا يفطرن الصائم : القيء ، والحجامه ، والاحتلام » -
وأما الحديث فذاك في الابتداء ، لما أنه سبب ضعف الصائم ^(٣) ، ثم رخص بعد ذلك .

• • •

وليس للمرأة أن تصوم تطوعا إلا بإذن زوجها ، وكذا العبد : ليس له أن يصوم تطوعا إلا بإذن المولى - لأن في ذلك تفويت حقهما عن الانتفاع المستحق ، فيمنعان عن ذلك .

• • •

ولا بأس بأن يصبح الرجل جنبا ، وإن ذلك لا يفسد صومه .

وقال بعض الناس بأنه يفسد ^(٤) صومه ، لما روى أبو هريرة عن

(١) « أخذ » من أو - .

(٢) في ب : « إنه » .

(٣) في أ وب : « للصائم » . وفي أ : « سبب ي ضعف » .

(٤) في أ وب : « بعضهم : يفسد » .

النبي عليه السلام أنه قال : « من أصبح جنباً فلا صوم له » : محمد ورب
الكعبة قاله ^(١) .

وحجة عامة العلماء ماروى محمد فى الكتاب عن عائشة أن النبي صلى
الله عليه كان يصبح جنباً من غير احتلام ، ويصوم يومه ^(٢) ذلك ، وذلك
فى رمضان ، وحديث أبى هريرة روته ^(٣) عائشة ، فلا ^(٤) يعارض
بما روينا ^(٥) .

(١) « قاله » من اوب . وفى - : « ومحمد... قال » .

(٢) فى ا : « صومه » .

(٣) فى - : « روته » وقد تكون كذلك فى ب .

(٤) فى - : « ولا » .

(٥) زاد فى اوب : « والله تعالى أعلم بالصواب » .

باب

الاعتكاف

الكلام^(١) في الاعتكاف في مواضع :

في بيان كونه سنة أو واجبا ،

وفي بيان شرائطه ،

وفي بيان ركنه^(٢) ،

وفي بيان ما يفسده ،

وفي بيان سنته وآدابه .

أما الأول

فالاكتكاف سنة - < فقد > فعله^(٣) النبي عليه السلام، وواظب عليه^(٤)،
على ما روى عن عائشة وأبي هريرة أن النبي عليه السلام كان يعتكف،
العشر الأواخر من رمضان، حتى توفاه الله . لكن يصير واجبا بالثبوت،
وبالشروع^(٥) - لأنها جملا من أسباب الوجوب في الشرع .

(١) في ح : « قال رحمه الله : الكلام » .

(٢) « وفي بيان ركنه » من أوب و ح . وفي الأصل : « وركنه » .

(٣) هكذا في أوب . وفي الأصل و ح : « فعلها » .

(٤) « عليه » ليست في ح . وفي أوب : « عليها » .

(٥) أضاف في الأصل و ح : « على رواية الحسن » وليست في الكشاف (١٠٨ : ٢) .

فأما شرائطه

فمنها - الصوم : فى الاعتكاف ^(١) الواجب ، فى ظاهر الرواية ،
لا فى التطوع .

وفى رواية الحسن : فى التطوع أيضا .

وقال الشافعى : ليس بشرط .

وروى الحسن عن عائشة ، وابن عباس ، وفى إحدى الروايتين عن
على - مثل قولنا ^(٢) .

وروى عن عبد الله بن مسعود مثل قول الشافعى ^(٣) .

ولما أن أحد ركنى الصوم ، وهو الإمساك عن الجماع ، شرط فى
باب الاعتكاف ، فكذلك ^(٤) الركن الآخر ، وهو الإمساك عن ^(٥) كل
والشرب - وهذا لأن الاعتكاف مجاورة بيت الله تعالى ، والإعراض
عن الدنيا ، والاشتغال بخدمة المولى ، وهذا لا يتحقق بدون ترك قضاء
الشهوتين ، إلا بقدر ما فيه ضرورة . وهو ^(٥) إلا كل والشرب فى الليالى ،
ولا ضرورة فى الجماع ^(٦) .

وينبنى على هذا الأصل أن ^(٧) الاعتكاف لا يجوز فى الليل وحده ،

(١) هكذا فى أوه . وفى الأصل وب : « اعتكاف » .

(٢) فى أوه : « قولها » .

(٣) هكذا فى أوب وه . وفى الأصل : « قوله » .

(٤) فى هـ : « وكذلك » .

(٥) « وهو » ليست فى هـ .

(٦) زاد فى هـ : « على رواية الحسن » .

(٧) فى أوب وه هـ : « الأصل . ضائق - منها أن » .

عندنا، خلافا للشافعي، لأن الصوم شرط الاعتكاف أو ركنه، على ما ذكرنا، ولا وجود للشيء بدون ركنه وشرطه .

وأما إذا أوجب الاعتكاف أياماً^(١) : يدخل الليل تبعاً، فلا يشترط له شرط الأصل .

وعند الشافعي^(٢) : الصوم ليس بشرط، فيكون الليل والنهار سواء. ومنها - أن^(٣) الإمساك عن الجماع شرط : قال الله تعالى : « ولا تبشروهن بأنكن عاكفون في المساجد »^(٤) .

ومنها - أن لا يصح الاعتكاف من الرجال إلا^(٥) في مسجد يصلي فيه بالجماعة^(٦) . وأصله قوله تعالى : « وأنتم عاكفون في المساجد »^(٧) . وأما المرأة - < فقد > ذكرهنا وقال : لا تعتكف المرأة إلا في مسجد بيتها ، ولا ينبغي أن تخرج من المنزل في الاعتكاف .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أن للمرأة أن^(٨) تعتكف في مسجد

(١) هكذا في اوب . وفي الأصل : « اعتكاف الأيام » . وفي ح : « وجب اعتكاف أيام » .

(٢) في اوب وح : « وعنده » .

(٣) « أن » من ح .

(٤) البقرة : ١٨٧ .

(٥) « إلا » ليست في ح .

(٦) في اوب وح : « الجماعات » .

(٧) البقرة : ١٨٧ .

(٨) هكذا في اوب والكلساني (٢ : ١١٣ : ٢١) . وفي الأصل : « أن المرأة تعتكف

في مسجد الجماعة » . وفي السرخسي (المبسوط ٣ : ١١٩) : « إذا اعتكفت في مسجد الجماعة : جاز ذلك » .

الجماعة ، وإن شأنت اعتكفت في مسجد بيتها ، ومسجد بيتها أفضل لها من مسجد حياها ، ومسجد حياها أفضل لها من المسجد الجامع .

وهذا ليس باختلاف الرواية ، لأنه على الروایتين يجوز الاعتكاف في المسجد ، والأفضل هو في مسجد ^(١) بيتها .

وقال الشافعي : لا يجوز في مسجد بيتها ^(٢) .

وهو فاسد ، فإن صلاتها تجوز في مسجد بيتها ، وهذا المكان متعين ^(٣) للصلاة ، فلا اعتكاف أولى .

وأما ركن الاعتكاف

فهو كاسمه - و ^(٤) هو اللبث والمقام في المسجد .

وإذا كان كذلك : فيحرم الخروج من معتكفه ، لأنه يضاده ، ولا بقاء للشيء مع ضده ، وإبطال العبادة حرام . وإنما يباح الخروج لأجل الضرورة ، وذلك لحاجة البول والغائط ، ولأداء الجمعة لأنها فرض عليه . فأما إلا كل والشرب والنوم > فـ جائز في المسجد ، فلا ^(٥) ضرورة في ذلك .

ولهذا قالوا : لا يباح له الخروج لعيادة المريض وتشيع الجنائز ، لأن

(١) هكذا في اوب و . وفي الأصل : « هي مسجد » .

(٢) « وقال الشافعي ... بيتها » ساقطة من ا .

(٣) في اوب و : « وهو المكان المتعين » .

(٤) « و » من اوب و .

(٥) « فلا » ليست في و . وفي اوب : « ولا » .

ذلك ليس بفرض عليه ، لأنه ليس بفرض ^(١) عين ، فإذا قام به البعض سقط عن الباقي .

ثم إذا أراد أن يخرج إلى الجمعة ينبغي أن يخرج وقت سماع الأذان ، فيكون في المسجد مقدار ما يصل قبلها أربعا ^(٢) ، وبعدها أربعا أو ستا - كذا ذكر هنا .

وروى الحسن عن أبي حنيفة : مقدار ما يصل قبلها أربعا ^(٣) وبعدها أربعا ^(٤) . وقال محمد : إذا كان منزله بعيدا ، يخرج حين يرى أنه يبلغ ^(٥) المسجد عند النداء ، لأن الفرض أداء الجمعة ، فيقدر بوقت يمكنه فيه أداء الجمعة بسنتها ^(٦) . فإن أقام في المسجد الجامع . حين خرج إلى الجمعة ، يوما وليلة . لم ^(٧) ينتقض اعتكافه ، لأن الجامع يصلح لابتداء الاعتكاف ، فيصلح ^(٨) للبقاء ، ولكن لا أحب له أن يفعل ذلك ، بل يكره له ذلك ، لأنه التزم فعل الاعتكاف في المسجد المعين ، فيلزمه ذلك مع الإمكان .

ولو أنه انهدم المسجد الذي اعتكف فيه ، أو أخرجه عنه سلطان أو غيره ، فدخل مسجدا آخر من ساعته - صح اعتكافه ، استحسانا ، والقياس

(١) « عليه لأنه ليس بفرض » ساقطة من ب .

(٢) و (٣) « أربعا » من ا و ب و - .

(٤) هنا في ب كررت العبارة السابقة .

(٥) « يرى أنه » من ا و ب و - والكاساني (٢: ١١٤: ٢٢) . وفي الأصل كذا : « حين

علم أنه يخرج يبلغ المسجد » .

(٦) في - : « وسنتها » . وفي ا و ب : « بسنتها » .

(٧) في - : « ثم » .

(٨) في - : « ويصلح » .

أن يفسد ، لانه ترك اللبث المستحق ، وهو الاعتكاف في المسجد المعين ،
 ووجه ^(١) الاستحسان أنه معذور في الخروج ، فقدّر ^(٢) زمان المشي
 مستثنى من الجملة ، كما في الخروج إلى ^(٣) الجمعة .
 فأما إذا خرج ، لغير ما ذكرنا من الأمور ، ساعة ^(٤) ، فسد اعتكافه عند
 أبي حنيفة .

وعند أبي يوسف ومحمد : لا يفسد حتى ^(٥) يخرج أكثر من نصف يوم .
 وقال محمد ^(٦) : قول أبي حنيفة أقيس ، وقول أبي يوسف أوسع .
 هذا الذي ذكرنا ^(٧) في الاعتكاف الواجب . فأما في اعتكاف ^(٨) التطوع :
 فلا بأس بأن يعود المريض ، ويشهد الجنازة - على جواب ظاهر الرواية .
 وأما على رواية الحسن : مقدر باليوم ، فالجواب ^(٩) فيه وفي الواجب ^(١٠)
 سواء ، لانه صار واجبا بالشرع ^(١١) .

وأما بيان ما يفسد الاعتكاف

فمن ذلك : ما ^(١٢) لو جامع في الاعتكاف ، ليلاً أو نهاراً ، ناسياً أو عامداً ، فإنه

-
- (١) هكذا في اوب . وفي ح : « وجه » . وفي الأصل : « وفي وجه » .
 (٢) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « بقدر » .
 (٣) كذا في اوب . وفي الأصل و ح : « كما في خروج الجمعة » .
 (٤) « ساعة » ليست في ح .
 (٥) « حتى » ليست في ح .
 (٦) في ب : « أبو محمد » .
 (٧) « ذكرنا » من اوب و ح .
 (٨) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « الاعتكاف » .
 (٩) « مقدر باليوم » من اوب و ح وهي في الكاساني (٢٢ : ١١٥ : ٢) .
 (١٠) كذا في اوب . وفي ح : « والجواب فيه والجواب في الواجب » . وفي الأصل : « وعن الواجب » .
 (١١) في ح : « بالشرع » .
 (١٢) « ما » من اوب .

يفسد الاعتكاف ، لأنه من محظورات الاعتكاف - قال الله تعالى :
« ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون في المساجد »^(١) .

ولهذا: إنه إذا خرج من المسجد، ناسياً^(٢) للاعتكاف، يفسد اعتكافه -
فالنسيان لم يجعل عذراً في باب الاعتكاف ، وفي باب الصوم جعل عذراً
بالنقص الخاص^(٣) .

ولو جامع فيما دون الفرج، أو قبَّلَ، وأنزل^(٤) - يفسد اعتكافه. فأما إذا
لم ينزل، فلا^(٥) يفسد اعتكافه، ولكن يكون حراماً، لأن الجماع حرام ههنا،
بالنص، فيحرم بدواعيه^(٦) . وفي باب الصوم إلا إفطار حرام، وحرَمَ الجماع^(٧) ،
لكونه إفطاراً، وذلك المعنى لم يوجد في الدواعي .

ولو خرج المعتكف^(٨) إلى مسجد آخر^(٩) ، من غير عذر - انتقض
اعتكافه عند أبي حنيفة. وعندهما لا يبطل لما ذكرنا أن الخروج، من غير عذر،
مبطل للاعتكاف، عنده - خلافاً لهما .

. . .

(١) البقرة : ١٨٧ .

(٢) « ناسياً » ليست في ب .

(٣) « الخاص » من ا و ب و ح .

(٤) في ا و ب و ح : « فأنزل » .

(٥) الفاء من ح .

(٦) في ح : « دواعيه » . وفي الكاساني (٢ : ١١٦ : ٢٠) : « وتحريم الشيء يكون تحريماً

لدواعيه ، لأنها تفضي إليه ، فلو لم تحرم لأدى إلى التناقض » .

(٧) « الجماع » ليست في ب .

(٨) في ا و ب و ح زادهنا : « من مسجد » .

(٩) « آخر » ليست في ا و ب .

وليس للمرأة أن تعتكف بدون إذن زوجها، وكذلك العبد . فإن أذن الزوج لها في الاعتكاف ^(١) فاعتكفت ، ليس له أن يرجع ، بخلاف المولى ، لأن منافع العبد مملوكة للمولى ، وإنما أعارها من العبد ، فيمكنه الرجوع والاسترداد ، بخلاف الزوجة فإنها حرة ، لكنها أمرت بخدمة الزوج ، فمتى أذن فقد أسقط حق نفسه ، فيظهر حقها الأصلي ، فما لم تمض المدة التي أذن لها فيها ^(٢) ، ليس له حق ^(٣) الرجوع .

ولو أوجب على نفسه اعتكاف ليلة - لا يلزمه ، لأنها ليست بوقت للصوم .
ولو أوجب اعتكاف يوم - يصح ، ولا يلزمه اعتكاف يوم بليلة ، لأن
اليوم اسم لزمان مقدر ، وهو وقت الصوم ، فيجوز .

< و > إن نوى يوماً بليته ، يلزمه اعتكاف يوم مع ليلته ^(٤) .
وإن أوجب على نفسه اعتكاف يومين أو أكثر ، تلزمه الأيام وما
يقابلها من الليالي ، لأن ذكر الأيام ^(٥) ذكر الليالي ، وكذلك ذكر الليالي

(١) « وليس للمرأة أن تعتكف ... في الاعتكاف » ساقطة من ب .

(٢) هكذا في ا و ب و ج . وفي الأصل : « فيه » .

(٣) « حق » ليست في ا و ب .

(٤) « وإن نوى ... ليلته » من ا وهي في ب . وفي الكاساني (٢: ١١٠: ١٢) : « وروى عن أبي يوسف أنه إن نوى ليلة بيومها لزمه » . وقال السرخسي (المبسوط ، ٣ : ١٢٤) : « قال : ولأن نذراعتكاف ليلة لم يلزمه شيء . وروى عن أبي يوسف أنه إن نوى ليلة بيومها يلزمه . وليس بينهما اختلاف في الحقيقة ، ولكن جواب محمد رحمه الله تعالى فيها إذا لم تكن له نية - فاسم الليل خاص بزمان لا يقبل الصوم ، وشرط الاعتكاف الواجب الصوم ، فإذا نوى ليلة بيومها عملت نيته ، اعتباراً للفرد بالجمع ، فصار شرط الاعتكاف ، وهو الصوم بنيته ، موجوداً ، فصح نذره » .

(٥) زاد هنا في ج : « لئلا يقتضى » . وزاد في ا و ب : « لئلا » .

ذكر الأيام: قال الله تعالى: «ثلاثة أيام إلا رمزا»^(١)، وقال في موضع آخر^(٢): «ثلاث ليال سوياء»^(٣) والقصة قصة واحدة. و^(٤) لو لم يكن الأمر على ما قلنا: يؤدي إلى التناقض، في خبر الله تعالى، وإنه لا يجوز. ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر بعينه، يجب عليه اعتكاف ذلك الشهر، لأنه أوجب^(٥) عينا. ولو أفسد صوم يوم، يجب عليه^(٦) اعتكاف الباقي، وكذلك لو ترك اعتكاف يوم، يجب عليه باقى الشهر، ويقضى يوما، ولا يلزمه الاستقبال، لأن التابع ثبت، لمجاورة^(٧) الأيام، لا بالنذر. ولو قال: «لله على أن اعتكف شهرا، أو ثلاثين يوما»^(٨)، يلزمه متابعا، حتى لو ترك اعتكاف يوم فيه^(٩)، يلزمه الاستقبال، لأن التابع وجب بحكم النذر، فيجب الوفاء به.

ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر بعينه، وترك الاعتكاف فيه حتى مضى، يجب عليه قضاء شهر، متابعا، لأنه وجب عليه قضاء شهر، بغير عينه^(١٠).

(١) آل عمران: ٤١ - «قال رب اجل لي آية - قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا، واذكر ربك كثيرا وسبح بالعشي والابكار».

(٢) «آخر» من اوب و - .

(٣) مريم: ١٠ - «قال: رب اجل لي آية - قال: آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سوياء».

(٤) «و» من اوب و - .

(٥) في - : «وجب».

(٦) «عليه» من اوب و - .

(٧) في ب: «بتجاور»، وفي - و ا: «لتجاور».

(٨) وقع في هذا الموضع من ب تكرار.

(٩) في اوب و - : «منه».

(١٠) في ا: «بعينه» والمعنى وضعه الكاساني (٢: ١١٢: ٨) بقوله: «لأنه لما مضى رجب،

من غير اعتكاف، صار في ذمته اعتكاف شهر بغير عينه، فيلزمه مراعاة صفة التابع فيه، كما إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر بغير عينه ابتداء بأن قال: لله على أن اعتكف شهرا».

ولو أوجب على نفسه اعتكاف ثلاثين يوماً^(١)، وعنى به النهار دون الليل، تصح نيته، لأن حقيقة اليوم لياض النهار، وإنما يحمل على الوقت المطلق، بدليل، فإذا نوى حقيقة كلامه يصح.

ولو أوجب على نفسه اعتكاف ثلاثين ليلة، ونوى الليل دون النهار - يصدق، ولا^(٢) يصح الاعتكاف، لعدم وقت الصوم.

ولو أوجب اعتكاف شهر، بغير عينه، ونوى الليالي دون الأيام أو الأيام دون الليالي^(٣)، لا يصدق، لأن الشهر اسم لزمان مقدر، بعضه أيام وبعضه ليال، فيكون اسماً لمركب خاص، فلا ينطلق اسم الشهر على بعضه^(٤). فإذا نوى ما ذكرنا^(٥) فقد نوى ما لا يحتمله كلامه، بخلاف ما إذا قال إلا الليالي^(٦)، أو أوجب اعتكاف^(٧) شهر بالنهار^(٨) دون الليالي - صح، لأن الاستثناء تكلم بالباقي، وذكر النهار، مقارناً لذكر الشهر، يان وتفسير له، فكأنه قال: «لله على أن اعتكف ثلاثين نهارة»، فهو الفرق بينهما - والله أعلم.

(١) في ح: «اعتكاف يوم».

(٢) في ح: «فلا».

(٣) «أو الأيام دون الليالي» من أوب.

(٤) «فيكون اسماً... بعضه» من أوب وح.

(٥) «فإذا نوى ما ذكرنا» ليست في أوب وح.

(٦) في أوب وح: «بخلاف ما إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر إلا الليالي».

(٧) «أوجب اعتكاف» ليست في ب. وفي ح: «أوجب على نفسه اعتكاف».

(٨) في أوف وح: «النهار».

كتاب المناسك

اعلم أن الحج فريضة .
عرفت فرضيته بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأئمة .
أما الكتاب - فقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت : من استطاع
إليه سبيلا »^(١) ، وكلمة « على » موضوعة للإيجاب .
وأما السنة - < فلما >^(٢) روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « بني الإسلام
على خمس » وذكر منها^(٣) حج البيت . ولما روى عن النبي عليه السلام
أنه قال : « من ملك زادا و^(٤) راحلة تبلغه إلى بيت الله : فلم يحج - فليمت ،
إن شاء »^(٥) ، يهوديا أو نصرانيا .
وعليه الإجماع .

...

ثم يحتاج إلى :
بيان كيفية فرضيته ،

-
- (١) آل عمران : ٩٧ .
(٢) في الأصل و : « ولا روى » وفي ا و ب : « وأما السنة ما روى » .
(٣) « منها » من ا و ب .
(٤) في ب : « أو » .
(٥) في ا و ب : « فلم يحج - فلا عليه أن يموت » وفي ح : « فلم يحج - فليمت » .

وبيان أركانها ، وواجباتها ، وسنتها ، وآدابها ،

وبيان شرائط وجوبه وأدائه ،

وبيان محظوراته .

أما بيان كيفية^(١) فرضية^(٢) الحج - فنقول :

لا خلاف أن الحج فرض عين ، لا فرض كفاية ، فإنه يجب على كل مكلف استجمع شرائطه ؛ فإذا قام به البعض لا يسقط عن الباقيين ، بخلاف الجهاد : فإنه إذا قام به البعض ، يسقط عن الباقيين .

وكذلك يجب ، في العمر ، مرة واحدة ، فيكون وقته العمر^(٣) ، بخلاف الصلاة : فإنه يتكرر وجوبها في كل يوم خمس مرات ، والزكاة والصوم يجبان في كل سنة^(٤) .

وأصله ما روى أنه لما تزلت آية الحج قال الأقرع^(٥) بن حابس : يا رسول الله ! ألعاننا هذا أم للأبد ؟ فقال عليه السلام : « للأبد » . واختلفت الرواية عن أصحابنا : أنه يجب وجوبا موسعا أو مضيقا ؟ ذكر الكرخي أنه يجب على الفور ، وكذا كل^(٦) فرض ثبت ، مطلقا

(١) « كيفية » من أوب و .

(٢) في ب : « فريضة » .

(٣) « فيكون وقته العمر » ليست في أوب . وفي ح : « ويكون وقت العمر » .

(٤) أضاف في ب : « مرة » . وفي ح : « مرة واحدة » .

(٥) هكذا في أوب . وفي الأصل و ح : « أقرع » - وهو من أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم - شهد معه فتح مكنة وحنينا وحصار الطائف . وشهد مع خالد بن الوليد فتح العراق والأنبار . واسمه « فراس » ، ولقب « الأقرع » لقرع أصابه في رأسه - وكان شريفا في الجاهلية والإسلام (التتوي) .

(٦) في أوب : « وكذلك قال في كل » .

عن الوقت ، كالكنارات وقضاء رمضان ونحوها .

وذكر محمد بن شعاع أنه على التراخي .

وذكر الزجاجي^(١) مسألة الحج على الاختلاف ، فقال : على قول أبي

يوسف : يجب على الفور . وعلى قول محمد : يجب^(٢) على التراخي .

وروى محمد بن شعاع الثلجي^(٣) قول أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف .

وفائدة الخلاف أن من أخر الحج^(٤) عن أول أحوال الإمكان - هل

يأثم أم لا ؟ أما لا^(٥) خلاف أنه إذا أخر ثم أدى في سنة أخرى ، فإنه

يكون مؤديا ولا يكون قاضيا ، بخلاف العبادات المؤقتة : إذا فاتت عن

أوقاتها ثم أدت ، يكون قضاء ، بالإجماع .

وهذا حجة محمد في المسألة .

وهما يقولان : إنا^(٦) نقول بالوجوب على الفور ، مع إطلاق الصيغة

عن الوقت ، احتياطا : فيظهر في حق الآثم ، حتى يكون حاملا على الأداء ،

وبقى الإطلاق^(٧) فيما وراء ذلك .

• • •

وأما ركن الحج فشيطان : الوقوف بعرفة ، وطواف الزيارة^(٨) .

(١) هو أبو سهل الزجاجي وقد تقدمت ترجمته .

(٢) « يجب » من أ و ب .

(٣) في ب و ح : « البلخي » راجع ما تقدم في الهامشين ٦ و ٧ من ١١٨ .

(٤) « الحج » من أ و ب . وفيها : « تظهر أن من أخر الحج » .

(٥) « أما لا » ليست في ب . و « أما » ليست في أ فيها : « لا خلاف » .

(٦) في ح : « إنما » .

(٧) في ح : « وبقي الخلاف على الإطلاق » . وفي أ : « وبقي على الإطلاق » .

(٨) « بركة وطواف الزيارة » ليست في ح . وانظر الهامش التالي .

وأما الواجبات فخمسة : السعى بين الصفا والمروة ، والوقوف ^(١) بمزدلفة ، ورمى الجمار ، والخروج عن الإحرام بالخلق أو بالتقصير ^(٢) ، وطواف الصدر .

وأما السنن والآداب : فسنته ما واظب عليه ^(٣) رسول الله صلى الله عليه في الحج ، ولم يتركه ، إلا مرة أو مرتين ، لمعنى من المعانى . وآدابه ما لم يواظب عليه ، وفعل ذلك مرة أو مرتين ^(٤) - على ما يعرف في أثناء المسائل عند بيان أداء الحج على الترتيب .

ثم إذا ترك الركن : لا يجوز الحج ، ولا يجزىء عنه البدل ، من ذبح البدنة ^(٥) الشاة .

وإذا ترك السنة أو الآداب : لا يلزمه شيء ، ويكون مسيئاً .
وإذا ترك الواجب : لا يفوت الحج ، ويجزىء عنه البدل ، إن عجز عن الأداء .
وبيان ذلك أن الحج له ^(٦) ثلاثة أطوفة :
طواف اللقاء ، ويسمى طواف التحية ، و ^(٧) طواف أول عهد بالبيت ^(٨) .

(١) « وأما الواجبات ... والمروة والوقوف » ساقطة من « . انظر الهامش السابق .
(٢) الباء من اوب و .
(٣) « عليه » من اوب . وفى ب : « فالسنة ما واظب عليه » . وفى ا : « فسنته ما واظب عليه » .
(٤) « أو مرتين » من اوب . وراجع فيما تقدم من ٢٠ .
(٥) فى اوب : « أو » . والبدنة فى اللغة من الإبل خاصة ، تقع على الذكر والأنثى . وفى الشريعة للجنسين (الإبل والبقر) . وقد سميت بدنة لضخامتها (المغرب) .
(٦) « له » من اوب و .
(٧) فى « : « وهو » .
(٨) الباء من اوب . وفى الأصل و : « البيت » .

والثاني - طواف الزيارة، ويسمى طواف يوم النحر وطواف الركن.
والثالث - طواف الصدر، ويسمى طواف الوداع وطواف الإفاضة.
وطواف القضاء سنة، والسعي^(١) عقيب واجب.
فإذا ترك الطواف^(٢) : <ف> لاشيء عليه.
وإذا ترك السعي : فعليه أن يسمى عقيب طواف الزيارة، ولو تركه^(٣) أصلاً : فعليه الدم.
وكذلك من ترك طواف الصدر أصلاً، وهو ممن يجب عليه ذلك :
يجب عليه^(٤) الدم.
ولو ترك طواف الزيارة لا يخلو^(٥) : إما إن ترك^(٦) طواف^(٧) الزيارة
وطواف الصدر جميعاً، أو ترك أحدهما دون الآخر. ولا يخلو إما إن عاد
إلى أهله أو لم يعد.
فأما إذا تركهما جميعاً :

فما دام بمكة، فإنه يعيدهما. فإن أعاد طواف الزيارة في أيام النحر :
فلا شيء عليه، لأنه أداه في وقته. وإن أعاد^(٨) بعد مضي أيام النحر :
فعليه الدم، للتأخير عن وقته، عند أبي حنيفة. وعندهما : لاشيء عليه، للتأخير.

(١) وفي ح : « وسنة السعي » فقدم الواو خطأ .

(٢) « ويسمى طواف الوداع ... فإذا ترك الطواف » ساقطة من ب .

(٣) الهاء من اوب .

(٤) « ذلك يجب عليه » ليست في اوب .

(٥) في اوب و ح : « ينظر » .

(٦) كذا في اوب و ح. وفي الأصل : « أن يترك » .

(٧) « طواف » ليست في ح .

(٨) في اوب و ح : « أعاده » . وفي ح : « كان إعادة » .

ثم يطوف طواف الصدر، قضاء، لائمه قاض فيه^(١). وليس عليه شيء،
لتأخير طواف الصدر، بالاجتماع.

وإن رجع إلى أهله فهو محرم على النساء أبدا، وعليه أن يعود إلى مكة،
بذلك الإحرام، ويطوف^(٢) طواف الزيارة وطواف الصدر، وعليه دم،
لتأخير طواف الزيارة عن أيام النحر، عنده - وعندهما: لا شيء عليه.
وأما إذا طاف للزيارة ولم يطف للصدر :

< ف > إن كان بمكة : يأتي به . ولا شيء عليه، للتأخير، بالاجتماع .
وإن رجع إلى أهله : فإنه لا يعود إلى مكة ، وعليه دم، لترك طواف
الصدر . فإن أراد أن يعود إلى مكة ويقضيه^(٣) ، يعود بإحرام العمرة ،
< ويقوم >^(٤) بالعمرة . فإذا فرغ منها . طاف للصدر، ثم يرجع .
وأما إذا طاف للصدر ولم يطف للزيارة :

فإن طواف الصدر ينقل إلى طواف الزيارة . فما دام بمكة فيأتي^(٥)
بطواف الصدر ، وعليه دم ، لتأخير طواف الزيارة، عن أيام النحر، عند أبي
حنيفة - خلافا لهما.

وإن عاد إلى أهله : فعليه ، لترك طواف الصدر ، دم، بالاتفاق . وفي
وجوب الدم، في تأخير طواف الزيارة عن وقته، اختلاف، على ما ذكرنا.

(١) في ا و ب : « لائمه قات » . وفي ح : « لائمه قات عن وقته » .

(٢) في ا و ب و ح : « فيطوف » .

(٣) في ح : « ويضيه » .

(٤) في الأصل : « وقام » . وفي ا و ب و ح : « ويأتي » .

(٥) في ح : « يأتي » . وفي ا و ب : « يأتي » .

وأما شرائط الوجوب

فبعضها عام في العبادات كلها، نحو: العقل، والبلوغ، والإسلام - حتى لا يجب الحج على الصبي، والمجنون، والكافر، وإن ملكوا الزاد والراحلة، لأنه لا خطاب على هؤلاء.

ولو أنه^(١) إذا وجد منهم الإحرام، ثم بلغ الصبي، وأفارق المجنون، وأسلم الكافر، ووقت الحج باق: فإن جددوا الإحرام، بنية حجة^(٢) الإسلام، فإنه يقع عن حجة الإسلام، لأن إحرام الكافر والمجنون لا يصح أصلاً، لعدم الأهلية، وإحرام الصبي العاقل صحيح، لكنه غير ملزم^(٣) - فينتقض بخلاف العبد: إذا أحرم، بإذن المولى^(٤)، ثم عتق، والوقت باق، فجدد الإحرام، بنية حجة الإسلام، وهو مالك للزاد والراحلة، فإنه لا ينتقض إحرامه الأول، ولا^(٥) يصح الثاني، لأن إحرام العبد، بإذن المولى، لازم^(٦)، فلا يحتمل الانقضاء.

وأما الشرط الخاص - فالحرية: حتى لا^(٧) يجب الحج على العبد، وإن أذن له مولاه، لأن منافعه، في حق الحج، غير^(٨) مستثناة عن ملك المولى،

(١) في ح: «أنهم».

(٢) التاء من اوب وح.

(٣) في اوب: «غير لازم».

(٤) في اوب: «المالك».

(٥) في اوب: «فلا».

(٦) «لازم» ساقطة من ح وفيها: «ولا».

(٧) «لا» ساقطة من ح. (٨) «غير» ساقطة من ح.

فإذا أذن له^(١) المولى ، فقد أعاره منافع بدنه^(٢) ، والحج لا يجب بقدره عارية .

ولهذا ، بالإجماع ، إن الأجنبي إذا أعار الزاد والراحلة^(٣) ، لمن لا يملك الزاد و^(٤) الراحلة ، فإنه لا يجب الحج عليه^(٥) ، فكذلك هذا^(٦) - بخلاف الفقير : إنه لا يجب الحج عليه ، ولو تكلف وذهب إلى مكة بالسؤال ، وأدى ، يقع عن حجة الإسلام ، لأنه مالك لمنافع بدنه ، لكن لا يملك الزاد والراحلة ، فلم يجب عليه ، فمضى وصل إلى مكة وصار قادرا على الحج ، بالمشى وقليل الزاد ، وجب عليه الحج ، فيقع عن الفرض ، فهو الفرق .

ومن شرط أيضا - صحة البدن وزوال الموانع المحبة عن الذهاب إلى الحج : حتى إن المقعد والمريض والزمن^(٧) والمحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج ، فإنه لا يجب عليهم الحج بأنفسهم ، لأن هذه عبادة بدنية ، فلا بد من القدرة ، بصحة البدن ، وزوال المانع ، حتى يتوجه عليهم التكليف ، ولكن يجب عليهم الإحجاج إذا ملكوا الزاد والراحلة .

(١) « له » من اوب .

(٢) في ح : « منافع » .

(٣) في اوب : « أعار الراحلة » . وانظر المامش التالي .

(٤) « الزاد و » من - في اوب : « إذا أعار الراحلة لمن لا يملك الراحلة » .

(٥) « عليه » من اوب .

(٦) في ح : « ههله » . - (٧) زاد هنا في الأصل : « والمجنون » .

وأما الأعمى إذا وجد قائدا ، بطريق الملك ، بأن كان له مال فاشترى عبدا ، أو استأجر أجيرا بماله - هل يجب عليه ^(١) أن يحج بنفسه ^(٢) ؟ ذكر فى الأصل أنه لا يجب عليه أن يحج بنفسه ، ولكن يجب فى ملكه ^(٣) ، عند أبى حنيفة .

وروى الحسن عنه أنه يجب عليه أن يحج بنفسه .
وكذلك روى فى المقعد والزمن : أنه يجب عليهما إذا قدرا أن يشتريا عبدا ، أو يستأجرا أجيرا .

وقال أبو يوسف ومحمد بالوجوب فى حق الأعمى ، دون المقعد والزمن .
وجه رواية الحسن أن القدرة وسيلة إلى أداء الحج ، فيستوى القدرة بالملك والعمارة .

وهما يقولان : إن الأعمى قادر بنفسه على أداء الحج ، إلا أنه لا يهتدى إلى الطريق ، وذلك يحصل بالقائد - فأما المقعد فماجز ^(٤) عن الأداء بنفسه ، فلا ^(٥) يكاف بالقدرة التى تحصل بالغير ، لأن ذلك قد يكون ، وقد لا يكون ، بأن أبق العبد ، ونقض المستأجر المقعد لعذر من الأعذار .

وأبو حنيفة يقول بأن الأعمى ، وإن كان قادرا بنفسه ، لكن لا يعمل ^(٦) قدرته بدون القائد ، وإباقه وموته محتمل .

(١) « عليه » من اوب و ح .

(٢) « بنفسه » ليست فى ح .

(٣) فى اوب و ح : « فى ماله » .

(٤) الفاء من اوب .

(٥) فى اوب و ح : « ولا » (٦) فى اوب : « لا تسلي » .

ثم إذا لم يجب الحج على هؤلاء بأنفسهم، ولهم مال وزاد وراحلة، فعليهم أن يأمرُوا من يحج عنهم، بما لهم، ويكون ذلك مجزئاً عن حجة الإسلام . وأصله ما روى أن الحثمية ^(١) جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وقال : إن أبي أدركته فريضة الحج وهو شيخ كبير لا يستمسك على الراحلة ، أفجزئني ^(٢) أن أحج عنه ؟ فقال ^(٣) عليه السلام : « رأيت ^(٤) لو كان على أهلك دين فقضيتيه : أما كان ^(٥) يقبل منك ؟ » فقالت : نعم ، فقال : « دين الله أحق » .

فإن مات هؤلاء ، قبل أن يقدرُوا على الحج بأنفسهم ، وقع ذلك عن حجة الإسلام . وإن قدرُوا على الحج ، بأنفسهم ، يجب عليهم حجة ^(٦) الإسلام ، وما حج عنهم يكون تطوعاً ، لأنه خلف ضروري ، فيسقط اعتباره ، بالقدرة على الأصل ، كالشيخ الثاني إذا عجز ^(٧) عن صوم ومضان ،

(١) هي أسماء بنت عميس ، من بني خثعم بن أنمار بن معد بن عدنان ، أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي عليه السلام . وقد أسلمت قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم بمكة . وكانت زوجة لجعفر بن أبي طالب ، وهاجرت معه إلى الحبشة ، فلما قتل عنها يوم مؤتة زوجها أبو بكر الصديق ، ولما مات عنها زوجها علي رضي الله عنه . وقد ولدت لجعفر ، عبد الله ومحمداً وعونا . ولائي بكر ، محمداً ولعلي ، يحيى . وقد روى عنها من الصحابة عمر بن الخطاب وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن عباس ومن غير الصحابة عروة بن الزبير (التتوي) .

(٢) في هـ : « أفتجزى » .

(٣) التاء من اوب .

(٤) « رأيت » من اوب .

(٥) زاد هنا في هـ : « يحزبك » .

(٦) التاء من اوب و هـ .

(٧) في ا : « أفدى » . وفي ب : « نوى عن صوم » . وفي هـ : « لم يقدر على » .

ثم صار قادرا على الصوم : يجب عليه الإعادة، لما قلنا - كذا هذا^(١) .
ولو تكلف المقعد والزمن والمريض ، فحجوا بأنفسهم على الدابة ،
وكذلك الأعمى مع القائد ، فإنه يسقط عنهم الحج . لأنه إنما لم يجب
عليهم، دفعا للخرج عنهم ، فتم تحملوا الخرج ، وقع موقعه ، كالجمعة ساقطة
عن العبد بحق^(٢) المولى : فإذا حضر، وأدى : جاز، لما ذكرنا - كذا هذا^(٣) .
ومن شرطه أيضا - ملك الزاد والراحلة : حتى لا يجب الحج عندنا ،
لوجود^(٤) الزاد^(٥) بطريق الإباحة ، سواء كانت الإباحة من جهة من
لا منة له عليه كالوالدين والمواودين ، أو من جهة من < له > عليه المنة ،
كالأجانب .

وقال الشافعى : إن كانت من جهة من لا منة له عليه : يجب عليه^(٦) الحج .
وإن كانت من جهة الأجنبي : فله فيه قولان .
وأما إذا وهبه إنسان مالا يجب به : < ف > لا^(٧) يجب عليه
القبول ، عندنا .
وله فيه قولان^(٨) .

(١) « كذا هذا » من اوب و ح .

(٢) فى اوب : « لحق » .

(٣) « كذا هذا » من ا و ح . وفى ب : « هذا » فقط .

(٤) فى اوب : « بوجود »

(٥) فى ح : « الزاد والراحلة » .

(٦) « عليه » من اوب و ح .

(٧) « لا » من اوب و ح وهى فى الكسانى (٢ : ١٢٢ : ٦٤) .

(٨) فى اوب و ح : « وعنده يجب فى قول ، وفى قول لا يجب » .

وأصله ما ذكرنا أن القدرة بالملك هي^(١) الأصل في توجه الخطاب.
وأما تفسير الزاد والراحلة - < ف > أن يكون عنده دراهم ،
مقدار ما يبلغه إلى مكة ، ذاهبا وجائيا ، راكبا لا ماشيا ، سوى ما هو
من كفافه وحوائجه من المسكن والخدم والسلاح ونحو ذلك ، وسوى
ما يقضى به ديونه ، ويمسك لنفقة عياله ، ومرة^(٢) مسكنه ونحوها ، إلى
وقت انصرافه .

وروى عن أبي يوسف : ونفقة شهر بعد انصرافه أيضا .
وإن لم يبلغ ماله ما يكثرى راحلة أو شق راحلة^(٣) ، ولكن يكفى
لنفقة الأجير والمشى^(٤) راجلا ، فإنه لا يجب عليه الحج .
وهذا في حق البعيد من مكة .

وأما في حق من كان بمكة أو بمكة وعرفات : < ف > هل يشترط
الزاد والراحلة ؟ .

بعضهم قالوا : إذا كان رجلا قويا يمكنه المشى بالقدم ، يجب عليه الحج ،
لأنه يحتاج إلى مشى أربعة فراسخ ، لأن بين مكة وعرفات
أربعة فراسخ . وأما إذا كان ضعيفا^(٥) ، < ف > لا يجب عليه ، ما لم

(١) هكذا في اوب . وفي الأصل و : « هو » .

(٢) في اوب و : « ومثونة » .

(٣) في اوب : « زاملة » - والزاملة البعير يحمل عليه المسافر متاعه وطعامه ، وسمى بها
البدل الذي فيه زاد الحاج من كطك وتمر ونحوه (المغرب) .

(٤) في اوب و : « أو للمشي » .

(٥) في و : « ضعيفا مديما » .

يقدر على الراحلة .

وقال بعضهم : لا يجب بدون الراحلة ، لأن المشى راجلا ، فيه ، حرج ، وكل أحد لا يقدر على ^(١) مشى أربعة فراسخ ، راجلا - والله تعالى يقول : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ^(٢) .

ومنه شرط - أمن الطريق أيضا ، لأنه لا يجب بدون الزاد ^(٣) والراحلة ، ولا بقاء للزاد والراحلة بدون الأمن .

وهذا في حق الرجل - فأما في حق المرأة < ف > لا بد من وجود هذه الشروط ^(٤) ويشترط في حقها شرطان آخران ^(٥) :

أحدهما - أن يكون لها زوج ^(٦) ، أو من لا يجوز المناكحة بينها ، على طريق التأيد ، إما بسبب القرابة أو الرضاع أو الصهرية .

وإذا لم يخرج المحرم إلا بنفقة منها ، هل يجب عليها نفقته ؟ . ذكر في شرح القدوري أنها تجب ، لأنها لا تتمكن من الحج إلا بالمحرم ، كما لا تتمكن إلا بالزاد والراحلة ، فيجب عليها ذلك ، إذا كان لها مال .

(١) « على » من أوب .

(٢) الحج : ٧٨ .

(٣) كذا في أ و ح . وفي الأصل : « بدون الراحلة » . وفي ب : « الحج » .

(٤) « الشروط » من أ و ب و ح . وفي الأصل : « الأشياء » .

(٥) « آخران » من أ و ب و ح .

(٦) هكذا في أ و ب . وفي الأصل : « محرم من زوج » . وفي ح : « محرم أو

من زوج » .

وذكر في شرح الطحاوي أنه لا يجب عليها نفقته ، ولا يجب عليها الحج .

وإذا لم يكن لها زوج ، ولا محرم : لا يجب عليها أن تزوج ، ليذهب معها إلى الحج ، ولا يجب عليها الحج بنفسها ، ويجب في مالها . وهذا عندنا .

وقال الشافعي : يجب عليها إذا كان في الرفقة نساء .
وإذا وجدت محرماً يجب عليها الحج ، ولا يشترط رضا الزوج وإذنه - عندنا .

وقال الشافعي : لا بد من إذن الزوج ، لأن فيه فوات حقه .
ولكننا نقول إن الحج من القرائض اللازمة ، فيكون منافعها مستثناة عن ملك الزوج ، فأما في التطوع ^(١) فللزواج حق المنع ، كما في الصلاة ^(٢) .
ويستوى الجواب بين أن تكون المرأة شابة أو عجوزاً ^(٣) ، في اشتراط المحرم ، لأنها عورة أيضاً .

هذا إذا كان بينها وبين مكة مدة السفر ، وهي ثلاثة أيام ولياليها ^(٤) .
فأما إذا كان دون مدة السفر ، فإنه لا يشترط المحرم .
والشرط الثاني - أن لا تكون معتدة من طلاق بائن أو رجعي أو عن

(١) في أ و ح : « في حق التطوع » . وفي ب : « حج التطوع » .

(٢) في أ و ب و ح : « كما في صلاة القرض مع النفل » .

(٣) كذا في أ و ب . وفي الأصل و ح : « عجوزة » .

(٤) « وهي ... ولياليها » من أ و ب و ح .

وفاة، لأن الحج مما يمكن أدائه في وقت آخر، فأما العدة فيجب (١)
قضاؤها في هذا الوقت خاصة، والله تعالى يقول: «لا تخرجوهن من بيوتهن
ولا يخرجن» (٢).

فإن لزمها العدة بعد الخروج إلى الحج :
إن كان الطلاق رجعياً : فإنها لا تفارق زوجها ، لأن النكاح قائم
فتمضي معه ، والا فضل للزوج أن يراجعها .
وإن كان الطلاق بائناً أو عن وفاة : فإن كان إلى منزلها أقل من مدة
السفر، وإلى مكة مدة السفر ، فإنها تعود، وجعلت كأنها في المصر .
وإن كان إلى مكة أقل من مدة السفر ، فإنها تمضي ، لأنه لا حاجة
بها (٣) إلى المحرم ، في أقل من مدة السفر .
وإن كان إلى الجانبين مدة السفر : فإن كانت في المصر فإنها لا تخرج ،
حتى تنقضي العدة ، وإن وجدت محرماً . وعندهما تخرج إن وجدت محرماً .
ولا تخرج بغير محررم بالاجماع .

وإن كانت (٤) في المفازة ، أو في قرية لا يؤمن على نفسها ومالها :

(١) الفاء من ا و ب .

(٢) الطلاق : ١ - « يا أيها النبي : إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن وأحصوا العدة
واقوا الله ربكم . لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة - وتلك حدود
الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » .

(٣) « بها » من ب .

(٤) التاء من ا و ب .

تمضى حتى تدخل موضع الأيمن ، ثم لا تخرج ، ما لم تنقض ^(١) عدتها ، وإن وجدت محرما عنده .

وعندهما تخرج على ما نذكر فى باب العدة .

• • •

وهذا كله مذهب علمائنا .

وقال مالك والضحاك بن مزاحم ^(٢) بأن الزاد والراحلة ليسا ^(٣) بشرط ، بل يجب الحج على كل مسلم ^(٤) ، بالغ ، عاقل ، صحيح البدن .
والصحيح قول عامة العلماء لقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ^(٥) - قال أهل التفسير بأن المراد منه الزاد والراحلة .

• • •

ثم هذه الشرائط التى ذكرنا إنما تعتبر عند خروج أهل بلدة إلى الحج ، لأن ذلك وقت الوجوب فى حقه ، حتى إنه ^(٦) إذا كان عنده دراهم ، قبل خروج أهل بلده واشترى بها المسكن والخدم وأثاث البيت ونحو

(١) فى ح : « حتى تنقض » .

(٢) تاجى توفى سنة ١٠٦ هـ (وقيل سنة ١٠٥ هـ) . وهو مفسر ، وله « تفسير القرآن » .
وقد أخذ التفسير عن لقي من الصحابة وعن سعيد بن جبير . وعن روى عنه جوير بن سعيد والحسن ابن يحيى البصرى (راجع : الذهبى ، ميزان الاعتدال ، ١ : ٤٧١ ، وابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ٤ : ٤٥٣) .

(٣) فى الأصل وغيره : « ليس » .

(٤) « مسلم » من اوب .

(٥) آل عمران : ٩٧ : « فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين » .

(٦) « إنه » من اوب و ح .

ذلك. فنشد^(٢) خروج أهل بلده. لا يجب عليه أن يبيع ذلك، ولا يجب الحج عليه.
 > فأما <^(٣) إذا كان له دواهم، وقت الخروج، مقدار الزاد
 والراحلة، ولم يكن له مسكن ولا خادم ولا زوجة، فأراد أن يصرفها
 إلى هذه الأشياء، فإنه يأثم، ويجب عليه الحج، ويلزمه الخروج معهم.

ومن شرائط الأداء

الإحرام : فإنه لا يصح أداء أفعال الحج بدون الإحرام، كما لا تصح
 الصلاة بدون التحريم: وهي^(٤) التكبير.
 وهذا عندنا.

وقال الشافعي : الإحرام ركن، وليس بشرط.
 وينبني على هذا الأصل^(٥) أن الإحرام، قبل أشهر الحج، جائز^(٦)، عندنا.
 وعند الشافعي : لا يجوز وهي^(٦) : شوال، وذو القعدة، وعشر^(٧) من ذي الحجة.
 لأنه ركن عنده، وأداء الركن لا يصح في غير وقته، كأداء الصلاة قبل
 الوقت. وعندنا لما كان شرطاً، يجوز وجوده قبل وقت الفصل، كالطهارة
 وستر العورة. في باب الصلاة، قبل الوقت^(٨).

(١) في أ : « فشد » .

(٢) في الأصل و ب و ح : « وبنته » . وفي أ : « ومثله » وما أختاره في المتن من
 الكسائي (٢ : ١٢٥ : ٧) .

(٣) في الأصل : « التحريم وهو » . وفي أ و ب و ح : « الإحرام وهو » .

(٤) « الأصل » من أ و ب . (٥) هكذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « جاز » .

(٦) في الأصل وغيره : « وهو » . (٧) في ب : « والعشر » . وفي أ و ح : « والعشر » .

(٨) « قبل الوقت » من أ و ب و ح .

وأجمعوا أن الإحرام قبل أشهر الحج، مكروه، لا^(١) لأنه قبل وقت الفعل، لكن لا احتمال أن يلحقه حرج عظيم في الامتناع عن محظورات الحج .
ومنها - الوقت شرط : لأن أداء الحج، في غير وقته، غير مشروع، لكونه مؤقتا - قال الله تعالى : « الحج أشهر معلومات »^(٢) - وهو : شوال ، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة^(٣)، فلا يجوز أداء شيء من الأفعال قبلها .
ومعظم أفعال الحج مؤقت ، بوقت خاص ، في مكان خاص^(٤) ، كطواف الزيارة في يوم النحر ، والوقوف بعرفة في يوم عرفة، ونحو ذلك - على ما يعرف إن شاء الله .

ومنها - شرط الخروج عن الحج : وهو الحلق أو التقصير ، بمنزلة السلام^(٥) : شرط الخروج عن الصلاة .

.

وأما الطهارة عن الحدث والجنابة ، في حالة الطواف فشرط^(٦) الكمال ، عندنا ، لا شرط الجواز .

وعند الشافعي شرط الجواز ، حتى إن الأفضل أن يعيد الطواف ،

(١) « لا » ساقطة من ب و ح .

(٢) البقرة : ١٩٧ : « الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تعملوا من خير يله الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولى الألباب » .

(٣) « لكونه مؤقتا . . . وعشر من ذي الحجة » ليست في ب .

(٤) « في مكان خاص » ليست في أ .

(٥) « في ب و أ : « السلام العمد » . وفي ح : « السلام في الصلاة شرط الخروج عنها » .

(٦) الفاء من أ .

ولو لم يعد يلزمه الدم^(١) : فى الجنابة يلزمه البدنة ، وفى الحدث يلزمه الشاة - لأن النقصان بسبب الجنابة أخش ، فكان الجزاء أكمل .

وأما محظورات الإصرام

فكثيرة - وهو : الارتفاق بمرافق المقيمين ، لأنه عبادة سفر ، من لبس المخيط والوطء ، ودواعيه من المس والقبلة ، والتطيب ، وإزالة التفت^(٢) ، وحلق^(٣) الشعر ، وتنف شعر الإبط ، وتقليم الأظفار ، وقتل القمل^(٤) ، و^(٥) من أخذ الصيود ، والإشارة إليها ، والدلالة عليها ، وقتلها^(٦) ، سواء كان مأكول اللحم أولا ، ونحو ذلك .

هذا يابى شرائط الحج .

فأما العمرة

فمعدنا : ليست بفريضة .

وقال الشافعى : فريضة ، وهى الحجة الصغرى .

واختلف مشايخنا : بعضهم^(٧) قالوا : هى سنة مؤكدة . وبعضهم قالوا :

واجبة - وهما متقاربان .

(١) « يلزمه الدم » ليست فى ا و ب . وفيهما : « ولان لم يعد » .

(٢) التفت الوسخ والشعث . وقضاء التفت إزالته بقص الثارب والأظفار وتنف الإبط

والاستعداد (حلق العانة) : المغرب . (٣) فى ا و ب و ح : « فى حلق » .

(٤) راجع الكسانى ٢ : ١٩٦ : ١٩ . (٥) الواو من ح .

(٦) « وقتلها » من ا و ب و ح . (٧) « بعضهم » ليست فى ا .

واحتج بقوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله ^(١) » ، ولقوله عليه السلام : « العمرة هي الحجة الصغرى » .

ولنا ما روى أبو هريرة أن أعرابيا سأل رسول الله صلى الله عليه عن الإيمان والشرائع ، فبين إلى أن قال : « وأن تقيم ^(٢) الصلاة المكتوبة ، وتؤدي الزكاة المفروضة ، وأن تحج البيت » فقال الأعرابي : هل على شيء سوى هذا ؟ فقال : « لا ^(٣) » ، إلا أن تتطوع ، ولم يذكر العمرة - وأما الآية فقراً ^(٤) بعضهم : « والعمرة لله » بالرفع ، ووقف على قوله : « وأتموا الحج » . ومع اختلاف القراء لا تكون حجة ، ولأن الآية نزلت في أهل الحديبية وهم خرجوا محرمين بالعمرة ، وإنها تصير واجبة بالشروع ، ثم حصروا ^(٥) ، فأوجب عليهم إتمام العمرة ، بطريق القضاء ، والحج بطريق الابتداء .

وأما وكن العمرة فشيآن : الطواف والسمي .

والإحرام شرط أدائها .

والخلق أو ^(٦) التقصير شرط الخروج .

وما ذكرنا من الشرائط في الحج ^(٧) ، فشرط في العمرة .

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) في - : « أقيموا » .

(٣) « لا » ليست في - .

(٤) القاء من اوب .

(٥) في اوب : « احصروا » . وفي - : « يحضروا » .

(٦) في - : « و » . (٧) في - : « في وجوب الحج » .

وكذلك ما ذكرنا من محظورات الحج فهو من محظورات العمرة .
وأما وقت العمرة : فالسنة كلها وقت لها ، ولا تكره ، سواء كانت ^(١)
في أشهر الحج أو في غيره ، إلا في خمسة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ،
وأيام التشريق — لأن الحاج مشغول بأداء الحج ، إلا إذا قصد القران
أو ^(٢) التمتع ، فلا بأس ، بل ^(٣) يكون أفضل في حق الآفاقي ^(٤) .

(١) التاء من اوب .

(٢) في ب و ح : « و » .

(٣) في ح : « بأن » .

(٤) انظر فيما بعد الهامش ١ ص ٥٩٩ .

باب الإحرام

في الباب فصول^(١) :
بيان أنواع المحرمين ،
وبيان مواقيت إحرامهم ،
وبيان الإحرام ،
وبيان الحج ، والعمرة ، والقران ، والمتعة - بشروطها ، وأركانها ، وسننها ،
وآدابها - على الترتيب .

أما بيان أنواع المحرمين - فنقول :

المحرمون أربعة : المفرد بالحج ، والمفرد بالعمرة ، والقارن بينهما ، والمتمتع .
فأما المفرد بالحج : < ف > أن يحرم بالحج لا غير .
والمفرد بالعمرة : أن يحرم بالعمرة لا غير .
والقارن : أن يجمع بين الحج والعمرة ، فيحرم بهما . ويقول : ليك
اللهم^(٢) بحجة وعمرة .

والمتمتع : أن يأتي بالعمرة والحج في أشهر الحج ، من غير أن يلم بأهله ،
سواء حل من إحرامه الأول أم لا ، على ما نذكر .

(١) « فصول » من ا و ب .

(٢) « اللهم » من ا و ب .

ثم هؤلاء الأصناف الثلاثة :

صنف منهم : أهل الآفاق ^(١).

وصنف منهم : من كان داخل الحرم ، وهم أهل مكة والحرم .

وصنف منهم : من كان خارج الحرم ، داخل مواقيت أهل الآفاق .

وأما مواقيت إمامهم

فمواقيت ^(٢) أهل الآفاق خمسة ، للحج والعمرة . وهي مواقيت بينها

رسول الله صلى الله عليه ، تمظيها للبيت ، حتى لا يجوز للآفاقي التجاوز

عن هذه المواقيت ، لدخول مكة ، لقصد الحج ، أو للتجارة ونحوها ، إلا محرما .

فلا أهل المراق ذات عرق ، ولا أهل المدينة ذو الحليفة ، ولا أهل الشام

الجحفة ، ولا أهل اليمن يللم ، ولا أهل نجد قرن - وقد وردت ^(٣)

أحاديث مشهورة في هذا الباب .

ثم هذه المواقيت هؤلاء من أهل الآفاق ، ولمن حصل من أهل ميقات

آخر في هذا الميقات .

وكذلك إن كان ^(٤) من أهل الحرم ^(٥) ، وأهل الحل ^(٦) من داخل هذه

(١) « وهم الذين منازلهم خارج المواقيت التي وقت لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم »
الكاساني ، ٢ : ١٦٤ .

(٢) « المواقيت جمع ميقات ، وهو الوقت المحدود - فاستعير للسكان كما استعير المكان للوقت في قوله تعالى : هنالك الولاية » البارقي ، العناية ، ٢ : ١٣١ .

(٣) التاء من - .

(٤) في ا و ب : « وكذلك من كان » . وفي ح : « وكذلك إن من كان » .

(٥) « وهم أهل مكة » الكاساني ، ٢ : ١٦٤ : ٥ .

(٦) « وهم الذين منازلهم داخل المواقيت الخمسة خارج الحرم ، كأهل بستان بنى عامر وغيرهم »
الكاساني ، ٢ : ١٦٤ : ٤ - ٥ .

المواقيت - إذا خرج إلى الآفاق للتجارة، ثم رجع: فحكمه حكم أهل الآفاق: لا يجوز له مجاوزته إلا محرماً، إذا قصد^(١) مكة، إما الحج أو لعمرة^(٢). فأما إذا قصدوا، <ب> المجاوزة، السكنى في بستان^(٣) بنى عامر، الذي هو داخل المواقيت، خارج الحرم - فإنه يباح لهم المجاوزة، من غير إحرام، وهي الحيلة في إسقاط الإحرام.

وروى عن أبي يوسف أنه لا يسقط ما لم يتوأن يقيم بالبستان خمسة عشر يوماً.

وأما ميقات من كان داخل المواقيت، خارج الحرم، كأهل بستان بنى عامر، للحج والعمرة جميعاً: <ف> من ديرة أهلهم أو^(٤) حيث شاءوا من الحل - <و> لا يباح لهم دخول مكة، بقصد الحج والعمرة، إلا محرمين^(٥).

وكذلك الآفاقي إذا حضر^(٦) بالبستان، والمكبي إذا خرج من الحرم إليه، وأراد أن يحج أو يعتمر: فيكون حكمهما^(٧) كحكم أهل البستان.

(١) في الأصل واوب و: «فحكمهم... لهم... قصدوا» لا أن في اوب: «قصد». (٢) في اوب: «إما للحج أو لعمرة» وفي الكاساني (٢: ١٦٤) مثل ملق للفق في موضع وفي موضع آخر من نفس الصفحة قال: «وكذلك لو أراد بمجاوزة هذه المواقيت دخول مكة: لا يجوز له أن يجاوزها إلا محرماً، سواء أراد بدخول مكة التمسك من الحج أو العمرة أو التجارة أو حاجة أخرى عندنا. وقال الشافعي: إن دخلها التمسك وجب عليه الإحرام، وإن دخلها الحاجة جاز دخوله من غير إحرام».

(٣) في ب: «السكنى بستان». وفي ح: «السكنى في بستان». وفي ا: «السكنى بستان».

(٤) الهمزة من اوب و: «وفي ح: «أو من حيث».

(٥) في الأصل واوب و: «محرماً».

(٦) في ح: «دخل» وفي اوب: «دخل».

(٧) هكذا في ا. وفي الأصل وغيره: «حكمها».

وأما ميقات من كان داخل الحرم : < ف> للحج^(١) من دؤيرة أهلهم ،
وحيثما شاءوا من^(٢) الحرم ، و< ل> لعمرة من الحل ، كالنعم^(٣) وغيره . وكذلك
من حصل بمكة من غير أهلها ، من البستلى والآفاقى ، فصكه حكم
أهل الحرم^(٤) .

ثم الآفاقى إذا جاوز الميقات ، بغير إحرام ، وهو يريد الحج أو العمرة ،
ثم عاد إلى الميقات قبل أن يحرم ، فأحرم منه ، وجاوزه محرما - فإنه لا يجب
عليه الدم ، لأنه قضى حقه بالإحرام .

فأما إذا أحرم بعد المجاوزة من داخل الميقات^(٥) ، للحج أو العمرة ،
ومضى على إحرامه ذلك ، ولم يعد : < ف> يجب عليه الدم ، لأنه أدخل
التقص في إحرامه .

فأما إذا أحرم ، ثم عاد إلى الميقات ، وجد التلية ، والإحرام : < ف>
يسقط عنه الدم في قول أصحابنا الثلاثة .
وعند زفر : لا يسقط .

ولو عاد إلى الميقات ، محرما ، ولم يجد التلية : لا يسقط عنه الدم عند
أبي حنيفة .

(١) « الحج » من أوب و ح .

(٢) في أوب : « في » .

(٣) مكان عند طرف حرم مكة من جهة المدينة والشام على ثلاثة أميال وقيل أربعة من مكة .
وقد سمي بذلك لأن عن يمينه جبلا يقال له نعيم وعن شماله جبلا يقال له ناعم والوادي نيمان (النوى) .

(٤) « الحرم » ليست في ح .

(٥) « لأنه قضى حقه ... من داخل الميقات » سابقة من ح .

وعند أبي يوسف ومحمد: يسقط، لبي أو لم يلب.

ولو لم يعد إلى الميقات حتى طاف شوطاً أو شوطين، أو وقف بعرفة في الحج - تأكد عليه الدم، حتى لا يسقط عنه، وإن عاد إلى الميقات وجدد التلبية.

ولو عاد إلى ميقات آخر، سوى الميقات الذي جاوزه من غير إحرام، وجدد التلبية^(١)، قبل أن يتصل بإحرامه بأفعال الحج أو العمرة، فهو كما لو عاد إلى ذلك الميقات.

وروى عن أبي يوسف: إن كان هذا الميقات محاذياً لذلك الميقات، الذي جاوزه، أو أبعد إلى الحرم، سقط الدم عنه؛ وإلا فلا.

وكذلك هذا الحكم في حق من كان داخل المواقيت، خارج الحرم، فيقاته دويرة أهله.

ولو دخل الحرم، لقصد الحج أو العمرة، من غير إحرام، ثم عاد إلى الحل، وجدد التلبية، فهو على ما ذكرنا من الاختلاف.

وكذلك هذا الحكم في حق أهل مكة^(٢)؛ فإن إحرامهم^(٣) للحج من الحرم، وللعمرة^(٤) من الحل.

ولو أنه إذا أحرم للحج، من الحل، وللعمرة من الحرم: يجب عليه الدم،

(١) « ولو عاد إلى ميقات آخر .. وجدد التلبية » ساقطة من ب و ح .

(٢) في ا و ب: « وكذلك الحكم في أهل مكة » .

(٣) كذا في ح . وفي الأصل و ا و ب: « إحرامه » .

(٤) في ح: « أو للعمرة » . وفي ا و ب: « والعمرة » .

إلا إذا أعاده^(١) ، على الاختلاف الذى ذكرنا .

ولو أن الآفاقى إذا جاوز الميقات ، لقصد الحج أو لقصد مكة للتجارة ، من غير إحرام ، و^(٢) دخل مكة كذلك ، فإنه يلزمه : إما حجة أو عمرة عندنا . وعند الشافعى : لا يلزمه شيء^(٣) .

فأما من كان خارج الحرم ، داخل المواقيت ، إذا دخل الحرم ، للتجارة ، لا لقصد الحج والعمرة ، فإنه لا يلزمه شيء .

وكذلك المكى إذا خرج إلى الحل ، للاحتطاب والاحتشاش ، ثم دخل مكة : لا يلزمه شيء ، ويباح له^(٤) الدخول ، من غير إحرام .

وأصله ما روى أن النبي عليه السلام رخص للحطابة^(٥) < فى > الدخول^(٦) ، من غير إحرام ، وهذا المعنى موجود فى حق < من > حوالى مكة ، من أهل الحل دون المواقيت ، لأن من حوالى مكة محتاجون إلى الدخول فيها ، لحوائجهم ، بخلاف الآفاقى ومن صار فى^(٧) جملتهم من أهل الحرم ، وخارج الحرم دون المواقيت ، لأن الأصل هو المجاوزة مع الإحرام ، تعظيما للحرم والكعبة ، وإنما سقط باعتبار الضرورة ، ولا ضروره فى حق

(١) فى اوب و : « عاد » .

(٢) فى : « أو » .

(٣) « شيء » من اوب و .

(٤) فى : كذا : « له كذا » .

(٥) فى اوب : « للحطابين » .

(٦) فى اوب : « بالدخول » .

(٧) فى : « من » .

الآفاقى، لأنه يدخل (١) مرة واحدة.

وكذلك الجواب فى حق الآفاقى إذا صار من أهل البستان، بأن قصد دخول البستان، لا دخول مكة، ثم أواد بعد ذلك أن يدخل مكة، من غير إحرام، له ذلك، ولا يلزمه شيء، لأنه صار من أهل البستان، حكما. ثم الآفاقى إذا لزمه الحج أو العمرة، بسبب مجاوزته الميقات فى دخول (٢) مكة من غير إحرام، فأحرم فى تلك السنة، لما وجب عليه بسبب (٣) المجاوزة، أو لحجة الإسلام، أو للحجة التى وجبت عليه بسبب النذر - فإنه يسقط عنه ما وجب عليه (٤)، بسبب (٥) المجاوزة.

ثم ينظر: إن خرج إلى ميقاته وأحرم منه - لا يجب عليه الدم، لمجاوزته، من غير إحرام.

وإن لم يخرج إلى ميقاته، لكن أحرم من ميقات أهل مكة إن كان بها، أو من ميقات أهل البستان إن كان بها - يجب عليه الدم (٦)، لمجاوزته، غير محرم، عن ميقاته الأصلى. وهذا عندنا.

وعند زفر: لا يسقط عنه الحج، الذى وجب عليه (٧)، لدخوله مكة من

(١) زاد هنا فى - « مكة » .

(٢) فى اوب و - : « ودخول » .

(٣) « عليه بسبب » ساقطة من ب . وفى - : « عليه لأجل » .

(٤) « عليه » من اوب و - .

(٥) فى اوب و - : « لأجل » .

(٦) « الدم » ليست فى ا .

(٧) « عليه » من اوب و - .

غير إحرام، إلا أن ينوى ما ^(١) وجب عليه، بسبب المجاوزة .
ولو تحولت السنة: لا يسقط عنه إلا بتعيين النية، بلا إجماع، لأنه صار
دينًا عليه، فلا ^(٢) بد من تعيين النية .

ولو أنه إذا نوى في السنة الثانية عما وجب عليه، لأجل المجاوزة،
وأجرم، لكن أجرم في ^(٣) وقت أهل مكة، وهو بمكة، أو في وقت أهل
البيستان، وهو بها، ولم يخرج إلى ميقاته - فإنه يسقط عنه ما وجب عليه،
لأجل المجاوزة .

ولا يجب عليه الدم، لترك ^(٤) التلبية، عند ميقاته، لأنه لما حصل بمكة
صار كللكي، وكذلك إذا حصل بالبيستان صار ^(٥) من أهله، فقد أتى
بالإحرام، في ميقاته، ونوى قضاء ما عليه، فيسقط عنه - فأما في السنة
الأولى فهو مؤد لما عليه ^(٦)، وقد وجب عليه الدم، بسبب مجاوزة ميقاته،
غير محرم، فلا يسقط عنه إلا بتجديد التلبية، أو بالعود إليه، محرماً، ولم يوجد .

وأما بيان الإحرام

وهو أن يوجد منه فعل هو من خصائص الحج، وتقترب به نية الحج أو
العمرة بأن يقول: « لبيك اللهم لبيك ! لا شريك لك ! لبيك ! إن الحمد

(١) في - : « عما » .

(٢) في اوب و - : « ولا » .

(٣) في - : « من » .

(٤) في ا : « لتركه » .

(٥) في اوب : « وصار » .

(٦) في - : « الأولى قبل ينوي ما عليه » .

والنعمه لك ، والمملك ، لا شريك لك » ، وينوى به الحج أو العمرة ^(١) إذا كان مفردا بالحج أو بالعمرة ، أو ينويهما جميعا إن كان قارنا . وإن كان متمتعا ، يريد الحج والعمرة : فإن شاء ذكر العمرة أو ^(٢) الحج في إهلاله فيقول : « ليك بحجة أو بعمرة أو بهما أو بالعمرة والحجة » ، فإنه روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أتاني آت من ربي وقال : قل ليك بعمرة وحجة » ^(٣) .

والأفضل أن يذكر النية ^(٤) باللسان ، مع القلب ، فيقول : « اللهم إني أريد الحج والعمرة فيسرها لي ، وتقبلها مني » .

ولو ذكر مكان التلية التسييح أو ^(٥) التهليل أو التحميد ^(٦) ، ونوى به الإحرام ، يصير محرما ، سواء كان يحسن التلية أو لا .

وكذلك إذا أتى بلسان آخر ، أجزاءه ، سواء كان يحسن العربية ^(٧) أو لا يحسنها ^(٨) - هكذا جواب ظاهر الرواية ^(٩) .

وروى الحسن عن أبي يوسف أنه إذا كان لا يحسن التلية : جاز ، وإلا

(١) « بأن يقول .. العمرة » من أوب و ح .

(٢) في ب : « و » .

(٣) في أوب و ح : « بحجة وعمرة » .

(٤) في أوب : « التلية » .

(٥) في ح : « و » .

(٦) « أو التحميد » ليست في ح .

(٧) في ب : « التلية » .

(٨) « يحسنها » من أوب و ح .

(٩) في أوب و ح : « الروايات » - « وروى عن محمد أنه لا يصير محرما إلا إذا كان لا يحسن

العربية كما في باب الصلاة : الكاساني ، ٢ : ١٦١ : ٢٩ .

فلا ، كما في الصلاة^(١) .

والصحيح أن هذا بالاتفاق: وأما أبو حنيفة > فقد < مر على أصله .
في باب الصلاة ، وهما فرقاً بين الصلاة والحج ، لأن النيابة جارية في
الحج بخلاف الصلاة .

ولو قلد^(٢) بدنة^(٣) ، ونوى الإحرام ، وساقها ، وتوجه^(٤) معها : يصير
محرمًا ، سواء قلد بدنة تطوعاً أو نذراً ، أو جزاء صيد^(٥) ونحو ذلك ، لأن
تقليد البدنة ، مع السوق ، من خصائص أفعال الحج ، لأن الحاج يقلدون
بدنهم ، وذلك بأن > ي < علقوا عليها شراك نعل أو عروة مزادة أو
ما أشبه ذلك من الجلود .

فإذا وجد > ت < نية الإحرام مقارنة^(٦) لفعل ، هو من خصائص
الحج - يصير محرمًا ، لما عرف أن مجرد النية ، لا يعتبر ، ما لم يقترن بالفعل .

(١) في الكاساني (١٦ : ١٦١ : ٢) : « وروى عنه [عن أبي يوسف] أنه لا يصير محرمًا
إلا بلفظ التلبية كما لا يصير شارعاً في الصلاة إلا بلفظ التكبير » فلو قدم عبارة « وروى الحسن
... كما في الصلاة » على عبارة « وكذلك إذا أتى بلسان » لكان أظهر .

(٢) تقليد الهدى أن يملق بئق البعير قطعة من جلد ، يعلم أنه هدى ، فيكف الناس عنه .
والقلادة معروفة (المصباح) .

(٣) « البدنة قالوا هي ناقة أو بقرة » وزاد الأزهري : أو بئر ذكر . قال : ولا تقع البدنة على
الشاة . وقال بعض الأئمة : البدنة هي الإبل خاصة . ويدل عليه قوله تعالى : « فإذا وجبت جنوبها » .
سميت بذلك لعظم بدنها . وإنما ألحقت البقرة بالإبل بالسنة ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « تجزى
البدنة عن سبعة ... النخ » المصباح .

(٤) في - : « أو ساقها أو توجه » .

(٥) في - كذا : « أو نوى حراً صيداً » .

(٦) في الأصل وغيره : « مقارنة » .

فأما إذا قلد بدنة ، ونوى الإحرام ، ولم يسق^(١) البدنة ، ولم يتوجه معها ، بل بعث بها^(٢) على يد رجل ، وأقام^(٣) في بلده - لا يصير محرما ، لأنه لم يوجد منه إلا الأمر بالدبح ، وذلك لا يكون من أفعال الحج .

ولو قلد شاته ، وساقها ، ونوى الإحرام : لا يصير محرما ، لأنه تقليد المشاة غير معتاد في باب الحج .

وكذلك لو جلل^(٤) بدنة بأن لبسها الجل^(٥) ، ونوى الإحرام ، وساقها ، لا يصير محرما ، لأنه ذلك ليس بقربة ، ولا^(٦) نسك من^(٧) مناسك الحج . ولو أشعر بدنته ، بأن طعن^(٨) في سنامها في الجانب^(٩) الأيسر ، فسأل منه الدم ، ونوى به الإحرام ، لا يصير محرما : أما عند أبي حنيفة فلا لأن الإشعار مكروه وليس بسنة ، وعندهما - وإن كان سنة - ولكن ليس من خصائص الحج ، لأنه الناس تركوه ، لأنه يشبه المثلة .

فأما إذا نوى عند^(١٠) الإحرام ، ولم يذكر التلية ، ولم يوجد منه تقليد

(١) في - كذا : « ولم يسق شعر » . وفي اوب : « ولم يشمر » .

(٢) « بها » من - .

(٣) هكذا في اوب و - . وفي الأصل : « فأقام » .

(٤) جَلَّلَ الشيء غطاه (المصباح) .

(٥) هكذا في اوب و - . وفي الأصل : « يجل » . وجل الرواية كتوب الإفتان يلبسه

ليقيه البرد (المصباح) .

(٦) « ولا » من اوب .

(٧) في اوب : « في » .

(٨) كذا في اوب . وفي الأصل و - : « طعن » .

(٩) كذا في اوب . وفي الأصل و - : « في جانبه » .

(١٠) « عند » من اوب و - .

البدنة والسوق ، لا يصير محرماً - عندنا .

وعند الشافعي : يصير محرماً .

وروى عن أبي يوسف مثله .

والصحيح قولنا - لأن^(١) مجرد النية لا عبرة به ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « إن الله تعالى عفا عن أمتي ما تحدثت بها^(٢) أنفسهم ، ما لم يتكلموا^(٣) أو يفعلوا » .

وأما بيان^(٤) الحج ، والعمرة ، والقران ، والمنعة ،

على سبيل الاستقصاء - فنقول :

إن من كان من أهل الآفاق إذا بلغ الميقات ، وهو يريد العمرة^(٥) ومرفها ، ولم يسق الهدى مع نفسه^(٦) ، فإنه يتجرد ، ويغتسل ، أو^(٧) يتوضأ ، والاغتسال أفضل .

ثم يلبس ثوبين : إزاراً ورداء ، غسيلين أو جديدين^(٨) . ويمس من^(٩)

(١) في ا و ب : « لأن » .

(٢) في ا و ب : « ما تحدث به » . وفي ح : « ما تحدث بها » .

(٣) في ح كذا : « ما لم يكلموا » .

(٤) « بيان » ليست في ح .

(٥) في ح كذا : « العمرة الحج وحدهما » .

(٦) زاد في ا و ب هنا : « وحده » .

(٧) في ب : « و » .

(٨) هكذا في ا و ب و ح والكاساني (٢ : ١٤٤ : ٧) . وفي الأصل : « ثوبين

إزارين غسيلين : إزار ورداء ، أو جديدين » .

(٩) « من » من ا و ب .

الطيب ما شاء، ويدهن بأي دهن شاء، سواء كان يبقى على بدنه أثره بعد الإحرام أو لا - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

وعلى قول محمد وزفر: يكره أن يتطيب بطيب يبقى أثره بعد الإحرام. ثم يصلي ركعتين . ثم ينوي العمرة ، ويلبي في دبر صلاته بذلك ^(١) ، أو بعد ما تستوي به راحلته على الوجه الذي ذكرنا - ويرفع ^(٢) صوته بالتلبية ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : «أفضل الحج العجج والثج ^(٣)» - فالعجج رفع الصوت بالتلبية ، والثج ^(٤) هو تسيل الدم بالذبح . ثم يكرر ^(٥) التلبية في أدبار الصلوات المكتوبات والنوافل ، بعد الإحرام ، وكلما علا شرفاً ، أو هبط وادياً ، أو لقي ركبا ، وكلما استيقظ من منامه ، وفي الأسفار ^(٦) - هكذا جاءت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه .

فإذا أتى مكة - فلا بأس بأن يدخلها ، ليلاً أو نهاراً ، ويأتي المسجد الحرام ، ويبدأ بالحجر الأسود . فإذا استقبله ، كبر ، ورفع يديه كما يرفع في الصلاة ثم يرسلهما ، ثم يستلمه ، إن أمكنه من غير أن يؤذي أحداً ، وإن لم يمكنه ، كبر ، وهلل ، وحمد الله ، وصلى على النبي عليه السلام ، وهو رافع

(١) في اوب : « ذلك » . وفي ح : « تلك » . وفي الكاساني (٢ : ١٤٥ : ٢) : « ثم يلبي في دبر كل صلاة » .

(٢) هكذا في اوب وح . وفي الأصل : « يرفع » .

(٣) و (٤) في ب : « والبنج » .

(٥) في اوب : « تكون » . وفي الكاساني (٢ : ١٤٥ : ١٣) : « ويكثر » .

(٦) في اوح : « وبالأسفار » .

يديه ، مستقبلاً بوجهه إليه . وقال مشايخنا : إذا لا فضل أن يقبل الحجر ، إن أمكنه ، ويستلمه ، فإنه روى عن عمر رضي الله عنه أنه قبله ، والأئمة . وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بك حفاً^(١) . ثم يقطع التلبية عند استلام الحجر^(٢) ، ولا يلي بعده في العمرة .

ثم يأخذ عن يمين الحجر مما يلي^(٣) الباب . فيفتح الطواف ، فيطوف حول الكعبة ، سبعة أشواط : يرمل^(٤) في الثلاثة الأولى ، ويمشي على هيئته في الأربع الباقية ، من الحجر إلى الحجر^(٥) ، ويستلم الحجر في كل شوط ، مفتحاً لطوافه به ، فإن ازدحم الناس في الرَّمْل^(٦) ، يرمل^(٧) ، بعد ذلك ، إذا وجد مسلماً .

وإن استلم الركن اليماني ، كما استلم الحجر الأسود ، فهو حسن . وإن تركه ، فلا^(٨) يضره .

وذكر الطحاوي عن محمد أنه يستلم الركن ، ويفعل به ما يفعل بالحجر الأسود .

-
- (١) « وقال مشايخنا ... حفاً » من ا و ب . وحفي به بالغ في إكرامه (المغرب) .
 (٢) في ب و ا : « عند استلامه للحجر الأسود » .
 (٣) في ح : « ما يلي » .
 (٤) هكذا في ا و ب . وفي الأصل : « فيرمل » . وفي ح : « ويرمل » . ويرمل في الطواف هرول - يرمل بالضم رَمَلاً ورَمَلَانَا بالتحريك فيهما (المغرب) .
 (٥) « من الحجر إلى الحجر » ليست في ا .
 (٦) في ا و ب و ح : « فإن زحم في الرمل » .
 (٧) في ب : « وقف يرمل » ولعلها : « وقف < و > يرمل » .
 (٨) الفاء من ا .

وينبغي أن يكون الطواف ، فى كل شوط ، من وراء الحطيم ، فإن الحطيم من البيت .

فإذا فرغ من الطواف ، يصلى ركعتين ، عند مقام إبراهيم عليه السلام أو حيث تيسر عليه ، فى ^(١) المسجد - وهى عندنا واجبة .

وقال الشافعى : سنة

ثم إذا ^(٢) فرغ من ركعتى الطواف ، يعود إلى الحجر الأسود ، فيستله ، إن أمكنه ، أو يستقبله بوجهه ، ويكبر ، ويهمل ، ويحمد الله تعالى ، على ما ذكرنا ، حتى يكون افتتاح السعى باستلام الحجر ، كما يكون افتتاح الطواف به .

ثم يخرج من باب الصفا ، أو من أى باب تيسر له ، فيبدأ بالصفا ، فيصعد عليها ، ويقف من حيث يرى البيت ، ويحول وجهه إلى الكعبة ، ويكبر ، ويهمل ، ويحمد الله تعالى ، ويثنى عليه ، ويصلى على النبي صلى الله عليه ، ويسأل الله تعالى حوائجه ، ويرفع يديه ، ويجعل بطون كفيه نحو السماء .

ثم يهبط منها نحو المروة ، ماشيا على هيئته ، حتى ينتهى إلى بطن الوادى . فإذا كان عند الميل الأخضر ^(٣) سعى فى بطن الوادى ، سعيا ، حتى

(١) فى ا و ب : « من » .

(٢) « إذا » ليست فى ح .

(٣) « الأخضر » ليست فى ح . والميلان الأخضران هما شيثان على شكل الميلين منعوتان من قس جدار المسجد الحرام ، لآنها متفعلان عنه . وهما علامتان لموضع المروة فى ممر بطن الوادى بين الصفا والمروة (المغرب) .

يجاوز الميل الأخضر ، ثم يصعد على المروة ، مشياً ، على هيئته .

فإذا صعد ، يقف ، ويستقبل بوجهه الكعبة ^(١) ، ويفعل مثلما فعل على الصفا ، ويطوف ، بينهما ، سبعة أشواط : يبدأ بالصفا ، ويختم بالمروة ؛ و ^(٢) يعد البداية ^(٣) شوطاً ^(٤) . والعود شوطاً آخر ، فيسمى ^(٥) في بطن الوادي ، كلما مر به .

وذكر الطحاوي وقال : يبتدىء في كل مرة بالصفا ، ويختم بالمروة ^(٦) ، ولم يعد عوده من المروة إلى الصفا شوطاً .
والصحيح هو الأول .

فإذا فرغ من السعي ، يخلق أو يقصر ، والخلق أفضل . وقد ^(٧) تمت العمرة ، وحل له جميع المحظورات الثابتة ^(٨) بالإحرام .
وليس عليه في العمرة طواف الصدر .

هذا إذا لم يسق الهدى . فإن ساق الهدى ، أقام محرماً ، ولم يقصر ، ولم يخلق للعمرة ، لأن سوق الهدى دليل قصد التمتع ،

(١) كذا في ب . وفي الأصل و ا و ح : « إلى الكعبة » .

(٢) « و » من ا و ح .

(٣) في الأصل و ا و ح : « البداية » - راجع ما ذكرناه في الهامش ٩ ص ١٧ .

(٤) « ويد ... شوطاً » ليست في ب ومكانها يياض .

(٥) في ا و ح : « وسمى » . وفي ب : « ويسمى » .

(٦) هكذا في ب والكاساني (٢ : ١٤٩ : ١١) ومختصر الطحاوي (ص ٦٣) .

وهي (بالمروة) ساقطة من ح . وفي الأصل و ا : « بالصفا » .

(٧) في ح : « فقد » .

(٨) « الثابتة » ناقصة من ب ومكانها يياض .

والتمتع^(١) إذا ساق الهدى ، لا يحل له^(٢) ، ما لم يفرغ من الحج ، فهذا لم يقصر ، ولم يحلق ، لأنه شرط الخروج^(٣) ، وهو لم يخرج .

وأما المفرد بالحج فإنه ينوى إحرام الحج عند الميقات .
فإذا أتى مكة فإنه يستقبل^(٤) بطواف اللقاء ، تحية للبيت ، سبعة أشواط .
والأفضل أن لا يسمى بين الصفا والمروة ، لأن طواف اللقاء سنة ، والسمى واجب ، فما^(٥) ينبغي أن يجعل الواجب تبعاً للسنة ، ولكنه يؤخر إلى طواف الزيارة ، لأنه ركن ، والواجب يجوز أن يكون تبعاً للفرض .
ومتى أقر السعى عن طواف اللقاء ، فإنه لا يرمل فيه ، وإنما الرمل سنة في طواف يعقبه السعى - عرفناه بالنص ، بخلاف القياس ، فيقتصر على مورد النص ، لكن العلماء رخصوا في الإتيان بالسعى عقب طواف اللقاء ، لأن يوم النحر ، الذي هو وقت طواف الزيارة ، يوم شغل ، من الذبح ورمى الجمار ونحو ذلك ، فكان فيه تخفيف بالناس .

وإذا أتى بالسعى ، عقب طواف اللقاء ، فينبغي^(٦) أن يرمل ، كما في طواف العمرة .

ثم الحاج لا يقطع التلبية عند استلام الحجر ، وفي العمرة يقطع .
ثم^(٧) بعد طواف اللقاء ، له أن يطوف ماشاء ، إلى يوم التروية ،

(١) « والتمتع » ساقطة من أ .

(٢) « له » من أ وب و ح .

(٣) « في » : « يشترط الخروج » . وفي أ : « شرط للخروج » .

(٤) « في أ وب و ح » : « يشتغل » . (٥) « في ح » : « وما » .

(٦) « الفاء من أ وب » . (٧) « ثم » ساقطة من ب .

ويصلي، لكل أسبوع، ركعتين، في الوقت الذي يباح فيه^(١) التطوع .
فإذا كان يوم التروية، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، يصلي صلاة
الفجر بمكة، ثم يقدو^(٢) مع الناس إلى منى، ويصلي بها الظهر والمصر^(٣)
والمغرب والعشاء لأوقاتها^(٤)، ويبيت بها ليلة عرفة .

فإذا أصبح يوم عرفة، يصلي صلاة الفجر بمنى، لوقتها^(٥) المعروف .
فإذا طلعت الشمس، دفع^(٦) منها إلى عرفات، على السكينة والوقار .
فإذا بلغ^(٧) إليها، ينزل بها حيث أحب، إلا في بطن عرفة .
فإذا زالت الشمس، يؤذن المؤذن، والإمام على المنبر، فإذا فرغ من
الأذان، يقوم الإمام، ويخطب خطبتين قائماً، ويفصل بينهما بجلسة خفيفة،
كما في يوم الجمعة .

فإذا خطب الإمام، يقيم المؤذن الصلاة^(٨)، ويصلي بهم الإمام
صلاة الظهر، ثم يقوم ويصلي بهم صلاة العصر^(٩)، في وقت الظهر^(١٠)، بأذان
واحد^(١١)، وإقامتين .

(١) « فيه » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « به » .

(٢) في ا و ب : « يروح » .

(٣) « والمصر » ساقطة من ب .

(٤) في ا : « في أوقاتها » . وفي ب : « لأوقاتها » . وفي ح : « لأوقات » .

(٥) في ا : « في وقتها » .

(٦) في ا و ب : « رجع » .

(٧) في ا : « فإذا رجع » . وفي ب : « فإذا دفع » .

(٨) « الصلاة » من ا و ب .

(٩) زاد هنا في ح : « ثم » .

(١٠) في ا و ب : « في وقت واحد » .

(١١) « واحد » ليست في ب .

ولا يشتغل الإمام، ولا القوم؛ بالسنن والتطوع، فيما بينهما. وإذا اشتغلوا بذلك، أعاد المؤذن أذان العصر. ويخفى الإمام بالقراءة^(١) فيها^(٢)، كما في سائر الأيام.

فإن كان الإمام مقيماً، من أهل مكة، يتم الصلاتين أربعاً أربعاً^(٣)، ويتم القوم معه، وإن كانوا مسافرين، لأن المسافر إذا اقتدى بالمقيم، في الوقت، يجب عليه الإتمام، تبعاً للإمام.

وإن كان الإمام مسافراً، يصلي ركعتين ركعتين^(٤)، ويقول^(٥) لهم بعد الفراغ: أتموا صلاتكم يا أهل مكة، فإننا قوم سفر.

فإذا فرغ^(٦) من الصلاة، راح الإمام إلى الموقف، والناس معه، عقيب انصرافهم عن الصلاة، فيقف الإمام على راحلته، وهو^(٧) أفضل، وإلا فيقف قائماً، والناس يقفون معه. وكل من كان وقوفه إلى الإمام أقرب، فهو أفضل، لأن الإمام يعلم الناس أمور المناسك، حتى يستمع منه.

وعرفات كلها موقف إلا بطن عُرنة^(٨)، فلا ينبغي الوقوف فيها.

(١) في اوب: «القراءة».

(٢) هكذا في اوب و ح. وفي الأصل: «فيها».

(٣) «أربعاً» من اوب و ح.

(٤) في اوب و ح: «ركعتين» مرة واحدة.

(٥) في اوب: «فيقول».

(٦) زاد هنا في اوب: «الإمام».

(٧) في ح: «فهو».

(٨) واد بجذاء عرفات (المغرب). انظر فيما تقدم الهامش ١١ ص ١٢٤.

فيقفون إلى غروب الشمس ، فيكبرون ، ويهللون ، ويحمدون الله ، ويشنون عليه ، ويصلون على النبي عليه السلام ، ويسألون الله تعالى حوائجهم ، فإنه وقت مرجو : قال النبي عليه السلام : « أفضل الدعاء دعاء أهل عرفة ، وأفضل ما قلت ^(١) وقالت الأنبياء قبل عشية عرفة : لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت ^(٢) ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير » . وروى عن النبي عليه السلام أنه قال : « إن الله تعالى يباهى بأهل عرفة ، يوم عرفة ، فيقول : انظروا ملائكتي إلى عبادي : يأتون ^(٣) شعنا غبرا ، يأتون ^(٤) من كل فج عميق ، اشهدوا ^(٥) أنني قد غفرت لهم - فيرجعون كيوم ولدتهم أمهم » .

فإذا غربت الشمس دفع ^(٦) الإمام ، والقوم خلفه ، على السكينة والوقار ، إلى مزدلفة ، من غير أن يصلوا صلاة المغرب بعرفة ^(٧) ، فإن دفع ^(٨) أحد منهم ، قبل غروب الشمس ، ينظر : إن جاوز حد عرفة بعد غروب الشمس ، فلا شيء عليه ، فإن ^(٩) جاوز قبل الغروب وجب عليه دم ، وإن عاد إلى

(١) في ح : « ما قلنا » .

(٢) « يحيى ويميت » ليست في أ

(٣) في ب : « يأتون » .

(٤) « يأتون » ليست في ب .

(٥) في ح : « ليشهدوا » .

(٦) في أ و ح : « رجع » .

(٧) « من غير ... بركة » من أ و ب .

(٨) في أ و ح : « رجع » .

(٩) في أ و ب و ح : « وإن » .

عرفة قبل الغروب ، ثم دفع^(١) الإمام و^(٢) القوم ، بعد الغروب ، سقط عنه الدم ، وقال زفر : لا يسقط ، كما في مجاوزة الميقات .

وإن عاد إلى عرفة بعد الغروب^(٣) ، لا يسقط الدم ، بالإجماع .

ثم وقت الوقوف بعرفة : بعد زوال الشمس من يوم عرفة ، إلى طلوع الفجر من يوم النحر ، فمن حصل^(٤) في هذا الوقت بعرفات ، وهو عالم بها أو جاهل ، أو نائم أو مغشى عليه ، فوقف بها ، أو مر بها ولم يقف ، صار مدركا للحج ، ولا يحتمل القوات بعده ، لقوله عليه السلام : « الحج عرفة » - فمن وقف بها ، فقد تم حجه ، غير أنه إن أدرك عرفة بالنهار ، وعلم به^(٥) ، فإنه يقف بها إلى غروب الشمس ، فإن لم يقف بها ، ومر بها ، بعد الزوال قبل الغروب : يجب عليه الدم .

وإن أدركها بعد الغروب ، فلم يقف ، ومر بها ، فلا شيء عليه . وإن لم يدرك عرفة ، حتى طلع الفجر من أول يوم النحر ، فقد فات حجه ، وسقط عنه أفعال الحج ، ويتحول إحرامه إلى العمرة ، فيأتي بأفعال العمرة ، ويحل^(٦) ، ويجب عليه قضاء الحج من قابل إلا في فصل واحد ، وهو أنه إذا اشتبه عليهم هلال ذي الحجة ، فأكملوا عدة ذي القعدة

(١) في اوب و ح : « رج » .

(٢) في ح : « أو » .

(٣) « سقط عنه الدم ... بعد الغروب » ليست في ب .

(٤) في ا : « حضر » .

(٥) في اوب : « بها » .

(٦) « ويحل » ليست في ح .

ثلاثين يوما، ووقفوا بعرفة، ثم تين أن^(١) ذلك يوم النحر، فإن وقفهم صحيح، وحجهم تام، لحديث^(٢) رسول الله صلى الله عليه : « حجكم يوم تحجون » .

ثم إذا أتوا مزدلفة، ينزل كل واحد حيث أحب بمزدلفة، إلا وادى مُحَسِّر، ويكره النزول على قارعة الطريق، ولكن يتنحى عنه، يمينه أو يسرة، حتى لا يتأذى به المار .

فإذا غاب الشفق، ودخل وقت العشاء، يصلي الإمام بهم صلاة المغرب، وفي وقت العشاء، ثم يصلي بهم صلاة العشاء، بأذان واحد^(٣)، وإقامة واحدة، ولا يشتغل بينهما بتطوع، ولا بغيره، فإن اشتغل بذلك فينبغي أن تعاد الإقامة، ويصلي العشاء^(٤)، لأنه وجد الفاصل بينهما، فلا بد من الإقامة، لإعلام الناس .

ثم يبيت هو، مع الإمام والناس، بمزدلفة .
فإذا طلع الفجر يصلي الإمام^(٥) مع الناس بغلس، ثم يقف مع الناس في موضع الوقوف - والأفضل أن يكون وقوف^(٦) الناس خلف الإمام، عند^(٧) الجبل الذي يقال له « قَرْح » .

(١) زاد في ب منا: « كان » .

(٢) في ح: « بحديث » .

(٣) « واحد » من ب و ا .

(٤) « العشاء » من ا و ب و ح . وفي الأصل: « ويصلي أربعا » .

(٥) « الإمام » من ا و ب . وفيها: « بالناس » .

(٦) هكذا في ا و ب . وفي الأصل و ح: « وقوفه » .

(٧) في ا و ب: « على » .

ووقت الوقوف بمزدلفة : بعد^(١) طلوع الفجر من يوم النحر، إلى أن يسفر جدا^(٢)، فمن حصل في هذا الوقت، في جزء من أجزاء المزدلفة، فقد أتى بالوقوف، ولا شيء عليه^(٣)، غير أن السنة ما وصفنا .

ومن مر إلى منى، قبل الوقوف بمزدلفة، قبل طلوع الفجر^(٤)، فعليه دم، لترك الوقوف بمزدلفة، إذ هو واجب، إلا إذا كان به^(٥) علة وضعف، فيخاف الزحام، فيدفع^(٦)، منها ليلاً، ولا شيء عليه، لما روى عن النبي عليه السلام أنه رخص للضعفة^(٧) أن يتعجلوا من مزدلفة ليل . ثم يفيض الإمام مع القوم، من مزدلفة^(٨)، قبل طلوع الشمس، ويأتي منى .

وينبغي أن يأخذ كل واحد حصي الجمار، من المزدلفة أو من الطريق^(٩) . ولا يأخذ من الجمار التي رميت عند الجمرة، لما قيل إنه حصي من لم يقبل حجه، فإن من^(١٠) قبلت حجته رفعت جمرته .

(١) في اوب : « وقت » .

(٢) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « جيلا » .

(٣) « ولا شيء عليه » ليست في ب .

(٤) في ح : « الشمس » وهو خطأ .

(٥) في اوب : « عن » .

(٦) في ا : « فيرجع » .

(٧) جمع « ضعيف » . وفي اوب : « ضفاء » .

(٨) « من مزدلفة » ليست في اوب .

(٩) « الطريق » من اوب و ح والكاساني (٢ : ١٥٦ : ١٥) . وفي الأصل :

« الطواف » .

(١٠) « من » من اوب و ح . وفي ا : « ولما قيل إن من قبلت ... » . وفي ب : « لما قيل إن » .

ثم يأتي جرة العقبة ، قبل الزوال ، فيرميها بسبع حصيات ، في بطن الوادي من أسفل إلى أعلى ، فوق حاجبه^(١) الأيمن ، مثل حصي الحزف ، ويكبر^(٢) مع كل حصاة يرميها ، ويقطع التلية عند أول حصاة يرميها ، ولا يرمي^(٣) يومئذ من الجمار شيئاً غيرها ، ولا يقف عندها ، وبأى شيء رماه من الأرض ، أجزأه ، حجراً كان أو طينا .

ولو رمى جرة العقبة ، بعد طلوع الفجر ، قبل طلوع الشمس : أجزأه ، عندنا .

وعند الشافعي : لا يجوز ، إلا بعد طلوع الشمس .

والأفضل عندنا أن يرمي بعد طلوع الشمس .

ثم يرجع إلى منى ، فإن كان معه شاة يذبح ، وإن لم يذبح فلا يضره ، لأنه مفرد بالحج ، فلا^(٤) دم عليه ، فينبغي أن يحلق أو يقصر ، والحلق أفضل .

وإن كان قارناً أو متمتعاً ، فعليه الذبح ، فينبغي أن يذبح أولاً ، ثم يحلق أو يقصر .

فإذا حلق حل له كل شيء إلا النساء .

ثم يزور البيت ، من^(٥) يومه ذلك ، ويطوف طواف الزيارة ، أو من الغد ،

(١) في ا و ح : « جانبه » .

(٢) في ا و ب : « وليكبر » .

(٣) « ولا يرمي » ليست في ا .

(٤) في ح : « ولا » .

(٥) في ا : « في » .

أو بعد الغد ، فوقه أيام النحر ، وهي ثلاثة أيام ^(١) ، وأولها أفضل ^(٢) .
ثم إن سعى في طواف اللقاء ، لا يرمل في طواف الزيارة ؛ وإن لم
يسع ، عقيب طواف اللقاء ^(٣) ، فيسمى عقيب طواف الزيارة بين الصفا
والمروة ، ويرمل في هذا الطواف .

فإذا طاف طواف الزيارة أو أكثره ^(٤) - حل له النساء أيضاً ^(٥) .
ثم يخرج إلى منى ، ولا بيت بمكة ولا بالطريق ، ويكره أن يبيت
في غير منى ، في أيام منى .

فإذا كان في اليوم الثاني من أيام النحر ، رمى الجمار الثلاث بعد
الزوال : فيبدأ بالجمرة الأولى التي عند مسجد الحيف ، فيرميها بسبع
حصيات ، مثل حصى الحزف ، ويكبر مع كل حصاة يرميها ، ويقف عندها ،
ويكبر ، ويحمد الله تعالى ، ويثنى عليه ، ويصلي على النبي عليه السلام ، ويدعو
الله حوائجه ، ويرفع يديه عند الدعاء بسطاً ^(٦) .

ثم يأتي الجمرة الوسطى ، ويفعل فيها كما يفعل في الأولى .
ثم يأتي جمرة العقبة ، فيفعل بها ، كما فعل ^(٧) بالأمس ، ولا يقف .
ثم ^(٨) يرجع إلى رحله ، فإن أراد أن ينفر من منى إلى مكة ، فله ذلك -

(١) « وهي ثلاثة أيام » من اوب .

(٢) « أفضل » ليست في - .

(٣) « عقيب طواف اللقاء » من اوب .

(٤) في اوب و - : « أكثر » .

(٥) « أيضاً » ليست في اوب .

(٦) « بسطاً » من اوب .

(٧) كذا في اوب . وفي الأصل و - : « يفعل »

(٨) في - : « حتى » .

لقوله تعالى : « فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ^(١) » .

وإن أقام ولم ينفر حتى طلع الفجر من اليوم الثالث من أيام النحر ، فعليه أن يرمى الجمار الثلاث فيه ^(٢) ، بعد الزوال ، كما رماه ^(٣) بالأمس ، فيقف ^(٤) عند الجمرتين الأولين ، ولا يقف عند العقبة .

وإذا أراد أن ينفر ، ويدخل مكة ، تفر قبل غروب الشمس . فإن لم ينفر حتى غربت الشمس ، فإن الأفضل له ^(٥) أن لا ينفر ، حتى يرمى الجمار الثلاث من الغد .

ولو تفر قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع ، فلا شيء عليه ، وقد أساء . وعلى قول الشافعي : إذا غربت الشمس من اليوم الثالث ، فلا يحل له النفر ، حتى يرمى الجمار الثلاث ، في اليوم الرابع .

وكذلك عندنا ^(٦) : إذا طلع الفجر من اليوم الرابع ، وهو آخر أيام التشريق ، يجب عليه الإقامة ، ولا يحل له النفر حتى يرمى الجمار الثلاث ، كما في الأمس . ولو تفر قبل الرمي : فعليه دم .

ثم من نفر في ^(٧) النفر الأول أو في ^(٨) الثاني ، فإن له أن يحمل

(١) البقرة : ٢٠٣ .

(٢) في - : « فيها » .

(٣) كذا في اوب . وفي الأصل : « رمى » . وفي - : « رمى هو » .

(٤) في اوب : « ويقف » .

(٥) « له » من اوب و - .

(٦) « عندنا » من اوب و - .

(٧) في - : « من » .

(٨) في ب : « وفي » . وفي - : « أو من » .

ثقله^(١) مع نفسه ، ويكره أن يقدمه^(٢) ، لأنه سبب لشغل قلبه .
وينبغي أن ينزل بالأبطح ساعة ، ويقال له المحصب ، وهو موضع
بين منى ومكة ، لأن النبي عليه السلام نزل به^(٣) .
ثم يدخل مكة ، ويطوف طواف الصدر ، لما روى عن النبي عليه
السلام أنه قال : « من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف » .
فإذا فرغ من طواف الصدر ، فأتى المقام ، فيصلى عنده ركعتين ، ثم
يأتي زمزم ، ويشرب من مائها ، قائماً ، ويصب بعضه على وجهه ورأسه .
ثم يأتي الملتزم ، وهو بين الحجر الأسود والباب ، ويضع صدره ووجهه
عليه ، ويتشبث بأستار الكعبة ، ويسأل الله تعالى حوائجهم ، ثم يستلم الحجر^(٤) ،
ويكبر^(٥) الله ، وإن أمكنه أن يدخل البيت فحسن ؛ وإن لم يدخل
أجزأه ولا يضره .

ثم يرجع فإن أراد أن يعتمر^(٦) ، بعد الفراغ من الحج ، وبعد مامضى
أيام النحر والتشريق ، كان له ذلك - ولكنه يخرج إلى التعميم ، فيحرم^(٧)

(١) الثقل متاع المسافر وحشمه . وحشم الرجل قرابته وعياله ومن يغضب له إذا أصابه
أمر (المغرب) .

(٢) في الأصل وغيره : « يقدمها » . وفي الكاساني (٢ : ١٥٩ : ٣ من أسفل) :
« ويكره تقديمه » . وأضاف في اوب : « إلى مكة » .

(٣) هكذا في اوب . وفي الأصل و - : « بها » .

(٤) « ويضع ... الحجر » من ب . وهي في ا و - مع اختلاف لفظي يسير .

(٥) في ا : « ويذكر » .

(٦) « يعتمر » من اوب . وفي الأصل و - : « يقيم »

(٧) « فيحرم » من اوب و - . وفي الأصل : « فيخرج » .

من ذلك الموضع ، لأنه لما فرغ من الحج صار كواحد من أهل مكة ، وميقاتهم للعمرة ^(١) من الحل ، نحو التنعيم ^(٢) وغيره .

وليس على أهل مكة ، ولا على أهل المواقيت ، طواف الصدر إذا حجوا ، لأنه طواف الوداع عند المفارقة ، وهم غير مفارقين للبيت .
وليس على المعتمرين ^(٣) ، من أهل الآفاق ، طواف الصدر أيضا ، لأن ركن العمرة هو الطواف ، فكيف يصير ^(٤) ركنه تبعا له ؟

وليس على الحائض والنفساء طواف الصدر ، ولا شيء عليهما تركه ، لأن النبي عليه السلام رخص للنساء الحيض بتركه ^(٥) ، ولم يأمرهن بإقامة شيء بمقامه .
ولو نفر ، قبل طواف الصدر ، فقبل أن يجاوز الميقات ، له أن يرجع ، ويطوف ، لأنه واجب .

وإن جاوز : فإن مضى ، يجب عليه الدم . وإن رجع لا بد له من إحرام العمرة ، فيرجع ويعتمر ، ثم يطوف للصدر ^(٦) .

هذا في حق المفرد بالحج .

وأما القارن فخكمه ما ذكرنا في المفرد بالحج ، إلا أنه يحرم بالحج

- (١) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « العمرة » .
- (٢) راجع المامش ٣ من ٦٠١ . وفي المغرب : « التنعيم موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة رضي الله عنها » ، والتركيب دال على اللين والطيب .
- (٣) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « وليس على أهل المقيم » .
- (٤) زاد هنا في اوب و ح : « مثل » .
- (٥) الباء من اوب و ح .
- (٦) « ولو نفر ... للصدر » من اوب . وهي في ح مع خلاف لفظي يسير .

والعمرة جميعا ، ثم إذا أتى مكة يطوف لعمرته ويسعى ، ثم ^(١) بعد ذلك يطوف ويسعى لحجته ، ويقدم أفعال العمرة على أفعال الحج .
فأما إذا أفرد بالحج ، ثم قبل الفراغ من أفعال الحج ^(٢) أحرم للعمرة ، يصير قارنا أيضا ، لكنه أساء لترك السنة ، فإن السنة تقديم أفعال العمرة ، على أفعال الحج ، للقارن .

وإذا جاء وقت الحلق ، فإنه يذبح أولا ، ثم يحلق .

وأما المتنع فإنه يحرم للعمرة أولا ، ويأتي بها قبل يوم التروية ، ثم يحرم للحج ، سواء حل من العمرة أو لم يحل ، وهو ممن يحصل له العمرة والحج ، في أشهر الحج ، بسفر ^(٣) واحد ، من غير أن يلم بأهله ، فيما بينهما ، إماما صحيحا .

ولو قدم إحرامه للحج ، على يوم التروية ، فهو أفضل .

وهذا إذا لم يسق ، مع نفسه ، هدى المتعة .

فأما إذا ساق ، فإنه لا يحل عن إحرام العمرة إلا بعد الفراغ من الحج ، فله ^(٤) أن يحرم بالحج ويتم .

ثم المتعة والقران مشروعان في حق أهل الآفاق .

(١) « ثم » من اوب و ح .

(٢) زاد هنا في اوب و ح : « إذا » .

(٣) في ح كذا : « شهر » .

(٤) في ح : « وله » .

فأما في حق حاضري المسجد الحرام ، وهم أهل مكة ، وأهل داخل
المواقيت - فمكروه .

وأصله قوله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ، إلى أن قال : ذلك
لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » (١) .

ولو تمتعوا مع ذلك أو قرنوا ، يجوز ، ويلزمهم دم لا يساءلهم ، ويكون
ذلك دم جبر (٢) ، حتى لا يحل لهم أكله ، وعليهم أن يتصدقوا به (٣)
على الفقراء .

فأما في حق أهل الآفاق ، فمشروعة مستحبة (٤) ، ويلزمهم الدم ،
شكرا لما أنعم الله عليهم في (٥) الجمع بين النسكين ، بسفر (٦) واحد ، حتى
يحل له (٧) الأكل منه ، ويطعم من شاء من الفنى والفقير ، ولا يجب عليه
التصدق - لكن المستحب أن يأكل الثلث ، ويتصدق بالثلث ، ويهدي
الثلث (٨) ، إلى أقربائه وجيرانه ، كما في الأضحية .

(١) البقرة : ١٩٦ : « وأنتموا الحج والعمرة لله ، فإن أحصرتم فا استيسر من الهدى ،
ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه : ففدية من
صيام أو صدقة أو نسك . فإذا أمتتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فا استيسر من الهدى ، فمن لم يجد
فصيام ثلاثة أيام ، الحج وسبعة إذا رجعتم - تلك عشرة كاملة . ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد
الحرام . واتقوا الله ، واعلموا أن الله شديد العقاب . »

(٢) في ب : « دم جزاء » . وفي ح : كذا : « يوم خير » .

(٣) من اوب . وفي الأصل : « بها » . وفي ح : « لها » .

(٤) في اوب : « مشروع مستحب » .

(٥) في اوب و ح : « من » .

(٦) في ح : « في سفر » .

(٧) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « لهم » .

(٨) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « بالثلث » .

وإنما يذبح في أيام النحر، ويذبح في الحرم^(١). فإن كان معسرا، و^(٢) لم يجد الهدى - فإنه^(٣) يصوم ثلاثة أيام، قبل^(٤) يوم عرفة، بعد إحرام العمرة - والأفضل^(٥) أن تكون ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة .
فإذا فعل ذلك ثم جاء يوم النحر، حلق أو قصر، ثم يصوم سبعة أيام، بعد مضي أيام النحر والتشريق، وإن لم يرجع إلى أهله .
وهذا عندنا .

وقال الشافعي : يصوم السبعة بعد ما رجع إلى أهله، ولا يجوز قبله، لقوله تعالى: « فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجعتم - تلك عشرة كاملة^(٦) » .

إلا أنا نقول : معنى قوله « رجعتم » أي فرغتم من أفعال الحج - كذا قال^(٧) أهل التفسير .

. . .

ثم القرآن أفضل من الأفراد عندنا، ثم التمتع^(٨)، ثم الأفراد .
وقال الشافعي : الأفراد أفضل منهما جميعا .

(١) « ويذبح في الحرم » ليست في .

(٢) في : « أو » .

(٣) « فإنه » من أوب و .

(٤) في أوب : « آخرها » .

(٥) في أوب : « فالأفضل » .

(٦) راجع فيما تقدم المامتن ١ ص ٦٢٧ .

(٧) في أوب : « تأوله » .

(٨) « ثم التمتع » من أوب و .

وقال مالك : التمتع أفضل ، ثم القران ^(١) ، ثم الافراد .
وحاصل الخلاف أن القارن محرم بإحرامين ، ولا يدخل إحرام العمرة
فى إحرام الحج - عندنا .

وعنده : يكون محرماً بإحرام واحد ، ويدخل إحرام العمرة فى إحرام
الحج ^(٢) ، لقوله عليه السلام : « دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة » .
والكنا نستدل بإجماع الأئمة على تسميته قراناً ، والقران يكون بين
شيئين . وأما الحديث فتأويله : دخل وقت العمرة فى وقت الحجة ، فإنهم
كانوا يعدون العمرة فى أشهر الحج من أجرة الفجور ، فنسخ الإسلام
ذلك ^(٣) و ^(٤) .

وينبنى على هذا الأصل مسائل :

منها - ما قلنا ^(٥) إن القران أفضل ، لأنه جمع بين العبادتين بإحرامين
- وعنده بخلافه .

ومنها - أن القارن يطوف طوافين ، ويسمى سعيين ، ويقدم أفعال العمرة
على أفعال الحج - وعنده يطوف طوافاً واحداً ، ويسمى سعيًا واحداً .

(١) فى اوب : « من القران » .

(٢) « عندنا ... الحج » من ا . وهى فى « ما عدا كلمة : « عندنا » . وفى ب إلا أن فيها :
« وعندنا » .

(٣) « وأما الحديث ... ذلك » من ا . وهى فى ب مع تحريف لفظى لذ فى ب : « داخل »
بدلاً من « دخل » و « يبدون » بدلاً من « يبدون » .

(٤) راجع فى تفصيل ذلك : الكاسانى ، ٢ : ١٧٤ : « من أسفل - ١٧٥ » .

(٥) « ما قلنا » من اوب و .

ومنها - أن الدم الواجب فيه دم نسك ، عندنا ، شكرا للجمع بين العبادتين - وعنده دم جبر ، لتمكن النقصان في الحج ، بسبب إدخال^(١) العمرة فيه ؛ حتى لا يحل له أكل هدية عنده ، وعندنا يحل .

ومنها - أنه إذا تناول محظور إحرامه ، فإنه يجب عليه دمان ، عندنا - وعنده : يجب عليه دم واحد .

ومنها - أنه لو أخصر القارن ، فإنه يحل بهديين عندنا - وعنده بهدي واحد .

. . .

ثم النساء في الحج والعمرة ، كالرجال إلا في أشياء - منها : أنه لا يحرم عليهن لبس المخيط .

وعليهن أن يغطين رؤوسهن ، لكن لا يغطين وجوههن ، ولو غطين جافين - فيكون^(٢) إحرامهن^(٣) في وجوههن^(٤) .

وكذا لا يرفعن أصواتهن بالتلبية .

وكذا لا يرملن في الطواف^(٥) .

(١) في ح : « أفعال » .

(٢) في ا و ب : « ويكون » .

(٣) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « إحرامين » .

(٤) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « في وجههن » .

(٥) « في الطواف » ليست في ا و ب .

ولا يسمين في بطن الوادى ، بين الصفا والمروة ، بل يمشين على
هيتهن .

ولا يخلقن رؤوسهن ، ولكن^(١) يقصرن : فيأخذن^(٢) من أطراف
شعورهن قدر أُملة .

ويسقط عنهن طواف الصدر ، فى باب الحج ، إذا حضن أو نفسن .
ولا يجب عليهن ، بتأخير^(٣) طواف الزيارة عن أيام النحر ، بسبب
الحيض والنفاس ، شىء^(٤) .

(١) فى ب : « ولا » .

(٢) « فيأخذن » ليست فى ح . وفى ا و ب : « ويأخذن » .

(٣) فى ب و ح : « تأخير » .

(٤) زاد فى ا و ب : « والله تعالى أعلم بالصواب » .

باب آخر

جمع في الكتاب ^(١) :

مسائل الإحصار ،

ومسائل المحظورات ،

ومسائل الأمر بالحج .

وبدأ باب الإحصار - فقال :

من منع عن الوصول إلى البيت ، بعد ما أحرم ، بالحج أو بالعمرة أو

بهما ، بسبب مرض أو عدو - فهو محصر .

والكلام في الإحصار في مواضع :

أهمها ^(٢) - أن الإحصار قد يكون بالعدو ، كفارا كانوا أو مسلمين ،

وقد يكون بالمرض أو بعتة مانعة عن المشي ^(٣) - وهذا عندنا .

وقال الشافعي : لا يكون إلا بالعدو .

وعلى هذا إذا أحرمت ^(٤) المرأة بحجة الإسلام ، فلم ^(٥) تجد محرما ،

(١) كذا في الأصل و ا و ب و ح . ولعل الصواب « في الباب » كما يدل عليه سياق العبارة فيها بعد إذ قال : « وبدأ بالإحصار - فقال » أي السمرقندي - فالسمرقندي هو الذي جمع هذه المسائل في هذا الباب - ذلك أن « الكتاب » قد يكون « أصل » محمد أو « مختصر » القدوري .

(٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « أحداها » .

(٣) أضاف في ا و ب : « إلى البيت » .

(٤) في ح : « خرجت » .

(٥) في ح : « ولم » .

أو^(١) مات عنها زوجها - فهي محصورة .

فأما إذا سرقت نفقة الحاج^(٢)، أو هلكت راحلته: فإن كان لا^(٣) يقدر على المشي، أو يقدر في الجملة لكن يخاف أن لا يمكنه المشي مع القافلة، فإنه يكون محصرا - وإن كان ممن يقدر على المشي، لا يكون محصرا، بل يجب عليه أن يذهب، بخلاف ما إذا لم يكن قادرا على الراحلة في الابتداء، لأنه صار الحج لازما عليه، بسبب الشروع .

فأما المرأة إذا أحرمت^(٤) بالحج تطوعا، فللزواج أن يمنعها^(٥)، لأن منفعتها ملك الزوج، ولم تصر مستثناة في حق^(٦) التطوع^(٧)، فتصير محصورة، وللزوج أن يحللها، بأن يقبلها أو^(٨) يمانقها، فتحل للحال، من غير أن تدبج، وعليها أن تبث^(٩) الهدى، فيذبح في الحرم، لأن^(١٠) الإحلال مستحق عليها، حقا للزوج .

وكذلك العبد والأمة إذا أحرما^(١١): فلمولى أن يحللها، وعليها

(١) في - : « إذا » . وفي آ : « و » .

(٢) في اوب : « نفقة » .

(٣) « لا » من اوب و - . وكذا في الكسائي (٢ : ١٧٦ : ٤) .

(٤) في - : « خرجت » .

(٥) زاد في اوب : « عن ذلك » .

(٦) « في حق » من اوب و - . وفي الأصل : « من » .

(٧) في - : « في حق الزوج » . راجع ص ٥٩٠ - وراجع الحكم في الاعتكاف ص ٥٧٤ .

(٨) في اوب و - : « و » .

(٩) في اوب و - : « تدبج » .

(١٠) في - : « ولكن » .

(١١) كذا في اوب . وفي الأصل : « أو الأمة إذا أحرمت » مع بقاء الكلام التالي بصيغة المتنى .

الهدى، بعد العتاق وقضاء الحج والعمرة، لأنه يصير واجبا، بالشروع.
ولو أذن المولى لعبده في الحج، فأحرم، يكره له أن يحلله، لأنه
خلاف وعده، ولكن مع هذا لو حلله، يجوز، ويحل، ولا يلزم المولى
الهدى، بسبب الإحلال، لأن الإحلال حق المولى.
وقال أبو يوسف: ليس له أن يحلله، لأنه أسقط حق نفسه، بالإذن^(١).
ولو باع العبد، فلهشتري أن يحلله من غير كراهة - وعلى قول
زفر: يكره.

ولو أذن لأمته بالحج، ولها زوج، فأحرمت، فليس للزوج أن يحللها،
لأن للمولى أن يسافر بها، فكان له أن يأذن بذلك.
والصحيح مذهبنا، لأن الإحصار يتحقق، بكل مانع من الوصول
إلى البيت، لقوله تعالى: «فإن أُحصرتُم فما استيسر من الهدى»،^(٢) من غير
فصل بين سبب وسبب، فهو على الإطلاق.

ومنها - حكم الإحصار، وهو أن يبعث الهدى إلى الحرم، أو يأمر رجلا
ليشتري هديا، ثم يواعد^(٣) بأن يذبحه^(٤)، عنه، ثم^(٥)، في يوم معين؛
فإذا ذبحه^(٦)، عنه، يحل له كل شيء، ولا يحتاج إلى الخلق، في قول أبي

(١) راجع الحكم في الاعتكاف ص ٥٧٤ .

(٢) البقرة: ١٩٦ . راجع الهامش ١ ص ٦٢٧ .

(٣) في اوب: «ثم يواعد» .

(٤) الماء من اوب .

(٥) «ثم» ليست في اوب و ح .

(٦) الماء من اوب .

حنيفة ومحمد^(١)، وإن فعل فحسن .

وقال أبو يوسف : ينبغي أن يخلق . وإن لم يفعل ، فلا شيء عليه .

وروى عنه أنه واجب لا يسع تركه .

وله أن يرجع إلى أهله إذا^(٢) بعث الهدى ، سواء ذبح عنه أو لا ،

لأنه إذا لم يتمكن من المشي إلى^(٣) الحج ، فلا فائدة في المقام .

ومنها - أن يتحلل بشاة ، وإن كان اسم الهدى يقع على الشاة والابل

والبقرة ، لما روى جابر أن النبي عليه السلام أمر الناس عام الحديبية أن

يتحللوا بشاة^(٤) و^(٥) يذبحوا البقرة عن سبعة .

ومنها - أن هدى الإحصار لا يجوز ذبحه إلا في الحرم - عندنا .

وعند الشافعي^(٦) في الموضع الذي يتحلل فيه .

والصحيح مذهبنا - لقوله تعالى : « والهدى مكوفاً أن يبلغ محله^(٧) » .

ومنها - أن دم الإحصار يجوز تقديمه على أيام النحر عند أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف ومحمد^(٨) : لا يجوز تقديمه على أيام النحر .

(١) هكذا في اوب و - . وفي الأصل : « في قولها » .

(٢) في ا : « وإن » .

(٣) في ب : « في » .

(٤) « بشاة » من ب .

(٥) كذا في اوب . وفي الأصل و - : « أو » .

(٦) في ا : « وعند الشافعية » .

(٧) الفتح : ٢٥ : « هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام ، والهدى مكوفاً أن يبلغ محله . ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطئوهم فتصيبكم منهم مرة بغير علم ،

ليدخل الله في رحمته من يشاء . لوتربطوا بالذي كفروا منهم عذاباً أليماً » . وعكفه حبسه (المغرب) .

(٨) في الأصل : « وقالوا » .

وأجمعوا أن هدى الإحصار عن العمرة يجوز، في أى وقت شاء .
ومنها - أن المحصر إذا لم يجد الهدى ولا تمن الهدى، لا يحل بالإطعام
والصوم، بل يبقى^(١) محرماً إلى أن يجد الهدى . فيذبح عنه في الحرم بأمره ،
أو - متى زال الإحصار^(٢) - فيذهب إلى مكة، فيحج إن بقي وقت الحج،
وإن فات وقت الحج، فيتحلل^(٣) بأفعال العمرة^(٤) .
هذا هو المشهور من قولنا^(٥) .

وقال عطاء بن أبي رباح^(٦) : يحل^(٧) بالإطعام ثم بالصوم، بأن يقوم
الهدى طعاماً، فيتصدق^(٨) به^(٩) على المساكين ، وإن لم يجد الطعام : يصوم
لكل نصف صاع يوماً .

وبه أخذ أبو يوسف في رواية .

وقال الشافعى ، في قول^(١٠) : يحل بالصوم ، ويصوم ثلاثة أيام

(١) كذا في اوب . وفي الأصل : « بقى » .

(٢) زاد هنا في - : « يحل بالإطعام ثم بالصوم فإن (بأن) يقوم الهدى طعاماً يتصدق
بها » وهذه العبارة ستأتى في محلها بعد قليل .

(٣) في الأصل : « فتحلل » . وفي اوب : « فيحل » . وفي - : « يتحلل » .

(٤) عبارة الكسانى (٢ : ١٨٠ : ١٤ - ١٥) : « ويقوم حراماً حتى يذبح الهدى
عنه في الحرم، أو يذهب إلى مكة فيحل من إحرامه بأفعال العمرة، وهو الطواف في البيت والسمي
بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر كما يفعله إذا فاته الحج » .

(٥) في - : « وهذا قول أبى حنيفة > و < هو المشهور من قولنا » .

(٦) تقدمت ترجمته في المامش ٤ ص ١٥٥ .

(٧) في - : « حل » .

(٨) في - : « يتصدق » . وفي اوب : « ويتصدق » .

(٩) هكذا في اوب . وفي الأصل و - : « بها » .

(١٠) هنا في ا تكرار لبارات سبقت .

فى الحج ، ويصوم سبعة أيام بعدها ، كما فى المتمتع والقارن .
وفى قول : يطعم ، وإن فات (١) .

ومنها - أن المحصر إذا حل بالهدى ، فعليه قضاء حجة وعمره من القابل :
أما الحجة فلا أنه أوجبها بالشروع ، إن كانت (٢) تطوعا ، وإن كانت حجة
الاسلام ، وفاتت ، فعليه أداؤها ، وعليه قضاء عمره ، لقوات الحج فى (٣)
عامه ذلك ، وفاتت الحج يتحل بأفعال العمرة - هذا (٤) هو الأصل .
فإذا خرج بالهدى ، فعليه قضاء العمرة ، التى يتحل بها فائت الحج .
وإن كان قارنا يقضى حجة وعمره ، مكان ما فاته من الحج والعمرة ،
وعمره أخرى لكونه فائت الحج .

ومنها - ما ذكرنا (٥) أن القارن إذا أحصر يبعث بهديين ، وما لم
يذبحا جميعا ، لا يحل - خلافا للشافعى .

ومنها - أنه إذا ذبح هديه ، قبل اليوم الذى واعد فيه (٦) ، أو قبل يوم
النحر على قولهما ، و (٧) قد باشر أفعالا ، هى حرام بسبب الإحرام ، فإنه
يجب عليه الجزاء ، لأنه متى ذبح فى غير ذلك اليوم (٨) ، أو ذبحه فى غير

(١) « وإن فات » من اوب و ح .

(٢) فى ح : « وإن كان » .

(٣) فى اوب : « من » .

(٤) « هذا » ليست فى ح .

(٥) فى ح كذا : « ومنها أنه إذا ذبح ما ذكرنا » .

(٦) « فيه » من اوب .

(٧) « و » من ب و ح . وفى ا : « قد » .

(٨) زاد فى اوب : « أو قبله » . وفى ح زاد : « أو فله بعده » .

الحرم - فهو محرم بمعد، والمحرم إذا باشر محظوره يجب عليه الجزاء .
ومنها - أنه إذا زال الإحصار، وقدر على ^(١) إدراك الهدى والحج جميعا،
فإنه يجب عليه التوجه إلى البيت ، لأن الهدى إنما ^(٢) شرع عند الضرورة،
للا حلال ، وقد زالت ^(٣) الضرورة .

وإن قدر على إدراك الهدى دون الحج ، فقد تحقق الإحصار ، لأنه
لا فائدة في إدراك الهدى إذا فات الحج ، فيذبح عنه . ويحل ، ولا يجب
عليه الذهاب إلى مكة .

وإن قدر على إدراك الحج ، دون الهدى - فهذا إنما يتحقق على قول أبي
حنيفة في الحج ، وعند الكل ^(٤) في الإحصار بالعمره ، لأن ذبح الهدى غير
موقت ^(٥) يوم النحر - فأما عندهما < ف > في ذبح هدى الإحصار عن الحج
لا يتحقق ، لأنه يذبح يوم النحر ، فإذا أدرك الحج فقد أدرك الهدى ^(٦) .
ثم الجواب على ^(٧) قياس قوله : لا يحل بالهدى ، لأنه لم يتحقق
الإحصار ، لأنه صار قادرا على أداء الحج ، فصار كالشيخ الفاني إذا
قدر على الصوم .

-
- (١) في ا و ب : « ومنها إذا قدر على ... » .
(٢) « إنما » ليست في ا و ب . وفي ح : « إن » .
(٣) التاء من ا و ب و ح .
(٤) في ح : « وعند عذر الكل » .
(٥) في ب و ح : « غير مقدر » . وفي ا : « غير متقدر » .
(٦) في ا : « وإذا أدرك الهدى فقد أدرك الحج » .
(٧) في ح : « أن على » .

وفى الاستحسان يحل بالهدى ، لأنه لما لم يكن قادرا على إدراك الهدى ، صار حلالا بالذبح .

فإن ذهب من ^(١) عامه ذلك إلى قضاء الحج ، فإنه يقضى بإحرام جديد ، وعليه قضاء الحج لا غير ، لأنه لم يفت عنه الحج فى هذا العام . وإن قضى فى عام آخر ، فعليه قضاء الحج ، وعليه ^(٢) العمرة ^(٣) ، لفوات الحج ^(٤) من العام الأول .

وأما مسائل المظهورات ، فنقول :

إذا لبس المحرم ^(٥) الخيط : < ف > إن كان يوما كاملا ، فعليه دم . فأما إذا كان فى بعض اليوم ، فإنه يجب عليه صدقة ^(٦) ، لأن لبس الخيط إنما حرم لكونه من مرافق المقيمين ، واللبس يوما كاملا يكون استمناعا كاملا ، فعليه دم ، وإلا فيجب بقدره من الصدقة بأن يقسم قيمة الهدى ، على ساعات اليوم ، فما يصيب ذلك الوقت ، الذى لبس فيه ^(٧) ، يجب عليه بقدره . وكذا قال بعض ^(٨) أصحابنا .

ورى عن أبى يوسف أنه يطعم نصف صاع من بر .

(١) فى اوب : « فى » .

(٢) فى : « ولا عليه » .

(٣) فى اوب : « قضاء العمرة » .

(٤) فى اوب و : « حجه » .

(٥) كذا فى اوب . وزاد هنا فى الأصل : « من لبس » . وزاد فى : « شيئا من لبس » .

(٦) فى اوب و : « الصدقة » .

(٧) كذا فى اوب . وفى الأصل و : « لبسه » .

(٨) فى اوب : « كذا قال بعض » . و « بعض » ليست فى .

وكل صدقة في الا. حرام غير مقدرة ، فهي نصف صاع ، إلا في قتل الجراة^(١) والقملة^(٢) : فهي كف من طعام .

ولو لبس جميع الثياب^(٣) ولبس الخفين^(٤) أيضا ، لا يلزمه ، إلا جزاء واحد ، لأن الجنس واحد .

ولو لبس^(٥) قلنسوة ، ولف عمامة^(٦) ، للضرورة ، لا يلزمه إلا فدية واحدة .

ولو وضع قميصا على رأسه ، وقلنسوة يلزمه - للضرورة^(٧) - فدية ، وللقميص دم ، لأنه لا حاجة إلى القميص في الرأس^(٨) .

ولو لبس قميصا ، للضرورة ، ولبس خفين ، من غير^(٩) ضرورة ، يلزمه الفدية ، لأجل الضرورة ، والدم لأجل الخفين من غير ضرورة .

وكذلك الجواب ، في لبس الخفين ، وتغطية الوجه والرأس ، في

حق الرجل .

أما المرأة فعليها أن تغطي رأسها ، ولكن لا تغطي وجهها .

(١) و (٢) التاء من اوب والكاساني (٢ : ١٨٧ : ١٣) .

(٣) في اوب و : « اللباس » .

(٤) في اوب : « الخف » .

(٥) في اوب و : « وضع » .

(٦) في : « قلنسوة أو عمامة » .

(٧) كذا في الأصل و اوب . وفي : « وقلنسوة للضرورة فدية » . أي يلزمه في

القلنسوة - لأجل الضرورة - فدية . ولعل الأوضح أن يقال : « ولو وضع قميصاً على رأسه ،

وقلنسوة ، للضرورة - يلزمه للقلنسوة فدية ، وللقميص دم ... الخ » .

(٨) في : « في اللباس » .

(٩) « غير » ساقطة من ب .

ثم في جواب ظاهر الرواية : إذا غطى ربع الرأس أو الوجه^(١)، يوما واحدا : يجب عليه^(٢) الدم . وإن كان أقل من يوم^(٣) : يجب عليه^(٤) الصدقة ، بقدره .

و^(٥) في رواية عن محمد أنه^(٦) قدر بالأكثر^(٧) .
وإن ألقى على منكبيه قباء ، أو توشع قميصا ، أو أترر بسر او يبل - لا شيء عليه ، لأنه ليس بلبس معتاد .
وكذا لو غطى رأسه بما ليس بمعتاد ، بأن وضع الإبرجانة^(٨) على رأسه ، أو جوالق حنطة على رأسه^(٩) - فلا شيء عليه .
ولو أدخل اليد في الكمين ، بعد ما ألقى القباء على منكبيه^(١٠) - يجب الجزاء ، لأن لبس القباء في العادة هكذا .
وإن لم يجد النعلين ، ينبغي أن يقطع الحفين أسفل من الكمين ، ويلبس ، ولا شيء عليه .

. . .

-
- (١) «أو الوجه» ليست في أ و ب . وفي ح : «والوجه» - راجع الكاساني (٢ : ١٨٧ : ٢٠) .
(٢) «عليه» من أ و ب .
(٣) «من يوم» من ح .
(٤) «عليه» من أ و ب .
(٥) الواو من أ و ب و ح . انظر الهامش بعد التالي .
(٦) هكذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : «قائه» .
(٧) في الكاساني (٢ : ١٨٧ : ١٨) : «وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد أنه لا دم عليه حتى يغطي الأكثر من رأسه ولا أقول حتى يغطي رأسه كله - وجه رواية ابن سماعة عن محمد أن تطية الأقل ليس بارتفاق كامل . فلا يجب به جزاء كامل » .
(٨) إناء تنسل فيه الثياب (المصباح) .
(٩) «على رأسه» من أ و ب .
(١٠) في أ و ب : «منكبه» .

وكذا لو فتق السراويل ، ولم يبق إلا موضع التكة - لا شيء عليه ،
لأن هذا أضرار ، وليس بلبس .

ولو حلق رأسه أو ربع رأسه : فعليه دم عند أبي حنيفة - وعندهما :
إن حلق أكثر الرأس : يجب دم ، وإن كان أقل : يجب صدقة .

ولو قلم الأظفار : إن كان قلم يدا واحدة و^(١)رجلا واحدة ، أو قلم
الأظافر كلها - لا يلزمه إلا دم واحد ، لأن جنس الجناية واحد .

ولو قلم خمسة أظافر من اليدين أو الرجلين : لا يجب عليه الدم ، لأن
هذا ليس من باب الارتفاق^(٢) ، ولكن يجب لكل ظفر نصف^(٣)
صاع من حنطة .

وهذا إذا فعل بغير عذر^(٤) .

فأما إذا فعل بعذر ، فعليه القدية ، وهو أحد الأشياء الثلاثة : صيام
ثلاثة أيام ، أو صدقة على^(٥) ستة مساكين ، أو ذبح شاة - لقوله تعالى :
« قفدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك »^(٦) .

(١) في - : « أو » . وفي ا و ب : « ولو قلم أظافر يد واحدة أو رجل واحدة أو قلم
الأظافر كلها » .

(٢) « لأن هذا ... الارتفاق » ليست في - .

(٣) « نصف » ليست في - .

(٤) في - : « من غير علة » .

(٥) « على » من ا و ب .

(٦) البقرة : ١٩٦ : « فمن كان منكم مريضا ، أو به أذى من رأسه : قفدية من صيام ، أو
صدقة ، أو نسك »

ثم المحرم يحرم عليه أخذ صيد البر، وقتله، والاشارة إليه، والدلالة عليه. فأما صيد البحر فحلال له - قال الله تعالى: «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة» وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً^(١). والصيد ما كان متوحشاً، ممتعاً^(٢)، إما بجناحيه أو بقوائمه، حتى إن الدجاج والبط الأهل لم يكن من الصيد.

فإن قتل صيداً:

<ف> إن لم يقصد <ه> الصيد بالأيذاء: يلزمه الجزاء^(٣).
وأما إذا قصد <ه> بالأيذاء^(٤)، وإن لم يكن مؤذياً في الأصل، أو كان من جملة المؤذيات، كالكلب العقور والذئب - فلا شيء عليه.
وأصله حديث رسول الله صلى الله عليه أنه قال: «خمس يقتلن»^(٥) في الحل والحرم: الحية، والعقرب، والفأرة، والحدأة، والكلب العقور، وفي رواية: «الغراب الأبقع»^(٦).
وإذا قتل شيئاً من غير المؤذيات^(٧)، ابتداء - ينظر: <إما> إن كان

(١) المائة: ٩٦: «أحل لكم صيد البحر وطعامه، متاعاً لكم وللسيارة» وحرم عليكم صيد البر، ما دمتم حرماً، واتقوا الله الذي إليه تحشرون».

(٢) «ممتعاً» ليست في ب.

(٣) الفرض أنه غير مؤذ بطبعه ابتداء (راجع الكاساني، ٢: ١٩٧).

(٤) «لأن لم ... بالإيذاء» من ح وهي في أ مع بعض خلاف لفظي أو تحريف، وفي الأصل: «فإن قتل صيداً قصداً، لإيذائه وإن لم يكن مؤذياً». وفي ب: «فإن قتل صيداً قصد إيذائه وإن لم يكن ...» - راجع الكاساني، ٢: ١٩٧.

(٥) في أ و ب: «تقتل».

(٦) الحديث في ح: «خمس من القواصق تقتلن في الحل والحرم بلا جزاء»: الحية، والفأرة، والحدأة، والكلب العقور»، وفي رواية: «الغراب الأبقع».

(٧) «غير المؤذيات» من أ و ب. وفي الأصل و ح: «من ذلك».

بما كول اللحم ، أو لم يكن مأكول اللحم^(١) .

فإن كان مأكول اللحم - فإنه يجب عليه قيمته عند أبي حنيفة وأبي يوسف^(٢) ، وتعتبر قيمته في الموضع الذي قتله فيه^(٣) إن كان مما يباع في ذلك الموضع ، أو في أقرب الأماكن الذي يباع فيه ويقوم .

وإذا ظهرت قيمته فالخيار إلى القاتل عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد في^(٤) رواية الكرخي^(٥) : إن بلغت قيمته هديا ، إن شاء اشترى بها هديا فيذبح في الحرم ، وإن شاء اشترى بها طعاما ، فتصدق على كل فقير نصف صاع من حنطة ، وإن شاء صام ، مكان كل^(٦) نصف صاع من حنطة ، يوما . فإن اشترى هديا ، وذبح في الحرم ، سقط عنه الجزاء ، بمجرد^(٧) الذبح ، حتى إنه لو سرق ، بعد الذبح ، أو ضاع ، بوجه ما^(٨) قبل التصديق ، فلا شيء عليه ، ولو تصدق بأكله على فقير واحد^(٩) ، جاز ، ولا يجب عليه التفريق على المساكين . ولو ذبحه في الحل ، لا يسقط عنه الجزاء ، إلا إذا تصدق بلحمه على الفقراء : على كل فقير قدر قيمة نصف^(١٠) صاع من حنطة -

(١) هكذا في أوب . وفي الأصل و - زاد هنا : « من السباع » .

(٢) هكذا في أوب و - وفي الأصل : « عندهما » .

(٣) « فيه » من أوب وفيها : « قتل فيه » .

(٤) في أ و - : « وفي » .

(٥) الظاهر أن هذه الرواية عن محمد وحده لا عن الثلاثة بدليل قوله في ص ٦٤٥ : « وفي

رواية الطحاوي عن محمد » وفي ص ٦٤٦ : « فأما إذا ما حكمنا عليه طعاما أو صياما : فلي

(أي فرأى محمد مثل) ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف » .

(٦) « كل » من أوب .

(٧) في - : « بمجرد » .

(٨) « ما » من أوب .

(٩) « واحد » من أوب و - . (١٠) « نصف » ليست في ب .

فيجزئه ، بدلا عن الطعام أو الصيام ، إذا بلغت قيمته < قيمة الصيد > وإلا فيكمل (١) .

وإذا اختار الطعام أو الصيام : يجزئانه في الأما كن كلها (٢) .

ويجوز في الإطعام ، الإباحة والتملك .

ويجوز الصوم متابعا و متفرقا .

ولو لم تبلغ قيمة الهدى ، فله الخيار بين الإطعام والصيام .

والهدى هو كل ما يجوز في الأضاحى من الثيابا فى (٣) المعز والشاة

التي أتت عليها السنة (٤) ، إلا (٥) الجذع من الضأن، إذا كان عظيما، وهو الذى أتت عليه ستة أشهر فصاعدا .

وفى رواية الطحاوى عن محمد : الخيار فى ذلك إلى الحكيمين : إن

شاءا حكما عليه هديا ، وإن شاءا حكما عليه طعاما ، وإن شاءا حكما عليه صياما - وليس له أن يخرج من (٦) حكمهما :

فإن حكما عليه هديا، يجب عليه ذبح نظير المتلف من النعم الأهل، من حيث الهيئة والصورة، إن كان له نظير من حيث الصورة عند (٧) محمد والشافعى ،

(١) « أو الصيام إذا بلغت قيمته وإلا فيكمل » ليست فى ا و ب . وراجع الكسانى ،

٢ : ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) « وإذا اختار...الأما كن كلها » من ا و ب . وفى ح : « وإن اختار الطعام والصيام

يجزئه فى الأما كن كلها » . وفى الأصل : « ويجزئه ذلك فى الأما كن كلها » . انظر الهداية، البيهقي، ٤ : ٤٥٢ .

(٣) فى ا و ب و ح : « من » .

(٤) كذا فى ا و ب . وفى الأصل و ح : « ستة أشهر » - وراجع ص ٤٤٦ . وانظر

الميدانى على القدورى ، ١ : ١٢٢ .

(٥) فى ح : « أو » .

(٦) فى ا و ب : « عن » . (٧) فى ا و ب : « وعند » .

سواء كانت قيمته مثل قيمة للتلف أو أقل أو أكثر ، بأن يجب فى الظنى شاة ، وفى النعامة بدنة ، وفى الأرنب عناق^(١) ، وفى اليربوع^(٢) جفرة ، والجفرة^(٣) من أولاد المعز الذى أتى عليه ستة أشهر^(٤) .

وإن لم يكن له نظير من حيث الحلقة ، فإنه يشتري بقيمته هديا ، فيذبح فى الحرم .

فأما إذا^(٥) ما حكما عليه طعاما أو صياما : فعلى ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف^(٦) .

فأما إذا كان المقتول غير مأكول اللحم - سوى المؤذيات المنصوص عليها . وقد قتله ابتداء ، لا بطريق الدفع لا ذاه ، فإنه يجب عليه الجزاء ، عندنا ، خلافا للشافعى ، إلا أنه لا يجاوز عن ثمن هدى ، وإن^(٧) كانت^(٨) قيمته أكثر من ذلك ، فى ظاهر الرواية .

و^(٩) عن الكرخى أنه قال^(١٠) : لا يبلغ دما ، بل ينقص منه شيء^(١١) .

(١) العناق الأتني من أولاد المعز (المغرب) .

(٢) نوع من القواضم يشبه الفأر قصير اليدين طويل الرجلين وله ذنب طويل (المنجد) .

(٣) « والجفرة » ليست فى .

(٤) « والجفرة ... أشهر » من أ ، وهى فى ح ماعدا كلمة : « والجفرة » . وفى المغرب :

الجفر من أولاد المعز ما يبلغ أربعة أشهر ، والأتني جفرة .

(٥) « لذا » من أ وب و ح .

(٦) راجع ص ٦٤٤ - ٦٤٥ .

(٧) هكذا فى أ وب و ح . وفى الأصل : « فإن » .

(٨) التاء من ب .

(٩) الواو من أ وب و ح .

(١٠) « قال » من أ وب . (١١) « بل ينقص منه شيء » من أ وب .

هذا حكم الحرم . فأما حكم صيد الحرم - فنقول : إنَّ أخذ صيد الحرم وقتله ، حرام ، لحرمته الحرم : قال النبي عليه السلام في صفة الحرم : « لا يَخْتَلِي خَلاَهَا ^(١) ، ولا يَعْبُد شَوْكَهَا ^(٢) ، ولا يَنْفِر صَيْدَهَا ^(٣) » .

إذا ثبت هذا - فنقول :

الحلال إذا أُلِفَّ صيدا ، مملوكا ، في الحرم ، معلما ، كالبازي والحمام - فإنه يجب عليه قيمتان ^(٤) : قيمته معلما ^(٥) للمالك ، وقيمته غير معلّم ، حقا لله تعالى ، لأنه جنى على حقين ، إلا أن في حق الله تعالى يضمن من حيث إنه صيد ، لا من حيث إنه معلّم .

ولو أُلِفَّ صيدا غير مملوك ، يجب عليه جزاء واحد ، وهو ^(٦) قيمته . ولو أُلِفَّ المحرم صيد الحرم : < ف > القياس أن يجب عليه جزاء آن ، لوجود الجناية على الحرم والاحرام .

وفي الاستحسان : يجب عليه جزاء واحد ، لأن حرمة الاحرام أقوى

(١) الخلا الرطب من النبات : الواحدة خلاة ، مثل حصي وحصاة . قال في الكفاية : الخلا الرطب ، وهو ما كان غصنا من الكلاء ، وأما الحشيش فهو اليابس . واختل الخلا قطعه وخلاه خليا (المصباح) .

(٢) أي يقطع شجرها . وفي - : « ولا يعبد شجرها أي شوكها » .

(٣) وزاد في - كذا : « يسحره كالبازي » .

(٤) « قيمتان » ساقطة من ا .

(٥) هكذا في ا و ب و - . وفي الأصل : « قيمة معلّم » .

(٦) « هو » من ا و ب . وفي - : « فهو » . وفي الأصل : « وقيمته » .

من حرمة الحرم ، فيجب اعتبار الاثوى ^(١) .

ولو اشترك الحلالان في إتلاف صيد الحرم ، يجب عليهما جزاء واحد ، لأنه في معنى إتلاف مال الناس ، كإتلاف المساجد ، لأن منافعتها ترجع إلى العباد ، فكان واجبا بطريق الجبر ، والفائت واحد ، فيكتفى بضمان واحد ، بخلاف المحرمين : إذا أتلفا صيدا ، يجب على كل واحد منهما جزاء كامل ، لأنه وجب جزاء الفعل ^(٢) ، وفعل كل واحد منهما جناية على حدة .

ولو اشترك الحلال والحرام في قتل صيد خارج الحرم : إن كان غير مملوك لا يجب : على الحلال شيء ، ويجب على المحرم جزاء كامل . وإن كان مملوكا : يجب على الحلال نصف القيمة للمالك ، وعلى المحرم نصف القيمة للمالك ، وجزاء كامل لأجل الجناية على الإحرام ^(٣) . ولو أن حلالا ومفردا ^(٤) بالحج اشتركا في قتل صيد الحرم : يجب على الحلال نصف الجزاء ، وعلى المفرد جزاء كامل . ولو اشترك الحلال والقارن : يجب على الحلال النصف ^(٥) وعلى القارن جزاء آت .

(١) « فيجب اعتبار الاثوى » ليست في .

(٢) في . : « للفعل » .

(٣) في ب : « ولو اشترك الحلال والحرام في قتل صيد ، غير مملوك ، خارج الحرم : لا يجب على الحلال شيء » ، وعلى المحرم جزاء كامل ، لأجل الجناية على الإحرام « فسقط منها » وإن كان مملوكا ... وجزاء كامل « كما قدم فيها » غير مملوك « على » خارج الحرم « ولم يرد فيها : » لأن كان غير مملوك » .

(٤) في . كذا : « حلالان أو مفردا » .

(٥) في . كذا : « النصف الثلث » .

ولو اشترك الحلال والقارن والمفرد: يجب على الحلال ثلث الجزاء، وعلى المفرد جزاء واحد، وعلى القارن جزاء آ ن .

وكذلك قطع شجرة، وحشيش نبت بنفسه فى الحرم^(١)، فإنه يحرم قطعه، وعليه الجزاء، بقدر قيمته .

وإن كان مما ينبت الناس، وصار ملكا لهم: لا يجب الجزاء بقطعه، ولكن تجب القيمة لصاحبه إلا فى الإِذْخِر، فإنه لا يجب بإتلافه شيء، فإن النبي عليه السلام لما قال: « لا يَحْتَلَى خِلاَهَا »، قال العباس^(٢): « إلا الإِذْخِر »^(٣)، فقال: « إلا الإِذْخِر » - استثناء، وحكم المستثنى خلاف حكم^(٤) المستثنى منه. وأما الكمأة فى الحرم: < ف > لا بأس بأخذها، < لا تها ليست >^(٥) من جنس النبات^(٦).

وكذلك إذا جف النبات والشجر وسقط: فلا بأس بأخذه، لأنه ليس من النبات^(٧)، لأنه خرج عن حد النمو^(٨).

-
- (١) فى اوب: « وكذلك قطع شجر الحرم وحشيش نبت بنفسه فى الحرم » وفى ح: « وكذلك كل شجر و جنس [لعله: وحشيش] نبت فى الحرم » .
- (٢) هكذا فى اوب و ح والكاسانى (٢: ٢١٠: ١٢) . وفى الأصل: « ابن عباس » .
- (٣) « فإنه متاع لأهل مكة لحبيهم وميتهم » فالمنى فيه « حاجة أهل مكة إلى ذلك فى حياتهم ومماتهم » (الكاسانى ٢: ٢١٠: ١٢ - ١٣) . والإِذْخِر نبات كهيئة الكولان ذفر الرامحة والطاقة (المغرب) . وفى القاموس: الإِذْخِر الحشيش الأخضر - وحشيش طيب الريح .
- (٤) « المستثنى خلاف حكم » ليست فى ح .
- (٥) فى الأصل و ا و ح: « لأنه ليس » . وانظر الما مش بعد التالي .
- (٦) « لأنه اسم لما يظهر على وجه الأرض، والكمأة تخلق فى باطنها لا يظهر منها شيء » .
- وأبضا لا تنمو، ولو قدر كونها نباقا كانت من الجاف « ابن الممام، فتح القدير ٢: ٢٨١ - ٢٨٢ .
- (٧) « لأنه ... النبات » من ح و « لأنه ليس من جنس النبات وكذلك إذا جف ... من النبات » ليست فى ب
- (٨) فى ح: « التمر » .

ولو أن الحلال إذا دخل الحرم، ومعه صيد مملوك : يجب عليه إرساله في الحل، ولم يجوز بيعه^(١)، لأن <ال> تعرض <ل> لصيد حرام^(٢) عليه في الحرم، وفي إمساكه تعرض له، وكذلك في بيعه. ومعنى^(٣) يجب عليه إرساله في الحل، أن يضعه في يد رجل وديعة، لا أن يضعه ويطيره^(٤). ولو ذبحه يجب عليه الجزاء، لأنه لما وجب عليه الإرسال، حرمة الحرم، فيكون بالذبح تاركاً للواجب.

وكذلك الجواب في المحرم في الحل إذا كان في يده صيد مملوك : يجب^(٥) أن يرسله في يد رجل، ولا يجوز له أن يبيعه، ويذبحه، لأنه تعرض له، وإزالة أمانه، وعليه الجزاء لو فعل ذلك.

وأما مسائل الأمر بالحج - فنقول :

من مات، وعليه حجة الإسلام، وله مال - فلا يخلو : إما إن أمر بأن يحج عنه، و^(٦) أوصى به، أو لم يأمر الوصى بشيء.

أما إذا لم يوص، سقط عنه في حق أحكام الدنيا، ولا يجب على الوارث والوصى أن يأمر بالحج عنه، بماله، عندنا. وقال الشافعي : يجب - لمن مات، وعليه الزكاة من غير إيصاء : فإنه تسقط الزكاة عنه، عندنا - خلافاً

(١) في ب : « منه » .

(٢) في ا و ب : « محرم » .

(٣) هكذا في ب . وفي الأصل و - : « ومعنى قوله » . وفي ا : « ونفى » .

(٤) راجع الكسائي، ٢ : ٢٠٦ . والمرغيناني، الهداية، وابن المهام عليها، ٢ : ٢٧٨ .

(٥) « يجب » من ا و ب .

(٦) في - : « أو » .

له ، وقد ذكرنا في كتاب الزكاة ^(١) .

ولو أحج الوارث عنه رجلا ، بمال نفسه ، أو حج عنه ، بنفسه ، من غير وصية من الميت - قال ^(٢) : تسقط عن الميت حجة الاسلام إن شاء الله . وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه سأله رجل وقال : إن أمي قد ماتت ولم تحج ، أفأحج عنها ؟ فقال : « نعم » .

وإنما قال « يجوز » إن شاء الله ، ^(٣) ، لأن سقوط الحج بفعل الوارث ، بغير أمره ، إنما ثبت ^(٤) بخبر الواحد . وإنه لا يوجب العلم ^(٥) قطعا ، فلا يحكم بسقوطه عنه قطعا ، ولكن علق السقوط بالمشيئة ، احترازا عن ^(٦) الشهادة على الله تعالى ، من غير علم قطعا .

فأما إذا أوصى ، فإنه تصح وصيته من الثلث ، لأن ديون الله تعالى ، من حيث إنه لا يجب بمقابلتها عوض مالي ، فهي بمنزلة التبرعات ، فيعتبر خروجهما من الثلث .

• • •

ويحج عن الميت ^(٧) من بلده ، الذي يسكنه ، إن بلغ الثلث ، ذلك لأن الواجب ^(٨) عليه الحج من بلده ، الذي هو يسكنه .

ولو أنه خرج إلى بلد آخر ، أقرب إلى مكة ، فمات فيه وأوصى بالحج

(١) « فإنه تسقط ... في كتاب الزكاة » من أوب و ح . وفي الأصل : « على مامر » . راجع فيما تقدم ص ٤٨١ وما بعدها .

(٢) في أوب : « فإنه » .

(٣) راجع السطر الثالث من هذه الصفحة : « تسقط عن الميت حجة الاسلام إن شاء الله » .

(٤) في أوب : « ثبت » .

(٥) في ح : « العلم » .

(٦) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « على » .

(٧) في ح زاد هنا : « ثلاثة » . (٨) في أوب : « المفروض » .

ينظر : إن خرج لغير الحج : يحج من ^(١) بلده بالاتفاق .
فأما إذا خرج للحج ثم مات في الطريق : قال أبو حنيفة : يحج
من بلده .

وقالا : يحج من حيث بلغ ، لأن الخروج من بلده ، بنية الحج ، يعتد من
الحج ، ولم يسقط اعتباره ، بالموت - قال الله تعالى : « ومن يخرج من
بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ^(٢) » -
إلا أن أبا حنيفة قال إنه لما لم ^(٣) يتصل الحج ^(٤) بذلك الخروج ، خرج من
أن يكون وسيلة ، وإن كان حكم الثواب قائما بوعده الله ، ألا ترى أنه إذا
خرج إلى السفر ^(٥) ، بنية الحج ، ثم أقام في بعض البلاد ، لعذر ، حتى دارت
السنة ، ثم مات وأوصى بأن يحج عنه ، فإنه يحج عنه ^(٦) ، من بلده ، لا من هذا
الموضع الذي مات فيه ^(٧) ، لما ذكرنا - كذا هنا ^(٨) .

ولو أوصى بأن يحج عنه من غير بلده ، من موضع أقرب ^(٩) إلى مكة ،

-
- (١) هكذا في اوب و ه . وفي الأصل : « عن » .
(٢) النساء : ١٠٠ : « ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مغانا كثيرا وسعة . ومن
يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت ، فقد وقع أجره على الله ، وكان الله غفورا رحيما » .
(٣) « لم » ساقطة من ه .
(٤) هكذا في اوب و ه . وفي الأصل : « إلى الحج » .
(٥) « إلى السفر » من اوب و ه .
(٦) « عنه » من اوب .
(٧) « لا من ... فيه » من اوب . وهي في ه مع خلاف لفظي يسير .
(٨) في اوب و ه : « هذا » .
(٩) « من موضع أقرب » من اوب و ه . وفي الأصل : « في الموضع الذي أقرب إلى » .

أو أبعد ، فإنه يحج عنه ، كما أوصى ، لأنه لا يجب إلا حجاج عنه ، بدون الوصية ، فيجب بمقدار الوصية .

وكذلك إذا أوصى بأن يحج عنه ^(١) بمال مقدر : إن كان يبلغ أن يحج عنه من بلده ، يحج من بلده ، وإلا ^(٢) يحج عنه من حيث بلغ ^(٣) ، لأنه لما عين المال يجب الحج بهذا القدر من المال ، لأنه لم توجد الوصية بالزيادة عنه ، وبدون الوصية لا يجب .

وأما إذا أوصى بأن يحج عنه ، مطلقاً ، فإنه يحج عنه من ثلث ماله : < ف > إن بلغ ثلث ماله أن يحج عنه من بلده : يجب ذلك .

وإن لم يبلغ من بلده : < ف > القياس أن تبطل الوصية ، لأنه لا يمكن تنفيذها على ما قصده الموصي .

وفي الاستحسان : يحج ^(٤) من حيث يبلغ ، لأن قصده إسقاط الفرض عن نفسه ، فإن لم يكن على الكمال فيصرف إلى قدر الممكن . ثم إن كان الثلث يبلغ أن يحج عنه ، راكباً ، من بلده ^(٥) ، فأحج عنه ^(٦) ،

(١) « عنه » من اوب . وفي : « عنها » .

(٢) في اوب : « ولا » : وقال الرخسى (المبسوط ، ٤ : ١٤٧) : « قال رضى الله عنه : رجل دفع مالاً لرجل ، ليحج به عن الميت ، فلم يبلغ مال الميت النفقة ، فأثقف المدفوع إليه من ماله مال الميت : فإن كان أكثر النفقة من مال الميت ، وكان ماله بحيث يبلغ ذلك أو عامة النفقة - فهو جائز ، وإلا فهو ضامن : يردده ، ويحج من حيث يبلغ ، لأن المتبر في الحج عن الغير الإثاق من ماله في الطريق ، والأكثر له حكم الكل » .

(٣) « بلغ » ليست في ا .

(٤) كذا في : « وفي الأصل : « أن يحج » .

(٥) « من بلده » من ا .

(٦) « راكباً ... فأحج عنه » ليست في : .

ماشيا، لم يجوز، لأن الفرض هو الحج راكبا .
 أما إذا لم يبلغ الحج، راكبا، من بلده وبلغ الحج راكبا^(١)، من بلد آخر،
 أقرب إلى مكة، ومن^(٢) بلده ماشيا : روى هشام عن محمد أنه يحج من
 حيث بلغ، راكبا، ولا يجوز أن يحج من^(٣) بلده، ماشيا، لما ذكرنا أن
 الفرض هو الحج، راكبا، فتصرف الوصية إليه.

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال: إن أحجوا عنه، ماشيا، من بلده:
 جاز، وإن أحجوا راكبا، من حيث بلغ : جاز - لأن في كل واحد من
 الوجهين نقص من وجهه^(٤) كمال من وجهه، فاستويا .

ثم الأفضل أن يحج عنه من قد حج عن نفسه، حجة الإسلام، لأن
 من حضر مكة يكره له أن يترك حجة الإسلام، فيكون ما أدى حجا
 مكروها، ولكن جاز، لأن النبي عليه السلام قال للثخمية : « حجى^(٥)
 عن أيك، ولم يسألها عن الحج عن نفسها، ولو كان الحكم يختلف لاستفسر.
 وهذا عندنا .

وقال الشافعي : لا يجوز، ويقع الحج عن الضرورة، أي عن نفسه^(٦).
 وعلى هذا : إذا حج الضرورة، بنية^(٧) التطوع، يقع عن التطوع

(١) « راكبا » من اوب و - .

(٢) في ب و - : « مكة من » .

(٣) هكذا في اوب . وفي الأصل و - : « عن » .

(٤) « و » من اوب و - .

(٥) كذا في اوب و - . وفي الأصل : « حج » - راجع ص ٥٨٦ وص ٦٥١ .

(٦) « أي عن نفسه » من ا . وفي - : « التي عن نفسه » . وانظر الهامش التالي .

(٧) « أي عن نفسه ... بنية » ليست في ب . وفي - : « ثلاثة » بدل : « بنية » .

عندنا ، وعنده يقع عن الفريضة .

ثم الحاج عن غيره إذا أصاب في إحرامه ما^(١) يوجب الدم ، وغير ذلك من الصدقة : فهو على الحاج .

وكذا دم المتعة والقران ، إذا أمر بالقران .

ولا يجب على المحجوج عنه^(٢) إلا دم الإحصار ، لأن هذه الدماء إنما وجبت^(٣) لقطعه^(٤) ، فأما دم الإحصار فإنه يجب للتخلص عن مشقة السفر ، وهو الذي أوقعه في هذه المشقة ، فعليه التخلص^(٥) .

ولو جامع الحاج عن غيره ، قبل الوقوف بعرفة ، فسد حجه^(٦) ، ويمضي فيه ، وينفق من ماله ، ويضمن ما أنفق من مال المحجوج عنه ، ثم يقضى الحاج من مال نفسه حجة وعمرة^(٧) ، من القابل ، لأنه أمر بحج صحيح ، فإذا أفسد^(٨) فقد خالف الأمر ، فصار حاجا عن نفسه ، والمأمور بالحج إذا حج عن نفسه ، بنفقة الأمر ، يضمن ، فإذا أفسده^(٩) يجب عليه القضاء ، على ما بينا .

(١) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « مما » .

(٢) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « منه » .

(٣) التاء من أوب و ح .

(٤) في أوب و ح : « بقطعه » .

(٥) في أ : « التخلص » . وفي ب : « للتخلص ... التخلص » .

(٦) « حجه » ليست في أ . وفي ح : « فسد من قبل حجه » .

(٧) « وعمرة » من أوب .

(٨) في أ : « فسد » .

(٩) في أ و ح : « وإذا فسد » . وفي ب : « وإذا فسدت » .

ولو كان مأمورا بالقران ، فأفسد: يلزمه قضاء^(١) حجة وعمره، من مال نفسه ، لما قلنا .

فأما إذا فاته الحج ، فإنه يصنع كما يصنع^(٢) الذي يفوته الحج . ولا يضمن النفقة ، لأنه لم يوجد منه المخالفة، حتى ينقلب الحج عنه ، والفوات حصل لا بصنعه، فلا يلزمه الضمان، وعليه، من مال نفسه ، الحج^(٣)، من قابل، لأن الحجة^(٤) لزمته بالدخول ، فإذا فاتت لزمه قضاؤها ، لأن فعل الحج يقع عن الحاج ، وإنما يقع عن المأمور ثواب الحج .

• • •

ثم ما فضل في يد الحاج من النفقة، بعد رجوعه ، فإنه يردده على الورثة، ولا يسهه أن يمسكه ، لأن النفقة لا تصير ملكا للحاج ، لأن الاستئجار لا يصح عندما في باب الحج وسائر القرب التي تجري فيها النيابة، حتى يكون المال أجرة، فيكون ملكا للأجير، ولكن ينفق المال على حكم ملك الميت في الحج ، ليكون له ثواب النفقة . فإذا فرغ من الحج يجب صرفه إلى ورثة الميت^(٥) .

ولو كان للموصى بالحج وطنان، فإنه يحج عنه من أقرب الوطنين من^(٦)

(١) « قضاء » من ا و ب و هـ . وزاد هنا في هـ : « عليه » .

(٢) « كذا في ا و ب و هـ . وفي الأصل : « يصنعه » .

(٣) « والفوات حصل لا بصنعه ... من مال نفسه الحج » ساقطة من هـ .

(٤) « كذا في ب » . وفي الأصل : « الحج » : وفي ا و هـ : « لأن الحج لزمه » .

(٥) « البارة في ا : « التي تجري فيها النيابة حتى إنه إذا أخذ المال لا يكون ملكا للأجير ولكن

يقف المال على حكم ... فإذا خرج منه الحج صرفه إلى ورثة الميت » .

(٦) « في ا و ب و هـ : « إلى » .

مكة ، لائنا تيقنا بدخول الاقرب في الوصية (١) ، فكان الاخذ باليقين أولى .

ولو كان مكيا فقدم الرى (٢) بالتجارة (٣) ، فمات وأوصى بالحج ، فإنه (٤) يحج عنه من مكة ، لما ذكرنا أن الوصية بالحج تصرف (٥) إلى ما فرض الله عليه ، والفرض عليه من وطنه .

ولو أوصى بأن يحج عنه ، فأعطى (٦) الوصى ذراهم إلى رجل ، ليحج عنه ، فحج عنه ماشيا - قال : يضمن النفقة ويحج عن الميت راكبا ، لأن الحج الواجب على الموصى هو الحج راكبا ، فتصرف الوصية إليه ، فصار كما لو نص أن يحج عنه راكبا ، ولو نص وحج ماشيا يضمن النفقة ، لمخالفة أمره - كذا هنا (٧) .

ومن حج عن ميت وقضى (٨) حجه ، ثم نوى المقام بمكة خمسة عشر يوما ، له أن ينفق من مال نفسه في مقامة ، وإذا رجع بعد ذلك نفق من مال الميت .

والحاصل أن الإقامة بعد الفراغ عن (٩) الحج : إن كانت معتادة :

(١) في ب : « بالوصية » .

(٢) مدينة كبيرة من مدن الجبال ، والنسبة إليها رازى ، وهو من شواذ النسب (النووى) .

(٣) في ا و ب و ح : « التجارة » .

(٤) في ب : « فمات فأوصى بأن [الصحيح : فإنه] » .

(٥) في ا و ب : « تصرف » .

(٦) في ح : « وأعطى » .

(٧) في ا و ب و ح : « هذا » .

(٨) في ا و ب و ح : « قضى » .

(٩) في ح : « أن الإقامة بعد الفراغ من » .

فالنفقة في^(١) مال الميت .

وإن زادت على المادة: فالنفقة في^(٢) ماله ، وذلك مدة مقام القافلة ، لأنه لا يمكنه الخروج إلا مع الناس .

وإذا كان منتظرا لخروج القافلة : فالنفقة في^(٣) مال الميت .

وإذا تخلف عن القافلة : فالنفقة في^(٤) ماله^(٥) .

وقد قالوا في الآفاقى إذا حج عن غيره ، فدخل بغداد ، فأقام بها مقدار ما يقيم الناس: فالنفقة في مال الميت . وإن أقام أكثر من ذلك: ففي ماله ، لكن إذا رجع: فالنفقة في مال الميت ، لأن هذه^(٦) مدة الرجوع ، فلم ينقطع حكم السفر الاثول ، فهي^(٧) محسوبة على الميت .

هذا إذا لم يتخذ دارا بمكة للإقامة .

فأما إذا اتخذ دارا وأقام بها مدة^(٨) . ثم رجع ، فالنفقة في ماله ، لا في مال الميت ، لأنه انقطع حكم السفر الاثول ، باتخاذ دارا للإقامة .

ولو أن الحاج عن غيره إذا تسجل الدخول بمكة ، بأن دخل في شهر رمضان محرما ، فإن عليه أن ينفق من ماله^(٩) إلى عشر الأضحي ، وروى: إلى ما قبل الحج يوم أو يومين ، لأن هذا^(١٠) القدر من المقام يعتاد في

(١) في اوب و ح : « من » .

(٢) في اوب : « من » .

(٣) و (٤) في اوب و ح : « من » .

(٥) ابتداء من هنا ناقص من ا إلى ما بعد قليل من أول « كتاب الطلاق » (في الجزء الثاني) .

(٦) مكذا في ب و ح . وفي الأصل : « هذا » .

(٧) مكذا في ب و ح . وفي الأصل : « وهي » .

(٨) « مدة » ليست في ب .

(٩) في ب و ح : « مال نفسه » . (١٠) « هذا » ليست في ح .

مكة للحج^(١) ، فأما الزيادة عليه فلا ، فيصرف^(٢) إلا مرة إلى المعتاد .
ولو دفع مالا إلى رجل ليحج عن الميت : فلم يبلغ مال الميت النفقة ،
فأنفق الحاج من مال نفسه ومن^(٣) مال الميت ، فإن كان مال الميت^(٤)
يبلغ الكراء ، وعامة النفقة ، فهو جائز ، وإلا فهو ضامن لمال الميت ، ويحج
عن الميت^(٥) ، من ماله ، من حيث يبلغ ، لأنه إذا كان عامة النفقة^(٦)
من مال الميت والقليل من مال الحاج ، فالقليل يسقط اعتباره بمقابلته^(٧)
الكثير ، لحاجة الناس ، لأن الحاج يحتاج إلى أن يزيد من عنده النفقة ،
لزيادة الترفه والتوسعة^(٨) ، وأن يزيد ثيابا ، و^(٩) لو جعل هذا مائعا لا تمتنع
الناس عن الحج عن الغير^(١٠) .
فأما إذا كان إلا أكثر من مال^(١١) نفسه ، فلا^(١٢) عبرة للقليل ،
فيكون حاجا عن نفسه ، فيضمن .

-
- (١) « الحج » ليست في ب .
(٢) القاء الأولى من ب . وفي ح : « فلا يصرف » .
(٣) في ح : « دون » .
(٤) « فإن كان مال الميت » ناقصة من ح .
(٥) « عن الميت » من ب و ح .
(٦) « عامة النفقة » من ب و ح .
(٧) في ب و ح : « بمقابلة » .
(٨) كذا في ب . وفي الأصل و ح : « والتوسع » .
(٩) الواو من ب و ح .
(١٠) في ب : « للغير » .
(١١) « مال » ليست في ب .
(١٢) في ح : « ولا » .

ثم في الحج ممرات فطلب، بين كل خطبتين فاصل، يوم :
فاخطبة الأولى - قبل يوم التروية، وهو اليوم السابع من ذي الحجة،
بمكة، خطبة واحدة لا يجلس^(١) فيها، بعد صلاة الظهر - و^(٢) يعلم الناس^(٣)
فيها أحكام المناسك إلى يوم عرفة .

واخطبة الثانية - يوم عرفة، قبل صلاة الظهر : يخطب خطبتين، يجلس
بينهما جلسة خفيفة، ويعلم الناس^(٤) فيها أحكام المناسك إلى اليوم^(٥) الثاني
من أيام^(٦) النحر، وذلك بعد الأذان، كما في يوم الجمعة .

واخطبة الثالثة - في اليوم الثاني من أيام النحر، بعد صلاة الظهر، بمعنى -
خطبة واحدة، يعلم فيها ما بقي من أحكام المناسك .
وهو قول أصحابنا الثلاثة .

وقال زفر : يخطب في الحج ثلاث خطب متواليات : يوم التروية،
ويوم عرفة، ويوم النحر .

والله تعالى أعلم

(١) زاد في هـ هنا : « بينها جلسة خفيفة » .

(٢) الواو من هـ .

(٣) « الناس » من ب و هـ .

(٤) « الناس » من ب .

(٥) كذا في ب . وفي الأصل و هـ : « يوم » .

(٦) « أيام » ليست في ب .

١ — فهرست الموضوعات .

٢ — فهرست الأعلام المترجم لهم .

وقد اكتفينا في هذا الجزء بذلك . وإن شاء الله سنشر في نهاية الجزء الثالث
فهارس مختلفة للأجزاء الثلاثة جميعا .

فهرست الموضوعات

الأرقام تشير إلى الصفحات

المقررات : (التقييم من أسفل) .

كلمة افتتاحية بقلم الناشر (١ - ٤) . تقديم بقلم الأستاذ الجليل الشيخ علي الحنيف (٥ - ١١) . مقدمة بقلم الناشر (المؤلف : ١٢ - ٢٢ . الكتاب ٢٢ - ٢٥ . نسخ الكتاب ومنهج النشر ٢٦ - ٣١) . أهم المراجع (٣٢ - ٣٤) - جدول الرموز (٣٥) . ملاحظة (٣٦) .

مقدمة المؤلف (١ - ٢) .

كتاب الطهارة (٣ - ١٧٠)

الطهارة شرط جواز الصلاة - نوعاها - أدلة فرضيتها (٣ - ٤)

باب الوضوء : مشتملاته (٤ - ٥) . أركانه (٥ - ١٢) . شرائطه (١٢) . سنه (١٣ - ١٩) . آدابه (٢٠ - ٢١) .

باب الحدث : نوعاه : الحدث الحقيقي (٢٢ - ٣٤) . الحدث الحكمي (٣٤ - ٤٢) .

باب الجنابة والغسل : ما يتعلق به وجوب الغسل (٤٣ - ٤٩) . أنواع الغسل المشروع (٤٩ - ٥١) . تفسير الغسل (٥١ - ٥٤) . مقدار الماء الذي يغتسل به ويتوضأ به (٥٤ - ٥٦) . أحكام الحدث (٥٦ - ٦٠) .

باب الحيض : الحيض (٦١ - ٦٢) . النفاس (٦٢ - ٦٣) . الاستحاضة (٦٣ - ٦٥) .

باب التيمم : كيفية التيمم شرعا (٦٦ - ٧٠) . شروطه (٧٠ - ٧٨) . ما يتيمم به (٧٨ - ٨٣) . وقته (٨٣ - ٨٦) . ما يبطله (٨٦ - ٩٣) .

باب النجاسات : أنواع الانجاس (٩٤ - ١٠٤) . مقدار الماء الذي يصير به المحل نجسا شرعا (١٠٤ - ١٢٥) . ما يقع به التطهير (١٢٥ - ١٤٠) . طريق التطهير (١٤٠ - ١٤١) . شرائط التطهير بالماء (١٤١ - ١٤٦) . حكم التسالة (١٤٦ - ١٥٣) .

باب المسح على الخفين والجباثر : مسح الخف : مشروعيته (١٥٤ - ١٥٥) . مدة المسح (١٥٥ - ١٥٧) . شروط جوازه ووجوده (١٥٧ - ١٦٣) . بيان تقس المسح (١٦٢ - ١٦٣) . حكم سقوطه (١٦٣ - ١٦٤) .

المسح على الجبائر : متى يشرع (١٦٤-١٦٦) . هل هو واجب أم لا (١٦٦-١٦٨) .
ما يبطله (١٦٨-١٦٩) . الفرق بين المسح على الجبائر والمسح على الخفين (١٧٠) .

كتاب الصلوة (١٧١-٣٧٦)

أدلة فرضية الصلاة (١٧١-١٧٢) . فرائض الصلاة (١٧٢-١٧٣) . واجباتها (١٧٣-١٧٤) . سننها وآدابها (١٧٤-١٧٥) .

باب مواقيت الصلاة : بيان أصل أوقات الصلاة المفروضة (١٧٦-١٨٢) . بيان الأوقات المستحبة (١٨٢-١٨٣) . بيان أوقات الصلاة الواجبة (١٨٣-١٨٦) . بيان أوقات السنن المؤقتة (١٨٦-١٨٧) . بيان الأوقات التي يكره فيها الصلاة (١٨٧-١٩٣) .

باب الأذان : هل هو سنة أو واجب (١٩٤-١٩٥) . كيفيته (١٩٥-١٩٦) . سنه (١٩٧-٢٠١) . المحل الذي شرع فيه الأذان والإقامة (٢٠١-٢٠٦) . وقت الأذان والإقامة (٢٠٦-٢٠٧) . ما يجب على السامعين عند الأذان (٢٠٧-٢٠٨) .

باب استقبال القبلة : إن كان قادرا (٢٠٩-٢١٠) . إن كان عاجزا (٢١٠-٢١٣) .

باب افتتاح الصلاة : فروضه (٢١٤-٢١٨) . سنه (٢١٨-٢٤٠) .

باب ما يستحب في الصلاة وما يكره فيها : (٢٤١-٢٥٠)

باب صلاة المسافر : الشروط التي تتعلق بها رخصة السفر (٢٥١-٢٥٣) . بيان الرخصة (٢٥٣-٢٥٦) . بيان ما يبطل به حكم السفر ويؤد إلى حكم الإقامة (٢٥٦-٢٦١) .
فصل - الصلاة على الراحلة : صلاة القرض (٢٦١-٢٦٢) . الصلاة الواجبة

(٢٦٢-٢٦٣) . صلاة التطوع (٢٦٣-٢٦٥) .

الصلاة في السفينة : (٢٦٥-٢٦٦) .

باب صلاة الجمعة : هل الجمعة فرض أصلي أم لا (٢٦٧-٢٧١) . شرائط الجمعة (٢٧١-٢٧٣) .

(٢٧٣) سنة صلاة الجمعة وقدرها (٢٧٣-٢٧٤) . ما يستحب يوم الجمعة (٢٧٤) .

باب صلاة العيدين : واجبة أم سنة (٢٧٥-٢٧٦) . شرائط وجوبها (٢٧٦-٢٧٧) .

وقت أدائها (٢٧٧-٢٧٨) . كيفية أدائها (٢٧٨-٢٨٣) . ما يستحب ويسن في يوم العيد (٢٨٣-٢٨٥) .

باب تكبير أيام التشريق : تفسير التكبير (٢٨٦) . هل هو واجب أم سنة (٢٨٦-٢٨٧) .

(٢٨٧) . وقت التكبير (٢٨٧-٢٨٨) . محل أدائه (٢٨٩) . من يجب عليه (٢٨٩) .

هل يجب فيه القضاء بعد الفوات (٢٨٩-٢٩٠) .

باب صلاة الخوف : مشروعيتها (٢٩١) . صفتها (٢٩١ - ٢٩٤) .

باب صلاة الكسوف : مشروعية الصلاة في الكسوفين (٢٩٥ - ٢٩٦) . هل هي واجبة أم سنة (٢٩٦) . كيفيتها وقدرها (٢٩٦ - ٢٩٨) . مواضعها (٢٩٨ - ٢٩٩) . وقتها (٢٩٩) .

باب صلاة الاستسقاء : (٣٠٠ - ٣٠٣) .

باب صلاة المريض : متى تجوز صلاة المريض (٣٠٤ - ٣٠٥) . كيفية صلاة المريض (٣٠٥ - ٣١١) .

باب صلاة التطوع : (٣١٢ - ٣٢٠) .

باب صلاة الوتر : واجب أم سنة ؟ (٣٢١ - ٣٢٢) . مقداره (٣٢٢) . القراءة (٣٢٣) . تجب على الجميع (٣٢٤) . القنوت (٣٢٤ - ٣٢٩) . هل يجوز أداء الوتر على الراحة (٣٣٠) . وقت الوتر (٣٣٠) . هل يجهر بالقنوت (٣٣٠ - ٣٣١) .

باب السهو : هل هو واجب أم سنة (٣٣٢ - ٣٣٣) . سبب الوجوب (٣٣٣ - ٣٣٨) . المتروك ساهياً هل يقضى أم لا (٣٣٨ - ٣٣٩) . محل سجود السهو (٣٤٠ - ٣٤١) . من يجب عليه السجود ومن لا يجب (٣٤١ - ٣٤٤) .

باب الحدث في الصلاة : (٣٤٥ - ٣٥٧)

باب الإمامة : الجماعة واجبة (٣٥٨) . من تجب عليه الجماعة (٣٥٨ - ٣٦١) . من يصاح للإمامة (٣٦١) . بيان الأفضل للإمامة (٣٦٢ - ٣٦٣) .

باب قضاء الفائتة : (٣٦٤ - ٣٦٨) .

باب سجدة التلاوة : هل هي واجبة أم لا (٣٦٩) . مواضع السجدة (٣٦٩ - ٣٧١) . سبب وجوب السجدة (٣٧١ - ٣٧٢) . من يجب عليه (٣٧٢) . شرائط صحة أداء السجدة (٣٧٢ - ٣٧٣) . هل تتكرر بتكرر التلاوة (٣٧٣ - ٣٧٥) . إذا قرأها الإمام في الصلاة (٣٧٥ - ٣٧٦) .

كتاب الجنائز (٣٧٧ - ٤١٠)

توجيهه عند الاحتضار - ما يفعل به بعد موته (٣٧٧ - ٣٧٨) .

كيف يغسل - من يغسل - من يغسل (٣٧٨ - ٣٨٢) .

تكفينه - كيفية لبس الأكفان - الجنائز (٣٨٢ - ٣٨٧) .

باب الصلاة على الجنازة : هل هي واجبة (٣٨٨ - ٣٨٩) . من يصلي على

الميت (٣٨٩ - ٣٩١) . كيفية صلاة الجنازة (٣٩١ - ٣٩٤) . لمن ولاية الصلاة على الميت

(٣٩٤ - ٣٩٦) . ما يفسد صلاة الجنائزة وما يمنع منها (٣٩٦ - ٣٩٨) .

باب الدفن وحكم الشهداء : بيان حكم الدفن (٣٩٩ - ٤٠٤) .

بيان حكم الشهداء : تكفين الشهيد - غسله - الصلاة عليه (٤٠٤ - ٤١٠) .

كتاب الزكاة (٤١١ - ٥٢٠)

أدلة فرضية الزكاة (٤١١) . هل تجب على القور أم على التراخي (٤١١ - ٤١٢) .
نوعا مال الزكاة (٤١٢ - ٤١٣) .

زكاة الذهب والفضة : الفضة المفردة (٤١٣ - ٤١٦) . الذهب المفرد (٤١٦ -

٤١٨) . الفضة والذهب معا (٤١٨ - ٤٢١) .

باب زكاة أموال التجارة : أصل الباب (٤٢٢) . ما يجب فيه الزكاة (٤٢٢ -

٤٢٤) متى يشترط كمال النصاب (٤٢٤ - ٤٢٦) . تقويمه (٤٢٦ - ٤٢٧) . استحقاقه

بدين (٤٢٧ - ٤٣٠) . التصرف في مال الزكاة (٤٣٠ - ٤٣٢) . المستفاد (٤٣٢ - ٤٣٦) .

باب زكاة السوائم : أصل الباب (٤٣٧) .

السوائم لواحد :

الإبل والبقر والغنم : الكل كبار : (١) النصاب : قدره (٤٣٧ - ٤٤٣) صفاته

(٤٤٣ - ٤٤٥) (٢) الواجب : قدره (٤٤٥ - ٤٤٦) . صفاته (٤٤٦ - ٤٤٨) .

الكل صغار (٤٤٨ - ٤٥٠) الصغار مع الكبار (٤٥٠ - ٤٥١) .

الحيل : (٤٥١ - ٤٥٣) . الحمير والبغال (٤٥٣) .

السوائم (وأموال الزكاة) مشتركة : (٤٥٣ - ٤٥٦) .

زكاة الدين : عند أبي حنيفة (٤٥٦ - ٤٥٨) . عند الصحابين (٤٥٨) . دين

السعاية (٤٥٨) . عند الشافعي (٤٥٨) . الميراث والوصية الممينة (٤٥٩) . المهر وبدل

ماليس بمال (٤٦٠) . الدين المجعود والمنصوب ونحوهما (٤٦٠ - ٤٦١) .

المدين مصر (٤٦٢) .

باب من يوضع فيه الصدقة : شروط من يجوز وضع الزكاة فيه (٤٦٣ - ٤٧٣) .

ركن الزكاة (٤٧٣ - ٤٧٧) . شرائط الأداء (٤٧٧ - ٤٨٥) .

لومات من عليه الزكاة قبل الأداء (٤٨١ - ٤٨٣) . تسجيل الزكاة (٤٨٣ - ٤٨٥) .

باب ما يمر به على العاشر : المسلم (٤٨٦ - ٤٨٨) . الذمي (٤٨٨ - ٤٨٩) .
الحربي (٤٨٩ - ٤٩١) . الرطاب والحضرة (٤٩٠) . الحمر والخنزير (٤٩١) .

باب العشر والخراج : بيان الأراضي : العشرية والخراجية (٤٩٢ - ٤٩٥) . المحل الذي يجب فيه العشر (٤٩٥ - ٤٩٦) . ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصف العشر (٤٩٦ - ٤٩٧) . سبب وجوب العشر والخراج (٤٩٧ - ٤٩٩) ، بيان الخراج ومقداره (٤٩٩ - ٥٠١) ، خراج المقاسمة (٥٠١) . لا يستبر الملك ولا الأهلية (٥٠١) .

باب المعدن والركاز : ١ - حكم لئال المستخرج من الأرض : الكنز (٥٠١ - ٥٠٥) . المعدن (٥٠٥ - ٥٠٩) . ٢ - حكم المال المستخرج من البحار (٥٠٩) . الزئبق (٥٠٩) .

باب صدقة الفطر : بيان وجوبها (٥١٠ - ٥١١) . بيان من تجب عليه (٥١١ - ٥١٣) . بيان من تجب عليه بسبب الغير (٥١٣ - ٥١٦) . بيان قدر الواجب . وصفته (٥١٦ - ٥١٨) . بيان وقت الوجوب (٥١٨ - ٥١٩) . بيان وقت الأداء (٥٢٠) . بيان مكان الأداء (٥٢٠) .

كتاب الصوم (٥٢١ - ٥٧٦)

تعريف الصوم (٥٢١) . أنواعه (٥٢٢) .

شروطه : الوقت (٥٢٣ - ٥٣١) . النية (٥٣١ - ٥٣٥) . الطهارة عن الحيض والنفاس (٥٣٥ -) . الإسلام (٥٣٥ - ٥٣٦) . العقل (٥٣٦ - ٥٣٧) . البلوغ (٥٣٧) .

ركنه : (٥٣٧ - ٥٣٩) .

فساده : أسبابه (٥٣٩ - ٥٤٣) . ما يتعلق به من أحكام : وجوب القضاء (٥٤٣ - ٥٥٢) . أعذار الإفطار (٥٤٩ - ٥٥٢) . وجوب الكفارة (٥٥٢ - ٥٥٨) . وجوب إمساك بقية اليوم بعد الإفطار (٥٥٨ - ٥٦٠) .

سنن الصوم وآدابه : (٥٦٠ - ٥٦٦) .

باب الاعتكاف : هل هو سنة أم واجب (٥٦٧) . شرائطه (٥٦٨ - ٥٧٠) . ركنه (٥٧٠ - ٥٧٢) . ما يفسه (٥٧٢ - ٥٧٦) .

(٥٧٧ - ٦٦٠)

كتاب المناسك

أدلة فرضية الحج : (٥٧٧) .

بيان كيفية فرضيته : (٥٧٨ - ٥٧٩) . أركانه (٥٧٩) . واجباته (٥٨٠) .
سننه وآدابه : (٥٨٠) . جزاء ترك كل من ركه وواجباته وسننه وآدابه (٥٨٠ - ٥٨٢) .
شرائط وجوبه : العامة (٥٨٣) . الخاصة : الحرية (٥٨٣ - ٥٨٤) . صحة البدن وعدم
الموانع الحسية (٥٨٤ - ٥٨٧) ، ملك الزاد والراحلة (٥٨٧ - ٥٨٩ و ٥٩٢) أمن الطريق
(٥٨٩) . شرطان آخران في حق المرأة (٥٨٩ - ٥٩٢) . رأى مالك والضحاك (٥٩٢) .
مضى يجب هذه الشروط (٥٩٢ - ٥٩٣) .

شرائط الأداء : الإحرام (٥٩٣ - ٥٩٤) ، الوقت (٥٩٤) ، الخروج عن الحج
(٥٩٤) . الطهارة (٥٩٤ - ٥٩٥) .

محظورات الإحرام : (٥٩٥) .

العبرة : هل هي فريضة (٥٩٥ - ٥٩٦) . ركنها وشرائطها (٥٩٦ - ٥٩٧) .
وقتها (٥٩٧) .

باب الإحرام : أنواع المحرمين (٥٩٨ - ٥٩٩) . مواقيت إحرامهم (٥٩٩ - ٦٠٥) .
بيان الإحرام (٦٠٥ - ٦٠٩) ، بيان الحج والعمرة والقران والتمتع : المفرد بالعمرة (٦٠٩ -
٦١٤) - المفرد بالحج (٦١٤ - ٦٢٥) - القارن (٦٢٥ - ٦٢٦) - المتمتع (٦٢٦) .
شرعية التمتع والقران (٦٢٦ - ٦٢٨) - أيها أفضل (٦٢٨ - ٦٣٠) أحكام خاصة بالنساء في الحج
والعمرة (٦٣٠ - ٦٣١) .

باب آخر :

الإحصار : تعريفه (٦٣٢ - ٦٣٤) . حكمه (٦٣٤ - ٦٣٩) .
المحظورات : حكم المحرم (٦٣٩ - ٦٤٦) . حكم صيد الحرم (٦٤٧ - ٦٥٠) .
مسائل الأمر بالحج (٦٥٠ - ٦٥٩) .
الخطب في الحج (٦٦٠) .

فهرست الأعلام المترجم لهم

١ - الرقم الأول يشير إلى الصفحات والثاني إلى الهامش حيث الترجمة .

٢ - م - معنى المقدمة والترقيم فيها من أسفل .

البخاري (أبو عصمة) ٢ : ٣٥٣
اليزدوي - (أبو اليسر) ١ : ١٨ م
- (أبو محمد عبد الكريم بن ١٨ : ٤ م
موسى بن عيسى)
- (الحسن بن فخر ٢٠ : ٧ م
الإسلام على)

بشر المريس ٢ : ٣٥١
البصري (أبو سعيد الحسن) ١١ : ٨
البلخي - (أبو عصمة) ٢ : ٣٥٣
- (محمد بن سلام أبو نصر) ١٣٨ : ٩
- (محمد بن سلطه ١١٨-١١٩ : ٦-٧
أبو عبدالله)

البندنجي (محمد بن الحسين بن ناصر بن ٢١ م
عبد العزيز ضياء الدين)

(ث)

تملة بن صبير ٢ : ٥١١
التقفي (عثمان بن أبي الناص) ١ : ٢٠١
التلجي (محمد بن شعاع ١١٨-١١٩ : ٦-٧
أبو عبدالله)
التوري (سفيان) ٥ : ١٤٩

(ج)

الجهني (عقبة بن عامر) ٨ : ١٨٩
الجوزجاني (أحمد بن اسحق أبو بكر) ١٨ : ٦ م
- (موسى بن سليمان أبو سليمان) ١٩ : ١ م

(أ)

الإسكاف (أبو بكر) ٧ : ١٩
أسد بن عمرو ١٢ : ١٧٨
اسماعيل بن عبد الصادق ١٨ : ٣ م
الاشعري (أبو موسى) ٢ : ٢٧٩
الاشعش (أبو بكر) ١٩ : ٦ م
الأقرع بن حابس ٥ : ٥٧٨
الانصاري (أبو مسعود) ٣ : ٢٧٩
١ : ٥٦٢

الأوزاعي (عبد الرحمن بن عمرو) ١٣١ : ٤
ابن أم مكتوم ٥ : ٢٠٧

ابن سلطه (محمد) ٩ : ١٩ م
ابن عباس (عبد الله) ٣ : ١٥٥
ابن الكاس ٥ : ٧٨
أبو إمامة الباهلي ٨ : ٢٣

أبو بكر الرازي ٥ : ٢٠٦
أبو ذر ٣ : ٢٤٢
أبو عصمة ٢ : ٣٥٣

أبو المعالي أحمد ٦ : ٢٠ م
أبو هريرة ١ : ٤٠٣
أبو يوسف (يقوب بن إبراهيم) ٣ : ٢٠ م

٦ : ٧
أم سلطه ٤ : ٤٠٢

(ب)

الباهلي (أبو إمامة) ٨ : ٢٣

— (محمد بن أحمد بن أبي ١٢-٢٢ م

أحمد علاء الدين)

— (محمد بن عبد الرحمن ١٦ م

بن محمد بن محمود)

— (محمد بن نصر بن منصور بن ١٦ م

علي بن محمد بن محمد أبو

الفضل أبو المعالي العامري)

— (محمد بن البيان ١٦ م

— (ناصر الدين يوسف أبو ١٧ م

القاسم الشهيد الحسين)

— (نصر أبو الميث الحافظ ١٧ م

السياري (أبو يعقوب يوسف) ١٩ : ٣ م

(ش)

الشياني (محمد بن الحسن) ٧ : ٥

(ص)

الصفار ١٩ : ٨ م

(ض)

الضحاك بن مزاحم ٢ : ٥٩٢

(ط)

الطحاوي (أبو جعفر) ٩ : ٤

(ع)

عائشة (أم المؤمنين) ٣ : ٤٠٢

عبد الله بن المبارك ٢ : ٤٨٢

عثمان بن أبي العاص ١ : ٢٠١

المدوي (ثعلبة بن صمير) ٢ : ٥١١

المدري (ثعلبة بن صمير) ٢ : ٥١١

عطاء بن أبي رباح ٤ : ١٥٥

عقبة بن عامر ٨ : ١٨٩

(ح)

حذيفة بن البيان ٩ : ٢٧٨

الحسن بن أبي مالك ٥ : ٥٤١

حنظلة ٣ : ٤٠٩

(خ)

الخنمية (أسماء بنت عميس) ١ : ٥٨٦

(د)

الدباس (أبو طاهر) ١ : ١٣١

الدقاق (أبو علي) ٦ : ٢٩

(و)

الرازي — (أبو بكر) ٥ : ٢٠٦

— (محمد بن مقاتل) ١١٨-١١٩ : ٦-٧

آخر الهامش

— (المعلي بن منصور) ٩ : ٣٠

— (موسى بن نصر) ٦ : ٢٩

(ز)

الزجاجي (أبو سهل) ٤ : ٤٧٥

١ : ٥٧٩

زفر ٤ : ٨

الزهري (محمد بن مسلم) ٧ : ٩١

(س)

السائب بن يزيد ٢ : ٢٠٣

سعد بن الربيع ٧ : ٤٠٧

سعد بن معاذ ٥ : ٤٠٨

سمرة بن جندب ١ : ٤٢٣

السمرقندي — (الحسن بن داود ١٦ م

ابن رضوان أبو علي)

— (إسحق بن محمد بن إسماعيل ١٦ م

أبو القاسم الحكيم)

المريسي (شر) ٢ : ٣٥١
المعلّي بن منصور ٩ : ٣٠
الغيرة بن شعبة ١٠ : ١٦٢
موسى بن نصر ٦ : ٢٩

(ن)

النخعي (ابن الكاس) ٥ : ٧٨
النسفي (أبو مطيع مكحول) ٥ : ٢٠ م
(أبو المين المكحول) ٢ : ١٨ م
(أحمد بن أبي المين) ١ : ٢١ م
(مقتمد بن أبي المين) ٢ : ٢١ م
(مكحول أبو المين) ٤ : ٢٠ م
(نجم الدين) ٨ : ٢٠ م

نصر بن يحيى ١ : ٢٠ م
الوقدي (أبو اسحاق الحاكم) ٤ : ١٩ م

(هـ)

الهندواني (أبو جعفر) ٥ : ١٩ م
١٤٠

عمار بن ياسر ٢ : ٩٥
عمرو بن حزم ٤ : ٤١٣

(ق)

القُدوري (أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان) ٨ : ١

(ك)

الكرخي (عبيد الله بن الحسين أبو الحسن) ٣ : ٩

(ل)

لقيط بن صبرة ٦ : ١٥

(م)

الماتريدي (أبو منصور) ٥ : ١٨ م

٢ : ٤١٢

محمد بن الحسن الشيباني ٥ : ٧

محمد بن سماعة ٢ : ٢٠ م

محمد بن مقاتل ١١٨-١١٩ : ٦-٧

المروزي (ابراهيم بن رستم أبو بكر) ٦ : ٤٦

(أبو عصمة) ٢ : ٣٥٣

(أبو الفضل محمد بن محمد بن ٣٣٧ : ٤

محمد بن أحمد الحاكم الشهيد)

استدراك

ورد في ص ١٩ من المقدمة اسم «الصفار» وقلنا في الهامش ٨ في نفس الصفحة إن هناك اثنين يرفان بالصفار . ولكن لعل المراد بالصفار في ذلك الموضع هو اسحاق بن شيث فقد ورد في الفوائد (ص ٤٤) ما يأتي :

«اسحق بن شيث المروفي بالصفار : قدم بغداد حاجا سنة ٤٠٥ هـ . وحدث بها عن نصر ابن أحمد بن اسماعيل الكيسان وكان ثقة فاضلا أخذ عنه ابنه أبو نصر الفقيه الصفار أحمد ابن اسحاق» .

أخطاء مطبعية

وقع أثناء الطبع بعض أخطاء مطبعية لن تخطى على القارىء . وفيما يلي أهمها :

الصفحة	الهامش	السطر	الخطأ	الصواب
١٩٩ م	٨		... قتله الخاقان سنة ٦:١	... سنة ٤٦١
٣		٥	أما الحقيقة	أما الحقيقة
٩٩		٦	فيما أُبين	فيما أُبين
١٢٨	٨	السطر الأسفل	والتراب	والتراب « .
٣٧٣	٦		في الهامش ٢ تقدم ص ٣٥١	تقدم في الهامش ٢ ص ٣٥١
٣٧٩	٦-٧		في الأصل وبوجه: « البداية »	... « البداية »
٣٨١	١		في ح : « كالذكر واللاتي	... كالذكر لللاتي واللاتي
			اللاتي للذكر	للذكر «
٣٨٦	٧		وانظر ترجمته فيما بعد في	.. في الهامش ٥ ..
			الهامش ٦ ص ٤٠٨	
٣٨٧		٧	والتمتع لا يعقد	والتمتع لا يعقد

 Bibliotheca Alexandrina



0598218